

الكتب القانونية

# القانون الدستوري والنظر السياسية

دكتور عبد الحميد مرسولي  
أستاذ غير متفرغ  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور محسن خليل  
أستاذ القانون العام  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور سعد صيفور  
أستاذ ورئيس قسم القانون العام  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الناشر // مكتبة الفيل الإسكندرية  
جمال حزي وشركاه









# القانون الدستوري والنظر السياسية

دكتور عبد الحميد بيولي  
أستاذ غير متفرغ  
معية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور محسن خليل  
أستاذ القانون العام  
معية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور سعد عصفور  
أستاذ ورئيس قسم القانون العام  
معية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الناشر / **مكتبة** / بالاسكندرية  
جمال حزي وشركاه



إهداء

إلى كل من يؤمن بتضافر الجهود ...

لتوصيل العام

في لسر وتركيز.



## القسم الأول

- مقدمات القانون الدستورى .
- مصادر القانون الدستورى ورقابة دستورية القوانين .
- الدساتير .
- الدولة .

دكتور سعد عييفور



# الباب الأول

## مقدمات القانون الدستوري

الفصل الأول. طبيعة قواعد القانون الدستوري

الفصل الثاني . مركز القانون الدستوري من التقسيم الرئيسي للقانون

الفصل الثالث . علاقة القانون الدستوري بفروع القانون العام الداخلي

الفصل الرابع . تعريف القانون الدستوري

## الفصل الأول

طبيعة قواعد القانون الدستوري

يمكن أن يعرف القانون بصورة عامة *droit* بأنه مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية وتوفر على جرائها يكفل اطاعتها واحترامها .

فالقانون ضرورة استوجبتها طبيعة الانسان المدنية ، وحاجته إلى أن يعيش دائماً في جماعة . وإذا يضطر الفرد إلى أن يدخل في علاقات مع غيره ، فإنه يلبس الحشية من أن يواجه حالة من القوضى تنشأ من قيام التعارض بين المصالح ومن ثم الافتقار إلى تنظيم يوفق بين هذه المصالح ويخضع لقاعدة موحدة . ولست المجتمعات ذات الحاجة إلى تنظيم يوفق بين مصالحها المتعارضة .

فالقانون يرتبط ارتباطاً حتمياً بالروابط والعلاقات التي تقوم بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الأفراد والمجتمع الذي يضمهم أو بين المجتمعات بعضها وبعض .

وتنظيم الروابط والملاقات لا يحقق المقصود منه إلا إذا قام على قواعد  
تسمو على الأشخاص وتتحقق في ظلها معنى الحيدة والمساواة والعدل . فالقاعدة  
القانونية لا بد وأن تكون عامة ومجردة ، وبأن تتوفر على جزء sanction يشكل  
لها الطاعة والاحترام . ولأن كانت المجتمعات المتطورة قد حرصت على أن تنظم  
الجرائم وأن تجعلها معلوما وعدداً وأن تمهد إلى الخطوة العامة بتوقيفها وإلزامها  
على النموذجية فيه . صفة القهر - الإلزام *Contrainte* . وبذلك تميزت القواعد  
القانونية عن سائر القواعد المنظمة للروابط والملاقات كالعادات والاعتقالات ،  
إلا أن أغلبية الفقهاء مستقرون على وجوب الإلزام للقواعد بصفتها القانونية  
ولو انحصر الجرائم التي يحميها . في ذلك فعل المجتمع بالاحتجاج على مخالفتها .  
وهذا ما يفسر كيف أن القانون الدستوري - وإن كانت قواعد لا تتمتع بذات  
الجرائم المادية والقهرى الذي تتمتع به فروع القانون الأخرى وعامة القانون  
الاجتماعي - إلا أنه يعتبر قانوناً بالمعنى الصحيح . ويفرز هذا النظر أن القوانين  
الدستورية يفوق غيره من فروع القانون بما يشيعه في نفوس الأفراد من تلقا  
دونه وحرصاً عليه ، حتى إنهم يظهرُوا عند مخالفة قواعده استحياءاً قد يصل  
إلى حد الثورة .

## الفصل الثاني

### تقسيم القانون الدستوري من التقسيم الرئيسي للقانون

تقسم القانون قسمات عديدة تبعاً للأساس الذي يتخذ لتقسيم . على أن  
أبرز تقسيم درج عليه الفقهاء منذ عهد الرومان وهو تقسيم القانون إلى  
عام وخاص .



**القانون العام** droit public هو ذلك الذى ينظم علاقة تدخل فيها طرفاً الدولة بوصفها صاحبة السيادة أو السطة العامة ، سواء أكان الطرف الآخر فرداً أم دولة أخرى تظهر بظهر السيادة .

أما **القانون الخاص** droit privé فهو ذلك الذى ينظم علاقة بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة باعتبارها شخصاً عادياً .

ويتقسم كل من القانون العام والقانون الخاص إلى أقسام فرعية متعددة . ولئن كانت هذه الأقسام الفرعية مختلفاً على تحديدتها ، إلا أن رأى الراجح يستبر أن أهمها بالنسبة للقانون الخاص هي : القانون المدنى ، والقانون التجارى ، وقانون الإجراءات المدنية والتجارية ( ويسمى أيضاً قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقانون التنظيم القضائى ) ، والقانون الدولى الخاص . أما القانون العام فإنه ينقسم بدوره إلى القانون العام الخارجى أو القانون الدولى العام ( وهو الذى ينظم العلاقات بين الدول ) ، والقانون العام الداخلى ( وهو الذى ينظم العلاقة بين الدولة والأفراد الخاضعين لسلطانها ) . وأهم فروع القانون الأخير : القانون الدستورى droit constitutionnel ، والقانون الإدارى droit administratif ، والقانون المالى droit financier ، والقانون الجنائى أو قانون العقوبات droit pénal ، droit criminel .

وتقسيم القانون إلى عام وخاص هو تقسيم يلقى تأييد رأى الغالب فى الفقه ، والذي يبرزه بإيجاد أوجه ثلاثة تميز بين القانون العام والقانون الخاص وهي :

أولاً - من حيث الأشخاص

ثانياً - من حيث الموضوع

### ثالثاً - من حيث الأساليب

فمن حيث الأشخاص : يفترض القانون العام علاقة تدخّل فيها طرفاً على الأقل الدولة بوصفها صاحبة السيادة . وفي القانون العام الداخلي تكون العلاقة بين طرفين غير متعادلين في المركز القانوني - أحدهما الدولة بوصفها ممثلة للمجموع والآخر الفرد الذي لا يعدو أن يكون عضواً في المجموع الذي تمثله الدولة . أما القانون الخاص فإنه يفترض علاقة بين أفراد يتساوون في المركز القانوني أو بين الأفراد والدولة - لا بوصفها ممثلة للمجموع أى صاحبة سيادة وإنما بوصفها شخصاً عادياً كالأفراد تماماً .

والتمييز المتعمد بين القانونين العام والخاص من حيث الأشخاص يستتبع التمييز بينهما من حيث الموضوع ، ومن حيث الأساليب .

فمن حيث الموضوع : يفترض القانون العام مصلحة عامة تسمى الدولة بوصفها صاحبة السيادة إلى تحقيقها ، بينما القانون الخاص يفترض مصلحة خاصة يسمى الفرد - أو الدولة بوصفها شخصاً عادياً كالفرد - إلى تحقيقها . فالقانون العام يجعل للدولة مركزاً معنّى على مركز الفرد بحيث أنه يسكفل للمصلحة العامة أن تغلب على المصلحة الخاصة ، بينما يعامل القانون الخاص الأفراد معاملة متماثلة دون تطلب لمصلحة على أخرى .

ومن حيث الأساليب : يوفر القانون العام للدولة أساليب تحقق بها المصلحة العامة وتنقسم هذه الأساليب بطابع القهر والجبر كإصدار القرارات الإدارية ونزع الملكية للمنفعة العامة وإجراء التنفيذ المباشر . أما الأساليب التي يوفرها القانون الخاص للأفراد فتتسم بطابع الرضا والاختيار وتقوم أساساً على الإرادة والتعاقد .

وبالرغم من أن فريقا من الفقهاء ينازعون في أوجه التمييز المتقدمة بين القانونيين ، وأن منهم من يرون أن التداخل حتى بين القانونيين وأنه يستحيل رسم حد فاصل بين مجاليهما خاصة في ظل ازدياد سلطان الدولة في كافة المناحي والألسطة الخاصة - إلا أن هذا الاختلاف لا يمس حقيقة مؤكدة وهي أن التقسيم المذكور ضروري لتفهم الدراسات القانونية وتيسير الوقوف على مظاهرها البارزة .

## الفصل الثالث

### علاقة القانون الدستوري بدروع القانون العام الداخل

تقدم أن الفروع الرئيسية للقانون العام الداخل - إذا تركنا جانبا القانون الدستوري - هي القانون الإداري والقانون المالي والقانون الجنائي . وبحكم أن هذه القوانين جميعها ترجع إلى أصل واحد فإنها تلتق في الموضوع المشترك بينها وهي الدولة . غاية ما هنالك أن كلا منها ينظر إلى الدولة من زاوية معينة . ويتحدد مجاله تبعاً لذلك بنوع من نشاطها .

فالقانون الدستوري ينظم نشاط الدولة من الناحية السياسية . والقانون الإداري ينظم نشاطها من الناحية الإدارية ، والقانون المالي ينظم نشاطها من الناحية المالية ، والقانون الجنائي ينظم نشاطها من الناحية الجنائية .

على أن الوقوف عند هذا الحد لا يفي في التمييز بين هذه القوانين . فمن الضروري أن نوضح أن من اليسير تحديد مجال القانون الجنائي تحديدا لا يدع محلا للتداخل أو الاختلاط . وآية ذلك أن القانون الجنائي ينظم العلاقة بين الدولة والفرءد لمناسبة جريمة يرتكبها . فجاءه ظاهر متميز إذ يشمل بئس الجرائم



بحسبنا أن نقرر أن ثمة اتجاها مستقرا في الفقه والقضاء على أن الأعمال الحكومية أو أعمال السيادة تتصل بالاتجاهات السياسية العليا كما هو الشأن بالنسبة إلى الأعمال المنظمة لملاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية مثل دعوة البرلمان إلى الانعقاد وتأجيله وحله ، والأعمال التي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها مثلة للدولة في العلاقات الخارجية مثل إعلان الحرب وإبرام المعاهدات ، والأعمال المتصلة بسلامة الدولة وأمنها الداخلي مثل إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ . أما الأعمال الإدارية فهي التي تتصل بالتصرف العادي لشئون العامة والتنفيذ الجارى للقوانين واللوائح كما هو الشأن بالنسبة إلى تنظيم المرافق العامة وإصدار القرارات الإدارية من فردية وتنظيمية وتنظيم شئون الموظفين .

ولتمييز بين الأعمال الإدارية والأعمال الحكومية أهمية من ناحيتين :  
الاولى - أن الأعمال الحكومية تُدرج تحت موضوعات القانون الدستوري بينما تتميز الأعمال الإدارية من صميم مباحث القانون الإداري ، والثانية - أن الأعمال الحكومية لا تخضع لرقابة القضاء اكثفاء بما يمارسه عليها البرلمان من رقابة سياسية بينما تخضع الأعمال الإدارية لأشراف القضاء وإن كان يتفاوت مدى هذا الأشراف تبعا لما إذا كان القضاء إداريا أو عاديا .

وليس ينحصر التمييز بين القانون الدستوري والقانون الإداري في المجال الذي ينظمه كل منهما . وإنما يتضح أيضا في الكيفية التي يعالج بها كل منهما ذلك المجال وهذا ما عبر عنه بعض الفقهاء بأن القانون الدستوري يقرر المبادئ الأساسية للقانون العام في الدولة بينما أن القانون الإداري هو الذي يضم هذه المبادئ موضع التنفيذ ويحدد شروط تطبيقها .

في هذه الحالة ، الخلقات التالية ١٢  
القانون الدستوري هو المقدمة الضرورية لقانون الإداري وفيه يجد

الآخر خارجين موضوعاته . ونصوص أى دستور تثبت هذه الحقيقة ، إذ أنها  
تكتفى بتسجيل الأسس التى يقوم عليها التنظيم السياسى فى الدولة - ومن ثم تتولى  
السلطة التنفيذية مهمة إعمال تلك الأسس ووضعها موضع التطبيق . فالقانون  
الإدارى يكمل القانون الدستورى ويكمل لنصوصه التحرك والإفناء .

## الفصل الرابع

### تعريف القانون الدستورى

#### الاعتبارات التى تؤثر فى تعريف القانون الدستورى

إن تعريف أى فرع من فروع القانون يتوقف أساسا على النطاق الذى ينظمه .  
وهذا النطاق يتأثر بدوره باعتبارات شتى من سياسية واقتصادية واجتماعية  
وتاريخية وغيرها . ومن المحتمل أن تختلف هذه الاعتبارات من دولة لأخرى ،  
الأمر الذى يستتبع تفاوت نطاق القانون فيها ومن ثم يفدو متعلدا إيجاد تعريف  
جامع مانع يصدق على القانون فى جميع الدول . بل إنه فى دولة معينة يمكن أن  
تختلف الاعتبارات المذكورة بين وقت وآخر ، فيختلف تبعاً لها نطاق القانون  
وتعريفه . وأيا ما كان الاختلاف فى تعريف القانون ، فإن من المحقق أن  
الاستمرار على تعريف معين يرمو إلى أنه نتيجة تفاعل الاعتبارات المتقدمة وتغليب  
بعضها على بعض إن استحال التوفيق بينها جميعا .

ولعل خير ما يوضح الاعتبارات المشار إليها وأثرها فى تحديد تعريف  
القانون الدستورى - أن نذكر أنه فى فرنسا حرص بعض الفقهاء على أن يبرزوا  
فى هذا الصدد التمايز بين الاعتبارات التقليدية أو التاريخية من جهة ، وبين  
الاعتبارات العقلية أو النظرية من جهة أخرى ،

( القسم الأول )

فن الناحية التاريخية تحدد نطاق القانون الدستوري باعتبارين رئيسيين :  
أولهما اعتباراً شكلي ، والثاني اعتباراً سياسياً . أما الاعتبار الشكلي فقد تمثل في  
قصر القانون الدستوري على ماورد في وثيقة الدستور من نصوص ، وأما الاعتبار  
السياسي فقد تمثل في استخدام القانون الدستوري لتعزيز نظام معين من أنظمة  
الحكم . ومرد هذين الاعتبارين هو إلى أن جيزو Guizot - وكان وزيراً  
للمعارف في عهد لويس فليب ومن الماملين على تأكيد حكمه - أنشأ أول كرسى  
للقانون الدستوري في كلية الحقوق بباريس بمقتضى الأمر الصادر في ٢٢ من  
أغسطس سنة ١٨٣٤ والذي نص على أن الغرض من تدريس ذلك القانون « شرح  
أحكام الوثيقة الدستورية La charte وحيانات الحقوق الفردية وكذلك التنظيم  
السياسية Institutions politiques التي تقرها الوثيقة المذكورة » .

ولما كان النظام السياسي القائم حينذاك نظاماً يابياً حراً ، فقد ذهب الفقهاء  
إلى أن القانون الدستوري لا يوجد إلا في الدول ذات الأنظمة الحرة . وأفضت  
هذه الاعتبارات التاريخية إلى تعريف القانون الدستوري بأنه « مجموعة القواعد  
القانونية التي تحكم - في نظام حر - السلطات العامة وحقوق الأفراد » .

أما من الناحية العقلية فإن نطاق القانون الدستوري يختلف اختلافاً كبيراً .  
فالاهتمام بأصل اشتقاق constitution - وهو الأساس أو التنظيم أو التكوين -  
يوصل إلى تعريف القانون الدستوري تعريفاً واسعاً إذ يستب أن « جميع القواعد  
التي تنظم أسس الدولة وتحدد تكوينها » . وهكذا يتسع تعريف القانون  
الدستوري ليشمل :

أ - تنظيم السلطات العليا أو الحاكمة - أو كما يسمى القانون الدستوري  
السياسي أو الحكومي ،

ب - تنظيم السلطات التابعة أو التنفيذية - أى القانون الدستورى الإدارى .

ج - تنظيم السلطات المختصة بحسم المنازعات وتطبيق القانون - أى القانون الدستورى القضائى .

د - تنظيم الكيفية التى تتكون بها الجامعة حسب الدولة - أى القانون الدستورى الخاص بالأمة .

وبين مما سبق أن التعريف المستند إلى التاريخ يربط ما بين القانون الدستورى وتصوص الوثيقة الدستورية ربطا يخرج به عن مقتضى التحديد السليم . فليس كل ما تنص عليه الوثيقة دستوريا فى حقيقته ؛ كما أنه ليس كل ما هو دستورى مشمولا فى الوثيقة إذ قد يكون متضمنا فى قانون عادى أو مرده إلى عرف مستقر .

والتعريف المستند إلى التاريخ يجعل القانون الدستورى وفقا على الدول ذات الأنظمة الحرة ، مع أن لكل دولة - أيا كان نظام الحكم فيها - دستورا ينظم العلاقة بين السلطات فيها .

أما التعريف المستند إلى العقل واللغة فإنه يجعل القانون الدستورى مجالا يطنى على مجالات استقر العرف والمناهج الجامعية على اعتبارها خاصة بفروع القانون الأخرى . فالجالات التى يثبتها ذلك التعريف منها ما يخص القانون الإدارى ( فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى ) ، ومنها ما يخص قانون الاجراءات المدنية والتجارية ( فيما يتعلق بالتنظيم القضائى ) ، ومنها ما يخص القانون الدولى الخاص ( فيما يتعلق بتنظيم الجنسية ) . ولا يبق للقانون الدستورى بعد ذلك سوى التنظيم السياسى للدولة . وهذا هو ذات ماذهب إليه التعريف المستند إلى التاريخ - وإن



صحيح بحاله بأن قصره على ما تضمنته الوثيقة الدستورية من جهة، وعلى الدول ذات الأنظمة الحرة من جهة أخرى .

وسمى بعض الفقهاء في فرنسا إلى التوفيق بين الاعتبارات التاريخية والاعتبارات "مقلية أو القوية" ، فعرفوا القانون الدستوري بأنه قانون السلطة السياسية أو : مجموعة القواعد القانونية التي تحدد السلطة السياسية وتنظم انتقالها ومزاوتها ، .

وإذا كنا قد أوضحنا الاعتبارات المختلفة التي أثرت على تعريف القانون الدستوري في فرنسا ، فإن من المحقق أن الفقهاء في الدول الأخرى قد واجهوا مشكلة تعريف القانون الدستوري بسنن مماثل لسنن مملكتهم في فرنسا . فالتعاريف في هذه الدول تفيد أن ثمة صراعا بين اعتبارات معينة ينتهي بتخليب بعضها على البعض الآخر . وهذه الاعتبارات يمكن أن ترد إلى ثلاث رئيسية :

اعتبارات شكلية تقوم على التقيد بنصوص الوثيقة الدستورية .

واعتبارات لغوية تقوم على البحث في الأصل أو الاشتقاق اللغوي ،

واعتبارات أكاديمية تقوم على التقاليد الجامعية المستقرة .

ففي إنجلترا يصدر معظم الفقهاء في تعريفهم لقانون الدستوري عن تأثر ملوس بالاعتبارات اللغوية ، والتي تماثل تماما الاعتبارات اللغوية في فرنسا . وساعد على هذا التأثير ضعف الاعتبارات الشكلية والأكاديمية . فالدستور الإنجليزي يستند في معظمه إلى العرف ، ولا توجد وثيقة دستورية شاملة كما هو الشأن بالنسبة إلى فرنسا والدول الأخرى . والمجهود الذي بذلت في الفقه وفي الجامعات لتحديد مجالات فروع القانون العام - ولا سيما بالنسبة إلى القانون الإداري ، لم يقدر لها النجاح إلا مؤخرأ .

فليس غريبا إذن أن يعرف القانون الدستوري في إنجلترا بأنه « كما هو ظاهر من تسميته » هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد تكوين الدولة ، أو بأنه « مجموعة القواعد التي تحدد ( أ ) تكوين الهيئات الحكومية من مركزية وعلوية (ب) وظائف تلك الهيئات » .

وفي مصر نلس تأثر الفقهاء في تعريفهم للقانون الدستوري بالاعتبارات اللغوية إذ صرح بعضهم بأن لفظ الدستور فارسي الأصل وأن معناه الأساس أو القاعدة ، وأن هذا اللفظ حل منذ دستور سنة ١٩٢٣ محل لفظ القانون الأساسي أو النظامي الذي يرمز هو الآخر إلى معنى الأساس أو التنظيم أو التكوين في الدولة .

ونلس أيضا تأثر الفقهاء بالاعتبارات الأكاديمية أكثر من تأثر زملائهم بها في إنجلترا ، وهو ما حدا بهم إلى تحديد مجال القانون الدستوري تحديداً يسلم لتفريع القانون العام الأخرى بمجالها الحقيقي .

على أن عديداً من تعاريف القانون الدستوري في مصر - وكذلك في إنجلترا - تقوم على سرد موضوعاته على نحو تضمن تريداً غير مبرر أو توسعاً لا موجب له . فالترديد غير المبرر يبرز في التعاريف التي ذكرت « الحدود التي يجب على الدولة أن لاتتعداها في علاقاتها مع الجماعات والأفراد » أو ذكرت « مدى سلطان الدولة على الأفراد » - ثم ذكرت في نفس الوقت « حقوق الأفراد وحرياتهم » أو « الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد » . وظاهر أن ثمة تلازماً بين المضمونين ، فحقوق الأفراد قيد على سلطان الدولة ، كما أن الحدود الواردة على هذا السلطان تتمثل فيها الضمانات الأساسية لحريات الأفراد . وهكذا يكون من المنطقي الاكتفاء بذكر سلطان الدولة باعتباره العنصر الإيجابي ، لأن ذكره يفيد أن القيود الواردة على هذا السلطان ترمز إلى الحقوق والحريات الفردية وضماناتها .

والتوسع غير المطلوب يتمثل في اشتغال بعض التعاريف على ذكر السلطات العامة في الدولة دون تخصيص أو تمييز ، واعتبار مجال القانون الدستوري شاملا لتنظيم تلك السلطات تكوينا واختصاصا . وهذا التعميم في غير محله . فلئن عني القانون الدستوري بالسلطة التشريعية عناية تنسحب على تكوينها واختصاصها ، فإنه لا يولى نفس العناية إلى أى من السلطتين الأخرين . فكل من هاتين السلطتين تدخل أساسا في مباحث فرع آخر من فروع القانون . فبينما السلطة التنفيذية هي محور بحث القانون الإداري ، فإن السلطة القضائية هي محور بحث قانون الاجراءات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية .

وإذا كان القانون الدستوري يبحث في السلطة التنفيذية أو في السلطة القضائية فإنما يبحث فيما بصفة تابعة لبحثه في السلطة التشريعية - وإن كان يتناول السلطة التنفيذية بقدر أوفى من السلطة القضائية .

#### التعريف الذى تفضله للقانون الدستوري

يتضح من عرضنا السابق أنه من غير المأمون في تعريف القانون الدستوري - الاحتكام إلى الاعتبارات التاريخية أو الشكلية ، ما دام أن هدفنا هو التوصل إلى تعريف يصدق على معظم الدول .

ويلزم بلوغ هذا الهدف أن نعمل على التوفيق بين الاعتبارات الأخرى وعادة الاعتبارات الأكاديمية والقوية لأنها أقرب السبل إلى تحديد موضوعي مقبول للقانون الدستوري .

أما الاعتبارات الأكاديمية فإنها تحدد لنا مركز القانون الدستوري باعتباره فرعاً من القانون العام الداخلى أى أنه مجموعة القواعد التى تنظم العلاقة بين الدولة بوصفها صاحبة السلطان العام والفرد . ثم يأتي بعد ذلك دور الطابع السياسى

الذي يميز القانون الدستوري تميزا واضحا عن سائر فروع القانون العام ، ويحدد في ذات الوقت مجاله على نحو يحول دون طغيانه على مجالات القوانين الأخرى . وفي ظل هذا التحديد نكون قد سائرنا الاعتبارات القوية بالقدر الذي لا يحافى الموضوع أو الواقع ، ولا يخرج على تقسيات القانون المستقرة في عيط الفقه والجامعات .

وعلى هذا النحو يمكن أن يعرف القانون الدستوري بأنه مجموعة القواعد التي تنظم علاقة الدولة بالفرد من الناحية السياسية أي التي تحدد التنظيم السياسي في دولة ما .

ومقتضى هذا التعريف أن مجال القانون الدستوري يشمل موضوعين رئيسيين : الدولة ، ونظام الحكم .

أما موضوع الدولة ففرده إلى أن القانون الدستوري هو فرع من القانون العام ، ومن ثم تبرز فيه الدولة بوصفها صاحبة السلطان العام .

وأما موضوع نظام الحكم ففرده إلى الطابع السياسي الذي يتسم به القانون الدستوري ، وهو ما يعرف بالنظام السياسي في الدولة .

فالنظم السياسية هي من صميم مباحث القانون الدستوري ، ولا يمكن أن يغفل أي مؤلف دستوري من تناولها حتى عند ما كان الفقه الدستوري في بدء الطريق .

على أن النظم السياسية صارت تلقى المزيد من الدراسة والتعمق في الفقه الفرعوى ، منذ أن صدر الأمر المؤرخ في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٤ بتوسيع منبج دراسة « القانون الدستوري » لقسم اللسانس وجمله منها شاملا لدراسة « القانون الدستوري والنظم السياسية institutions politiques » .

وبحسبنا لأغراض دراسة القانون الدستوري أن نقرر أن هذا القانون كان ولا يزال يتناول النظم السياسية بصفة حتمية خلال تصديه للبداية العامة واستخلاص الأسس والنتائج من بحثه المقارن لنظم الدول المختلفة .

ولئن كانت النظم السياسية هي أيضا من مباحث علم الفقه السياسى *science politique* ، إلا أن هذه الحقيقة لم تحل دون قيام رجال الفقه الدستوري من قديم بتناولها على النحو الذى يتلاءم مع المجال المقرر للقانون الدستوري .

على أن الاعتبار الأكاديمية في فرنسا والتي أدت منذ سنة ١٩٥٤ إلى زيادة الاهتمام بالنظم السياسية باعتبارها من الموضوعات الرئيسية والحورية في مجال القانون الدستوري - كان لها تأثيرها القاطع عندنا ، حسبما يتضح ذلك من الاهتمام الخاص الذى أعطى لدراسة النظم السياسية في محيط الفقه والجامعات .

## الباب الثاني

### مصادر القانون الدستوري

#### مقدمة

لكلمة مصدر *sources* معان عديدة يمتنا منها معنيين: الأول- الطريق الرسمي الذي يكسب القاعدة القانونية صفتها الإلزامية ويسمى المصدر الرسمي *source formelle ( formal source)*. والثاني- الطريق الذي تتكون به القاعدة القانونية أي كل ما تستمد منه القاعدة القانونية مادتها أو موضوعها أو مضمونها خطأها ويسمى المصدر المادي أو الموضوعي أو الحقيقي *source matérielle, réelle ( material source )*.

ولئن كان المصدر الرسمي والمصدر المادي متميزين إلا أن بينهما صلة وثيقة .  
لفضلنا عن أن المصدر المادي يمثل مرحلة سابقة على المصدر الرسمي لما هو مفهوم من ضرورة أن تتكون القاعدة قبل أن تكتسب صفة الإلزام ، فإن من المتصور أن يقوى المصدر المادي فيصبح مصدرا رسميا أو أن يبطئ المصدر الرسمي فيصبح مجرد مصدر مادي . ومرجع ذلك كله إلى العوامل المختلفة التي تؤثر في تكوين المجتمع وتنظيمه سواء كانت تلك العوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها. فمصادر القانون ترتبط ارتباطاً شديداً بحياة المجتمع ونظرفه، ومن ثم فهي تختلف بين مجتمع وآخر بل وفي نفس المجتمع بين وقت وآخر .

عل أنه من المقرر أنه ما من مجتمع في بدء تكوينه إلا وكان مصدر القانون فيه العرف أي ما استقر عليه الأفراد من قواعد أخذوا أنفسهم بها وأسبغوا عليها

صفة الارام . فإذا ما سار المجتمع في طريق التطور خضعت قوانينه لمؤثرات شتى إلى أن يصل إلى مرحلة التنظيم السياسى فتبرز فكرة الدولة ويبرز تبعاً لها التشريع كمصدر للقانون . وكلما ازداد تدخل الدولة في شئون الأفراد ازدادت أهمية التشريع على حساب المصادر الأخرى وصار أقوى مصدر للقواعد القانونية .

أما المؤثرات التى تخضع لها قوانين المجتمع خلال مراحل تطوره فإنها متغيرة ومتنوعة - ولكن السائد فى الفقه أن هذه المؤثرات ترجع بصفة رئيسية إلى أربعة : الدين ، والمدالة ، والقضاء ، والفقه . فالدين يكون مصدراً رسمياً للقانون إذا تضمن قواعد تنظم الروابط الاجتماعية ويكفل إطاعتها جزاءً وسمى . وهذا ما يفسر كيف أن أثر الدين فى القوانين الغربية كان أقل منه فى القوانين الشرقية - إذ لم يعرض الدين المسيحى لأمور الدنيا إلا بقدر ضئيل ، بينما نظمت الديانة اليهودية والشريعة الإسلامية كثيراً من الروابط الاجتماعية .

والمدالة دور ملبوس فى تطور القوانين إذ كثيراً ما ألهمت القضاء حلولاً تخفف من أحكام جائرة فى القانون الوضعى أو تكفل للأفراد حقوقاً تنكر عليهم لجودفى القانون أو عيب فيه . والقضاء إذا ما اطرده على تطبيق قاعدة يشيدها يكتب لها النفاذ أسوة بأحكام القانون المعمول به . والفقه وإن اقتصر دوره على استنباط أحكام قانونية لا يكون لها من تأثير إلا بقدر ما تنطوى عليه من سلامة وإقناع ، إلا أن التاريخ يثبت عهوداً اعترف فيها للفقهاء بسلطة الإفتاء الملزم أى بالزام القضاء بالحكم وفقاً لما كانوا يفتون به ( كما حدث بالنسبة إلى كبار فقهاء الرومان فى القرن الخامس الميلادى ) .

وإذا كان التشريع مصدراً مهماً عليه ، فإن سائر المصادر تختلف عليها من

حيث عددها أو من حيث أهميتها - وتتفاوت هذا الاختلاف بين فرع وآخر من فروع القانون . فن المقرر أنه بالنسبة للقانون الجنائي لا يعترف بغير التشريع مصدراً رسمياً لما هو مسلم من ضمانة جوهرية في مجاله ومتمثلة في أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . والقانون الإداري وإن استمد بعض أحكامه من العرف إلا أن القضاء هو الذي كان له الفضل في تشييد معظم قواعده ونظرياته .

ويمكن أن ترد مصادر قواعد القانون الدستوري إلى ثلاثة تتدرج بالزيادة في الأهمية على النحو الذي يلي :

القضاء ، والعرف ، والتشريع .

## الفصل الأول

### القضاء

قبل أن نوضح دور القضاء كصدر لقواعد القانون الدستوري، نود أن نشير إلى أن الفقه doctrine - والذي يمثل الناحية العلمية أو النظرية للقانون - يمكن أن يترك أثراً بارزاً في المجال الدستوري ويحدو إلى إيجاد قواعد قانونية عن طريق المشرع والقضاء ، إلا أنه لا يعتبر مصدراً رسمياً لتلك القواعد .

أما القضاء jurisprudence فهو مجموعة الأحكام التي تصدر من المحاكم في صدد تطبيقها للقانون على المنازعات التي ترمض عليها . وهذه الأحكام على نوعين : أحكام عادية arrêts ordinaires لا تعدو أن تكون مجرد تطبيق للقانون ، وأحكام متضمنة لمبادئ لم ينص عليها القانون أو على الأقل مبادئ تحسم خلافاً في القانون arrêts de principe .



ويختلف دور القضاء في الامة بين الدول التي سادت فيها النزعة الرومانية كفرنسا وبين تلك التي سادت فيها النزعة الانجلوسكسونية كإنجلترا .

ففي إنجلترا يعتبر القضاء مصدراً رسمياً هاماً للقواعد القانونية، وينشأ عن طريق السوابق القضائية *Precedents* القانون الذي يسمى القانون القضائي أو قانون السوابق القضائية *judiciary law, judge-made law, case law* . فاهمية السوابق القضائية كما عبر عنها الفقيه *Salmond* هي أكبر من القانون الإنجليزي . والقانون العام *Common law* أو القانون غير المكتوب يستند في معظمه إلى قضايا فصل فيها وجمعت في سلسلة ضخمة من المجموعات التي ترجع إلى عهد الملك إدوارد الأول في نهاية القرن الثالث عشر .

ومقتضى نظام السوابق القضائية أن كل محكمة ( ابتدائية كانت أو استئنافية أو مجلس الوردات ) تتقيد بالحكم الذي أصدرته كما تقيد به المحكمة التي في درجتها والمحكمة الأدنى منها درجة . ومعنى أن المحكمة تتقيد بالحكم أنها تلزم بإتباع المبادئ التي استخرجها الفصل في القضية ( ويسمى الجزء من الحكم المتضمن لهذه المبادئ *ratio decidendi* ، بينما تسمى أجزاء الحكم الأخرى *obiter dicta, dicta* .

والسوابق القضائية أهميتها البارزة في مختلف فروع القانون الإنجليزي ، وحدت بالمشتغلين بالقانون إلى تجميعها في مجموعات تسمى *law reports* يرجعون إليها بنفس الكيفية التي يرجعون بها زملاتهم إلى النصوص التشريعية في فرنسا .

ويحرص المؤلفون في القانون على الاستشهاد بالسوابق القضائية التي يستندون إليها ويخصصون لها في مؤلفاتهم قائمة شاملة ، ويتجلى أثر هذه السوابق في الطابع التحليلي الذي تنقسم به معظم تلك المؤلفات .

ويدين القانون الدستوري بالكثير من قواعده للسوابق القضائية - حسبما يبين ذلك على الأخص من مراجعة الدور الكبير الذي قام به القضاء الإنجليزي للحد من سلطات الملك ، امتيازات التاج ، لصالح البرلمان ولصالح الحقوق والحريات الفردية . ومؤلفات القانون الدستوري تؤكد هذه الحقيقة ، سيما تلك التي صدرت خصيصا لبيان السوابق القضائية الدستورية ( مثل مؤلف *Gases in constitutional law* للأستاذين Keir و Lawson . ومن الثابت تاريخيا أن وثيقة قانون الحقوق *Bill of rights* لسنة ١٦٨٨ لم تكن فيها أورده من قيود على سلطات الملك إلا مسجلة للسوابق القضائية التي كانت قد صدرت خلال القرن السابع عشر .

أما في فرنسا فإن القضاء دوراً أقل في المجال الدستوري ، ولا يوجد هناك نظام السوابق القضائية الملزمة إذ الأصل أن المحكمة غير مقيدة قانوناً بقضائها السابق أو بقضاء محكمة أخرى في درجتها أو أعلى منها درجة .

## الفصل الثاني

### العرف

لم يحظ موضوع العرف *Coutume* بعناية فقهاء القانون العام إلا في مرحلة متأخرة نسبياً ، إذ كان قد سبقهم فقهاء القانون الخاص إلى دراسة هذا الموضوع في مجال القانون الخاص دراسة شاملة ومستفيضة . وهذه الدراسة هيأت لفقهاء القانون العام خطوطاً رئيسية تصلح لأن يسترشدوا بها بالرغم مما تقتضيه طبيعة القانون العام من مغايرة في أسلوب البحث .

فن المفيد أن نشير إلى أم الأحكام في فقه القانون الخاص بالنسبة لموضوع

البحث المتصل بالعرف ، ثم لسترشدهما في دراسة ذات الموضوع في فقه القانون العام .

وأول ما يستلزم البحث في صدد العرف ، هو تحديد ما إذا كان العرف يعتبر أو لا يعتبر مصدراً رسمياً للقانون .

### العرف كمصدر رسمي في فقه القانون الخاص

اختلف الرأي في فقه القانون الخاص حول مدى صلاحية العرف لأن يكون مصدراً رسمياً للقانون ، وذلك تبعاً لاختلاف النظر في تكييف طبيعة القاعدة القانونية بين اتجاهين : الاتجاه الشكلي أو الرسمي ، والاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي .

أما الاتجاه الشكلي أو الرسمي في تكييف القاعدة القانونية - فإنه يفهم عند المظهر الخارجي للقانون ، ومن ثم يعتبر التشريع هو المصدر الرسمي الوحيد وينكر على العرف هذه الصفة . ومن زعماء هذا الاتجاه الفقيه الإنجليزي أوستن Austin الذي يرى أن القاعدة التي يكون مصدرها العرف لا تعدو أن تكون قاعدة آداب مرعية Positive morality وأنها لا تكتسب صفة القاعدة القانونية إلا بأحد طريقين : عن طريق السلطة التشريعية فيكون مصدرها التشريع statute law ، أو عن طريق القضاء فيكون مصدرها القانون القضائي أو قانون السوابق القضائية . فالعرف في نظر أوستن لا يتمتع بأية قوة قانونية ، ولا يكتسب هذه القوة إلا بنص تشريعي أو بحكم قضائي يأخذ به ومن التاريخ الذي يصدر فيه هذا الحكم أو ذلك النص .

وحسب على رأي أوستن أنه ينكر حقيقة ثابتة وهي أن العرف قانون من قبل أن يسجله المشرع أو القاضي ، ولذا فإن المعتدلين من أنصار الاتجاه الشكلي أو الرسمي ذهبوا إلى الإعراف العرف بقوة قانونية على أساس أنه يمثل الإرادة المفروضة للمشرع . ولئن كان لهذا الرأي ميزة الاعتراف بالقوة الإلزامية للعرف

دون توقف على إقرار المشرع المريع له أو الأخذ به من جانب القضاء ، إلا أنه لا يزال يقيم القانون على إرادة المشرع ويحمل إرادة المجموع التي يدين لها المشرع نفسه بسلطانه .

أما الاتجاه للموضوعي أو الاجتماعي في تكييف القاعدة القانونية - فإنه لا يقف عند المظهر الخارجي للقانون ، وإنما ينفذ إلى حقيقته وكنهه ويحمل شئ العوامل التي تصافرت في تكوينه . ومن زعماء هذا الاتجاه أصحاب المدرسة التاريخية الألمانية L'Ecole historique . وهؤلاء يرون أن القانون وليد الجماعة وثمرة تطورها ، ورتبوا على ذلك أن لكل جماعة قانونا يتطور بتطورها ويتأثر بمختلف العوامل التي تتأثر بها من سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية وتاريخية وغيرها . فالجماعة هي التي تخلق قانونها ، وهي التي تستقر في ضميرها على اتباعه . فالقانون له مصدر وحيد وهو ضمير الجماعة ، والتشريع وغيره مما جرى الفقه على اعتباره مصادر للقانون ليست في حقيقته سوى وسائل لإظهاره والتعبير عنه ومن ثم يكون العرف أقوى هذه الوسائل لأنه أقربها إلى ضمير الجماعة .

على أن الواقعيين من أنصار الاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي طابوا على المدرسة التاريخية إقامتها القانون على فكرة نفسانية بحثه ويكتنفها الكثير من الغموض ويصعب التثبت من وجودها ومعالمها ألا وهي فكرة ضمير الجماعة . ولذا فإنهم يردون القوة الإلزامية للعرف ليس فحسب للاعتبارات النظرية المتقدمة وإنما أيضا إلى اعتبارات عملية تتمثل في أن الأفراد ينظمون علاقاتهم إستنادا إلى القاعدة العرفية ، ويترددون على اتباعها فيجعلون لها ذاتية محددة باعتبارها عمدة العدالة والتوازن المنشود بين شئ المصالح - ومن ثم يكون العرف كالتشريع دعامة من دعائم المجتمع وعاملا من عوامل استقراره .

### العرف كمصدر وسمى في فقه القانون الدستوري

اختلف فقهاء القانون الدستوري حول تقدير مدى صلاحية العرف لأن يكون مصدراً رسمياً للقانون الدستوري ، ويمكن أن ترد كتاباتهم إلى الاتجاهين الرئيسيين اللذين سادا فقه القانون الخاص وهما : الاتجاه الشكلي أو الرسمي ، والاتجاه الموضوعي أو الاجتماعي .

فالانحياز الشكلي أو الرسمي - في نوعه المتطرفة ينكر كل قيمة للعرف ، وفي نوعه المعتدلة يترف له بصفة الإلزام على أساس أنه يمثل الإرادة المفروضة للمشرع .

والانحياز الموضوعي أو الاجتماعي - يسلم بالعرف وإن كان ينظر إليه نظرة تختلف بحسب النزعة الفلسفية أو الواقعية . فبينما يستمد العرف قوته طبقاً للنزعة الفلسفية من أنه أقرب وسيلة إلى ضمير الجماعة مصدر القانون ، نجد أنه يستمد قوته طبقاً للنزعة الواقعية من أن الجماعة ترضيه وتطرد على اتباعه وتعمل عليه كصدر وسمى لقانونها .

### تعريف العرف وشروطه في فقه الدستوري

يلس الباحث في كتابات فقهاء القانون الدستوري بالنسبة لتعريف العرف تأثراً واضحاً بالأفكار الرئيسية التي صدر عنها فقهاء القانون الخاص .

ففي فقه القانون الخاص يختلف الفقهاء في تحديد الشروط الواجب توافرها في العرف تبعاً للاتجاه الذي يأخذون به في تكييف القاعدة القانونية ، وإن كان يمكن أن ترد في مجموعها إلى ركنين : وكن مادي وآخر معنوي .

أما الركن المادي " l'élément matériel " فيتمثل في المادة " l'usage " أي

في قاعدة ( بتطبيقها عامة ) مطردة التطبيق من جانب أشخاص - أفرادا كانوا أو هيئات خاصة ، لم صالح في التمسك بها . فالركن المادى يفترض أمرين :

اولا - وجود أشخاص يحسون بالحاجة إلى تنظيم علاقاتهم وفقالقاعدة معينة فيصدرون في تصرفاتهم عن الرغبة في تطبيقها . وليس يلزم لتشييد هذه القاعدة أن يتمسك بها الأشخاص صراحة ، ولكن يحول دون تشييدها أن يفقوا منها موقف الاعتراض .

ثانيا - اطراد هؤلاء الأشخاص على تطبيقالقاعدة . ومقتضى الاطراد تطبيق القاعدة بصورة ثابتة ولفترة معقولة . ولا سبيل إلى وضع معايير مؤكدة لتحديد معنى الثبات أو المدة اللازمة ، ولكن المفهوم أن الثبات يفترض التكرار على نحو ينق الانقطاع وأن المدة قد تطول وقد تقصر وإن كان يجب أن تكون كافية لتحقيق معنى الاطراد ( وهذا ما يعبر عنه أحيانا بشرط التقدم ) :

واما الركن المعنوى *l'élément psychologique* فيتمثل في أن تصبح القاعدة صفة الإلزام أو على حد التعبير التقليدى الإحساس بضرورة أن تصبح القاعدة قانونا واجب الاتباع *opinio necessitatis* .

أما من اختلاف النقباء في تحديد شروط العرف تبعا للاتجاه الذى يأخذون به في تكييف القاعدة القانونية - فانه يتضح في حقيقتين :

الحقيقة الأولى - بالنسبة الى الركن المادى : تقدم أن المتأثرين بالتزعة الفلسفية من أنصار الاتجاه الموضوعى ينظرون إلى العرف على أنه مجرد وسيلة إلى إظهار ضمير الجماعة مصدر القانون . وهم لذلك لا يستلزمون الشروط التى يفترضها الركن المادى بشأن ضرورة الاطراد على اتباع القاعدة ، ويعترفون

بقوة العرف ولو تمثل في عمل منفرد طالما أنه يمر عن ضمير الجماعة .  
أما المعتدلون من أنصار الاتجاه الشكلي وكذلك الواقعيون من أنصار  
الاتجاه الموضوعي فإنهم يصرون في كتاباتهم عن مطلب الركن المادي  
بجميع شروطه .

**والحقبة الثانية - بالنسبة الى الركن المعنوي :** تقدم أن المعتدلين من أنصار  
الاتجاه الشكلي يعترفون بالعرف على أساس أنه يمثل الإرادة المفروضة للشرح .  
أما أنصار الاتجاه الموضوعي فإنهم يردون القوة الإلزامية للعرف إلى إرادة  
الجماعة . وينعكس أثر هذا الاختلاف في صدد تحديد مركز العرف بالنسبة إلى  
التشريع ، وإن كان لا يثير صعوبة تذكر فيما يختص بالاعتراف بالقوة الإلزامية  
للعرف الموافق للتشريع *propter legem* أى إذا كان أثره مقتصرًا على تفسير  
أحكام التشريع أو اكال نواحي النقص فيه . فمثل هذا العرف يجد لقوته  
الإلزامية سنداً إما في الإرادة المفروضة للشرح بحسب رأى المعتدلين من أنصار  
الاتجاه الشكلي ، أو في إرادة الجماعة بحسب رأى أنصار الاتجاه الموضوعي .

على أن الصعوبة تثار فيما يختص بتحديد مركز العرف الذي ينشأ  
متعارضاً مع التشريع *contra legem* أى الذى يؤدى إلى إنشاء قواعد  
تجافى أحكام التشريع وتعارض معه . وبجنى أن المعتدلين من أنصار  
الاتجاه الشكلي لا يسلبون يمثل هذا العرف لأنه يناقض إرادة المشرع  
الصريحة . ولئن كان منطوق الاتجاه الموضوعي يقضى بضرورة الاعتراف  
بالعرف المذكور إلا أن منهم من تردد في الاعتراف به أو أورد تحفظات  
شتى بشأنه .

(القسم الاول)

واختلاف الرأى الفقهى حول تحديد شروط العرف أدى إلى الاختلاف فى تعريفه . فأبرز ما يميز بين تعريف وآخر هو الكيفية التى يظهر بها شروط العرف ، ولئن كان بعض الفقهاء لا يظهرون فى تعريفهم للعرف سوى ركنه المعنوى ، إلا أن معظم الفقهاء يحرصون فى تعريفهم للعرف على إظهار ركنيه المادى والمعنوى كما هو الشأن بالنسبة للتعريف المحدد بأن العرف هو « مجموعة القواعد التى تنشأ من درج الناس عليها يتوارثونها جيلا عن جيل ، والى لها جراه قانونى كالتقانون المسنون سواء يسواء » .

**وفى الفقه الدستورى** نلصق فى كتابات الفقهاء تأثرهم بأفكار فقه القانون الخاص سائلة البيان .

فالشروط التى يتطلبها الفقهاء يمكن أن ترد إلى الركنين المادى والمعنوى سالتى الذكر .

**أما الركن المادى** فيتمثل فى المادة أى فى قاعدة مطردة التطبيق من جانب سلطات لها صالح فى التمسك بها . فالركن المادى يفترض أمرين :

**أولا -** وجود سلطات تحس فى مجال القانون الدستورى بالحاجة إلى تنظيم الملامات فيما بينها أو فيما بينها وبين الأفراد ، وفقا لقاعدة معينة تصدر فى تصرفاتها عن الرغبة فى تطبيقها . ويصح أن نسمى هذه السلطات السلطات الحاكمة أو السياسية . وليس يلزم لتشييد القاعدة أن تتمسك بها السلطات الحاكمة صراحة ، ولكن يحول دون تشييدها أن تنف منها إحداها موقف الاعتراض إذا كان لها شأن فى أمر تشييدها .

ويشير الأستاذ جويه Gonet إلى مثالين لهذا الفرض - أحدهما خاص بعزل الرئيس Millerand سنة ١٩٢٤ فى فرنسا ، والثانى خاص بعزل البرلمان



الترويحى لملك السويد وذلك بالرغم من احتجاج كل من رئيسى الدولة لمخالفة هذا المول لأحكام الدستور . ففى كلتا الحالتين لايسوغ القول بأن عرفا لثما خاصا بمسئولية رئيس الدولة لأن الآخر كان معترضا على عرله .

عل أننا نخالف الاستاذ جويه اذ يجعل قيام القاعدة رهنا بموقف السلطات الحاكمة منها دون نظر الى موقف للحكومين . ولسنا تنكر أن السلطات المذكورة مؤهلة بحكم وظائفها لأن تشيد قواعد جديدة فى المجال الدستورى ، ولستنا نرى أن لمجموع الأفراد صالحا مباشرا أو غير مباشر فيها يراد تشييده أو تعديله من قواعد دستورية . فاقال فى شأن ضرورة موافقة السلطات الحاكمة ولو فى صورة عدم الاعتراض ، ينبغى أن يقال كذلك بالنسبة إلى مجموع الأفراد أى الجماعة .

ثانيا - اطراد السلطات الحاكمة على تطبيق القاعدة دون اعتراض من جانب الجماعة على نحو يكفى لتحقيق معنى الاطراد ، أى أنه يشترط الثبات الذى ينفى الانقطاع والمدة المحقولة . وقد تطول هذه المسدة أو تقصر على حسب الأحوال . فبينما تقررت المسئولية الوزارية فى انجلترا نتيجة عرف يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر ، نجد أن بعض سلطات رئيس الدولة ورئيس الوزراء فى فرنسا قد نظمت بمقتضى عرف لم ينشأ إلا منذ الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

اما الركن الثانى فيتمثل فى أن تصبح المادة صفة الإلزام . ويختلف الفقهاء فى تبرير هذه الصفة إذ بينا ردها المعتدلون من أنصار الاتجاه الشكلى إلى الإرادة المقروضة للمشرع ، ردها الآخرون إلى إرادة الجماعة لتأثيرم بالاتجاه الموضوعى سواء فى نزعة الفلسفية أو فى نزعة الواقعية ، على أن هؤلاء يختلفون حول تحديد

المقصود بالجماعة . فالاستاذ جويه يقصر الجماعة على السلطات الحاكمة ، أما الاستاذ ديفرجيه Duverger فانه يقصد بالجماعة مجموع الافراد بالاضافة إلى السلطات الحاكمة : وهذا التحديد هو الذى تؤيده وأخذنا به فى صدد تحديد الركن المادى .

وفيما يختص باختلاف القلهاء - حول الشروط الواجب توافرها فى العرف - يلاحظ :

بالنسبة للركن المادى - ان بعض الفقهاء تأثروا بالنزعة الفلسفية للاتجاه الموضوعى فلم يتطلبوا فى العرف أن يكون نتيجة الاطراد على اتباع قاعدة ما ، وإنما اهتموا به ولو تمثل فى عمل منفرد طالما أنه يعبر عن ضمير الجماعة .

وهذا هو ما يصرح به الاستاذ Duverger إذ يقرر أن « تكرار الفعل ليس ضروريا لقيام العرف ... فالعرف يمكن أن ينشأ فوراً استناداً إلى سابقة واحدة ، وعلى العكس من ذلك قد لا ينشأ منها تكررت الأفعال » .

وبالنسبة الى الركن المعنوى - يلزم تحديد مركز العرف من التشريع الدستورى أى الدستور ، وأن ينظر إلى الأثر الذى يمكن أن يترتب عليه العرف بالنسبة إلى الدستور والذى يتدرج من الضعف إلى القوة على النحو التالى : تفسير الدستور وإكاله ، وتعديله .

فالعرف إما أن يكون مفسراً ، أو مكلاً ، أو معدلاً .

أما العرف لتفسير *Conseue interpretative* - فهو الذى يقتصر أثره على تفسير نص من نصوص الدستور ، أى أنه يتخذ النص الدستورى سنداً له ، ومن ثم فإنه لا يفتى . قاعدة جديدة بل يقف عند حد بيان الكيفية التى تطبق بها النصوص الدستورية .

ومن الأمثلة التي تذكر لعرف المفسر العرف الذي جرى في ظل دستور سنة ١٨٧٥ الفرنسي بالتسليم لرئيس الجمهورية بسلطة إصدار اللوائح وذلك استناداً إلى ما نص عليه من أن « رئيس الجمهورية يكفل تنفيذ القوانين *assure l'exécution des lois* - المادة الثالثة .

والمثل المتقدم يعتبره معظم الفقهاء من تطبيقات العرف المفسر سواء بالنسبة لتبرير سلطة رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنفيذية أو حتى بالنسبة لسلطته في إصدار اللوائح المستقلة ( أي التي لا تصدر تنفيذاً لقانون معين وإنما تصدر استقلالا عن أي قانون كوائح البوليس ) . على أن بعض الفقهاء لا يعتبرون العرف بالنسبة لسلطة إصدار اللوائح المستقلة عرفاً مفسراً ، وإنما يعتبرونه عرفاً معدلاً .

وأياً كان الرأي في تحديد ما يعتبر عرفاً مفسراً فإن من المنفق عليه أن العرف المفسر يعتبر جزءاً من الدستور ذاته ويأخذ حكمه - سواء أ كان الدستور مرعياً ( أي يمكن تعديله بنفس الاجراءات التي يعمل بها التشريع العادي ) ، أم كان جامداً ( أي يحتاج في تعديله إلى إجراءات أشد من إجراءات تعديل التشريع العادي ) .

أما العرف التكميل *Contume Complémentaire* - فهو الذي ينصرف إلى تنظيم موضوعات لم ينظمها المشرع الدستوري .

وقد يختلف الرأي حول تحديد ما يعتبر مكملًا ، ففيما يختص بانتخابات مجلس النواب الفرنسي في ظل دستور سنة ١٨٧٥ نص هذا الدستور على أن يكون الانتخاب عاماً غير مقيد بنصاب مالي أو بكفاءة عليية خاصة ، وأحال على قوانين الانتخاب في كل ما يتصل بالانتخاب العام ، وإذا كانت هذه القوانين قد أطررت

منذ سنة ١٨٤٨ على اشتراط أن يكون الإنتخاب مباشرا أى على درجة واحدة ، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن قاعدة دستورية لثأت في هذا الصدد تجعل الانتخاب مباشرا نتيجة لعرف دستورى مكمل . على أن الأستاذ لافاريير Laferrière رفض هذا النظر لأنه اعتبر قيام الدستور بتنظيم موضوع الانتخاب مانعا من تكييف العرف المذكور بأنه عرف مكمل ومن ثم اعتبره عرفا معدلا وغير جائز لمخالفته لاحكام دستور سنة ١٨٧٥ المجامد .

وأيا كان الرأى فى تحديد ما يعتبر عرفا مكملا ، فإن ثمة إختلافا حول ما إذا كانت للعرف المكمل قوة الدستور ذاته وخاصة فى ظل دستور جامد . والرأى الغالب لا يسترى للعرف المكمل إلا بقوة التشريعات العادية ، سيما فى نظر المعتدلين من أنصار الاتجاه الشكلى الذين يردون قوة العرف إلى إرادة المشرع المفروضة . فالمشرع لا يملك حتى بإرادته الصريحة أن يجعل للتشريعات العادية التى يسنها فى ظل دستور جامد قوة هذا الدستور .

وأما العرف المعدل *Contume modificatrice* ، فهو الذى ينصرف أمره إلى تعديل الأحكام التى أوردها الدستور فى شأن موضوع معين سواء بالإضافة إلى هذه الأحكام أو بالحدف منها .

وفارق ما بين العرف المكمل والعرف المعدل بالإضافة . فبينما الأول ينظم موضوعا لم يتناوله المشرع للدستورى أصلا بأى تنظيم ، يفترض الثانى أن ثمة تنظيلا سابقا من جانب المشرع وأنه يضيف أحكاما من شأنها أن تتضمن تعديلا لذلك التنظيم على نحو أو آخر .

أما العرف المعدل بالحدف فقد يتخذ صورة إهمال تطبيق لص دستورى وهو

ما يعرف بعدم الاستعمال . La déauctade . ومن الأمثلة التي تعرب لهذا النوع من العرف عدم ممارسة رئيس الجمهورية في فرنسا لسلطة الخولة بمقتضى دستور سنة ١٨٧٥ في حل مجلس النواب حلا رياسياً منذ سنة ١٨٧٧ ، وعدم ممارسة ملك إنجلترا لسلطته في رفض التصديق على القوانين منذ سنة ١٧٠٧ .

### التعريف الذى نفضله للعرف الدستورى

يبين من كل ما تقدم أن بعض الفقهاء لم يتطلبوا في العرف سوى الركن المعنوى ولكن الأغلبية يتطلبون فيه ركنين : الركن المادى المتمثل في العادة أى قاعدة مطردة التطبيق من جانب السلطات الحاكمة وبمجموع الأفراد ، والركن المعنوى المتمثل في توفر صفة الإلزام للعادة .

ويختلف تعريف العرف الدستورى تبعاً لموقف الفقهاء من تحديد العرف بركنيه وشروط هذين الركنين . والتعريف الذى نفضله للعرف هو : قاعدة مطردة ( أو عادة ) يقصد بها تنظيم العلاقات فيما بين السلطات الحاكمة بعضها وبعض أو فيما بينها وبين الأفراد ، ويكون لها صفة الإلزام في رأى القانونى للجماعة .

## الفصل الثالث

### التشريع

#### تعريف التشريع

يقصد بالتشريع Legislation أكثر من معنى . وبمعنا بالذات معنيين : التشريع بوصفه مصدراً رسمياً للقواعد القانونية ، والتشريع بوصفه مجموعة الأحكام أو القواعد القانونية الصادرة عن طريق هذا المصدر .

أما التشريع بوصفه مصدرا وسعيه — فهو من القواعد القانونية  
وإكسابها قوتها الإلزامية عن طريق سلطة مختصة وفقا لإجراءات معينة. وتحرص  
الدساتير عادة على تحديد السلطة المختصة بالتشريع وتسمى السلطة التشريعية  
Pouvoir législatif ، وبيان الإجراءات الواجب إتباعها من جانب تلك  
السلطة لممارسة ولايتها التشريعية سواء من حيث التكوين أو من حيث الاختصاص،  
كما قد تختلف في تحديد الإجراءات اللازمة لممارسة ولايتها التشريعية . وأيا  
كان أمر هذا الاختلاف فإن من المحقق أن الولاية التشريعية قد تثبت لأكثر من  
سلطة في الدولة ، وأن اشتراط إجراءات معينة مرده إلى الرغبة في أن تمارس  
تلك الولاية على نحو يكفل بقدر الإمكان مراعاة الصالح العام الذي قصد من  
ورائها إلى تحقيقه .

وأهمية التشريع ازدادت ولا تزال تتزايد في المجتمع الحديث إما لاعتبارات  
تتصل بتطور الأحوال الاجتماعية ، وإما لاعتبارات تتعلق بالتشريع ذاته .  
فالاعتبارات التي تتعلق بتطور الأحوال الاجتماعية ترجع إلى انتقال المجتمع إلى  
مرحلة التنظيم السياسي بما استتبعه ذلك من قيام الدولة وتشديد سلطانها في مواجهة  
منافسيها مثل الأمراء في عهد الإقطاع والكنيسة في العصور الوسطى . وسار هذا  
التطور شوطا بعيدا بتعزيز سلطان الدولة وتوسيع نشاطها نتيجة لانتشار النظريات  
الاشتراكية وحلها محل النظريات الفردية . والاعتبارات التي تتعلق بالتشريع ذاته  
ترجع إلى أنه أصلح المصادر الرسمية وأكثرها ملاءمة لحاجات الجماعة المتطورة .  
فالعرف وإن كان يصدر عن الجماعة إلا أنه بطيء في نشوئه وبطيء في تطوره  
فضلا عما يشوبه في معظم الأحيان من غموض يحمل قواعد ، في حين أن  
التشريع وسيلة ميسرة ومبرية في إنشاء القواعد القانونية وفي تعديلها فضلا عما

يحققه بحكم صياغته من تحديد ووضوح وانضباط لما يقرره من أحكام .

وأما التشريع بوصفه مجموعة الأحكام والقواعد الصادرة عن السلطة التشريعية - فقد اختلف الرأى في تحديده. فالفقهاء الذين يغلّبون المعيار الشكلى يرون أن التشريع هو ما تنسب السلطة التشريعية الأصلية أى السلطة صاحبة الولاية العامة فى التشريع ، ويسبقون هذا الوصف عليه ولو لم يتوافر على خصائص القاعدة القانونية (وبالذات العمومية) - كما أنهم ينكرون صفة التشريع على ما يصدر عن غير السلطة التشريعية الأصلية ، ولو كان متوافرا على خصائص القاعدة القانونية .

أما الفقهاء الذين يغلّبون المعيار الموضوعى فإنهم يعتبرون التشريع كل ما يتوافر على خصائص القاعدة القانونية ولو صدر من غير السلطة التشريعية الأصلية، وينكرون صفة التشريع على كل ما لا يتوافر على هذه الخصائص ولو كان صادرا عن السلطة التشريعية الأصلية .

### تدرج التشريع وتأنيجه

إذا ما تقررت الولاية التشريعية فى ظل دستور معين بصفة هادية (أو أصلية أو رئيسية) لسلطة ما ، وتقررت بصفة فرعية (أو تبعية أو ثانوية) لسلطة أخرى - فإن التشريع الذى تنسب السلطة الأولى يكون أقوى من التشريع الذى تنسب السلطة الأخيرة .

وإذا كان الدستور جامدا أى يحتاج فى تعديله إلى إجراءات أشد من الاجراءات اللازمة لتعديل التشريع المادى ، فإن السلطة التى تملك تعديله تكون سلطة دستورية أو تأسيسية Pouvoir constituant ويكون التشريع الذى تنسبته أقوى التشريعات فى القوة .

وهكذا يفتي التفاوت في السلطات التشريعية في ظل دستور جامد إلى تفاوت في التشريع الذى تسنه بحيث انه يتدرج من الضعف إلى القوة على النحو الذى يلي: التشريع الفرعى (أو التابع أو الثانوى) ، والتشريع العادى (أو الاصلى أو الرئيسى) ، والتشريع الدستورى (أو الأساسى) . ويرتب على هذا التدرج أنه يجب أن يتقيد كل تشريع بالتشريع الأعلى منه درجة . فلا يجوز للتشريع الفرعى أن يتعارض مع تشريع عادى ، كما لا يجوز لأيهما أن يتعارض مع تشريع دستورى .

وإذا صدر أى من هذه التشريعات مخالفاً لتشريع أعلى منه درجة فإنه يكون غير شرعى *illégal* - سواء أ كان تشريعاً فرعياً أم تشريعاً عادياً ، ومن ثم تلتفأ الحاجة إلى إيجاد تنظيم يكفل رقابة مشروعية التشريعات ويقرر الجزاء المناسب بالنسبة إلى التشريع المخالف .

ورقابة مشروعية التشريع الفرعى هى من صميم مباحث القانون الإدارى الذى يعنى بدراسة القرارات الإدارية سواء أ كانت تنظيمية (وهى التشريعات الفرعية أو اللوائح) أم فردية . ولذا نكتفى بدراسة رقابة مشروعية التشريع العادى أو ورقفاً للاصطلاح المستقر رقابة دستورية القوانين *Constitutionnalité des lois*

## رقابة دستورية القوانين

ظاهر من التحليل المتقدم لتدرج التشريع أنه لا يتصور نشوء الحاجة إلى رقابة دستورية القانون إلا في ظل الدساتير الجامدة *Constitutions rigides* . وآية ذلك أن الدستور الجامد يحتاج في تعديله إلى إجراءات أشد من الإجراءات اللازمة لتعديل القانون ، ومن ثم توجد سلطتان إحداهما تأسيسية والأخرى



تشريعية ويوجد بها لذلك نوعان من التشريع : تشريع أعلى وهو التشريع الدستوري ، وتشريع أدنى وهو التشريع العادي ( أو القانون ) .

أما الدستور المرن Constitution Souple فإنه يمكن تعديله بنفس الكيفية والاجراءات التي يعدل بها التشريع العادي ، ومن ثم لا توجد إلا سلطة واحدة تملك تعديل جميع الأحكام التشريعية ويخفى بها لذلك أى ميز من حيث الدرجة أو المرتبة بين التشريع الدستوري والتشريع العادي .

ورقابة التشريع العصري لاثير نفس الصعوبة التي تثيرها رقابة دستورية القوانين . فالتشريع الفرعى من عمل السلطة التنفيذية التي لا تختص بالتشريع إلا استثناء ، والتي يتعين عليها أن تحترم إرادة السلطة التشريعية حسبما تتمثل في القوانين التي تسنها . وفضلا عن ذلك فإن توسع السلطة التنفيذية في مباشرة الاختصاصات المحددة لها يقابل بالتحوف من أن يفضى إلى المساس بالحريات الفردية أو الانتعاص منها . أما رقابة دستورية القوانين فإنها تثير صعوبة مردها إلى أن السلطة التشريعية هى السلطة المختصة أصلا بالتشريع ، كما أنها - في النظم الديمقراطية النيابية - تقوم أساسا على الانتخاب من جانب الشعب فيكون لها صفة تمثيلية للرأى العام .

وهذا ما يفسر كيف أن معظم الدول استغرت من قديم في تنظيمها لرقابة مشروعية التشريع الفرعى على أسس إيجابية متقاربة ، بينما ترددت واختلقت في الحلول الواجبة الاتباع بصدد تنظيم رقابة دستورية القوانين .

ولئن تعددت هذه الحلول إلا أنه يمكن ردها إلى نوعين رئيسيين من رقابة الدستورية بها لصفة الهيئة التي تمارس تلك الرقابة : الرقابة السياسية ، والرقابة القضائية - ونقتاولها تباعا في مجلتي .

## المبحث الاول

### الرقابة السياسية لدستوية القوانين

ترمز الرقابة السياسية إلى صفة الهيئة التي تباشرها أى أنها تكون من جانب هيئة ذات صفة سياسية . ويختلف تشكيل هذه الهيئة تبعاً للكيفية التي ينظم بها الدستور الرقابة السياسية .

وغير ما يوضح الرقابة السياسية أن نشير إلى بعض تطبيقاتها في فرنسا وفي غيرها من الدول .

### الرقابة السياسية في فرنسا

من الأمثلة البارزة للدساتير الفرنسية التي أخذت بالرقابة السياسية لدستورية القوانين مايلي :

#### أولاً - دستور المحنة الثالثة للثورة

حاول Siyès أن يجعل وادعى هذا الدستور على إيجاد هيئة سياسية يكون من اختصاصها إلغاء جميع القوانين التي تسن مخالفة لأحكام الدستور ، ولكنهم رفضوا بالاجماع الأخذ بهذا الاقتراح خشية أن تضد تلك الهيئة سلطة فوق السلطات وأداة سيطرة واستبداد .

وكان Siyès يستهدف من اقتراحه المذكور تحصين الدستور الجامد ضد أى مساس بأحكامه ، وإلغاء هذه المهمة إلى هيئة نيابية سماها هيئة المحلفين الدستوريين *jurie constitutionnaire* - ولم يشأ أن يجعل القضاء مختصاً برقابة الدستورية للأثر السيء الذي خلفه تصف الأحكام السابقة على الثورة والتي كانت تسمى *Parlements*.

### ثانياً - دستور السنة الثامنة للتوة

أفصح Sieyes وكان له دور ملبوس في وضع دستور السنة الثامنة - في أن يفتح واضع هذا الدستور بقبول اقتراحه سالف الذكر ، وهكذا نشأت هيئة المحلفين الدستوريين التي أرادها ولكن تحت اسم « مجلس الشيوخ الحسائي للدستور » Le Sénat Conservateur .

وكان المفروض وفقاً للدستور أن يكون لمجلس الشيوخ رقابة دستورية القوانين قبل إصدارها بحيث يملك إلغاء غير الدستوري منها في مواجهة الكافة *erga omnes* . وكان المفروض أيضاً أن يختار أعضاء هذا المجلس بصورة تكفل لهم الاستقلال الذي يمكنهم من أداء مهمتهم على الوجه الأكمل .

على أن هذا المجلس الذي قام بحماية الدستور لم يحقق النتائج المرجوة منه ، بل وكان أداة في يد نابليون الذي فرض سيطرته عليه وسخره لتعديل الدستور تبعاً لرغباته .

وكان نفوذ نابليون السبب الرئيسي الذي فوض استقلال مجلس الشيوخ وجعله عاجزاً عن أداء مهمته . فالضمانات العديدة التي شرعت لتحقيق استقلال أعضاء هذا المجلس لم تحمل من الناحية الواقعية دون هيئة نابليون على اختصارهم وتسليط مؤثراته عليهم . ولم يفتح نابليون بهذه السلطة الفعلية وإنما وإلى نفوذه حتى صار صاحب الحق قانوناً في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وفي تقليد المهام والمناصب ومنهم الرتب والمخصصات .

وأما حجر مجلس الشيوخ عن أداء مهمته فكان مرده إلى الكيفية التي تحددها اختصاصه . فهو لم يكن يملك أن يباشر رقابة الدستورية إلا بالنسبة للقوانين التي تعيّلها إليه الحكومة أو هيئة خاصة تسمى Tribunal في ظرف عشرة أيام من تاريخ سنّها وقبل تقديمها للإصدار . ولم يكن متصوراً أن يتمكن الحكومة المجلس

من مباشرة اختصاصه ضد قوانين كان لها صالغ في إنفاذها . وإذا كان من الممكن أن يباشر المجلس اختصاصه بناء على طلب الهيئة الخاصة ، فإن بابليون سلب نفوذ على هذه الهيئة حتى ألغيت سنة ١٨٠٧ .

#### الثالث - دستور سنة ١٨٥٢

قرر دستور ١٤ من يناير سنة ١٨٥٢ الرقابة السياسية لمجلس الشيوخ على نحو يقرب من الوضع الذي نظمته دستور السنة الثامنة للثورة . عل أن مجلس الشيوخ الحامي للدستور صار يملك في ظل دستور سنة ١٨٥٢ - بالإضافة إلى اختصاصه بتعديل الدستور بشروط معينة - مراجعة جميع القوانين من حيث صفتها الدستورية قبل تقديمها إلى رئيس الدولة لإصدارها ، وإلغاء القوانين التي تحال إليه من الحكومة أو بناء إلى التماس الأفراد إذا ثبت له عدم دستوريتها .

ولئن قرر دستور سنة ١٨٥٢ ضمانات عديدة لاستقلال أعضاء مجلس الشيوخ إلا أن رئيس الدولة تمكن بفضل نفوذه الفعلي من تقويض تلك الضمانات ، وشل وظيفة المجلس الرقابية وجعله - أسوة بسلفه في ظل دستور السنة الثامنة - أداة لتعديل الدستور تبما لمشيئته .

#### رابعاً - دستور سنة ١٩٤٦

نص دستور ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ على تشكيل هيئة سياسية تسمى اللجنة الدستورية le Comité constitutionnel يكون من اختصاصها رقابة دستورية القوانين قبل إصدارها .

وكانت هذه اللجنة تشكل من رئيس الجمهورية - بحكم منصبه - رئيساً ، ومن اثني عشر عضواً يختارون على النحو الآتي : عضوان بحكم منصبهما وهما رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجالس الجمهورية ، وسبعة أعضاء تختارهم الجمعية الوطنية من غير أعضائها على أساس التمثيل النسبي للتيارات السياسية وذلك في بدء انعقادها

سنويا ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الجمهورية بنفس الطريقة .

وكانت هذه اللجنة تختص يبحث ما إذا كانت القوانين التي أقرتها الجمعية الوطنية تضمنت تعديلا للدستور ، فإن وجدت قانونا يعدل الدستور أمادته إلى الجمعية الوطنية حتى تعدله بما يتفق مع أحكام الدستور أو حتى تعدل الدستور ذاته وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من الدستور .

على أن اللجنة لم تكن تملك مباشرة اختصاصها إلا بناء على طلب مشترك يقدم إليها من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الجمهورية . فهي لم تكن تملك أو تباشر اختصاصها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب فرد أو هيئة أيًا كانت .

#### خاصة - دستور سنة ١٩٥٨

ينص دستور أكتوبر سنة ١٩٥٨ على تشكيل هيئة سياسية تسمى المجلس الدستوري Le Conseil Constitutionnel يكون من اختصاصه مراقبة دستورية القوانين قبل إصدارها .

ويتشكل هذا المجلس من رئيس يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس ، ومن رؤساء الجمهورية السابقين - أعضاء مدى الحياة ، ومن تسعة أعضاء يقوم بتعيين ثلاثة منهم رئيس الجمهورية وتعيين ثلاثة آخرين رئيس الجمعية الوطنية وتعيين الثلاثة الباقين رئيس مجلس الشيوخ - ومدة عضويتهم تسعة سنوات غير قابلة للتجديد . ويختص المجلس الدستوري بالتحقق من عدم مخالفة القوانين التي يقرها البرلمان للدستور ( ولا يختص بالنسبة للقوانين التي يقرها الشعب عن طريق الاستفتاء ) ، بحيث أنه يترتب على قراره بعدم دستورية قانون ما استحالة إصدار هذا القانون . وقرارات المجلس في هذا الصدد ملزمة لكافة السلطات في الدولة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من الوجوه .

على أن اختصاص المجلس الدستوري - في غير حالة القوانين الأساسية ولوائح

المجالس البرلمانية - هو اختصاص جوازى ، ولا يمكن أن يباشر إلا بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أى من مجلس البرلمان .

### الرقابة السياسية في الدول الأخرى

أخذت دول عديدة بالرقابة السياسية الدستورية القوانين ولاسيما الدول ذات النزعة الاشتراكية . وتقتوح صور هذه الرقابة تنوعا كبيرا .

فن الدول ما جعل رقابة الدستورية من اختصاص لجنة خاصة مثل ألمانيا الشرقية التي يقضى دستورها الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بأن يشكل المجلس الشعبي لجنة دستورية لهذا الغرض (Commission constitutionnelle بشرط أن يراعى فيها تمثيل مختلف الهيئات بحسب أهميتها ، وأن يكون من بين أعضائها ثلاثة من قضاة المحكمة العليا وثلاثة من غير أعضاء المجلس الشعبي ذوى الخبرة .

ومن الدول ما جعل رقابة الدستورية من اختصاص الهيئة التشريعية ذاتها - كالجوريات السوفيتية التي ينص دستورها على اختصاص السوفيت الأعلى والاشراف على تنفيذ الدستور الاتحادى واتخاذ الاجراءات الكفيلة بجعل دساتير الجوريات متشبية مع أحكامه ، وبلغاريا التي ينص دستورها الصادر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ على اختصاص الهيئة التشريعية وحدها بحق الفصل فيما إذا كانت الشروط التي يتطلبها الدستور قد روعيت عند اصدار القانون وفيما إذا كان هذا القانون دستوريا .

ومن الدول ما جعل رقابة الدستورية من اختصاص المكتب الإدارى للهيئة التشريعية تحت إشراف هذه الهيئة - كالجوريات اليوغوسلافية المتحدة التي ينص دستورها الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ على جعل رقابة الدستورية للمكتب الإدارى للهيئة الشعبية ، وتشيكوسلوفاكيا التي ينص دستورها الصادر في ١ من مايو سنة ١٩٤٨ على جعل هذه الرقابة للمكتب الإدارى للجمعية الوطنية

• le Bureau de L'assemblée nationale

( القسم الأول )

### تقدير الرقابة السياسية للمستوى القوانين

ان الرقابة السياسية وإن كانت تبدو في ظاهرها سهلة وميسرة ، إلا أنها في واقع الأمر تثير صعوبات عديدة بشأن الهيئة التي يحد إليها مباشرة تلك الرقابة. فالهيئة السياسية قد تشكل بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب . وهي أن شكلت بطريق التعيين من جانب البرلمان تكون معرضة لأن تصير تابعة له وتفقد بذلك صلاحيتها لأن تكون رقيب عليه. وهي إن شكلت بطريق الانتخاب من الشعب تكون معرضة لأن تسيطر عليها نفس الاتجاهات السياسية التي تسيطر على البرلمان، فلا يكون ثمة مستوى من رقابتها في هذه الحالة . وإن سيطرت عليها اتجاهات سياسية مختلفة ، فإنها تعتمد إلى فرض سيطرتها على البرلمان والتوسع في سلطاتها على حساب السلطات الأخرى .

وعايت من التجربة في فرنسا أن الرقابة السياسية لم تحقق النتائج المرجوة منها. فجلس الشيوخ الذي شكل بقصد حماية الدستور في ظل دستور السنة الثامنة ( عصر الثورة ) ودستور سنة ١٨٧٢ - تحول إلى أداة استبداد سخرها رئيس الدولة لتمديد الدستور وفقا لأهوائه . واللجنة الدستورية في ظل دستور سنة ١٩٤٦ والجلس الدستوري في ظل دستور ١٩٥٨ - لم يباشرا رقابة الدستورية بالمعنى الصحيح بسبب نواحي النقص في تنظيمها تشكيلا واختصاصا .

وإذا كانت الرقابة السياسية قد لقيت قبولا لدى الدول ذات النزعة الاشتراكية مثل الجمهوريات السوفيتية المتحدة ويوغوسلافيا وتشيكوسلافيا - فإنما يرجع ذلك على الأخص إلى أن هذه الدولة نظمت تلك الرقابة على نحو يضمن أثرها ويحول دون وقفها في وجه الاتجاهات المتطورة التي تقرها المجالس الشعبية. على أنه بالرغم من سعي هذه الدول إلى مساندة التطور ، فإنها أدركت أن هذا السعي قد يشار من مع ما يراد توفيره من ضمانات تكفل أن يكون التطور متفقا ( القسم الاول )

مع إرادة أغلبية الأفراد . وهذا ما يفرض كيف أن الدول ذات النزعة الاشتراكية قد حرصت على أن تجعل دساتيرها جامدة كيما تحقق لها نوعا من الثبات يحد من تطور القوانين العادية . وانه ليعارض مع هذا الحرص أن تعتمد الدول المذكورة إلى اضناف الرقابة السياسية على نحو قد يفوت معه الغرض منها ويعملها إلى حثالة صورية غير جديرة بالبقاء .

## المبحث الثاني

### الرقابة القضائية للمستوىة القوانين

ترمز الرقابة القضائية إلى صفة الهيئة التي تباشرها أى أنها تمارس من جانب هيئة قضائية . ولئن تنوعت صور الرقابة القضائية تنوعا كبيرا إلا أنه يمكن تقسيمها تبعاً للأثر الذي يترتب عليها بالنسبة للقانون غير الدستوري إلى نوعين رئيسيين : رقابة الامتناع ، ورقابة الإلغاء .

لفقضى رقابة الامتناع أن القاضى يهمل حكم القانون غير الدستوري أى يمنع عن تطبيقه في القضية المروضة عليه . وليس من شأن هذا القضاء أن يحول دون استمرار القانون أو إنقاذ حكمه في الأحوال الأخرى التي يتسنى فيها ذلك .

أما رقابة الإلغاء فإنها تعيد للقاضى أن يبطل القانون غير الدستوري في مواجهة الكافة *erga omnes* ويترتب على هذا القضاء اعتبار القانون كأن لم يكن من تاريخ صدوره أو على الأقل انهاء سيئاته بالنسبة للمستقبل بحيث لا يمكن الاستناد إليه .  
ونتناول بشيء من التفصيل فيما يلي هذين النوعين من الرقابة .

### أولاً - رقابة الامتناع

لعل خير ما يوضح رقابة الامتناع أن تبدأ بدراستها في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم في الدول الأخرى .



## رقابة الامتثال في الولايات المتحدة الأمريكية

### العوامل التي أدت الى نشأة رقابة الدستور

تضارفت عوامل ثلاثة في تشييد رقابة المحاكم الأمريكية الدستورية القوانين وهي : الجلود ، والاتحاد ، وجهود المحكمة الاتحادية العليا .

فيما يتعلق بالنسبة الى **الجهود** - عاشت الولايات المتحدة قبل أن تسال استقلالها كاستعمارات بريطانية ولم تكن تتمتع إلا بالسلطات التي تقرها الدولة المستعمرة بمقتضى الأوامر الملكية الصادرة من التاج أو القوانين التي يسنها البرلمان الامبراطوري . فالولايات كانت قد تعودت أن تلتس قارفا في المرتبة بين القوانين التي تسنها برلماناتها والقوانين التي يسنها البرلمان الانجليزي . وكانت محاكم الولايات تباهر ولايتها القضائية في مواجهة البرلمانات المحلية ، وتمتنع عن تطبيق القوانين التي تسنها إذا ما جاوزت الحدود المرسومة لاختصاصها في الأوامر الملكية أو القوانين الأساسية .

فلما حققت الولايات الأمريكية استقلالها عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ حرصت كل منها على أن يكون لكل منها دستورها الخاص بها وتأثرت في وضعه بسابق تجربتها في عهد الاستعمار . وكان وجه تأثرها أنها كفلت لساتيرها من المرتبة ما كان للأوامر الملكية والقوانين الأساسية القديمة فجعلتها جامدة لتكون بمثابة عن سيطرة الهيئات التشريعية العادية ، ولتعمل المحاكم على الامتناع عن تطبيق أى قانون يتعارض معها .

وكان طبيعيا أن يصدر واضعو الدستور الاتحادى عن المؤتمرات المتقدمة وأن يجعلوه دستورا جامدا يتطلب في تعديله اجراءات أشد من الاجراءات اللازمة لتعديل القوانين العادية .

وبالنسبة الى الاتحاد - فإن الدول التي تدخل في اتحاد ، ايا كان نوعه ، تحتاج إلى أن تنظم بصورة يقينية كيفية توزيع السلطات بينها وبين دولة الاتحاد. ولهذا نحرص هذه الدول على أن يشتمل الدستور على الضمانات الكفيلة بتحقيق التنظيم المنشود . وتشتمل هذه الضمانات على الأخص في جعل الدستور جامدا ، وفي إيجاد هيئة قضائية عليا يكون من اختصاصها الفصل فيما يمكن أن يشور من منازعات بين الولايات الأعضاء في الاتحاد ودولة الاتحاد حول نصوص الدستور وتفسيرها .

وبالنسبة الى المحكمة الاتحادية العليا - فإنها قامت بدور كبير في تشييد رقابة الدستورية . وكان مما واجه هذه المحكمة الظروف السياسية التي عاصرت نشأة الاتحاد الأمريكي والصراع بين الحزب الاتحادي - الذي كان يؤمن بضرورة اتحاد الولايات اتحادا يحقق توها من الوحدة القومية ويعمل على تعزيز سلطات الاتحاد ، وبين الحزب الجمهوري الذي كان يؤمن بحقوق الولايات ويدهو إلى تصعيد سلطانها . وكان الحزب الاتحادي قد عمد - وهو في الحكم وقبل أن يفوز الحزب الجمهوري في انتخابات نوفمبر سنة ١٨٠٠ - إلى تعيين قضاة يؤمنون بالفكرة الاتحادية وعلى رأسهم قاضي قضاة المحكمة الاتحادية العليا Chief Justice Marshall .

وبذلك المحكمة العليا جهوداً بارزة نحو اعلان الفكرة الاتحادية التي آمنت بها خلال المبادئ القانونية التي أرسنها في القضايا المروضة عليها . وكان مما أكدته في هذا السند حقها في تفسير الدستور الاتحادي ، وإخضاع الأحكام الصادرة من محاكم الولايات لولايتها بإجازة الطعن فيها أمامها . واستطاعت المحكمة العليا أن تؤكد حقها في رقابة دستورية القوانين ، بل وأن تتوسع في رقابتها للقوانين توسعا جاوزت به نطاق الدستورية بالمعنى المفهوم إلى حد الحكم على مدى ملاءمة القوانين أى إلى حد رقابة السياسة التشريعية التي انتهجها الكونغرس وبرلمانات

الولايات. فن المايير التي قضت بها المحكمة العليا في صدد رقابة دستورية القوانين ما يعرف باسم الملائمة *balance of convenience* والمقولية *reasonableness* واليقين *rule of certainty*. فميار الملائمة مقتضاه أن يتحقق نوع من التوازن بين ما يفرضه القانون على الأفراد من واجبات وبين ما يوفره لهم من خدمات. وأظهر ما طبق فيه هذا الميعار المجال الاقتصادي ولا سيما بالنسبة للقوانين التي تنظم سير المرافق العامة المدارة بطريق الامتياز. وميعار المقولية مقتضاه ألا يجاوز القانون فيما يفرضه من تنظيم لحقوق الأفراد الحدود المقولة وإلا كان إجراء تمسكياً. وأظهر ما طبق فيه هذا الميعار المجال البيولسي أى بالنسبة للقوانين التي تنظم الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة. وميعار اليقين مقتضاه أن يكون القانون واضحاً كل الوضوح فيما يقرره من أحكام بحيث لا يثير أى شك أو غموض حول ما يجزئه وما يحظره. وبمجال تطبيق هذا الميعار القوانين التي تقرر عقوبات جنائية على مخالفة أحكامها.

#### الأساليب القضائية في رقابة الدستورية

تباشر المحاكم الأمريكية رقابتها لدستورية القوانين بأساليب ثلاثة: الدفع بعدم الدستورية، والأمر للقضاء، والحكم التفريري.

**الدفع بعدم الدستورية:** يفرض هذا الأسلوب وجود دعوى منظورة أمام القضاء - سواء كانت دعوى جنائية أو مدنية، فيدفع المتهم أو المدعى عليه طلبات السلطة العامة أو المدعى بأنها تستند إلى قانون غير دستوري ويكون اختصاص المحكمة بفحص دستورية القانون حينئذ متفرعاً عن الدعوى المنظورة أمامها أى ثابتاً بطريق عارض *incidental*.

فإن انتهت المحكمة من فحصها للقانون إلى أنه متعارض مع الدستور أعلت حكمه وامتنعت عن تطبيقه وفصلت في الدعوى تبعاً لذلك بما فيه صالح المتهم أو

المدعى عليه . وهذا ما أرساه رئيس المحكمة العليا Marshall في القضية التي تمثّل الخطوة الإيجابية الأولى نحو تنفيذ رقابة الدستورية ، وهي قضية ماربري ضد ماديسون Marbury V. Madison سنة ١٨٠٣ - فقد أثبت مارشال في حيليات حكمه:

« كل من يضع دستورا مكتوبا ( يقصد دستورا جامدا ) إنما يهدف ولاشك إلى أن يجعله القانون الاسمي والرئيسي للأمة ... وحيث يتسارع التطبيق في قضية ما القانون والدستور ... يكون من واجب المحكمة أن تقرر أيها الذي يمسى ... وطالما أن الدستور أقوى من أى قانون عادى فإنه هو الذى يجب أن يطبق » .

ففضاء المحاكم الأمريكية في رقابة الدستورية هو مجرد قضاء امتناع . على أن أثر هذا القضاء يرداد قوة من الناحية العملية بفضل نظام السوابق القضائية المعمول به هناك . وفي ظل هذا النظام تتقيد كل محكمة بالحكم الذى تصدره؛ وتقيّد به المحكمة التى في درجتها والمحكمة الأدنى منها درجة . وإذا المحكمة الاتحادية العليا هى أهل محكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الحكم الذى يصدر منها بعدم دستورية أى قانون يقيدها كما يقيّد سائر المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات .

ففضاء المحاكم الأمريكية قضاء امتناع مؤسس على نظام السوابق القضائية ، ولكن الكثيرين أخطأوا في تصوير هذا القضاء . فمنهم من اعتبره قضاء إلغاء - مع أنه لا يبطّل القانون غير الدستوري وإنما يقتصر أثره على الامتناع عن تطبيقه . ومنهم من اعتبره قضاء امتناع ينحصر أثره في القضية التى يصدر فيها الحكم بالذات ولا يقيد محكمة أخرى في قضية مماثلة أو نفس المحكمة في قضية أخرى . وفي هذا الإغفال واضح لأثر نظام السوابق القضائية .

ويبدو أن الذين اعتبروا قضاء المحاكم الأمريكية قضاء إلغاء قد انساوا وراء الأثر الذى يترتب على حدود حكم من المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية قانون

ما من حيث تعقيد سائر المحاكم به بناء على نظام السوابق القضائية . ولئن كان القضاء الاسريكي يترتب في هذه الحالة من قضاء الإلغاء ، إلا أنه لا يزال متميزاً عنه ومختلفاً في آثاره . فبالرغم من أن المحكمة الاتحادية العليا مقيدة بسوابقها إلا أنه من المتصور أن تتطور الظروف على نحو يدعو بها إلى العدول عن قضائها السابق فتعامل القانون على أنه دستوري . ومثل هذا العدول يصادف محله لأن القانون لم يبلغه قضاء المحكمة السابق بعدم دستوريته واستمر قائماً . ولو كان قضاء المحكمة العليا قضاء لإلغاء ، فإنه يستحيل العودة إلى قانون يكون قد انتهت حياته ، ولا يكون من سبيل إلى إعادة العمل بأحكام ذلك القانون إلا عن طريق سن قانون جديد من جانب السلطة التشريعية .

وأسلوب الدفع بعدم الدستورية استخدمته المحاكم الأمريكية منذ بدء مباشرتها لرعاية الدستورية ، إلا أنه فقد الكثير من أهميته بعد أن شاع استعمال الأسلوبين الآخرين ( الأمر القضائي والحكم التقريري ) . فثمة عيب رئيسي في أسلوب الدفع بعدم الدستورية وهو أنه لا يحمي في توقي الضرر المتوقع من القانون غير الدستوري إلا إذا كانت قد أقيمت دعوى بالفعل من جانب السلطة العامة أو المدعي استناداً إلى ذلك القانون . وإلى أن تقام هذه الدعوى أما أن يطبق القانون فيكون على الفرد أن يتحمل الضرر الناتج عن تطبيقه دون أن يستطيع رده ، وأما ألا يطبق القانون فيبقى الفرد مهدداً بتطبيقه عليه في أي وقت .

**الأمر القضائي injunction :** لشأ أسلوب الأمر القضائي في إنجلترا عندما كان الأفراد يلجأون إلى محكمة مستشار الملك لتصحيح أوضاع ظالة عجزت عن تصحيحها وسائل القانون العام أمام عاكم القانون العام . فمستشار الملك يصدر أمراً قضائياً استناداً إلى العدالة ، باعتبارها مصدراً متميزاً عن القانون العام . ولئن كان التطور القانوني في إنجلترا انتهى إلى اندماج قانون العدالة والقانون

العام ، إلا أن هذين القانونين كانا منفصلين عند وضع الدستور الأمريكي. وحرص واضعو هذا الدستور على أن يؤكدوا اختصاص المحكمة الاتحادية العليا ، بالنظر في جميع الخصومات - وفقاً لقانون أو المدالة - التي تنشأ في ظل هذا الدستور. فاستندت المحاكم الاتحادية إلى هذا النص لتبرير استخدام أسلوب الأمر القضائي باعتباره أحد أساليب المدالة .

ومقتضى أسلوب الأمر القضائي أنه يجوز لأي فرد أن يلجأ إلى المحكمة بطلب وقف تنفيذ أي قانون على أساس أنه غير دستوري وأن من شأن تنفيذه أن يلحق به ضرراً . وإذ يشبه للمحكمة أن القانون غير دستوري تصدر أمراً قضائياً إلى الموظف المختص بعدم تنفيذ القانون ، ويكون الموظف ملزماً بالأمر الصادر إليه ولا يعدم مرتكباً لجريمة خاصة تسمى «احتقار المحكمة contempt of court» ، ويعاقب عليها بالحبس أو بالغرامة .

وإزاء ما أفضى إليه هذا الأسلوب من تعطيل لقوانين - بعد أن شاع استهلاكه منذ أواخر القرن التاسع عشر - عمد الكونغرس إلى توفير بعض الضمانات في استخدامه بالقانون الذي سنّه سنة ١٩١٠ ، والذي يقتضي بأن يكون إصدار الأمر القضائي من اختصاص محكمة اتحادية عامة تتشكل من ثلاثة قضاة ، ويجوز العلن في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الاتحادية العليا مباشرة .

**الحكم التقريري Declaratory Judgment :** لم يستخدم أسلوب الحكم التقريري في مجال رقابة الدستورية إلا منذ سنة ١٩١٨ . وهو في الأصل أسلوب من أساليب القانون الخاص ، ومقتضاه أن ثمة طرفين يلجآن إلى المحكمة بطلب إصدار حكم يقرن حقوقها المتبادلة وفقاً لقاعدة قانونية لا يتنازعان في شأن وجوب تطبيقها . وفي مجال رقابة الدستورية يلجأ الفرد إلى المحكمة بطلب إصدار حكم يقرر ما إذا كان قانون يراد تطبيقه عليه دستورياً أو غير دستوري . وفي هذه الحالة ينتظر

الموظف المختص صدور حكم من المحكمة إما بأن القانون دستوري فيطبقه ، وإما بأن القانون غير دستوري فيمتنع عن تطبيقه .

ويجسد الفقهاء الأمريكيون أسلوب الحكم التقريري باعتباره أكثر تمشياً مع المحكمة من تفويل المحاكم اختصاص الدستورية ، وهي تمكين المحاكم من إعلان رأيها فيما إذا كان القانون المروض عليها دستورياً أو غير دستوري . وأسلوب المحكمة التقريري يحقق هذا الغرض دون حاجة إلى خلق منازعات ولو صورية للتوصل إلى رأى المحاكم في مدى دستورية قانون معين . كما يحدث بالنسبة للأصوليين الآخرين . وبالرغم من استخدام محاكم الولايات لهذا الأسلوب ، فإن المحكمة الاتحادية العليا رفضت في بادئ الأمر استخدامه استناداً إلى أن اختصاصها مرتبط بنظر المنازعات بينما أن طلب إصدار حكم تفريري لا ينطوي على منازعة ما . على أن المحكمة العليا عدلت عن هذا المسلك إلى استخدام الأسلوب المذكور حرصاً منها على استبقاء ولايتها الاستثنائية بالنسبة للأحكام التي تصدر من محاكم الولايات . وفي سنة ١٩٣٤ سن الكونجرس قانوناً حول بمقتضاه المحاكم الاتحادية سلطة إصدار أحكام تفريرية في شأن دستورية القوانين .

#### تدعيم رقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية .

سبق البيان أن المحاكم الأمريكية - وعلى رأسها المحكمة الاتحادية العليا - لم تلزم الحدود المفهومة لرقابة الدستورية ، وإنما توسعت في هذه الرقابة عن طريق المعايير التي ابتدعتها وتدخل بروح القانون توسعاً لم يخل من التحكم في السياسة التشريعية للكونجرس وبرلمانات الولايات .

فلا عجب أن تعرضت المحاكم لحالات شديدة من جانب عديد من الفقهاء الذين جرت أعلامهم بالنمى على مصلحها بأوصاف لأذعة مثل « حكمرة القضاء » ، و « أرستقراطية القضاء » ، و « القانون الضعاف » ، و « التشريع المقنع » ، بل إن

بعض قضاة المحكمة العليا ذاتها رفضوا أن يسايروا زملائهم في مغاللتهم، وأصرروا على أن يقفوا منهم موقف المعارضة المسببة - ومنهم على الأخص Stone الذي سجل في حكم صادر له سنة ١٩٣٠ :

« إن سلطة المحاكم في إعلان عدم دستورية القوانين مقيسدة ... فاختصاص المحاكم مقصور على النظر في الصفة الدستورية للقوانين وليس لها أن تناقش الحكمة من سنّها » .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمر بتطورات اجتماعية واقتصادية - كان من أثرها أن الكونجرس سن قوانين ذات نزعة اشتراكية في المجال الإقتصادي كالقوانين الخاصة بتحديد ساعات العمل، وتحديد حد أدنى للأجور ، وحماية العمال ضد الحوادث ، وتنظيم استخدام النساء والأطفال . وجرى للمحاكم قرة من الزمن على الحكم بعدم دستورية تلك القوانين - استنادا إلى أن هذه القوانين كانت تورد قيودا على حقوق الأفراد وتأثرا منها بالمذهب الفردي الذي يحظر على الدولة التدخل في المجال الإقتصادي ، ولكنها اضطرت إزاء قوة التطورات الاجتماعية والاقتصادية أن ترجع عن قضائها وأن تسلم بدستورية القوانين المذكورة .

وفي سنة ١٩٣٣ سن الكونجرس قوانين عديدة بقصد التغلب على الأزمة التي كانت تعانيها أمريكا وإتخاذاً لبرنامج الرئيس فرانكلين روزفلت الخاص بالإعاش الإقتصادي The New Deal ، ولكن المحكمة الاتحادية العليا قضت بعدم دستورية بعض تلك القوانين . وإزاء هذا الصراع - خاصة وأن معظم الأحكام صدرت من المحكمة العليا بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة ، انتهز روزفلت فرصة إعادة انتخابه سنة ١٩٣٦ فطلب من الكونجرس في رسالته السنوية سن قانون بزيادة عدد قضاة المحكمة العليا وسائر المحاكم الاتحادية . وكان



المهدف من ذلك تعيين قضاء جدد موالين لبرنامج روزفلت فترجح كفة الأغلبية لصالحه . على أن الكونجرس رفض أن يستعمل حقه في هذا الصدد تحت تأثير الرأي العام الذي أعلن عن خشيته من أن تنفض هذه الخطوة إلى تفويض الرقابة القضائية وتهديد الضمانات الفردية . وحل هذا الصراع حلا طبيعيا لأنه في ظرف عام واحد خلت مناصب ثلاثة من القضاة المعارضين للبرنامج المذكور نتيجة لرفاة أو لطلب الاحالة إلى المعاش ، وعين فيها ثلاثة آخرون من المروفين بميولهم الموالية لذلك البرنامج ، فرجعت المحكمة العليا عن قضائها السابق وأقرت بدستورية قوانين الانعاش الاقتصادي .

#### ولابة الامتناع في الدول الاخرى

كان لقضاء المحاكم الأمريكية بالامتناع عن تطبيق القوانين غير الدستورية اثره الملبوس في الدول الاخرى . ومظاهر هذا الاثر ثلاثة : اولها - ان المشرع الدستوري نص صراحة في بعض الدول على حق المحاكم في رقابة دستورية القوانين ، والثاني - أن المحاكم أعطت نفسها حق رقابة الدستورية في دول لم يوجد فيها نص يميز لها ذلك ، والثالث - أن الفقه طالب بتقرير هذا الحق في دول دلت الشواهد فيها على أن المشرع والقضاء يرفضان رقابة الدستورية .

#### اما الدول التي نصت دستورها صراحة على حق المحاكم في ولابة الدستورية -

فندكي منها : ايرلندا الحرة في دستوري سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٧ ، والمانيا الغربية في دستور سنة ١٩٤٩ ، ورومانيا في دستوري سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٨ ، والبرتغال في دستوري سنة ١٩١١ وسنة ١٩٣٣ ، واليونان في دستور سنة ١٩٣٧ ، وكثير من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين في دستور سنة ١٨٥٣ وجواتيمالا في دستور سنة ١٨٧٩ والبرازيل في دستور سنة ١٨٩١ وكوبا في دستور سنة ١٩٠١ ونيكاراجوا في دستور سنة ١٩١١ والمكسيك في دستور

سنة ١٩١٧ وهاييت في دستور سنة ١٩١٨ وشيل في دستور سنة ١٩٢٥ .

وبعض الدول المتقدمة لم تشأ أن تعطى حق رقابة الدستورية لجميع المحاكم فيها وإنما قصرته على محكمة بالذات مثل المحكمة العليا في أيرلندا الحرة وكوبا والمكسيك ، ومحكمة النقض ( بدواؤها بمجموعة ) في رومانيا وهاييت .

وأما الدول التي أعطت المحاكم فيها نفسها حق رقابة الدستورية بالرغم من عدم وجود نص يميز لها ذلك - فنذكر منها :  
كندا ، واستراليا ، واتحاد جنوب افريقيا ، واستونيا ، ولتوانيا ، والنرويج ،  
والمانيا قبل الحرب العالمية الأخيرة ، ورومانيا قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ،  
واليونان قبل صدور دستور سنة ١٩٢٧ .

: وأما الدول التي طالب الله فيها بتقرير رقابة الدستورية بالرغم من التساوي التي دلت على دفع التشريع والقضاء لهذه الرقابة - فذكر مثلها فرنسا . وكان المناقشات الفقهية التي دارت في هذه الدولة فضل كبير في توضيح موضوع رقابة الدستورية .

وقبل أن نبين الخلاف الفقهي المذكور ، يجدر بنا أن نذكر أن ثمة عوامل في فرنسا ترجع إلى عهد الثورة الفرنسية كان لها أثرها المضاد لرقابة الدستورية . ويمكن أن ترد هذه العوامل إلى أمرين رئيسيين :

أولاً - النظر إلى القانون على أنه يمثل الإرادة العامة : وهذا ما نصت عليه صراحة المادة السادسة من إعلان حقوق الإنسان سنة ١٧٨٩ بقوله « إن القانون هو التعبير الحر الرسمي للإرادة العامة ، فلائمة بوصفها صاحبة السيادة لإرادة لا تعلو عليها أى إرادة أخرى ، والبرلمان ينوب عن الأمة في التعبير عن أرائها بما يسهل من قوانين ومن ثم لا تملك أية سلطة أخرى مراجعتها أو التعقيب عليه . »

**ثانيا - النظر الى القضاء نظرة الخلق والادبيات :** فالمحاكم السابقة على قيام الثورة والتي كانت تسمى Parlements سيطرت على مجال التشريع ومارست سلطات بلغت حد إلغاء القوانين والقرارات التشريعية . ولذا كانت النظرة إلى القضاء بعد نجاح الثورة نظرة حذر وارتياح ، وكان الرأي قويا نحو تحديد اختصاصه تحديداً يحول دون العود إلى سابق توسعه .

وساعد على الاتجاه المضاد لرقابة الدستورية بعض النصوص التشريعية والدستورية التي قد توحى في ظاهرها بعدم اجازة تلك الرقابة . وعلى الأخص ما يلي :

المادة ١١ من قانون التنظيم القضائي الصادر في ١٦ - ٢٤ من أغسطس سنة ١٧٩٠ ، والتي تحظر على المحاكم « أن تشترك بطريق مباشر أو غير مباشر في ممارسة السلطة التشريعية ، أو أن تعرقل قرارات الهيئة التشريعية أو أن توقف نفاذها » .

والمادة ٣ من دستور ٧ من سبتمبر سنة ١٧٩١ وتحظر على المحاكم « أن تتدخل في ممارسة السلطة التشريعية أو أن توقف نفاذ القوانين » .

والمادة ١٢٧ من قانون العقوبات وتعاقب القضاء « الذين يتدخلون في ممارسة السلطة التشريعية سواء بإيجاد لوائح تتضمن أحكاما تشريعية ، أو بمنع أو وقف نفاذ قانون أو أكثر ... »

**موقف القضاء :** استقر قضاء المحاكم العادية والإدارية بسبب النصوص المتقدمة على اعتبار النظر في دستورية القوانين أمرا خارجا عن اختصاصها . على أن المحاكم الفرنسية لم تقدم الأسباب إلى فرض نوع من رقابة الدستورية . فقد جرت على اعتبار نفسها مختصة بالبحث فيها إذا كان القانون المعروض عليها مستكلا أو غير مستكمل للشروط الشكلية أو المخرجة التي يستلزمها الدستور .

مثل موافقة مجلس البرلمان واصدار رئيس الجمهورية له وشره بالجرميدة الرسمية .  
وبررت المحاكم هذا الاختصاص على أساس آخر غير رقابة الدستورية وهو  
اعتبار القانون غير المستوفى للشروط الشكلية متعدياً أى مجرد قرار لا يرقى إلى  
مرتبة القانون ولا يفيد من الحماية المقررة للأخير .

**مؤلف الفقهاء :** من المقرر فقهاً أن من حق المحاكم بل ومن واجبها أن تمتنع  
عن تطبيق أى قانون يكون مخالفاً للدستور من حيث الشكل . أما بالنسبة للقانون  
الذى يخالف الدستور من حيث الموضوع أى من حيث الأحكام الموضوعية التى  
يتضمنها - فإن الفقهاء انقسموا إلى فريقين : فريق ينكر على المحاكم اختصاص  
الدستورية ، وآخر يطالب بوجود مباشرتها لهذا الاختصاص .

أما الذين ينكرون على المحاكم اختصاص الدستورية - فإنهم يستندون إلى النصوص  
الدستورية والتشريعية سائلة البيان ، كما يذهبون إلى أن فى مباشرة المحاكم لذلك  
الاختصاص خروجاً منها عن حدود وظيفتها ومناقاة لمبدأ الفصل بين السلطات ،  
فهيبة القاضي على حد قولهم ليست الحكم على القانون وإنما الحكم وفقاً له ، فإن باشر  
رقابة الدستورية تعدى حدود اختصاصه واعتدى على اختصاص السلطة التشريعية .

وأما الذين يطالبون بوجود مباشرة المحاكم لاختصاص الدستورية - فإنهم  
يردون على الأوجه المتقدمة بأن المشرع لم يقصد من النصوص المشار إليها سوى  
منع المحاكم من ممارسة السلطات التشريعية التى كانت تمارسها قبل قيام الثورة ،  
ومن ثم فإنها بذلك لا تحول دون مباشرة المحاكم لرقابة الدستورية . وهؤلاء الفقهاء  
لا يرون فى مباشرة المحاكم لهذه الرقابة أى تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات .  
فالقاضى إذ يحد فى القضية المروضة عليه قانونين متعارضين لا يستطيع أن يمتنع  
عن الفصل فيها وإلا عد مرتكباً لجرم إنكار العدالة ، ومن ثم لا يكون أمامه  
من سبيل سوى تطبيق القانون الأعلى درجة . وهو الدستور وإعمال القانون  
الأدنى درجة وهو القانون العادى ، والقاضى فى هذا الصدد لا يخرج عن حدود

اختصاصه لأنه إنما يباشر مهمة تطبيق القانون كما أنه لا يعتدى على اختصاص السلطة التشريعية لأنه لا يُلغى القانون الذى سنه بل يتمتع بحسب عن تطبيقه . ومن هؤلاء الفقهاء من يذهب إلى أن حق المحاكم فى رقابة الدستورية هو نتيجة حتمية لمبدأ الفصل بين السلطات . فكما أنه لا يجوز للقضاء الاعتداء على اختصاص السلطة التشريعية ، كذلك لا يجوز لهذه السلطة الاعتداء على اختصاص القضاء . وحيث تسمح السلطة التشريعية لنفسها بأن تسن قانونا يخالف الدستور ، فإنه لا يسوغ لها أن تلزم القضاء بالاشتراك معها فى هذه المخالفة . وإلا كان هذا اعتداء منها على اختصاصه .

وسبق البيان أن الدستور القومى لسنة ١٩٤٦ ودستور سنة ١٩٥٨ أوردتا تنظيمًا لرقابة السياسية للدستورية القوانين ، ولكنهما لم ينصا على الرقابة القضائية للدستورية . وإغفال النص على هذه الرقابة يفسره المتكرونها على أن المشرع الدستورى قصد إلى عدم إجازتها ، بينما أن المطالبين بتلك الرقابة ينتهزون من عدم وجود نص مانع لها سندا لإجازتها ويمزجون مطالبهم بها استنادا إلى عدم كفاية الرقابة السياسية الواردة فى الدستور .

## ثانيا - رقابة الإلغاء

مقتضى رقابة الإلغاء أنها تجهز للقضاء لإبطال القانون غير الدستورى فى مواجهة الكافة أى اعتبار القانون كأن لم يكن من تاريخ صدوره أو على الأقل إنهاء حياته بالنسبة للمستقبل بحيث لا يمكن الاستناد إليه .

ورقابة الامتناع تقتضى أن ثمة قانونا ممرورا على قاض ليفصل فى أمر تطبيقه بما لدستوريته أو عدم دستوريته . ومن ثم فإنه لا يمكن أن يتصور قيامها إلا لاحقا لصدور القانون . أما رقابة الإلغاء فيمكن أن تباشر بالنسبة لقانون صدر فعلا كما يمكن أن تباشر بالنسبة لمشروع القانون قبل صدوره ، ومن ثم فإنها قد تكون لاجبة لصدور القانون أو سابقة على صدوره . وتتناول فيما يلى : الرقابة السابقة ، ثم الرقابة اللاحقة .

## رقابة الإلغاء السابقة

لعل خير تطبيق لرقابة الإلغاء السابقة - التنظيم الذي أورده دستور إيرلندا الحرة الصادر في أول يوليو سنة ١٩٣٧ . فهذا التنظيم يستوجب أن تقدم القوانين التي يقرها البرلمان إلى رئيس الدولة لتوقيعها وإصدارها . ويجوز لرئيس الدولة بعد استشارة مجلس الدولة - أن يحيل أى قانون إلى المحكمة العليا للنظر في دستوريته . ويجب على رئيس الدولة إن شاء استعمال هذا الحق أن يحيل القانون إلى المحكمة في ظرف سبعة أيام من تاريخ تقديمه إليه ، كما يجب على المحكمة أن تصدر حكما في موعد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ إحالة القانون إليها . ويتوقف مصير القانون على هذا الحكم ، فإن قضى بعدم دستورية القانون امتنع على رئيس الدولة توقيعه وإصداره وإن قضى بدستوريته استكملت الاجراءات اللازمة نحو إصداره وإنفاذه .

ولست الرقابة السابقة بالتنظيم المستحدث إذ توجد لها تطبيقات قديمة في بعض دول أمريكا مثل كولومبيا وبنما واکوادور . فدستور كولومبيا الصادر سنة ١٨٨٦ يميز لرئيس الجمهورية عند الاعتراض على أى قانون أقره البرلمان أن يحيله في ظرف ستة أيام إلى المحكمة العليا للنظر في دستوريته ، ويرتب على صدور حكم من هذه المحكمة بعدم دستورية القانون اعتباره كأن لم يكن . ويحوى دستور بنما الصادر سنة ١٩٠٤ نصوصا مماثلة . أما دستور اکوادور الصادر سنة ١٩٢٩ فإنه يميز لرئيس الجمهورية الاعتراض على القانون من الناحية الدستورية ورده إلى البرلمان لإعادة النظر فيه . فإن لم يقتنع البرلمان باعتراض رئيس الجمهورية يجب عليه إحالة القانون إلى المحكمة العليا في ظرف ثمانية أيام للنظر في دستوريته . ويرتب على صدور حكم من هذه المحكمة بعدم دستوريته اعتباره كأن لم يكن .

( القسم الاول )

## رقابة الالغاء اللاحقة

تفترض هذه الرقابة أن قانونا صدر ، وأنه يجوز الطعن في دستورية هذا القانون عن طريق دعوى ترفع إلى جهة قضائية تملك الحكم بإلغائه إذا ما انتهت إلى عدم دستوريته .

ولقد كانت الدول التي أدخلت هذه الرقابة قد اختلفت في الكيفية التي نظمتها بها ، إلا أنه يمكن القول بأن التنظيمات التي وضعت صدرت في مجموعها عن الإحساس بضرورة الآثار التي تترتب على تلك الرقابة وضرورة التشدد في الشروط والإجراءات التي تحين مباشرتها .

قضية ملحوظة أساسية في التنظيمات المشار إليها وهي أنها لم تجعل رقابة الالغاء اللاحقة من اختصاص جميع المحاكم على اختلاف درجاتها ، وإنما قصرتها على محكمة ذات مستوى عال - ثم ترددت بين أن تكون هذه المحكمة محكمة مادية أو محكمة ذات تهيكل خاص .

أما الدول التي جعلت الرقابة اللاحقة من اختصاص محكمة مادية - فنذكر منها بعض دول أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا في دستورها الصادر سنة ١٨٨٠ ، وكولومبيا في دستورها الصادر سنة ١٨٨٦ ، وفنزويلا في دستورها الصادر سنة ١٩٥١ - والتي تجعل الاختصاص للمحكمة العليا في بوليفيا وكولومبيا ، ومحكمة الاتحاد والنقض في فنزويلا .

ومن أبرز الدول المذكورة أيضا سويسرا في دستورها الصادر سنة ١٨٧٤ ، والتي تباشر في ظلها المحكمة الاتحادية Le Tribunal Fédéral إلى جانب ولايتها القضائية في المسائل المدنية والتجارية رقابة لإلغاء بالنسبة للقوانين غير الدستورية . ولئن كانت المادة ١١٣ من الدستور تقصر رقابة الالغاء على قوانين الولايات دون القوانين التي تسنها الجمعية الاتحادية إلا أن هذه الرقابة فعالة وملبوسة الأمر ( المصم الاول )

لا اعتبارات عديدة منها تيسير الطعن بالإلغاء أمام المحكمة الاتحادية إذ يجوز لكل فرد تقديم هذا الطعن بدون رسوم ولتتمتع قضاة هذه المحكمة بالعطايا التي تكفل لهم الاستقلال الحقيقي في مباشرة اختصاصاتهم .

على أن كثيرا من الدول التي اخلت بالرقابة كالاتحاد جعلتها من اختصاص محكمة خاصة - ومنها تشيكوسلوفاكيا ، والنمسا ، وإيطاليا ، وجمهورية مصر العربية .

فالدستور التشيكوسلوفاكي الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٢٠ نص على تشكيل المحكمة الدستورية Le Tribunal Constitutionnel ، من سبعة قضاة يمينون لمدة عشر سنوات: أربعة من جانب المحكمة القضائية العليا والمحكمة الإدارية العليا ، وثلاثة من جانب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجالس التشريعية .

وجعل من اختصاص المحكمة الدستورية الحكم بإلغاء القوانين غير الدستورية التي يسنها البرلمان أو اللجنة الدائمة التي تعمل على البرلمان عند عدم وجوده ، ويشترط لقبول الطعن بالإلغاء أمام المحكمة المذكورة أن يقدم في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من جانب المجالس التشريعية أو المحكمة القضائية العليا أو المحكمة الإدارية العليا أو المحكمة المختصة بالانتخابات .

ولم يكن للأفراد في الأصل تقديم طعن بالإلغاء إلى المحكمة الدستورية ، ولكن المحكمة الإدارية العليا أجازت لهم بمقتضى لائحة تنظيمها الصادرة سنة ١٩٢٥ بأن يطعنوا أمامها بعدم دستورية القوانين - فإن اقتنعت بمجدية هذا الطعن تقدمت هي به إلى المحكمة الدستورية . وبذا نسى الأفراد الطعن بالإلغاء بطريق غير مباشر .

والدستور التساوي الصادر سنة ١٩٢٠ والمعدل سنة ١٩٢٩ نص على تشكيل المحكمة القضائية الدستورية La Cour de Justice constitutionnelle ، من قضاة يعينهم رئيس الاتحاد بناء على طلب الحكومة والمجالس التشريعية ، وجعل من



اختصاصها لإنهاء التواخين غير الدستورية .

على أن هذا الدستور - وقد قصد من تشكيل المحكمة الدستورية إلى حماية  
التعويض المنظمة لتوزيع السلطات بين حكومة الاتحاد وحكومات الولايات -  
قصر حق الطعن بالإلغاء أمام المحكمة المذكورة على هذه الحكومات .

ولم يكن للأفراد في الأصل تقديم طعن بالإلغاء إلى المحكمة الدستورية ،  
ولكن هذه المحكمة جرت على أن تسمح للمحكمة القضائية العليا والمحكمة الإدارية  
بالطعن بالإلغاء أمامها بالنسبة لما يثيره الأفراد أمامها من طعون بعدم الدستورية  
ومن ثم تسنى للأفراد الطعن بالإلغاء بطريق غير مباشر - شأنهم في هذا شأن  
الأفراد في تعيكر سلوفاكيا على ما سبق بيانه .

والدستور النمساوي الصادر في أول مايو سنة ١٩٤٥ أورد تنظيمًا مماثلًا لتنظيم  
السابق في دستور سنة ١٩٢٠ ، وجعل اختصاص الإلغاء للمحكمة الدستورية

العليا « La Haute Cour Constitutionnelle » .

والدستور الإيطالي الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ نص على تشكيل  
المحكمة الدستورية « La Cour Constitutionnelle » من خمسة عشر  
قاضيا يمينون لمدة ١٢ سنة ويتركف تعيينهم البرلمان واقتضاء الأعلى ، وجعل من  
اختصاصها الفصل في دستورية القوانين ورتب على الحكم الصادر منها بعدم  
الدستورية إنهاء حياة القانون من اليوم التالي لصدوره .

ودستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ خصص الفصل  
الرابع منه السلطة القضائية والفصل الخامس المحكمة الدستورية العليا ، ونص في  
المادة ١٧٤ على أن هذه المحكمة « هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ... مقرها مدينة  
القاهرة » ، ونظم الأحكام الخاصة بها في المواد ١٧٥ إلى ١٧٨ فهد إليها دون  
غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتولى تفسير النصوص من

التشريعية وذلك كله على الوجه المبين بالقانون، وأحال على قانون يصدر بكيفية تشكيلها وبيان الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم، ونص على عدم قابلية أعضائها للمزل، وأوجب نشر الأحكام التي تصدر منها في الجريدة الرسمية وأحال على قانون يصدر بما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثاره. وأورد الدستور تحت الباب السادس المخصص للأحكام الانتقالية المادة ١٩٢ التي أوجبت أن « تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا » .

ولم يصدر حتى اليوم القانون الذي أوجب الدستور إصداره بشأن المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم فإن المحكمة العليا التي صدر بإنشائها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ لا تزال هي التي تباشر اختصاصات الدستورية . وكان هذا القانون قد صدر بإنشاء محكمة عليا مقرها مدينة القاهرة وجعل من اختصاصها : الفصل دون غيرها في : دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانونه أيام إحدى المحاكم ، وتحديد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للتخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . وأحكام هذه المحكمة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، وهي ملزمة لجميع جهات القضاء وواجبة النشر في الجريدة الرسمية ( المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا والصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ) ورئيس هذه المحكمة ومستشاروها يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وتباشر المحكمة رقابتها - لا عن طريق دعوى رفع إليها مباشرة من جانب صاحب الشأن ، وإنما عن طريق دفع يبنى بعدم الدستورية أمام محكمة أخرى أيا كان نوعها أو درجتها ونرى هذه المحكمة جديدة في الدفع فتوقف الفصل في الدعوى وتكلف

مبدي الدفع بالاتجاه إلى المحكمة العليا لاستصدار حكم منها في شأن هذا الدفع إما برفضه فستأنف الدعوى سرها وإما بقبوله والقضاء بعدم دستورية القانون فيلغى هذا القانون وتلتزم المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بإتخاذ آثار هذا الإلغاء . والتنظيم الخاص بالمحكمة العليا المعمول به حالياً غير كاف في تحقيق الغايات المرجوة منه - خاصة وأنه لا يؤمن الاستقلال الواجب للمستشارين أعضاء المحكمة ما دام أن تعيينهم يكون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أو عدم التجديد ، كما أنه لا يوفر للأفراد حق الالتجاء مباشرة إلى المحكمة العليا وإنما يجعل هذا الحق متوقفاً على وجود دعوى منظورة واقتناع المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بجدية الدفع المبدي بعدم الدستورية .

ومنذ إنشاء المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ وجعلها دون غيرها المختصة برقابة دستورية القوانين رقابة إلغاء - لم يعد من حق أى محكمة أخرى مباشرة هذه الرقابة ، مع ملاحظة أن القضاء العادي والإداري كانا مستقرين من قبل على أحقيتهما في رقابة دستورية القوانين رقابة امتناع أى بالامتناع فحسب عن تطبيق القانون غير الدستوري في القضية المعروضة دون أن يملك الإلغاء. وكان استقرار هذا القضاء مرده إلى أنه لم يكن في الدساتير نص يحظر على المحاكم رقابة الدستورية ، وإلى أن رقابة الامتناع كانت نتيجة حتمية لمبدأ الفصل بين السلطات إذ كان من واجب القضاء عندما يجد قانونين متعارضين أمامه أن يأخذ بالقانون الأعلى وهو الدستور الجاهد وأن يمتنع عن تطبيق القانون الأدنى وهو القانون العادي .

#### ١٠. تقدير الرقابة القضائية لدستورية القوانين

تتأثر رقابة دستورية القوانين باعتبارات متعددة لعل من أهمها أمرين :  
١- الدستور ونظام الحكم .

أما الرقابة الدستورية في رقابة الدستورية فإنه يتضح على ما سبق البيان من أن مشكلة دستورية القوانين لا تشور إلا في ظل دستور جامد ، إذ توجد حينئذ سلطتان أحدهما تأسيسية تختص بوضع الدستور وتعديله والآخرى تشريعية تختص بوضع القانون المادى وتعديله . أما في ظل الدستور المرن فلا توجد سوى سلطة واحدة تختص بوضع وتعديل القوانين جميعا ، ومن ثم لا يتوافر الأساس الذى تقوم عليه رقابة الدستورية وهو تفاوت القوانين من حيث المرتبة أو القوة .

وليس ينحصر أثر وجود الدستور في إيجاد رقابة الدستورية وإنما يتضح أيضا في تحديد نوعها ورسم نطاقها . فالمتصور من جعل الدستور جامدا هو تحقيق نوع من الملامة بين عاملين متعارضين : عامل المحافظة ، وعامل التطور . وكلا قوى الميل إلى المحافظة كلا قوى عنصر الجود في الدستور ، وازداد التناقض تبعا لذلك بين الدستور والقانون المادى ، وظهرت الحاجة إلى رقابة أشد لدستورية القوانين .

أما الرقابة الحكم في رقابة الدستورية فإنه يتضح من أن هذه الرقابة موجهة في الواقع ضد احتمال تجاوز البرلمان للاختصاصات المحددة له دستوريا . وعلى هذا النحو يمكن أن يختلف نوع الرقابة المنشودة ودرجتها تبعا للتركيب الذى يشغله البرلمان في نظام الحكم . ففي النظام الديمقراطي شبه المباشر حيث يشارك الناخبون البرلمان بعض سلطاته - تكون الحاجة إلى رقابة الدستورية أقل منها في النظام النيابي حيث يتفرد البرلمان بممارسة سلطاته .

وفضلا عن الاعتبارات الدستورية السابغة فإن ثمة اعتبارات عملية وواقعية أخرى يمكن أن تؤثر في رقابة الدستورية المنشودة وتختلف بين دولة وأخرى ولو وجد في كل منها نظام حكم متماثل . فنفوذ البرلمان في نظام الحكم يتوقف على

اعتبارات تتمثل بدور الأحزاب السياسية ومدى وعى الناخبين وتأثير الرأى العام ومدى قوة السلطة التنفيذية وتأثيرها على الضمانات وأسس التوازن المقررة فى الدستور بقصد اتجاح نظام الحكم والحيلولة دون استبداده وعلى الاخص الضمانات الخاصة باستقلال القضاء استقلالاً حقيقياً وجدياً .

والاعتبارات المتقدمة لا تفسر فحسب أمر الإختلاف بين الدول فيما تقرر من تنظيمات لرقابة الدستورية ، وإنما توصل إلى وجوب القول بأن تنظيم رقابة الدستورية يرتبط أشد الارتباط بطروف كل دولة على حدة وأن التنظيم الذى يلائم دولة ما قد لا يلائم دولة أخرى .

فالدول التى أخذت بالرقابة السياسية قصدت إلى إيجاد رقابة أخف درجة من الرقابة القضائية ، والدول التى أخذت بالرقابة القضائية بالامتناع قصدت أيضاً إلى إيجاد رقابة أخف درجة من الرقابة القضائية بالإلناء .

وليس من شك فى أن الرقابة القضائية أكثر جدوى فى تحقيق رقابة الدستورية من الرقابة السياسية ، فالقضاء بحكم توافره على تطبيق القانون يكون أقدر على الفعل فى مدى تجاوز المشرع المادى للحدود المرسومة له فى الدستور ، وهو يفعل الضمانات التى تكفل استقلاله فى مواجهة السلطات الأخرى فى الدولة يكون أبعد عن المؤثرات وأقرب إلى الحيادة والصواب .

وبالنسبة للرقابة القضائية واضح أن رقابة الإلناء أخطر أثراً من رقابة الامتناع إذا الأول تودى إلى إلناء القانون واعتباره كأن لم يكن من تاريخ صدوره أو على الأقل إنهاء حياته بالنسبة المستقبل وفى مواجهة الكافة ، بينما أن رقابة الامتناع تقتصر فى أثرها على عدم تطبيق القانون فى القضية المروضة بالذات ولا تحوز دون استمرار القانون أو إلغائه حكمه كلما سمحت الفرصة لذلك . على أنه فى دولة كالولايات المتحدة الأمريكية التى تأخذ بنظام السوابق القضائية يفرض

أثر رقابة الامتناع وتتركب كثيرا من رقابة الإلغاء إذا ما صدر حكم من أعلى محكمة بعدم دستورية قانون ما .

وأظهرت تجربة رقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية أن المحاكم وعلى رأسها المحكمة الاتحادية العليا غالت في رقابتها الدستورية القوانين ، وجمعت لنفسها حق مناقشة السياسة التشريعية والحكم على مدى ملاءمة القانون للمجتمع . وأفضى اشتغال القضاء بالسياسة التشريعية إلى وقوع مصادمات عنيفة بين القضاء والسلطة التشريعية ، وتسرب الاعتبارات السياسية إلى القضاء وتهديده في استقلاله .

وإذا كانت هذه الأضرار قد ترتبت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد رقابة امتناع مؤسسة على نظام السوابق القضائية ، فإنها يمكن أن ترتب بصورة أكثر خطورة في الدول التي تأخذ برقابة الإلغاء .

ولا يزال عدد من الدول يتخوف من رقابة الإلغاء باعتبار أن هذه الرقابة تؤدي إلى إقحام القضاء في المجال التشريعي وإهداره لعمل السلطة التشريعية ، وباعتبار أن رقابة الامتناع تحقق ذات الهدف من رقابة الإلغاء وهو إعلاء حكم الدستور بالامتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري وتفييه الرأي العام والسلطة التشريعية إلى ضرورة إصدار قانون آخر لإلغاءه .

ومادام أن تنظيم رقابة الدستورية يجب أن يتبع ظروف كل دولة على حدة ، فإن الحكم على مدى ملاءمة أو مجامح أي تنظيم لتلك الرقابة ينبغي أن يقيم على النتائج التي يحققها هذا التنظيم داخل الدولة المعمول به فيها - ويكون من الضروري مراجعة هذه النتائج للإبلاغ على التنظيم المعمول به أو المعدول عنه إلى تنظيم آخر يكون أكثر ملاءمة وفعالية .

## الباب سبب الثالث

### الدساتير

#### تعريف الدستور وعلاقته بالقانون الدستوري

سبق أن بينا الاعتبارات التي تؤثر في تعريف القانون الدستوري وخلصنا إلى أن خير ما يعرف به هو أنه مجموعة القواعد التي تنظم علاقة الدولة بالفرد من الناحية السياسية أي التي تحدد التنظيم السياسي في دولة ما .

وهذا هو نفس تعريف الدستور من الناحية الوضوعية . فالقانون الدستوري والدستور يتفقان من حيث الموضوع - وإن كان الاستعمال الاصطلاحي قد جرى على أن يجعل للدستور مجالا أضيق . فالقانون الدستوري يقصد به القواعد المستخلصة من التطلعات السياسية في مختلف الدول أي أنه يتجه إلى الناحية المقارنة، بينما أن الدستور ينصرف إلى التنظيم السياسي في دولة معينة بالذات أي أنه يتجه إلى الناحية التطبيقية فيقال الدستور المصري أو الانجليزي أو الفرنسي وهكذا .

على أن الدستور يتميز عن القانون الدستوري من الناحية الشكلية . فهو من هذه الناحية عبارة عن الوثيقة أو الوثائق التي تصدر بصفة رسمية من السلطة التأسيسية . ولئن كان المفروض أن تفرص الوثيقة الدستورية على شمول جميع الموضوعات الدستورية، إلا أنه يحدث أحيانا أن يتم تنظيم بعض هذه الموضوعات عن طريق المشرع المادي أو العرف أو القضاء . ويحدث من تنجبه أخرى أن تشمل الوثيقة الدستورية على موضوعات لا تكون في حقيقتها متممة إلى المجال الدستوري من حيث الموضوع .

وبعد أن عرفنا الدستور وبيننا علاقته بالقانون الدستوري نبحث بالنسبة للدساتير أمرين في فصلين :

الفصل الاول . انواع الدساتير .

الفصل الثانى : نشأة الدساتير وبهايتها .

## الفصل الاول

### انواع الدساتير

تختلف الدساتير تبعاً للوجهة التي ينظر اليها منها . فبى من حيث المصدر تنقسم الى دساتير مدونة وغير مدونة ، وهى من حيث كيفية التعديل تنقسم الى دساتير مرنة وجامدة .

#### أولاً - من حيث المصدر

##### الدساتير المدونة وغير المدونة

يمر بعض الفقهاء على تقسيم الدساتير من هذه الوجهة الى دساتير مدونة *écrites* ودساتير عرفية *Coutumières* ، على أنه من الأفضل أن تقسم الدساتير الى مدونة *écrites , written* وغير مدونة *Non écrites, unwritten* . فاصطلاح الدساتير غير المدونة أكثر دقة لأنه يقسم ليشمل المصادر غير التشريعية سواء تملت في العرف أو في القضاء .

ومناط هذا التقسيم هو التدوين . وليس المقصود بالتدوين مجرد تسجيل القاعدة في وثيقة مكتوبة ، وإنما المقصود به هو تسجيلها في وثيقة رسمية من سلطة مختصة بسن أي التدوين الفني أو الرسمي .

فالدستور يعتبر مدوناً إذا كان في أغلبه صادراً في شكل وثيقة أو عدة وثائق رسمية من المشرع الدستوري ، ويعتبر غير مدون إذا كان في أغلبه مستمداً من غير طريق التشريع أي من العرف والتضاء .

وهذا التقسيم نسبي بحت . فأن دستوراً لا ويشمل أحكاماً مسنونة وأخرى غير مسنونة . وليس أدل على ذلك من أن الدستور الانجليزي - الذي يعتبر



المثل التقليدي للدستور غير المدون - يشمل وثائق رسمية لها أهميتها كالمعهد الأعظم *Magna Charta* سنة ١٢١٥ ، وملتمس الحقوق *Petition of Rights* سنة ١٦٢٨ ، وقانون الحقوق *Bill of Rights* سنة ١٦٨٩ ، وقانون نوابت العرش *Act of Settlement* سنة ١٧٠١ ، وقانون البرلمان *Parliament act* سنة ١٩١١ . وما من دستور صدر مستوفاً ومها كان مفصلاً إلا وتنبأ عقب صدوره ظروف وتطورات تقضى إلى نشوء قواعد أخرى تكمّله أو تعدله يكون مصدرها العرف أو القضاء . وهذا ما تقطع به التعارض الدستورية في الدول ذات الدساتير المدونة .

وإذا كان هذا التقسيم قد برزت أهميته قديماً عندما كانت لا تزال معظم الدساتير غير مدونة ، فإن أهميته قد تضاعفت إلى حد كبير منذ أن استقلت الولايات الأمريكية وأصدرت دساتيرها المدونة سنة ١٧٧٦ ثم دستورها الاتحادى سنة ١٧٨٩ وحذت الدول الأخرى حذوها في تدوين دساتيرها - حتى إنه لم يعد من بين الدول سوى إنجلترا التي يمكن أن يوصف دستورها بأنه غير مدون.

## ثانياً - من حيث كيفية التعديل

### الدساتير المرنة والجامدة

الدستور المرن *souple, flexible* هو ذلك الذى يمكن تعديله بنفس الإجراءات التي يعدل بها القانون المادى ،

أما الدستور الجامد *rigide, rigid* فهو ذلك الذى يتطلب تعديله إجراءات أشد من الإجراءات التي يعدل بها القانون المادى . ويهدف واضعو أى دستور من جعله جامداً إلى كفاة نوع من الثبات لأحكامه ، وذلك بأشواط تنظيم خاص يجعل تعديل الدستور صعباً .

### علاقة هذا التقسيم بتقسيم الدساتير إلى مدونة وغير مدونة

تجنىح بعض مؤلفات الفقه الدستوري إلى الخلط بين هذا التقسيم وتقسيم الدساتير

إلى مدونة وغير مدونة إذ تعامل هذين التقسيمين على أنها مترادفان أو ترتب بعض النتائج باقراض أنها مترادفان . ففي نظر هذه المؤلفات يعتبر كل دستور مدون جامدا ، وكل دستور غير مدون مرنا .

وليس لهذا الخلط أى مبرر ، فالتقسيمان المذكوران متميزان من حيث الأساس الذى هو فى أحدهما مرتبط بالمصدر وفى الآخر مرتبط بكيفية التعديل . ولئن كان التدوين يفسح المجال للجمود إلا أن المشرع الدستورى قد يؤثر عند تدوين الدستور أن يجعل مرنا كما كان الشأن بالنسبة للدستور فى فرنسا سنة ١٨١٤ وسنة ١٨٣٠ ، ودستور إيطاليا لسنة ١٨٤٨ الذى استمر معمولاً به حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، ودستور الاتحاد السوفيتى لسنة ١٩١٨ ، ودستور ليرلندا الحرة لسنة ١٩٣٢ .

ولئن كان استناد الدساتير غير المدونة إلى العرف بصفة أساسية يطبعها بطابعه المرن ويعد بها عن الخوض فى الشروط أو التنظيمات التى تقتضيها فكرة الجمود ، إلا أنه وجد بالفعل أكثر من دستور غير مدون كان فى ذات الوقت جامدا . ففي المدن اليونانية القديمة وجدت تفرقة بين القوانين العادية وطوائف أخرى من القوانين مثل ، القوانين الدائمة *permanent laws* ، وقوانين المدينة *laws of the city* ، وكان يشترط لتعديل القوانين الأخيرة شروط خاصة وإجراءات أكثر أهمية . وفى ظل الملكية المطلقة فى فرنسا وجدت القوانين الأساسية للملكة *Les lois fondamentales du royaume* ، التى لم يكن يمكن تعديلها موافقة السلطة التشريعية العادية المتمثلة فى شخص الملك وإنما كان يلزم لذلك أيضا موافقة الهيئة النيابية المسماة *les Etats Généraux* .

فالدستور المدون يمكن أن يكون مرنا ، كما أن الدستور غير المدون يمكن أن يكون جامدا . على أنه بالنظر إلى الواقع نجد أن الدساتير جميعا قد أضحت

فيما بعد الدستور الانجليزي دستاير مدونة ، وأن التالية العظمى من هذه  
الدستاير جامدة .

#### انواع الدساتير الجمدة

يقصد بحمل الدستور جامدا إلى أحد أمرين : إما خطر تعديل الدستور ، وإما  
إجازته بشروط خاصة أو مشددة .

#### أولا - الدساتير التي تحظر التعديل

إن واضعي الدساتير الذين يحظرون تعديلها لا يوردون فيها نصا بالخطر  
المطلق من كل قيد ، وإنما يلجأون عادة إلى نوعين من الخطر : الخطر الزمني ،  
والخطر الموضوعي .

أما الخطر الزمني فيقصد به إلى حماية الدستور فترة معينة من الزمن أي  
إلى ضمان نفاذ أحكام الدستور كلها أو بعضها فترة تكن لتثبيتها قبل أن يسمح  
بإقتراح تعديلها . ومن الدساتير التي أخذت بهذا الخطر دستور الاتحاد الأمريكي  
الصادر سنة ١٧٨٩ والذي حظر تعديل بعض أحكامه قبل سنة ١٨٠٨ ، والدستور  
الفرنسي لسنة ١٧٩١ الذي حظر تعديل أحكامه على برلمانين متتابعين أي لمدة أربع  
سنوات فضلا عن أن ما تطلبه من إجراءات لإمكان تعديله بعد تلك المدة كان  
يؤدي إلى حظر التمديد قبل انقضاء ست سنوات أخرى ، ودستور باراجواي  
لسنة ١٨٧٠ الذي حظر تعديله لمدة خمس سنوات من تاريخ صدوره ، ودستور  
أكوادو لسنة ١٩٢٩ الذي نص على حظر مماثل لمدة أربع سنوات ، ودستور  
البرتغال لسنة ١٩٣٣ الذي لم يحظر تعديله إلا في نهاية أجل دوري يتراوح بين خمس  
وعشر سنوات ، والدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ الذي حظر تعديله طالما أن قوات  
أجنبية كانت تحتل إقليم الدولة أو جزء منه .

أما الخطر الموضوعي فيقصد به إلى حماية أحكام معينة في الدستور على نحو

يحول دون تعديلها أصلا ، ويتقرر هذا الحظر عادة بالنسبة للأحكام الجمهورية في الدستور ولا سيما ما يتصل منها بنظام الحكم المقرر .

ونذكر من الدساتير التي أخذت بهذا الحظر : الدستور الفرنسى لسنة ١٨٧٥ ويقضى في المادة الثامنة منه - وفقا للفقرة الحفافة اليها بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٨٨٤ - بأنه « لا يجوز أن يكون شكل الحكومة الجمهورى محلا للتعديل » ، والدستور الروماني لسنة ١٩٠٧ الذي ينص على أنه « لا يجوز أن تتعارض التعديلات مع مبادئ الدستور الحالي أو أن تنافي روحه » ، ودستور البرتغال لسنة ١٩١١ الذي يحظر تعديل شكل الحكومة الجمهورى ، والدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ الذي يحظر تعديل الأحكام الخاصة بشكل الحكومة الثيابى البرلمان ونظام وراثه العرش ومبادئ الحرية والمساواة ( المادة ١٥٦ ) ، ودستور اليونان لسنة ١٩٢٧ الذي لا يجوز التعديل إلا بالنسبة « لأحكامه غير الجمهورية » ، والدستور الإيطالى لسنة ١٩٤٧ الذي يحظر تعديل شكل الحكومة الجمهورى .

#### ثانيا - الدساتير التي تجيز التعديل بشروط خاصة

تختلف الدساتير اختلافا كبيرا فيما تورد من تنظييات بشأن كيفية تعديلها . ومرد هذا الاختلاف إلى اعتبارات شتى أهمها الاعتبارات السياسية والفنية . وتمثل الاعتبارات السياسية في أن التنظيم المقرّر لتعديل الدستور لابد وأن يرضى جانب السلطات التي يقوم عليها نظام الحكم . فالتنظيم الذي يقرّر لتعديل الدستور يجب أن يرضى في النظام الديموقراطى شبه المباشر مثلا - الشعب والبرلمان ، وفي النظام البرلمانى - الحكومة والبرلمان ، وفي النولة التي تتكون على شكل اتحاد الولايات الأعضاء في الاتحاد .

وتتمثل الاعتبارات الفنية في اساليب الصياغة التي يأخذ بها واضعو الدساتير . ويتضح أثر هذه الاساليب في ناحيتين :

الأولى - أن اشتراط التماثل في الأوضاع الخاصة بنشأة الدستور وتعديله قد يفضى إلى التشدد في إجراء التعديل . ويبان لذلك نذكر أنه حيث ينفصاً دستور عن طويق هيئة تأسيسية تختب لهذا الغرض ، يكون اشتراط ذات الأسلوب لتعديل الدستور إجراء أكثر صعوبة من السماح بتعديله عن طريق البرلمان بشروط عاضة .

والثانية - أن الاقتصار في الدستور على تنظيم الأسس الجوهرية من شأنه أن يحدو بواضعه إلى التشدد في إجراءات تعديله ، بينما أن إيراد التفصيلات في الدستور يجعلهم أقرب إلى التيسير في تعديله .

وراء الاختلاف الشديد بين الدساتير الجامدة في التنظيمات الخاصة بتعديلها . يحسن أن نحدد المراحل التي يمر بها أى تعديل دستوري ثم بين أبرز الاتجاهات التي صدرت عنها الدساتير الجامدة في كيفية تنظيمها .

ويمكن أن نقسم المراحل التي يمر بها التعديل الدستوري إلى أربع رئيسية :  
 اقتراح التعديل ، وقرار مبدأ التعديل ، وإعداد التعديل ، وإقرار التعديل نهائياً ،  
 الاقتراح التعديل : قد يتقرر حق اقتراح تعديل الدستور للحكومة وحدها أو للبرلمان وحده ، أو لكليهما معاً ، أو لكل من البرلمان والشعب .

ويتقرر هذا الحق للحكومة وحدها في ظل الدساتير التي تحقق السيطرة السلطة التنفيذية كما كان الشأن بالنسبة لدستور سنة ١٨٥٢ الفرنسي الذي قضى في المادة ٥١ منه بالأبى يعتد بالاقتراحات المقدمة من جانب مجلس الشيوخ لتعديل الدستور إلا إذا أخذت بها الحكومة .

وكانت معظم الدساتير قديماً تخص الحكومة وحدها بحق الاقتراح الدستوري ، ولكن الكثير منها عدل عن هذا المسلك أمر انتشار الأفكار الديمقراطية . ومن الأمثلة القليلة للدساتير الحديثة التي أصرت على تقرير حق الاقتراح الدستوري

الحكومة وحدها : دستور البرتغال لسنة ١٩٣٣ ( المادة ١٣٥ ) ، و دستور  
رومانيا لسنة ١٩٣٨ ( المادة ٩٧ ) ، و دستور اليابان لسنة ١٩٤٦ ( المادة ٧٢ ) ،  
و يقرر حق الاقتراح الدستوري للبرلمان وحده في ظل الدساتير التي تحقق  
السيطرة السلطة التشريعية أو على الأقل تجعلها صاحبة الولاية العامة في المجال  
التشريعي . وهذا هو الشأن بالنسبة لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ( المادة ٣٠ )  
الخاصة ) ، و دساتير كثير من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين ( المادة ٣٠ )  
وشيل ( المادة ١٠٨ ) و كولومبيا ( المادة ٢٠٩ ) و اکوادور ( المادة ١٦٤ )  
وباراغواي ( المادة ١٢٣ ) و أورجواي ( المادة ١٧٧ ) و قزويل ( المادة ١٢٣ ) ،  
و دستور الاتحاد السوفيتي ( المادة ١٤٦ ) ، و دستور ايرلندا الحرة لسنة ١٩٣٧  
( المادة ٤٦ ) ، و دستور الصين ١٩٤٧ ( المادة ١٧٤ ) .

و يقرر حق الاقتراح الدستوري لكل من الحكومة والبرلمان في ظل الدساتير  
التي تعمل على تحقيق التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . وهذا هو المسلك  
الذي تأخذ به أغلب الدساتير مثل دساتير فرنسا لسنة ١٨٧٥ ( المادة الثامنة ) ،  
وتشيكوسلوفاكيا لسنة ١٩٢٠ ( المادة ٤١ ) و أسبانيا لسنة ١٩٣١ ( المادة ١٢٥ ) ،  
وبولندا لسنة ١٩٣٥ ( المادة ٨٠ ) ، و هولندا ( المادتان ١١٢ و ٢٠٣ ) ، و بلجيكا  
( المادة ١٣١ ) ، و بلغاريا ( المادة ٩٩ ) ، و رومانيا ( المادة ١٠٣ ) .

و يقرر حق الاقتراح الدستوري للشعب فضلا عن البرلمان في ظل الدساتير  
التي تشرك الشعب في سلطات الحكم . وهذا هو أكثر المسالك ديموقراطية ،  
و أخذت به دساتير معظم الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويدي كما أنخبطه  
به كثير من الدساتير التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى مثل دساتير فيمر  
لسنة ١٩١٩ ( المادتان ٧٣ و ٧٦ ) و أمستونيا لسنة ١٩٢٠ ( المادة ٨٦ ) و لتوانيا  
لسنة ١٩٢٨ ( المادة ١٠٣ ) ، و دستور إيطاليا لسنة ١٩٤٧ ( المادة ٧١ ) .

( القسم الأول )

**تقرير مبدأ التعديل .** السائد في الدساتير أن يخول البرلمان سلطة الفصل فيما إذا كان هناك محل لتعديل الدستور . ولهذا المسلك ما يبرره لأن البرلمان يمثل الأمة ، وهو بهذا الوصف أكثر السلطات صلاحية لفصل في مدى ضرورة التعديل . ونذكر من الدساتير التي جعلت للبرلمان هذا الحق : دساتير فرنسا لسنة ١٧٩١ وللسنة الثالثة ( لإعلان الجمهورية سنة ١٧٩٢ ) وللسنة ١٨٤٨ وللسنة ١٨٧٥ وللسنة ١٩٤٦ ، ومعظم الدساتير الأوروبية التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى ، ودساتير بلجيكا ( المادة ١٣١ ) والدانيمرك ( المادة ٩٤ ) والنرويج ( المادة ١١٢ ) وجميع دساتير الدول ذات النزعة الاشتراكية .

على أن بعض الدساتير تتطلب بالإضافة إلى موافقة البرلمان على مبدأ التعديل موافقة الشعب ، كما هو الشأن بالنسبة إلى دساتير معظم الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويسي .

**اعداد التعديل :** يميز الدستور السويسري الشعب - فنضلعن الجمعية الاتحادية -

اعداد مشروح مبوب لتعديل الدستوري Initiative formulée

وتطلبت بعض الدساتير انتخاب هيئة خاصة يمد إليها بمهمة التعديل ، كما هو الشأن بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٧٩٣ وللسنة الثالثة وللسنة ١٨٤٨ ، ودساتير أغلب الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويسي .

على أن معظم الدساتير عهدت بمهمة التعديل إلى البرلمان وإن اشترطت فيه شروطا خاصة أهمها :

أولا - اجتماع مجلسي البرلمان في شكل مؤتمر : كما هو الشأن بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٨٧٥ ، ورومانيا لسنة ١٩٢٣ ( المادة ١٢٩ ) ، وشيلي ( المادة ١٠٨ ) .

ثانيا - اشتراط نسبة خاصة في الحضور لصحة جلسات البرلمان أو في التصويت لصحة القرارات الصادرة منه أو في كليهما معا : كما هو الشأن بالنسبة لدساتير ( القسم الاول )

بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا (المادة ٢٠٩) والمكسيك (المادة ١٢٥) وبيرو (المادة ١٦٠) ، وكثير من دساتير الدول الأوروبية .

ثالثا - حل البرلمان وإجراء الانتخابات لتشكيل برلمان جديد يتولى مهمة التعديل : كما هو الشأن بالنسبة إلى دستور رومانيا لسنة ١٩٢٣ (المادة ١٢٩) ودستور أسبانيا سنة ١٩٣١ (المادة ١٢٥) ودساتير النرويج (المادة ١١٢) وهولندا (المادة ٢٠٤) وبلجيكا (المادة ١٣١) والدانيمرك (المادة ٩٤) .

أقراو التعديل نهائيا : معظم الدساتير تجعل نفس الهيئة التي توليها اختصاص اعداد التعديل الدستوري مختصة أيضا باقراره نهائيا . وهذه الهيئة تكون ، على ما تقدم ، إما هيئة تلتخب خصيصا لأداء المهمة الموكولة اليها ، وإما البرلمان أى الهيئة التشريعية العادية مع تطلب شروط خاصة فيها - وهذا هو الوضع الغالب .

وتجعل بعض الدساتير سلطة اقرار التعديل في يد الشعب ومن ثم تشترط استطلاع رأيه عن طريق الاستفتاء التأميسي أو الدستوري referendum constituent . وهذا هو الشأن بالنسبة لدستوري فرنسا سنة ١٧٩٣ والسنة الثالثة ، ودساتير معظم الولايات في الاتحادين الأمريكي والسويسري .

#### تقسيم هذا التقسيم

ليس من شك في أن لتقسيم الدساتير إلى مرتبة وجماعة أهميته في المراقبة دستورية القوانين . فقد تقدم البيان أنه لا يتصور أن تنشأ الحاجة إلى رقابة دستورية القوانين إلا في ظل الدساتير الجامدة نظرا لوجود سلطتين حينئذ احداهما تأسيسية والأخرى تشريعية وتبعا لذلك وجود نوعين من القانون : قانون أعلى وهو الدستور ، وقانون أدنى وهو القانون العادي . أما في ظل الدساتير المرنة فلا توجد إلا سلطة واحدة تملك تعديل القوانين جميعا ومختصا



أى ميز من حيث المرتبة بين الدستور والقانون العادى .

على أن بعض المؤلفات الدستورية لا تقف في تقدير هذا التقسيم عندهذا الحد من الأهمية ، وإنما ترتب عليه نتائج قانونية وعملية لا يحتملها . فهي تعقد مقارنة بين الدستور المرن والدستور الجامد لتصل من وراءها إلى أن لكل منهما في ذاته مزية هي عيب الآخر . ومزية الدستور المرن هي سهولة تعديله التي تجعله أقرب إلى مسايرة التطور وأدعى إلى تجنب الجماعة غمطر العنف ، على أن سهولة التعديل تعتبر عيبا في الدستور المرن لأنها قد تفقده مكانته في نفوس الأفراد وتجعله عن تحقيق أى قدر من الثبات لأحكامه . ومزية الدستور الجامد هي صعوبة تعديله التي تكفل له مكانة سامية في نفوس الأفراد وتحقق لأحكامه أوفى قدر من الثبات . على أن صعوبة التعديل تعتبر عيبا في الدستور الجامد لأنها قد تقمده عن مسايرة التطور وتحمل الجماعة على استخدام العنف .

والمقارنة المتقدمة ترتب نتائج فيها مبالغة ومخالفة للواقع ، فليس من شأن هذه النتائج أن ترتب على مجرد كون الدستور مرنا أو جامدا ، وإنما تنوقف على اعتبارات شتى يمكن أن ترد إلى عاملين رئيسيين : التطور ، وإرادة الجماعة . فالتطور سنة طبيعية وحتمية تخضع لها الجماعات كما تخضع لها القوانين سواء أكانت عادية أم دستورية . ومهما أبدع المشرع في أعداد القانون ومياعته فإنه لا يستطيع أن يسبق الزمن وأن يدخل في حساباته تطورات لا سلطان له عليها . وهكذا يكون تطوير الدساتير أمرا لا مناص منه ما دام أن الحاجات السياسية التي تسعى إلى تنظيمها في تطور مستمر . وإذا كان التطور عاملا حتميا فإن إرادة الجماعة عامل اختياري . فالجماعة التي تطلعن إلى دستورهما تحرص عليه وتحول دون تعديله ولو كان مرنا ، وإن لم تكن راضية عنه تسعى إلى تعديله ولو كان جامدا .

تعديل أى دستور لا يتوقف على مجرد كونه مرنا أو جامدا ، وإنما يشترط أساسا على مدى اقتناع الجماعة بضرورة إجراء هذا التعديل فى ظل التطورات التى تمر بها . فإذا ما استقرت الجماعة على ضرورة تعديل دستورها يكون ما له حتما إلى التعديل ولو تضمن نصوصا تعطر تعديله . ولعل خير ما يؤكد هذه الحقيقة أن تقابل بين الثبات الذى تميزت به الحياة الدستورية فى إنجلترا بالرغم من مرونة دستورها ، وبين عدم الاستقرار الذى ساد الحياة الدستورية فى فرنسا بالرغم من جمود معظم دساتيرها .

والحق أن النصوص التى تعطر التعديل لا تتناقى مع مقتضيات التطور فحسب وإنما تجافى أيضا المبادئ الدستورية المسلبة ، والتى تقضى بأن السلطة التأسيسية فى وقت معين - وهى السلطة صاحبة السيادة - لا تملك أن تفقد سلطة تأسيسية لاحقة لأنها هى الأخرى تكون السلطة صاحبة السيادة . وهذا ما سجلته دساتير الثورة الفرنسية إذ أطلعت دستور سنة ١٧٩١ « أن الأمة حقا لا يسقط بمعنى المدة فى أن تغير دستورها » ، كما نص إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٩٣ على أن « لكل شعب الحق دائما فى أن يراجع دستوره وأن يصلحه ويغيره ، ولا يملك جيل معين أن يخضع لقوانينه الأجيال التى تلى » .

## الفصل الثانى

### نشأة الدساتير ونهايتها

#### أولا - نشأة الدساتير

ينشأ الدستور عن طريق السلطة التى تملك وضع أى السلطة التأسيسية . وإذا تتوقف السلطة التأسيسية على نوع نظام الحكم الذى توجد فى ظله ، فإن الدساتير تختلف من حيث نشأتها فيما لا اختلاف أنظمة الحكم فيما تقرره بشأن تعيين السلطة التأسيسية فيها . وبمعرض عمال نظامين الحكم بشأن تعيين السلطة التأسيسية ، فإن الدساتير يمكن أن تختلف من حيث نشأتها فيما لما تقرره السلطة التأسيسية من

أسلوب لوضع الدستور .

فالأسايب التي تنشأ بها الدساتير يمكن أن تتنوع تبعاً لتنوع أنظمة الحكم وأن تتطور بتطورها . ونليس هذه الحقيقة من الاطلاع على الدساتير التي نشأت في معظم الدول إذ نجد أنها تمكس في نشأتها المراحل الرئيسية التي مرت بها أنظمة الحكم في تلك الدول وهي :

**المرحلة الأولى :** وكان الملوك يتفردون فيها بالسلطة التأسيسية من الناحية القانونية . على أنهم إزاء ما لمسه من تيارات خشوا منها على سلطاتهم وجدوا من الأسب لهم أن يظهر أو يظهر المتفضلين على شعوبهم بدساتير تقيد من سلطاتهم لصالح تلك الشعوب . وهذا هو الشأن بالنسبة لدساتير فرنسا لسنة ١٨١٤ وبافاريا لسنة ١٨١٨ وإيطاليا لسنة ١٨٤٨ واليابان لسنة ١٨٨٩ والروسيا لسنة ١٩٠٦ وموناكو لسنة ١٩١١ واليونان لسنة ١٩٢١ .

ودرج المقاه على أن يطلقوا على الأسلوب الذي نشأت به الدساتير المتقدمة **أسلوب المنحة** *Oseros* . على أنه وإن كانت بعض هذه الدساتير قد نصت صراحة على أنها منح ، إلا أنه يحسن عدم استعمال اصطلاح المنحة . فهذا الاصطلاح يفيد أن ثمة من يقدم منحة بمحض اختياره ويملك أن يرجع فيها حينما يشاء . والواقع أن الملوك ما أصدروا الدساتير المتقدمة اختياراً وإما خشية أن يضطروا إلى إصدارها إن هم لم يفعلوا . أما عن أمر إلغائهم لتلك الدساتير فقد كان مرهوناً بالظروف أيضاً لا باختيارهم . ومن عجب أن معظم الفقهاء الذين اعتبروا تلك الدساتير منحة أنكروا على الملوك حق إلغائها ، وأجد هؤلاء أنفسهم في إيجاد تبرير يفسر عدم تمسبهم مع منطلق المنحة ، فذهبوا إلى أن الدستور قد تعلق به حقوق الأمة بمجرد صدوره وأن هذا يحول دون إمكان إلغاءه إلا بموافقتها .

**المرحلة الثانية :** وتبرز فيها جهود الشعب عن طريق هيئات تعمل باسمه في حل الملوك على الاعتراف بحقه في مشاركتهم السلطة التأسيسية . وهذا ما تسجله على

الأخص الكيفية التي وجدت بها وثيقة قانون الحقوق لسنة ١٦٨٩ في إنجلترا ،  
ودستور فرنسا لسنة ١٨٣٠ ، ودساتير اليونان لسنة ١٨٤٤ ورومانيا لسنة  
١٨٦٤ وبلناريا لسنة ١٨٧٩ .

ودرج الفقهاء على أن يطلقوا على الأسلوب الذي نشأت به الدساتير المتقدمة  
اسلوب **التمتع** Pacte . على أنه وإن كانت بعض الدساتير تضمنت ما قد  
يوسمى بأنها قامت على اتفاق بين الملوك والهيئات العاملة باسم الشعب إلا أنه يحسن  
عدم استعمال اصطلاح التمتع . فهذا الاصطلاح ينبغي أن نمة طرفين تتلاقى ارادتهما  
في حرية واختيار على احداث أثر قانوني معين ، على نحو يجعل في امكان كل منها  
أن يناقش شروط الاتفاق وأن يحول دون إبرامه . والواقع أن الدساتير المتقدمة  
كانت من عمل الهيئات العاملة باسم الشعب بحيث يصح القول بأنها إنما فرضت على  
اولئك الذين لم يسمح لهم بتولى العرش إلا على أساس الخضوع لاحكامه .

**المرحلة الثالثة :** ويرى فيها نجاح الشعب في الافراد بالسلطة التأسيسية .  
والاسلوب الذي يلجأ اليه الشعب عادة لوضع دستوره هو اسلوب **الجمعية التأسيسية** .  
ومقتضى هذا الاسلوب أن الشعب ينتخب عنه هيئة تكون مهمتها وضع الدستور  
بحيث ان الدستور الذي يصدر عنها يكون واجب النفاذ كأنه صادر عن الشعب  
مباشرة .

ويدين اسلوب الجمعية التأسيسية بنشأته إلى الولايات الأمريكية التي استخدمته  
في وضع دساتيرها عندما استقلت عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ ، كما استخدمته في  
افراد الدستور الاتحادي الذي وضعه مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧ . وجرى العرف  
الدستوري في تلك الولايات على اطلاق اصطلاح Convention على الهيئة التي  
تنتخب لوضع دستور أو تعديله .

ولقى هذا الاسلوب ترحيبا من رجال الثروة في فرنسا . فقد عزز الثغرة  
التي كانوا يناحون بها بين القوانين الدستورية والقوانين العادية عن طريق إيجاد

سلطين : إحداهما تأسيسية تنتخب لوضع الدستور أو تعديله ، والأخرى تشريعية لا يأتي دورها إلا بعد أن يوضع الدستور ويختص في ظله بمسن القوانين العادية وتعديلها .

وإذا كان دستور سنة ١٧٩١ قد وضعته هيئة لم تكن منتخبة في الأصل لوضع دستور ، فإن دستوري سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٧٥ كالا من عمل هيئتين انتخبتا لهذا الغرض . أما الاصطلاح الأمريكي Convention الذي سري إلى فرنسا فإن استعماله صار محدوداً بعد عصر الثورة واستقر بدلاً منه اصطلاح L'assemblée Constituante للدلالة على الهيئة التي تنتخب لوضع دستور أو تعديله .

وأضئ انتشار الديمقراطية إلى التجاه كثير من الدول لأسلوب الجمعية التأسيسية في وضع دساتيرها ولا سيما في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة - كما هو الشأن بالنسبة لساتير البانيا لسنة ١٩٤٦ ويوغوسلافيا لسنة ١٩٤٦ وإيطاليا لسنة ١٩٤٧ والمجر لسنة ١٩٤٩ .

وظاهر أنه وفقاً للأسلوب المتقدم يباشر الشعب السلطة التأسيسية عن طريق الجمعية التأسيسية . على أنه قد يؤثر أن يشارك بنفسه في مباشرة السلطة التأسيسية فيوجب استخدام أسلوب الاستفتاء التاميسمي أو الاستمورى Le Refrendum Constituant .

وتثبت التجربة في الدول المختلفة أن هذا الأسلوب استخدم أساساً لرضين :  
الأول - أخذ رأى الشعب في مسألة جوهرية يتوقف عليها وضع الدستور - كما حدث بالنسبة لاستفتاء الشعب اليوناني في إعادة النظام الملكي سنة ١٩٤٦ ،  
والثاني - أخذ رأى الشعب في إعلان الجمهورية سنة ١٩٤٧ .

والثاني - أخذ رأى الشعب في إقرار أو عدم إقرار مشروع دستور تضمنه

جمعية تأسيسية نيابة عنه . وهذا ما حدث بالفئة لعائير فرنسا لسنة ١٧٩٣  
والسنة الثالثة لإعلان الجمهورية ، ودستور أيرلندا الحرة لسنة ١٩٣٧ ، ودساتير  
معظم الولايات في الاتحادين الأمريكى والسويسرى .  
يخلص من كل ما سبق أن أساليب نشأة الدساتير يمكن أن تتنوع تبعاً للظروف  
التي يوجد فيها كل دستور . ومن المحقق أن الكيفية التي ينشأ بها أى دستور تشف  
عن نوع نظام الحكم الذى ينشأ فيه .

فليس ينبغي إذن أن يعالج الباحث أساليب نشأة الدساتير بصورة توحى  
بأنها قابلة للحصر ، وإنما يجدر به أن يقف عند ردها إلى اتجاهات رئيسية تبرز  
السلطة التي تولت إنشاء الدساتير على النحو الذى يبتاه . وهذا المنهاج في بحث  
أساليب نشأة الدساتير يجنب الباحث استعمال اصطلاحات غير سليمة مثل المنحة  
والتماقد ، كما أنه يحرم تفكير الباحث من التقييد بأساليب حصرية ومن ثم يكون  
أقدر على تحديد الأسلوب الذى ينشأ به أى دستور في ضوء الظروف التي  
تصاحب نشأته .

ولعل مما يؤكد مزاي هذا المنهاج في البحث - أن بعض الفقهاء في حيرة بشأن  
تحديد الأسلوب الذى يعرف باسم le plébiscite Constituant . فهذا الأسلوب  
وإن كان يفترض أخذ رأى الشعب في مسألة تتصل بوضع الدستور ، إلا أنه  
يستخدم على نحو يضبط على إرادة الشعب ليوافق على ما يستغنى فيه . ويمكن  
أن يسمى هذا الأسلوب بالاستفتاء السياسى أو الدعة القوى تميزاً له عن الاستفتاء  
التأسيسى أو الدستورى . ونذكر من أمثلة الاستفتاء السياسى في تاريخ فرنسا :  
الاستفتاء بشأن دستور السنة الثامنة الذى أعد عقب انقلاب سنة ١٧٩٩ تحت  
إشراف مديرى الانقلاب وعلى رأسهم نابليون ، والاستفتاء بشأن تفويض لويس  
نابليون السلطات اللازمة لوضع دستور عقب الانقلاب الذى أحدثته سنة ١٨٥١ .

وترجع حيرة الفقهاء بالنسبة للاستفتاء السياسي إلى أنهم صدروا عن الاعتقاد بأن أساليب نشأة الدساتير منحصرة في أربعة : المنحة ، والتعاقد ، والجمعية التأسيسية ، والاستفتاء التأسيسي أو الدستوري . فتنهم من سكت عن ذكر الاستفتاء السياسي بالرغم من أنه من أساليب لنشأة الدساتير ، ومنهم من أخفقه بأسلوب الاستفتاء التأسيسي أو الدستوري بالرغم مما بينها من تباين جوهري . ولا يثير الاستفتاء السياسي أية صعوبة بالنسبة للنهجا الذي ألتجنا به بحث أساليب نشأة الدساتير . فالمقدمة التي تصدر عنها هي أن هذه الأساليب يمكن أن تتنوع تنوعا لا يقبل الحصر . وعلى هذا يمكن أن نقرر بأن الاستفتاء السياسي هو أسلوب نشأ به الدساتير في ظل أنظمة الحكم ذات النزعة الدكتاتورية ، والتي تسمح للشعب ظاهريا بالاشتراك في مباشرة السلطة التأسيسية بينما أنها تحول من حيث الواقع دون جعل هذا الاشتراك جديا .

### ثانيا - نهاية الدساتير

لئن اختلفت الدساتير من حيث الكيفية التي لاقت بها نهايتها ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن هذه النهاية تحققت بأحد أسلوبين : الأسلوب العادي ، والأسلوب الثوري .

#### الأسلوب العادي

تقدم أن الدساتير المرنة لا تتطلب تنظيلا خاصا في تعديلها إذ لا توجد في ظلها سوى سلطة واحدة تملك تعديل القوانين جميعا وبنفس الاجراءات . ففي دولة كاتيلترا يملك البرلمان أن يعدل الأحكام الدستورية ( من حيث الموضوع ) بنفس الكيفية التي يعدل بها الأحكام التشريعية أى عن طريق سن قانون ، كما يملك أن يعدل تلك الأحكام تعديلا جرميا أو تعديلا شاملا يكون في حقيقته إلغاء لها .

إما الدساتير الجمادة فإنها تتطلب في تعديلها نظماً أخذ من التنظيم المقرر في شأن القوانين العادية . وتجرى بعض هذه الدساتير تعديل أحكامها تعديلاً شاملاً ( أى التعديل الذى يكون فى حقيقته إلغاء ) كما كان الشأن بالنسبة للدستور الفرنسى لسنة ١٨٧٥ .

على أن معظم الدساتير الجمادة لا تنظم سوى الكيفية التى يمكن أن تعدل بها أحكامها تعديلاً جزئياً . فلا يكون من حق السلطة المنوط بها التعديل - إلغاء الدستور ، ولا يملك هذا الإلغاء سوى الأمة صاحبة السيادة عن طريق جمعية تأسيسية تنتخب أو استفتاء تأسيسى تهرمه أو أى طريق دستورى آخر تراه ملائماً لتحقيق هذا الغرض .

#### الاسلوب الثورى

انهارت كثير من الدساتير نتيجة لحركة ثورية ( ثورة كانت أو انقلاباً ) . وهذا ما يشهد به على الأخص تاريخ فرنسا الذى يتجلى فيه الاسلوب الثورى أسلوباً جلياً لإلغاء الدساتير .

ومن المقرر فقهاً أن ثمة فرقاً بين الثورة والإنقلاب من حيث البيئة التى تقوم بالنشاط الثورى . فالثورة Révolution تصدر عن الشعب ، أما الانقلاب coup d'État فإنه يصدر عن السلطة الحاكمة .

على أن من المقرر فقهاً أيضاً أن الثورة والانقلاب يتفقان فى أنهما يستقطبان الدستور القائم بالقدر الذى يتنافى مع أهدافها . فالقائمون بحركة ثورية - بالمرنى الواسع - ضد أى نظام للحكم يقصدون إلى تحقيق أهداف معينة من سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها ، ولكنهم يدركون دائماً أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف هو الاستيلاء على سلطات الحكم . وعلى هذا النحو يؤدى نجاح



الحركة الثورية إلى انتقال سلطات الحكم من الهيئات التي كانت قائمة على رعاية النظام القائم إلى الهيئات الثورية .

ولانزع في أن الحركة الثورية تفضي من حيث الواقع إلى إسقاط الدستور القائم وتمكين الهيئة الثورية من الهيمنة على نظام الحكم . ومن الفقهاء من يرى أن الآثار الواقعية للحركة الثورية ترتب تلقائيا ولا يتصور أن يكون لها سند قانوني من النظام الذي قامت ضده وأفلحت في تقويضه . ومن الفقهاء من يحاول تبرير كل من الثورة والإنتلاب ، ولكن معظمهم يحاول تبرير الثورة وحدها - بأسانيد قانونية متنوعة ومستقلة عن النظام القانوني الذي قوضته الحركة الثورية الناجمة . ومما يكن اختلاف الفقهاء حول تكييف آثار الحركة الثورية من الناحية القانونية ، فإنهم متفقون على الأثر الذي يمتدنا بالذات في صدد نهاية الدستور - وهو سقوط الدستور القائم بالقدر الذي يتنافى مع أهداف الحركة الثورية الناجمة . والفقهاء متفقون أيضا على أن سقوط الدستور لا يمس استمرار العمل بالقوانين العادية التي تكون قد صدرت صحيحة في ظل ذلك الدستور ، طالما أنه لم يثبت إلناؤها صراحة أو ضمنا .

ويأخذ حكم القوانين العادية في هذا الشأن - الأحكام التي ينص عليها الدستور دون أن تكون أحكاما دستورية من حيث موضوعها . فتمة أحكام قد ينص عليها في الدستور بقصد إكسابها من حيث الشكل ذات الحصانة المقررة للدستور والحيولة دون تعديلها بسهولة ، في حين أنها تكون غير ذات صلة بالتنظيم السياسي في الدولة ولا تختلف من حيث الموضوع عن الأحكام الواردة في القوانين العادية . والرأى الفقهي مستقر على أن هذه الأحكام تبقى رغم سقوط الدستور وأن كانت تزول عنها الصفة الدستورية وتعامل معاملة القوانين العادية .

ويطلق على النظرية التي تنظم أمر هذه الأحكام La théorie de la déconstitution  
 nalisation Par l'effet des Révolutions أى إزالة الصفة الدستورية  
 كنتيجة للحركة الثورية .

ومن التطبيقات البارزة لهذه النظرية استمرار العمل بأحكام المادة ٧٥ من  
 دستور السنة الثامنة والمادة الخامسة من دستور سنة ١٨٤٨ بوصفها من أحكام  
 القانون المادى رغم سقوط هذين الدستورين . فالمادة ٧٥ كانت تقضى بعدم جواز  
 مساءلة موظفي الحكومة مدنيا عن أعمال تتصل بوظائفهم أمام القضاء إلا بعد  
 استئذان مجلس الدولة ، ولم يحل سقوط دستور السنة الثامنة سنة ١٨١٤ دون استمرار  
 العمل بهذا الحكم حتى ألغى بمقتضى مرسوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٠ . أما المادة  
 الخامسة المذكورة ففقدت بإلغاء عقوبة الاعدام بالنسبة للمسائل السياسية ،  
 واستمر هذا الحكم قائما بالرغم من أن دستور سنة ١٨٤٨ سقط نتيجة للانقلاب  
 الذى قام به لويس نابليون سنة ١٨٥١ .

## الباب الرابع

### الدولة

#### تعريف الدولة

إن تعريف الدولة هو من الموضوعات التي أثارَت خلافاً فكرياً كبيراً ، إذ أن كل فقيه يحاول إيجاد تعريف يبرز طابع الدولة ويميزها عن غيرها من النظم والهيئات - وذلك خلال فكرته القانونية عن الدولة .

وفيما يلي أمثلة لتعاريف الدولة المختلفة في الفقه الدولي ، وفي الفقه الانجلوسكوني، وفي الفقه الألماني :

##### في الفقه الفرنسي

يعرف Eamein الدولة بأنها التشخيص القانوني لامة ما . . ويعرفها Carré de Malberg بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل الجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة . ويعرفها Bonnard بأنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية تباشر سلطات قانونية معينة إزاء أمة مستقرة على إقليم وبأساليب تقوم على إرادتها وحدها وعن طريق القوة المادية التي تحتكرها . أما Duguit فيرى أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يلبث فيها وجود تفاوت سياسي ( بين حاكين وعكومين ) في جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومعشورة . ويرى Burdeau أن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية .

##### في الفقه الانجلوسكسوني

يعرف Salmond الدولة بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود

لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة . ويعرفها Holland بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم . ويرى Willoughby أنه توجد دولة إذا وجدت جماعة من الناس وقامت فيها سلطة عليها تحكم السلوك الاجتماعي للأفراد والهيئات ولا تخضع هي لتنظيم عامل . أما Woodrow Wilson فيعرف الدولة بأنها شعب يخضع للقانون على إقليم معين .

### في اللغة اللاتينية

يعرف Bluntschli الدولة بأنها خليط أو مجموعة من الأفراد مستقرون على إقليم معين في شكل حكومة ومحكومين ومتحدون في شخص منظم أو بعبارة أخرى الدولة هي التشخيص القومي والسياسي والتنظيمي لامة ما . ويعرفها Jellinek بأنها جماعة لها إرادة لا تنقيد إلا بذاتها ولها نظامها الخاص بها والذي يكفل لها أن تحيا حياة كاملة ومستقلة . أما Laband فيعرفها بأنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها .

وظاهر عما تقدم أنه وإن تعذر اتفاق الفقهاء على تعريف واحد للدولة من الناحية القانونية ، إلا أنهم تلاقوا على الأركان الرئيسية التي تلزم لقيامها من الناحية الواقعية ، والتي يمكن استنادا إليها أن تعرف الدولة بأنها شعب مستقر على إقليم معين وخاضع للحكومة أو سلطة سياسية معينة .

ويمتدنا في دراسة الدولة أن نبحث موضوعين رئيسيين في فصلين متتاليين وهما : أركان الدولة ، وأنواع الدول .

## الفصل الأول

### أركان الدولة

لا تقوم الدولة وفقاً للرأى السائد إلا إذا توافرت أركان ثلاثة : الشعب ،  
والإقليم ، والحكومة أو السلطة السياسية .

#### أولاً - الشعب

لا يتصور قيام دولة من غير شعب Population . والواقع أن الدولة  
ما نشأت إلا نتيجة لوجود جماعة من الناس أحست بحاجات شتى فسمت إلى إشباعها  
بمختلف الوسائل .

على أنه إذا كان الشعب ركناً من أركان الدولة ، فإن تحديد عدد أفرادها  
مرهون بالظروف الخاصة بكل دولة من جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية  
وغيرها . وطالما أنه يوجد عدد من الأفراد يحس بضرورة قيام دولة ويستطيع  
أداء نواحي نشاطها المختلفة ، فإن الدولة يمكن أن تنشأ سواء أكان عددهم صغيراً  
أم كبيراً . ولا يتصور أن يخضع تحديد عدد الأفراد الذين يكونون دولة ما لأي  
قاعدة حسابية — كما اتجه إلى ذلك بعض الفقهاء القدامى مثل أرسطو .

ويتكون الشعب في أية دولة من وطنيين وأجانب . فالوطنيون يتمتعون  
بجنسية الدولة وترتبطهم بها رابطة الولاء . أما الأجانب فيوجدون على إقليم الدولة  
ولا تربطهم بها سوى رابطة الإقامة أو التوطن على حسب الأحوال .

#### ثانياً - الإقليم

يلزم لقيام الدولة أن يستقر الأفراد على إقليم معين territoire . فالقسيمة

المنتزعة لا تعتبر دولة وفقا للرأى السائد ولو قامت من بين أفرادها هيئة تبأشر سلطات الحكومة .

ويتسكون إقليم الدولة من إقليم أرضى وإقليم مائى وإقليم هوائى . فالإقليم الارضى هو الجزء اليابس الذى تعينه حدود الدولة ويشمل سطح الارض وما دونه من طبقات إلى ما لا نهاية وما فوقه من مرتضات كالجبس والخصاب . ويشمل الإقليم المائى المياه الموجودة داخل حدود الدولة كالأنهار والبحيرات فضلا عن جزء من البحار العامة الملاصقة لإقليم الدولة وتسمى المياه الإقليمية . أما الإقليم الهوائى فيشمل طبقات الهواء فوق الإقليمين الارضى والمائى وفقا لاحكام القانون الدولى العام .

وقد يكون إقليم الدولة وحده غير منفصلة وهو الغالب . وقد يكون جزءا كما كان الشأن بالنسبة لدولة كالباكستان التى كان يفصل إقليم الهند بين قسميها الغربى والشرقى ( واقسم الشرقى صار دولة بنجلاديش ) . ويعتبر إقليم الدولة الاستعمارية شاملا لإقليم المستعمرات التابعة لها وإن وجدت فى قارة أخرى .

وطالما أن هناك اقلية يستقر عليه الشعب ، فإنه يمكن أن تقوم الدولة سواء كان هذا الإقليم موحدا أو مجزء وسواء كان كبيرا أو صغيرا .

ومنذ أن انتهى تطورا لمحاة البشرية إلى قيام الدولة والقانون الدولى العام يعامل الدول بوصفها وحدات اقليمية يترف لها كقاعدة بالسيادة الإقليمية أى بالسلطان على جميع الاشخاص الموجودين داخل حدود اقليمها بعد أن كان سلطانها منقوصا فى ظل نظام الإقطاع ونظام شخصية القوانين .

ومن المحقق أن الارتباط قوى بين ركئى الأقليم والسلطة السياسية . فالإقليم هو المجال الذى تتجلى فيه مظاهر سلطان الدولة .

( القسم الاول )

## ثالثاً - الحكومة أو السلطة السياسية

ليس يكفي لنشوء الدولة أن يستقر شعب على إقليم معين ، وإنما يلزم أيضاً أن تقوم من بين أفرادها حكومة *gouvernement* تباشر السلطان باسم الدولة .  
وركن الحكومة يميز الدولة عن الأمة ، ويشير تساؤلات اختلف الفقهاء في  
الاجابة عليها : فهل يلزم لقيام الدولة أن توجد حكومة ذات سيادة ؟ وهل من  
سند شرعي يبرر السلطان الذي تباشره الحكومة باسم الدولة ؟

وتفصيل هذه الموضوعات هو من صميم مباحث الفقه السياسي . ولهذا فإننا  
لا نتناولها إلا بالقدر الذي يقتضيه أغراض البحث في نواحيها التي تهتم بالقانون  
الدستوري .

### الدولة والأمة

إذا استمرت جماعة من الناس على إقليم ما فإنها لا تصبح أمة أو دولة إلا  
بشروط معينة .

فيشترط لكي تصبح الجماعة أمة *Nation* وفقاً للرأي الراجح أن يحس أفرادها  
بالرغبة المشتركة في العيش معاً . وتولد هذه الرغبة نتيجة لعوامل شتى كوحدة  
الجنس واللغة والدين والعادات والاشتراك في الذكريات والألام والأمانى  
القومية . ولئن كانت هذه العوامل تساعد على تكوين الأمة ، إلا أنه لا يلزم  
أن تتوافر جميعها أو عوامل معينة منها بالذات حتى تتكون الأمة . بل إن أي  
عامل منها بالذات ليس ضرورياً لتكوين الأمة . ويؤكد هذه الحقيقة تكون أهم  
بالرغم من اختلاص أفرادها في الجنس واللغة والدين كما هو الشأن بالنسبة للأمة  
السويسرية والأمة البلجيكية والأمة الأمريكية .

وليس يكفي لإقامة الدولة *Etat* أن توجد أمة بالمعنى المتقدم ، وإنما يلزم

( القسم الأول )

أيضا أن تقوم بين أفرادها حكومة أو سلطة سياسية تخضع لسلطانها .  
ولئن كان هدف كل أمة أن تصبح دولة ، إلا أن تحقيق هذا الهدف مرهون  
بالظروف والقوى السياسية التي تسيطر على العلاقات الدولية . والاتجاه الذي قدور  
له أن يسود هو تأكيد حق كل أمة في أن تصبح دولة استنادا إلى المبدأ المعروف  
باسم مبدأ القوميات *le principe des nationalités* . وأدى نجاح الثورة  
الفرنسية والحركات التحريرية التي أعقبتها خلال القرن التاسع عشر إلى انتصار  
مبدأ القوميات واستقلال كثير من الشعوب عن الإمبراطوريات التي كانت تحكمها .  
وهكذا استقلت دول أمريكا الجنوبية عن أسبانيا والبرتغال ، ونحلت الشعوب  
التي كانت عاصمة للإمبراطوريتين الألمانية والنسوية إلى دول مستقلة عقب الحرب  
العالمية الأولى ، كما تحولت عدة شعوب إلى دول مستقلة عقب الحرب العالمية  
الأخيرة مثل شعوب اندونيسيا والفلبين وليبيا .

ويخلص مما تقدم أن الأمة تتفق مع الدولة في ركني الشعب والإقليم ، ولكنها  
تختلف عنها من حيث أنها تقتصر إلى الركن الخاص بالحكومة أو السلطة السياسية .  
وإذا ما نسئ للأمة أن نقيم حكومة تخضع لسلطانها - فإنها تصبح دولة كما هو  
الغالب بالنسبة للأمثلة سابقة البيان .

#### الدولة والسيادة

ثار الخلاف حول ما إذا كان يلزم لقيام الدولة أن تكون الحكومة فيها ذات  
سيادة ، ويقسم الرأي بين نظريتين رئيسيتين ، النظرية الفرنسية ، والنظرية  
الألمانية .

**النظرية الفرنسية** تشترط لقيام الدولة أن تكون الحكومة فيها ذات  
سيادة . فالجماعة وفقا لهذه النظرية لا تستحق وصف الدولة إلا إذا كانت تتمتع  
بالسيادة *souveraineté* أي بسلطة غير متبيدة في الخارج وفي الداخل . ويشتمل



المظهر الخارجى للسيادة في استقلال الدولة وعدم ارتباطها برباط التبعية أو الخضوع لدولة أخرى . ويشتمل المظهر الداخلى للسيادة في تمتع الدولة داخل حدود إقليمها بسلطان ينفذ على جميع الأفراد والهيئات وعدم أية هيئة يمكن أن تملو عليها أو تتساوى معها .

والنظرية الفرنسية وليدة الظروف التاريخية الخاصة بفرنسا . فلقد ناضل الملوك في سبيل تخليص سلطانهم من تدخل البابا في الخارج ومن منازعة أمراء الاقطاع في الداخل ، حتى أضحت لهم سلطة ذات سيادة . ولعل من أقوى العوامل التي ساعدت على استقرار هذه النظرية أن فرنسا عاشت دولة بسيطة أو موحدة *Etat simple ou unitaire* تركز فيها السلطان بيد هيئة حاكمة واحدة .

وما النظرية الألمانية فإنها لا تشترط لقيام الدولة أن توجد حكومة ذات سيادة . فوفقاً لهذه النظرية المعبرة في قيام الدولة هي بوجود حكومة تملك سلطة إصدار أوامر ملازمة في قدر معين من الشؤون المتصلة بنظام الحكم - ولو لم تكن لها السيادة بالمعنى المطلق في تلك الشؤون كافة .

ولعل من أقوى العوامل التي ساعدت على تشييد هذه النظرية أن ألمانيا عاشت دولة مركبة *Etat composé* توزعت فيها سلطات الحكم بين دولة الاتحاد والدويلات الداخلة في الاتحاد .

وأبرز ما يظهر فيه الخلاف بين النظريتين الفرنسية والألمانية هو في تكييف الدول التي تخضع من حيث شئونها الخارجية أو الداخلية لسلطان دولة أخرى - ولاسيما الدويلات الداخلة في الاتحاد المركزى ، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . فبينما تنكر النظرية الفرنسية صفة الدولة على هذه الولايات

لافتقارها إلى السيادة — فإن النظرية الألمانية تعتبرها دولا بالمعنى الصحيح وإن كانت تصنفها بأنها دول ناقصة السيادة تميزا لها عن الدول كاملة السيادة .

### الدولة ومشروعية سلطانها

تباشر الدولة سلطانا لا شك فيه من الناحية الواقعية . ويتمثل هذا السلطان في وجود حكام يأمرون ومحكومين يجب عليهم الطاعة . وثار التساؤل من قديم حول ما إذا كان ثمة ما يبرر مشروعية ذلك السلطان في مظهره : أى في حق إصدار أوامر ملزمة من جانب الحكماء ، وواجب إطاعة هذه الأوامر من جانب المحكومين . ولقى هذا الموضوع اهتمام الفلاسفة والفقهاء في مختلف العصور فوجدوا جهودهم نحو تقصى أصل نشأة الدولة أو السلطة توصلا إلى تبرير مشروعيتهما .

ويمكن أن ترد المذاهب التي قيل بها في هذا الصدد إلى طائفتين : المذاهب التي ترجع السلطة إلى إرادة المية وتسمى المذاهب التيقراطية ، والمذاهب التي ترجعها إلى إرادة الأمة وتسمى المذاهب الديمقراطية .

### المذاهب التيقراطية doctrines théocratiques

تتفق المذاهب التيقراطية في أنها ترجع السلطة إلى أصل إلهي ، ولكنها تختلف حول تحديد الكيفية التي يتم بها اختيار الحكماء إلى التجمعيين : الاختيار الإلهي المباشر ، والاختيار الإلهي غير المباشر .

ومقتضى نظرية الاختيار الإلهي المباشر أن الله يختار الحكماء بطريق مباشر . وجاء في مذكرات لويس الرابع عشر أن « السلطة المدةولة للبلوك هي بتفويض من العناية الإلهية . قاله - لا شك - هو مصدر السلطة ، ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطتهم إلا أمام الله ، الذي خولهم إياها » .

وأعلن لويس الخامس عشر في ديسمبر سنة ١٧٧٠ ، أننا لا نتلقى تاجنا إلا  
من الله . . وأصدر لويس الثامن عشر دستوراً سنة ١٨١٤ بديعاجة ذكرت وإن  
العناية الإلهية إذاً أعادتنا إلى بلادنا . . . .

وتمسك بهذه النظرية في بداية القرن الحالى غليوم الثانى امبراطور ألمانيا .  
فقد أعلن في إحدى خطبه سنة ١٩١٠ ، اننى اعتبر نفس أداة الله . . . وأعلن  
سنة ١٩٢٦ ، ان الملك يحكم بمقتضى حق إلهى فلا يسأل إلا أمام الله . .

ومقتضى تفكيره الاختيار الإلهى غير المباشر أن السلطة وإن كانت ترجع إلى  
أصل إلهى ، إلا أن اختيار الحكام يتم ص طريق البشر في ظل التوجيه الإلهى  
لتصرفاتهم والأحداث التى تسيطر على حياتهم - أى أن اختيار الحكام يتم بطريق  
إلهى غير مباشر .

ومن أنصار هذه النظرية de Bonald الذى كان يرى أن السلطة شرعية  
لا بمعنى أن الشخص الذى يباشرها يمين بأمر إلهى ظاهر ، ولكن لأنها مؤسسة  
على القوانين الطبيعية والأساسية للنظام الاجتماعى التى هى من عمل الله . .

وأيد هذه النظرية أيضا بعض رجال الدين الكاثوليكى في القرنين السادس  
والسابع عشر والذين كانوا يميزون بين السلطة من حيث جوهرها  
l'essence du pouvoir ويردونها إلى الله ، وبين السلطة من حيث مباشرتها  
بالفعل في ظل جماعة سياسية معينة je pouvoir de fait ويردونها إلى البشر .

وتختلف هذه النظرية عن النظرية السابقة في بعض النتائج التى تنتهى إليها .  
فنظرية الاختيار الإلهى المباشر كانت توجب التسليم للحكام بسلطان لا قيد عليه  
ولا مسئولية وراءه ، بينما أن نظرية الاختيار الإلهى غير المباشر كانت تحاول

القول بوجود قوانين طبيعية يمكن الحكام أن يهتدوا بها في رعاية مصالح البشر .  
ولقد أخذ على المذاهب التيقراطية أنها تقوم على أساس يخرج عن دائرة  
البحث العلمى ، وأنها كانت تستهدف أساسا تبرير السلطان المطلق للولك .

#### المذاهب الديمقراطية doctrines démocratiques

تتفق المذاهب الديمقراطية فى أنها ترد السلطة الى إرادة الأمة ، ولا تقر  
بمشروعيتها الا اذا كانت مستمدة من هذه الإرادة .

وازاء الارتباط الشديد بين هذه المذاهب وبين نظام الحكم الديمقراطى ،  
فإنه يكون من اللازم أن تدرس المذاهب المذكورة مع النظام الديمقراطى فى  
القسم الثانى من هذا الكتاب .

### الفصل الثانى

#### أنواع الدول

##### الدول البسيطة ( أو الموحدة ) والدول المركبة

يقسم الفقهاء الدول أنواعا تختلف تبعا للوحدة التى يتخذونها أساسا للتقسيم.  
على أن أهم هذه التقسيمات لأغراض البحث الدستورى هو تقسيم الدول الى بسيطة  
أو موحدة ودول مركبة .

##### الدول البسيطة أو الوحدة États simples ou unitaires هى تلك التى

تباشر فيها سلطات الحكم هيئمة موحدة أو حكومة واحدة ، كما هو الشأن  
بالنسبة لفرنسا وبلجيكا واليونان وإيران ومصر .

ولا يتنافى مع وحدة الدولة من الناحية السياسية أن تكون لها مستعمرات

أو تكون مقسمة إلى وحدات إدارية تتولى شئونها هيئات تتمتع بسلطات خاصة - طالما أن سلطات الحكم مركزة في يد هيئة واحدة أو حكومة واحدة .

**اما الدول المركبة** *Etats composés* فهي تلك التي تتكون من عدة دول تتوزع بينها سلطات الحكم على نحو يختلف تبعاً لنوع الاتحاد الذي يربط بينها .

ويميز الفقهاء بين أربعة أنواع رئيسية من الاتحادات التي تتكون بها الدول :  
الاتحاد الشخصي ، والاتحاد الحقيقي أو النطلي ، والاتحاد التامهدي أو الاستقلالي ،  
والاتحاد المركزي .

### أولاً - الاتحاد الشخصي

الاتحاد الشخصي *Union Personnelle , Personal Union* هو اتحاد دولتين في شخص رئيس الدولة فحسب . فليس يترتب على هذا الاتحاد المساس بسطان أي الدولتين في الخارج أو في الداخل . ومن الأمثلة التقليدية التي تذكر الاتحاد الشخصي أمثلة تاريخية توضح أن نشأته كانت نتيجة لوجود شخص واحد آل إليه العرش في دولتين بحكم قوانين الوراثة ، كما أن انقضاءه كان نتيجة لذهاب صفة الملك عن ذلك الشخص في إحدى الدولتين بحكم قوانين الوراثة فيها . وهذا ما حدث بالنسبة لاتحاد بريطانيا العظمى وهانوفر الذي نشأ سنة ١٧١٤ وانقضى سنة ١٨٣٨ عندما تولت الملكة فيكتوريا عرش بريطانيا لأن دستور هانوفر لم يكن يسمح للنساء بتولي العرش ، واتحاد هولندا ولكسمبرج الذي نشأ سنة ١٨١٥ وانقضى سنة ١٨٩٠ عندما تولت الملكة وللمينيا عرش هولندا لأن دستور لكسمبرج أيضاً لم يكن يسمح للنساء بتولي العرش .

وإن كان الاتحاد الشخصي قد ارتبط بظروف تاريخية أدت إلى نشوئه

نتيجة لصدفة عارضة وذواله يرواها ، إلا أن بعض الفقهاء يرون أنه لا يزال من المتصور قيام اتحاد شخصي في العصر الحديث عن طريق الاتفاق بين دولتين كما هو الشأن بالنسبة لاتحاد ألبانيا وإيطاليا الذي نشأ سنة ١٩٣٩ نتيجة لمرض التاج من جانب الجمعية التشريعية في ألبانيا على فيكتور أمانويل ملك إيطاليا وانقضى سنة ١٩٤٣ نتيجة لهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الأخيرة .

ومن المتفق عليه أن الاتحاد الشخصي ينحصر أثره في اجتماع رئاسة الدولتين لشخص واحد ، وأنه لا يحول دون استبقاء كل دولة لسلطانها الخارجي والداخلي بكل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

## ثانيا - الاتحاد الحقيقي أو الفعلي

الاتحاد الحقيقي أو الفعلي Union réelle Real union هو اتحاد دولتين في شخص رئيس الدولة وفي الهيئة التي تشرف على الشؤون الخارجية .

فالاتحاد الحقيقي أقوى من الاتحاد الشخصي لأنه لا يقتصر على مجرد خضوع الدولتين لرئيس واحد ، وإنما يفيد أيضا اندماج الدولتين من الناحية الخارجية بمعنى أن هيئة مشتركة تباشر الشؤون الخارجية نيابة عنها . على أن كلا من الدولتين تسبق في الاتحاد الحقيقي - كما هو الشأن في الاتحاد الشخصي - سلطانها الداخلي .

وقد يفتأ الاتحاد الحقيقي عن طريق إبرام معاهدة بين الدولتين - كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد السويد والنرويج بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٠٥ ، أو عن طريق تشريع مماثل تصدره كل من الدولتين لهذا الغرض - كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد النمسا والمجر بين سنة ١٨٦٧ وسنة ١٩١٨ ، واتحاد الدانيمرك وأيسلندا بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٤٤ .

## ثالثاً - الاتحاد التماهدى أو الإستقلالى

الاتحاد التماهدى أو الاستقلالى confederation d'Etats  
هو اتحاد يضم دولاً متعددة على نحو تستبقى معه كل منها سلطاتها فى الخارج وفى الداخل ، وإن وافقت على قيام هيئة مشتركة بتصرف بعض شئونها الخارجية نيابة عنها .

وينشأ الاتحاد التماهدى عن طريق معاهدة بين الدول تنقضى بانتهاء هيئة تسمى المؤتمر ، وليس المؤتمر دولة فوق الدول الأعضاء وإنما هو مجرد هيئة استشارية أو حسبما يسمى مؤتمر سياسى تقتصر مهمته على رسم سياسة مشتركة لمرضاها على الدول الأعضاء فى الاتحاد كما تقرر ما تراه فى شأنها ، ولا يلتزم للمؤتمر من اختصاصات إلا ما توافق عليه الدول بالإجماع ، كما تلزم هذه الموافقة الاجماعية لتعديل تلك الاختصاصات .

فالدول الأعضاء فى هذا الاتحاد هى صاحبة السلطان ، والمؤتمر ليس سوى أداة يقصد بها إلى اظهار رغبات تلك الدول والعمل على التوفيق بينها ، ولا يملك المؤتمر مباشرة أى سلطان على رعايا الدول الأعضاء فى الاتحاد ، ولا سبيل أمامه للاتصال بهم الا عن طريق الدول ذاتها . ويلزم فى القرارات التى تصدر من هذا المؤتمر أن توافق عليها الدول الأعضاء بالإجماع ، أو على الأقل فى حالة إجازة صدورها بالأغلبية - يكون من حق أية دولة معارضة أن تنفصل عن الاتحاد .

فالاتحاد التماهدى رابطة غير قوية ولذا فإنه لا يصر طويلاً . وقد ينتهى إما بانفصال الدول الأعضاء - كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد جمهوريات أمريكا الوسطى سنة ١٨٩٨ والذي انقضى نتيجة لانفصال هندوراس ونيكاراجوا ودان

سلفادور ، وإما باشتداد الصلة بين الدول الأعضاء فيتحول بذلك إلى اتحاد مركزي - كما حدث بالنسبة للاتحاد الأمريكي سنة ١٧٨٧ والاتحاد السويسري سنة ١٨٤٨ والاتحاد اليوناني سنة ١٨٦٦ .

## رابعاً - الاتحاد المركزي

الاتحاد المركزي *Etat fédéral, Federal State* هو اتحاد يضم دولاً متعددة في شكل دولة واحدة هي دولة الاتحاد تتولى تعريف بعض الشؤون الداخلية لكل دولة ، والشؤون الخارجية الخاصة بالدول جميعاً .

وليس السند الذي ينظم الاتحاد المركزي معاهدة تبرمها الدول الأعضاء فيه - كما هو الشأن بالنسبة للاتحادات الاتحادية ، وإنما هو دستور تلزم بأحكامه فيها بينها وبين دولة الاتحاد . وهذا الدستور يخول دولة الاتحاد سلطاناً مباشراً على رعاية الدول الأعضاء ، واختصاصات تكفل تنفيذ القرارات التي تتخذها عن طريق سلطاتها مباشرة أى دون حاجة إلى الالتجاء لتلك الدول .

وعلى هذا فإن الاتحاد المركزي يختلف عن الاتحادات الشخصية والحقيقية والتمهيدية . فهذه الاتحادات تحتفظ للدول الأعضاء فيها بسلطانها الداخلي كاملاً ، ويكون مبناه تنظيم السلطان الخارجي لهذه الدول ولذا فإنها أكثر اتصالاً بمجال القانون الدولي العام . أما الاتحاد المركزي فبنائه تنظيم السلطان الداخلي لأنه يقوم بين دول تتنازل عن جزء من سلطاتها الداخلي إلى دولة الاتحاد ، ولذا فإنه أكثر اتصالاً بمجال القانون الدستوري .

ومنذ أن تحول الاتحاد التمهيدى الأمريكى إلى اتحاد مركزي سنة ١٧٨٧ لثلاث دول اتحادية كثيرة نذكر منها ألمانيا في ظل دستوري سنة ١٨٧١



وسنة ١٩١٩ ، والنمسا في ظل دستور سنة ١٩٢٠ . والاتحاد السوفيتي وكندا  
واستراليا واتحاد جنوب أفريقيا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا .  
ونمّه شواهد تقيد أن تكون الدول الاتحادية في زيادة مطردة وخاصة بعد  
الحرب العالمية الأخيرة .

وفكرة الاتحاد المركزي هي محاولة لتوفيق بين رغبتي : رغبة الدول في أن  
تكون كتلة واحدة ، ورغبتي في أن تحافظ كل منها على أوفى قدر من الاستقلال  
الذاتي . والدولة الاتحادية تبعا لذلك مظاهر ثلاثة رئيسية : مظاهر الوحدة في  
دولة الاتحاد ، ومظاهر الاستقلال في الولايات ، ومظاهر الاشتراك في سلطات  
الحكم بين دولة الاتحاد والولايات :

#### مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد

مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد تتمثل في أركان الدولة الثلاث : الشعب ،  
والإقليم ، والحكومة أو السلطة السياسية . فالشعب هو مجموع رعايا الدول  
الداخلة في الاتحاد ( والتي يحسن تسميتها الولايات ) ، والإقليم هو إقليم الولايات  
منظورا إليه في مجموعه ، والحكومة أو السلطة السياسية هي حكومة الاتحاد .  
والسلطة التشريعية في حكومة الاتحاد تتكون من مجلسين يتشكل أحدهما بانتخاب  
من مجموع رعايا الولايات ( المجلس الشعبي ) ، ويتشكل الآخر بالاستناد إلى  
الولايات باعتبارها وحدات سياسية متميزة ( مجلس الولايات ) . والسلطة  
التنفيذية الاتحادية تتكون من رئيس الدولة وحكومة الاتحاد . والمشاهد أن  
نظام الحكم السائد في معظم الدول الاتحادية هو النظام الجمهوري وأن رئيس الدولة  
ينتخب من مجموع رعايا الدول الاتحادية إما بطريق مباشر كما هو الشأن بالنسبة  
للمكسيك والبرازيل والنمسا ( دستور فير لسنة ١٩١٩ ) والنمسا ( دستور  
سنة ١٩٢٠ ) وإما بطريق غير مباشر من الشعب كما هو الشأن بالنسبة للولايات  
المتحدة الأمريكية والأرجنتين . والحكومة الاتحاد ذاتية خاصة بها ، ويدخل في  
حدود مهمتها تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية في مختلف أنحاء الدولة ولو  
كان التنفيذ واقما في الحدود الإقليمية لأية ولاية .

### مظاهر الاستقلال في الولايات

مظاهر الاستقلال في الولايات تتمثل على الأخص في مجالين : الاقليم، والتنظيم الذاتي .

فبالنسبة للاقليم تسلم معظم الدساتير الاتحادية بسلطان الولاية على اقليمها ولا تجيز فصل أى جزء منه أو ضمّه إلى غيره إلا بموافقة سلطات الولاية ذاتها فضلا عن موافقة سلطات دولة الاتحاد .

وبالنسبة للتنظيم الذاتي فإن من المقرر ان لكل ولاية الحق في أن تدن لنفسها الدستور الذى تراه ملائما وأن تعدل نظمها السياسية والقانونية على النحو الذى يقتضيه صالحها . ومقتضى أن لكل ولاية دستوراً أن يكون لها سلطة تأسيسية تملك تعديل الدستور وتحديد اختصاصات السلطات المؤسسة في ظلّه من تشريعية وتنفيذية وقضائية . على أن من المقرر أيضا أن سلطة التنظيم الذاتي خاضعة لما يورده الدستور الاتحادى من قيود . وتلتزم الولايات إزاء تقيدها بأحكام الدستور الاتحادى بأن تعدل دساتيرها - في حالة تعديل ذلك الدستور - حتى تجعلها متشعبة معه .

### مظاهر الاشتراك في سلطات الحكم بين دولة الاتحاد والولايات

هذه المظاهر تتمثل على الأخص في مجالات ثلاثة : تعديل الدستور الاتحادى ، وتكليف مجلس الولايات وتحديد اختصاصه ، وتوزيع السلطات بين دول الاتحاد والولايات .

فبالنسبة لتعديل الدستور الاتحادى - يلزم لاجرائه من اشراك الولايات فيه . فالدستور الاتحادى يعتبر بالنسبة للولايات الغنان الذى يصون اوجه استقلالها في وجه دولة الاتحاد ويكفل لها مباشرة السلطات المقررة لصالحها . وتختلف الدساتير الاتحادية فيما تفرقه من تنظيمات بشأن تعديل أحكامها، وتختلف

تبعا لذلك في تحديد الدور الذى تسهم به الولايات في هذا التعديل . فقد تشارك الولايات في اقتراح التعديل الدستورى وفي اقراره - كما هو الشأن بالنسبة للدستور الأمريكى . وقد يقتصر اشتراك الولايات على إقرار التعديل الدستورى - كما هو الشأن بالنسبة للدستور السويسرى ، أو على اقتراح التعديل الدستورى - كما هو الشأن بالنسبة لدستور البرازيل . وقد لا يكون للولايات حق اقتراح التعديل الدستورى أو حتى إقراره ، ولكنها تباشر بالرغم من ذلك دورا إيجابيا عن طريق مجلس الولايات الممثل فيه - كما هو الشأن بالنسبة لدستور جنوب أفريقيا والأرجنتين . وقد تشارك الولايات في تعديل الدستور عن طريق مجلس الولايات الممثل فيه ولكن اشتراكها يكون خفيفا بحكم الدور المتواضع الذى يباشره هذا المجلس - كما هو الشأن بالنسبة لدستور ألمانيا لسنة ١٩١٩ والنمسا لسنة ١٩٢٠ .

**وبالنسبة لمجلس الولايات** - يشتر هذا المجلس من أبرز مظاهر مشاركة الولايات لدولة الاتحاد في سلطات الحكم وبالذات في سن القوانين الاتحادية . وتتضح هذه المشاركة سواء في تشكيل المجلس المذكور أو في تحديد اختصاصه . فتشكيل هذا المجلس يتم باختيار ممثلى الولايات إما بالتعيين من جانب كل ولاية لممثلها مثل دستور ألمانيا لسنة ١٨٧١ ، وإما بالانتخاب الموكول إلى سلطات كل ولاية وبالذات برلمانها - مثل دستور النمسا لسنة ١٩٢٠ أو الانتخاب الموكول إلى الشعب مباشرة في كل ولاية مثل دستور استراليا . ومثل الولايات أيا كان أسلوب اختيارهم يتمتعون بالحصانات التى تكفل لهم الاستقلال في أداء مهمتهم وعدم القابلية للعزل قبل انقضاء المدة التى يختارون لها . والمبدأ السائد في معظم الدساتير الاتحادية هو تمثيل الولايات تمثيلا متساويا في مجلس الولايات وإن تفاوتت في ظروفها وتعداد سكانها . وتقرر مبدأ التمثيل المتساوى للولايات تحت تأثير الظروف التى صاحبت نشأة كثير من الدول لاتحادية وخاصة الولايات

المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية . وكان ضامن هذا المبدأ هو السبيل الوحيد لانتفاع ولايات الصغيرة بقبول الانضمام إلى الاتحادات المركزية الناشئة ، وإزالة الشكوك التي كانت تساورها بسبب خشيتها على استقلالها من الولايات الكبيرة .

أما عن اختصاص مجلس الولايات فإن معظم الدساتير الاتحادية تسوى بينه وبين اختصاص المجلس الشعبي في المجال التشريعي ، بحيث أنه لا يسن أى قانون إلا بإعارة المجلسين على المشروع ويرتب على رفض أحدهما إياه اعتباره كأن لم يكن ، على أن بعض الدساتير الاتحادية شذت عن مبدأ المساواة وجعلت للمجلس الشعبي السلطة المرجحة عند اختلافه مع مجلس الولايات على مشروع قانون ما - كما هو الشأن بالنسبة لدستور استراليا ، وفي غير المجال التشريعي تفرج بعض الدساتير الاتحادية على مبدأ المساواة وتخول أحد المجلسين اختصاصات أوسع - كما هو الشأن بالنسبة للدستور الأمريكى الذى يخول مجلس الشيوخ (مجلس الولايات) دون مجلس النواب (المجلس الشعبي) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في عقد المعاهدات وتعيين كبار الموظفين .

**وبالنسبة لتوزيع السلطات بين دولة الاتحاد والولايات - تختلف الدساتير في كيفية تحديد هذا التوزيع وتأخذ في صده بأساليب متنوعة تنوعا كبيرا . على أنه يمكن القول بأن ثمة أساليب ثلاثة : حصر اختصاصات كل من دولة الاتحاد والولايات ، حصر اختصاصات الولايات وحدها ، حصر اختصاصات دولة الاتحاد وحدها .**

**وأسلوب حصر اختصاصات كل من دولة الاتحاد والولايات - أسلوب مريب ، فهو لا يمكن أن يكون شاملا لأنه بتطور الظروف لابد وأن ناشأ مسائل**

جديدة لم ينظمها الدستور ، ويشور التساؤل حيثئذ عن السلطة التي يجب أن تختص بتنظيمها . وفنلا عن ذلك فإن هذا الحصر قد يقدر منافيا للصالح العام إذا ما تطورت الظروف على نحو يزيد في أهمية المسائل التي يجعلها الدستور الاتحادى من اختصاص الولايات بحيث تصبح مسائل قومية وحقيقية بأن تكون من اختصاص دولة الاتحاد .

أما أسلوب حصر اختصاصات الولايات وحدها - فإنه يفتى إلى اعتبار دولة الاتحاد هى المختصة بكل ما لم يرد به ذلك الحصر . ولا يلقى هذا الأسلوب قبولا من معظم الدول الاتحادية، ومن تطبيقاته المحدودة دستور اتحاد جنوب افريقيا . وأما أسلوب حصر اختصاصات دولة الاتحاد وحدها - فإنه يفتى إلى اعتبار الولايات هى المختصة بكل ما لم يرد به ذلك الحصر . وأخذت هذا الأسلوب كثير من الدول الاتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمكسيك والارجنتين وأستراليا والاتحاد السوفيتى .

على أنه أيا كان الأسلوب الذى تتوزع به سلطات الحكم فى الدولة الاتحادية ، فإن من المحقق أن دولة الاتحاد تشغل عادة مركزا أقوى من مركز الولايات . ويؤكد هذه الحقيقة مظاهر متعددة نذكر من أهمها ما يلى :

أولا - لئن كانت الولايات تتمتع بسلطة التنظيم الذاتى، إلا أنها تكون عاضدة فى مباشرتها لهذه السلطة إلى قيود متنوعة لا يخلو منها دستور اتحادى ويكون من أثر هذه القيود سلب سلطة الولاية فى بعض الجوانب المتصلة بنظامها الدستورى والقانونى . أما دولة الاتحاد فإنها تتمتع بسلطان كامل وتباشر سلطانها عن طريق سلطات الاتحاد من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

ثانيا - لئن كان لكل ولاية سلطة تشريعية وتمتص بسن القوانين فى نطاق حدودها ، إلا أنه إذا قام تعارض بين هذه القوانين وقوانين الاتحاد فإن الأخيرة

هي التي تطبق داخل الولاية . وحرمت بعض الدساتير الاتحادية على تأكيد هذا الحكم بنصوص صريحة كدستوري الاتحاد الأمريكي وسويسرا .

ثالثا - تحقيقا لحذف الوحدة التي يحدو الى إنشاء دولة اتحادية تحرم معظم الدساتير على تحويل دولة الاتحاد جميع السلطات اللازمة لضمان استمرار تلك الوحدة ، وعلى الأخص بالنسبة لمسائل الجنسية والتجنس والهجرة والنفد والتشريعات المالية ووسائل المواصلات والحفاظة على النظام والأمن وإعلان حالة الطوارئ .

رابعا - دولة الاتحاد هي التي تختص بالفصل في المنازعات التي تثور بينها وبين إحدى الولايات أو بين ولاية وأخرى . وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية كالمحكمة العليا Supreme Court في الولايات المتحدة الأمريكية ، والمحكمة الاتحادية Tribunal fédéral في سويسرا . وبعض الدساتير جعلت هذا الاختصاص في يد هيئة غير قضائية كما كان الشأن بالنسبة لدستور ألمانيا لسنة ١٨٧١ والذي جعله من اختصاص المجلس الاتحادي Conseil fédéral .

وأيا كانت الهيئة التي تمارس هذا الاختصاص باسم دولة الاتحاد ، فإن الدساتير تحرم على أن تجعل ذلك الاختصاص ثابتا لدولة الاتحاد بنصوص صريحة ودون توقف على موافقة الولايات ، وأن تجعل الحكم أو القرار الذي يصدر من السلطة الاتحادية في هذا الصدد نهائيا وغير قابل الطعن فيه أمام أية سلطة أخرى (١) .

---

(١) جميع الموضوعات التي تناولناها في القسم الأول من هذا الكتاب سبق لنا بحثها تفصيلا في مؤلفتنا القانون الدستوري ، دار المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٥٤ . فيحسبنا أن نحيل على مؤلفتنا المذكور وعلى ما ذكرناه في صفحاته الأولى من مراجع وبحوث باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية .

## القسم الثاني

- الحكومة وأنواعها .
- الحكومة الديمقراطية .
- الصور الرئيسية للأنظمة السياسية الغربية .

دكتور محسن خليل





## الباب الأول

### الحكومة وأنواعها المختلفة

يمكن تعريف الحكومة على أساس ميارين مختلفين : هما الميار المسمى  
والميار الموضوعي .

**تعريف الحكومة تبعاً للميار العضوي :**

تتخذ الحكومة تبعاً لهذا الميار مدلولات مختلفة :

— قد يقصد بها مجموع الهيئات العليا الحاكمة التي تدير الدولة . وعلى ذلك  
تتكون الحكومة طبقاً لهذا المدلول من السلطة التشريعية التي تختص بسن القوانين  
ومن السلطة التنفيذية التي تتولى تنفيذ هذه القوانين وأخيراً السلطة القضائية التي  
تتولى الفصل في المنازعات ودفع كل اعتداء على القانون .

— وأحياناً يقصد بالحكومة السلطة التنفيذية وحدها . على اعتبار أن  
هذه السلطة هي الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة شئون الدولة . وعلى ذلك يقصد  
بالحكومة هنا رئيس الدولة والوزارة على اعتبار أن السلطة التنفيذية تتكون من  
هذين الطرفين معاً .

— وقد يقصد بالحكومة الوزارة فقط أي رئيس الوزراء والوزراء ،  
فيقال مثلاً بأن الحكومة مسئولة أمام البرلمان للدلالة على أن الوزارة هي المسئولة  
وهو استعمال شائع في البلاد التي تأخذ بالنظام البرلماني .

**تعريف الحكومة تبعاً للميار الموضوعي :**

يقصد بالحكومة هنا وسائل استناد السلطة وكيفية ممارستها وهو التعريف  
الذي يعنيها في دراستنا الحاضرة .

( القسم الثاني )

## الفصل الاول

### انواع الحكومات

تنقسم الحكومات إلى أنواع عدة يمكن بيانها فيما يلي .

- ( ١ ) إذا نظرنا إلى طريقة اختيار رئيس الدولة . فإنه يمكن تقسيم الحكومات إلى حكومة ملكية وحكومة جمهورية .
- ( ٢ ) ومن زاوية الخشوع لقانون : يمكن تقسيم الحكومات إلى حكومة إستبدادية وحكومة قانونية .
- ( ٣ ) ومن ناحية تركيز السلطة أو توزيعها في يد الحكام : يمكن تقسيم الحكومات إلى حكومة مطلقة وحكومة مقيدة .
- ( ٤ ) ومن ناحية مصدر السلطة في الدولة : يمكن تقسيم الحكومات إلى الحكومة الفردية وحكومة الأقلية ثم حكومة العصب .

### المبحث الأول

#### الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية

**الحكومة الملكية :** هي الحكومة التي يتولى فيها رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة لمدة غير محدودة وذلك على اعتبار أن له الحق الذاتي في منصبه الذي يتلقاه بالوراثة .

وقد يسمى رئيس الدولة هنا بالملك أو الأمير أو السلطان أو القيصر أو الامبراطور .

**الحكومة الجمهورية :** هي الحكومة التي ينتار فيها رئيس الدولة عن طريق الانتخاب بحيث يتمتع بمركزه هذا لمدة محدودة .

ويكون ذلك على أساس المساواة بين الأفراد وأحقية كل من تتوافر فيه

الشروط التي يتطلبها هذا المنصب في الوصول اليه عن طريق الانتخاب دون أن يكون لشخص معين أى حق ذاتي في تولي رئاسة الدولة، ويطلق على رئيس الدولة هنا رئيس الجمهورية .

**أولاً - الفرق بين الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية من ناحية كيفية تولي منصب رئاسة الدولة ومدة :**

**الحكومة الملكية :** يتولى الملك رئاسة الدولة بطريق الوراثة وتكون مدة الرئاسة غير محددة بمدة معينة .

مثال ذلك : عائلة هانوفر في إنجلترا التي أصبحت تعرف باسم وندسور .  
وأُسرة محمد علي في مصر قبل قيام ثورة ١٩٥٢ حيث قرر دستور ١٩٢٣ المصرى ودستور ١٩٣٠ في المادة ٣٢ في كل منهما بأن وراثة العرش تكون في أسرة محمد علي وذلك وفق النظام المقرر في هذا الشأن .

كما يقضى دستور المملكة الأردنية الهاشمية الحالي الصادر عام ١٩٥٢ في المادة ٢٨ أن « عرش المملكة الأردنية الهاشمية ورأى في أسرة الملك عبد الله ابن الحسين وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور وفق الأحكام التالية . . . »

**الحكومة الجمهورية :** يستند رئيس الدولة في الحكومة الجمهورية حقه في رئاسة الدولة عن طريق الانتخاب وتكون مدة رئاسته محددة بمدة معينة .

**أساليب انتخاب رئيس الجمهورية :**

تنوعت أساليب انتخاب رئيس الجمهورية تبعاً لتنوع الطرق التي تنص عليها الدساتير في مختلف الدولى . التي تأخذ بالنظام الجمهور

# ١ - انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان :

تعطى بعض الدساتير للبرلمان وحده حق انتخاب رئيس الجمهورية . بأن يتولى هذا الأخير منصبه عن طريق السلطة التشريعية التي تنفرد وحدها بهذا الأمر .  
ومن أمثلة الدساتير الغربية في هذا الخصوص : النظام الدستوري الفرنسي لسنة ١٨٧٥ ، والدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ .

أما بالنسبة لدساتير الدول العربية، فلقد اعتنق الدستور اللبناني هذا الأسلوب حيث يختص مجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية . فلقد نصت المادة ٤٩ من الدستور بأنه : ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي ... . . . . . ويعتبر مجلس النواب حينئذ يُلتم لإنتخاب رئيس الجمهورية « هيئة انتخابية لاهيئة اشتراعية ويرتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أى عمل آخر » . ( المادة ٧٥ من الدستور ) .

ولما كان عدد أعضاء مجلس النواب تسعة وتسعين نائبا فإنه يشترط أن يحصل رئيس الجمهورية في أول دور انتخاب على ثلثي هذا العدد أى على ست وستين صوتا على الأقل . فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية يباد الانتخاب ويكتفى هنا بالأغلبية المطلقة وهي الحصول على خمسين صوتا .

ويتولى رئيس الجمهورية منصبه لمدة ست سنوات ، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثانية إلا بعد انقضاء ست سنوات على انتهاء مدة رئاسته الأولى . وهو ما قضت به المادة ٤٩ من الدستور التي قررت : « . . . وتدوم رئاسته ست سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء مدة ولايته » .

ولقد أخذ البعض على أسلوب انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان أن انتخاب البرلمان لرئيس الدولة قد يجعل هذا الأخير خاضعا للبرلمان الذي قام

بانتخابه مما يؤدي إلى إضعاف سلطة رئيس الدولة وإلى عدم استقلاله عن هذا المجلس .

## ٧ - انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب :

يتم اختيار رئيس الجمهورية هنا بواسطة الشعب ، بمعنى أن الشعب هو الذي يقوم بانتخاب الرئيس .

وقد يكون الانتخاب مباشراً أى على درجة واحدة ، بأن يقوم الناخبون أنفسهم مباشرة بانتخاب الرئيس دون أية واسطة . وهو ما قرره الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ وذلك منذ تعديل المادة السادسة عام ١٩٦٢ حيث ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة سبع سنوات . وكذلك دستور الجمهورية التونسية الذي نص على أن « ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام انتخاباً عاماً حراً مباشراً مريباً من طرف الناخبين المنصوص عليهم بالفصل العشرين » (الفصل الأربعون) .

وقد يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب على نحو غير مباشر أى على درجتين . بمعنى أن يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم بحيث يقع على هؤلاء المندوبين مهمة انتخاب الرئيس . وهى الطريقة المتبعة في انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم انتخاب الشعب له على درجتين . بأن ينتخب شعب كل ولاية من الولايات الأمريكية عدداً من المندوبين يعادل مجموع عدد أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب الذين يمثلون هذه الولاية في الكونجرس . ويتم انتخاب هؤلاء المندوبين طبقاً لقانون الانتخاب الخاص بكل ولاية ، ثم يقوم المندوبون بانتخاب رئيس الجمهورية وذلك لمدة أربع سنوات .

ولقد قيل أن انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية يقوى من سلطة هذا الرئيس واستقلاله عن البرلمان . على اعتبار أن رئيس الدولة قد استعبد سلطته واستند

إلى ذات الأساس الذي استند إليه البرلمان في تكوينه ألا وهو الشعب ، مما يؤدي إلى قوة سلطته ما دام أنه يستند إلى صاحب السيادة الحقيقية في الدولة ألا وهو الشعب .

### ٣ - اختيار رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان والشعب :

أخذت بعض الدساتير بحل وسط لاختيار رئيس الجمهورية . فلم يختص البرلمان وحده بانتخاب الرئيس ، ولم يجعل هذا الانتخاب يتم بواسطة الشعب وحده ، بل جمعت بين هذين الأسلوبين ووقفت منهما موقفاً وسطاً . بأن جعل اختيار رئيس الدولة يتم بواسطة البرلمان والشعب معاً .

ويمكن أن يستحق هذا الأمر بأن يختص البرلمان بترشيح رئيس الجمهورية ، ثم يرض هذا الترشيح على الشعب لاستفتاءه فيه . وهو ما أتبعه كل من دستور ١٩٥٦ المصري والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٤ ودستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ في المادة ٧٦ . وتقدم مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

وهناك صورة ثانية يظهر فيها اشتراك البرلمان والشعب في اختيار رئيس الجمهورية تلخص في تكوين لجنة يشترك فيها أعضاء البرلمان مسع عدد من مندوبين المنتخبين من الشعب ، بحيث يتساوى عدد هؤلاء المندوبين مع عدد أعضاء المجلس النيابي المذكور ، وتقوم هذه اللجنة بانتخاب رئيس الجمهورية ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٨ من دستور الجمهورية الأسبانية الصادر عام ١٩٣١ بأن ينتخب رئيس الجمهورية من المجلس النيابي ومن عدد مسار لعدد أعضاء المجلس النيابي المذكور يقوم الشعب بانتخابهم بواسطة الاقتراع العام .

**ثانياً : الفرق بين الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية من ناحية المسئولية :-**  
**الحكومة الملكية :** تقرر الدساتير الملكية عدم مسئولية الملك بشكل مطلق وذلك بالنص عادة على أن ذات الملك مصونة لا تمس . وهو ما نصت عليه المادة ٣٣ من دستور ١٩٢٣ المصرى ودستور ١٩٣٠ ، وكذلك المادة ٣٠ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية التى قضت بأن الملك « مصون من كل تبعه ومسئولية » .

ولقد نشأت القاعدة المقررة عدم مسئولية الملك من القاعدة الانجليزية القائمة أن « الملك لا يخطئ » .

وإذا كان الملك لا يسأل على الاطلاق ، فهو غير مسئول جنائياً سواء عن الجرائم المتعلقة بوظيفته كارتكابه جريمة الخيانة العظمى التى لا يسأل عنها أو عن الجرائم العادية التى يرتكبها خارج وظيفته والتى يعاقب القانون الأفراد على ارتكابها كجريمة القتل مثلاً . كما أنه غير مسئول سياسياً عن تصرفاته فى شئون الحكم ، إذ تقع هذه المسئولية على عاتق الوزارة والوزراء . ويتضح ذلك من نص المادة ٦٢ من دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ التى تقرر أن « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخفى الوزراء من المسئولية بحال » ، وماقتضت به المادة ٦١ من هذين الدستورين من وقوع المسئولية على عاتق الوزارة وحدها بتقرير المسئولية التضامنية لهيئة الوزارة بأكملها والمسئولية الفردية لكل وزير على حدة أمام مجلس النواب .

وهو ما قرره كذلك دستور المملكة الأردنية الهاشمية فى المادة ٤٩ التى نصت على أن « أوامر الملك الشفهية أو الخطية لا تخفى الوزراء من مسئوليتهم » وفى المادة ٥١ التى قررت مسئولية رئيس الوزراء والوزراء المشتركة عن السياسة

العامّة للدولة والمسؤولية الفردية لكل وزير عن أعمال وزارته أمام مجلس النواب .

**الحكومة الجمهورية :** رئيس الجمهورية في ظل الحكومة الجمهورية عادة مسئول جنائيا عن بعض الأفعال المتعلقة بوظيفته حيث تتبع في عا كته إجراءات خاصة تنص عليها الدساتير المختلفة . ففي ظل دستور ١٩٥٦ المصري قررت هذه المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية في حالتين : حالة الحيانة العظمى وحالة عدم الولاء للنظام الجمهورى وذلك طبقاً لإجراءات خاصة نص عليها هذا الدستور ، كما نص دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على مسؤولية رئيس الجمهورية في حالة الحيانة العظمى .

كما قرر الدستور اللبناني مسؤولية رئيس الجمهورية في حالتين : حالة خرقه الدستور ، وحالة الحيانة العظمى . وذلك طبقاً للمادتين ٦٠ ، ٨٠ من هذا الدستور حيث نعت على إجراءات خاصة باتهام رئيس الجمهورية ومحاكمته .

وكما يسأل رئيس الجمهورية جنائيا عن بعض الأفعال المتعلقة بوظيفته ، فإنه يسأل كذلك عن الجرائم المادية التي يرتكبها خارج أعمال وظيفته ، والتي يعاقب القانون الأفراد على ارتكابها كجريمة القتل مثلا . فهنا يعاقب رئيس الجمهورية على هذه الجرائم المادية التي يرتكبها شأنه في ذلك شأن الأفراد ويخضع بالتالى للقوانين المادية في هذا الصدد ؛ وهو ما ينص عليه الدستور اللبناني في المادة ٦٠ منه حيث قضت بأن تبعة رئيس الجمهورية « فيما يخص بالجرائم المادية خاضعة للقوانين العامة » . وكذلك دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ الذى قرر مسؤولية رئيس الجمهورية عند ارتكابه جريمة جنائية .

أما من ناحية المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية ؛ فيفرض دساتير



الحكومات الجمهورية لاتقررها وتوقع هذه المسؤولية على عاتق الوزارة ، وهو ما قرره دستور ١٩٧١ لجمهورية مصر العربية .

وكذلك الدستور البناني حيث نصت المادة ٦٠ بأنه « لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته » .

ثم قررت المادة ٦٦ من الدستور السابق المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدة والمسئولية الجماعية لهيئة الوزارة بأكلها أمام مجلس النواب .

وعلى خلاف هذا الوضع قررت بعض الدساتير مسئولية رئيس الجمهورية السياسية في بعض الأحوال : بإياحة عزله قبل انتهاء مدة رئاسته وذلك مثل دستور أسبانيا الصادر سنة ١٩٣١ ودستور فيمر الألماني الصادر عام ١٩١٩ ودستور الجمهورية الديمقراطية الألمانية الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حيث تنص المادة ١٠٣ منه بمحواز عزل رئيس الجمهورية بقرار مشترك يصدر من المجلس الشعبي ومجلس الولايات بأغلبية عاصة يجب توافرها .

#### تقدير نظام الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية :

- قيل بأن النظام الملكي يحجب البلاد المعارك الانتخابية وما يصاحبها من منازعات وتطاحن في سبيل الوصول إلى رئاسة الدولة . فريئس الدولة في النظام الملكي يتولى الحكم بطريق الوراثة أى بطريقة طبيعية هادئة تحجب البلاد المعارك الانتخابية لرئاسة الدولة التى تظهر في النظام الجمهورى وماها من عيوب ومنازعات .

- كما أن النظام الملكي يؤدي إلى الاستقرار في شئون الحكم نظراً لبقاء رئيس الدولة على عرش بلاده مدى الحياة وإلى اكتساب الملك خبرة كبيرة بشئون البلاد وأحوال رعاياه فلما يحصل عليها رئيس الجمهورية الذى يتولى رئاسة الدولة لمدة مؤقتة معينة . وفى ذلك قال جلادستون « أن الملك بمدأن يحكم عشر سنوات يعرف عن نظام الدولة أكثر من أى رجل آخر في المملكة » .

- كما يكفل النظام الملكي استقلال رئيس الدولة عن الأحزاب السياسية جميعاً ، إذ يعتبر الملك أنه فوق الأحزاب والسلطات جميعاً بما يكفل حفظ التوازن بين السلطات المختلفة في الدولة والتوفيق بين سائر الاتجاهات الحزبية بامدادها بأرائه ونصائحه المستقلة . وذلك على خلاف الحال في النظام الجمهوري ، إذ قد يتولى منصب الرئاسة رجل سياسى لم يصل إلى رئاسة الدولة إلا بالاستناد على تأييد حزب أو أحزاب معينة ، مما قد يؤدي إلى عدم استقلال رئيس الدولة في آرائه واتجاهاته وتبعيته بالتالى إلى الحزب السياسى الذى أوصله إلى رئاسة الدولة .

إلا أن النظام الملكي قد تعرض لكثير من أوجه النقد أهمها :

- النظام الملكي يتناقض وأساس الديمقراطية حيث يكون الشعب هو مصدر السلطة . ودليل ذلك إبعاد الشعب تماماً عن اختيار رئيس الدولة ، على اعتبار أن الملك إنما يتولى منصبه عن طريق الوراثة وحدها التى تعطيه الحق الدائى فى تولي منصبه مدى الحياة .

ويختلف الحال بالنسبة للنظام الجمهورى حيث يتولى رئيس الجمهورية منصبه بناء على إرادة الشعب . سواء عن طريق انتخاب الشعب له أو عن طريق انتخاب البرلمان باعتبار هذا الأخير الممثل الحقيقى للأمة أو عن طريق البرلمان والشعب معاً . - كما يمارس النظام الملكى مع مبدأ المساواة الذى تكفله الديمقراطية ، إذ تقتصر رئاسة الدولة على شخص معين بالذات دون أن يكون لأفراد الشعب الحق فى ذلك .

أما النظام الجمهورى فإنه يكفل المساواة بين الأفراد فى أمر تولي منصب الرئاسة ، إذ يكون لكل فرد الحق فى التقدم لترشيح نفسه لهذا المنصب إذا ما توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك بحيث يتولى المنصب إذا ما فاز فى المعركة الانتخابية . إلا

- يؤدي النظام الملكي إلى فرض شخص الملك على الدولة بغض النظر عن كفايته وصلاحيته مما قد يؤدي إلى وجود بعض الملوك الذين لا يصلحون لتولي منصبهم ومع ذلك فلا يمكن التخلص منهم .

أما النظام الجمهوري فانه ، على خلاف ذلك ، يكفل تولى أصلح الأفراد في نظر الشعب منصب رئاسة الدولة مادام أن الاختيار قد تم بناء على إرادة الشعب أو مثليه . كما يكفل تأقيت مدة رئاسة الدولة تحقيق رقابة الشعب على صلاحية رئيس الدولة وذلك بتجديد أو عدم تجديد انتخابه بعد انتهاء مدة الرئاسة .

## المبحث الثاني

### الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية

#### الحكومة الاستبدادية :

هي تلك الحكومة التي لا تخضع فيها السلطة الحاكمة لحكم القانون . فإرادتها هي القانون بحيث يكون لها أن تقرر ما تعاف دون أن تخضع فيما تجرعه من تصرفات لحكم القانون .

وعلى ذلك فلا مجال في مثل هذه الحكومة الحقوق والحريات الفردية ، إذ يجرز السلطة الحاكمة إدارها ما دام أن لها حق التحلل من حكم القانون وعدم الخضوع له واعتبار أن إرادتها هي القانون وحده .

وإذا كانت السلطة الحاكمة غير مقيدة بأى قيد قانوني فيما تجرعه من تصرفات فإن هذه السلطة تبني دائما تحقيق صالحها الشخصي الذي تقدمه على صالح الجماعة بحيث يجوز لها أن تهدر هذا الصالح الأخير إذا ما تارض مع صالحها الشخصي .

هذا ولقد ميز البعض بين الحكومة الاستبدادية والحكومة البوليسية ، على أساس أن السلطة في الحكومة الأولى عند التحلل من حكم القانون وإهدار حقوق الأفراد وحررياتهم لا تسمى إلا لتحقيق صالحها الشخصي . بينما الحكومة البوليسية

وإن كانت غير مقيدة فيما تحريمه من تصرفات بحكم القانون ، فإنها مع ذلك تستهدف صالح الجماعة وليس الصالح الشخصي . فالحكومة الاستبدادية مطلقة التصرف وغير مقيدة بأى قيد ، لا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية ، أما الحكومة البرلمانية ، فالحاكم وإن كان غير مقيد من حيث الوسيلة فهو مقيد من حيث الغاية . ذلك أن حرمة في اتخاذ ما يراه من الإجراءات مشروطة بأن يبتغى من هذه الإجراءات مصلحة الجماعة وليس مصلحة الشخصية .

على أن وجهة النظر سائلة الذكر لم توضح كيف يمكن التحلل بداءة من حكم القانون ورغم ذلك تبتغى السلطة الحاكمة من وراء ذلك تحقيق الصالح العام لا الصالح الشخصي . والحقيقة أن التحلل من حكم القانون إنما يرتبط دائما بالغاية والهدف الذى يتمثل في تحقيق الصالح الشخصي ، ذلك أن التحلل من كل قيد قانوني ينتهى به الأمر الى اهدار الصالح العام . الأمر الذى يؤدى الى القول هنا بارتباط الوسيلة بالغاية دائما .

#### الحكومة القانونية :

هى تلك الحكومة التى تخضع لحكم القانون ، ومعنى ذلك خضوع السلطات العامة فى الدولة فيما تحريمه من أعمال وتصرفات لحكم القانون . لذلك يتعين أن تتقيد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية على حد سواء فى جميع ما تحريمه من تصرفات بالقانون وأحكامه ، الأمر الذى يؤدى الى خضوع الحاكم والمحكوم لحكم القانون .

ويقصد بالقانون مجموعة القواعد القانونية الملزمة تبعا لاختلاف تدرجها . وهى التى تتمثل فى التشريعات الدستورية والتشريعات العادية التى تقررها السلطة التشريعية والتشريعات الثانوية التى تقررها السلطة التنفيذية وتعرف بالوائح . وإلى جانب هذه القواعد القانونية المدونة هناك القواعد غير المدونة التى تتمثل فى العرف والمبادئ القانونية العامة .

وإذا كان على سلطات الدولة والأفراد واجب الخضوع لحكم القانون والتقدير به ، فإنه يضمن تقرير جزاء على أمر مخالفة القانون حتى تحقق حكمة .  
والحكومة القانونية تهدف دائماً فيما تجر به من أعمال وتصرفات إلى الصالح العام ، وإلى تحقيق حقوق الأفراد وحرياتهم .

وخضوع الحكومة القانونية للقانون ليس معناه حرمان هذه الحكومة من سلطة تعديل القوانين القائمة وإلغائها بواسطة قوانين أخرى ، إذ يكون لها هذا الحق طالما أنها تتبع الاجراءات القانونية المقررة في هذا الخصوص وتضع لما تقرره القوانين الجديدة من أحكام . وبذلك يستمر مبدأ خضوع الحكومة للقانون .

### المبحث الثالث

#### الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة

##### ١- الحكومة المطلقة :

هي الحكومة التي تتجمع فيها السلطة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة . بأن يجمع الحاكم في يده جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ولا يكون بجانبه سلطة أخرى حقيقية تشارك معه في شئون الحكم .

وقد تكون الحكومة المطلقة حكومة استبدادية إذا ما تحللت السلطة الحاكمة التي تتركز في يدها سلطات الحكم جميعها من حكم القانون وعدم الخضوع له . وقد تكون الحكومة المطلقة حكومة قانونية مع ذلك إذا ما خضعت السلطة الحاكمة التي تتجمع في يدها السلطات جميعاً لحكم القانون فيما تصدره من تصرفات وما تجر به من أعمال .

##### الحكومة المقيدة :

هي تلك الحكومة التي توزع فيها السلطة بين هيئات مختلفة . أي تلك الحكومة

التي يسود فيها مبدأ فصل السلطات بأن توزع السلطة على هيئات مستقلة مختلفة دون أن تتركز السلطة جميعها في يد فرد واحد أو هيئة واحدة .

ولقد ساد مصر الحكم المطلق منذ عام ١٨٠٥ الذي بدأ بحكم محمد علي ومن خلفه حتى صدور دستور عام ١٩٢٢ الذي قرر نظام الحكومة المقيدة إذ عمل هذا الدستور على توزيع السلطة - عدم تركيزها في يد الملك - كما قرر الدستور السابق توزيع السلطة بين هيئات مختلفة : فعمل على إيجاد سلطة تشريعية تتمثل في مجلسين يباين يختصان بسلطة حقيقية فعلية في إقرار القوانين والتشريعات . وعلى إيجاد سلطة تنفيذية يتولاها الملك والوزارة وتختص بتنفيذ القوانين وإصدار القرارات اللازمة . ثم إيجاد سلطة قضائية تعمل على الفصل في المنازعات التي تثار بين الأفراد .

كما وأن النظام الذي ساد لبنان قبل دستور ١٩٢٦ كان يقسم بالصفة المطلقة ثم تقرر نظام الحكومة المقيدة بمقتضى دستور ١٩٢٦ الذي عمل على توزيع السلطة وعدم تركيزها . فهناك السلطة التشريعية التي يتولاها مجلس النواب . والسلطة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية والوزارة ، ثم السلطة القضائية .

## المبحث الرابع

الحكومة الفردية ، وحكومة الاقلية ، وحكومة الشعب

أولا - الحكومة الفردية :

هي الحكومة التي يسود فيها حكم الفرد بأن تتركز السلطة كلها في يد شخص واحد أو حاكم واحد مما اختلفت ألقابها الرسمية . فهو لا يستمد السلطة من الشعب بل من ذاته ومن نفسه :

وإذا كانت سلطة الحكم هنا تتركز في يد فرد ، فإن هذه السلطة قد تركز أحيانا في هيئة واحدة .

(السم الثاني)

ويظهر حكم الفرد في الملكية المطلقة حيث تتركز السلطة كلها في يد شخص الملك سواء كانت هذه الملكية المطلقة استبدادية - وذلك إذا لم يخضع الملك الذي جمع بيده جميع السلطات لحكم القانون - أو ملكية مطلقة قانونية وذلك إذا ما خضعت هذه الملكية المطلقة لحكم القانون.

وقد تتمثل الحكومة الفردية من ناحية أخرى في مظهر آخر خلاف هذا المظهر الأول ، بأن تتمثل في مظهر دكتاتوري حيث تتركز السلطة في فرد واحد هو الدكتاتور الذي يصل إلى القبض على زمام السلطة وتركيزها في شخصه اعتماداً على قوة شخصيته وكفايته ومواهبه الشخصية .

على أنه إذا كان النظام السابق يتحدان في تركيز السلطة في فرد واحد سواء تركزت في شخص الملك أم في فرد عادي يطلق عليه لفظ الدكتاتور ، فإنها يختلفان من ناحية أساس ومصدر السلطة .

ذلك أن الملك إنما يتولى سلطته عن طريق الوراثة على أساس أن له الحق الذاتي في هذا الأمر بنقض النظر عن كفايته وصلاحيته الشخصية .

أما الدكتاتور فهو لا يتولى الحكم عن طريق الوراثة والحق الذاتي ، إنما يصل إليه عن طريق قوته وكفايته وشخصيته . فهو يستمد سلطته من ذاته الشخصية التي فرضت نفسها على الحكم ومباشرته .

لذلك اعتبرت الدكتاتورية بأنها شخصية وليست وراثية كالملكية المطلقة . والدكتاتورية عبارة عن الحكومة التي يقبض فيها الفرد على زمام الحكم ويحاوله على أساس القوة والعنف .

ولقد حمل جانب من الفقه على تقسيم الدكتاتورية إلى . دكتاتورية مذهبية ( idéologique ) وهي التي تستند إلى مذهب على فلسفي معين كالنظام النازي في عهد هتلر والنظام الفاشستي في عهد موسيليني . ودكتاتورية تجريبية ( empirique ) القسم الثاني

وهي التي تقوم على المرامل الاكتسابية التجريبية ولا تستند بالتالى على أساس  
علمي معين .  
اختصاصات العامة للدكتاتورية :

تميز الدكتاتورية بوجه عام بخصائص معينة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - شخصية السلطة : الدكتاتورية حكومة شخصية ، فهي حكومة  
الفرد القوي الذي يستمد السلطة من ذاته ، فهو صاحب السلطة ومثلها . وإذا  
ترتبط السلطة بشخص الدكتاتور ، فإن الدكتاتورية تنصف بمبدأ شخصية  
السلطة السياسية .

ورغم أن الدكتاتور يستمد السلطة من قوته وكفايته الشخصية لا من  
الشعب ، فإن الدكتاتورية تميل غالباً إلى إضفاء الصفة الديمقراطية على  
نظام حكمها . بأن يزعم الدكتاتور بأنه يمثل الشعب ونائبه وأنه تولى سلطته بناء  
على إرادة الشعب وتمثيله لأغلبية شعبية لاتعداها أية غالبية في الدول الديمقراطية  
الحقيقية .

كما تلجأ الدكتاتورية أيضاً إلى إضفاء بعض مظاهر الحكم الديمقراطي على  
حكمها الفردي كي توهم الشعب بأنها ديمقراطية تستند إلى إرادته .  
فقد تقرر الدكتاتورية نظام الانتخابات العامة وتكوين المجالس النيابية .  
وقد تلجأ إلى نظام الاستفتاء الشعبي على شخص الدكتاتور ، وإلى غير ذلك  
من الأنظمة .

إلا أن ذلك لا يكون إلا من الناحية الظاهرية الإسمية لا من الناحية الواقعية  
الصحيحة . فقد تلجأ الدكتاتورية إلى الاستفتاء الشعبي الشخصي ( plébiscite )  
الذي يقصد أخذ رأى الشعب على شخص لا على موضوع معين . ويكون الهدف  
الحقيقي من وراء ذلك إعلان التأييد للزعيم . لذا كان الاستفتاء الشعبي الشخصي في



ظل الدكتاتورية مجرد وسيلة منظمة لإعلان هذا التأيد الذى يتم بتوجيه الرأى العام والتأثير عليه بمختلف الوسائل التوجيهية والنفسية .

كما وأن نظام الانتخاب فى ظل الدكتاتورية يختلف عنه فى ظل الديمقراطية .  
فالثانية تضمن للرشحين حرية التقدم للانتخابات وتمتددهم وذلك تبعاً لميولهم وآرائهم السياسية المختلفة . أما فى الدكتاتورية فلا مجال لاختلاف الآراء السياسية وذلك نظراً لوجود حزب سياسى واحد فقط لا يمكن الخروج عن مبادئه . وهو الحزب المعبر عن مبادئ الدكتاتور . ووجود مرشح واحد فقط هو مرشح هذا الحزب الرسمى الواحد . الأمر الذى يجعل من هذه الانتخابات مجرد اقتراع ظاهرى ينقلب فيه « التصفيق والعتاف » للرشح الذى فرض على جمهور ناخبيه دون أدنى ظهور للتنافس على المبادئ والبرامج .

٢ - نظام جديد مؤقت : تأتى الدكتاتورية عادة بنظام جديد يختلف عن النظام السابق عليه . فلقد ساد نظام جديد فى ألمانيا أتى به هتلر ، وكذلك الحال بالنسبة لإيطاليا إبان حكم موسوليني .

على أنه لما كان النظام الدكتاتورى يستند على قوة الحاكم وشخصيته ، فهو نظام مؤقت غير دائم يدوم بدوام هذه القوة ويدول بزاولها ، مما يمكن وصفه بأنه نظام غير قابل للاستقرار والدوام .

وهو ما ثبت فعلاً فى كل من ألمانيا وإيطاليا ، إذ ذال النظام النازى بفناء هتلر والنظام الفاشيستى بفناء موسوليني . وإذا كان النظام الذى فرضه ستالين قد بق بعض الوقت فإن السبب الحقيقى فى ذلك هو ما يمتاز به الحكم هناك من قوة تعمل على فرض مثل هذا النظام .

٣ - تركيز السلطة : تقوم الدكتاتورية على تركيز السلطة فى يد الحاكم أى الدكتاتور وعدم توزيع السلطة بين هيئات مختلفة على نحو حقيقى فعلى ،

**ويلاحظ :** أن النظام الدكتاتوري لا يهدف فقط من تركيز السلطة تقوية السلطة التنفيذية ، ذلك أن تركيز السلطة هنا يعمل على جعل السلطات الدائمة كلها بين يدي الحاكم . لذلك فإن تركيز السلطة أوسع نطاقا من تقوية السلطة التنفيذية التي يقتصر نطاقها فقط على ميدان السلطة التنفيذية دون غيرها من السلطات .

**كما يلاحظ :** أن هناك بعض النظم الديمقراطية تعمل على تقوية السلطة التنفيذية دون أن يتصف نظامها بالدكتاتورية . فالنظام الرأسمالي مثلا الذي يسود في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر رئيس الدولة صاحب السلطة التنفيذية ويمارسها على نحو حقيقي فعلى ، مما يؤدي إلى انفراجه بسلطة قوية في ميدان السلطة التنفيذية حتى اعتبر الوزراء في الولايات المتحدة الأمريكية معاونين أو سكرتيرين تحقق مسئوليتهم أمام رئيسهم الفعلي ألا وهو رئيس الدولة ، إلا أنه إلى جانب تلك السلطة التنفيذية الفردية التي تتمثل في رئيس الدولة ، هناك سلطتان قويتان تقفان في مواجهة السلطة التنفيذية الفردية ألا وهما السلطة التشريعية والسلطة القضائية حيث تستقل كل سلطة منهما عن السلطة الأولى . وهو ما لا يتحقق في الدكتاتورية حيث تتركز السلطة بأجمعها في يد الدكتاتور .

٤ - **انعدام الرقابة والمسئولية :** لما كانت الدكتاتورية تعمل على تركيز السلطة في يد الحاكم ، فإنها تنفر من خضوع هذه السلطة لأي مظهر من مظاهر الرقابة عليها . فتندم رقابة البرلمان السياسية على أعمال الدكتاتور بتقرير عدم مسئوليته أمام البرلمان . كما تضعف الرقابة القضائية على أعمال السلطة الحاكمة وذلك بتقرير مبدأ عدم المسئولية أمام القضاء بالنسبة للأعمال والتصرفات . ويتحقق ذلك بالجوء إلى نظرية الضرورة أو نظرية أعمال السيادة أو بتقرير منع سماع الدعاوى إطلاقا أمام القضاء بالنسبة لسكثير من أعمال السلطة الحاكمة .

وهكذا يسود مبدأ عدم المسئولية عن غالبية تصرفات السلطة الحاكمة وعدم خضوعها بالتالى لأي مظهر من مظاهر الرقابة المختلفة سواء كانت رقابة سياسية

أم رقابة قضائية . وذلك على خلاف الحال في الأنظمة الديمقراطية حيث يسود مبدأ المسؤولية عن أعمال السلطة التنفيذية بتقرير الرقابة السياسية عليها أمام البرلمان والرقابة القضائية كذلك بخضوع أعمال السلطة التنفيذية لرقابة القضاء والنائب ما قد يكون منها مخالفاً للقانون أو الحكم بالتعويض عن هذه الأعمال ، وهو ما يعرف بمبدأ الرقابة القضائية على أعمال الإدارة .

• - سياسة القوة والعنف : تستند الدكتاتورية في نشاطها إلى القوة والعنف . فهي تقرر عادة بأسلوب عنيف يأتيها إلى الحكم يتمثل في حركة انقلابية بحيث يستولى الدكتاتور على الحكم بطريق القوة والتعصب ثم يمارس الحكم على نفس المنوال . على أنه قد يحدث ألا يستولى الدكتاتور على السلطة عن طريق القوة ، بل قد يستولى عليها بالطرق المشروعة كما حدث حينما تولى هتلر رئاسة الوزارة عام ١٩٣٣ . إلا أنه حينما تولى السلطة عمل على القبض عليها وتجميعها في يديه ومارس شئون الحكم بأسلوب القوة والإكراه .

ولا أدل على ذلك من وسائل التعذيب والوحشية التي ارتكبت في ألمانيا النازية إبّان عهد هتلر ، وكذا في الاتحاد السوفيتي إبّان عهد ستالين . وما صاحب ذلك من وسائل القوة والقسر التي ذهبت إلى حد القتل والإرهاب والجاناسوية البغيضة لغرض أنظمتهم على هذه الدول .

٦ - النظام الجماعي الوجه لصالح الدكتاتور : مؤدى ذلك أن كل فرد في الدولة مسخر ظاهرياً لخدمة الجماعة وذلك بضرورة توجيه نشاطه الفردي نحو المجموع وخدمة المجتمع الكلي . بيد أن الواقع يدل على خلاف ذلك ، فالدكتاتور هو الدولة والجماعة . الأمر الذي يؤدي إلى تسخير الأفراد وإلى القبض على جميع أوجه نشاطهم ثم إلى الركوع والسجود لأرادة الدكتاتور ومصلحه الخاص المختلف ظاهرياً بخدمة المجموع والمصلح العام الجماعي .

٧ - نظام الحزب الواحد : النظام الدكتاتوري لا يعرف اختلاف الآراء السياسية . إذ يعمل على عدم السماح بتعدد هذه الآراء ولا يسمح الوجود وجهة نظر سياسية واحدة تعبر فقط عن النظام الدكتاتوري الموجود في الدولة . وعلى ذلك يوجد حزب سياسي واحد يكون المحر عن مبادئه الدكتاتور وآرائه السياسية والترويج لها بحيث يحرم أى نشاط سياسى آخر ، مما يؤدي الى إلغاء كافة الأحزاب السياسية الأخرى .

ويتميز نظام الحزب الواحد : بأنه يشرف ويسيطر على سلطات الدولة العامة ، فهو الذى يرسم السياسة العامة ويحركها طبقاً لآرائه ومبادئه . هذا مع ملاحظة أن الحزب الواحد إنما يعبر عن آراء ومبادئ الدكتاتور ، فهو الذى يسيطر في واقع الأمر على هذا الحزب وبالتالي على سلطات الدولة جميعها من تشريعية وتنفيذية .

كما وأن نظام الحزب الواحد لا يقرر حرية المناقشة لأعضائه . فلا يكون لأعضائه حق مناقشة التعليمات الصادرة من رئاسة الحزب اذ يجب عليهم طاعتها والعمل على تنفيذها دون أدنى معارضة ما دام أن الدكتاتور هو وحده الذى يحدد مبادئ الحزب وأهدافه .

وأخيراً فإن نظام الحزب الواحد يكون ذا صبغة مغلقة . بمعنى أن باب العضوية فيه لا يتاح لجميع المواطنين بل يتاح لفئة قليلة من الأفراد تعتبر أنها الفئة الممتازة . وسبب ذلك أن الالتحاق بعضوية هذا الحزب يتم شرفاً لا يناله الا القليلون الذين يخضعون قبل قبولهم كأعضاء لاختبار واختيار دقيق لتأكد من إخلاصهم لمبادئ الحزب .

٨ - القضاء على حقوق الأفراد وحريةاتهم : تعمل الدكتاتورية على قتل حقوق الأفراد وحريةاتهم : فهي لا تعترف بحرية الاجتماع وحرية المناقشة والرأى والأعمال السياسية ، تلك الحقوق والحريات التى تحررها وتصورها النظم الديمقراطية .

ومن مقتضى ذلك أن الدكتاتورية تنفر من المعارضة السياسية وتحرمها ، مما يؤدي الى خنق الحرية السياسية وقتل حرية الافراد في التعبير عن آرائهم السياسية .

ومن البديهي أن تحريم المعارضة على النحو سالف الذكر إنما يتعارض والانظمة الديمقراطية حيث يسمح للأفراد بحرية التعبير عن آرائهم السياسية وعدم فرض نظام معين عليهم يتعين عليهم قبوله وعدم معارضة .

وقد تنص دساتير بعض الدول الدكتاتورية على بعض الحقوق والحريات . الا أن ذلك لا يكون في واقع الأمر الا من الناحية الظاهرية غير الحقيقية . بمعنى أنه لا يجوز مباشرة هذه الحقوق والحريات الا في حدود النظام الاساسي للدولة أى لصالح نظام الحكم القائم فعلا وفي الحدود التي ترسمها الدولة ذاتها . مما دعا البعض إلى القول بأن حقوق الافراد وحرياتهم إنما تكون في الانظمة الدكتاتورية ذات اتجاه واحد أى لا يمكن مراولتها الا في اتجاه نظام الحكم الدكتاتوري القائم ولصالح هذا النظام وحده .

وتلجأ الدكتاتورية إلى انتاج سياسة معينة من مقتضاها اظهار الدولة بمظهر يسمو عن باقي الدول الأخرى مما يلهب حماس الافراد ويلبيهم عن المطالبة بحقوقهم وحرياتهم التي فقدوها في ظل النظام الدكتاتوري ، وبذلك يتحقق لسيان الشعب لآلامه ويكف عن التفكير في حقوقه وحرياته المفقودة .

ومثال ذلك فكرة التحصب الجفنى التي ظهرت في ألمانيا النازية والتي من مقتضاها تفنى مثل بالجنس الأرى وسموه عن باقى الاجناس الأخرى ، مما كان له أكبر الأثر في اجهام الشعب الألماني أنه شعب يسمو عن باقى الشعوب الأخرى . كما تفنى موسوليني بفكرة مجد الامبراطورية الرومانية وبضرورة العمل على إعادة مجد روما القديم وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانية .

والحقيقة أن أحتاج مثل هذه السياسة والمبادئ إنما يكون في واقع الأمر مجرد الهاء الأفراد عن حقوقهم وحررياتهم المفقودة مما يعمل على عدم تفكيرهم في المطالبة بها وتحولهم إلى المطالبة بتنفيذ هذه السياسة والمبادئ الكاذبة والجرى وراء خيال من المتفادات يستحيل تنفيذها من الناحية العملية لإفتقادها عنصر الصحة والحقيقة في واقع الأمر .

وإذا كان النظام الدكتاتوري يعمل عن القضاء على حقوق الأفراد وحررياتهم، فإن الديمقراطية كنظام للحكم تعمل على تقرير هذه الحقوق والحرريات . حتى قيل أن من خصائص النظام الديمقراطي أنه نظام حر يقوم على أساس احترام حريات الأفراد .

#### تقدير الدكتاتورية :

لئن امتازت الدكتاتورية في بعض الدول بالتهوض ببعض الجوانب في الدولة بتحقيق المشروعات الإصلاحية الكبرى وتنفيذها ورفع مستوى الشعب عامة . فإن عيوبها مع ذلك لا تعادل تلك الفوائد الإصلاحية التي تعود على الدولة، بل على العكس تفوق عيوبها فوائدها إلى حد كبير .

فالنظام الدكتاتوري يقوم على تركيز السلطة في يد فرد واحد هو شخص الدكتاتور ، مما ينتج عن ذلك إطلاق هذه السلطة وعدم خضوعها لأي مظهر من مظاهر الرقابة . ومن البديهي أن مثل هذا النظام القائم على تركيز السلطة ورفضها وتحررها من أي قيد أو رقابة إنما يؤدي في حقيقة الأمر إلى إساءة استعمال السلطة مما قيل في عدالة الحاكم . ذلك أن السلطة المطلقة من كل قيد إنما تنتهي حتماً بالاستبداد والظلم والظلمانيان . فلكي تضمن حسن استعمال السلطة يجب ألا تركز في يد واحدة . فالسلطة — كما قيل — يجب أن تقيد وتحد بسلطة أخرى . أما

تركيز السلطة فإنه ينتهى باستبداد الفرد وتحكمه في مصير الدولة ما يعود في النهاية ببالغ الضرر ، وهو ما حدث فعلا لكل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية .

كما أن النظام الدكتاتوري يعمل على إهدار الحقوق والحريات ، وذلك بالقضاء عليها وهي التي تعتبر من أغلى مقومات الفرد التي نالها بعد كفاح مرير وجهاد طويل ضد ظنّيان واستبداد الطبقات الحاكمة الماضية ، مما يصعب التزول عنها أو اختفادها بعد ذلك .

كما أن الدكتاتور كي يتمكن من فرض نظامه الواحد على الأفراد إنما يلجأ في سبيل ذلك الى نظام الحزب الواحد . ثم قد يلجأ كذلك الى وسائل القوة والقسر والارهاب والادعاءات الكاذبة والجاسوسية البغيضة وتكليم حرية الآراء وتحريم المعارضة وذلك حتى يضمن سيادة نظامه على الدولة بأكملها .

كما أن الدكتاتورية إنما تقوم على مبدأ شخصية السلطة أى على شخص الدكتاتور ذاته وقوته . مما دعا البعض الى القول بأنه دلائم للكلام عن الفاشزم بدون موسوليني . وما دام أن هذا النظام مرتبط بشخص الدكتاتور فهو إذن نظام مؤقت يدوم بدوام هذا الشخص وقوته ويزول بزواله وزوال قوته ، مما يجعل من النظام الدكتاتوري عبارة عن نظام مؤقت غير قابل للاستقرار والدوام . وهو ما ثبت فعلا بزوال النظام الفاشي والنظام النازي بفناء كل من موسوليني وهتلر .

#### ثانيا - حكومة الاقلية :

إذا كانت السلطة في ظل الحكومة الفردية تتركز في يد شخص واحد أى حاكم واحد ، فإن السلطة في ظل حكومة الأقلية تتركز في يد فئة قليلة من الأفراد .

وحكومة الأقلية قد تضع السلطة في يد الأغنياء ، وتسمى حكومة الأقلية هنا حكومة الأوليغارشية . وقد تضع السلطة في يد خيرة الأفراد من ناحية العلم أو المركز الاجتماعى ، وتسمى حكومة الأقلية هنا الحكومة الأرستقراطية .

وتعتبر حكومة الأقلية أنها الحكومة التى تتوسط الحكومة الفردية حيث يسود فيها حكم الفرد وحكومة الشعب وهى ما يطلق عليها بالحكومة الديمقراطية حيث يعتبر الشعب مصدر السلطة .

وعلى ذلك تعتبر حكومة الأقلية أنها مرحلة إنتقال بين الحكم الفردى والحكم الديمقراطى .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك إنجلترا : فبعد أن كانت السلطة كلها مركزة في يد الملك وحده ( الحكم الفردى أو الحكومة الفردية ) ، وزعت السلطة بعد ذلك بين الملك والبرلمان ( حكومة الأقلية ) بأن شارك الملك البرلمان فى السلطة . وكان هذا الأخير مكوناً تكويناً أرستقراطياً سواء بالنسبة لمجلس اللوردات أو بالنسبة لمجلس العموم . فكان مجلس اللوردات يمثل أرستقراطية العضوية وذلك بإقتضار العضوية فيه على اللوردات ورجال الدين . أما مجلس العموم فقد كان حتى عام ١٨٣٢ منتخباً على أساس معين إذ كان يشترط فى الناخب نصاب مال معين مما عمل على جعل الانتخاب مقصوراً على فئة قليلة من الناخبين يتوافر فيها شرط النصاب المالى .

ثم خملت إنجلترا خطوة أخرى وأن ساد فيها الحكم الديمقراطى وذلك بأن أصبحت سلطة الملك مجرد سلطة إسمية غير فعلية وأصبح الملك يملك ولا يحكم .



وكذلك تقلص نفوذ مجلس اللوردات ذات التكوين الأرستقراطي . وأصبح من ناحية أخرى إختصاصات وسلطات مجلس العموم الذى أصبح يمثل جمهور الناخبين أى الشعب ، وذلك بعد إلغاء شرط النصاب المالى الذى كان يجب توافره فى الناخبين وتقرير مبدأ الاقتراع العام الذى أتاح لغالبية الشعب الاشتراك فى انتخاب أعضاء مجلس العموم مما جعل من هذا المجلس الممثل الحقيقى للشعب .

وهكذا يتضح أن إنجلترا قد إنتقلت من الحكومة الفردية إلى الحكومة الأرستقراطية ثم إلى الحكومة الديمقراطية حيث مارس مجلس العموم وهو الممثل الحقيقى للشعب السلطة الحقيقية الفعلية فى البلاد . وذلك بعد إيكاش سلطات مجلس اللوردات صاحب النزعة الأرستقراطية وكذلك سلطة الملك التى أصبحت مجرد سلطة اسمية غير فعلية .

#### ثالثاً — حكومة الشعب أو الحكومة الديمقراطية :

إذا كانت السلطة تتركز فى ظل الحكومة الفردية فى يد فرد واحد ، وتتركز فى ظل حكومة الأقلية فى يد فئة قليلة من الأفراد . فإن السلطة فى ظل الحكومة الديمقراطية تتمثل فى الشعب ،

فالحكومة الديمقراطية هى التى تستند مصدر السلطة إلى الشعب ، فهو صاحب السلطة الحقيقية ، ولذا أطلق على الديمقراطية حكومة الشعب .

ونظراً لأهمية الديمقراطية ، فإننا سنتناول دراسة مبادئها بشئ من التفصيل.

## الفصل الثاني

### الحكومة الديمقراطية

يرجع أصل كلمة (ديمقراطية) إلى أصل (غريقى . فذه الكلمة إنما تتكون من لفظين يونانيين هما : (Demos) ومعناها الشعب ، و (Kratos) . ومعناها السلطة . وعلى ذلك يكون أصل معنى الديمقراطية : سلطة الشعب .

وتدل الديمقراطية في الوقت الحديث على المعنى السابق . فهي تدل اليوم على حكم الشعب باعتبار أن هذا الأخير هو أساس ومصدر السلطة .

#### مدلول الشعب :

هناك مفهوم اجتماعى وآخر سياسى لمعنى الشعب . ويقصد بالشعب في مفهومه الاجتماعى مجموع الأفراد الذين ينتمون الى جنسية الدولة .

أما الشعب في مفهومه السياسى ، فهو لا يبنى جميع الأفراد الذى يتمتعون بجنسية الدولة ، بل يبنى فقط الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية . وهى تلك الحقوق التى يقرها القانون للشخص باعتباره منتبيا الى بلد معين حتى يتمكن من الاشتراك فى شئون الحكم السياسية .

لذلك فإن الشعب السياسى هو عبارة عن الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية . وهؤلاء هم جمهور الناخبين أى الذين تدرج أسماؤهم فى جداول الانتخاب على اعتبار أن هؤلاء حق مباشرة الحقوق السياسية وشئون السلطة السياسية . ولا جدال أنه يخرج عن مفهوم الشعب السياسى بعض الأفراد الذين ينتمون الى جنسية الدولة وهم الذين لا يتوافر لهم الحقوق السياسية التى يقرها القانون . مثل الذين لم يبلغوا بعد السن القانونية المقررة أو الذين لحق بهم مانع من «وانع

الانتخاب التي تحرم الفرد من ممارسة حق الانتخاب . لذلك كان مفهوم الشعب الاجتماعي أوسع من مفهومه السياسي . إلا أن مفهوم سكان الدولة أوسع مدى من المفهوم الاجتماعي للشعب . إذ تعني كلمة سكان الدولة جميع من يقيم على إقليم الدولة . أي سواء أكلوا من شعب هذه الدولة أي من رعاياها الوطنيين الذين ينسبون إلى جنسيتها أو من الأجانب الذين لا تربطهم بها سوى رابطة الإقامة على إقليمها .

ويلاحظ أن بعض الدول تطلق وتوسع من مفهوم الشعب السياسي إلى حد يقترب من مفهوم الشعب الاجتماعي . وذلك بالأخذ بمبدأ الاقتراع العام الذي يوسع من عدد جمهور الناخبين والذي لا يشترط لمباشرة الحقوق السياسية سوى بعض الشروط التنظيمية الخاصة مثلاً بالنسب بأن يبلغ الفرد عمراً معيناً أو بالاعتبار كعدم صدور أحكام غلّة بالكرامة أو الشرف .

وقد قيد بعض الدول مفهوم الشعب السياسي وذلك حينما تقلل من عدد جمهور الناخبين . ويتحقق ذلك عند الأخذ بنظام الاقتراع المقيد الذي يشترط علاوة على الشروط التنظيمية سالفه الذكر ضرورة توافر قسط من المال أو قسط من التعليم أو الانتماء إلى طبقة من الطبقات المعينة حتى يحق للفرد أن يتمتع بحقوقه السياسية ويصبح بالتالي ناخباً .

#### مدلول الديمقراطية :

هل تعني الديمقراطية الشعب بمفهومه الاجتماعي أم بمفهومه السياسي

تقل ؟

قد يقال أن الديمقراطية تعني المدلول السياسي لكلمة الشعب دون المدلول الاجتماعي مادام أن الشعب هو أساس ومصدر السلطة . والشعب هنا هو الشعب السياسي الذي يتمتع بالحقوق السياسية .

على أنى أرى أنه يمين التفرقة بين مباشرة السلطة ، والغاية من مباشرتها .  
فإذا كان الشعب السياسى هو الذى يباشر وحده السلطة ، فإن الغاية من هذه  
المباشرة هو صالح الشعب بأكمله أى الشعب بملوله الاجتماعى .  
وإذا كان الشعب السياسى هو الذى يباشر السلطة من أجل الشعب بمفهومه  
الاجتماعى .

فإن الديمقراطية هى حكم الشعب السياسى من أجل الشعب بكامله .

#### ظهور الديمقراطية :

استنبط فلاسفة الإغريق العلامة الأولى للديمقراطية . فلقد نادى أفلاطون بأن  
مصدر السيادة هى الإرادة المتحدة للمدينة ، كما قرر أرسطو بأن السلطة  
تنبع من الجماعة ولا تنبع من شخص الحاكم ذاته ، وخير الحكومات هى حكومة  
الوسط التى تتوسط حكومتين متناقضتين تعتبر كلتاها نقيضة للأخرى حيث يسود  
فيها مبدأ سيادة القانون على سلطة الطبقة الحاكمة .

ولقد طبقت الديمقراطية فى بعض مدن اليونان القديمة كمدينة أثينا حيث  
كانت اليونان حينئذ مكونة من مدن عدة سياسية مستقلة .

ولقد كانت المدينة صغيرة فى تعداد سكانها الذين قسموا بدورهم إلى ثلاثة  
طبقات رئيسية : طبقة الأرقاء التى بلغت نسبة كبيرة من عدد سكان المدينة ، وطبقة  
الاجانب حيث كثر عددها كذلك بسبب ما كان لها من نشاط تجارى ، وطبقة  
المواطن الحر التى كان لها وحدها حق مباشرة السلطة السياسية فى المدينة دون  
طبقتى الأرقاء والاجانب .

وكان المواطنون الأحرار يجتمعون فى جمعية الشعب لممارسة شئون الحكم  
بأنفسهم بشرط ألا يقل عمر المواطن الحر عن عشرين سنة ، وكانت هذه الجمعية

تمثل السلطة السياسية العليا في المدينة . لذلك اختصت بتولى شئون التشريع حيث كان يمرض عليها مشروعات القوانين للواقعة عليها ، واختيار رجال الحكومة ومراقبة أعمال هذه الأخيرة . وذلك علاوة على النظر في الشئون الخارجية كإعلان الحرب وعقد الصلح والمعاملات .

ونظراً لضعف عدد أفراد طبقة المواطن الحر ، أمكن لهذه الطبقة أن تباشر بنفسها شئون السلطة على الصورة السابق بيانها ، وهي ما تشابه مع صورة الديمقراطية المباشرة بمنائها الحديث حيث يحق لجميع أفراد الشعب السياسى مباشرة شئون السلطة بأنفسهم دون أدنى وساطة .

على أن الديمقراطية في اليونان القديمة قد اختلفت عن الديمقراطية في الأزمنة الحديثة . ذلك أن الديمقراطية الأولى لم تستند إلى الشعب بحقيقة معناه السياسى ، إذ أخرجت من مدلول هذا الشعب طبقة كبيرة في تعدادها ألا وهي طبقة الأرقاء التى حرمت تماماً من الحقوق السياسية . واقتصرت مدلول الشعب السياسى بالتالى على طبقة المواطن الحر دون غيرها . وهو ما لا يتفق ومدلول الديمقراطية الحاضرة التى لاتسمح بالفرقة بين طبقات الأمة وبحرمان أغلبية كبيرة من الشعب من حقوقه السياسية .

على أنه رغم اختلاف مدلول الشعب السياسى في اليونان القديمة عنه في الوقت الحاضر ، فإن الفكرة القديمة تعد على كل حال العلامة الأولى للديمقراطية الحديثة .

وكان من آثار السلطة المطلقة التى تمتع بها الملوك والحكام بعد ذلك ، أن نادى الكثير من المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أمثال لوك وروسو بالفكرة الديمقراطية التى ضمنوها الكثير من النظريات .

وبذلك كانت الفكرة الديمقراطية عبارة عن سلاح في وجه الملكية المطلقة كي تصل إلى تقييد سلطتها والحد منها .

وإذا كانت الديمقراطية قد ظلت مجرد فكرة نظرية فلسفية تحتل مكانها فقط في آراء وفكر الفلاسفة والمفكرين ، فإنها مع ذلك كان لها أكبر الأثر في تدوير الأذهان وفي التمسيد للأخذ بالمبدأ الديمقراطي على نحو تطبيقي على كنظام الحكم . حتى نسب إلى هذه الآراء النظرية كل الفضل في الأخذ بالديمقراطية كنظام الحكم .

ثم جاءت الثورة الفرنسية التي تأثر رجالها بالفكر النظري السابق ، حتى وصف البعض كتاب المقد الاجتماعي لجان جاك روسو بأنه « إنجيل الثورة الفرنسية » . وعملت الثورة على تقرير الديمقراطية بعد أن كانت مجرد فكرة فلسفية نظرية . فكان إعلان حقوق الإنسان الفرنسي لسنة ١٧٨٩ وما قرره بأن الأمة هي مصدر السيادة بحيث لا يجوز لفرد أو هيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة من الأمة ( المادة الثالثة من إعلان الحقوق ) . وبأن الأفراد يولدون ويعيشون أحراراً يتساوون أمام القانون ولا تفاوت اجتماعي بينهم إلا على أساس المصلحة العامة ( المادة الأولى من إعلان الحقوق ) ، وبأن هدف كل جماعة سياسية المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يمكن أن تسقط عنه ( المادة الثانية ) . وبأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة ( المادة السادسة من إعلان الحقوق ) .

واعتنق الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩١ المبادئ السابقة مقررًا أن وثيقة إعلان الحقوق مقدمة له . كما تمسكت بها مقدمة دستور ١٩٤٦ ودستور الجمهورية الخامسة لسنة ١٩٥٨ .

القسم الثاني

وإذ سرت الديمقراطية الغربية خارج فرنسا ، فإنها قد أصبحت بذلك قاعدة  
وضعية ونظاما للحكم في كثير من دول العالم .

## المبحث الأول

### الديمقراطية والسيادة في الدولة

السيادة هي الصفة الآمرة العليا الأصلية التي تدمو فرق الجميع وتعرض  
نفسها عليهم .

فإلى من ترجع السيادة داخل الدولة طبقاً للبدأ الديمقراطي؟ أى من له الصفة  
الآمرة العليا في الدولة وإلى من تعود السيادة في الدولة تبعاً للبدأ الديمقراطي؟  
برزت نظريتان : نظرية سيادة الأمة التي تعتبر أساساً نظرية فرنسية  
ونظرية سيادة الشعب .

### الفروع الأول

#### نظرية سيادة الأمة

##### *Théorie de la Souveraineté nationale*

إذا كانت نظرية سيادة الأمة تنسب إلى جان جاك روسو ، فإنه مع ذلك قد  
سبقه في ذلك الكثير من الكتاب . كما وأنه إذا كان لروسو الفضل في إبراز نظرية  
سيادة الأمة ، فإنه مع ذلك قد خلط بينها وبين نظرية سيادة الشعب . وهو  
ما يتضح من خلال بعض كتاباته على الرغم من اختلاف جوهر النظرية الأولى  
عن الثانية .

#### مضمون نظرية سيادة الأمة :

الصفة الآمرة العليا لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بذاتهم أو إلى هيئ  
أو هيئات معينة ، بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد هذه الوحدة  
الواحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته لا يمكن تجزئتها فالكل أو المحم  
(الف الثاني)

لا يجرأ أى لا يقسم . كما أن هذه الوحدة الواحدة مستقلة تماماً عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم .

هذا الكل ، هذه الوحدة التى تمثل الجماعة والمجموع هى الأمة التى يكون لها الصفة الأمرة العليا فى الدولة .

وعلى ذلك فالسيادة للأمة ذاتها وهى الوحدة المجردة المستقلة عن الأفراد المكونين للدولة والرازمة إليهم .

ومن ثم فلا سيادة لفرد أو لجماعة من الأفراد . بل السيادة لمجموع الأفراد على اعتبار أن هذا الشخص الجماعى لا يمثل كل فرد من الأفراد المكونين له بل يمثل وحدة واحدة لا تتجزأ مستقلة عن أفرادها وهى الأمة . لذلك قيل بأن السيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو للتنازل عنها أو للتصرف فيها أو للتملك ، فهى ملك للأمة وحدها .

ولقد نصت وثيقة إعلان حقوق الإنسان التى أقرتها الجمعية الوطنية فى فرنسا عام ١٧٨٩ على مبدأ سيادة الأمة . فلقد قررت هذه الوثيقة فى فقرتها الثالثة أن « الأمة هى مصدر كل سيادة ، ولا يجوز لأى فرد أو هيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها » .

كما نص الدستور الفرنسى الصادر فى ٣ سبتمبر عام ١٧٩١ فى الباب الثالث منه فى اللادتين الأولى والثانية على أن « السيادة وحدة واحدة غير قابلة للتقسيم ولا للتنازل عنها ولا للتملك بالتقادم وهى ملك للأمة » ، وبأن « الأمة هى مصدر جميع السلطات » .

وسرى مبدأ سيادة الأمة فى كثير من دساتير الدول الغربية :

فلقد اعتنقه دستور ١٩٢٣ المصرى وكذا دستور ١٩٣٠ إذ نصها فى المادة



٢٣ من كل منها بأن « جميع السلطات مصدرها الأمة » ، ثم جاء دستور ١٩٥٦ المصرى ونص في المادة الثانية منه بأن السيادة للأمة .

كذلك نص دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ في المادة ٢٤ منه على أن « ١ — الأمة مصدر السلطات ٢ — تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور » .

كما نصت المادة ٦ من دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢ على أن السيادة للأمة مصدر السلطات جميعا .

أما دستور المملكة الليبية الذى أُلنى ، فقد نصت المادة ٤٤ منه على أن « السيادة لله وهى بارادته تعالى وديمة للأمة ، والأمة مصدر السلطات ، ثم عادت المادة ٤٤ من هذا الدستور فقررت أن « السيادة أمانة الأمة للملك محمد إدريس المهدى السنوسى ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقا بعد طبقه » .

وأرى أن هذا المسلك يتنافى وطبيعة مبدأ سيادة الأمة ، ذلك أن السيادة كأصل عام غير قابلة للانفصال ولا للتنازل عنها فى عبارة عن الإرادة العامة للأمة التى لا يمكن فصلها عنها . فى إما أن تكون بذاتها وإما ألا تكون بالمرءى ولاوسط بين الأمرين . وما دام أن السيادة غير قابلة للانفصال أو للتنازل فلا يمكن والحالة هذه أن تودع الأمة سيادتها فى يد أخرى غير الأمة ذاتها .

هذا ولقد سكت الدستور البثاني لسنة ١٩٢٦ عن مبدأ سيادة الأمة إذ جاء خلواً من النص على هذا المبدأ . على أنه وإن كان الدستور البثاني لم ينص على هذا المبدأ ، فإنه قد عمل على الاعتراض به ضمناً فيما تضمنته من أحكام دستورية تتمشى وهذا المبدأ .

### النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الأمة :

يُرتب على مبدأ سيادة الأمة نتائج عديدة أوضحها الفقه فيما يلي :

١ - سيادة الأمة عبارة عن كل لا يتجزأ . إذ يستحيل تجزؤه السيادة وتقسيمها على الأفراد بحيث يختص كل فرد بجزء منها .  
وإذا كان الأمر كذلك فإن المنطق يحتم ألا يختص كل فرد من أفراد الأمة بممارسة السلطة الأمرة العليا ، بل يتعين اختيار من يعبر عن هذه السلطة .

لذلك قيل بأن مبدأ سيادة الأمة لا يتناسب مع نظام الديمقراطية المباشرة حيث يقوم الأفراد بأنفسهم دون وساطة أحد بممارسة شئون السلطة السياسية . ولا تتواءم مع النظام الذي يتيح للشعب حق ممارسة بعض مظاهر هذه السلطة كالنظام الديمقراطي شبه المباشر . لذلك يتناظر مثلاً مظهراً الاستفتاء الشعبي والاقتراح الشعبي للقوانين وهما من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة مع مبدأ سيادة الأمة .

وعلى خلاف ذلك يتناسب هذا المبدأ الأخير مع النظام الديمقراطي النيابي : حيث يستحيل على الشعب ممارسة شئون السلطة السياسية أو الاشتراك فيها إذ يقتصر دوره على مجرد اختيار بعض النواب الذين يستقلون تماماً عن الشعب في مباشرة السلطة السياسية الأمرة .

هذا ويلاحظ أن مبدأ سيادة الأمة وإن كان يتناسب مع فكرة الاختيار الممثلة في النظام النيابي ، فإن هذا المبدأ لا يعمل حتماً وجود النظام الجمهوري إذ يمكن أن يسود كذلك في ظل النظام الملكي .

٢ - إذا كان أفراد الشعب لهم حق اختيار من يقوم بممارسة السلطة الأمرة العليا ، فإن هذا الاختيار تبعاً لمبدأ سيادة الأمة لا يمدد حقاً للأفراد بل مجرد وظيفة .

وتفسير ذلك أنه لا يمكن للأفراد أن يدعوا بوجود حق لهم في اختيار من يمارس شئون السلطة مادام أن الفرد لا يختص بأى جزء من السيادة ، بل أن الأفراد إنما يقومون بأمر هذا الاختيار على اعتبار أنهم يؤدون وظيفة أو خدمة عامة للأمة نفسها من مقتضاها اختيار أصح الأشخاص للمهمة شئون السلطة .

وإذا كان الاختيار تبعاً لبدا سيادة الأمة مجرد وظيفة ، فإن للأمة أن تحدد الشروط اللازم توافرها في هيئة الناخبين كي تضمن حسن الاختيار وتوافر الكفايات بالتالى فيمن سيبارس شئون السلطة . لذلك فليس من اللازم تقرير نظام الاقتراع العام في ظل مبدأ سيادة الأمة . إذ يجوز تبعاً لهذا المبدأ الأخير أن يسود نظام الاقتراع المقيد الذى يشترط في الناخب شرط نصاب مالى أو شرط تعليم أو شرط الانتماء إلى طبقة من الطبقات كي يسمح له باختيار من يمارس السلطة السياسية .

٣ إذا كان مبدأ سيادة الأمة يتناسب مع النظام النيابي ، فإن من متضى ذلك تحرير إرادة النواب — الذين يقع عليهم وحدهم ممارسة السلطة — عن إرادة ناخبهم على نحو تام بحيث لا يمكن للناخبين حق إملاء إرادتهم على النواب أو إخضاعهم لأرائهم ومعتقداتهم أو إلزامهم بأى نوع من أنواع الوكالة ، إذ يقوم النواب هنا بالتعبير عن إرادة الأمة وحدها لا بالتعبير عن إرادة ناخبهم . لذلك نص لإعلان الحقوق الفرلى الصادر عام ١٧٨٩ ودستور عام ١٧٩١ على أنه لا يجوز للنائب قبول أية وكالة . كما نص دستور عام ١٩٣٣ المصرى على أنه لا يجوز لناخبى أعضاء البرلمان توكيل هؤلاء بأمر على سبيل الإلزام .

لذا يترتب على مبدأ سيادة الأمة في ظل النظام النيابي أن يمارس السلطة السياسية من النواب إنما يعبرون عن إرادة الأمة وحدها لا عن إرادة ناخبهم ،

على اعتبار أن النائب يمثل الأمة جماء لاجهور الناخبين ولادائره الانتخابية .  
الامر الذي يؤدي إلى العمل لصالح الأمة وحدها لا لصالح الأفراد أو الدائرة  
الانتخابية فقط . وهو ماقروه دستور عام ١٧٩١ الفرنسي وجميع الدساتير التي  
تأخذ بمبدأ سيادة الأمة .

٤ — ينظر مبدأ سيادة الأمة إلى القانون على أنه : تعبير عن الإرادة العامة  
أى تعبير عن إرادة الأمة وحدها ، وليس مجرد تعبير عن ارادة النواب أو ارادة  
ناخبهم . وهو أمر منطقي مادام أن النواب يمثلون الأمة وحدها فهم بالتالى  
المعبرون عن ارادة هذا الكل المستقل عن جميع الأفراد .

• — إذا كان مبدأ سيادة الأمة يقرر أن الأمة وحدة مجردة مستقلة عن  
أفرادها ، فإن هذا المعنى لا يقتصر على فترة معينة أو على جيل معين محدد . انما  
يقصد بذلك الأمة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

#### تقدير مبدأ سيادة الأمة :

تعرض مبدأ سيادة الأمة لكثير من النقد . على ان امعان النظر يؤدي الى  
الرد عليه .

١ — قيل بأنه اذا كان مبدأ سيادة الأمة له فائدة في أوقات السلطان المطلق  
للطبقة الحاكمة على اعتبار أنه سلاح من أسلحة الكفاح ضد الفئة الحاكمة وحده  
ماكانت تتمتع به من سلطات مطلقة حتى اعتبره واحد معاول الهدم للملكية المطلقة .  
التي سادت قبل الثورة الفرنسية ، فإن الهيئات الحاكمة في الوقت الحاضر قد أقلعت  
عن مزاوله السلطان المطلق وأصبحت هذه الهيئات تمارس السلطة الآن لابتاء على  
حق شخصي ولكن بناء على صفتهم كمثلين عن الأمة . وبذلك أصبحت ممارسة  
السلطة باسم الأمة ولصالحها ولحسابها .

لذلك فان مبدأ سيادة الأمة قد استنفذ أغراضه حتى أنه قد أصبح غير ذي

موضوع في الوقت الحاضر ، ومن ثم قلنا الآن بحاجة إليه .

كما قرر جانب من الفقه أن المقصود بمعنى سيادة الأمة وقت أن سجله رجال الثورة الفرنسية كان يحمل في جوهره معنى سلبياً ، إذ كان يقصد به تسجيل ونبذ المبدأ الذي كان سائداً فيما قبل عصر الثورة والذي كان يقر أن الملك هو صاحب السيادة . . فإذا ما أردنا الاحتفاظ بهذا المبدأ ، فيجب الاقتصاد على تسجيل معناه السلبى القاضى بأنه لاسيادة لفرد ولا لجماعة على الأمة .

إلا أنه يمكن الرد على هذا النقد بأننا ما زلنا بحاجة الى مبدأ سيادة الأمة . ذلك أن الحكم المطلق لم ينته أمره تماماً بل مازال سارياً في بعض الدول في عصرنا الحديث . الأمر الذى يؤدى الى ضرورة الإبقاء على هذا المبدأ باعتباره سلاحاً من أسلحة الكفاح ضد السلطة المطلقة .

٢ - قيل ان مبدأ سيادة الأمة يؤدى الى نتائج لا يمكن تبريرها : فالأمة ماهى الا وحدة كلية مستقلة عن مجموع الأفراد ، الأمر الذى يؤدى الى الاعتراف لها بالشخصية المعنوية .

وينتج عن ذلك وجود شخصين معنويين يتنازعا ان السيادة : الأول يتمثل في الدولة والثانى يتمثل في الأمة ، فكيف يستقيم هذا الأمر ؟  
ازاء ذلك حاول البعض أن يزيل هذا التناقض : فذكر أن الدولة والأمة عبارة عن شخص معنوى واحد . على أن ذلك يفقد في حقيقة الأمر جدوى مبدأ سيادة الأمة وقيمته مادامت أن شخصية الأمة قد اختلطت بشخصية الدولة وكونتا معاً شخصاً معنوياً واحداً ، اذ ستكون السيادة للدولة و تعود من جديد الى لفظة البحث عن صاحب السيادة الفعلية والذي له حق ممارستها من الناحية العملية .

٣ - قيل أن مبدأ سيادة الأمة يشكل خطراً كبيراً على حقوق الأفراد وحررياتهم ويؤدى كذلك الى الإستبداد .

أما أنه خطر على الحرية ، فإن ذلك يتمثل في أن تمثل الأمة إنما يعبرون عند ممارسة شئون السلطة عن الإرادة العامة لهذه الأمة . فالقانون هو عبارة عن تعبير عن إرادة الأمة ، وكل عمل تأتبه الهيئات الحاكمة عند ممارسة السلطة يعتبر في ذاته تعبيراً عن إرادة الأمة كذلك . ولما كانت هذه الإرادة تعتبر بذاتها مشروعة فإن القوانين والأعمال التي تقوم بها السلطة العامة تعتبر مشروعة تبعاً لذلك ، الأمر الذي يضمن معه خضوع الأفراد لها .

إلا أن الهيئات الحاكمة قد يصدر عنها الكثير من الأعمال التي قد تنال من حقوق الأفراد وحررياتهم ومع ذلك تعتبر من الأعمال المشروعة ، على اعتبار أنها التعبير عن إرادة الأمة التي لا يمتنع للأفراد منازلتها . وهكذا يشكل مبدأ سيادة الأمة خطراً كبيراً على حقوق الأفراد وحررياتهم قد يصل إلى حد إهدار هذه الحقوق والحرريات .

وأما بالنسبة لكون مبدأ سيادة الأمة يؤدي إلى الإستبداد ، فإن ذلك يتمثل في أن المبدأ السابق يعمل على إطلاق السيادة مادام أن هذه الأخيرة هي السلطة الآمرة العليا المشروعة . وإطلاق السيادة بهذا المعنى يؤدي إلى السلطة المطلقة للهيئات الحاكمة ، حتى أن جانباً من الفقه الفرنسي قد قرر أن مبدأ سيادة الأمة يعمل على تبرير السلطان المطلق للهيئات الحاكمة شأنه في ذلك شأن النظريات التوتوقراطية . فهو امتداد لنظرية الحق الإلهي المباشر أو غير المباشر ويؤدي إلى ذات النتائج التي تؤدي إليها تلك النظريات التوتوقراطية . وكل ما هنالك من خلاف أننا قد أحصلنا فكرة الأمة محل الله حتى يسهل على الهيئة الحاكمة تبرير سلطاتها المطلقة في أزقت الحاضر ، ولقد أعطى الفقه الكثير من الأمثلة على الإجراءات الاستبدادية التي ارتكبتها الهيئات الحاكمة باسم الأمة ريثما الرعاية الدامية لمبدأ سيادة الأمة .

إلا أن النقد السابق إنما ينسب في حقيقة الأمر إلى سوء تطبيق المبدأ لا إلى المبدأ في ذاته الذي يعمل على نقل السيادة من الهيئات الحاكمة إلى الأمة وبالتالي إلى انتهاء السلطة المطلقة للطبقة الحاكمة وإلى صيانة حقوق الأفراد وحررياتهم .

فإذا ما قامت بعض الهيئات الحاكمة في ظل مبدأ سيادة الأمة بارتكاب بعض الأعمال التي تتصف بالاستبداد والجور على حقوق الأفراد وحررياتهم، فإن مثل هذه الأعمال لا تنال من المبدأ في ذاته الذي يقضي بحسن تطبيقه على ذلك . ولا يمكن تصوير هذا المبدأ تبعا لذلك بأنه يؤدي إلى الاستبداد وإمداد الحقوق والحرريات ، فالتقدم في هذه الحالة لا يلحق فكرة سيادة الأمة وإنما يوجهه إلى الغائبين على ممارسة وتطبيق هذه السيادة ، وعلى ذلك يجب أن يفصل بين النظرية في ذاتها والنظرية في تطبيقاتها . فإذا ما حدث وأسفر تطبيق النظرية عن نظام الحكم المطلق ؛ فمثل هذا النظام يعتبر انحرافاً عن جوهر النظرية وحقيقتها لأن النظرية تتنافى مع الحكم المطلق ؛ وقد قامت أساساً لمحاربة الاستبداد . هذا ولا أظن أن هناك من مبدأ مما أسند إليه من المزايا قد نجا من سوء التطبيق ، الأمر الذي لا يمكن أن ينال من ذات المبدأ وجوهره .

٤ - قبل أن مبدأ سيادة الأمة يؤدي إلى تقرير نظام الاقتراع المفيد وهو نظام أقل ديمقراطية من نظام الاقتراع العام .

الآن هذا القول يتنافى وحقيقة الواقع . ذلك أن مبدأ سيادة الأمة لا يتعارض مطلقاً ونظام الاقتراع العام . وكل ما هنالك أن مبدأ سيادة الأمة يسمح بتقرير النظام الأكثر ملاءمة لظروف وأحوال الدولة . إذ يمكن الأخذ بنظام الاقتراع المفيد إذا كانت الظروف والأحوال تحتم تقييد الانتخاب . كما

يمكن الأخذ بنظام الاقتراع العام إذا كانت الظروف والأحوال تتلاءم مع هذا النظام . وهو ما أخذت به وقررتة خالية الدول التي تعتق مبدأ سيادة سيادة الأمة .

• - قيل أن مبدأ سيادة الأمة لا يمثل نظاما معيناً اذ يتلاءم مع أنظمة متعارضة : فهو وان تلاءم مع النظام الديمقراطي ، فإنه قد تلاءم كذلك مع الدكتاتورية . كما أنه قد انسجم مع النظام الملكي والنظام الجمهوري على حد سواء . الأمر الذي يؤدي الى القول بأنه لا يعتبر أساساً لنظام سياسي معين محدد .

### الفرع الثاني

#### نظرية سيادة الشعب

#### Théorie de la Souveraineté du Peuple

نقطة الخلاف الموضوعي بين مبدأي سيادة الأمة وسيادة الشعب :

إن المبدأ الأول يعطى السيادة لمجموع الأفراد منظورا إليه كوحدة واحدة مجردة لا تقبل التجزئة ومستقلة عن الأفراد ذاتهم . أما المبدأ الثاني أى مبدأ سيادة الشعب فإنه لا ينظر الى المجموع كوحدة مستقلة عن الأفراد المكونين له . بل ينظر الى الأفراد ذاتهم ويقرر لهم السيادة . وإذا كانت السيادة هنا للأفراد أنفسهم ، فإنها تنقسم بينهم بحيث يكون لكل فرد جزء من هذه السيادة . وعلى ذلك تصبح السيادة مجزأة مقسمة بين الأفراد بحسب عدد أفراد الجماعة .

من ذلك يبين الخلاف بين موضوع مبدأ سيادة الأمة ومبدأ سيادة الشعب : فإذا كانت السيادة في المبدأ الأول لوحدة مستقلة عن الأفراد بحيث لا يقبل هذا



الكل التجربة أو الانقسام ، فإن السيادة في المبدأ الثاني للأفراد أنفسهم وبذلك تقبل السيادة التجربة والقسمة على هؤلاء الأفراد .

ولكن من هم هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بالسيادة طبقاً لمبدأ سيادة الشعب ؟ يقصد بالأفراد الشعب طبقاً لدولته السياسي السابق بيانه ، وليس الشعب طبقاً لمفهومه الإجتماعي . وعلى ذلك فإن من يملك السيادة طبقاً لمبدأ سيادة الشعب هم أولئك الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية وأدرجت أسمائهم بالتالي في جداول الانتخاب ، أي جمهور الناخبين .

ولقد سرى مبدأ سيادة الشعب في بعض الدساتير العربية : إذ اعتته الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ للجمهورية العربية المتحدة صراحة في المادة الثانية منه . وإذا كان الشعب في مدلوله السياسي في الجمهورية العربية المتحدة هو « الشعب العامل » الذي يتمثل في الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، فإن السيادة لهؤلاء عند تمتعهم بحقوق السياسية . كما نصت المادة ٣ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على أن السيادة للشعب وحده ؛ وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة وبمحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور .

ولقد قرر كذلك دستور الجمهورية التونسية لسنة ١٩٥٧ مبدأ سيادة الشعب إذ نص الفصل الثالث من الباب الأول على أن « الشعب التولى هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضيئه هذا الدستور » .

والغريب في الأمر أن بعض الدساتير قد أرادت أن توفق بين المبدأين سالف الذكر بأن تنص على كليهما رغم اختلاف مدلولهما . ولقد ظهر ذلك في الفقرة الأولى من المادة الثالثة للدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ التي قررت أن « سيادة

الامة ملك الشعب الفرنسي . وهو مانص عليه حرفياً الدستور الفرنسي الحالي لسنة ١٩٥٨ في مادته الثالثة . ويفسر الفقه سبب المزج بين مبدأ سيادة الامة وسيادة الشعب في هذين الدستورين رغم ما يبدو من تناقض في المنطق ، بمدى خضوع النظرية للواقع .

### النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الشعب :

١ - إذا كان مبدأ سيادة الشعب يقرر لكل فرد من أفراد الشعب السيامي جزء من السيادة ، فان مقتضى ذلك أن يكون للأفراد حق ممارسة السلطة . لذلك يتمشى مبدأ سيادة الشعب مع نظام الديمقراطية المباشرة حيث يكون للشعب حق ممارسة السلطة بأنفسهم دون وساطة أحد . كما يتمشى المبدأ السابق مع الديمقراطية شبه المباشرة حيث يمكن الرجوع إلى الشعب لممارسة بعض مظاهر السلطة كحالة الاستفتاء الشعبي أو الاقتراح الشعبي للقوانين أو الاعتراض الشعبي على القوانين وغير ذلك من المظاهر .

لذلك قيل بأن مبدأ سيادة الشعب أكثر ديمقراطية من مبدأ سيادة الامة ما دام أن الأول يفسح مجالاً للشعب لممارسة السلطة إما بنفسه في جميع شئون الحكم ( الديمقراطية المباشرة ) أو بممارسة بعض شئون السلطة بعد قيام المجلس النيابي ( الديمقراطية شبه المباشرة ) ، وذلك على خلاف مبدأ سيادة الامة الذي لا يتناسب إلا مع النظام النيابي .

وإذا كان مبدأ سيادة الامة يتمشى مع كل من النظام الجمهوري والنظام الملكي ، فان مبدأ سيادة الشعب لا يتناسب والنظام الملكي بل يتمشى فقط مع النظام الجمهوري .

٢ - إذا كان الانتخاب يعتبر وظيفة طبقاً لمبدأ سيادة الأمة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتباع نظام الاقتراع المقيد في بعض الحالات ، فإن الانتخاب طبقاً لمبدأ سيادة الشعب يكون حقاً للأفراد بأن يثبت لكل فرد من أفراد الشعب السامي حق الانتخاب على أساس أن كل فرد يملك جزءاً من السيادة الشعبية . ولما كان الانتخاب هنا عبارة عن حق طبيعي لا يمكن نزعها من الأفراد ، فإن الاقتراع العام هو الذي يمكن أن يسود وحده في ظل مبدأ سيادة الشعب إذ لا يمكن هنا الحرمان من حق الانتخاب بسبب الثروة أو التعليم أو الإتياء إلى طبقة معينة كما هو الحال في نظام الاقتراع المقيد .

٣ - إذا كان مبدأ سيادة الأمة يعمل على تحرير إرادة النائب عن إرادة ناخبيه بحيث لا يمكن للناخبين إملاء إرادتهم على النواب أو إخضاعهم لأرائهم ومعتقداتهم أو الزامهم بأي نوع من أنواع الوكالة ، وكذلك على تقرير مبدأ تمثيل النائب للأمة بجماء ، فإن مبدأ سيادة الشعب يؤدي إلى خلاف ذلك . إذ يعتبر النائب وكيلًا عن ناخبيه ما دام أنه يمثل لجزء من السيادة يملكها ناخبوه ، الأمر الذي يؤدي إلى إملاء إرادة الناخب على النائب بالزامه بالعمل وفق آرائه وتعليماته ، وإلا حق للأول عزل الثاني إذا ما حاد عن الوكالة التي يلتزم بها وينفذها .

٤ - إذا كان مبدأ سيادة الأمة ينظر إلى القانون على أنه تعبير عن الإرادة العامة للأمة ، فإن القانون في نظر مبدأ سيادة الشعب يعتبر تعبيراً عن إرادة الأغلبية الممثلة في هيئة الناخبين بحيث يتعين على الأقلية أن تدعن لرأي الأقلية بنض النظر ما إذا كانت هذه الإرادة دائمة مستقرة .

تقدير مبدأ سيادة الشعب :

تمرر مبدأ سيادة الشعب لبعض النقد ، على أنه يمكن الرد عليه كذلك :

١ - قيل أنه من مقتضى مبدأ سيادة الشعب تبعية النواب لجمهور ناخبينهم وعرضهم لآراء ومعتقدات هؤلاء الأخيرين بنقض النظر عن خصلتها أو صوابها. ولما كان النائب هنا يعتبر في حكم الوكيل عن ناخبيه ، فإنه يحق لجمهور الناخبين عزله إذا ما حاد عن حدود الوكالة المرسومة له . ولا جدال أن مثل هذه العلاقة تمود بأورغم المواقب على الحياة النيابية وعلى الدولة ذاتها . ذلك أن ارتباط النواب بجمهور ناخبينهم يمثل هذا الرباط يؤدي من الناحية العملية إلى مراعاة النواب لمصالح ناخبينهم والعمل على تحقيق الصالح الخاص حتى ولو كان ذلك على حساب الصالح العام نفسه .

وتذكرنا تلك العلاقة بنظرية الوكالة الإلزامية التي سادت قبل الثورة الفرنسية وما كان لها من عيوب كثيرة تركت أهمها في مراعاة الصالح الخاص للناخبين على الصالح العام للدولة . الأمر الذي أدى إلى عارضة هذه النظرية سواء من جانب النفع وذلك بإبداع الكثير من النظريات الأخرى المخالفة لها أو من جانب المجالس النيابية ذاتها حيث رفضت كل توكيل بين الناخب والنائب وعدم الاعتماد بطريقة الإستقالة على يياض التي كان يلجأ إليها الناخبون لإرغام النواب على التقيد بأحكام الوكالة ، وهو ما سنعود إلى دراسته .

فكان مبدأ سيادة الشعب في شقه الخاص بعلاقة النائب بالناخب عبارة عن رجوع وعودة إلى نظرية الوكالة الإلزامية وإلى مساوئها مرة أخرى بعد أن تحقق اندثارها ، لما أمبته من ناحية الواقع العملي من فساد وخطورة على الصالح العام .

على أن القول بذلك إنما يسود في الدول المتخلفة سياسياً حيث ينجزع النواب لناخبينهم بالمظهر سالف الذكر . وعلى العكس لا أثر لذلك في الدول

المتقدمة سياسياً حيث يظهر الاستقلال بين الاثنين وهو ما تضمنته كذلك قوانين الانتخاب ويكفله حسن التطبيق العملي .

٢ - قيل بأن اعطاء السيادة للأمة يؤدي إلى نتائج لا يمكن تبريرها . ذلك أن مقتضى مبدأ سيادة الأمة الاعتراف للأمة بالشخصية المنوية ، الأمر الذي سيترتب عليه وجود شخصين منويين على إقليم واحد يتنازعان السيادة ألا وهما الدولة من ناحية والأمة من ناحية أخرى مما يؤدي إلى عدم الاستقرار واضطراب الأوضاع في الدولة .

على أنه إذا نظرنا إلى مبدأ سيادة الشعب وجدنا أنه ليس يرد الأمر السابق تعقيداً . ذلك أن هذا المبدأ يعترف بتجوزة السيادة وتقسيمها بين الأفراد بحيث يختص كل فرد من أفراد الشعب بحصة من السيادة . وهنا يثار التساؤل عن وضع سيادة الدولة . هل تحتفظ بفكرة سيادة الدولة ؟ إذا ما قررنا ذلك فكأن هناك سيادة مجردة للأفراد إلى جانب سيادة الدولة كشخص منوي ، وهو ما يؤدي إلى ذات عدم الاستقرار واضطراب الأوضاع في الدولة . ثم ما هو مكان سيادة الدولة بالنسبة لسيادة الشعب ؟ ومن هو صاحب السيادة القطعية ولن الغلبة والتفوق ؟

إزاء ذلك يمكن أن نقرر أن مبدأ سيادة الشعب يؤدي كذلك إلى نتائج لا يمكن تبريرها مثله في ذلك مثل مبدأ سيادة الأمة ، وإن كان قد زاد الأمر تعقيداً بتجوزته للسيادة بين أفراد الشعب بعد أن كانت السيادة للأمة وحدها واعتبارها وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو الإقسام .

على أن القول بوجود مشكلة خاصة بتنازع السيادة سواء بين الدولة والأمة

( بالنسبة لمبدأ سيادة الامة ) ، أو بين الدولة وأفراد الشعب السياسى ( بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب ) من الأمور المردود عليها لا تنفاه هذه المشكلة .

ذلك أنه يتبين أن نفرق بين سيادة الدولة والسيادة فى الدولة . فالدولة ذاتها لها سيادتها ، أما السيادة فى الدولة أى داخل الدولة فإن معناها إلى من يرجع ويعود صفة الأمر فى الدولة ؟ هى الامة أى مجموع الأفراد ككل بالنسبة لمبدأ سيادة الامة . وكل فرد من أفراد الشعب السياسى بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب .

ومن ثم فلا تضارب مطلقاً بين سيادة الدولة ذاتها كدولة والسيادة فيها أى داخلها التى قد تكون للامة بالمعنى السابق أو لأفراد الشعب السياسى .

وإذا كان مبدأ سيادة الامة لا معطن عليه فى ذاته وجوهره ، وكذلك الحال بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب . فإن المبدأ الأخير أكثر واقعية من المبدأ الأول إذ أنه ينظر إلى كل فرد من أفراد الشعب السياسى لا إلى الكل النظرى للجـمـوع . لذلك أصبح له الغلبة فى غالبية الدساتير الحديثة وانحصر بالتالى نطاق مبدأ سيادة الامة .

## المبحث الثاني

### خصائص الديمقراطية الغربية

تميز الديمقراطية الغربية بالخصائص التالية :

#### الفرع الأول

##### الديمقراطية الغربية مذهب سياسي فردى غير مادي

إذا كانت الديمقراطية الغربية هي حكم الشعب ، فإنها تعمل على ممارسة الشعب شئون السلطة السياسية في الدولة سواء بنفسه دون أدنى وساطة ، أو عن طريق نوابه يمثلونه ويباشرون السلطة نيابة عنه ، أو عن طريق اشتراك الشعب مع نوابه في أمر ذلك . مع ملاحظة أن المقصود بالذهب هنا هو الشعب السياسي أي أفراد الشعب الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية ويكون لهم بالتالي الحق في مباشرة شئون السلطة السياسية .

وإذا كانت الديمقراطية الغربية مذهب سياسي يقرر ممارسة الشعب شئون السلطة السياسية ، فإن أفراد الشعب يتمتعون بحقوقهم السياسية على إعتبار فرديتهم . بمعنى أنهم يمارسون شئون السلطة لمجرد صفتهم الأدبية . لا لأنهم ينتسبون إلى جماعة معينة أو إلى طبقة من الطبقات . وعلى ذلك فالديمقراطية الغربية تنظر إلى الفرد ذاته باعتباره إنساناً بصرف النظر عن المصالح التي يمثلها أو النقابة التي يتمتع بعضويتها أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها .

وإذا كانت فردية الإنسان المجردة أساس تمتع الفرد بحقوقه السياسية ، فإنه لا يجوز أن تقف جماعة من الجماعات موقف الوساطة بين الفرد والأمة . ولا وجود لإمكانيات لأعضاء النقابات المهنية أو لطبقة من الطبقات الاجتماعية في مجال الحقوق السياسية .

( القسم الثاني )

إذ يساوى جميع أفراد الشعب السياسى فى حقوقهم السياسية على أساس فرديتهم وحدهما أى على أساس صفتهم الآمية والإنسانية . وهو ما عملت الثورة الفرنسية على تحقيقه بالقضاء على إمتيازات الطوائف المختلفة عندما دهمت الإمتيازات التى كانت تتمتع بها الطبقة الممتازة أى الأشراف وكبار رجال الكنيسة . ومن ثم تقرر المساواة بين أفراد الشعب فى الحقوق السياسية وعدم التفرقة بينهم عند مباشرة هذه الحقوق .

وإذا كانت الديمقراطية الغربية مذهب سياسى فردى ، فإن هذا المذهب غير مادى لا يتصف بالصفة المادية التى يبعد عنها تماماً . فهو عبارة عن إيمان بفكرة معينة أى إسناد شئون السلطة السياسية إلى الشعب . ومن ثم فالديمقراطية الغربية مسألة عقيدة وإيمان بفكرة سياسية تزعم نحو المثل العليا . فهى مذهب روحانى بعيد عن المادة ، أى أنها مسألة « عقل وقلب » وليست مسألة « خبز وزبد » . لذلك اعتبر إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ بمثابة انجيل سياسى لا يمكن أن ينتهى وتفى مبادئه . ولا أدل على ذلك من أن دساتير فرنسا قد لصت على هذا الإعلان كجزء منها . ومثال ذلك دستور ٣ سبتمبر عام ١٧٩١ الذى اعتبر إعلان الحقوق مقدمة له ودستور عام ١٩٤٦ الذى تمسك فى مقدمته بمبادئ هذا الإعلان وكذلك الدستور الفرنسى الحال لسنة ١٩٥٨ الذى نص فى مقدمته على أن الشعب الفرنسى يعلن رسمياً تمسكه بحقوق الإنسان التى حددها إعلان عام ١٨٧٩ واتى أكدتها وكتبتها مقدمة دستور ١٩٤٦ .

### الفرع الثانى

#### الديمقراطية الغربية وحقوق الأفراد وحياتهم

ترى الديمقراطية الغربية أساساً إلى تحقيق حقوق الأفراد وحياتهم دون أدنى تمييز بين مدلول الديمقراطية كذهب ومدلولها كنظام للحكم .



هذا وافد من جانب من الفقه بين هذين الدولين بالنسبة لحقوق الأفراد وحررياتهم . وقرر أن هناك فارقاً هاماً بين الديمقراطية كذهب والديمقراطية كنظام للحكم . فالمذهب الديمقراطي لا يشترط كفالة الحريات بل يرجع فقط أصل السلطة السياسية ومصدرها إلى الإرادة العامة للأمة بحيث لا تكون هذه السلطة شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة الأمة . أما الديمقراطية كنظام للحكم ، فهو النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي أى الذى ينشأ وليد إرادة الأمة ويستمد شرعيته من تلك الإرادة ، علاوة على ضرورة كفالة حريات الأفراد كشرط لقيام هذا النظام .

على أنى أرى أنه إذا كانت المذهب الديمقراطي قد أرجع أصل ومصدر السطة السياسية إلى الإرادة العامة للأمة . فإن مقتضى ذلك عدم إسناد أصل السلطة ومصدرها إلى فرد معين بما يعمل على إسبعاد فكرة سيطرة الفرد ونمحيته . وإذا كنا قد علمنا على نقل أصل السطة ومصدرها من الفرد إلى الأمة وإسنادها إلى الإرادة الجماعية للأفراد . فلا يعقل والحالة هذه إنكار الحرية على أفراد الأمة وهم أساس ومصدر السلطة فيها .

كما وأن المذهب الديمقراطي قد قام لمحاربة السلطة المطلقة التى كانت تتمتع بها الطبقة الحاكمة وما كانت تقوم به من اعتداء على حقوق الأفراد وحررياتهم لذلك . فليس من المعقول أن يقوم المذهب الديمقراطي لمحاربة السلطة المطلقة واعتدائها على الحقوق والحريات ثم ينكر بعد ذلك هذا المذهب حقوق الأفراد وحررياتهم .

لذلك يمكن القول بأنه لا يوجد ثمة خلاف بين الديمقراطية كذهب والديمقراطية كنظام للحكم ، إذ تقوم الديمقراطية أساساً على احترام وتحقيق حقوق الأفراد وحررياتهم العامة .

ولقد اعتنقت الديمقراطية الغربية في أول نشأتها المبدأ الفردى الذى عكس عناصره على حقوق الأفراد وحررياتهم ، وسينما ظهر قصور المبدأ الفردى بتطور المجتمع اتجهت الديمقراطية الغربية اتجاها اجتماعياً عمل على ظهور تلك الحقوق والحرريات بمظهر متطور يختلف عن مظهره الأول.

#### أولاً - الديمقراطية الغربية والمبدأ الفردى :

كانت الطبقة المحكومة الكثير من تصف السلطة الحاكمة التى استبدت بحقوق الأفراد وحررياتهم .

فلقد ظهر صراع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية فى العصور الوسطى حول تولى شئون الحكم ، هذا الصراع الذى سمح بتطور نظام الاقطاع . وسمح بالتالى بالحكم المطلق للسادة الاقطاعيين الذى عملوا على الإستبداد وإهدار حقوق الأفراد وحررياتهم .

ثم أتى عصر النهضة . وتم للسلطة الملكية التخلص من السلطة الدينية ومن سلطة حكام الأقاليم الاقطاعيين بالنسبة لشئون الحكم . وتمكنت السلطة الحاكمة العليا من القبض على زمام الحكم بشكل مطلق ، وتمتعت السلطة الملكية بسلطة مطلقة لا يقيد بها أى قيد ولا يحددها أى حدس حتى ضاعت حقوق الأفراد وحررياتهم لإزاء هذا الظفان والتصف .

وهكذا تمتعت السلطة الحاكمة بسلطة مطلقة ، سواء فى العصور الوسطى حيث انفراد بملكوها الحكم الاقطاعيون ، أو فى عصر النهضة حيث انفراد بها الملوك والاباطرة .

وكان من نتائج تلك السلطة المطلقة أن أهدرت حقوق وحرريات الأفراد ،

فطالب هؤلاء بحرياتهم وحقوقهم المسلوبة وبضرورة استردادها من أيادي السلطة الحاكمة .

وكانت الثورة الفرنسية . تلك الثورة التي نادت بضرورة إنهاء الحكم المطلق وإعلاء شأن الفرد بتمرير مبادئ الحقوق والحريات الفردية . فقلد عمل رجال الثورة الفرنسية على صياغة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد انبيار الملكية المطلقة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان ، تلك الوثيقة التي أقرتها الجمعية الوطنية عام ١٧٨٩ .

ولقد قرر إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ في مادته الأولى بأن د الأفراد يولدون ويعيشون أحراراً متساوين أمام القانون بحيث لا يقوم التفاضلات الاجتماعى بينهم إلا على أساس المصلحة العامة ، كما قضى هذا الإعلان في مادته الثانية بأن د هدف كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يمكن أن تسقط عنه ، هذه الحقوق هي الحرية والمساواة والملكية والأمن ومقاومة الظلم .

وظهر المذهب الفردي الذي قرر أن الفرد هو الحقيقة الأولى السابقة على قيام الدولة . وأن للفرد حقوقاً طبيعية اكتسبها بمجرد كونه إنساناً ، فهي لاصقة به . ولنت وتلازمت معه ولا يمكن أن تنفصل عنه حتى نهايته ، ذلك أنه قد اكتسبها من ذاته الآدمية .

ولما كان الفرد وحقوقه الطبيعية أسبق في الوجود من المجتمع المنظم أى الدولة ، فهو أساس لشأة هذا المجتمع والناية من وجود الدولة . كذلك فانه يتمتع اعلاء الفرد واحترام حقوقه وحرياته والمحافظة عليها وعدم المساس بها الا

بالتقدير الذى يتطلبه حماية حقوق الأفراد الآخرين . ذلك أن الإعتداء على هذه الحقوق تكون فى واقع الأمر اعتداء على الفرد ذاته وأدميته الإنسانية .

وقامت مدرسة التعليميين أو الفيزيوقراط ( Physiocrates ) فى وجه مدرسة التجاريين ( Mercantilism ) . ونادى الفيزيوقراط بالحرية الاقتصادية أى إطلاق حرية الأفراد وعدم تدخل الدولة فى هذا المجال وذلك طبقا لعبارتهم الشهيرة «دع الفرد يعمل ، دع السلع تمر ، دون تدخل . Laissez faire ، Laissez passer» ،

ومن ثم يتعين أن يترك للفرد أوسع المجالات الممكنة لمباشرة نشاطه الاقتصادى دون أدنى تدخل من الدولة فى هذا الميدان . وسبب ذلك أنسب النظام الاقتصادى الحر انما يؤدى إلى كثرة الانتاج وتحسينه وتحديد أنسب الأسعار للمستهلك نتيجة المنافسة التى تقوم بين المنتجين . الأمر الذى يؤدى الى جودة الإنتاج بأحسن الأسعار . على خلاف اذا ما سمح بتدخل الدولة . حيث تفرض هذه الأخيرة الإنتاج المعين بالثمن الذى تحدده على المستهلك .

ويعتبر المبدأ الفردى رد فعل ونتيجة حتمية لتلك السلطة المطلقة للطبقة الحاكمة التى سادت حتى قيام الثورة الفرنسية . الأمر الذى جعل الجميع فى هذا الوقت ينظر الى الطبقة الحاكمة كشبح الطغانيان يتعين تقييد نشاطه ومنع تدخله حتى يتمتع الفرد بحقوقه وحرياته .

كما وأن الإنسان لا يقبل نفسيا الخضوع للسلطة مالم تسع هذه الأخيرة الى صالحه . فافناء ذاتية الفرد بمن خدمة مصالح الطبقة الحاكمة ، ويؤدى الى قتل الحافظ الفردى ، وهو أمر لا يتطابق والفرائز الإنسانية الطبيعية .

لذلك قرر أنصار المذهب الفردى أن وظيفة السلطة الحاكمة انما تقوم على

أساس فكرة الدولة الحارسة « Etat gendarme » ، التي تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التي تتركز فقط في المسائل الآتية :

أولاً - كحالة الأمن الخارجى ، وذلك بالدفاع عن الأفراد ضد أى اعتداء خارجى . ويكون ذلك بإقامة الجيوش التي تعمل على رد هذه الاعتداءات .

ثانياً - حماية الأمن الداخلى للأفراد ، وذلك بإقامة قنرات الأمن والبوليس اللازمة لذلك .

ثالثاً - إقامة القضاء للفصل في المنازعات التي قد تقوم بين الأفراد .

أما ما عدا ذلك من الأعمال وأوجه النشاط ، فهو محظور على السلطة الحاكمة ومتروك أمره للأفراد بإشروبه بحرية تامة دون أدنى تدخل من السلطة الأولى .

#### حقوق الأفراد وحررياتهم في ظل المبدأ الفردى :

ظلت حقوق الأفراد وحررياتهم مبهمه غير واضحة المعالم حتى القرن الثامن عشر حيث ظهرت من الناحية النظرية في كتابات بعض المفكرين في هذا القرن وخاصة في نظرية العقد الإجتماعى . ثم تفرقت على نحو حقيق منذ الثورة الفرنسية بأن نص عليها إعلان حقوق الإنسان الفرنسي عام ١٧٨٩ . ودرجت بعد ذلك غالبية الدساتير في جميع أنحاء العالم على تقرير هذه الحقوق والحرريات الفردية .

وانمذ نظر المبدأ الفردى إلى حقوق الأفراد وحررياتهم ، ينظار خاص يتلالم وأساس فكرة الحقوق الطبيعية اللاصقة بالفرد السابقة على وجود الدولة وفكرة الدولة الحارسة .

هذا المنظار يفرض على الدولة ألا تتدخل في ميدان حقوق الأفراد وحرياتهم وكل ما يفرض عليها في هذا الميدان حراسة ما يتمتع به الأفراد من حقوق وحرريات . أى المحافظة عليها وتقديسها والامتناع عن الإتيان بأعمال أو باعتمادات تمس كيانها . فالدولة هنا في موقف سلبي يقتصر على مجرد الحراسة والتقديس والمحافظة دون أن يقع عليها أدنى إلزام إيجاب في هذا الميدان .

#### الحقوق والحرريات العامة التقليدية :

##### ١ - الحريات الشخصية وتمثل في :

حرية التنقل : وهى التى تسمح للفرد بالانتقال من مكان إلى آخر داخل بلاده . ومن ثم فلا يجوز أن يلزم أحد بالإقامة في مكان معين كما لا يجوز أن يحظر على الفرد الإقامة في جهة ما ، كما وأن حرية التنقل تميز الفرد أن يغادر البلاد ويعود إليها كما يشاء .

حق الامن : وهو الذى يمنع السلطة العامة من القبض على أحد أو حبسه إلا في الأحوال التى ينص عليها القانون وطبقا لما هو منصوص عليه .

حرية المسكن : وهى التى تعطى الفرد الحق في اختيار مسكنه وفي تغييره والحرية في استئجاره والإقامة فيه وتأمين حرمة هذا المسكن بحيث لا يجوز دخوله أو إقتحامه أو تفتيشه إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

سرية المراسلات : وهى التى تمنع من الإخلال على الخطابات وعلى جميع ما يشاؤها من وسائل .

٢- الحريات الذهنية : وهي التي تتمثل في :

حرية الرأي : وهي التي تكفل لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو بالصورة أو بغير ذلك من الوسائل .

حرية الاجتماع : وهي عبارة عن حادثة يقصد بها الدفاع عن رأى معين لإقناع الآخرين به للعمل من أجله . ويظهر ذلك في الاجتماعات العامة والواكبات والتجمعات .

حرية تكوين الجمعيات : وهي التي تكفل للأفراد تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها ، سواء تمثلت هذه الجمعيات في جمعيات سياسية أو دينية أو إجتماعية أو اقتصادية .

الحرية الدينية : وتتمثل في حرية العقيدة التي تتيح للفرد حرية إعتناق الدين الذي يقتضيه ، وفي حرية القيام بالمشاكر الدينية التي تتيح للفرد حرية مزاولته شعائر الدين الذي ينتسبه .

حرية التعليم : وهي عبارة عن حق كل فرد في أن يتعلم بالقدر الذي يتناسب مع مواهبه العقلية دون أن يفرض عليه إتجاه موجه لهذا العلم .

حرية الصحافة : وهي التي تتيح للصحف الحرية فيما تكتب وتنتشر من آراء وأفكار .

ثالثا : الحريات الاقتصادية : وهي التي تتمثل في :

حرية التملك : وهي التي تقتضي إحترام الملكية الفردية الخاصة والاعتراف بها وصيانتها بحيث لا يمكن أن تنزع السلطة العامة ملكية أحد إلا للنفعة العامة ومقابل تمويض عادل .

**حرية التجارة والصناعة :** وهي التي تنقض للأفراد بحرية مزاوله التجارة والصناعة وإطلاق ذلك طبقا للعبارة الشهيرة التي وضعها الطبيعيون دع الفرد يعمل دع السلع تمر .

#### خمسوف المبدأ الفردى :

تعرض أساس المبدأ الفردى لكثير من النقد ، هذا علاوة على ما أثبتته الواقع العمل من قصور هذا المبدأ على ملاحظة تطور الجماعات فى الآونة الحديثة . حتى يمكن القول أنه أصبح من المتعذر الأخذ به فى الوقت الحاضر وبأنه تراث تاريخى من بين ما تركته الثورة الفرنسية للعالم .

ذلك أن القول بأن حقوق الفرد هى حقوق طبيعية لا يمكن فصلها عنه باعتبارها من الأمور الصيقة بأدميته ، هو قول يعوزه التبرير العلمى الصحيح . كما وأن الأخذ بالنظام الاقتصادى الحر بترك الميدان الاقتصادى للأفراد وحدهم يؤدى إلى تحكم أرباب العمل فى الطبقة العاملة وطبقة المستهلكين ، علاوة على قيام الرأسمالية وعبورها الكثيرة .

وأصبحت فكرة الدولة الحارسة وتقييد نشاط الدولة فى كفالة الأمن الخارجى والأمن الداخلى وإقامة القضاء ، لا يمكن قبولها فى الوقت الحاضر نظرا لتشعب الأعمال وأوجه النشاط فى الدولة حيث يستحيل على الأفراد مواجهة ذلك بمجهوداتهم الفردية . ومثال هذه الأعمال مسائل الصحة العامة والتعليم وإنشاء الطرق والمواصلات وغيرها من الأعمال التى تحتّم تدخل الدولة لمواجهتها . ولذلك يتعتم على الدولة أن تتخطى حواجز الدولة الحارسة لينطلق نشاطها فى مجالات أخرى عديدة حيث تكون وحدها دون غيرها القادرة على مواجهتها والقيام بها .



كما أقيمت المبدأ الفردى الآن قصوره بالنسبة لمبدأ حقوق الأفراد وحرياتهم حيث تقتصر مهمة الدولة على مجرد حراسة هذه الحقوق دون أدنى تدخل لإيجابى فى هذا الميدان . فقلد أدى تطور الجماعات فى العصر الحديث إلى ظهور طائفة من الحقوق الجديدة للأفراد تعرف بالحقوق الاجتماعية يضمن على الدولة توفيرها لهم . وذلك كاللزام الدولة بتوفير التأمين الصحى للأفراد والعائلات الاجتماعية لهم ضد المرض والشيخوخة والبطالة وغيرها . الأمر الذى يتضح معه قصور الدور السلبى للدولة الذى يقضى به المبدأ الفردى وضرورة قيام الدولة فى الوقت الحاضر بدور إيجابى لتوفير الحقوق الاجتماعية للأفراد .

#### ثانياً : الديمقراطية القوية والاتجاه الاجتماعى :

إزاء ضعف المبدأ الفردى اتجهت الديمقراطية اتجاها اجتماعيا يمشى وتطور الحياة . ومقتضى ذلك ألا تقف الدولة موقف الدولة الحارسة السلبى ، ومن ناحية أخرى ألا تطلق من نشاطها على نحو تام . بل يضمن تنظيم تدخل الدولة فى حدود معينة غير مطلقة لا تؤدي إلى شل النشاط الفردى الخاص . وبذلك تتخطى الدولة حدود الدولة الحارسة وتتحرك من موقفها السلبى إلى موقف إيجابى مباشر فيه الكثير من الاختصاصات ويلقى عليها فيه الكثير من الالتزامات تجاه الأفراد .

لذلك تقرر طبقا للاتجاه الاجتماعى ضرورة تدخل الدولة فى مجالات عدة للقيام بكثير من المشروعات والمسائل العامة التى تهتم الجماعة كلها : كوسائل الصحة العامة والتعليم وإنشاء الطرق العامة والمواصلات وغيرها .

كما تقرر تدخل الدولة فى تنظيم الإنتاج وتوجيهه بما يتفق وصالح الجماعة . فأجبر الدولة أن تتولى إنشاء وإدارة الكثير من المشروعات التى تعمل على الحد

من مساوىء المذهب الفردى والتخفيف من مساوىء النظام الرأسمالى بالعمل على الحد من التفاوت بين الطبقات كفرص الضرائب التصاعدية وضرائب التركات وإصدار التشريعات الخاصة التى تعمل على تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتحرر العمال من سيطرة أرباب العمل ورفع مستوى الطبقة العاملة . وكذلك العمل على تحديد الملكية الزراعية بما يكفل فى نهاية الأمر التقارب بين الطبقات المختلفة وعدم التفاوت بينهم بنسبة كبيرة . وبذلك يحد من سيطرة الإنسان على الإنسان ، تلك السيطرة التى تظهر بشكل واضح فى النظام الرأسمالى الفردى .

هذا ويلاحظ أن تدخل الدولة هنا لا يصل إلى حد إلغاء الملكية الفردية الخاصة ، بل تحترم هذه الملكية ويمترف بها مع تنظيمها إلى الحد المعقول .

كما تقرر ضرورة تدخل الدولة فى ميدان حقوق الأفراد وحرياتهم ، بأن ألقى عليها واجب توفير الكثير من الحقوق الاجتماعية كضرورة توفير التأمين الصحى والعلاجى والاضمان الاجتماعى ضد المرض والشبوعوخة والبطالة وغيرها ، وذلك علاوة على تقرير الحقوق والحريات التقليدية . وهكذا تطور التزام الدولة قبل الحقوق الفردية من السلبية الى الإيجابية وتحركت من موقفها السلبي الى موقف إيجابى يحتم عليها ضرورة كفالة الحقوق الاجتماعية للأفراد وتعدت بذلك حدود الدولة الحارسة .

ولقد اتجهت الديمقراطية الغربية فى ميدان حقوق الأفراد وحرياتهم اتجاها اجتماعيا ملحوظا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . ولا أدل على ذلك من دستور عام ١٩٤٦ الفرنسى والدستور الحالى لسنة ١٩٥٨ حيث نصا فى مقدمتهما علاوة على مبادئ إعلان حقوق الانسان لعام ١٧٨٩ على مبادئ اجتماعية وإقتصادية جديدة يستلزمها روح العصر الجديد .

فقد تقرر حق كل فرد في العمل دون أدنى تفرق وحقه في الدفاع عن حقوقه وحرية في الانضمام إلى النقابات المهنية ، وعلى حق الاضراب في حدود القوانين المنظمة لذلك .

كذلك تقرر ضرورة ضمان الدولة للكثير من الحقوق الإجتماعية للمسرود وللأسرة حتى يتوافر للجميع المستوى اللائق للحياة: كالتأمينات الصحية، وتوفير حق الراحة وتنظيم أوقات الفراغ ، والتأمينات المادية التي تلزم بها الدولة قبل الأفراد في حالة العجز عن العمل أو المرض أو الشيخوخة، وكذلك واجب الدولة في توفير التعليم المجاني للجميع في مختلف درجاته .

كما تقرر كذلك مبدأ تأميم الدولة للشروعات التي تتخذ صفة المرفق العام أو الاحتكار الفعلي .

ويلاحظ أخيراً أن مدى تدخل الدولة قد يتسع أو يضيق تبعاً لمدى تأثر كل دولة بالإنتاج الإجتماعي الذي تقرر .

### المبحث الثالث

#### وسيلة أسناد السلطة في الديمقراطية الفئوية

لا جدال أن الانتخاب هو وسيلة إسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي . ذلك أنه يصعب في الوقت الحاضر أن يتولى الشعب بنفسه ممارسة شئون السلطة السياسية نظراً لتعدد وكثرة عدد السكان وتشعب شئون السلطة مما يتعذر معه تطبيق النظام الديمقراطي المباشر .

وإذا كان الانتخاب هو وسيلة أسناد السلطة في الوقت الحاضر ، فإننا بقدر ما نتوسع في تقرير حق الانتخاب بقدر ما نحقق النظام الديمقراطي الصحيح على اعتبار أن الانتخاب من الأسس التي لا تقوم الديمقراطية إلا عليها .

ومحقق الانتخاب وجود الهيئات النيابية ، على اعتبار أن هذه الأخيرة من نتائج وآثار الأول .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتعين أن نقوم بدراسة الانتخاب وأساليه المختلفة ، ثم نبحث ذلك ببحث نظام الهيئات النيابية .

### النوع الأول

#### نظام الانتخاب

هل الانتخاب حق أم وظيفة يؤديها الناخب ؟

ذكر البعض أن الانتخاب حق من الحقوق الطبيعية لا يمكن نزعها عن الأفراد . لذلك ثبت هذا الحق لكل فرد له صفة المواطن بحيث لا يجوز للشرع أن يحرم أحداً من استعمال هذا الحق إلا بالنسبة لعدم الأهلية ومن في حكمهم .

ونلتقي هذه النظرية مع مبدأ سيادة الشعب على أساس أن كل فرد يملك جزءاً من السيادة الشعبية . ولما كان الانتخاب عبارة عن حق طبيعي لا يمكن نزعها من الأفراد ، فإن الاقتراع العام هو الذي يمكن أن يسود وحده في ظل هذه النظرية إذ لا يمكن هنا الحرمان من حق الانتخاب بسبب الثروة أو التعليم كما هو الحال في نظام الاقتراع المقيد .

وإذا كان الانتخاب يعتبر حقاً ، فلا يمكن إلزام صاحبه بمباشرة إذ يكون له الحرية في ذلك. ولذا يكون مباشرة حق الانتخاب وفقاً لهذه النظرية اختيارياً وليس إجبارياً .

ولقد رأى البعض الآخر أن الانتخاب مجرد وظيفة عامة يؤديها الفرد الأمة. وتتلقي هذه النظرية مع مبدأ سيادة الأمة . وتفسير ذلك أنه لا يمكن للأفراد أن يدعوا بوجود حق لهم في اختيار من يمارس شئون السلطة ما دام أن الفرد لا يختص بأى جزء من السيادة .

فالأفراد إنما يقومون بأمر هذا الاختيار على اعتبار أنهم يؤدون مجرد وظيفة أو خدمة عامة للأمة نفسها من مقتضاها اختيار أصلح الأشخاص للمهمة شئون السلطة . وإذا كان الإختيار مجرد وظيفة ، فإن للأمة أن تعدد الشروط اللازم توافرها في هيئة الناخبين كي تضمن حسن الاختيار وتوافر الكفايات فيمن سيمارس شئون السلطة .

لذلك فليس من اللازم هنا تقرير نظام الاقتراع العام ، إذ يجوز تقرير نظام الاقتراع المقيد الذى يشترط في الناخب شرط تصاب مالى أو شرط تعليم كي يسمح له بإختيار من يمارس السلطة السياسية .

وإذا كان الإختيار وظيفة ، فإنه يجوز والحال هذه تقرير مبدأ الانتخاب الإجبارى .

والرأى السليم هو أن الإختيار عبارة عن سلطة قانونية يستمد قوته من الناحية القانونية من قانون الإختيار ذاته الذى يقرره وينظمه .

لذلك يكون من حق المشرع تعديل نظام الإختيار وتنظيمه وفقاً للشروط التى يقررها دون أن يكون للأفراد أدنى حق في هذا الخصوص .

### المطلب الأول

#### شروط التمتع بحق الانتخاب

تنص الدساتير أو قوانين الانتخاب على شروط عدة يجب توافرها في الناخبين حتى يتمكنوا من ممارسة حق الانتخاب .

وهذه الشروط تكون غالباً عامة بالمسائل الآتية :-

#### ١ - الجنسية :

تشرط نظم الانتخاب أن يقتصر ممارسة حق الانتخاب على المواطنين الذين يتمتعون بجنسية الدولة وخدم دون الأجانب الذين يتمتع عنهم هذا الحق . وهو أمر طبيعي إذ من غير المعقول أن يمارس الأجانب الشؤون السياسية لدولة غير دولته .

وهناك بعض الدول تعمل على التمييز بين الوطنيين الأصليين الذين يكون لهم حق التمتع بالحقوق السياسية ، والوطنيين بالتجنس الذين لا يحق لهم التمتع بهذه الحقوق إلا بعد انقضاء فترة من الزمن على تجنسهم أى على اكتسابهم جنسية البلد الأصلي . على اعتبار أنها فترة لازمة لاختبار وطنيتهم إزاء وطنهم الجديد وذلك كما هو الحال في مصر إذ لا يقيد في جداول الانتخاب من اكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس إلا إذا كان قد مضى على الأقل خمس سنوات على اكتسابه إياها .

على أن هناك من ناحية أخرى بعض نظم الانتخاب التي لا تفرق بين الوطنيين الأصليين والوطنيين بالتجنس من ناحية اشتراط فترة من الزمن بعد اكتساب الجنسية عن طريق التجنس لمباشرة حق الانتخاب . وهو ماقرره قانون الانتخاب اللبناني الذي أطلق هذا الحق على اللبنانيين جميعاً دون أدنى تفرقة أو تمييز بين ( القسم الثاني )

البنانيين الأصليين الذين ثبت لهم الجنسية بطريق أصل والبنانيين بالتجنس الذين اكتسبوا هذه الجنسية عن طريق التجنس . إذ يكون للتأخب حق الإنتخاب بعد تمتعه بالجنسية اللبنانية مباشرة دون اشتراط أى شرط زمنى من ضرورة انقضاء فترة من الزمن على من اكتسب الجنسية بطريق التجنس حتى يكون له مباشرة حق الإنتخاب .

على أن اطلاق حق الإنتخاب على النحر سالف الذكر يتعارض ومبدأ ضرورة الإندماج فى الوطن الجديد والاخلال له حتى يمكن المساهمة فى الحياة السياسية على نحو صحيح يمشى والصالح العام . وهو أمر لايتأتى إلا بعد مرور فترة من الزمن بعد اكتساب الجنسية . لذلك كان من الواجب على المشرع اللبناني أن يشترط انقضاء مدة زمنية معينة يمكن بعدها لمن اكتسب الجنسية اللبنانية بطريق التجنس ممارسة حق الإنتخاب .

٢ - المجلس: تعمل بعض قوانين الإنتخاب على تقريرحق الإنتخاب للذكور دون الإناث ، وبذلك تفرط فى التأخب أن يكون من الذكور واستبعاد النساء من مباشرة حقوقهن الإنتخابية . وهو ماقرره النظام الدستورى المصرى لعام ١٩٢٣ ولعام ١٩٣٠ .

وعلى العكس تطلق بعض نظم الإنتخاب حق الإنتخاب بالنسبة للإناث والذكور مساوية فى ذلك بين الإثنى فى هذا الخصوص . وهو ما عمل على تقريره قانون الإنتخاب اللبناني وكذلك الحال فى مصر ابتداء من النظام الدستورى لعام ١٩٥٦ .

٣ - السن: تفرط جميع أنظمة الإنتخاب سناً معيناً فى التأخب كى يتمكن من أداء حقه الإنتخابى ، ويختلف هذا الشرط باختلاف الدول .  
( القسم الثانى )

فتقرر البعض أن لكل وطن بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة الحق في أن يكون ناخباً شرط أن تتوافر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب. وهو السن الذى اشترطه الدستور وقانون الانتخاب البنائى .

وبعض نظم الانتخاب الأخرى يخفض من هذا السن بأن يجعله مثلاً ثمانى عشرة سنة . وهو ما قرره نظم الانتخاب في مصر منذ صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

وقد يفرق المشرع في سن الناخبين إذا ما تقرر نظام المجلسين الثنائيين . وهو ما نص عليه قانون الانتخاب في ظل دستور ١٩٧٣ المصرى ودستور ١٩٣٠ . إذ اشترط بالنسبة لناخبى مجلس النواب بلوغ إحدى وعشرين سنة ميلادية ، أما بالنسبة لناخبى مجلس الشيوخ فإنه يشترط بلوغ خمساً وعشرين سنة ميلادية .

٤ - الحقوق المدنية والسياسية : يجب أن يكون الفرد متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية كي يحق له مباشرة حق الانتخاب . وتمتع الفرد بحقوقه المدنية والسياسية هي حالة طبيعية يتمتع بها كل مواطن ما لم يكن قد صدر في مواجهته حكماً يقضى بحرمانه من تلك الحقوق .

ولقد ستم قانون الانتخاب البنائى في المادة التاسعة منه ضرورة أن يكون الناخب متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وغير موجود في إحدى حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في القانون .

٥ - موانع الانتخاب : تشرط قوانين الانتخاب عادة علالة عما سبق ذكره من شروط ، ألا يكون الفرد قد لحق به مانع من موانع الانتخاب ومقتضى



هذه الموانع بحرمان الفرد من ممارسة حق الانتخاب . وقد يكون الحرمان نهائياً من حق الانتخاب أو حرماناً مؤقتاً بحيث يمكن للفرد أن يراول حقه الانتخابي من جديد بزاوال هذا المانع الأخير . وتشكل قوانين الانتخاب بالنص على حالات موانع الانتخاب سواء الدائمة أو المؤقتة .

#### ٦ - القيد في جداول الانتخاب :-

لاشك أن مباشرة الناخب حقه في الانتخاب يستلزم وجود قرينة تثبت تمتعه بهذا الحق . ولا بد كذلك حتى يسهل القيام بعملية الانتخاب في مواعيدها توضيح وحصر من لهم حق الانتخاب . لذلك يتعمم الأخذ بنظام (( جداول الانتخاب ) وهي عبارة عن كشوف تتضمن أسماء من لهم حق الانتخاب . والقاعدة أن لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في مباشرة الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مفيداً في الجدول مما يجعل القيد في هذا الجدول شرطاً أساسياً لمباشرة حق الانتخاب . إلا أنه يلاحظ أن القيد بالجدول لا ينفى الحق في الانتخاب بل هو دليل فقط على وجود هذا الحق .

والجداول الانتخابية يجب أن ترتب وتصحح بصفة دورية مستمرة عادة مرة كل سنة حيث يقيد فيها أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب . كما يعطى المشرع لكل من أحمل قيد اسمه بنفي حق أن يطلب قيده ، وكذلك يعطى لمن حدثت في شأنه خطأ في البيانات الخاصة بقيده أو توافرت فيه شروط الانتخاب بعد تحرير الجدول أن يطلب تصحيح هذه البيانات ، كما يحذف اسم من قيد من غير حق أو سقط عنه حق الانتخاب وذلك كله حتى تصبح جداول الانتخاب صورة حقيقية لناخبي جميعاً .

هذا ويلاحظ أنه إذا كان الانتخاب مباشرا - كما هو الحال بالنسبة لساتير مصر لسنوات ١٩٢٣، ١٩٥٦، ١٩٦٤، ١٩٧١ - فإنه يكتفى بطبيعة الحال بجدول انتخابي واحد في كل دائرة انتخابية يبين فيه أسماء الناخبين .

أما إذا كان الانتخاب غير مباشر - كما هو الحال بالنسبة لدستور ١٩٣٠ المصري - فإنه يكون هناك جدول عام يباينى الدرجة الأولى ، وجدول آخر خاص بالمندوبين يمرض كما يمرض الجدول العام للتعديل كل عام وينطبق عليه كذلك جميع الأحكام الخاصة بالجدول العام .

## المطلب الثانى

### اساليب الانتخاب

تنوع أساليب الانتخاب إلى مظاهر مختلفة يمكن بيانها فيما يلي :

### أولا

#### الاقتراع العام والاقتراع المقيّد

##### الاقتراع للقيّد :

هو النظام الذى يشترط في الناخب توافر قسط من المال أو قسط من التعليم . وعلى ذلك يحرم من مباشرة سقى الانتخاب ومن الاشتراك بالتالى في المعركة الانتخابية كناخب كل فرد لم يتوافر فيه هذا القدر المعين من المال المنصوص عليه ، أو من لم يتوافر فيه تحصيل هذا القسط من التعليم . ولقد أخذ بنظام الاقتراع المقيّد الدستور الفرسمى لسنة ١٨١٤ ، وكذلك الدستور الصادر عام ١٨٤٨ .

##### الاقتراع العام :

هو النظام الذى لا يشترط في الناخب أحد الشرطين السابقين . بمعنى أنه النظام

الذي لا يشترط في الناخب شرط النصاب المالي أو شرط التعليم . فإن نص عليهما أو على أحدهما ، كان الاقتراع مقيداً .

لذلك قيل بأنه لا يمكن وضع تعريف قائم بذاته لنظام الاقتراع العام ، إذ لا يعرف هذا النظام إلا بمبدول المخالفة لنظام الاقتراع المقيد .

ولقد تقرر نظام الاقتراع العام في غالبية نظم الانتخاب في الوقت الحالي .

فلقد قرر قانون الانتخاب اللبناني الحالي الصادر في ٢٦ نيسان عام ١٩٦٠ مبدأ الاقتراع العام في مادته الخامسة .

ودستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ في المادة ٦٧ منه بالنسبة لانتخابات مجلس النواب . ودستور الجمهورية التونسية لسنة ١٩٥٧ في الفصل التاسع عشر بالنسبة للمجلس النيابي المسمى ( مجلس الأمة ) .

كما تقرر نظام الاقتراع العام في مصر في ظل دستور ١٩٢٣ بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس النواب والشيوخ وفي ظل دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ .

أما بالنسبة لدستور ١٩٣٠ المصري فإنه بعد أن أخذ بنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين ، لم يعمم على السواء نظام الاقتراع العام بالنسبة لناخبي الدرجة الأولى ( وهم الذين يتولون انتخاب المتدوين ) ولناخبي الدرجة الثانية ( وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء البرلمان ) بل فرق بينها على الوجه التالي : فلقد أخذ بنظام الاقتراع العام بالنسبة لناخبي الدرجة الأولى ، وأخذ بنظام الاقتراع المقيد بالنسبة لناخبي الدرجة الثانية بأن اشترط في هؤلاء شرط نصاب مالي أو تعليم بأن يجب أن يتوافر فيمن ينتخب مندوباً أحد الشروط الآتية : أن يكون مالكا لأموال ثابتة مرهونة عليها ضريبة عقارية لا تقل عن جنيهه

مصري سنويا أو لعقارات مبنية قيمة إيجارها السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيها مصريا أو أن يكون حائزا لشهادة دراسة ابتدائية أو لشهادة تاملها . ( نص المادة ٢٠ من قانون الانتخاب ) .

**تقدير نظام الاقتراع العام والاقتراع المقيد :**

**مزايان نظام الاقتراع العام :**

الاقتراع العام يمتشى والنظام الديمقراطي : -

فهو يعمل على إعطاء أكبر عدد ممكن من الأفراد حق الانتخاب وإشراكهم في الحركة الانتخابية . ولما كان الاقتراع العام يعمل على توسيع نطاق الحقوق السياسية بمنحها لأكبر عدد ممكن من الأفراد ، فإنه يطلق بذلك من مفهوم الشعب السياسي إلى الحد الذي يغارب مفهومه الاجتماعي ويعمل بالتالى إلى تحقيق مبدأ حكم الشعب على نحو حقيقى .

كما وأن الأخذ بنظام الاقتراع العام إنما يعمل على تحقيق المساواة بين أفراد الأمة وعدم التمييز بينهم بسبب المال أو التعليم بما يمتشى ومبدأ المساواة الذى تنفضى به الديمقراطية .

كذلك يكفل نظام الاقتراع العام حرية الناخبين إلى حد كبير إذ يصعب في الانتخابات ذات العدد الكبير التدخل في الحركة الانتخابية والتأثير على جمهور الناخبين بوسائل الرغيب والتهديد .

**مزايان نظام الاقتراع المقيد :**

يرى أنصار الاقتراع المقيد أن شئون السلطة يجب أن يتولاها أصحاب الكفايات لا جميع أفراد الدولة على السواء ، وبناء على ذلك فالناخب الكفء

هو الذى سيتمكن من اختيار النائب الكفء مما يؤدى إلى وضع السلطة فى البلاد بين أيدي الكفايات .

وعلى ذلك فإنه يجب أن يكون الناخبون من الأكفاء بأن يقتصر حق الانتخاب عليهم دون غيرهم ، فلا يترك استعمال هذا الحق لجميع أفراد الدولة على السواء . ومقياس الكفاءة إنما يتمثل فى توافر قسط من التعليم فى الناخب يتمكن بمقتضاه من حسن اختيار النائب ، وفى توافر قسط من المال ذلك أن صاحب المال يكون عادة على قسط من التعليم ويكون أكثر اهتماما بشئون الدولة من غيره لأن من صالحة سيادة الأمن والقوانين مما يؤدى إلى حسن اختياره للنائب .

**والحقيقة** أن نظام الاقتراع المقيد أقل ديمقراطية من نظام الاقتراع العام . فهو يعمل على الحد من الحقوق السياسية لأفراد الدولة ، مما يؤدى إلى تقييد مفهوم الشعب السياسى وقصره على عدد قليل من الأفراد . وهو ما يتعارض ومبادئ حكم الشعب الحقيقى الذى يعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد فى شئون السلطة .

كما أن نظام الاقتراع المقيد يعمل على إهدار المساواة بين أفراد الدولة بالتعيين بينهم بسبب التعليم أو المال ، وهو ما يتعارض والديمقراطية التى تقرر كأصل عام المساواة فى الحقوق السياسية .

وإذا كان الاقتراع المقيد يعمل على التقليل من عدد الناخبين ، فإن ذلك قد يؤدى إلى التأثير على حرية الناخبين حيث يسهل التدخل فى الحركة الانتخابية القليلة العدد .

أما القول بأن مقياس المال أو التعليم إنما يحقق الناخب الكفء الذى يتمكن

من إختيار النائب الكفء ، فهو قول متناقض وحقيقة الامر . ذلك أن المال لا يمكن أن يعد دليلا على الكفاية ومقدرة الناخب على حسن اختيار النائب . أما قسط التعلم فإن ذلك يدهونا إلى التساؤل عن القدر اللازم من التعلم الواجب اشتراطه . وحتى إذا توصلنا إلى ذلك فإن الكثير من الأفراد الذين يتحقق فيهم هذا القدر قد لا يكونوا على دراية وخبرة ومقدرة كافية على حسن اختيار النواب .

وأخيرا فإن الإقتراع المتبيلد إنما يصف من إهتمام الأفراد بالشئون السياسية للدولة ما دام أهم قد أبدوا عن الإشتراك في الحياة السياسية ، وذلك بخلاف نظام الاقتراع العام الذي يقوى من شعور الأفراد ويزيد من إهتمامهم وحماستهم ويشترن الدولة السياسية مادام أنه قد عمل على إشراكهم في هذا الحقل السياسى . لذلك يمكن تقرير أن نظام الاقتراع العام أكثر ديمقراطية من نظام الاقتراع المفيد . ولا أدل على ذلك أن الدول التي أصابت قسطاً من التقدم والنضوج السياسى قد اتجهت إلى الأخذ بنظام الاقتراع العام حتى ساد وانتشر في غالبية الدول في الوقت الحاضر . لذا قيل بأن الاقتراع العام قد أصبح إحدى الضرورات اللازم تطبيقها في البلاد المتقدمة ، حتى أعتبر بمثابة ظاهرة من الظواهر الطبيعية التي يجب التسليم بها والعمل على الأخذ بها .

## ثانيا

### الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

الانتخاب المباشر هو أن يقوم الناخبون أنفسهم بانتخاب أعضاء البرلمان من بين المرشحين دون أية واسطة من أشخاص آخرين في هذا الخصوص . لذا أطلق على الانتخاب المباشر أنه على درجة واحدة ، ما دام أن جمهور الناخبين قد قاموا بانتخاب أعضاء البرلمان مباشرة أى بأنفسهم .

ويقصد بالانتخاب غير المباشر أن دور جمهور الناخبين يقتصر على مجرد انتخاب مندوبين عنهم، بحيث يقوم هؤلاء المندوبون بمهمة اختيار أعضاء البرلمان من بين المرشحين . لذا يكون الانتخاب غير المباشر على أكثر من درجة واحدة بأن يكون على درجتين أو أكثر من ذلك .

ولقد ساد نظام الانتخاب المباشر في كثير من الدول إذ أخذ به دستور الجمهورية التونسية بالنسبة لانتخاب مجلس الأمة ( الفصل التاسع عشر ) ، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة لانتخاب مجلس النواب ( المادة ٦٧ ) . وكذلك قانون الانتخاب اللبناني الحالي لسنة ١٩٦٠ في المادة الخامسة بعد أن كان نظام الانتخاب غير المباشر سائداً في لبنان حتى عام ١٩٣٤ .

أما في مصر فلقد تقرر نظام الانتخاب المباشر في ظل دستور ١٩٢٣ منذ أول برلمان منتخب . وساد هذا النظام في ظل دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ .

أما بالنسبة لدستور ١٩٣٠ فإنه قد تقرر نظام الانتخاب غير المباشر على درجتين حيث يقتصر دور الناخبين ( ناخبين الدرجة الأولى ) على مجرد انتخاب مندوبين عنهم يقوم هؤلاء المندوبون بمهمة انتخاب أعضاء البرلمان سواء بالنسبة لمجلس النواب أو لمجلس الشيوخ .

#### تقدير نظام الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :

الانتخاب المباشر يتطابق ونظام الاقتراع العام من ناحية التطابق مع النظام الديمقراطي : فالانتخاب المباشر يؤدي إلى معرفة الرأي العام الحقيقي للأمة بالنسبة لاختيار أعضاء البرلمان ، مادام أن أفراد الشعب قد قاموا بأنفسهم باختيار هؤلاء الأعضاء . وبذا يعتبر البرلمان الممثل الحقيقي للأمة وإرادتها الصحيحة .

وعلى خلاف ذلك فإن الانتخاب غير المباشر يبعد جمهور الناخبين عن اختيار نوابهم بأنفسهم ويوكل ذلك إلى المندوبين . الأمر الذي لا يجعل من البرلمان الممثل الحقيقي للأمة وإرادتها مما يعمل على تعارض نظام الانتخاب غير المباشر والنظام الديمقراطي السليم .

كما وأن نظام الانتخاب المباشر يضمن حرية الانتخابات وحرية الناخب في اختيار عضو البرلمان ، إذ يصعب في هذا النظام التأثير على جمهور الناخبين لكثرة عددهم . وذلك على خلاف الحال في نظام الانتخاب غير المباشر حيث يسهل التأثير على طبقة المندوبين الذين يقومون بانتخاب أعضاء البرلمان لقلة عددهم . فالانتخابات ذات العدد القليل لا يمكن أن تنجو - كما سبق وذكرنا - من عوامل التأثير والفساد بخلاف الانتخابات التي يكثر فيها عسدد الناخبين حيث يصعب عوامل التأثير على هؤلاء الآخرين لكثرة عددهم .

**والحقيقة :** أن نظام الانتخاب غير المباشر لا يصلح إلا في البلاد المتأخرة من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية حيث يصعب على جمهور الناخبين اختيار أحسن المرشحين بأنفسهم لعضوية البرلمان . ولذا فإنه يكتفى هنا بأن يقوم الناخبون باختيار من هم أكفأ منهم وأكثر دراية وخبرة ومقدرة على اختيار النواب ، مما يبرر معه قيام المندوبين بأمر انتخاب أعضاء البرلمان .

أما في البلاد التي وصلت إلى درجة معينة من التربية السياسية فإن نظام الانتخاب المباشر يفضل نظام الانتخاب غير المباشر ، إذا يتيح النظام الأول لغالبية أفراد الشعب انتخاب أعضاء البرلمان بأنفسهم والتعبير بالتالي عن إرادتهم بطريق مباشر مما يجعل من البرلمان الهيئة المعبرة عن إرادة الأمة تعبيراً صحيحاً .



## ثالثا

### نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

يقصد بالانتخاب الفردي أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية غير كبيرة حيث يقوم كل ناخب بالتصويت لمرشح واحد فقط لا أكثر ، الأمر الذي ينتج عنه تمثيل كل دائرة من دوائر الانتخاب بنائب واحد فقط .

وهو ما أخذت به مصر في ظل دساتير ١٩٢٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٥٦ .

أما الانتخاب بالقائمة فهو أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة بحيث يقوم كل ناخب فيها بالتصويت لعدد معين من المرشحين . بأن يقدم قائمة بأسماء النواب الذي يريد انتخابهم من هذه الدائرة ، الأمر الذي ينتج عنه تمثيل كل دائرة من الدوائر الانتخابية بعدد من النواب لا يقل عادة عن ثلاثة .

وقوائم الانتخاب التي يقدمها الناخبون إما أن تكون قوائم مغلقة (Listes bloquées) أو أن تكون قوائم مع المزج (Panachage) .

ومعنى القوائم المغلقة أن يقوم الناخب باختيار إحدى القوائم الانتخابية المقدمة إليه بأكملها وكما هي أي بجميع أعضائها دون تغيير أو تعديل فيها .

أما المزج بين القوائم فعناه ألا يتقيد الناخب بقائمة انتخابية واحدة كما هي . بل يكون له حق القيسام بتقديم قائمة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من مختلف القوائم المقدمة للانتخاب . أي يكون له الحق في تكوين قائمة بمزج فيها بين أسماء المرشحين الواردين في قوائم الانتخاب المتعددة بأن يختار من يرى انتخابهم من بين جميع المرشحين المبينين في جميع قوائم الانتخاب ويقدم بهم قائمة انتخابية . ونظام المزج بين القوائم هو ما قرره نظام الانتخاب اللبناني لسنة ١٩٦٠ .

### قانون الانتخاب اللبناني ونظام الانتخاب بالقائمة :-

أخذ قانون الانتخاب اللبناني لسنة ١٩٦٠ بنظام الانتخاب بالقائمة . ذلك

أن الدولة اللبنانية قد قسمت إلى عدد من الدوائر الانتخابية يبلغ عددها جميعا ستة وعشرين دائرة بحيث تمثل كل دائرة من هذه الدوائر بعدد من النواب حتى يصل مجموع عدد نواب المجلس النيابي تسعة وتسعين نائبا ينتخبون عن الستة والعشرين دائرة . ومن البديهي أنه لو كان أساس الانتخاب في لبنان هو الانتخاب الفردي لملت كل دائرة بنائب واحد ولبلغ عدد أعضاء مجلس النواب اللبناني ستة وعشرين عضوا فقط .

وإذا كان كل ناخب في دائرة الانتخابية يقوم بانتخاب عدد من المرشحين عن الدائرة ، الأمر الذي ينتج عنه تمثيل كل دائرة من دوائر الانتخاب بعدد معين من النواب ، فإن هذا الانتخاب بالقائمة يركز على أساس طائفي ديني وهو نظام فريد في نوعه يختص به لبنان .

ذلك أنه يشترط أن تقسم عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة إنتخابية بين عدد من الطوائف الدينية المختلفة بحيث تختص كل طائفة دينية أوضاعها الجدول المرافق لقانون الانتخاب بعدد معين من المقاعد النيابية

ولقد تكفل الجدول المرافق لقانون الانتخاب بتحديد عدد نواب كل دائرة انتخابية طبقا لطوائفهم الدينية . فثلا يكون لدائرة بيروت الأولى ثمانية مقاعد في المجلس النيابي شرط أن يكون للطائفة المارونية مقعد واحد والروم الكاثوليك مقعد واحد والروم الأرثوذكس مقعد واحد والانجيلي مقعد واحد والأرمن الكاثوليك مقعد واحد والأرمن الأرثوذكس ثلاث مقاعد . ويكون لدائرة بيروت الثانية ثلاث مقاعد في المجلس النيابي تختص الطائفة السنية بمقعد واحد والشيعية بمقعد واحد والأقليات بمقعد واحد . ويستمر هذا التقسيم الطائفي في جميع الدوائر الانتخابية التي يبلغ عددها جميعا ستة وعشرين دائرة في جميع

أحاء البلاد حتى يصبح مجموع مقاعد مجالس النواب التي يبلغ عددها (١٩٩) على الوجه الطائفي الآتي: ٢٠ مقعداً للطائفة السنة، ١٩ مقعداً للشيعية، ٦ مقعداً للطائفة الدرزية، ٣ مقعداً للطائفة المارونية، ٦ مقعداً للروم الكاثوليك، ١١ مقعداً للروم الأرثوذكس، ١ مقعداً للإنجليكية، ١ مقعداً للأرمن الكاثوليك، ٤ مقاعد للأرمن الأرثوذكس، ١ مقعداً للأرمن الكاثوليك.

الإضافة يتعين ملاحظة أنه على الرغم من هذا التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية، فإن كل ناخب ينضم النظر عن طائفته الدينية يقوم باختيار من يراه من المرشحين على اختلاف نزعاتهم الدينية. لذلك فإنه من الخطأ الاعتقاد بتقسيم الناخبين تبعاً لطوائفهم الدينية بحيث تختار كل طائفة دينية نوابها الطائفيين. ذلك أن هذا التقسيم الطائفي مقصور أمره على النواب وحدهم دون الناخبين أي على الترشيح دون التصويت. وهو ما يتضح من نص المادة الثالثة من قانون الانتخاب اللبناني التي قضت بأن «يحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة وفقاً للجدول الملاحق بهذا القانون». ومن نص المادة الرابعة التي تنص على أن «جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقرعون للرشحين عن تلك الدائرة». ولا جدال أن هذا التقسيم الطائفي وهو ما قرره جميع نظم الانتخاب اللبنانية المتعاقبة مريب سواء من الناحية الواقعية أو من الناحية النظرية كذلك. ولا أدل على ذلك ما قرره الفقه اللبناني من أن هذا التقسيم يأتي من ناحية الواقع «بنواب طائفيين مزدوجين بوكالة طائفية»، وهو ما يؤدي إلى العمل لصالح الطوائف الدينية الخاص وبالتالي إلى تفضيل الصالح الخاص على حساب الصالح العام، ويتناقض بالتالي مع المبادئ التأسيسية الدستورية التي نص عليها الدستور اللبناني من أن عضو البرلمان يمثل الأمة بجمعاء ومن أنه يعمل للصالح العام دون الصالح الخاص.

والغريب في الأمر أنه على الرغم من تقرير الدستور اللبناني أن «عضو مجلس النواب يمثل الأمة جماعاً ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل متخيه» (المادة ٢٧) ، حرصت جميع نظم الانتخاب اللبنانية على تقرير مبدأ التمثيل العائلي .

#### تقدير نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

قيل بأن الانتخاب الفردي ييسر مهمة الناخب إذ تنحصر مهمة هذا الأخير في اختيار نائب واحد فقط من بين المرشحين في الدائرة الانتخابية . وذلك على خلاف الانتخاب بالقائمة حيث تصعب مهمة الناخب الذي يقع عليه أمر اختيار عدد من المرشحين قد لا تتوفر له معرفتهم جميعاً مما يؤدي إلى صعوبة المناقشة بين كفاءتهم ويجعل مهمة الناخب غير يسيرة عند المناقشة بين المرشحين .

على أنه رغم ذلك اختص الانتخاب بالقائمة بعدد من المزايا تلتخص أهمها فيما يلي :

الانتخاب بالقائمة من شأنه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وانتخاب عدد من النواب عن كل دائرة ، الأمر الذي يؤدي إلى إضمار الصلة بين الناخب والنائب وتخفيف ضغط الأولين على الآخرين مما يعمل على استقلال النواب عن جمهور ناخبهم وعدم خضوعهم لرغبات هؤلاء الآخرين . ولذا يعتبر النائب ممثلاً للأمة بأكملها حيث يعمل لصالحها العام فقط ، ولا يعتبر ممثلاً لدائرته الانتخابية وهو ما يتطابق والنظام النيابي .

هذا على خلاف نظام الانتخاب الفردي حيث تصغر الدائرة الانتخابية التي يمثلها نائب واحد فقط مما يعمل على توثيق الصلة بين الناخبين ونائبيهم ، ويؤدي

إلى عدم استقلال هذا الأخير عن جمهور ناخبيه ويجعله أسيراً لم يعمل وفق رغباتهم ووفق مصالح دائرته الانتخابية لائق الصالح العام وصالح الأمة بأجمعها كما يقضى بذلك النظام النيابي السليم .

كما أن كبر الدائرة في نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى تخفيف التدخل في الانتخابات وصعوبة التأثير على جمهور الناخبين في الدائرة الانتخابية لكبرها ، مما يؤدي إلى حرية الناخبين في اختيار نوابهم والتعبير عن آرائهم بحرية تامة دون أدنى تأثير عليهم في هذا الأمر . وذلك على خلاف الانتخاب الفردي حيث يسهل التأثير على الناخبين سواء بوسائل العنف أو الرشوة وغيرها نظراً لصغر الدائرة الانتخابية .

كما قيل بأن الانتخاب بالقائمة يجعل من عملية الانتخاب كفاً بين برامج وآراء لا كفاً بين أشخاص ، إذ يقوم الانتخاب بالقائمة على المقاضلة بين المناهج والبرامج لا بين الأشخاص بذرائعهم . في حين تطلب الاعتبارات الشخصية على نظام الانتخاب الفردي .

وأخيراً قيل بأن نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى زيادة عدد الكفايات في المجلس النيابي ، ذلك أن اتساع الدائرة الانتخابية يؤدي إلى وجود عدد كبير من الكفايات فيها يتمكنون من القيام بترشيح أنفسهم . في حين أنه كلما صغرت الدائرة الانتخابية قلت الكفايات البارزة فيها .

**والحقيقة :** أن الأخذ بنظام الانتخاب الفردي أو الانتخاب بالقائمة يتوقف إلى حد كبير على ظروف الدولة الخاصة والاعتبارات السياسية السائدة فيها . ولذا فقد تفضل بعض الدول الأخذ بنظام الانتخاب الفردي ، وقد تفضل بعض الدول الأخرى نظام الانتخاب بالقائمة لأسباب معينة تتمم الأخذ بالنظام

## رابعاً

### نظام تمثيل المهن والحرف

تكفل أنظمة الانتخاب عادة مجرد تمثيل الاتجاهات السياسية للأمة بأن يمثل البرلمان السياسة وحدها دون غيرها . على أنه يلاحظ أن الأمة ليست عبارة عن جماعات سياسية فحسب . بل أنها تتكون من أفراد وجماعات لها مصالح اقتصادية واجتماعية معينة . فهناك الأطباء والمهندسون والمحامون والعمال والمزارعون والتجار وغير ذلك من أصحاب المهن والحرف المختلفة التي يرى البعض ضرورة أن تمثل في البرلمان .

وعلى ذلك فنظام تمثيل المهن والحرف ينادى بعدم تمثيل الميول والآراء السياسية في البرلمان ، بل بتمثيل العناصر الاجتماعية والاقتصادية في الدولة أي أصحاب الحرف والمهن المختلفة كالأطباء والمهندسين والزراعيين والتجار والعمال وغير ذلك حتى يكون البرلمان ممثلاً للأمة على وجه حقيقى .

### كيفية تمثيل المهن والحرف :

يرى البعض أن يكون تمثيل المهن والحرف عن طريق انتخاب أرباب المهن والحرف أنفسهم بحيث تستقل كل مهنة بانتخاب أعضائها في المجلس النيابى حيث يتكون المجلس بكامله من هؤلاء أو بتخصيص نسبة معينة من مقاعد المجلس النيابى للتمثيل المذكور إلى جانب المقاعد المخصصة للتمثيل السياسى .

ويرى البعض الآخر تحقيق هذا التمثيل عن طريق نظام المجلسين بحيث يكون أحدهما ممثلاً للسياسة بأجدهم ، ويكون المجلس الآخر ممثلاً للمهن والحرف المختلفة أى ممثلاً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية في الدولة . وهكذا يتحقق ( القسم الثانى )

تمثيل السياسة والأحزاب السياسية مع المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى إلى تمثيل متساو للأمة بجميع عناصرها وانماهاها .

**تقدير نظام تمثيل المهن والحرف :**

**مؤامراته :**

ذكر أنصار هذا النظام أن من مزاياه كفاءة تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً فى البرلمان ، مما يجعل من هذا الأخير الممثل الحقيقى للأمة . فالأمة لا تتكون من جماعات سياسية فحسب بل تتكون فى واقع الأمر من أفراد وجماعات لها مصالح إقتصادية واجتماعية معينة مما يوجب تمثيلها فى البرلمان بإعتباره الهيئة التى تمثل الأمة وتبر عن إرادتها ، وبذلك يتحقق النظام النيابى فى أتم صوره ،

كما وأن تمثيل المهن والحرف يكفل دخول الكفايات الفنية المتخصصة فى مختلف الأمور الاقتصادية والاجتماعية ، مما يؤدى إلى وجود برلمان قى أكثر كفاية من البرلمانات السياسية التى قد لا تكون على علم كاف بالمسائل الفنية والمالية المختلفة . فوجود الأطباء والمهندسين والتجار ورجال القانون والزراع فى المجالس النيابية إنما يؤدى إلى وجود التخصص فى فروع المهن المختلفة مما يكون له أكبر الأثر فى إعطاء الحلول السليمة للمسائل الفنية والمالية التى قد يجهل أمورها رجال السياسة . وعلى ذلك فإن نظام تمثيل المهن والحرف إنما يؤدى إلى وجود مجلس نيابى فى على متخصص فى كافة الأمور العملية الدقيقة يكون بمثابة هيئة فنية للبحث العلمى السلمى يعمل على حل المشاكل الفنية المعقدة مما يمدد بأجل الفوائد على الدولة .

كما قيل كذلك بأن نظام تمثيل المهن والحرف يخلص جمهور الناخبين

والبرلمان من سيطرة الأحزاب السياسية والأهواء السياسية والحزبية وما بها من  
مضار عديدة .

### نقد نظام تمثيل المهن والحرف :

النظام النيابي لا يتطلب أن يكون البرلمان صورة مطابقة للأمة ، لأن مهمة  
البرلمان في هذا النظام هو تمثيل التيار الفكري العام للأمة ، الأمر الذي لا يستلزم  
معه تمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الطوائف .

كما وأن مبدأ تمثيل المهن والحرف يتناقض والنظام النيابي ذاته : فالنائب طبقاً  
لنظام النيابي يعتبر ممثلاً للأمة بأكملها لا ممثلاً لطائفة أو لمهنة معينة ، الأمر الذي  
يمل عليه أن يعمل لصالح العام وحده لا لصالح الخاص أى لصالح طائفة أو مهنة  
خاصة معينة . وعلى ذلك فبدأ تمثيل المهن والحرف إنما يتعارض والنظام النيابي  
في هذا الخصوص ، إذ أن نواب كل مهنة أو حرفة ستمثل في حقيقة الواقع  
طائفتها المهنية والحرفية الخاصة مما قد يؤدي إلى اهتمام نواب كل طائفة معينة بمسائل  
هذه الطائفة ومصالحها الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بالصالح الخاص  
لكل فئة والدفاع عنه حتى ولو تعارض ذلك مع الصالح العام للدولة .

كما وأن اهتمام كل فئة بالدفاع عن مصالحها الخاصة يفض النظر عن أى اعتبار  
آخر سيؤدي إلى خلق المنازعات بين الطوائف المختلفة ، تلك المنازعات التي قد  
تكون أكثر خطراً من المنازعات السياسية المختلفة . وهكذا يتحقق انتقام  
البرلمان شيئاً مهماً مختلفة مختلفة ويتنهي الأمر بالطائفة المهنية وسيادة الصالح الخاص  
على الصالح العام .

أما القول بأن هذا النظام إنما يؤدي إلى دخول الكفايات الفنية المتخصصة



التي تعمل على وجود برلمان على فهو قول محل النظر . ذلك أن أفراد كل مهنة لن تقوم باختيار أكثر أفرادها كفاءة للتيا به عنهم ، بل سينتار الأفراد الذين تمكنوا من التأثير بمختلف الوسائل حتى استطاعوا الفوز في الانتخابات . وعلى ذلك لن تكون الكفاية الفنية هي عامل الفوز في الانتخابات المهنية ، إذ ستعرض هذه الانتخابات لما ستعرض له الانتخابات السياسية العادية من عوامل كثيرة تؤدي للفوز والنجاح بنقض النظر عن الكفاية العلمية الفنية .

كما وأن تشعب فروع كل مهنة من المهن وتفرعها إلى جزئيات فنية وفروع عديدة في العصر الحديث جعل من المتعذر وجود الاختصاصي الفني في جميع فروع المهنة الواحدة وجزئياتها . ومثال ذلك أنه يتملذ وجود مهندس فني في جميع فروع الهندسة . فالمهندس قد يكون متخصصاً في شئون الكهرباء ، ولا يمد كذلك في شئون الرى أو المارة ، الأمر الذي يتملذ معه تمثيل الكفاءات لكل مهنة من المهن في جميع جزئياتها وفروعها .

أما القول بأن نظام تمثيل المهن والحرف يؤدي إلى التخلص من سيطرة الأحزاب السياسية والأهواء الحزبية ، فإن هذه السيطرة ستستبدل بسيطرة أخرى هي سيطرة النقابات التي تمثل المهن المختلفة ، والتي قد تكون أشد ضرراً من السيطرة الأولى .

وإزاء عيوب نظام المهن والحرف ، لم تأخذ غالبية الدول الحديثة بهذا النظام ، وإنما أنشأت بعض الهيئات والمجالس الفنية غير التيا به التي تمد السلطات السامة في الدولة بكافة الأبحاث العلمية والفنية والتي تمين هذه السلطات على القيام بوظائفها المختلفة .

## المطلب الثالث

### كيفية تحديد نتيجة الانتخاب

تتبع نظم الانتخاب المختلفة إحدى طريقتين لتحديد نتيجة الانتخاب .

### أولا

#### نظام الأغلبية

معنى ذلك أن المرشح الذي يفوز في المعركة الانتخابية هو الذي يحصل على أغلبية أصوات الناخبين وتظهر الأغلبية في صورتين رئيسيتين .

#### الصورة الأولى : الأغلبية المطلقة :

معنى ذلك أنه يتمين لكي يفوز المرشح في المعركة الانتخابية أن يحصل على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة التي إشتكت في المعركة الانتخابية.

ويتمين أن نوضح أن حالة الأغلبية المطلقة قد تختلف في حالة ما إذا كان العدد زوجيا ، عنها في حالة ما إذا كان العدد فرديا .

ففي الحالة الأولى تكون الأغلبية المطلقة عبارة عن نصف عدد الأصوات زائد صوت واحد ( ٥٠ ٪ + ١ ) . فإذا كان عدد الأصوات مائة تكون الأغلبية المطلقة ٥١ صوتا .

أما الحالة الثانية وهي حالة العدد الفردي فإن الأغلبية المطلقة تتحقق بأن يكمل الكسر الناتج عن نصف العدد إلى العدد الصحيح التالي . فمثلا إذا كان العدد ( ٩٩ ) فإن الأغلبية المطلقة ( ٥٠ ) ، ذلك أن نصف العدد ٩٩ فكمكمل الكسر لنصل إلى العدد الصحيح التالي رقم ٩٩ وهو ( ٥٠ ) . أما إذا قلنا في حالتنا هذه أن الأغلبية المطلقة هي النصف زائد واحد لكأنت النتيجة ٥٠.٥ وهو ما لا يمكن تحققه .

لذلك فانه يتعين القول أن الأغلبية المطلقة هي الأكثر من نصف العدد . وهي تفترض إن ذلك أن يحوز المرشح الفائز على أصوات تفوق في مجموع عددها ما حصل عليه باقي المرشحين الآخرين مجتمعين .

أما إذا لم يحصل أحدهم من المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات المصطاة ، فانه يشتم هنا إعادة لانتخاب .

ويختلف أسلوب الإعادة ونتيجة الانتخاب فيها باختلاف نظم الانتخاب في هذا الخصوص : فقد يشترط ضرورة الإعادة بين جميع المرشحين ، وقد يكفي بالإعادة بين المرشحين الأول والثاني فقط وهما من يكونا قد حصلا على أكثرية الأصوات في الانتخاب الأول .

وعادة لا يشترط الحصول في حالة الإعادة على الأغلبية المطلقة للأصوات ، بل يكفي عادة بالحصول على أكثرية الأصوات للفوز في المعركة الانتخابية الثانية .

#### الصورة الثانية : الأغلبية النسبية أو أكثرية الأصوات :

معنى ذلك أن المرشح الذي يفوز في الانتخاب هو من يحصل على أكثر الأصوات عدداً بنقض النظر عن مجموع الأصوات التي يحصل عليها باقي المرشحين الآخرين مجتمعين .

فلو فرضنا أن المرشح الأول قد حاز على مائة من الأصوات المصطاة وحصل المرشح الثاني على تسعين من الأصوات والثالث على سبعين . فان المرشح الأول هو الذي يفوز في المعركة الانتخابية لأنه قد حاز على أكثرية الأصوات عدداً على الرغم من أن المرشحين الآخرين قد حصلا على أكثر من نصف مجموع الأصوات المصطاة .

ونظام الأغلبية بصوريته المطلقة أو النسبية يمكن أن يظهر في حالة الانتخاب الفردي ، وذلك تبعاً لصورة الأغلبية المطلوب توافرها في نظام الانتخاب .

كما يمكن أن يظهر نظام الأغلبية بصوريته السابقتين في حالة الانتخاب بالقائمة حيث تفوز القائمة التي تحصل على الأغلبية المطلقة، أو القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات هدداً وذلك تبعاً لصورة الأغلبية المطلوبة .

ونظام الأغلبية سواء المطلقة أو النسبية يكفل فقط تمثيل من حصل على أغلبية الأصوات دون إقامة أى وزن للأصوات الأخرى التي أعطيت لباقي المرشحين الذين لم يتمكنوا من الفوز في الانتخابات . وذلك على الرغم مما قد يكون لهذه الأصوات الأخيرة من أهمية عددية تكاد لا تفتقر كثيراً في عددها عن الأصوات التي أعطيت للمرشح الفائز .

## ثانياً

### نظام التمثيل النسبي

يفترض هنا الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة لا الانتخاب الفردي ، ومقتضى هذه الطريقة أن توزع المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية طبقاً لنسبة عدد أصوات الناخبين التي تحصل عليها قائمة كل حزب في هذه الدائرة . فإذا فرضنا أن هناك ١٠ نواب يجب انتخابهم من دائرة انتخابية وأن هناك ثلاثة قوائم انتخابية لثلاثة أحزاب . ثم أسفرت الانتخابات على حصول قائمة الحزب الأول بنسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين المطاة وقائمة الحزب الثاني بنسبة ٣٠٪ من عدد أصوات الناخبين وقائمة الحزب الثالث بنسبة ١٠٪ من هذه الأصوات . فانه طبقاً لطريقة التمثيل النسبي التي تقضى بتوزيع المقاعد النيابية طبقاً لنسبة عدد أصوات الناخبين المطاة : تكون لقائمة الحزب الأول التي حصلت على ٦٠٪ من الأصوات الحق في الحصول على ٦٠٪ من مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة لهذه الدائرة أى الحق في الحصول على ستة مقاعد من مجموع

المقاعد النيابية المشرة المخصصة لهذه الدائرة . وتكون لقائمة الحزب الثاني التي حصلت على ٣٠ ٪ من عدد أصوات الناخبين الحق في الحصول على هذه النسبة من مجموع المقاعد النيابية لهذه الدائرة أى الحصول على ثلاثة مقاعد . وتكون لقائمة الحزب الثالث التي حصلت على ١٠ ٪ من الأصوات الحق في الحصول مقعد واحد .

وهكذا يتضح أن طريقة التمثيل النسبي تضمن تمثيل الأقليات السياسية بجانب حزب الأغلبية ، وذلك بالحصول على عدد من المقاعد النيابية يتناسب ونسبة الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب في الدائرة الانتخابية . إذ بفضل هذه الطريقة يفوز الحزب الذي حصل على ٣٠ ٪ من أصوات الناخبين بثلاث مقاعد والحزب الذي حصل على ١٠ ٪ من هذه الأصوات بمقعد واحد . وبذلك يظفر هذان الحزبان في البرلمان بهذا العدد من المقاعد بجانب حزب الأغلبية الذي حصل على ٦٠ ٪ من أصوات الناخبين والذي يمثل في المجلس النيابي بست نواب فقط عن هذه الدائرة . في حين أننا لو أخذنا بنظام الأغلبية لفاز حزب الأغلبية الذي حصل على ٦٠ ٪ من مجموع هذه الأصوات على جميع المقاعد النيابية سالفة الذكر ، وتحرم الأحزاب الأخرى التي حصلت على ٤٠ ٪ من الأصوات من التمثيل في البرلمان تماماً .

هذا ولم تعمل نظم انتخاب الدول العربية على تقرير نظام التمثيل النسبي ، فالتد عملت على تقرير نظام الأغلبية سواء المطلقة أو النسبية إذ ساد في نظام الانتخاب اللبناني لسنة ١٩٦٠ نظام القائمة مع الغالبية النسبية .

كما لم يلق نظام التمثيل النسبي رواجا كبيرا في الدول الأجنبية إذ مازال الكثير من هذه الدول تعجم عنه ، ومثال ذلك إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

حيث اعتنفا نظام الاغلبية، ومع ذلك فقد أخذت بعض الدول بالنظام الاول أى بنظام التمثيل النسبى كبلجيكا والدول الاسكندنافية . أما فرنسا فلقد تأرجحت بين نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبى فى نظمها الانتخابية المختلفة .

#### تقدير نظام التمثيل النسبى ونظام الاغلبية :

يرى أنصار نظام التمثيل النسبى أن هذا النظام أكثر اتفاقا مع المبدأ الديمقراطى من نظام الاغلبية ، فهو يسمح بتمثيل الامة بمختلف أحزابها أى بمختلف اتجاهاتها السياسية ، مما يعمل على إعطاء صورة صحيحة لإرادة الامة بأجمعها لا لجانب منها فقط كما هو الحال فى نظام الاغلبية حيث يمثل رأى الاغلبية دون الاقلية فى المجالس التيابية .

كذلك يساعد هذا النظام على وجود معارضة قوية تتولاها أحزاب الاقلية فى البرلمان ، مما يحول من استبداد حزب الاغلبية بشئون الحكم ويحول وبالتالي من استبداد البرلمان بسلطته ، وهو أمر ضرورى للنظام الديمقراطى التيابى .

كما وأن هذا النظام إنما هو نظام عادل ومنطقى : فهو نظام عادل لأنه يهدف إلى رفع الغبن عن الاقلية السياسية بالحيلولة بين تحكم حزب الاغلبية فى هذه الاقلية . كما أنه نظام منطقى إذ يمتشى وروبة الناخبين جميعاً وذلك بتوزيع عدد المقاعد فى البرلمان بنسبة عدد أنصار الاحزاب السياسية فى الدولة .

إلا أنه رغم مزايا نظام التمثيل النسبى فقد قيل بأن هذا النظام يؤدي إلى تمثيل الاعداد الكثيرة من الاحزاب السياسية فى البرلمان ، مما يؤدي إلى خلق الازمات الوزارية وعدم الإستقرار الوزارى وإلى صعوبة العمل التشريعى من ناحية أخرى نظراً لتمدد وجهات النظر داخل البرلمان لتمدد الاحزاب وإنقسامها وتعذر اتفاقها بالتالى على المسائل التى ينظرها البرلمان مما يعطل العمل التشريعى ويعرقه .

لذلك انتصر البعض لنظام الأغلبية لبساطته ، ولأنه يعمل على تكوين أغلبية قوية متأسكة داخل البرلمان تحقق الاستقرار الوزاري وتيسر العمل التشريعي .

## المطلب الرابع

### مدى حرية الناخب في مباشرة الانتخاب

تعمل بعض قوانين الانتخاب على جعل مباشرة الانتخاب على نحو اختياري ، وتعمل البعض الآخر على جعله على نحو إجباري .

#### الانتخاب الاختياري :

هو أن يترك ممارسة الانتخاب للناخب دون أدنى إلزام عليه في ذلك . فله أن يمارس هذا الحق بأن يشارك في الحركة الانتخابية ويدل بصوته في الانتخابات وله أن يحجم عن الاشتراك فيها .

#### الانتخاب الإجباري :

هو أن يلزم الناخب بضرورة اشتراكه في الحركة الانتخابية والإدلاء بصوته فيها وإلا تعرض لجزاءات ينص عليها القانون . وهذه الجزاءات بصفة عامة لا تتضمن عقوبات شديدة إذ تتمثل غالباً في الحكم بفراغة مالية معينة .

هذا ولقد اعتنق دستور ١٩٢٣ المصري ودستور ١٩٣٠ نظام الانتخاب الإختياري . وكذلك قانون الانتخاب اللبناني لسنة ١٩٦٠ .

ومنذ نظام الانتخاب لسنة ١٩٥٦ عرفت مصر مبدأ الانتخاب الإجباري للذكور حيث ينص على الناخب مباشرة حقه الانتخابي وإلا يعاقب بفراغة لا تتجاوز مائة قرش . هذا ويلاحظ أن المشرع قد فرق بين الذكور والإناث إذا ترك للمرأة الخيار في مباشرة حق الانتخاب ويكون ذلك بتقديم طلب منها لتقيدها في جدول الانتخاب بينما يكون الانتخاب إجبارياً بالنسبة للذكور .

والواقع أن تقرير مبدأ الانتخاب الإجبارى يؤدى إلى زيادة عدد الناخبين. الأمر الذى يؤدى إلى تعرف رأى الأمة بصورة حقيقية وتعمل من البرلمان الممثل الحقيقى لها. على خلاف الانتخاب الإختيارى الذى قد يحجم فيه الكثير عن مباشرة حق الانتخاب .

#### الانتخاب السرى :

تقرر غالبية نظم الانتخاب فى الوقت الحاضر مباشرة الانتخاب على نحو سرى بأن يختار الناخب اسم المرشح دون علانية بعدم إعلان ذلك أمام أعضاء لجنة الانتخاب مثلا . وينظم قانون الانتخاب عادة الإجراءات التى تسكفل هذه السرية .

وبما لا جدال فيه أن مباشرة الانتخاب على نحو سرى يعتبر من الضمانات الكبيرة التى تكفل حرية الناخب فى إختيار شخص المرشح ، وذلك على خلاف المبدأ الملقى الذى يتم التصويت فيه علناً والذى قد يعتريه الكثير من عوامل التأخير والتدخل فى حرية الناخب فى أمر هذا الإختيار .

هذا وتنص جميع الأنظمة الدستورية للدول العربية على مبدأ الانتخاب السرى: وهو ما قرره دستور المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة لانتخاب مجلس النواب طبقا لنص المادة ٦٧ من هذا الدستور . ودستور الجمهورية التونسية بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وذلك طبقا لفصل التاسع عشر من هذا الدستور: وقانون الانتخاب اللبنانى لسنة ١٩٦٠ وجميع قوانين الانتخاب المصرية .

## الفرع الثانى

### نظام الهيئات النيابية

اختلفت الدول باختلف نظمها الدستورية فى أمر تكوين هيئاتها النيابية .



فلقد قررت بعض الدول نظام المجلس النيابي الفردي ، وقررت البعض الآخر نظام المجلسين النيابيين .

## المطلب الاول

### نظام المجلس النيابي الفردي

اتجهت بعض الدول إلى إسناد السلطة التشريعية إلى مجلس نيابي واحد .  
وذلك كما هو الحال في لبنان حيث نصت المادة ١٦ من الدستور اللبناني بأن  
« تتولى السلطة التشريعية هيئة واحدة هي مجلس النواب » .  
كما أخذ دستور دولة الكويت بنظام المجلس النيابي الواحد هو مجلس الأمة  
( المادة ٨٠ من الدستور ) .

وكذلك ظهر نظام المجلس النيابي الفردي في دستور الجمهورية التونسية  
حيث قضى الفصل الثامن عشر من هذا الدستور بأن « يمارس الشعب السلطة  
التشريعية بواسطة مجلس نيابي يسمى مجلس الأمة » .

كما تقرر نظام المجلس النيابي الفردي في مصر في ظل دساتير ١٩٥٦، ١٩٦٤،  
١٩٧١ وهو حالياً مجلس الشعب .

### كيفية تكوين المجلس النيابي الفردي :

كأصل عام يتم تشكيل المجلس النيابي الفردي كله عن طريق الانتخاب بحيث  
يتكون هذا المجلس جميعه من أعضاء منتخبين .

وهو ما تقرره المادة ٣٤ من الدستور اللبناني بعد تعديلها من أن « يتألف  
مجلس النواب من نواب منتخبين » .

وكذلك الفصل ١٩ من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص على أن ينتخب

مجلس الأمة انتخاباً عاماً حراً مباشراً سرياً حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون .

على أنه يمكن أن يتم تشكيل المجلس النيابي الفردي عن طريق الجمع بين مبدأي الانتخاب والتميين ، بأن يتم انتخاب بعض أعضاء هذا المجلس بواسطة الشعب السامي والبعض الآخر تتكفل السلطة التنفيذية بأمر تعيينهم فيه . بشرط أن تفوق النسبة المنتخبة من الأعضاء النسبة الممثلة منهم وذلك حتى يمكن إعطاء الصفة النيابية على هذا المجلس الفردي .

وهو ما أخذ به الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٤ والدستور المصري الحالي لسنة ١٩٧١ حيث نصت المادة ٨٧ أن عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين يجب ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً ويموز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

كما وأنه إذا كان دستور دولة الكويت قد نص في المادة ٨٠ على أن يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب ، فإن هذه المادة قد قررت أن الوزراء الذين يعينون في مناصبهم الوزارية من خارج مجلس الأمة يكتسبون العضوية فيه بحكم مناصبهم هذه . الأمر الذي يؤدي إلى القول بأنه قد يظهر إلى جانب مبدأ الانتخاب في تكوين مجلس الأمة بعض الأعضاء الذين يكتسبون عضوية هذا المجالس حكماً وهم الوزراء إذا كانوا غير أعضاء بالمجلس النيابي عند تعيينهم في مناصبهم الوزارية .

## المطلب الثاني

### نظام المجلسين

اتجهت بعض الدول إلى الأخذ بنظام المجلسين مفضلة إياه على نظام المجلس الواحد .

وظهر هذا النظام في ظل دستور المملكة الأردنية الهاشمية الحال الصادر عام ١٩٥٢ حيث قررت المادة ٦٢ أن مجلس الأمة يتألف من مجلسين هما : مجلس الأعيان ومجلس النواب .

وهو ما كانت تقرره الدولة البنية إبان عهد الملكية حيث نصت المادة ٩٣ من دستور هذا العهد بأن مجلس الأمة يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

وأخذ كل من دستور ١٩٢٣ المصري ، ١٩٣٠ بنظام المجلسين حيث يتكون البرلمان من مجلس النواب وآخر للشيوخ .

ونص دستور المملكة المغربية الصادر عام ١٩٦٢ في الفصل ٣٦ على أنه يتركب البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين .

كما ظهر نظام المجلسين في الدول الغربية كإنجلترا حيث يوجد مجلس العموم ومجلس اللوردات ، وكفرنسا حيث يوجد مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية . كما ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حكم شكل الدولة الفيدرالي وجود مجلس للنواب يمثل الشعب الأمريكي ومجلس للشيوخ يمثل الولايات .

على أن الأخذ بنظام المجلسين يتم المغايرة بينهما بالألا يكون كل مجلس بصورة مطابقة مسكورة للآخر ، وإلا انتفت الحكمة من نظام الازدواج وقد بالتالي هذا النظام علة وجوده وجوده .

وتتضح المغايرة بين المجلسين من ناحية التكوين ومن ناحية الاختصاص .

#### ١ - المغايرة من ناحية تكوين المجلسين النيابيين : -

تظهر المغايرة في تكوين المجلسين النيابيين في مظاهر عدة يمكن بيانها فيما يلي :-

١ - المغايرة في طريقة تكوين المجلسين : - تلجأ البساتير عادة إلى طريق

الانتخاب وحدة في أمر تكوين المجلس النيابي الأول حيث يتم اختيار جميع أعضاء هذا المجلس بواسطة الانتخاب . وسبب ذلك أن هذا المجلس يعتبر في حقيقة الأمر الممثل الحقيقي للأمة مما يضمن انتخاب الشعب لجميع أعضائه .

وهو ما قرره دستور المملكة الأردنية الهاشمية ودستور الدولة القبلية إبان عهد الملكية ، إذ اعتنقا مبدأ الانتخاب لجميع أعضاء مجلس النواب وذلك عن طريق الاقتراع العام ( المادة ٦٧ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية والمادة ١٠٠ من دستور المملكة القبلية ) .

وكذلك دستور ١٩٢٣م المصري ، ١٩٣٠ إذ يشكل مجلس النواب عن طريق الانتخاب بالنسبة لجميع أعضائه .

أما بالنسبة لطريقة تكوين المجلس الآخر ، فهي تتم على نحو مغاير وتختلف طريقة هذا التكوين باختلاف الدساتير :

إلا أنه رغم تنوع هذه الطرق ، فهي تتم عادة على النحو التالي :-

— قد تكون عضوية المجلس الآخر وراثية : بأن تكون الغالبية العظمى في هذا المجلس مخصصة للوراثة لطبقة معينة من الطبقات . وذلك كما هو الحال بالنسبة لمجلس اللوردات في إنجلترا حيث خصصت غالبية مقاعد هذا المجلس للذين يحملون لقب اللوردية بحكم الإرث الذي أُنعم به الملك على أسلافهم . بحيث يكون لخولاء اللوردات حق عضوية المجلس بحكم وراثتهم لقب اللوردية .

— وقد تلجأ بعض الدساتير في تكوين المجلس الآخر إلى طريقة يتولى بمقتضاها بعض أعضاء هذا المجلس مناصبهم بنص القانوني . ومثال ذلك دستور رومانيا لسنة ١٩٢٣ .

ويلاحظ أن الطريقتين السابقتين تفتانان والمبدأ الديمقراطي الذي يعتبر الانتخاب الوسيلة الحقيقية لاسناد السلطة السياسية.

وإزاء عيوب طريقة الوراثة تقلص إختصاص مجلس الوردات في إنجلترا وأصبح مجلس الموم صاحب الإختصاص الفعلي الحقيقي في ميدان السلطة التشريعية .

— وقد تلجأ بعض الدول إلى طريقة التمينين بالكامل في اختيار أعضاء المجلس الآخر ، بحيث تقوم السلطة التنفيذية بتعيين جميع أعضاء هذا المجلس . ولقد إتبع دستور الدولة الليبية إبان العهد الملكي هذه الطريقة إذ نصت المادة ٩٤ من هذا الدستور على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يعينهم الملك » .

وقد تشدد بعض الدساتير في طريقة التمينين بالكامل ، فتمن أن يكون هذا التمينين من بين طبقات وفئات معينة . وهو ما اتبعه دستور المملكة الأردنية الهاشمية .

فبعد أن قرر الدستور الأردني في المادة ٣٦ بأن « الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم » . حتمت المادة ٦٤ من هذا الدستور بأنه يشترط في عضو مجلس الأعيان « أن يكون من إحدى الطبقات الآتية : رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون ومن أشغل سابقاً مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقون الذين انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحازرين على قمة الغمب واعتمادهم بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن » .

ويلاحظ أن طريقة التعيين بالكامل إنما تتنافى والمبدأ الديمقراطي في ذاته الذى يقرر أن الانتخاب هو وسيلة إسناد السلطة . كما تتنافى الطريقة السابقة والنظام التيابى - وهو إحدى صور الديمقراطية - الذى يعمل لإحفاء الصفة النيابية على المجالس أن يتم تكوينها عن طريق الانتخاب .

لذلك فإن طريقة التعيين بالكامل تتنافى والمبدأ الديمقراطي في أساسه وفي صورته النيابية . مما يؤدي إلى اعتبار أن المجلس المعين بالكامل إنما يمثل إرادة السلطة التي قامت بتعيينه ولا يمثل بالتالى إرادة الأمة .

— وقد تلجأ بعض الدساتير في طريقة تكوين المجلس الآخر إلى الجمع بين مبدأ الانتخاب ومبدأ التعيين : بأن يتم تعيين بعض أعضاء هذا المجلس بواسطة السلطة التنفيذية وانتخاب البعض الآخر من الشعب . وهو ما قرره دستور ١٩٢٣ ، المصرى . ١٩٣٠ بالنسبة لتشكيل مجلس الشيوخ حيث اشترطوا وجوب انتماء أعضاء هذا المجلس إلى طبقات معينة بالنسبة لجميع أعضاء المجلس المنتخبين منهم والمعينين .

وإذا كانت الحكمة الأساسية في إجازة مبدأ التعيين هنا هي الرغبة في إكمال تمثيل الكفايات التي قد لا يحقق تمثيلها نظام الانتخاب ، فإنه يتعين مع ذلك أن تكون الغالبية العددية للمعبر المنتخب لا المعبر المعين حتى يمكن إحفاء الصفة النيابية على مثل هذا المجلس .

وهو ما قرره دستور ١٩٢٣ في المادة ٧٤ التي نصت على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم ويختار الثلاثة الآخرين بالافون بالاقتراع العام » وعلى خلاف ذلك زادت نسبة الأعضاء المعينين على الأعضاء المنتخبين في ظل دستور ١٩٣٠ الذى قلب النسبة المقررة في دستور ١٩٢٣ بأن جعل

عدد الأعضاء المعينين ثلاثة أخماس أعضاء المجلس والحسين الباقيين بالانتخاب .

ب - المقايمة من ناحية عدد الأعضاء : - تمسك الدساتير عادة على زيادة عدد أعضاء المجلس المنتخب بالكامل على عدد أعضاء المجلس الآخر بحيث يفوق العدد في المجلس الأول عنه في المجلس الثاني .

وحكمة ذلك أن المجلس الأول يعتبر المجلس الأكثر تمثيلاً للأمة وإرادتها مادام أن تكوينه بالكامل يتم عن طريق انتخاب الشعب له ، مما يستتبع تفوقه من الناحية العددية على المجلس الآخر .  
ويظهر هذا الاختلاف العددي في دساتير الدول العربية التي تأخذ بنظام المجلسين :

فقد كان عدد أعضاء مجلس الشيوخ في دستور الدولة الليبية إبان العهد الملكي معداداً بأربعة وعشرين عضواً ( المادة ٩٤ ) ، بينما ينوب النائب بالنسبة لمجلس النواب عن كل عشرين ألفاً من السكان أو عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه ( المادة ١٠١ ) .

كذلك نصت المادة ٦٣ من دستور المملكة الأردنية على أن يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب .

كما تقرر في ظل دستور ١٩٥٣ المصري بأن كل عضو بمجلس النواب ينوب عن ستين ألفاً من السكان بينما ينوب كل عضو بمجلس الشيوخ عن مائة وثمانين ألفاً من السكان . أما دستور ١٩٣٠ فإنه بعد أن عمل على تلبية أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، جعل عدد أعضاء المجلس الأول مائة وخمسين عضواً وتألف المجلس الثاني من مائة عضو .

( القسم الثاني )

وتظهر فائدة التفوق العددي إذا ما اجتمع المجلسان معاً في هيئة مؤتمر لتقرير بعض الأمور التي ينص عليها الدستور . إذ يسود في هذا المجال رأى المجلس الأول صاحب العدد الأكبر وتقتصر كلته وإرادته على رأى المجلس الثاني صاحب العدد الأقل .

جـ - **المغايرة من ناحية عمر الناخب وعضو البرلمان :** تشترط الدساتير أو قوانين الانتخاب عادة المغايرة في سن النائب والناخب بالنسبة لكل مجلس من مجلسي البرلمان .

وعادة يقل السن المقرر لأعضاء المجلس المنتخب بالكامل عنه بالنسبة للمجلس الآخر .

وهو ما قرره دستور المملكة الأردنية الهاشمية حيث نصت المادة ٧٠ بأن يكون عضو مجلس النواب قد أتم ثلاثين سنة شمسية ، بينما تشترط المادة ٦٤ في عضو مجلس الأعيان أن يكون قد أتم أربعين سنة شمسية من عمره . كما يقرر دستور الدولة الليبية إبان العهد الملكي ضرورة أن يكون عضو مجلس الشيوخ بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي ( المادة ٩٦ ) ، بينما يشترط في عضو مجلس النواب أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة حسب التقويم السابق ( المادة ١٠٣ ) . وهو ذات السن بالنسبة لدستوري ١٩٢٣ المصري ، ١٩٣٠ .

وسكة المغايرة في عمر أعضاء مجلسي البرلمان أن المجلس المنتخب بالكامل إنما يمثل عادة الشباب ، على خلاف المجلس الآخر الذي يمثل عادة الروية والأتزان . مما يؤدي إلى الجمع بين سكة الشيوخ واتزانهم مع جرأة الشباب وحماسته .



هذا ولا تظهر المغايرة في سن الناخب إلا إذا أخذنا بنظام الانتخاب بالنسبة لتكوين المجلسين سواء على نحو كل أو جزئى . وهو ما تقرر في ظل دستور ١٩٢٣ المصرى (ذي ثمين بلوخ) (حدى وعشرين سنة ميلادية بالنسبة لناخبى مجلس النواب فيما يشترط بلوخ خمساً وعشرين سنة ميلادية بالنسبة لناخبى مجلس الشيوخ . وتعتبر المغايرة السابقة في سن الناخب نتيجة منطقية للمغايرة في عمر أعضاء كل مجلس من مجلسى البرلمان .

٥ - **المغايرة من ناحية مدة العضوية :** من الأمور المقررة (إختلاف مدة نيابة كل مجلس من مجلسى البرلمان عن الآخر بالآ تكون مدة نيابتهما واحدة . وتكون عادة مدة نيابة المجلس المنتخب بالكامل أقصر من مدة المجلس الآخر . والسبب في ذلك أنه لما كان المجلس المنتخب بالكامل هو المجلس الأكثر تمثيلاً للأمة ، فإنه يتعين تحقيق رقابة فعالة للشعب على نوابه وأعمالهم . وتتمثل هذه الرقابة في تجديد انتخاب أعضاء المجلس بعد إقضاء فترة النيابة التى يجب ألا تطول مدتها ، بحيث يرجع النواب إلى الشعب الذى يعمل على إعادة انتخاب النائب الذى أحسن في عمله وعلى عدم إعادة انتخاب من تتأون في عمله النيابى .

كما تنص الدساتير عادة على مبدأ التجديد الكلى للمجلس المنتخب بالكامل بأن يعاد تجديد انتخاب هذا المجلس بأكمله بعد إنتهاء مدته النيابية ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للمجلس الآخر حيث يدود مبدأ التجديد الجزئى له .

وتطبيقاً لذلك نص دستور الدولة اللبنانية (بأن عهد الملكية على أن د مدة مجلس النواب أربع سنوات ) (المادة ١٠٤) ، ومدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات ، ويجدد اختيار نصف الشيوخ كل أربع سنوات ، (المادة ٩٨) .

كما قرر دستوراً ١٩٢٣ المصري ، ١٩٣٠ أن مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ، أما مدة مجلس الشيوخ فهي عشر سنوات بحيث يتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .

ولقد خرج دستور المملكة الأردنية عن مبدأ اختلاف مدة النيابة ومبدأ التجديد الجزئي بأن ساوى كبدأ عام بين مجلس النواب ومجلس الأعيان في هذا الخصوص . إذ نصت المادة ٦٥ من الدستور بمد تعديلها بأن « مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات . أى تجديد جميع الأعضاء بعد انتهاء المدة السابقة . وهو ما قضى به كذلك بالنسبة لمجلس النواب إذ نصت المادة ٦٨ في فقرتها الأولى بأن مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية .

هذا وإن كان دستور المملكة الأردنية قد ساوى كأصل عام بين مدة نيابة مجلس النواب ومدة مجلس الأعيان ، فإنه قد أجاز للملك مع ذلك أن يعطيل من مدة نيابة مجلس النواب « إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين ، ( المادة ٦٨ في فقرتها الأولى المعدلة بتاريخ ١٦ - ٢ - ١٩٦٠ ) . فكان الدستور هنا وقد أجاز إمداد مدة مجلس النواب إلى ست سنوات قد أجاز بعمل مدة المجلس النيابي المنتخب بالكامل أطول من مدة المجلس الآخر الذي حددت مدته بأربع سنوات . وهو ما يتناقى والمبدأ الاساسى القاضى بتقصير مدة نيابة المجلس الأول عن مدة المجلس الثانى .

#### ٢ - الفقرة في اختصاص المجلسين : -

من المعروف أن الوظيفة الاساسية للبرلمان كأصل عام تتمثل في الوظيفة التشريعية . وتركز تلك الوظيفة التشريعية أولاً في حق اقتراح القوانين وهو

ما يسمى بالاقتراح البرلمانى ، ثم فى تقرير القوانين بحيث يستحيل إصدار القانون إلا بعد إقراره أى بعد الموافقة عليه من البرلمان .

ونظام إزدواج المجلسين يستلج كأصل عام أن يكون لكل من مجلسي البرلمان الحق فى مباشرة الوظيفة التشريعية .

فيكون لأعضاء كل مجلس من مجلسي البرلمان حق اقتراح القوانين فلا يقتصر هذا الحق على مجلس دون آخر . كما يجب من ناحية أخرى موافقة المجلسين على مشروعات القوانين وإقرارها من كل منهما، بحيث إذا أقر أحد المجلسين مشروع قانون فإنه من الواجب لإقراره من المجلس الآخر وتكون موافقة كل منهما ضرورة لإتمام العملية التشريعية . فإذا ما رفض أحدهما مشروع قانون أقره الآخر استحالت إصداره ويسقط إزاء إصرار المجلس الآخر على رفضه .

إلا أن بعض التشريعات الدستورية تعمل على تمييز المجلس الأول المنتخب بالكامل عن المجلس الآخر فى مجال الوظيفة التشريعية على اعتبار أنه المجلس الأكثر تمثيلا للأمة .

وهو ما يظهر فى دستور ١٩٢٣ المصرى ، فإنه وإن أعطى كأصل عام حق اقتراح القوانين لمجلسي البرلمان على السواء ، فإنه قد قيد هذا الحق بالنسبة لاقتراح إنشاء الضرائب أو زيادتها بأن قصر هذا الحق على الملك ومجلس النواب دون مجلس الشيوخ الذى حرمه من هذا الحق ( المادة ٢٨ ) . كما أوجب المشرع الدستورى فى ظل دستوري ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ضرورة مناقشة الميزانية وتقريرها أو لا أمام مجلس النواب ( المادة ١٣٩ من دستور ١٩٢٣ ، ١٢٨٠ من دستور ١٩٣٠ )

### تقدير نظام المجلس النيابي الفردي ونظام المجلسين :

#### أولاً : نظام المجلسين النيابيين :

١. ( أ ) لا غناء عن نظام المجلسين النيابيين بالنسبة لدول الاتحاد المركزي حيث يتعمد الأخذ به دون نظام المجلس النيابي الفردي . وسبب ذلك أن نظام المجلسين يعمل على إبراز الشكل الحقيقي لهذه الدول . إذ يتعين النظر إلى دولة الاتحاد المركزي من زاويتين : أولاً باعتبارها دولة واحدة لها إقليم واحد وشعب واحد يقطن جميع أرجاء هذا الإقليم ، وهنا يمثل هذا الشعب في مجلس نيابي . كما يتعين أن ينظر إلى دولة الاتحاد المركزي على اعتبار أنها تضم العديد من الولايات التي يترك لها ممارسة بعض شؤون السلطة السياسية الداخلية ، وهنا يجب أن يقوم مجلس نيابي آخر يمثل ولايات الدولة .

لذلك فإن نظام المجلسين يعتبر من النظم الأساسية الضرورية التي يتعين على دول الاتحاد المركزي الأخذ به نظراً لما يحتمه الشكل الدستوري للدولة من وجوب تمثيل شعب الدولة بأكمله علاوة على وجوب تمثيل الولايات التي تتكون منها هذه الدولة وهو ما يظهر مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية .

( ب ) قيل بأن نظام المجلسين النيابيين يعمل على رفع مستوى الكفاية داخل البرلمان . ذلك أن الأخذ بنظام المجلس النيابي الواحد الذي يتم من طريق انتخاب كامل أعضائه قد يؤدي إلى هبوط مستوى كفاية هذا المجلس ، نظراً لما قد ينتج عن نظام الانتخاب من وصول أعضائه إلى المقاعد النيابية بفضل التأثير وحده على جمهور الناخبين دون النظر إلى درجة كفايتهم التي قد تنقصهم في كثير من الأحيان .

لذلك فإن نظام المجلسين يعمل على تلافى هذا العيب ، إذ يسمح بأداة بوجود مجلس منتخب بالكامل إلى جانب مجلس آخر يسمح فيه بتعيين الكفايات الفنية في بعض مقاعده . الأمر الذي يؤدي إلى اكال نقص الكفايات في البرلمان ورفع مستوى هذا الأخير ، وذلك كله دون المساس بنظام الانتخاب ذاته .

( ج ) نظام المجلسين يعمل على الاجادة التشريعية : لا جدال أن تقرير مشروعات القوانين في مجلسين تشريعيين يعمل على الزيادة في دراسة القوانين وتمحيصها. إذ لن يصدر القانون إلا بعد الدرس والبحث الذي يتحقق على مرتين . وهكذا تعمل على إزالة الأخطاء التشريعية والتسرع في التشريع وتضمن القوانين في نهاية الأمر الدقة والنضوج . فنظام المجلسين على حد قول أحد الفقهاء إنما يعتبر بمثابة ( المرشح ) الذي لا يترك القوانين تمر إلا بعد ترشيحها من كافة الدوائب التي قد تعلق بها فيتم لها النضوج والنضافة بحيث تصدر في نهاية الأمر وهي أكثر اتفاقاً وأقرب تحقيقاً للمصلحة العامة مما لو كانت صادرة من مجلس واحد .

( د ) نظام المجلسين يمنع استبداد المجالس التشريعية : اتهم البعض المجالس النيابية بأنها تعمل على الاستبداد بالسلطة الممنوحة لها بالعمل على توسيع سلطاتها والافتئات على حقوق الهيئات الأخرى . حتى قيل بأن الاستبداد قد انتقل من أيادي الملوك إلى المجالس النيابية دون أن تعمل على إزالته كما يقضى بذلك المبدأ الديمقراطي .

على أنه إذا كان يصح هذا القول في ظل نظام المجلس النيابي الفردي الذي قد يمنح بسلطته ، فإن نظام المجلسين يعمل على ملاقة النقد السابق إذ يتحقق في هذا النظام إتصاف كل مجلس للآخر عند حدود سلطته المشروعة إذا ما جنح بها

أحدهما ، مما يحقق التزام السلطة التشريعية بحدود سلطاتها . وهو مالا يتحقق في ظل نظام المجلس النيابي الواحد .

( هـ ) نظام المجلسين يخفف من حدة الأزعاج بين السلطة التشريعية والتنفيذية : وذلك بإمكان أن يقوم أحد المجلسين بتخفيف أمر هذا الأزعاج بقيامه بدور الحكم بين السلطة التنفيذية والمجلس الآخر المعارض لها ، وذلك على خلاف إذا ما كان البرلمان مكوناً من مجلس واحد .

أما إذا اتفق المجلسان في الرأي في مواجهة السلطة التنفيذية، فإن هذا الاتفاق يعد قرينة قوية على صواب رأي البرلمان مما يجعل السلطة التنفيذية عادة على الخضوع لرأي البرلمان في نهاية الأمر .

على أنه يمكن الرد على هذه التزاي : بأنه إذا كانت نظام التمين يعمل على معالجة نقص الكفايات التي تنتج عن نظام الانتخاب، فإنه يمكن اللجوء إلى التمين في ظل نظام المجلس النيابي الفردي. فنظام التمين لا يتلزم حتماً مع نظام المجلسين، إذ يمكن في ظل نظام المجلس الواحد أن نعمل على تقرير نظام الانتخاب بالنسبة لغالبية مقاعد هذا المجلس مع إباحة التمين بالنسبة لباقي المقاعد الأخرى .

أما عن الإجابة التشريعية التي يحققها نظام المجلسين ، فإن نظام المجلس الفردي لا يعتبر دليلاً على عدم الاجادة في ذاتها . كما وأن حق اعتراض رئيس الدولة على مشروعات القوانين وردّها ثانية إلى البرلمان لأعادة دراستها وتقريرها يحقق من أمر دراسة مشروعات القوانين مرتين ، وهو ما ينساق به أنصار نظام المجلسين .

وبالنسبة لمنع استبداد المجالس النيابية ، فإن نظام المجلسين لا يمنع من ذلك بل قد يعمل على زيادة حدته إذا ما جتمع المجلسان معاً في استعمال سلطاتهما .

وأخيراً فليس من دور المجالس التشريعية أن تقوم بوظيفة الحكم بين نفسها وبين السلطة التنفيذية ، إذ يقوم عادة رئيس الدولة بهذا الدور باعتباره الحكم العادل المستقل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إذا ما قام الخلاف بينهما وله من السلطات ما يكفل حسم هذا الخلاف إذا تمذر التوفيق بينهما .

#### مزاياء نظام للمجلس النيابى الفردى :

( أ ) سيادة الأمة عبارة عن كل واحد غير قابل للتجزئة أو الانقسام . وما دامت سيادة الأمة وحدة واحدة فلا يمكن أن يمثلها أو يعبر عن إرادتها إلا هيئة واحدة أى مجلس نيابى واحد .

لذلك فإن نظام المجلسين يفتاقى ومدلول مبدأ سيادة الأمة، إذ يسمح بتجزئة السيادة والإرادة إلى جزئين ، وهو ما لا يمكن التسليم به .

إلا أن القول بأن من مقتضيات وحدة سيادة الأمة وجوب تمثيل هذه السيادة بمجلس واحد يعبر عن إرادتها الواحدة ، إنما يعنى فى حقيقة الأمر رفض مبدأ الحكومة المقيدة ، حيث توزع السلطة فيها على هيئات مختلفة تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وإقرار نظام الحكومة المطلقة حيث تتجمع السلطة فى يد فرد واحد أو هيئة واحدة . كما أن مسأرة مثل هذا القول سيؤدى فى نهاية الأمر إلى تقرير أن تعدد أعضاء المجلس الواحد ذاته سيكون مخالفاً لمبدأ وحدة السيادة .

علامة على أن مدلول وحدة السيادة وعدم قابليتها للتجزئة أو الانقسام يختص بما مبدأ سيادة الأمة وحده، دون مبدأ سيادة الشعب الذى سرى فى بعض الدساتير والذى يسمح بتجزئة السيادة وتقسيمها .

( ب ) نظام المجلس النيابى الفردى يقضى على الانقسام والتزاع داخل نطاق السلطة التشريعية ، على خلاف نظام المجلسين الذى قد يكون مصدراً لمثل هذا

الانقسام . و يظهر ذلك في حالة إقرار أحد المجلسين لمشروع قانون يقوم برفضه المجلس الآخر أو في حالة إستحكام الخلاف على مشروع قانون مقدم من السلطة التنفيذية بحيث يتعين إقراره وموافقة المجلسين النيابيين عليه كما هو الحال مثلا بالنسبة لمشروع الميزانية .

كما وأن ضرورة موافقة المجلسين على مشروعات القوانين قبل إصدارها إنما قد يؤدي إلى قهر بعض المشروعات النافذة التي يوافق عليها أحد المجلسين ولا يعمل المجلس الآخر على إقرارها . الأمر الذي يؤدي إلى إستحالة إصدار مثل هذه المشروعات التي تتطابق والمصالح العام لإصرار أحد المجلسين على رفضها .

(ج) نظام المجلس النيابي الفردي يعمل على سرعة العمل التشريعي وتبسيطه . وذلك على خلاف نظام المجلسين حيث يعمل على تعطيل هذا العمل وتعقيده بإطالة الوقت لضرورة الموافقة على مشروعات القوانين من كل مجلس على حدة . مما ينتج عن ذلك أوجع المواقف خاصة في الحالات التي تتطلب السرعة في إصدار التشريعات لمواجهة بعض حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير والإبطاء .

هذا ويلاحظ انه إذا كان الأخذ بنظام المجلس النيابي الفردي أو بنظام المجلسين يتوقف على ظروف كل دولة على حدة ، فإن نظام المجلس الفردي قد أخذ في الإنتشار في الوقت الحاضر انتشاراً كبيراً حيث قامت غالبية الدول باعتناقه والأخذ به .



## المبحث الرابع

### صور الديمقراطية الغريبة

تظهر الديمقراطية الغريبة في صور مختلفة؛ فقد تظهر في صورة مباشرة حيث يتولى الشعب السياسى ممارسة شئون السلطة بنفسه دون وساطة أو إناابة في هذا الشأن .

وقد تظهر في صورة نياية حيث لا يمارس الشعب السلطة بنفسه بل يعمل على انتخاب من يمثله لممارسة شئون هذه السلطة نياابة عنه .

وقد تظهر في صورة شبه مباشرة ، وهى صورة تتوسط الصورة المباشرة والصورة النياية . فيقوم الشعب بانتخاب من يمثله لمباشرة شئون السلطة على أن يبقى الشعب مع ذلك حتى الاشتراك مع نوابه في مباشرة بعض مهام الحكم بظاهر وصور مختلفة معينة .

### الفروع الأول

#### الديمقراطية المباشرة

##### La Démocratie Directe

الديمقراطية المباشرة عبارة عن النظام الذى يعمل من الشعب السياسى الهيئة الحاكمة .

وسيل ذلك ممارسة الشعب السياسى شئون سلطة الحكم بنفسه دون وساطة أو إناابة في هذا الامر .

بمعنى أن يمارس الشعب السياسى بنفسه جميع شئون السلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية . فلا يكون هناك برلمان أو وزارة أو قضاء ، وتظهر الطبقة المحكومة بظهر الهيئة الحاكمة دون أدنى إناابة أو تمثيل .

ولا شك أن الديمقراطية المباشرة هي المثل الأعلى للبدا الديمقراطية من الناحية النظرية . ذلك أنه ما دام الشعب هو أساس ومصدر السلطة ، فإنه من الطبيعي أن يباشر الشعب بنفسه شئون السلطة دون أن يوكل ذلك إلى غيره كي يمارس هذه السلطة نيابة عنه .

ولقد اعتبر جان جاك روسو أن الديمقراطية المباشرة هي النتيجة المنطقية لمبدأ سيادة الأمة والترجمة الوحيدة الصحيحة له . فإذا كانت سيادة الأمة غير قابلة للإقسام أو التنازل هنا فهي غير قابلة للإيابة . لذا كان على الشعب وحده وهو الممثل لإرادة الأمة أن يمارس هذه السيادة بنفسه ولا ينيب غيره في هذا الأمر . لذلك انتقد روسو النظام النيابي الذي أخذ يستقر في إنجلترا . وأعلن في كتاب العقد الإجتماعي أن النواب لا يمثلون الشعب . ولا يحق لهم أن ينتروا نهائياً في أي أمر نيابة عن الشعب . فكل قانون لم يوافق عليه الشعب بنفسه يستمر باطلا ولا يمكن أن تعطى له وصف القانون . يظن الشعب الإنجليزي أنه حر ولكنه واهم في ظنه فهو ليس حراً إلا في فترة انتخاب أعضاء البرلمان . فإذا ما تمت الانتخابات عاد الشعب عبداً لا سلطة له ، ذلك أنه يفقد حريته وكيانه في اللحظة التي يختار فيها من يمثله .

**تطبيقات الديمقراطية المباشرة :** عرفت الديمقراطية المباشرة طريقها على نحو معين في بعض مدن اليونان القديمة كمدينة أثينا . إلا أنها قد أندثرت تقريباً في الوقت الحاضر ، اللهم إذا استثنينا ثلاثة ولايات جبلية صغيرة من ولايات الاتحاد السويسري حيث يسود فيها هذا النظام . وهذه الولايات هي ( Unterwald . Glaris . Appenzell )

ويقوم أفراد الشعب السياسي في كل ولاية من هذه الولايات الثلاثة بالاجتماع

مما في جمعية يطلق عليها جمعية الشعب (assemblée populaire) مرة كل سنة في يوم أحد من شهر إبريل أو من شهر مايو في ميدان فسبح بالولاية حيث يقومون بمباشرة شئون السلطة الخاصة بولايتهم .

وإلى جانب ذلك هناك ما يسمى بمجلس الولاية ( conseil cantonal ) ، وهو مجلس يقوم الشعب بانتخابه لتحضير مشروعات القوانين وعرضها عليه . لذا يقتصر دور الشعب عند إجتماعه في الميعاد السنوي السابق على إقرار مشروعات القوانين ومداينة الولاية التي يقرم مجلس الولاية بتحضيرها وعرضها عليه . ويتم الإقرار أو الرفض عادة دون مناقشة جدية تذكر ، خاصة إذا ما تلقى الأمر بمسائل فنية أو قانونية حيث يتمنر على جمهور الشعب تفهمها . كما يقوم الشعب باختيار قضاء الولاية وموظفيها الذين يقومون بممارسة الوظيفة التنفيذية . هذا علاوة على انتخاب النواب الذين يمثلون الولاية في المجلس النيابي الممثل للولايات بدولة الاتحاد .

وإذا كان هناك بعض الاتفاق بين جمعية الشعب في مدن اليونان القديمة ، وجمعية الشعب في الوقت الحاضر في الولايات السويسرية الثلاث من ناحية الاختصاص الداخلي ، فإنه يتمين ملاحظة مدى الاختلاف من ناحية ممارسة الشؤون الخارجية . إذ بينما كان لجمعية الشعب قديما حق موازنة أمور السيادة الخارجية للديانة ، فإنه يتمتع على جمعية الشعب في الولايات السويسرية النظر في هذه الأمور حيث تختص دولة الاتحاد وحدها بذلك دون غيرها نظراً لما يليه نظام الاتحاد المركزي الذي تفتقته الدولة السويسرية في هذا الخصوص .

**أسباب تطور الأخذ بالنظام الديمقراطي المباشر في الوقت الحاضر :**

أصبح تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر من الأمور المستحيلة . ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

( ١ ) زيادة عدد السكان زيادة كبيرة في الدول المختلفة حيث يستحيل على الشعب من الناحية العددية مباشرة شئون السلطة بنفسه .

فلقد كان شأن عدد السكان في مدن اليونان القديمة السبب في اعتناق الصورة المباشرة ، وهو ذات السبب بالنسبة للولايات السويسرية الثلاثة في الوقت الحاضر حيث يقل عدد السكان في هذه الولايات الجبلية على نحو ملحوظ ، حتى أنه أمام زيادة عدد السكان تركت بعض الولايات السويسرية الأخرى النظام المباشر بعد تزايد عدد السكان فيها ، وهو ما فعلته ولاية (Uri) عام ١٩٢٨ وكذلك ولاية (Schwyz) عندما أصبح عدد سكانها يزيد على ٥٥ ألف نسمة .

وهكذا تنف كثرة تعداد الشعب السياسي حائلا مانعا من الأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة :

(٢) يعمل الطابع الثني الذي تتميز به شئون السلطة في الوقت الحاضر على إستعالة الأخذ بالنظام المباشر . ذلك أن شئون الحكم في الوقت الحاضر قد تميزت في كثير من أمورها بناحية فنية وعلمية تستلزم خبرة ودراية لا تتوافر لكثير من أفراد الشعب السياسي حيث يستحيل على هؤلاء الأخيرين فهمها وممارستها على نحو جدي سليم . ولا أدل على ذلك مما حدث في جمعية الشعب لولاية (Uri) عام ١٩١١ حيث قامت مناقشة حادة استغرقت وقتاً طويلاً حول طلب الحزب الاشتراكي بإيالة الرقص أربعين يوماً ، مع أنها قامت باقرار مجموعة كاملة لقانون المدن في جلسة واحدة وبدون مناقشة تقريباً .

مدى تعلق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر :

يجب أن نساءل ما إذا كان نظام الحكم في الولايات السويسرية الثلاثة يمكن أن يتصف في حقيقته بالصفة الديمقراطية المباشرة ، وما إذا كان يتبر تطبيقاً حقيقياً للبدأ الديمقراطي المباشر ؟

وأينا مدى اختصاص جمعية الشعب بمباشرة شئون السلطة حتى تركز المظهر الوحيد للديمقراطية المباشرة في ميدان الوظيفة التشريعية وحدها حيث يقوم الشعب السياسي بإقرار أو رفض مشروعات القوانين . وحتى بالنسبة لهذا الأمر ، فإن تخصيص هذه المشروعات وتقديمها إنما يقع على عاتق مجلس الولاية المنتخب لأعلى عاتق الشعب السياسي ذاته ، وانحصر اختصاص الشعب على مجرد المناقشة والإقرار ، تلك المناقشة التي تتم على نحو ظاهري لا على نحو جدي حقيق .

أما بالنسبة للوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية للولاية ، فإن الشعب السياسي لا يمارسها بنفسه على نحو مباشر . إذ يقتصر دوره في هذا الخصوص على مجرد انتخاب من يمارس هاتين الوظيفتين نيابة عنه .

وإذا كان دور الشعب في مباشرة شئون السلطة يقتصر أصلا على مجرد تقرير مشروعات القوانين دون ممارسة الوظيفة التنفيذية والقضائية ، فإنه لا يمكن وصف مثل هذا النظام بالوصف الديمقراطي المباشر حيث يتعين أن يمارس الشعب السياسي شئون السلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية بنفسه ويظهر في ذلك بظهور الهيئة الحاكمة لا الطبقة المحكومة .

من ذلك كله يمكن تقرير زوال النظام الديمقراطي المباشر في الوقت الحاضر ، حتى أصبح هذا النظام في الآونة الحديثة مجرد د طرفة تاريخية ، تركت لنا بعض الأفكار النظرية السابقة وبعض النظم التي سادت مدن اليونان القديمة .

### الفرع الثاني

#### الديمقراطية شبه المباشرة

#### La Démocratie Sémi-Directe

الديمقراطية شبه المباشرة عبارة عن النظام الذي يقوم الشعب فيه بانتخاب من يمثل لمباشرة شئون السلطة على أن يبقى للشعب حق الاشتراك مع النواب في مباشرة بعض شئون السلطة بمظاهر وصور معينة .

وبذلك تختلف الديمقراطية شبه المباشرة عن الديمقراطية المباشرة من ناحية عدم ممارسة الشعب السياسى لكافة شئون السلطة . إذ يقوم الشعب بممارسة البعض منها ويعمل على انتخاب من يمثله لمباشرة الجانب الأكبر منها .

كما يتميز النظام الديمقراطى شبه المباشر عن النظام النيابى . إذ يقرر النظام الأول للشعب حق مباشرة بعض شئون السلطة وعدم اقتصار أمر ذلك على نواب الشعب وحدهم كما يلى النظام النيابى حيث يقرر استقلال النواب وحدهم بمباشرة شئون السلطة من دون الشعب الذى لا يحق له ذلك .

#### مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة :

إذا كانت الديمقراطية شبه المباشرة تتيح للشعب حق الاشتراك فى بعض شئون السلطة بجانب البرلمان ، فإن مظاهر هذا الاشتراك يمكن أن يظهر فى الصور التالية : -

أولاً - الاقتراح الشعبى للقوانين : معنى ذلك أن يعطى لعدد معين من الناخبين حق إقتراح مشروعات القوانين أمام البرلمان الذى يتعين عليه مناقشة المشروع المقترح والبت فيه .

وقد يشترط الدستور أن يقدم الاقتراح الشعبى فى صورة مشروع قانون كامل مدوب تصاغ جميع مواد صياغة كاملة . وقد يقتصر الاقتراح الشعبى على مجرد بيان المبدأ أو الموضوع ويترك للبرلمان مهمة الصياغة ووضع مشروع القانون بالكامل .

ويسود مبدأ الاقتراح الشعبى القوانين الولايات السويسرية حيث عملت على الانخض به بدرجة ملحوظة وذلك على خلاف الدولة الاتحادية .

(الشم الثانى)

أما بالنسبة لحق البرلمان في إقرار المشروع المقترح أو رفضه فإن الأمر لا يتخذ من أحد وضعين : فقد يقر البرلمان المشروع المقترح بأن يوافق عليه . وهنا يكتسب هذا المشروع صفته الإلزامية ويصبح قانوناً واجب النفاذ بعد إصداره ونشره . وقد لا تكتفي بعض الدساتير على موافقة البرلمان على هذا المشروع بل تنص على ضرورة استفتاء الشعب عليه بعد هذه الموافقة حتى يكتسب القانون صفته الإلزامية .

أما إذا رفض البرلمان المشروع المقترح ، ففي هذه الحالة تقضي بعض الدساتير بضرورة طرح المشروع المقترح بعد رفضه من البرلمان على الشعب لاستفتاءه فيه . وتقضي بعض الدساتير الأخرى أن يتقدم البرلمان بمشروع قانون آخر من عمله وي طرح كلاماً - أي المشروع المقترح من الناخبين الذي رفضه البرلمان والمشروع الذي قام بميله البرلمان - على الشعب لاستفتاءه على كلا المشروعين لكي يفاضل بينهما ويختار أحدهما .

ويلاحظ أن بعض الدساتير قد تعجز الشعب حق اقتراح مشروعات القوانين دون أن تحتم موافقة البرلمان عليها ، بل تقضي بعرض هذه المشروعات المقترحة على الشعب مباشرة لاستفتاءه عليها حتى تحوز هذه المشروعات قوتها الإلزامية وترقى بذلك إلى مرتبة القانون .

ثانياً - الاعتراضي التجمعي للقوانين : يقصد بذلك أن يعطى لعدد معين من الناخبين حق الاعتراض على قانون أصدره البرلمان بقرار عدم الموافقة على هذا القانون خلال مدة معينة من نشره . فإذا تقرر هذا الاعتراض خلال هذه المدة وجب عرض القانون على الشعب للاستفتاء عليه .

والاعتراض الشعبي لا يؤدي إلى إسقاط القانون الصادر من البرلمان بمجرد الاعتراض الشعبي ، لا يؤدي إلى إسقاط القانون الصادر من البرلمان بمجرد ( القسم الثاني )

الاعتراض عليه ، بل يؤدي الى إيقاف نفاذ القانون فقط ، ويعلق سقوطه على نتيجة استفتاء الشعب بحيث يلغى القانون في حالة عدم موافقة الشعب عليه .

وعلى ذلك يلاحظ أنه إذا لم يترضى هذا المدد المعين من الناخبين على القانون الذى أصدره البرلمان خلال هذه المدة المعينة من لشرة صار القانون نهائياً وأصبح بالتالى واجب النفاذ . فالقانون يصبح تام التكوين بمجرد إصداره غاية الأمر أنه يوقف نفاذه إذا ما أعترض عليه الناخبون حتى تظهر نتيجة الاستفتاء الذى يجب أن يجرى في هذه الحالة ، فإن وافق عليه الشعب نفذ القانون وإن لم يوافق عليه سقط ويسدم نفاذه بالتالى .

**الثالث - الاستفتاء الشعبى :** يعتبر الاستفتاء الشعبى أهم صور الديمقراطية شبه المباشرة . ويقعد به عرض موضوع معين على الشعب لابتداء رأيه فيه .

**١ - صور الاستفتاء الشعبى :** تتعدد صور الاستفتاء الشعبى من ناحية الموضوع : فقد يكون الاستفتاء دستورياً إذا ما كان موضوع الاستفتاء أخذ رأى الشعب في تشريع دستورى ، وذلك مشلا كإقرار الشعب لنصوص الدستور أو تعديله .

وقد يكون الاستفتاء تشريعياً إذا ما تعلق موضوع الاستفتاء بتشريع عادى . بأن يؤخذ رأى الشعب بصدد تشريع عادى كحالة أخذ رأى الشعب على مشروع قانون أصدره البرلمان مثلاً .

وقد يكون الاستفتاء الشعبى سياسياً . وذلك إذا ما أخذ رأى الشعب في أمر من أمور الحكم السياسية أى في قرار سياسى معين أو في خطة معينة بأمر من أمور الحكم .

**٢ - الاستفتاء من حيث إجرائه :** إذا حتم الدستور وجوب أخذ رأى الشعب في أمر من الأمور ، يكون الاستفتاء إجبارياً . فالاستفتاء الإجبارى هو



الذي ينص الدستور على وجوب إجرائه بحيث يتعين على سلطات الدولة عرض الموضوع أو الأمر على الشعب لاستفتاءه فيه دون أن يكون لهذه السلطات أى إرادة فى أمر إجراء هذا الاستفتاء من عدمه . ففى ملزمة بأخذ رأى الشعب على سبيل الوجوب ، ما دام الدستور قد قضى بذلك .

ومثال ذلك أن ينص الدستور على ضرورة استفتاء الشعب فى أمر تعديل الدستور أى فى أمر تعديل أى نص من نصوصه . بحيث لا يمكن إقرار التعديل إلا إذا استفتى الشعب فى ذلك . ففى هذه الحالة يعتبر الاستفتاء إجباريا بحيث يتحتم إجراؤه بأخذ رأى الشعب فى أمر هذا التعديل .

وقد يكون إجراء الاستفتاء اختياريا بأن يجعل الدستور أمر هذا الإجراء متوقفا على إرادة السلطة والجهة التى يحددها . فيصبح لما حق الالتجاء إليه ويترك لها جوازا فى أمر إجراء هذا الاستفتاء . فقد يجعل الدستور إجراء الاستفتاء مثلا أمرا اختياريا متوقفا على إرادة رئيس الدولة أو البرلمان بان يتيح الالتجاء إليه بناء على طلب رئيس الدولة أو البرلمان أو عدد معين من أعضائه . وقد يجعل الدستور إجراء الاستفتاء متوقفا على رغبة الحكومة أو بناء على طلب عدد معين من الناخبين يحدده الدستور . وعلى ذلك فالاستفتاء الاختيارى يكون أمر إجرائه جوازيا للسلطة والجهة التى يحددها الدستور بحيث تقررده طبقا لسلطتها التقديرية فى هذا الخصوص ، فلها أن تلجأ إلى الاستفتاء أو لا تلجأ إليه طبقا لمشيئتها دون إجبار عليها فى هذا الشأن .

٣ - الاستفتاء من حيث آفته وقوته : يثار التساؤل هنا حول القوة القانونية التى يقررها الدستور لرأى الشعب الذى يبيده عند الاستفتاء . وبمعنى آخر ما هى القوة القانونية لنتيجة الاستفتاء . هل تلزم بها الجهة التى أجرت

الاستفتاء . أم تعد هذه النتيجة غير ملازمة بحيث يجوز عدم التقيد بها وإعمالها بالتالي ؟

يكون الاستفتاء ملازماً إذا ما تقيدت الجهة التي قامت بإجرائه بنتيجته ، بأن تعمل على تقرير الرأي الذي أوضحه الاستفتاء .

ويكون الإستفتاء استشارياً إذا لم تلزم الجهة أو السلطة التي أجرت الاستفتاء بنتيجته بحيث تكون لها قيمة استشارية فقط . ويتحقق ذلك إذا لم يلزم الدستور هذه الجهة قانوناً باتخاذ نتيجة الاستفتاء .

على أنه يلاحظ مع ذلك أن غالبية الدول الديمقراطية لا تهمل إرادة شعوبها وآرائها . فإذا ما استشير الشعب في موضوع معين وأبدى رأيه فيه فإن الجهة التي قامت بإجراء الاستفتاء تخضع غالباً لهذا الرأي حتى ولو لم يلزمها الدستور بذلك تشريعاً والمبدأ الديمقراطي ذاته الذي يعمل من إرادة الشعب .

٤ - الاستفتاء من حيث ميعاده مباشرة : قد يحدد الدستور ضرورة الالتجاء إلى الاستفتاء قبل إقرار البرلمان للتشريع معين ، فيكون الاستفتاء سابقاً . وقد يحدد الدستور الالتجاء إلى الاستفتاء بعد إقرار التشريع من البرلمان ، فيكون الاستفتاء لاحقاً .

٥ - تطبيقات نظام الاستفتاء الشعبي : ظهر الاستفتاء الشعبي في كثير من الدول :

فقد قرر الدستور الفرنسي لسنة ١٧٩٣ الاستفتاء التشريعي وإن لم يتحقق على نحو عملي طوال سريان هذا الدستور ، كما قرره الدستور الحالي لسنة ١٩٥٨ . أما من ناحية الاستفتاء الدستوري فقد نصت عليه الكثير من الدساتير الفرنسية خاصة من ناحية ضرورة إقرار الشعب لهذه الدساتير كحالة موافقة الشعب على دستور عام ١٩٤٦ .

كما تقرر الولايات السويمرية مبدأ الاستفتاء الشعبي سواء في صورته التشريعية أو الدستورية . أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الدستور الاتحادي لا يفسح المجال لأية صورة من صور الديمقراطية شبه المباشرة بوجه عام ، وإن عملت بعض دساتير الولايات على إفساح المجال لصور الاستفتاء الشعبي .

ويلاحظ أنه يتميز بين الاستفتاء الشعبي سالف الذكر (Referendum) الذي يقصد به عرض موضوع معين على الشعب لابتداء رأيه فيه، والاستفتاء الشعبي الشخصي (Plébiscite) الذي يقصد به استطلاع رأى الشعب على شخص معين. على أن التفرقة السابقة قد اختصت بها فرنسا نتيجة عوامل تاريخية وسياسية مرت بها دون الاستناد إلى أساس قانوني معين . ومن ثم فلا مجال لهذه التفرقة ولا وجود لها في الاتحاد السويمري .

وبهذا - **المادة الثامنة للثواب** : قد يقرر الدستور لعدد معين من الناخبين سلطة إقالة وعزل نوابهم وذلك قبل انتهاء مدة نيابتهم.

ولقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النظام بالنسبة لدساتير بعض الولايات . ومن أمثلة ذلك دستور ولاية كاليفورنيا لسنة ١٩١٩ ولوس انجلوس لسنة ١٩٠٢ حيث يمكن لنفسه محددة من الناخبين كل ربع أو الخمس إقالة النائب إذا ما توافرت هذه النسبة . وفي هذه الحالة يسمح للنائب المعزول أن يتقدم ثانية إلى الانتخابات الجديدة التي ستجرى بعد عزله وأن يدافع عن نفسه فيها . فإذا أعيد انتخابه تحمل من أقرحوا عزله مصاريف الحركة الانتخابية كجزء لم ، وبهذا يلزمون بدفع كفاية مالية معينة مقدما عند التقدم بطلب العزل .

خاصا - **حل المجلس النيابي حلا شعبيا** : تختلف هذه الصورة عن سابقتها التي تقتصر على إقالة نائب واحد أو عدد قليل من النواب مع بقاء المجلس النيابي ذاته . ذلك أن الصورة الحالية تنصب على حل المجلس النيابي بأكمله بأن تذهب

بعض الدساتير إلى إعطاء عدد معين من الناخبين يحدده الدستور حق طلب حل المجلس النيابي كله وحينئذ يفرض الأمر على الشعب . فإذا ما وافق على هذا الطلب أو الاقتراح لإحل المجلس القائم ووجب إجراء انتخابات جديدة . ونظراً لخطورة هذا الأمر فإن بعض الدساتير تشترط موافقة أغلبية عدد الناخبين جميعاً على طلب الحل وعدم الإكتفاء بأغلبية من أعطوا أصواتهم بالفعل على هذا الطلب .

وقد أخذ بطريقة حل المجلس النيابي حلاً شعبياً بعض الولايات السويسرية : كولاية برن في دستورها لسنة ١٨٩٣ ، كما طبقته دساتير بعض الولايات الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى وقبل توحيدها .

**سادساً - عزل رئيس الجمهورية :** قد تقرر بعض الدساتير للشعب حق عزل رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة رئاسته بشروط خاصة . ومثال ذلك دستور فيمر الألماني الصادر عام ١٩١٩ حيث كان يتيح للرئيس استاج حق طلب عزل رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة رئاسته ، وذلك بأغلبية الثلثين وبناء على اقتراح عدد معين من الناخبين . وفي هذه الحالة يوقف الرئيس عن مباشرة مهام منصبه ويجب عرض الأمر على الشعب لاستفتائه . فإذا لم يوافق على العزل كان ذلك بمثابة تجديد لانتخاب الرئيس وترتب على ذلك حل مجلس الرئاستاج كجزء له على هذا الطلب الذي لم يوافق عليه الشعب .

**وبالخلاصة :** أنه لا يشترط أن تأخذ بجميع المظاهر سالفة الذكر حتى يتحقق النظام شبه المباشر ، إذ تقتصر غالبية الدساتير على تقرير بعض هذه المظاهر . مما يدعو إلى القول بأنه ليس بلامم تقرير المظاهر السابقة جميعها إذ يكفي الأخذ بواحدة أو أكثر منها حتى تكون بصدد نظام ديمقراطي شبه مباشر .

## الفرع الثالث

### الديمقراطية النيابية

#### La Démocratie Représentative

لم ينشأ النظام النيابي على أساس مبدأ فلسفي أو نتيجة أفكار نظرية معينة ، بل تم هذا النظام واكتمل نتيجة تطورات تاريخية كانت إلهاماً هي مبدؤها الأساسي ومنها انتقل إلى غيرها من الدول .

والديمقراطية النيابية عبارة عن ذلك النظام الذي يقوم الشعب فيه بانتخاب من يمثله لمباشرة شئون السلطة نيابة واستقلالاً عنه .

وبذلك تتميز الديمقراطية النيابية عن كل من الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة بصفتين أساسيتين :

**الاولى :** اسناد مباشرة شئون السلطة لنواب عن الشعب لا لأفراد الشعب أنفسهم ، وهي الصفة التي تميز الديمقراطية النيابية عن الديمقراطية المباشرة .

**والثانية :** استقلال النواب بمباشرة شئون السلطة المقررة لهم عن الشعب ، بحيث يقف دور الشعب عند ححد انتخاب نوابه دون الاشتراك معهم في مباشرة شئون السلطة . وهي الصفة التي تميز الديمقراطية النيابية عن الديمقراطية شبه المباشرة .

## المطلب الأول

### أركان النظام النيابي

تدور أركان النظام النيابي التي تحدده معاملته حول ما يلي من فكرتين أساسيتين يتميزانه عن كل من النظام الديمقراطي المباشر والنظام الديمقراطي شبه المباشر .

٣ - فهناك برلمان منتخب من الشعب لمباشرة شئون السلطة ، وهي الصفة التي تميز النظام النيابي عن النظام المباشر .

الآن أن ذلك يقتضى تحديد عناصر مباشرة البرلمان لسلطاته : كتحديد مدة نيابة البرلمان بحملها مدة مؤقتة غير مؤبدة ، وكتحديد علاقة نائب البرلمان بالامة باعتباره ممثلاً لها لا لدائمه الانتخابية .

٤ - وهناك استقلال البرلمان عن جمهور الناخبين في مباشرة شئون السلطة ، وهي الصفة التي تميز النظام النيابي عن النظام شبه المباشر .

وعلى ذلك يكون للنظام النيابي الأركان التالية :

١ - برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعلية حقيقية في شئون الحكم .

٢ - تأقيت مدة نيابة البرلمان .

٣ - عضو البرلمان يمثل الامة بأجمعها .

٤ - استقلال البرلمان أثناء مدة نيابته عن جمهور الناخبين .

(أولاً) برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعلية حقيقية في شئون الحكم

يتميز النظام النيابي بإقامة هيئة نيابية تضم نواباً منتخبين من الشعب، سواء كان هذا البرلمان مكوناً من مجلس واحد أو من مجلسين . ذلك أن هدف النظام النيابي هو تحقيق تمثيل البرلمان عن إرادة الامة وتمثيلها في هيئة تتولى شئون السلطة نيابة عنها ، الأمر الذي لا يتحقق الا بانتخاب الشعب لأعضاء البرلمان .

لذلك كان وجود الهيئة النيابية هو أساس النظام النيابي بحيث لا يمكن أن يقوم هذا النظام ويتحقق الا بوجود برلمان منتخب بكامله أو بغالبيته بواسطة الشعب .

وعلى ذلك فن الخطأ انفاء الصفة النيابية على المجلس المدين بكامله ، كما هو

الحال بالنسبة لمجلس الاعيان في المملكة الاردنية الهاشمية حيث يقوم الملك بتعيين جميع أعضاء هذا المجلس .

كما يتعين إذا ما التجأنا إلى مبدأ التمييز في بعض المجالس أن تزيد النسبة المنتخبة عن النسبة المعينة ، وذلك كي يمكن إضفاء الصفة النيابية على مثل هذه المجالس . هذا ولا يكفي عنصر الانتخاب وحده لإضفاء الصفة النيابية على المجلس المنتخب ، إذ يتعين علاوة على ذلك أن يباشر هذا المجلس سلطة فعلية حقيقية . لذلك تنتمي الصفة النيابية عن المجالس التي يتم تكوينها بالانتخاب ومع ذلك تعتبر مجرد مجالس استشارية لا تملك سلطات حقيقية في شئون الحكم .

وتتنوع مظاهر السلطة الفعلية التي يباشرها البرلمان . على أنها تظهر أساساً في أداء الوظيفة التشريعية حيث يكون للبرلمان حق اقتراح القوانين وضرورة الموافقة على جميع القوانين وذلك باستحالة إصدار أى قانون إلا بعد موافقة البرلمان باعتباره صاحب الوظيفة التشريعية في الدولة . فهذا علاوة على مظاهر رقابة البرلمان التي يؤديها في ظل النظام البرلماني على أعمال السلطة التنفيذية .

#### ( ثانياً ) تأقيت مدة نيابة البرلمان :

إذا كان النظام النيابي يحتم أن يقوم الشعب بانتخاب نوابه كي يمسّس البرلمان السلطة الموكولة إليه ، فإنه يتعين ألا تكون مدة نيابة البرلمان مؤبدة غير مؤقتة .

فالنظام النيابي يعمل على تأقيت مدة نيابة البرلمان بأن يقوم ممثلو الشعب بممارسة السلطة خلال مدة معينة محددة يتعين بعد نهايتها اجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد . مما يؤدي الى اجراء انتخابات من وقت لآخر وتجديد انتخاب الشعب لنوابه على نحو دورى .

وسحكة ذلك أنه ما دام البرلمان هو الممثل الحقيقي لإرادة الامة ، فإنه

يفتقش الرجوع الى الشعب من وقت لآخر لمراقبة رغباته وإرادته التي قد تتغير وتطور مع الزمن . ولا يتحقق ذلك الا بالرجوع اليه باجراء انتخابات دورية جديدة . وعلى خلاف ذلك فإن اطلاق مدة نيابة البرلمان لمدة غير محددة يعمل على اهدار هدف النظام النيابي ، ذلك أن البرلمان بعد حين سيصبح هيئة لا تمثل حقيقة اتجاهات الأمة وإرادتها .

كما وأن تأليف مدة نيابة البرلمان بتجديد انتخاب الشعب لنوابه دورياً من وقت لآخر يحقق مبدأ رقابة الشعب على نوابه ويمنع بالتالي انحراف هؤلاء النواب بسطوتهم ، وذلك أملاً منهم في إعادة انتخاب الشعب لهم بعد انتهاء مدة عضويتهم النيابية .

على أن التجديد الدوري للبرلمان يجب أن يكون على مدد زمنية متوسطة . فلا يكون على مدد قصيرة حتى لا يتضعضع النواب بصفة مستمرة لجمهور الناخبين لكي يمددوا انتخابهم . ولا يكون على مدد طويلة حتى لا يبعد البرلمان عن اتجاهات الشعب وإرادته المتغيرة المتطورة ويصبح في النهاية الممثل غير الحقيقي لإرادة الأمة وتعتمد بالتالي رقابة الشعب على اعضائه .

وعلى هذا المنوال لسجت جميع الدساتير عادة : فقد تحدد مدة نيابة البرلمان بأربع سنوات أو بخمس سنوات ، وذلك تبعاً لما تنص عليه الدساتير في هذا الخصوص .

ويلاحظ أنه يطلق على مدة نيابة البرلمان الفصل التشريعي ( *Législature* ) وهي تبدأ ببدء حياة المجلس النيابي حتى انتهاء مدة لياسته سواء بالانتهاء المدة الدستورية المحددة قانوناً أو بحل المجلس . ويشتمل الفصل التشريعي على عدد من أدوار الاعتقاد يؤول فيها المجلس النيابي اختصاصاته الموكولة له .



**(الثاني) عضو البرلمان يمثل الأمة بأكملها :**

عملت الثورة الفرنسية على تقرير هذا الركن بشكل واضح لا لبس فيه مما أدى إلى انتشاره وذيوحه .

ولقد كان المبدأ المقرر قبل الثورة الفرنسية يقضى بأن أعضاء الهيئات العمومية هم وكلاء عن دوائر الانتخابية وليسوا بممثلين عن الأمة جمعاء .

وبقيام الثورة الفرنسية، تقرر مبدأ تمثيل عضو البرلمان للأمة جمعاء . وعلى هذا الأساس قررت المادة السابعة من دستور ١٧٩١ الفرنسي بأن النائب يمثل الأمة جمعاء لا الدائرة التي قامت بانتخابه بحيث لا يمكن تزويده أية وكالة معينة . وسرى هذا المبدأ بعد ذلك في غالبية الدساتير : فلقد قرره الدستور البناني في المادة ٣٧ حيث تقرر أن « عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء » وكذلك الدستور التونسي في الفصل الخامس والعشرين .

هذا على خلاف دستور المملكة الأردنية الهاشمية الذي لم يقرر هذا المبدأ بين نصوصه .

**النتائج المترتبة على اعتبار عضو البرلمان ممثلاً للأمة بأكملها :**

١ - يعتبر النائب ممثلاً لإقليم الدولة بأكمله لا لدائرته الانتخابية فحسب . وعلى ذلك فإذا انسحل إقليم دائرة انتخابية عن إقليم الدولة نتيجة حرب مثلاً بضمه إلى دولة أخرى ، فإن نواب هذا الإقليم المنسحل ظلوا متمتعين بصفتهم النيابية عن الأمة مدة قيام المجلس ولا تسقط عنهم هذه الصفة .

ومثال ذلك ما حدث في فرنسا بمناسبة ضم الإلزاس والورين لألمانيا على أثر هزيمته فرنسا في الحرب السبعينية ، إذ قدم نواب هاتين المقاطعتين إستقالتهم إلى رئيس المجلس النيابي الفرنسي على أثر مصادقة هذا المجلس على معاهدة الصلح

مع ألمانيا ظناً منهم بسقوط صفتهم النيابية عن هاتين المقاطعتين . إلا أن المجلس النيابي رفض قبول هذه الاستقالة وأعلن أنه بالرغم من التغيير الذي طرأ على حالتهم وعلى هاتين المقاطعتين فانهم نواب عن الأمة الفرنسية بأكملها .

ب - يمثل النائب صالح الأمة بأجمعها لصالح دائرة الانتخابية الخاصة . لذلك فانه يتعين على النائب أن يطلب صالح الأمة العام إذا تعارض هذا الصالح مع صالح دائرة الانتخابية فيما يباشره من أعمال أثناء مدة نيابته .

ومن ثم فلا ينظر عضو البرلمان لصالح أفراد دائرته ولا لصالح الدائرة ذاتها ولا لصالح طائفة معينة من طوائف الأمة إذا تعارض ذلك مع الصالح العام الذي يجب أن يعمل له وحده بحيث يسود هذا الأخير دون غيره .

(رابعاً) استقلال البرلمان أثناء مدة نيابته عن جمهور الناخبين :

أي استقلال البرلمان في مباشرة . السلطة عن جمهور الناخبين . ثم استقلال إرادة البرلمان عن إرادة الناخبين وذلك بتحرير إرادة الأول وعدم تبعيتها لإرادة الثانيين .

١ - استقلال البرلمان في مباشرة السلطة عن جمهور الناخبين . لما كانت الديمقراطية النيابية تعمل على انتخاب الشعب لنواب يباشرون السلطة نيابة عنه ، فانه لا يمكن في ظل هذه الديمقراطية أن يقوم الشعب بالاشتراك مع النواب في ممارسة السلطة إذ يترك أمر ذلك للنواب وحدهم . ويقف دور الشعب عند حد انتخاب ممثليه الذين يستقلون تماماً بعد هذا الانتخاب بمباشرة السلطة الموكولة إليهم .

وهكذا ينفرد البرلمان بمباشرة السلطة أثناء مدة نيابته عن جمهور الناخبين

الذين لا يحق لهم الاشتراك في مباشرة أى أمر من أمور السلطة بعد انتهاء عملية الانتخاب واختيار النواب .

فلا يحق لجمهور الناخبين حق اقتراح القوانين كما هو الحال في النظام شبه المباشر إذ يقتصر هذا الحق في النظام النيابي على البرلمان دون الناخبين . كما لا يستطيع الشعب الاعتراض على قانون من القوانين في ظل النظام النيابي إذ تنفذ إرادة البرلمان على الشعب دون أن يكون لهذا الأخير حق الاعتراض . كما لا يملك الشعب في النظام النيابي التخلص من بعض النواب قبل انتهاء مدة عضويتهم أو من البرلمان كله بأن يكون للناخبين سلطة إقالة وعزل نوابهم أو سلطة حل المجلس النيابي بأكمله . كما لا يجوز في ظل النظام النيابي الرجوع إلى جمهور الشعب لأخذ رأيه في أمر من الأمور بأن يستفتى الشعب في هذا الخصوص كما هو الحال في النظام شبه المباشر .

ب - استقلال إرادة النواب عن إرادة الناخبين : معنى ذلك تحرير إرادة النواب عن إرادة جمهور الناخبين بحيث لا يحق لهؤلاء الآخرين إملاء إرادتهم على النواب باختصاصهم لما يرون من آراء ومعتقدات وبالزامهم بالعمل على نحو معين أو بتقييدهم بأية وكالة يمين عليهم تنفيذها ، إذ لا يخضع النائب إلا لسلطان ضميره وحده في ممارسة شئون السلطة المخولة له .

ولقد ساد هذا المبدأ بعد تطورات عدة : إذ خضع النواب في أول الأمر لجمهور ناخبينهم خضوعاً تاماً ، ثم تحررت إرادة النواب بفضل جهود المجالس النيابية والآراء النظرية التي عملت على محاربة تلك التبعية حتى تحقق مبدأ استقلال إرادة النائب عن الناخب .

## المطلب الثاني

### مدى العلاقة القانونية بين النائب والنائب

تمرضت علاقة النائب بالنائب لتطورات عديدة يحسن التمرض لها : فقد بدأت هذه العلاقة بالتبعية التامة ، حتى تم استقلال إرادة الأول عن الثاني .

#### أولاً - نظرية الوكالة الاتزامية :

حملت هذه النظرية التي سادت قبل الثورة الفرنسية على تبعية النواب لجمهور ناخبينهم تبعية معلقة وعلى خضوعهم لهم خضوعاً تاماً .

فبناك علاقة تربط النائب بجمهور ناخبه ، تمثل في وكالة قامت بين الطرفين يتبين بمقتضاها إلزام الأول بالعمل وفق ما يراه جمهور ناخبه .

وسبب ذلك أنها وكالة مدبسة تخضع لأحكام الوكالة في القانون المدني . فالناخبون هم في حكم الموكل ، والنائب هو الوكيل الذي يباشر اختصاصاته نيابة عن الأول .

وينتج عن علاقة الوكالة المدنية ساقفة الذكر ما يلي من النتائج .

- يجب على النائب أن يعمل وفق إرادة ناخبه بأن يتقيد بها ولا يحيد عنها عما يؤدي إلى خضوعه لآرائهم ومعتقداتهم وميولهم ، فيكون لهم الحق بالزامه بالعمل وفق منهج معين أو برنامج محدد يلتزم بتنفيذه وعدم الإحادة عنه .
- على النائب أن يراعى في جميع أعماله صالح ناخبه ومصلحته وحدهم بأن يسود صالحهم على ما عده ، وإلا اعتبر النائب متجاوزاً حدود الوكالة .
- الناخبين الحق فيقالة نوابهم في أي وقت شاموا ، ذلك أن من حق الموكل دائماً أن يزل الوكيل تطبيقاً لما يقضي به عقد الوكالة .

— يجب على النائب أن يقدم حساباً بأعماله لناخبين، وذلك طبقاً لما تفرضه أحكام عقد الوكالة في هذا الخصوص .

— يكون النائب مسؤولاً عن أعماله أمام ناخبيه ، بأن يسأل مدنياً عن عدم تنفيذ الأعمال التي كلف بها من قبل ناخبيه .

— يتقاضى النائب راتباً وجميع المصاريف التي يتفقها أثناء أداءه وظيفته من ناخبية لا من الخزينة العامة للدولة .

ولقد سادت نظرية الوكالة الإلزامية زمناً طويلاً قبل الثورة الفرنسية حيث كان أعضاء الهيئات العمومية ( *états généraux* ) - التي كانت تتكون من أعضاء منتخبين يمثلون ثلاث طبقات هم: رجال الدين والتبلاء وعامة الشعب - يمتدرون في حكم الرقلاء عن ناخبينهم . إذ كان الملك قبل دهوره هذه الهيئات يحدد المسائل التي ستكون على البحث والمناقشة، وعلى ضوء هذه المسائل يكتب الناخبون لتواجهم تعليماتهم في شأنها بعد أن يدفعون لهم المكافآت والمصاريف اللازمة . ولقد بلغ من تسليم تلك الهيئات النيابية بنظرية الوكالة الإلزامية وإقرارها لها، أن كانت تلزم أعضائها بتقديم توكيلات كتابية من يتوبون عنهم على أن يبينوا فيها مدى هذه الوكالة . وكانت هذه الهيئات تقوم في أول اجتماع لها بنحس هذه التوكيلات والتثبت من صحتها .

#### الوسيلة العملية لتحقيق الوكالة الإلزامية :

يلجأ الناخبون في سبيل ضمان احترام النائب لأحكام وكالته إلى وسيلة عملية تسمى الاستقالة على يياض . بأن يقوم الناخبون بالزام النائب بتعير استقالة من منصبه موقفة بأعضائه ، على أن تكون غير مؤرخة بتاريخ معين . وتودع هذه الاستقالة لدى لجنة معينة من الناخبين . فإذا ما أخل النائب بتمهدهاته

نحو ناخبيه ، فإنه يكون بذلك قد أحل بأحكام عقد الوكالة التي قامت بينه وبين جمهور ناخبيه عما يبيح لمؤلاء الآخرين عزله من وكراته أى بإقالتة من منصبه التياى قبل إنتهاء مدة نيابته .

وسيل ذلك أن يقوم الناخبون بوضع تاريخ معين على استقالته المودعة لديهم ولرسالها إلى رئيس المجلس التياى ، وبذلك تمتد الاستقالة وكأنها صادرة مباشرة من النائب ومرسلة منه إلى رئيس بملسة التياى . الأمر الذى يصور النائب بأنه يطلب الاستقالة شخصياً . وبحقق الناخبين فى نهاية الأمر التخلص من هذا النائب بقبول المجلس التياى لهذه الاستقالة .

• وهكذا كانت الاستقالة على يياض الوسيلة العملية التى تضمن للناخبين التزام النائب بأحكام وكراته . فإذا التزم حدودها وعمل على تحقيقها يتمتع الناخبون عن تقديم هذه الاستقالة بما يحقق بقامة فى منصبه التياى . أما إذا أحل بأحكام عقد الوكالة والتزاماتها المفروضة عليه إزاء جمهور ناخبيه فهنا يتمكن الناخبون من التخلص منه .

ولا جدال أن الطريقة سالفة الذكر تقضى تماماً على استقلال النواب وحريرتهم بخضوعهم لإرادة وآراء ناخبيهم ، بما يمود بأوخم العواقب على الحياة التياية . ذلك أن النواب سيعملون على مراعاة إرادة ناخبيهم ولو كان ذلك على حساب الصالح العام للأمة حتى يتحقق لهم البقاء فى مناصبهم التياية .

لذلك لجأ الفقه الى محاربة نظرية الوكالة الألزامية ، وذلك بإبتداع نظريات فقية أخرى تعمل على تكييف العلاقة بين النواب وناخبيهم على نحو آخر يختلف ما تقضى به نظرية الوكالة الألزامية وتحقق استقلال النواب وعدم خضوعهم بالتالى لناخبيهم . كما قامت البرلمانات بمحاربة هذه النظرية من الناحية العملية ، وكان ( القسم الثانى )

السييل إلى ذلك نبذ التوكيلات الصادرة من الناخبين لنوابهم وبند الاستقالة على يياض بإبطالها وعدم الاعتداد بها .

محاربة نظرية الوكالة الإلزامية من الناحية العملية : لجأت المجالس النيابية منذ الثورة الفرنسية إلى بسند التوكيلات الصادرة من الناخبين لنوابهم . فلقد قررت الجمعية التأسيسية الوطنية الفرنسية عام ١٧٨٩ بطلان جميع هذه التوكيلات وذلك رغم تمسك بعض النواب بها . وكان أن قال ميرابو النائب حينئذ : إذن ما عليكم إذا تمسكنم بفكرة التوكيلات إلا أن تدعوا توكيلاتكم تأخذ مقاعدكم ، وتعودوا مطمئنين إلى منازلكم .

كما قررت جميع المجالس النيابية الفرنسية بعد ذلك نبذ الوسيلة العملية التي تحقق نظرية الوكالة الإلزامية ، بأن لجأت إلى محاربة الاستقالة على يياض وذلك بإبطال هذه الاستقالات وعدم الاعتداد بها . ومثال ذلك أن رئيس مجلس النواب الفرنسي في عامي ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ قد عمل على رفض الاستقالات التي قدمت إليه عندما ثبت أنها استقالات على يياض مقدمة من جمهور الناخبين .

وإمعاناً في محاربة نظرية الوكالة الإلزامية، نصت إعلانات الحقوق والساتير الفرنسية وقوانين الانتخاب منذ الثورة الفرنسية على نبذ هذه النظرية وبطلانها . فكان أن نص إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩ على أنه ولا يجب على النائب قبول أية وكالة ، ثم نصت المادة السابعة من دستور ١٧٩١ الفرنسي على عدم إمكان إعطاء أية وكالة للنواب ، وكذلك نص قانون الانتخاب الفرنسي الصادر عام ١٨٧٥ على بطلان كل وكالة الزامية وإعتبارها كأن لم تكن .

ثم سرى هذا المبدأ في الساتير الفرنسية اللاحقة وبعض الساتير العربية كذلك . وهو ما نصت عليه المادة ٩١ من دستور ١٩٣٣ المصري بأنه لا يجوز ( القسم التالي )

لتأخي أعضاء البرلمان توكيلهم بأمر على سبيل الإلزام ، وكذا المادة ٢٧ من الدستور البناني التي نصت بأنه لا يجوز أن يرتبط عضو مجلس النواب بقيد أو شرط من قبل منتخبيه .

**ثانياً - نظرية الوكالة العامة للبرلمان عن الأمة :** قررت هذه النظرية أن العلاقة التي تربط النائب بالتأخي تتمثل في عقد وكالة . إلا أن هذه الوكالة لا تخضع لأحكام القانون المدني كالنظرية السابقة . بل هي وكالة عامة للبرلمان عن الأمة بأجمعها ، فالبرلمان بكامل هيئته يعتبر الوكيل عن الأمة بأكملها .

وهكذا استبدت هذه النظرية مبدأ الوكالة الخاصة التي تقوم بين جمهور الناخبين ونوابهم ، واعتفت بدلا منها مبدأ الوكالة العامة للبرلمان عن الأمة . فبما أن مبدأ سيادة الأمة عبارة عن كل لا يتجزأ ، تكون وكالة البرلمان عن الأمة وكالة عامة واحدة للبرلمان بأكمله عن الأمة بأجمعها . ويرتب على هذه النظرية أن على النائب مراعاة صالح الأمة لا صالح ناخبيه ودائرته الخاصة ما دامت الوكالة عامة عن الأمة لا وكالة خاصة عن الناخبين .

كما يترتب ضرورة تعيد البرلمان برغبات الأمة وإتجاهاتها ، مادام أنه لا يمكن للوكيل أن يحيد عن رغبات موكله .

ومع التسليم بأن هذه النظرية تفضل نظرية الوكالة الإلزامية إذ تتمثل على تحرير النواب من الخضوع لإرادة ناخبهم وما ينتج عن ذلك من العمل لصالح العام دون الصالح الخاص ، فإنها مع ذلك لم تسلم من النقد .

ذلك أنه من نتائج هذه النظرية ضرورة تعيد البرلمان برغبات الأمة على علاقتها التي قد تتجه في بعض الأحيان إتجاهاً عاطفياً ، ومع ذلك يتعين على البرلمان مسابقة هذا الإتجاه ، بما يعود بأبلغ الضرر على الصالح العام ذاته .



كما أن واقع الامر لا ينمى وهذه النظرية : إذ قد يوافق البرلمان أحيانا على بعض القوانين التي لا تكون موضع رضاه الرأي العام مما ينعين طبقا لهذه النظرية بطلان مثل هذه القوانين لخروجها عن حدود وكالة البرلمان عن الأمة ، وهو ما لم يقل به أحد .

وأخيراً تتناقى فكرة الوكالة في ذاتها مع النظام النيابي حيث لا يلتزم النائب بتحقيق أى أمر على سبيل الإلزام ، وهو ما تفرضه فكرة الوكالة العامة من ضرورة إلزام النائب بتحقيق رغبات الأمة .

**ثالثاً - نظرية الانتخاب مجرد اختيار :** يقرر أنصار هذه النظرية أنه لا مجال لثمة علاقة تربط النائب بالناخب .

ذلك أن جمهور الناخبين يختار بواسطة الانتخاب أصلح المرشحين لتولى شئون الحكم . فعملية الانتخاب مجرد اختيار أصلح المرشحين الذى يترسم فيهم جمهور الناخبين المجدارة لتولى شئون الحكم لمدة معينة .

وإذا كان الانتخاب مجرد اختيار الناخب لأفضل المرشحين ، فإن دور الناخبين يقف عند حد الادلاء بأصواتهم في المعركة الانتخابية . ومن ثم تنقطع كل صلة ورواية بين أعضاء البرلمان وناخبهم بعد انتهاء الانتخاب ، ويستقل النواب عن هؤلاء الآخرين إستقلالاً تاماً طوال فترة نيابتهم .

ولقد تصورت هذه النظرية أن هذا الاستقلال وما ينتج عنه من تحرر وإرادة النائب عن إرادة ناخبيه وانها كل تبعية بينها يودى الى انصراف النواب للعمل لصالح العام وحده تبعاً لما يملحه عليهم ضائرم في هذا الخصوص .

على أن هذه النظرية وإن كانت تعمل على استقلال النواب عن جمهور ناخبهم

ونحرم من سلطة مؤلاء ، الا أنه يعاب عليها تطرفها الشديد في أمر هذا الاستقلال بفهم كل علاقة وصلة بين البرلمان وجمهور الناخبين .

حقيقة أن علاقة النواب بالناخبين لا يمكن تكييفها على أساس الوكالة ، الا أنه من جهة أخرى يتبين ألا تنقطع الصلة والروابط جميعها بين النواب وجمهور الناخبين لانفاء ذلك مع الحقائق الثابتة .

فالدساتير ذاتها ولا أنها ترفض علاقة التبعية وخضوع النواب لناخبين وترفض بالتالي كل وكالة في هذا الخصوص ، الا أنها مع ذلك لا تقطع كل صلة بينهما ، بل تقيم علاقة ثابتة بين البرلمان وهيئة الناخبين تمثل في تجسيد البرلمان دوريا بما يحقق رقابة جمهور الناخبين على أعمال أعضاء البرلمان ويبيح للناخبين بالتالي التعبير عن آرائهم إزاء ما قام به النواب من أعمال وذلك باعادة انتخاب هؤلاء النواب مرة ثانية أو بعدم انتخابهم واسقاطهم .

كما وأن اصلاء السلطة التنفيذية في النظام البرلماني حتى حل البرلمان إنما يهدف الى تعرف رأى الناخبين في الخلاف الذى نشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والذي قامت على أساسه السلطة الأولى بحل المجلس النيابي ، وذلك للوقوف على رأى الناخبين في هذا الخلاف عند انتخاب المجلس النيابي الجديد .

كما تمثل العلاقة بتوجيه الشعب لسياسة البرلمان عن طريق التدبير عن آرائه بواسطة سبل النشر والإعلام ، مما يؤدي الى توجيه الشعب للبرلمان نحو تحقيق رغبات الرأى العام وعدم الاقتصاد على تحقيق رغبات أعضاء البرلمان وآرائهم وحدهم .

وحقيقة الامر . أنه لا يتبين الاتجاه لتكييف العلاقة بين النائب

وناخيه الى النظريات القانونية المجردة ، ذلك أن علاقة البرلمان بالشعب إنما هي مشكلة سياسية يتمين تكييفها على أساس سياسى فقط . وعلى هذا الأساس تقوم العلاقة بين البرلمان والأمة على نحو من التعاون ، نترازن .

فلا يجوز للبرلمان والحالة هذه أن يتبع الرأى العام ويخضع له فى جميع أموره . اذ يجب أن تكفل للبرلمان قسطا من الاستقلال بالأى يكون تابعاً للرأى العام بصورة عمياء ، خاصة وقد يتجه الرأى العام اتجاهات عاطفياً بما يتمين على البرلمان عدم مماراته فى هذا السبيل . كما يجب من ناحية أخرى أن يظل البرلمان ممثلاً للرأى العام وألا يتف بعيداً عن اتجاهاته فى خطوطها الرئيسية حتى لا تتعارض أعمال البرلمان مع لإتجاه الرأى العام ويفقد النظام النيابى بالتالى جوهره وأساسه .

وهكذا يتحقق التعاون والتوازن بين البرلمان والشعب ، بحيث يظل الأول ممثلاً للرأى العام دون أن يخضع له خضوعاً تاماً مطلقاً .

### المطلب الثالث

#### مدى موافقة النظام النيابى للعبدأ الديمقراطية

الديمقراطية هى حكم الشعب ، ويقضى النظام النيابى بقيام برلمان منتخب يستقل بمباشرة السلطة المخولة له دون إشراك الشعب فى هذا الشأن .

فكيف يمكن أن تكون أمام حكم الشعب وهو ممنوع من ممارسة السلطة طبقاً لما يقضى به النظام النيابى ؟ وبمعنى آخر كيف يمكن التوفيق بين المبدأ الديمقراطى والنظام النيابى ؟

لجأ الفقه إلى نظريتين للتوفيق بين الديمقراطية والنظام النيابي ، هما نظرية  
النيابة ونظرية العضو .

أولاً : نظرية النيابة : التجأ أنصار هذه النظرية إلى فكرة النيابة القانونية  
التي تظهر صورها في ميدان القانون الخاص حيث يمكن القيام ببعض التصرفات  
القانونية التي لا تنتج آثارها في ذمة من قام بالعمل بل في ذمة شخص آخر وكان  
هذا الأخير هو الذي قام بالممسل والتصرف . ومثال ذلك الوكالة والتضام  
والوصاية .

ولقد استمار أنصار نظرية النيابة هذه الفكرة من القانون الخاص ، وحلوا  
على تطبيقها في ميدان القانون الدستوري . فبايأشره النواب من أعمال وتصرفات  
تصدر عن البرلمان تنصرف آثارها القانونية إلى الأمة وكأنها هي نفسها التي  
قامت بالعمل والتصرف .

وعلى هذا الأساس فلا تمارض بين المبدأ الديمقراطي والنظام النيابي . ذلك  
أنه بمقتضى أحكام النيابة تعتبر الأمة وكأنها هي التي تبأشر جميع التصرفات القانونية  
التي يقوم بها البرلمان مادام أن آثار هذه التصرفات تنصرف إلى الأمة وحدها .

وفكرة النيابة السياسية في ميدان القانون الدستوري تقترض إلتفاء العلاقة  
النانونية بين النائب ودائرته الانتخابية إذ يتحم استقلال النائب عن جمهور  
ناخبيه ، ذلك أن تقرير أدنى علاقة بينها يؤدي إلى ففكرة الإنابة الخاصة  
لا الإنابة العامة عن الأمة بأجمعها . على أن النائب وحده لا يملك بمفرده التعبير  
عن إرادة الأمة العامة ، فالبرلمان بما يضمه من نواب عن الأمة هو المعبّر عن  
هذه الإرادة العامة .

على أنه لما كانت النظرية السابقة تستمير فكرة النيابة من أحكام القانون الخاص

وتقتضى وجوه نيابة عامة من الأمة للبرلمان مع ضرورة استقلال النائب عن دائرته الانتخابية إستقلالاً تاماً ، فهي في حقيقة الأمر مجرد تطبيق لنظرية لوكالة العامة للبرلمان عن الأمة ولنظرية الانتخاب مجرد اختيار . وما بهما من عيوب تؤدي إلى عدم التسليم والاختذ بهما .

ثانياً: **نظرية العضو** : قيل بأن الإرادة قدرة لا يمكن فصلها عن صاحبها ، فلا نيابة في الإرادة مطلقاً . ومن ثم فلا يمكن أن تكون إرادة البرلمان هي إرادة الأمة .

لذلك قرر أنصار نظرية العضو بوجود شخص جماعي واحد له إرادة جماعية واحدة لا تنفصل عنه ، وهذا الشخص الجماعي هو الأمة التي تعبر وحدها عن إرادتها بذاتها .

أما الهيئات المختلفة ومنها البرلمان ، فهي بمثابة العضو في جسم هذا الشخص الجماعي أي مجرد أدوات لتنفيذ إرادة هذا الشخص الواحد ولا تستقل بالتالي بأية إرادة ذاتية منفصلة عن هذا الأخير . فكما أن العين والأذن مثلاً تعتبر مجرد أعضاء في جسم الإنسان تستخدم للتعبير عن إرادة الإنسان دون أن تستقل هذه الأعضاء بإرادة ذاتية لها ، تكون كذلك الهيئات المختلفة ومنها البرلمان بالنسبة للأمة . فهي مجرد أعضاء لا إرادة لها بذاتها في جسم الأمة تستخدم للتعبير عن الإرادة العامة الواحدة لهذا الشخص الجماعي .

وعلى ذلك فلا وجود إلا لإرادة واحدة في النظام التبايني هي إرادة الأمة . والأمة هنا إما تقوم بتنفيذ إرادتها بواسطة أحد أعضائها ألا وهو البرلمان ، مما يؤدي إلى عدم انفصال إرادة البرلمان عن إرادة الأمة .

على أن هذه النظرية وإن كانت قد تقادت لإنفصال إرادة البرلمان عن إرادة الأمة ، إلا أنها قد أغرقت في الخيال والتصور . وذلك بتشبيه الأمة بالإنسان وتشبيه هيئات هذه الأمة المختلفة ومنها البرلمان بالأعضاء المادية في جسم الإنسان . وهو ما لا يمكن الموافقة عليه لإهتفاء أسلوب هذا البحث مع الأساليب الجديدة العلمية السليمة .

كما وأن النظرية السابقة تؤدي إلى تبرير جميع أعمال الهيئات الأمة حتى ولو علمت إحدى الهيئات على الاستبداد بسلطانها ، على اعتبار أن مثل هذه الهيئات مجرد أعضاء تدبر عن إرادة الأمة وحدها ، وهو ما لا يمكن قبوله .

والحقيقة : أن النظريتين السابقتين لاتصلحان لتوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي .

فالنظام النيابي لم ينشأ على أساس مبدأ قانوني معين ، بل كان وليد تطورات تاريخية سادت في إنجلترا وانتقل منها بعد ذلك إلى الدول الأخرى بعد اكتمال صورته .

كما وأن تبرير النظام النيابي يكمن أساساً في الواقع العمل الذي يعمل ضرورة الأخذ به وذلك نظراً لاستحالة الأخذ في الوقت الحاضر بالنظام الديمقراطي المباشر . سواء تمثلت هذه الاستحالة في الناحية العددية التي تسود الدول في الآونة الحديثة ، أو في الناحية الفنية التي تتميز بها الآن شئون السلطة وتمتعها بحيث يصعب على أفراد الشعب ممارستها على نحو جدي سليم .

لذلك فإنه يتعين ألا تلجأ في التوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي إلى النظريات القانونية المجردة ، بل يتعين أن تلجأ في هذا الخصوص إلى الواقع العملي الذي يعمل بضرورة الأخذ بهذا النظام .

كما وأن مدلول المبدأ الديمقراطي القاضى بحكم الشعب لا يبنى ضرورة ممارسة الشعب بنفسه لشئون السلطة واستبعاد مبدأ ممارسة نواب الأمة أمر هذه الشئون . ذلك أن النظام النيابى ولو أنه يعمل على ممارسة البرلمان لشئون السلطة فإن الشعب ما يزال له الدور الفعال . وذلك عن طريق الرأى العام الذى يوجه أعمال البرلمان ويسيرها وفق إرادته ورغباته السليمة . وكذلك عن طريق التجديد الدورى للبرلمان حيث تعمل الانتخابات على فرض رقابة الشعب على ما قام به البرلمان من أعمال .

#### النظام النيابى بين النظرية والتطبيق :

فقر جانب من الفقه أن النظام النيابى بمناه التقليدى وبأركانها السابق يبانها عبارة عن مبادئ نظرية مجردة تظهر بمظهر مغاير من ناحية الواقع العملى .

فلقد دل الواقع العملى أنه يختلف مع ما تقضى به مبادئ وأحكام هذا النظام ، مما يؤدى إلى تقرير انفصال النظرية الدستورية التقليدية للنظام النيابى عن الواقع . وظهر هذا الانفصال بين الواقع والنظرية منذ أواخر القرن التاسع عشر .

فن ناحية إستقلال إرادة البرلمان عن إرادة جمهور الناخبين وهو ما على به النظام النيابى ، نجد أن الواقع العملى قد أثبت خلاف ذلك . فقد أصبح لجمهور الناخبين تأثير كبير على نوابهم بأن خضع الآخرون لتعليقات ورغبات ناخبهم الخاصة ورغبة فى إعادة انتخابهم . ونتيجة لذلك أصاب العنصر القاضى بأن عضو البرلمان يمثل الأمة جمعاء الكثير من الإتيار . حتى أصبح النائب يمثل دائرته الانتخابية ويعمل لصالحها ولصالح ناخبيه دون الصالح العام .

وللأحزاب السياسية أكبر الأثر فى النيل من استقلال إرادة النواب وفى تمثيل النائب للأمة جمعاء . ذلك أن الأحزاب قد تعمل على إهدار حرية النواب

الذين ينتمون إليها باقتياد هؤلاء النواب وانحيازهم لآراء الحزب السياسى حتى ولو كان ذلك على حساب آرائهم ومعتقداتهم الشخصية أو على حساب الصالح العام. كذلك أنكر الواقع العملى صحة القول بأن البرلمان هو الممثل للامة وإرادتها. ذلك أن النواب لا يمثلون فى واقع الامر سوى فئة قليلة من الناخبين نتيجة إحصاء الكثيرين عن الاشتراك كناخبين فى الحركة الانتخابية . علاوة على الأصوات التى أعطيت للمرشحين الذين لم يكتب لهم الفوز فى هذه الحركة . فإذا ما أسقطنا عدد الأصوات التى أحجمت عن الاشتراك فى الانتخابات وعدد الأصوات التى أعطيت لمن لم يفر فى الحركة الانتخابية ، انضح لنا أن أعضاء البرلمان يمثلون فى حقيقة الامر أقلية من الناخبين أى فئة قليلة من أفراد الامة لا الامة كلها . كما وأن ممارسة شؤون السلطة داخل البرلمان تتمثل فى أقلية بسيطة. ذلك أن اجتماعات المجلس النيابى تعتبر صحيحة فى غالب الأحوال إذا ما توافر حضور الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء المجلس . وتتخذ القرارات عادة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين . بمعنى أن قرارات المجلس النيابى تتخذ عادة بواسطة ما يزيد على ربع عدد أعضاء البرلمان بقليل . وتنفذ هذه القرارات بواسطة هذه النسبة البرلمانية المشيلة ، الامر الذى يؤدى إلى القول بأن البرلمان لا يمثل الامة وإرادتها ، وإنما يمثل حكم أقلية بسيطة من النواب .

كما وأن الواقع العملى قد دل على عدم صحة المبدأ القائل بوحدة الامة المجردة ، وذلك لإقسام الامة إلى طبقات تسعى كل منها بواسطة نوابها إلى خدمة مصالحها والدفاع عن حقوقها . مما أدى الى تقرير جانب من الفقه بأن مبدأ وحدة سيادة الامة وعدم قابليتها للتجزئة لم يكن إلا مجرد وهم وخیال .

على أنه إذا كان الواقع العملى قد أثبت بعض مظاهر الانفصال . بينه وبين مبادئ النظام النيابى ، فإن الحقيقة الثابتة أن مثل هذه المظاهر الواقعية . ما هى



إلا مجرد تشويحات لاتتال من ذات النظام ومبادئه . وتظهر التشويحات السابقة خاصة في الدول المختلفة سياسياً حيث يبرزها التضوج السياسى ، ويتنكف الحال بالنسبة للدول التى تم لها التضج السياسى حيث يسود حسن تطبيق النظام لا إساءة تطبيقه .

لذلك فالانفصال بين النظرية والواقع ما هو فى حقيقة الأمر إلا عبارة عن سوء تطبيق النظام النيابى . ويضيق هذا الانفصال ويصبح فى حكم التناقض إذا ما أحسن تطبيق النظرية بتعاون الهيئة الحاكمة والطبقة المحكومة فى هذا الخصوص .



## الباب الثاني

### الصور الرئيسية للأنظمة السياسية الغربية

تقوم النظم السياسية الغربية أساساً على مبدأ هام هو مبدأ فصل السلطات .  
ويعنى ذلك أن السلطة لا تتركز في يد واحدة بل توزع على هيئات متعددة .  
ذلك أنه إذا مارست السلطة جهة واحدة ، كما أمام ما يعرف بنظام تركيز السلطة .  
أما إذا وزعت السلطة على هيئات متعددة ، كما أمام ما يعرف بنظام  
توزيع السلطة .

ويتم توزيع السلطة - طبقاً لمبدأ فصل السلطات - على أساس التقسيم التقليدي  
لوظائف الدولة .

ولما كان للدولة ثلاث وظائف تتمثل في وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية  
ووظيفة قضائية ، فإنه يجب أن توزع هذه الوظائف المختلفة على هيئات متعددة  
منفصلة ومستقلة بحيث تتولى كل منها إحدى هذه الوظائف .

من ذلك يتضح أن مبدأ فصل السلطات هو عبارة عن توزيع وظائف الدولة  
على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى مباشرة وظيفتها . بحيث  
يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تتمثل في وظيفة وضع القوانين ، وسلطة  
تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ هذه القوانين ، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل  
في المنازعات والخصومات . بحيث تستقل كل هيئة من هذه الهيئات عن الأخرى  
في مباشرة وظيفتها .

هذا ويلاحظ أنه ليس المقصود بفصل السلطات أن تستقل كل هيئة عن

الأخرى تمام الاستقلال ، بحيث تكون كل منها بمنزلة تام عن الأخرى . إذ أن المقصود بهذا المبدأ هو عدم تركيز وظائف الدولة وتجميعها في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات منفصلة بحيث لا يمنع هذا التوزيع والإفصال من تعاون ورقابة كل هيئة مع الأخرى .

ويعتبر أرسطو أول من نادى بمبدأ فصل السلطات رغم أن هذا المبدأ قد نسب إلى مونتسكيو حتى أصبح مقروناً باسمه . وسبب ذلك أن مونتسكيو إنما يرجع إليه الفضل في صياغة هذا المبدأ صياغة جديدة وعرضه في كتابه الشهير (روح القوانين) بشكل واضح دقيق لم يسبقه فيه أحد .

وكان من آثار كتابات مونتسكيو في هذا الصدد أن اعتبر مبدأ فصل السلطات سلاحاً من أسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة التي كانت تعمل على تركيز جميع السلطات في يدها ، ووسيلة من وسائل التخلص من السلطة المطلقة للدولة . لذلك أخذ رجال الثورة الفرنسية هذا المبدأ : فقاموا في إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩ بأن كل جماعة سياسية لا تضمن حقوق الأفراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها . كما أخذت به بعد ذلك الدساتير الفرنسية كدستور ١٧٩١ ودستور ١٨٤٨ اللذان نصا على أن فصل السلطات هو الشرط الأول لكل حكومة حرة .

وسرى هذا المبدأ بعد ذلك في غالبية الدساتير الغربية ، ومنها إلى كثير من دساتير الدول العربية .

#### مزايما مبدأ فصل السلطات :

- أ ) صيانة الحرية ومنع الاستبداد : يؤدي نظام تركيز السلطة في هيئة واحدة إلى إساءة استعمال السلطة التي تنتهي بالقضاء على حريات الأفراد . وفي ذلك يقول مونتسكيو : « لقد أثبت التجارب الأبدية أن كل إنسان

يتمتع بسلطة يسمى استعمالها اذ يتجاذى في هذا الاستعمال حتى يجد حدوداً توقفه .  
أن النفعية نفسها في حاجة الى حدود ، وللوصول الى عدم اساءة استعمال السلطة  
يجب أن يكون النظام قائماً على أساس أن السلطة تعد السلطة Le pouvoir  
arrête Le pouvoir

وهكذا يتضح أن نظام فصل السلطات يؤدي الى حسن استعمال السلطة ذلك  
أن كل هيئة تستعمل على مراقبة الأخرى مما يؤدي الى إيقاف الهيئة التي تعمل على  
بمازوة واساءة سلطتها عند حددها ، وبذلك تلتزم كل هيئة حدود سلطتها القانونية  
وتتحقق بذلك حقوق وحرية الافراد .

لذلك اعتبر مبدأ فصل السلطات أنه المبدأ الكفيل بتحقيق الحرية والعدالة .  
حتى عد سلاحاً محاربة الملكية المطلقة التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية والتي  
عملت على تركيز السلطة بين أيادي الملوك وحدهم . ولذا عملت الثورة الفرنسية على  
تحقيق هذا المبدأ وتسجيله كأساس لسيادة الحرية وتحقيق العدالة وكوسيلة لمنع  
تصف الهيئات العامة في استعمال سلطتها .

ب) **انفان وتلف الموت وحسن سمع العمل :** يعمل مبدأ فصل  
السلطات على تقسيم الوظائف المختلفة للدولة على هيئات مستقلة . مما يؤدي الى  
انفان هذه الهيئات واجادتها لعملها . اذ يتفق ذلك ومبدأ التخصص في العمل الذي  
يحقق الاجادة والانفان .

ج) **احترام القوانين وحسن تطبيقها :** يحقق مبدأ فصل السلطات احترام  
القوانين ويكفل تطبيقها تطبيقاً عادلاً سليماً . وذلك على خلاف مبدأ تركيز  
السلطة الذي يؤدي الى عدم استقرار القوانين والاستهتار بها . ومثال ذلك أنه  
اذا اجتمعت وظيفة التشريع والتنفيذ والقضاء في يد واحدة ، أمكن هنا من  
القوانين وتعديلها طبقاً للحالات الفردية لا طبقاً لما يجب أن تنص به القوانين من  
عمومية وتجريد .

كما أن مثل هذا التركيز يدل على عدم خضوع هذه الهيئة الواحدة للرقابة المتضاربة ، وبالتالي الى مخالفتها للقوانين دون الخضوع لأذى جواز يقع عليها في هذا الخصوص .

#### «كلمة الأخذ بمبدأ فصل السلطات :

ازاء ماكان للبيئات الحاكمة قبل الثورة الفرنسية من سلطة مطلقة عملت على اهدار حقوق الأفراد وحررياتهم ، رسخ في الفكر الغربي أن اطلاق السلطة يؤدي الى النيل من الحقوق والحرريات وأن السلطة المطلقة والحرية لايتفقان بل يعتبران من الامور المتناقضة

فاطلاق السلطة والحرية على طرفي نقيض : اذا ظهر الامر الاول ( اطلاق السلطة ) اختفى الثاني ( الحرية).

لذلك تركز في الفكر الغربي نتيجة مآثر كنه السلطة الحاكمة من آثار سيئة الإعتقاد أن السلطة عبارة عن شبح مخيف يمتنع تقييده حتى يفسح المجال للحقوق والحرريات .

وهكذا نادى رجال الثورة الفرنسية بمبدأ فصل السلطات أى بعدم تركيز السلطة وبتقييدها وتوزيع وظائفها على هيئات مستقلة ، حتى يفسح المجال لظهور التقيض الآخر للسلطة المطلقة ألا وهو مبدأ الحقوق والحرريات .

من ذلك يتضح أن فصل السلطات إنما يهدف في حقيقة الأمر الى تحقيق الحقوق والحرريات اراء السلطات العامة في الدولة .

وهو ماينادى به الفكر الغربي دائماً حتى سميت الديمقراطية الغربية بالديمقراطية الحرة دلالة على صيانتها للحرريات .

( القسم الثاني )

### صور الأنظمة السياسية القوية :

إذا كان مبدأ فصل السلطات يعمل على توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في أداء وظيفتها ، فإنه مع ذلك قد تتنوع أساليب تطبيق هذا المبدأ من زاوية علاقة الهيئات بعضها ببعض .

فقد تأخذ بعض الدول بنظام التعاون بين الهيئات وذلك بقيام علاقة متبادلة من التعاون والرقابة بين هذه الهيئات ، وهو ما يظهر في النظام البرلماني .

وقد تفضل بعض الدول مبدأ عدم التعاون بين هيئاتها المختلفة بأن تستقل كل منها عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة في ممارسة اختصاصاتها ، وهو ما يظهر في النظام الرئاسي .

وقد تعطي بعض الدول الأخرى الصدارة لهيئة على أخرى، وهو ما يظهر في نظام حكممة الجمعية النيابية .

## الفصل الأول

### النظام البرلماني

يتعين عند دراسة النظام البرلماني ، أن نوضح أولا الأسس العامة التي تحكم هذا النظام ، ثم الناحية التطبيقية له في أمم الدول التي اعتنقته .

ولما كانت إنجلترا قد اعتنقت النظام البرلماني بمعناه التقليدي : واتبعتة فرنسا في دستورهما الحالي لسنة ١٩٥٨ على نحو متطور اختلف بعض الشيء في مظهره عن المعنى التقليدي له ، فإنه يحسن أن نتعرض لبحث النظام البرلماني من الناحية التطبيقية الدستورية في كل من إنجلترا وفرنسا .

### المبحث الثاني

#### الأسس العامة للنظام البرلماني

النظام البرلماني هو ذلك النظام الذي يقوم على أساس التوازن والتعاون بين سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ثنائية .

لذلك يفترض النظام البرلماني كأصل عام تساوى كل سلطة من السلعتين سالفتي الذكر مع الأخرى دون أدنى تبعية أو سيطرة لإحداهما على الأخرى على أن هذا التساوى يعنى من ناحية أخرى ضرورة التعاون بينهما ، وذلك بتقرير علاقة متبادلة تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية وهذه السلطة الأخيرة بالسلطة الأولى من ناحية أخرى .

#### أركان النظام البرلماني :

باسترجاع أركان النظام البرلماني، نجد أنه يدور حول عنصرين أساسيين هما :  
ثنائية السلطة التنفيذية ثم عنصر تمارن السلطات .

أولا : ثنائية السلطة التنفيذية

معنى ذلك أن السلطة التنفيذية تتكون من طرفين هما : رئيس الدولة ،  
والوزادة .



## ١ - رئيس الدولة :

رئيس الدولة في النظام البرلماني غير شخص رئيس الوزراء، بل هما شخصان متبايزان يشغل كل منهما منصباً يتبايز عن الآخر . ورئيس الدولة هو الملك في النظام الملكي ورئيس الجمهورية في النظام الجمهوري .

ويتمتع رئيس الدولة في النظام البرلماني بمبدأ عدم المسؤولية السياسية عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم . وذلك على خلاف المسؤولية الجنائية التي قد تختلف أمرها باختلاف شكل الحكومة أي ما إذا كانت حكومة ملكية أم جمهورية وهو ما سبق الإشارة إليه .

**دور رئيس الدولة في النظام البرلماني :** رئيس الدولة بعيد عن نطاق سياسة الوزارة والبرلمان فهو يعمل على إحياء التوازن بين سلطات الدولة بتوجيه كل منها نحو الطرق الصحيح الذي رسمه الدستور . لذا فهو يصد على حد قول بعض الفقهاء بمثابة الحكم الرياضي المائل المستقل بين الوزارة والبرلمان الذي يعمل على كفاية إحترام قواعد المباراة بينهما ، دون ميل أو تحيز إلى أي منهما . ولقد اختلف الفقه حول دور رئيس الدولة في مباشرة شئون الحكم التنفيذية :-

فهنالك من يقرر سلبية دور الرئيس وقصر اختصاصه على مجرد دور أدبي محض فستطيع بمقتضاه أن يوجه النصح والإرشاد إلى هيئات الدولة العامة دون أن يكون له أي دور في مباشرة شئون الحكم . وهكذا لا يتمتع رئيس الدولة بأية سلطة فعلية في هذا المجال . ولا أدل على ذلك من انجلترا مهد النظام البرلماني حيث يملك الملك ولا يحكم . وسبب ذلك في نظر هذا الجانب من الفقه ، أن رئيس الدولة غير مسئول سياسياً عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم حيث تقع المسؤولية على الوزارة وحدها . وما دام الأمر كذلك فإنه لا يتمتع بسلطة فعلية إذ حيث توجد المسؤولية توجد السلطة ، وتكون الوزارة وحدها هي التي يقع عليها ممارسة السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية نتيجة مسئوليتها المقررة .

وهناك رأى يقرر بأن النظام البرلماني لا يتعارض واشتراك رئيس الدولة مع الوزارة في إدارة شئون السلطة التنفيذية مع مراعاة الشرطين التاليين : -

— أن يجد رئيس الدولة وزارة مستعدة لتحمل مسؤولية تدخله في شئون الحكم وتكون هذه الوزارة محتفظة في الوقت ذاته بثقة المجلس النيابي .

— وأن ينطلي الوزراء لشاغل رئيس الدولة بالألا تسمح الوزارة بأن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان أو أمام الرأي العام . وسيل ذلك أن يحاط تدخل رئيس الدولة في شئون الحكم التنفيذية بالمرية والسكّان بحيث تظهر هذه الأعمال أنها من صنع الوزارة المسؤولة وحدها .

على أنى أرى أنه لا يمكن التسليم بالرأى الأول القائل بسلبية دور رئيس الدولة في ميدان شئون الحكم . ذلك أن له بعض الاختصاصات التي يقوم بها في ميدان السلطة التنفيذية : كحق تعيين رئيس الوزراء وإقالة الوزراء علاوة على كونه المرشد الأعلى والحكم بين السلطات . كما أن غالبية الدساتير البرلمانية تقرر لرئيس الدولة بعض الاختصاصات التشريعية كحق الاعتراض على القوانين وحق إصدارها، علاوة على الاختصاصات الخاصة بمراقبة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية كحق دعوة البرلمان إلى الانعقاد وحق حل المجلس النيابي .

كما أرى أنه لا يمكن التسليم بالرأى الثاني . إذ من الغريب أن تقبل وزارة تنفيذية تدخل رئيس الدولة في الحكم بمثل الشروط التي ساقها الرأى السابق ، إلا في سبيل رضاء رئيس الدولة عنها وفي سبيل بقائها في الحكم بالتالى .

هذا علاوة على أن مباشرة رئيس الدولة لسلطة فعلية حقيقية والعمل على تقوية سلطته في ميدان السلطة التنفيذية إلى حد كبير ، يؤدي إلى تعريب النظام البرلماني من النظام الرأى ويمد النظام الأول عن روحه الحقيقية .

لذلك أرى أن الوزارة في النظام البرلماني هي المحور الرئيسي للفعال في ميدان السلطة التنفيذية حيث يقع عليها أصلا ممارسة السلطة الحقيقية في هذا الميدان .

وإذا كان لرئيس الدولة بعض الاختصاصات التنفيذية والتشريعية كحق تعيين  
وعزل الوزراء والوزراء وإقالة الوزارة وحق الاعتراض على القوانين وحق  
إصدارها وحق دعوة البرلمان إلى الانعقاد وحق حل المجلس النيابي . علاوة على  
كونه المرشد الأعلى والحكم بين السلطات في الدولة . فإن الوزارة تحتل مع ذلك  
مكان الصدارة في ميدان السلطة التنفيذية حيث تمارس السلطة الفعلية لشئون الحكم  
وتسأل سياسياً نتيجة ذلك .

لذلك كله تقرر الدساتير البرلمانية أن رئيس الدولة يباشر السلطة بواسطة  
وزرائه وبأنه لا يملك العمل منفرداً عن الوزارة . الأمر الذي يوجب توقيع  
عنى السلطة الفعلية إلى جانب توقيع رئيس الدولة على كافة القرارات الخاصة بشئون  
الحكم كدليل على مباشرة الوزارة لسلطة الحكم الفعلية .

## ٢ - الوزارة :

الوزارة هي الطرف الثاني للسلطة التنفيذية ، وهي المحور الرئيسي الفعالي في  
هذا الميدان إذ يقع عليها أصلاجه ممارسة السلطة الحقيقية . وتكون بالتالى  
مسئولة سياسياً عن أعمالها أمام المجلس النيابي سواء كانت مسئولية تضامنية لهيئة  
الوزارة بأجمعها أم مسئولية فردية تقع على كل وزير على حدة .

وتتكون الوزارة من رئيس غير شخص رئيس الدولة . ومن عدد من الوزراء  
يخضعون في مجلس متضامن ذى وحدة متجانسة يقوم بوضع السياسة العامة  
للحكومة ويحقق الانسجام بين أسماء الوزارات ويشتمل بالتالى وحدة العمل  
الوزارى وانساقه ويهيمن على شئون الدولة . هذا المجلس هو مجلس الوزراء .

وليس هناك ثمة ما يمنع من حضور رئيس الدولة أثناء اجتماع الوزراء  
برئيسهم . على أنه يلاحظ أن رئيس الدولة في حالة حضوره لا يشارك بصوت

معدود حينما يتخذ المجلس قراراته والتي تصدر عادة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين المكونين لهذا المجلس ، أى بأغلبية أصوات الوزراء ورئيس الوزراء فقط وذلك كله كأصل عام .

وإذا كان لرئيس الدولة حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالة الوزراء، فإن حقه في هذا الخصوص ليس بحق مطلق . بل هو حق مقيد تحدده الضرورة في إختيار رئيس الوزراء والوزراء من بين زعماء حزب الأغلبية أو إختيار من ترضى عنهم الأغلبية البرلمانية ، وذلك لضرورة إستناد الوزارة على أغلبية برلمانية تمكنها من الاستمرار في الحكم . كما وأن حق رئيس الدولة في إقالة الوزارة مرهون كذلك بموقف الأحزاب في البرلمان حيث يتعين أن تستند الوزارة الجديدة على ثقة هذا الأخير .

وقد تشكل الوزارة جميعها من حزب سياسي واحد إذا كان هناك حزب أغلبية يستطيع أن يفوز وحده بأغلبية مقاعد البرلمان وأن يحرر بالتالى الأغلبية البرلمانية . وإلا فإنه يتعين أن تتألف الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب مختلفة متعددة وتسمى بالوزارة الإئتلافية وذلك لائتلاف عدد من الأحزاب في أمر تكوينها .

#### ثانيا : تعاون السلطات :

يقوم النظام البرلماني على التعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بمعنى أن تعاون كل سلطة من هاتين السلطتين مع الأخرى . وذلك بقيام علاقة تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية ، وعلاقة تربط السلطة التنفيذية بالتشريعية من ناحية أخرى .

١ - مظاهر العلاقة التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية :

يقرر النظام البرلماني بعض الأعمال التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية وذلك كدليل على قيام رابطة التعاون بين هاتين السلطتين .

١ - أعمال خاصة بتكوين البرلمان : بأن تقوم السلطة التنفيذية بالدعوة لإجراء الانتخابات النيابية سواء كان ذلك عقب حل المجلس النيابي أو عند انتهاء مدة نيابة أعضاء البرلمان . وتباشر السلطة التنفيذية بعض الأعمال المتعلقة بعملية الانتخاب ذاتها كتحريك الجداول الانتخابية وإجراء الانتخابات في مواعيدها .

كما يظهر تدخل السلطة التنفيذية في أمر تكوين البرلمان إذا ما لجأت بعض الدساتير إلى الأخذ بنظام التعيين . إذ تقوم السلطة التنفيذية بتعيين الجاهل المعين من الأعضاء في المجلس النيابي .

ب - أعمال خاصة بالإنعقاد البرلماني : من المقرر أن البرلمان لا ينشغل بصفة مستمرة مستديمة طوال مدة نيابته المقررة ، أي طوال الفصل التشريعي . إذ ينشغل البرلمان لمدة عدد من الأشهر من كل سنة لمباشرة وظيفته التشريعية ، وهذا هو ما يسمى بدور الإنعقاد العادي السنوي .

وقد تطلأ حالات ضرورية بعد انتهاء دور الإجتماع العادي السنوي أي خلال عطلة البرلمان السنوية ، مما يؤدي إلى وجوب دعوة البرلمان للاجتماع في دور غير عادي .

وهكذا يشتمل الفصل التشريعي على عدد من أدوار الإنعقاد العادي وغير

المادى . كما يشتمل كل دور انعقاد على مجموعة من الجلسات يعقدها البرلمان خلال كل دور .

وقوم السلطة التنفيذية عادة بدعوة البرلمان إلى الانعقاد المادى أو إلى الانعقاد غير المادى ، كما تقوم بفض دور انعقاد البرلمان وتأجيل انعقاده .

وتفرق بعض النظم البرلمانية بين الانعقاد المادى وظهور المادى للبرلمان فتقرر أن يتم الأول حكاما في المواعيد التي يحددها الدستور لهذا الانعقاد دون دعوة من رئيس السلطة التنفيذية . بينما يتم الانعقاد غير المادى بناء على دعوة من هذا الأخير يحتمها الدستور .

ج - الاشتراك مع البرلمان في بعض وظائفه : بأن يكون للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين وذلك بأن تتقدم إلى البرلمان بمشروعات القوانين . كما يكون الرئيس الدولة حق الاعتراض على القوانين وإصدارها .

د - الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة : يقرر النظام البرلماني السماح بالجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان .

ولا جدال أن مثل هذا الجمع بين المنصب الوزاري والمنصب النيابي يؤدي الى تعاوب السلطين التشريعية والتنفيذية في أداء مهمتهما إذ سيتمكن الوزراء من حضور جلسات البرلمان ومن الاشتراك في مناقشات المجلس النيابي وفي الدفاع عن سياسة الحكومة العامة وأعمال كل وزارة على حدة ثم من الاشتراك في تقرير القوانين المختلفة .

هـ - حق الحل : يقصد بحق الحل إنهاء مدة المجلس النيابي قبل نهاية المدة القانونية المقررة لنياية هذا المجلس .

لنستمر حتى النحل من أخطر أنواع رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، إلا أنه سلاح مقابل للمسئولية الوزارية المقررة أمام المجلس النيابي وعلى كليهما يقوم التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع التعاون بينهما .

## ٢- مظاهر العلاقة التي تبانها السلطة التشريعية بالنسبة للسلطة التنفيذية:

١ - السؤال : يقصد به أنه يحق لأي عضو من أعضاء البرلمان طلب إيضاحات أو استفسارات بصدد مسألة معينة من الوزراء . وبهذا فالسؤال هو عبارة عن استفسار أحد أعضاء البرلمان عن مسألة معينة من الوزير المختص ، وقد يكون هدفه لفت نظر الوزير إلى مسألة معينة .

والسؤال مجرد علاقة بين عضو البرلمان والوزير ، فهو يحصر المناقشة بينهما دون تدخل من أعضاء المجلس الآخرين . وبهذا يعد حقاً شخصياً لمضو البرلمان فله أن يتنازل عنه وله أن يحمل من موضوعه استجواباً إذا لم يقتنع العضو بإجابة الوزير عن السؤال .

ب - الاستجواب : الاستجواب أخطر من السؤال ، فلا يعد مجرد طلب إيضاح أو استفسار عن مسألة معينة ، بل هو عبارة عن محاسبة الوزراء أو أحد الوزراء على تصرف من التصرفات العامة . فهو استيضاح يتضمن في طياته إتهاماً أو نقداً لأي عمل عام تقوم به السلطة التنفيذية .

والاستجواب لا يحصر المناقشة بين عضو البرلمان مقدم الاستجواب والوزير كما هو الحال في السؤال ، بل يجوز لسائر أعضاء المجلس الاشتراك فيه ويجوز إذا استرد عضو البرلمان استجوابه أن يستمر المجلس النيابي في نظره إذا

ما تبناه أحد أعضاء المجلس ، وقد يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزارة  
بأجمعها .

ج - حق إجراء التحقيق قد يريد البرلمان الوقوف على حقيقة معينة حتى  
يستطيع الحكم بنفسه على موضوع معين ، وذلك إذا ما أراد الوقوف مثلاً على  
حقيقة عيوب أحد المصالح الحكومية أو معرفة تصرف إداري معين .

لذلك تسمح الدساتير البرلمانية عادة بأن يشكل المجلس النيابي لجنة من أعضائه  
تقوم بمهمة التحقيق هذه . وقد تشكل هذه اللجنة خصيصاً لذلك وقد تكون لجنة  
دائمة بالمجلس .

د - تولى رئيس الدولة منصبه بواسطة البرلمان : تعطى بعض الدساتير  
البرلمانية للمجلس النيابي حق إختيار رئيس الدولة ، وذلك بأن يتولى هذا الأخير  
منصبه عن طريق انتخاب البرلمان له .

وأن هذا لا كبر دليل على تعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية إذ  
تقوم هذه السلطة الأولى باختيار رئيس السلطة الثانية .

هـ - المسؤولية الوزارية السياسية : لما كان يقع على الوزارة أصلاً  
عبء مباشرة السلطة الحقيقية الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية ، فإن الدساتير  
البرلمانية تعمل دائماً على تقرير المسؤولية الوزارية بنوعها أمام البرلمان أي :  
المسؤولية الفردية التي تقع على كل وزير على حدة نتيجة أعماله التي  
يأمرها في حدود وزارته .

والمسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها التي تقرر نتيجة السياسة العامة  
للوزارة ، أو نتيجة ما يشره رئيس الوزراء من أعمال باعتباره رئيساً للوزارة  
بأجمعها .



وتقرر المسؤولية الوزارية السياسية بنوعها من دون رئيس الدولة أمام المجلس النيابي يعتبر دليلاً على قيام الوزارة بأعمال السلطة التنفيذية .

ويحوز المجلس النيابي أن يقوم بسحب ثقته عن الوزير المسئول الذي يجب عليه في هذه الحالة أن يستل منصبه الوزاري ، أو عن هيئة الوزارة بأكملها التي تسقط هنا بأكمل أعضائها .

وإن تقرير هذه المسؤولية الوزارية بنوعها أي الفردية لكل وزير على حدة والتضامنية لهيئة الوزارة بأكملها أمام المجلس النيابي ، هو أكبر دليل على مدى العلاقة التي تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية.

و — **الاتهام الجنائي والمحاكمة** : تقرر بعض الدساتير البرلمانية حق المجلس النيابي في اتهام رئيس الدولة والوزراء جنائياً فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم . كما قد تقرر اشتراك بعض أعضاء المجلس النيابي في عضوية الهيئة الخاصة التي تتكون لمحاكمة هؤلاء .

#### **تطور النظام البرلماني :**

قرر ثقته الحديث أن النظام البرلماني بشرعيته وأركانه السابقة قد أصابه الكثير من التطور في الوقت الحديث .

ذلك أن مبدأ التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قد أصابه الكثير من الاختلال؛ إما لصالح البرلمان نتيجة تقدم الوعي الديمقراطي مما يؤدي إلى ترجيح كفة البرلمان على السلطة التنفيذية وإخضاع رئيس الدولة والوزارة للسلطة التشريعية. وإعطاء الصدارة للبرلمان على النحو السابق يؤدي إلى تقريب النظام

البرلمانى من نظام حكومة الجمعية النيابية ، كما يعمل على الإخلال بالمبدأ البرلمانى  
الفاصل بأن رئيس الدولة بمثابة الحكم بين السلطات.

ولما أن يظهر إختلال توازن السلطات لصالح السلطة التنفيذية وذلك عند  
تفوية سلطات رئيس الدولة . فى هذه الحالة يقترِب النظام البرلمانى من النظام  
الرئاسى الى حد كبير .

وهكذا أصاب النظام البرلمانى بخصائصه التقليدية الكثير من التطور فى الوقت  
الحاضر ، حتى اختلف هذا النظام بمئاته السابق عما يطلق فى الوقت الحديث  
من أنظمة تطلق على نفسها مع ذلك ذات التسمية رغم ما بينها وبين النظام  
البرلمانى التقليدى من خلافات .

## المبحث الثانى

### النظام البرلمانى التقليدى فى إنجلترا

كانت إنجلترا تتكون قديما من عدة ممالك صغيرة عملت على الاتحاد معا حتى  
أطلق عليها المملكة المتحدة . ويرجع الفضل فى اتحاد هذه الممالك إلى انتشار  
المسيحية وقوة تنظيم الكنيسة .

وتعتبر إنجلترا مهد النظام النيابى والبرلمانى ، هذا النظام الذى لم ينشأ طرفة  
واحدة بل مر بتطورات تاريخية حتى ظهر بمظهره الحالى .

## الفرع الاول

### الميزات الرئيسية للنظام الدستوري في إنجلترا

يتميز النظام الدستوري في إنجلترا بميزات رئيسية يحسن التمرض لها .

## المطلب الاول

### دستور غير مدون

المميز الرئيسى للنظام الدستوري في إنجلترا أن هذا النظام لا يقوم على دستور مدون . إذ تقوم غالبية القواعد الدستورية على قواعد عرفية تتصل بنظام الحكم حيث قام في ذهن الهيئات العامة وضميرها الحاكمة عادات درجات على استمعالها حتى أصبحت قواعد دستورية ملزمة .

على أنه إذا كانت غالبية القواعد الدستورية في إنجلترا تقوم على العرف ، فإن هناك بعض القواعد الدستورية المدونة : كالعهد الكبير ، وقانون الحقوق ، وقانون توارث العرش ، وقانون البرلمان لسنة ١٩١١ .

وهذه القواعد الدستورية المدونة تكون على شكل وثائق قديمة أصدرها الملوك . وقد تكون من ناحية أخرى عبارة عن قوانين يقرها البرلمان يكون لها الطبيعة الدستورية من الناحية الموضوعية .

على أن التدوين السابق لبعض القواعد الدستورية لا يخل بمبدأ سريان الدستور غير المدون في إنجلترا . ذلك أن وصف الدساتير بأنها مدونة وغير مدونة عبارة عن وصف نسبي غير مطلق ، إذ لا يوجد دستور مدون بصفة مطلقة ولا دستور عرفي بحت في بلد معين ، فيعتبر دستور الدولة بأنه مدون إذا كانت معظم القواعد القانونية الدستورية مدونة ، عما لا ينفى وجود بعض قواعد عرفية دستورية

بجانبه . كما يوصف دستور الدولة بأنه عرفي، إذا كان العنصر الغالب من القواعد القانونية الدستورية غير مدون مما لا ينفى كذلك من وجود بعض وثائق رسمية مدونة بجانب هذا الدستور العرفي .

وإذا كان وصف الدستور بأنه مدون أو غير مدون يقوم على العنصر الغالب الأعم لكل من التدوين أو عدم التدوين، يكون للنظام الدستوري السائد في إنجلترا عبارة عن نظام دستوري عرفي ما دام أن غالبية القواعد الدستورية تتمثل في قواعد عرفية ملزمة .

وطبقاً للميار الموضوعي المادى في تعريف الدستور ، يتبين القول أن هناك دستوراً يرجع أسسه وأصوله إلى العادات والتقاليد التي استقرت واستظمت عبر الأجيال السابقة حتى أصبحت هذه القواعد ملزمة سواء للسلطات الحاكمة أو للطبقة المحكومة .

ويلاحظ أنه لا فرق في إنجلترا بين القوانين ذات الطبيعة الدستورية والقوانين ذات الصفة العادية من ناحية الشكل . ذلك أن البرلمان الذي يقوم بمهمة إقرار القوانين العادية هو ذاته الذي يقوم بإقرار القوانين الدستورية بذات الشكل والإجراءات .

وأم القواعد الدستورية المدونة في إنجلترا هي :

#### ١ - العهد الكبير : « Magna Charta »

حينما تولى الملك جان الذى عرف باسم « Jean sans Terre » ، أصبح طفليان هذا الملك يهدد مصالح طبقة الأشراف ورجال الدين ، الأمر الذى أدى بهؤلاء إلى الثورة عليه . فاضطر إلى إصدار ما يسمى بالعهد الكبير أو « الماجنا كارتا » ، وكان ذلك في ١٥ يونيو ١٢١٥ . ولهذا التشريع الدستوري أكبر الأثر في تاريخ إنجلترا نظراً لما احتواه في هذا الوقت من قرارات الكثير من الحقوق والحريات.

ويشتمل العهد الكبير على ثلاث وستين مادة تحتوي على كثير من الأحكام التي تصون حقوق الكنيسة والأشراف في مواجهة سلطات الملك ، وعلى كثير من الضمانات الخاصة بفرض الضرائب علاوة على كفالة حرية القضاء والكثير من الحريات الفردية .

فلقد نص العهد الكبير على تأمين حرية الكنيسة في اختيار رؤسائها ، وعلى تأمين حقوق الأشراف في مواجهة التصرفات الملكية التي كانت تقع على أراضيهم وممتلكاتهم .

ولم يقتصر العهد الكبير على صيانة حقوق الكنيسة والأشراف ، بل تضمن كذلك صيانة الكثير من الحريات الفردية .

فلقد كفل الحرية الاقتصادية للتجار حتى بالنسبة للأجانب منهم كما كفل الحرية الشخصية لكل فرد من الأفراد . وذلك في المادة ٣٩ التي جاء فيها أنه لا يجوز إلغاء القبض على أى شخص أو اعتقاله أو نوع ماله كونه أو إبعاده أو إلحاق الضرر به بأية طريقة كانت ولا يمكن اتخاذ أى إجراء في مواجهة الأفراد إلا بناء على قوانين البلاد . كما عمل على إلغاء الضرائب الاستثنائية المستحدثة وعلى عدم جواز فرض أية ضريبة إلا بعد الموافقة عليها من الهيئة التي تمثل الدولة ، وذلك باستثناء بعض الضرائب المتعلقة بنظام الإقطاع .

كذلك كفل العهد الكبير حرية الإدارة والقضاء بحيث لا يمكن محاكمة الفرد أكثر من مرة عن الفعل الواحد ، وبضرورة محاكمة الأفراد دون إبطاء أمام هيئة من المحلفين من طبقة مماثلة لطبقته . وكذلك تحديد العقوبة التي تتناسب مع الجريمة المرتكبة .

والعهد الكبير من ثماره ثورة لم يقم بها الشعب وإنما قام بها أصلاً طبقة النبلاء بحيث قرر البعض أنه لا يمكن « اعتبار العهد الكبير وثيقة لحريات الشعب العامة لأن أغلب نصوصه خاصة بملالة الملك بإجراءات عهد الإقطاع في الواقع . ولذا فإنه لا يمكن اعتباره وثيقة تامة للدستور الإنجليزي ولكنه تلخيص أو تزييد للحقوق التي اعتدى عليها الملك ، على أنه يجب مع ذلك ألا نقال من أهمية العهد الكبير بالنسبة لحقوق الأفراد وحرياتهم الفردية حيث تضمن كفالة الكثير منها . علاوة على تقرير حرية الإدارة والقضاء .

ولعل من أهم مبرراته أنه قد نص على ضرورة كفالة احترام أحكامه ، فكان أن عمل في المادة ٢٥ منه على تأليف لجنة مكونة من خمسة وعشرين بارواً تختص بمراقبة تنفيذ أحكامه خشية إعتداء الملكية عليه وعدم التقيد بأحكامه بالتالي .

#### ٢ - قانون الحقوق « Bill of Rights »

تضمن قانون الحقوق الكثير من المبادئ التي دعت اختصاص البرلمان في مواجهة السلطة الملكية .

فلقد حرم منح تعطيل نفاذ القوانين أو الإغفاء منها . وهو ما كان مقررأً للملك قبل صدور قانون الحقوق .

كما حرم على الملك حق فرض أية ضريبة بدون موافقة البرلمان . علاوة على أنه لم يعد للملك أية سلطة شخصية على أموال الدولة بأن حددت نفقات التصرف الملكي . وحرص البرلمان على الموافقة على نفقات الدولة وإيراداتها لسنة واحدة فقط ، وهو ما يعرف حالياً بسنوية الميزانية مما يتيح للبرلمان فرض رقابته السنوية على أموال الدولة .

كذلك قيد حق الملك في إصدار الروائح العامة التي تعمل على توسيع

اختصاصه التشريعى على حساب اختصاص البرلمان ، بحيث أصبح نطاق اللائحة يقتصر على تنفيذ القوانين دون تعديل في هذه الأخيرة . وبذلك تحدد نطاق اللائحة بالنسبة للقانون .

أما بالنسبة للجيش ، فقد حرم قانون الحقوق على الملك القيام بتجنيد الأفراد إجبارياً وقت السلم ، كما تقرر سريان قانون التردد « Entangy Bill » الذى يعاقب على الفرار من الخدمة سنوياً بحيث يضمن موافقة البرلمان عليه كل سنة حتى يمكن تنفيذ أحكامه . وكان الغرض من ذلك إجبار الملك على دعوة البرلمان سنوياً حتى يتحقق إيماناد البرلمان دائماً ، وهو ما كان يتحلل منه الملك قبل صدور قانون الحقوق .

وهكذا تحقق تدعيم سلطات البرلمان بمجلسه بأن تمتع بسلطة تشريعية حقيقية ، وأرسيت بذلك قواعد النظام النيابي في إنجلترا بعد تطوّر طويل في هذا الحصر من.

## المطلب الثاني

### ملكية الملك ولا تعهم

يقوم النظام الدستوري في إنجلترا على النظام البرلماني التقليدي حتى اعتبرت إنجلترا المثل التقليدي الحى لهذا النظام . فهناك عنصر ثنائية الجهاز التنفيذي حيث توجد الملكية ذات الدور الأدبي التي تعتبر الطرف الأول ، والوزارة ذات الدور الفعلي التي تعتبر الطرف الثاني . وهناك عنصر تعاون السلطات المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

ويتم اعتلاء العرش في إنجلترا على نحو وراثي طبقاً لقانون توارث العرش سواء كان ذلك لذكر أو للإناث .

( القسم التالي )

وتستمتع الملكية في إنجلترا بمبدأ عدم المسؤولية المطلقة عن أفعالها وذلك على أساس استحالة صدور الخطأ عن الذات الملكية . وتطبيقاً لهذه القاعدة سرى المبدأ القائل بأن ذات الملك مصونة لا تمس التي تدل في واقع الأمر على عدم المسؤولية المطلقة عن جميع أعمال وأفعال السلطة الملكية .

إلا أن الملكية في إنجلترا قد بدأت بالصفة المطلقة ، ذلك أن الملك قد جمع في يده مختلف وظائف الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية . وبعد تطور تاريخي أصبحت الملكية مقيدة وانتقلت لإختصاصاتها إلى سلطات الدولة العامة حتى أصبح لها مجرد دور أدبي لا إختصاص حقيقي فملى سواء في ميدان السلطة التنفيذية حيث تقع ممارسة السلطة الحقيقية في هذا الميدان على الوزارة ، أو في ميدان السلطة التشريعية حيث تقع السلطة الفعلية على مجلس العموم بعد تقلص إختصاصات مجلس اللوردات .

على أنه لا يمكن إنكار ما تؤديه الملكية من دور كبير في سبيل إستقرار شئون الدولة . ذلك أنها تعتبر الناصح الأمين الذي يعمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة بتوجيه كل منها نحو الطريق الصحيح الذي يمليه الصالح العام للدولة . وإزاء ما تؤديه الملكية من هذا الدور الأدبي الكبير ، اعتبرت أنها رمز الدولة ووحدة الامبراطورية البريطانية ، واكتسبت تقديرأ وعجبة قل أن يوجد مثله في بلد آخر يأخذ بالنظام الملكي .

ويلاحظ أن جانباً من الفقه قد عمم دور رئيس الدولة في إنجلترا على النظام البرلماني بوجه عام . واعتبر لذلك أنه يتعين في النظام البرلماني أن يقتصر إختصاص رئيس الدولة على مجرد دور أدبي محض بأن يبقى بعيداً عن شئون الحكم بحيث لا يتمتع بأية سلطة فعلية في هذا المجال . إعتاداً على قاعدة حيث توجد المسؤولية توجد السلطة .



إلا أنه يجب عدم المبالغة في أمر ذلك فالملكية البريطانية لها أوضاعها الخاصة التي تتركز على أصول تاريخية تختص بها وحدها .

**أولاً : اختصاص الملكية البريطانية في ميدان السلطة التشريعية :**

يسود مبدأ يقرر « الملك في البرلمان » ومعنى ذلك أن العملية التشريعية تتم بموافقة الملك والبرلمان بمجلسيه أى مجلس اللوردات والعموم بحيث لا تصدر القوانين إلا بعد موافقة هذه الأطراف عليها ، على أن هذه القاعدة قد أصبحت مجرد قاعدة نظرية بحتة . ذلك أنه علاوة على تقاض الاختصاص التشريعى لمجلس اللوردات ، أصبحت الموافقة الملكية على القوانين مجرد قاعدة شكلية بحتة . إذ استقر العرف على عدم إعراض الملك على أى قانون يقرره البرلمان منذ عهد الملكة Anne ، عام ١٧٠٧ ، وأصبح إعراض الملك مجرد قاعدة نظرية لا وجود لها من الناحية العملية .

وللك حق حل مجلس العموم ، إلا أن هذا الحق من الناحية العملية الحقيقية موكل أمره بالحكومة . إذ يطلب رئيس الوزراء من الملك حل هذا المجلس وإجراء انتخابات جديدة له . ويقوم الملك بناء على ذلك بمباشرة حق الحل الذي يتم بناء على إرادة الحكومة في حقيقة الأمر .

**ثانياً : اختصاص الملكية البريطانية في ميدان السلطة التنفيذية :**

إذا كانت الملكية في إنجلترا تعتبر الطرف الأول في ميدان السلطة التنفيذية ، فإن سلطتها في هذا الخصوص قد تضائلت إلى حد كبير بعد ما كان لها من سلطة معالفة حتى انتقلت السلطة الفعلية في نهاية الأمر إلى الوزارة التي أصبحت المحور الرئيسى للفعال .

وإذا كان للملك إختيار رئيس الوزارة ، فإن هذا الحق غير مطلق إذ يتمين

أن يكون موضوع الحزب الذى أحرز الأغلبية داخل مجلس العموم، حتى تتمكن الوزارة من السير فى أعمالها وذلك بالإستناد إلى هذه الغالبية البرلمانية .

ولا أدل على ذلك أنه بعد إجراء الانتخابات العامة لمجلس العموم وإحراز أحد الأحزاب الأغلبية البرلمانية ، يعرف على وجه التأكيد أى الأحزاب سينفرد بالحكم . حتى قيل أن النظام البرلماني في إنجلترا قد اتخذ شكل الوزارة الحزبية باعتبار أن تولى شئون الحكم إنما يرجع إلى الحزب الذى أحرز الغالبية داخل مجلس العموم .

وإذا كان الأمر كذلك فإن اختيار رئيس الوزراء والوزارة لا يرجع فى الواقع العملى إلى الملك بل إلى الشعب وحده الذى رضى غالبيته على أحد الأحزاب. وإذا كان للملكية حق مباشرة بعض الاختصاصات الأخرى سواء فى ميدان السلطة التنفيذية كتميين بعض كبار الموظفين المدنيين والعسكريين وكمنع الانقلاب والتياشين ، أو فى ميدان علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية كحق دعوة البرلمان أو حق حله ، أو فى بعض الأمور القضائية كحق العفو . فإن هذه الاختصاصات السابقة تملكها السلطة الملكية من الناحية النظرية ، ذلك أن الوزارة هى التى تمارس هذه الاختصاصات من الناحية العملية الواقعية .

وإذا كانت الملكية فى إنجلترا قد قيدت حريتها فى ميدان مباشرة شئون الحكم، فإن هذا القيد قد ظهر كذلك حتى بالنسبة لحرية الملك فى حياته الخاصة إذا ما تعارضت تصرفاتهم مع العرف الملكى المألوف . ولا أدل على ذلك من تنازل الملك إدوارد الثامن عن العرش حينما أراد الزواج من سيدة أمريكية مطلقة سبق لها الزواج .

ويرجع جانب من الفقه إبتعاد الملكية فى إنجلترا عن ممارسة شئون الحكم

إلى أسباب تاريخية واقعية ، حتى استمر ذلك الأمر وأصبح بمثابة العرف بالنسبة للملكية الإنجليزية . وتتلخص أم هذه الأسباب في التناحية الواقعية حيث شهدت إنجلترا سلسلة من الملوك تعاقبوا على هرشها أممار شئون الحكم تماماً معتمدين في ذلك على الوزارة التي تمكنت من ممارسة السلطة على نحو واقعي .

فلقد أمهل الملك جورج الأول الذي تولى العرش عام ١٧١٤ شئون الحكم وذلك لجهله الإنجليزية تماماً . وترك أمر ذلك إلى الوزراء مكتفياً بما كان يقدم إليه من مذكرات بالغة اللاتينية في هذا الخصوص .

أما خلفه جورج الثاني الذي تولى العرش عام ١٧٢٧ ، فلقد أصابته نوبات من الجنون عطلت على إبعاده عن شئون الحكم ، ثم ازداد هذا الأمر بعد فقد بصره .

ثم عاش جورج الرابع الذي تولى العرش عام ١٨٢٠ حياة بذخ وكسل أبعدته عن ممارسة شئون الحكم ، حتى قيل بأنه كان يلزم فراشه حتى الساعة السادسة من بعد ظهر كل يوم .

وفي عام ١٨٣٧ تولت الملكة فيكتوريا العرش وكانت لم تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها . فابتعدت هي الأخرى عن ممارسة الحكم خاصة بعد وفاة زوجها .

وهكذا أملى الواقع على إنجلترا بعض الملوك الذين ابتعدوا عن ممارسة الحكم تاركين أمر ذلك إلى الوزارة ، حتى أصبحت هذه الأخيرة هي المحور الرئيسي في ميدان السلطة التنفيذية بحكم الظروف والواقع . هذا مع ملاحظة أنه إذا كانت إنجلترا قد منيت بملك يجهل لغتها وبآخر أصابته نوبات من الجنون وفقد البصر وبثالث عاش حياة البذخ والكسل ثم بملكة شابة تشيبت بعبثها المالية فإن حظيرة

بريطانيا قد ارتفعت إلى ذروتها في عهد هؤلاء الملوك ، ما يدل على أن الفضل إنما يعود للشعب الانجليزي وبرلمانه وحكومته وليس للملكه .

## المطلب الثالث

### الحزبية الثنائية

الحركة الحزبية في إنجلترا أكبر الأمر على الحياة السياسية هناك . ذلك أن الحزب الذي يتمكن من إحرار الأغلبية داخل البرلمان هو الذي سيتمكن من الوصول إلى الحكم ، وبالتالي سيتمكن من ممارسة شؤون الحكم من تنفيذية وتشريعية ، وهو ما يقرره النظام السائد في إنجلترا من ضرورة قيام التعاون بين هاتين السلطتين .

ولقد تميزت الحركة الحزبية دائماً بالمظهر الثنائي الذي يتمثل في وجود حزبين رئيسيين يتنازحان الأغلبية في الدولة .

ولذلك كان هناك حزبان سياسيان يتميز كل منهما بطابع معين يختلف عن الآخر . فحزب التورى « Tory » كان يزعم الاتجاه المحافظ ، أما حزب الحويج « Whig » فقد كان يزعم الاتجاه التحررى . ولاشك أن الحزبين السابقين كان لهما أكبر الأثر في الحياة السياسية ، إذ من المعلوم أنه يتمين في النظام البرلماني اعتماد الوزارة على ثقة البرلمان الذي يتكون في واقع الأمر تكويناً حزبياً الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة اختيار الوزراء وتقسيمهم من حزب الأغلبية داخل البرلمان حتى يمكن للوزارة الاستمرار في شؤون الحكم . ومن هنا يظهر مبدأ التعاون الذى عليه النظام البرلماني بين السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان والسلطة التنفيذية المتمثلة في الوزارة وهما في كلتا الحالتين يمثلان حزب الأغلبية .

ولقد اشتدت الحركة الحزبية التي انعكست آثارها على الحياة السياسية منذ القرن التاسع عشر بين الحزبين سائلي الذكر ، وكان من نتائج التنافس الحزبي أن صدر قانون الإصلاح الانتخابي عام ١٨٣٢ الذي أتاح لسكثير من الأفراد حق المساهمة في الحياة السياسية .

وسمى حزب التوري بحزب المحافظين « Conservative Party » وحزب الهويج بحزب الأحرار « Liberal Party » ، وظهر إلى الوجود بعد ذلك حزب العمال الذي أسس عام ١٨٩٣ تحت اسم حزب العمال المستقل مستنداً إلى انتخابات العمالية حيث عرف منذ عام ١٩٠٣ بتسميته الحالية أي حزب العمال .

ولقد بقى حزب العمال يحتل الدور الثالث بعد حزبي المحافظين والأحرار ، إلا أن مبادئه الحزب الأول قد بدأت في الانتشار ليس فقط في محيط الطبقة العمالية ولكن في أوساط المثقفين . وكان ذلك بفضل مبادئ الاشتراكية القابية التي عمل على نشرها والتي لا وقت رواجاً كبيراً ، بما كان له أكبر الأثر في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وهكذا إرتفع حزب العمال إلى منافسة حزب المحافظين ، وتمثلت الحرية الثانية التقليدية في حزبي العمال والمحافظين حيث تولى كل منهما أمر الوزارة عند إحرازه الأغلبية البرلمانية . وهبط حزب الأحرار بالنسبة إلى المركز الثالث بالنسبة للحزبين الرئيسيين الحاليين .

ويلاحظ أن القول بوجود الحرية الثانية في إنجلترا لا يبنى عدم وجود أحزاب أخرى أو منع ذلك إنما المقصود بذلك وجود حزبين رئيسيين يتنازحان الأغلبية في مجلس العموم والوصول بالتالي إلى سلطة الحكم .

## الفرع الثاني

### السلطات العامة في إنجلترا

نؤمن أن بين هذا الوزارة والحكومة على اعتبار أنها الطرف الحقيقي الفعّال في ميدان السلطة التنفيذية ، ثم البرلمان حيث تتركز الوظيفة التشريعية الحقيقية الآن في مجلس العموم .

ويلاحظ أنه طبقاً للنظام البرلماني السائد في إنجلترا هناك التعاون المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

ولا أدل على ظهور مبدأ تعاون السلطات من اختيار رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة بكاملها أو غالبيتهم من بين أعضاء البرلمان على الوجه الذي سنبينه . وكذلك تقرير حق السلطة التنفيذية في حل مجلس العموم الذي يقابله تقرير المسؤولية الوزارية الفردية والمسؤولية التضامنية للوزارة بأكملها أمام هذا المجلس وذلك على الوجه الذي سنبينه .

## المطلب الأول

### الوزارة والحكومة

يرجع أصل نظام الوزارة إلى مجلس الملك الخاص «The Privy Council» الذي كان يتكون من كبار موظفي المملكة والأساقفة وبعض الأعضاء المقربين للملك . وكان هذا الأخير ينفرد بتعيين أعضاء المجلس الذين اعتبروا كاستشاريين . ثم يرجع إليهم إن أراد استشارتهم في أمور الحكم .

وكان من بين لجان المجلس الخاص هيئة عرفت باسم «لجنة الدولة» تهيئت

بأهميتها نظراً لكونها اللجنة التي كان يمرض عليها أهم مسائل الدولة ، حتى أرجع البعض أصل نشأة الوزارة إلى هذه اللجنة بالذات .

ولقد كان أعضاء المجلس الخاص يشتمون بمبدأ اللامسئولية إزاء البرلمان نظراً لافراد الملك بتعيين أعضاء المجلس باعتبارهم من مستشاريه الذين لا علاقة لهم بالبرلمان .

على أنه بتطور الظروف والأحوال ابتداء البرلمان في إخضاع أعضاء المجلس الخاص لرقابته التي ظهرت أولاً بمظهر جنائي ثم انتهت بمظهر سياسي .

#### وسيلة الاتهام الجنائي : - Impeachment :

لا جدال أن الملكية في إنجلترا حتى وقتنا الحاضر تتمتع بالحصانة المطلقة فيما تجر به من أعمال على إعتبار ، إنه من المستحيل أن يجرى الملك عملاً خاطئاً . وإذا كان الملك يتمتع بمبدأ اللامسئولية المطلقة عن أعماله ، فإنه يصعب التسليم بذلك أيضاً بالنسبة لمستشاريه الذين يمثلوا في أعضاء المجلس الخاص .

لذلك ابتدع البرلمان الإنجليزي وسيلة من مقتضاها إمكان مساءلة أعضاء المجلس الخاص ، وكانت تعرف هذه الوسيلة بالاتهام الجنائي .

ووسيلة الاتهام الجنائي لها صفة جنائية لا سياسية وذلك كأصل عام . وهي عبارة عن تقرير المسئولية عن الجرائم التي يقرها كبار رجال الدولة .

ولذلك أصبح لمجلس العموم حق اتهام رجال المجلس الخاص على اعتبار أنهم قد اقرقروا بعض الجرائم أثناء مزاوله أعمالهم ، على أن تجرى المحاكمة أمام مجلس القوردات .

وإذا كانت هذه الوسيلة تتصف بالعلنية الجذائية لضرورة ارتكاب أحد

الأخطاء التي تشكل جرماً جنائياً معاقب عليه . فإنها كانت الوسيلة البرلمانية الوحيدة للتأثير على مستشاري الملك للسير في اتجاه معين وإلا استخدم البرلمان حقه في هذا الاتهام.

وإزاء عدم فاعلية وسيلة الاتهام الجنائي بشكل مطلق على إعتبار أن الملك حق النقض بعد الحكم على أحد مستشاريه أو بإسراعه إلى حل مجلس العموم قبل إصداره هذا الاتهام ، تطورت هذه الوسيلة من صفتها الجنائية البحتة إلى صفة جنائية سياسية .

وكان السبيل إلى تطور مبدأ الاتهام من اتهام جنائي صرف إلى اتهام جنائي سياسي في ذات الوقت ، إعتبار الخطأ الجسيم الذي يرتكبه أحد مستشاري الملك سبباً كافياً لقيام باتهامه أمام مجلس العموم ومحاكته أمام مجلس اللوردات حتى في الحالات التي لم يحدد القانون فيها عقوبة لهذا الفعل . وبذلك ظهر ما يسمى « بالجرم الرزاري » حيث تمكن مجلس اللوردات من توقيف عقوبة عامة عن الخطأ الذي يرتكبه أحد مستشاري الملك حتى ولو لم ينص القانون على ذلك .

ودعم مبدأ الاتهام في مظهره الجديد بالحد من سلطات الملك في هذا الخصوص . وذلك بإلغاء حق النقض الملكي عند استعمال وسيلة الاتهام وعدم جواز حل مجلس العموم بسبب قيامه بهذا الاتهام .

وأخيراً تطور مبدأ الاتهام من صفة الجنائية السياسية إلى صفة سياسية بحتة بأن تهرت مسؤولية الوزراء عن أعمالهم السياسية . ثم تطورت المسؤولية السياسية من مسؤولية فردية تقع على أحد الوزراء إلى مسؤولية جماعية تتحملها هيئة الوزارة بكاملها وذلك علاوة على المسؤولية الأولى .



### انتقال السلطة الفعلية من الملك الى الوزارة :

لما كان أعضاء مجلس الملك الخاص قد اعتبروا في بادىء الامر في خنكم مستشارى الملك الذى كان له حق تعيينهم وعزلهم وتحقيق مسئوليتهم أمامه وحده، فقلد كان الملك الكلمة العليا في شئون الحكم التنفيذية حيث كان يملك ويحكم في هذا الميدان .

على أنه بظهور وسيلة الاتهام الجنائى وتطورها على النحو السابق بيانه ابتدأت مسئولية الوزراء تنقر أمام البرلمان . تلك المسئولية التى تحولت من مسئولية جنائية إلى مسئولية سياسية سواء فردية أو جماعية .

ومن ناحية أخرى ابتدأ اختصاص الملك في مباشرة شئون الحكم يتقلص شيئاً فشيئاً ، حتى انتهى الحال إلى انتقال السلطة الفعلية الحقيقية من الملك إلى الوزراء . وأصبحت الوزارة بالتالى المحور الرئيسى للفعال في ميدان السلطة التنفيذية حيث يقع عليها مباشرة شئون الحكم ، وتقررت بالتالى القاعدة الشهيرة بأن « الملك يملك ولا يحكم » .

## أولاً

### مدلول الوزارة والحكومة في إنجلترا

يشير التفرقة بين الوزارة والحكومة بمعناها الخاص « Capinet » ،

### مدلول الوزارة :

هى عبارة عن عدد من الأشخاص يباشرون شئون الحكم التنفيذية . وهم بطبيعة الحال عدد من الوزراء بما فيهم وزراء الدولة وإليهم ينضم أعضاء آخرين كالسكرتيرين البرلمانيين .

وتتضمن الوزارة عددا كبيرا من الاعضاء يبلغ من ستين إلى ثمانين عضوا .  
والوزارة بهذا المعنى لا تقوم بتقرير سياسة الدولة العامة .

#### مدلول الحكومة :

الحكومة بمعناها الخاص « Cabinet » فإنها تعنى أهم الوزارات الرئيسية .  
وهي تتألف من عدد صغير من الوزراء يتراوح بين عشرين وزيراً . ومثال ذلك  
وزراء العدل والمالية والخارجية والدفاع والزراعة والعمل والخدمة الوطنية والزراعة .  
ويسود إلى الحكومة وحدها أمر تقرير السياسة العامة للدولة ، لذا وصفت  
بأنها الهيئة الرئيسية لجهاز السلطة التنفيذية .

وتجتمع الحكومة برئاسة رئيس الوزراء على قرارات دورية أسبوعية تقريبا ،  
ويسمى هذا الاجتماع مجلس الوزراء .

ولا جدال أن العدد المحدود للحكومة التي يقع عليها رسم السياسة العامة  
للدولة يمكنها من التفكير والمنافسة والتخطيط المثل الذي يكون أكثر فاعلية في  
هذا الأمر .

يتضح من ذلك أن الوزارة أوسع نطاقا من الحكومة ما دام أن عدد أعضاء  
الأولى يفوق الثانية . والحكومة أعمق مدلولاً من الوزارة ما دام أنه يقع على  
الأولى وحدها رسم السياسة العامة للدولة . فهي الهيئة الرئيسية التي تضم أهم  
الوزارات والتي تقوم بالدور السياسي للسلطة التنفيذية .

ويتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة وكذا الوزارة، وقد يتولى إلى جانب  
ذلك بعض الوزارات الهامة كال دفاع أو الخارجية أو المالية مثلا .

ولا جدال في الأهمية الكبرى لدور رئيس الوزراء، ذلك أنه يقوم بالاشراف

وتحمل تبعه سياسة الحكومة وأعمال الوزارة بكامل أعضائها . علاوة على دوره الكبير في ميدان اختصاصات الملك السابق يانها التي أصبح يباشرها كأصل عام بواسطة رئيس الوزراء والوزراء ذوي الاختصاص .

## ثانيا

### كيفية تشكيل الوزارة والحكومة

يقوم الملك من الناحية النظرية بتعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء دون تدخل من رئيس الدولة .

وإذا كان الملك هو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء فإن ذلك يكون على نحو نظري شكلي لا واقعي . ذلك أن الواقع العملي هو أن الشعب هو وحده الذي يقوم باختيار الوزارة . وسيل ذلك - كما سبق وذكرنا - أنه بعد إجراء الانتخابات العامة لمجلس العموم يعرف على وجه التأكيد أي الأحزاب سينفرد بالحكم على اعتبار أن الحزب الذي أحرز الغالبية البرلمانية داخل مجلس العموم هو الذي سيشكل الوزارة وأن رئيس هذا الحزب هو الذي سيرأس الوزارة لضرورة استناد الوزارة إلى غالبية داخل مجلس العموم توازرها وتوليها الثقة طبقا لما ينص عليه النظام البرلماني . ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء من بين أعضاء حزبه البارزين .

ومن ثم يمكن القول بأن اختيار الوزارة لا يرجع في واقع الأمر إلى الملك بل إلى الشعب وحده بإعطاء مقته في انتخابات مجلس العموم إلى أحد الحزبين الرئيسيين بإحرازه غالبية مقاعد مجلس العموم .

ويلاحظ أنه يتمين إلا يكون رئيس الوزراء من أعضاء مجلس اللوردات

وذلك نظرا لتقلص اختصاصات هذا المجلس بمقتضى اصلاح عام ١٩١١ . وكان  
„ Lord Salisbury “ آخر رئيس وزارة من أعضاء هذا المجلس .

أما اختيار الوزارة فانه يكون أساسا من بين الأعضاء البارزين في الحزب  
الذين اكتسبوا عضوية البرلمان وإن كان من الممكن مع ذلك اختيار بعض الوزراء  
من خارج البرلمان . وإذا كان اختيار الوزراء يتم عادة من داخل البرلمان  
بمجلسيه فان غالبية الوزراء تكون من أعضاء مجلس العموم المنتخبين فيه لحزب  
الأغلبية .

ولقد جرى التقليد على أن الوزير الذى ينتمى إلى عضوية أحد مجلسي البرلمان  
لا يمثل إلا أمام المجلس الذى ينتمى إليه فقط . وبالتالي فإن الوزراء الأعضاء في  
مجلس العموم لا يمثلون إلا أمام هذا المجلس دون المجلس الآخر للدفاع عن أعمالهم  
الوزارية . وكذلك الحال بالنسبة للوزراء الأعضاء في مجلس اللوردات .

وطبقا للنظام البرلماني تتحقق المسؤولية الفردية لكل وزير على حدة سواء  
أكان عضوا في الوزارة أو في الحكومة وكذا المسؤولية التضامنية لكامل أعضاء  
الوزارة والحكومة أمام المجلس النيابي المنتخب أى أمام مجلس العموم . بحيث  
يتعين إستقالة الوزير الذى يفقد ثقة هذا المجلس النيابي أو إستقالة الوزارة بكامل  
أعضائها إذا ما نزلت عنها الثقة .

على أن الواقع العملى على خلاف المبدأ النظري إذ لم يحدث واقعا أن طرح المجلس  
النيابى الثقة بأحد الوزراء أو بالوزارة بكاملها ، ذلك أنه إذا حدث خلاف بين  
الوزارة والبرلمان فإن الأمر مرده إلى الشعب ذاته الذى يتعين الرجوع إليه  
لإبداء رأيه في هذا الخلاف . ويكون ذلك بواسطة حل مجلس العموم وإجراء  
إنتخابات جديدة يتضح فيها رأى الشعب في هذا الخصوص .

## المطلب الثاني

### البرلمان

إذا كان البرلمان يمثل نظريا في الملك ومجلس العموم ومجلس اللوردات ، فإنه إزاء اختصاص الملك النظري بعدم الاعتراض على أى قانون من الناحية العملية وتقليص اختصاص مجلس اللوردات إلى حد كبير منذ عام ١٩١١ أصبحت الوظيفة التشريعية تقع على مجلس العموم وحده .

على أن ظهور البرلمان بمجلسيه كان نتيجة تطور تاريخي يحسن التعرض له .

### أولا

#### التطور التاريخي لوجود البرلمان

كان من نتيجة إصدار العهد الكبير أن تحدد على نحو واضح تكوين جمعية عرفت بالمجلس الكبير . وأصبح اختصاص هذا المجلس يتم على نحو فئول وإجبارى بالنسبة لفرض الضرائب . بحيث يتمين ضرورة موافقته على الضرائب قبل تقريرها وذلك على اعتبار أنه الهيئة التي تمثل الدولة .

وترجع كلمة « البرلمان » إلى المجلس الكبير ، ذلك أنه خلال القرن الثالث عشر استقر هذا المجلس تماما وأصبح يعرف إلى جانب اسمه هذا باسم « البرلمان » وكان من آثار استقراره اجتماعه المنتظم لمباشرة وظائفه المتعددة ، وتوضح أهم هذه الوظائف فيما يلي :

— **الفصل** : كان البرلمان مجتمع بيئة محكمة الفصل في المنازعات التي يحتفظ بها الملك لنفسه وفي الطعون التي تقام في مواجهة الأحكام التي تصدرها

المحاكم الأخرى في المملكة . كما اختص البرلمان بالفصل في الاتهامات التي تهاجم في مواجهة أعضائه وكذا في مواجهة كبار رجال الدولة .

— اما بالنسبة للتشريع : فقد كان البرلمان مجرد مجلس استشاري يقوم بإبداء الرأي في الأمور المهمة ، دون أن يلتزم الملك بهذا الرأي . على أن الملك قد أصبح لا يستطيع وحده أن يلغي قانوناً سبق موافقة البرلمان عليه ، وكان ذلك في عهد إدوارد الثالث .

ولقد تركز اختصاص البرلمان الأصلي بالنسبة للضرائب . ذلك أن العهد الكبير قد نص صراحة على عدم جواز فرض أية ضريبة إلا بعد موافقة الهيئة التي تمثل الدولة وذلك باستثناء بعض الضرائب المتعلقة بنظام الإقطاع . ولما كان البرلمان يعتبر الهيئة التي تمثل المملكة ، أصبح من الضروري موافقة على الضرائب بحيث لا يمكن فرض ضريبة إلا بعد موافقة البرلمان عليها .

هذا ويمكن القول بأن المجلس الكبير أو البرلمان يعتبر أصل ونواة أحد مجلسي البرلمان الحالي في إنجلترا ، ألا وهو مجلس اللوردات إذ نشأ به هذا المجلس الأخير مع المجلس الأول من ناحية التكوين ، وكذا من ناحية الاختصاص . وإن كان مجلس اللوردات قد فقد اختصاصه المالي منذ عام ١٩١١ .

#### تطور البرلمان والهيئات العامة :

تكون البرلمان في أول الأمر من كبار رجال الدين وكبار الأشراف حيث اقتضت المصنوية على هاتين الفئتين دون غيرها .

إلا أنه حدث عام ١٢٥٤ أن دعى الملك توماس عن كل مقاطعة للاشتراك في جلسات البرلمان بالإضافة إلى أعضائه الأصليين . وكان إذ أخذ الملك يمدد ( القسم الثاني )

ذلك بدعوة ممثلين اثنين عن كل مدينة هامة، وذلك بالإضافة إلى الفارسين الممثلين لكل مقاطعة ولاعضاء المجلس الأصليين .

وإذا كان قد اكتمل البرلمان التكويني السابق، إلا أنه قد ظهر من جهة أخرى الانقسام داخله . وكان ذلك بظهور التجانس بين طبقة الأشراف ورجال الدين من ناحية وبين ممثلي المقاطعات وممثلي المدن من ناحية أخرى .

ثم حدث أن انفصلت كل كتلة من هاتين الكتلتين عن الأخرى أثناء المناقشة داخل البرلمان . وأخذ هذا الانفصال يتخذ شكلاً عاماً بأن اتخذ نواب المقاطعات والمدن مكاناً عاماً بهم مستقلين في ذلك عن باقي أعضاء البرلمان الأصليين . ثم قام هؤلاء النواب بانتخاب رئيساً لهم أطلق عليه لقب « Speaker » .

وانتهى الأمر بانقسام البرلمان إلى مجلسين منفصلين : المجلس الأول يضم طبقة الأشراف ورجال الدين وهو ما يطلق عليه مجلس اللوردات « House of Lords » والمجلس الثاني يضم نواب المقاطعات والمدن وهو ما يطلق عليه مجلس العموم « House of Commons » .

#### تطور اختصاص البرلمان :

تقرر حق البرلمان في ضرورة الموافقة على فرض الضرائب منذ أواخر القرن الثالث عشر .

أما بالنسبة لحق اقتراح القوانين ، فإن البرلمان قد توصل إلى ذلك من طريق تقديم الرعايض . فلقد كان من الممنوع على أعضاء مجلس البرلمان في بادئ الأمر أن يقوموا باقتراح القوانين . فإذا رغب أحد أعضاء البرلمان تقرير أحد القوانين أو تعديلها ، كان السبيل إلى ذلك تقديم رعايض إلى الملك يوضحوا فيها أهمية (الفهم الثاني)

القوانين المراد تقريرها أو تعديلها ملته. ين لذلك إصدارها من جانب الملك .  
وكان لهذا الأخير السلطة المطلقة التي تتمثل إما بالأخذ بمرائض أعضاء  
البرلمان أو رفضها .

على أن البرلمان قد توصل إلى طريقة ضمن بمقتضاها موافقة الملك على المرائض  
المقدمة من الأول ، ألا وهي عدم الموافقة على الضرائب إلا في نظير موافقة  
الملك على المرائض . وبذلك أمكن لبرلمان تحقيق رغباته التشريعية عن طريق  
حقه في تقرير الضرائب وضرورة موافقة عليها .

ثم تطور نظام المرائض التي يلتبس فيها البرلمان من الملك إصدار التشريعات،  
إلى نظام مشروعات القوانين « Bills » حيث يقوم أحد مجلسي البرلمان بوضع  
صفة التشريع المطلوب إصداره من الملك . فإذا أقر المجلسان هذا المشروع أحيل  
إلى الملك الذي له حق إقراره وإعطائه بالتالي وصف القانون أو رفضه . وبذلك  
ظهر نظام مشروعات القوانين ، وذلك بعد أن كان اختصاص البرلمان التشريعي  
يتمثل في حق تقديم المرائض .

على أن اختصاص الملك التشريعي قد بقي مع ذلك على درجة كبيرة من  
الاهمية . ذلك أنه علاوة على حقه في إقرار أو رفض مشروعات القوانين المقدمة  
من البرلمان ، اختص الملك وحده بحق تشريعي يتمثل في إصدار اللوائح العامة  
« Proclamations orders » وذلك بعد استشارة مجلسه الخاص ، وساعد على  
حق الملك في التشريع بواسطة هذه اللوائح انعدام الحدود التي تعين نطاق القانون  
واللائحة . وبذا استطاع الملك التشريع ببدءاً عن البرلمان بواسطة هذه اللوائح  
وتوصل بذلك إلى تعديل الكثير من القوانين دون أدنى تدخل من البرلمان في  
هذا الخصوص .



كما ظهر اختصاص الملك في ميدان التشريع في ناحية أخرى لا تقل أهمية عن الناحية السابقة ، ذلك أنه كان يحق للملك إعفاء الأفراد من الخضوع للقانون في أحوال خاصة . وهكذا تمكن الملوك من تعطيل نفاذ القوانين وإعمال تطبيقها دون حاجة إلى إلغائها صراحة .

ومن ناحية ثالثة كان يمكن للملك أحد من سلطة البرلمان من الناحية الفعلية بعدم دعوة هذا الأخير إلى الانقياد خاصة إذا استطاع الحصول على الأموال اللازمة له بطرق مختلفة تفتنيه عن حاجته إلى فرض الضرائب التي كان يلزم تشريعها دعوة وموافقة البرلمان .

واستمر اختصاص البرلمان تحت رحمة الملوك على النحو السابق بيانه مما جعل إلى ظهور كثير من المنازعات بين هذين الطرفين حتى ثورة عام ١٦٨٨ . ففي هذا التاريخ فُتدت الملكية ودعم اختصاص البرلمان إلى حد كبير مما أدى إلى استقرار السلطة التشريعية . وكان ذلك بفضل قانون الحقوق الصادر عام ١٦٨٩ الذي وقعه وليام الثالث وزوجته وقبله بموجبه تقييد سلطانهما الدستورية ودعم سلطة البرلمان بالتالي .

## ثانيا

### « House of Commons » مجلس العموم

يعتبر مجلس العموم الهيئة النيابية التي تمثل الشعب البريطاني .

ويتألف من جميع أعضاء هذا المجلس عن طريق الاقتراع العام المباشر المسمى الذي يحق للذكور والإناث الذين بلغوا الحادية والعشرين من عمرهم ، وإذا كان

الاقتراع عاماً في الوقت الحاضر ، فإن هذا النظام لم يتقرر طرفة واحدة اذ بدأ مقيداً حتى انتهت إلى الصورة الحالية التي تعتبر ولا شك أكثر ديمقراطية حيث يبيح الاقتراع العام لأكبر عدد ممكن من الأفراد حتى الإشتراك في الحركة الانتخابية على خلاف نظام الاقتراع المقيد .

وربم الفوز في الحركة الانتخابية على أساس الأغلبية النسبية وليس على أساس الأغلبية المطلقة بأن يحصل المرشح في دائرته الانتخابية على أكثرية الأصوات أى على أكبر عدد من أصوات الناخبين .

ومدة نيابة مجلس العموم خمس سنوات وذلك بمقتضى قانون البرلمان الصادر عام ١٩١١ بعد أن كانت سبع سنوات . وإن كان المجلس لا يتم عادة مدة فصله التشريعي كاملاً بسبب حل المجلس في كثير من الأحيان قبل انتهاء المدة السابقة لإجراء الانتخابات الجديدة وتجديد هذا المجلس بالتالى .

ويقوم مجلس العموم بانتخاب رئيس المجلس Speaker الذى يقع عليه عهد تنظيم المناقشات في جلسات المجلس حيث يتمتع بهيبة كبيرة فرضتها التقاليد على هذا المنصب . حتى ذكر الفقه أن رئيس المجلس لا يلتجأ الى النافوس التقليدى الذى يستعمل عادة في غالبية الدول لتحقيق الهدوء والنظام في جلسات المجلس ، اذ يكفي النداء على اسم العضو علناً حتى يعود النظام والهدوء مرة أخرى الى المجلس .

وجدير بالذكر أن مجلس العموم هو صاحب الوظيفة التشريعية بالمعنى الحقيقي خاصة بعد تقلص اختصاص مجلس اللوردات في هذا العدد منذ عام ١٩١١ ، وعدم مباشرة الملك لحق الاعتراض على القوانين من الناحية الواقعية .

على أن أهمية مجلس الموم تكون فقط في مباشرة الوظيفة التشريعية ،  
ذلك أن تكوين الوزارة بكاملها وإستمرارها في تولي شئون الحكم إنما يرجع  
أمره إلى مجلس الموم وذلك لإختيار رئيس الوزراء وغالبية الوزراء من بين  
أعضاء هذا المجلس ولضرورة إستناد الوزارة القائمة على ثقة المجلس .

### ثالثاً

#### مجلس اللوردات ( House of Lords )

يتألف مجلس اللوردات بطريقة معقدة نظراً لكونه من آثار الميراث الماضية  
التي لم تنقرض تماماً حتى وقتنا الحاضر . ولذا يعتبر مجلس اللوردات يمثل  
الارستقراطية البريطانية التي مازالت قائمة ومازال لها إحترامها رغم تطور  
الظروف الاجتماعية وإنتشار المبادئ الاشتراكية في إنجلترا .  
ويتكون مجلس اللوردات على النحو التالي :

١ - أعضاء بالوراثة : وهم جارة عن حامل لقب الوردية بحكم الإرث الذي  
أنعم به الملك على أسلافهم . لذلك يكون هؤلاء اللوردات حق عضوية المجلس  
بحكم وراثتهم لقب اللوردية .

وهؤلاء يكونون الغالبية في مجلس اللوردات إذ يبلغ عددهم ( ٨٠٠ ) عضواً  
من مجموع عدد أعضاء المجلس البالغ حوالي الألف من الأعضاء .  
٢ - أعضاء بالتعيين : وهؤلاء الأعضاء يتشكون في :

١ - لوردات يمينون بواسطة الملك بعد موافقة الوزارة لإعترافاً بما قام  
به هؤلاء من خدمات للدولة ، ويكون التمييز لدى الحياة .

٢ - لوردات يمينون بواسطة الملك بحكم وظائفهم ومناصبهم ، وهؤلاء هم :  
١ - اللوردات الروحانيون الذين يتألفون من ستة وعشرين أسقفاً من أعضاء

الكنيسة . وهم رئيسا أساقفة كنتربري (Cantorbry) ويورك ( York )  
 وأساقفة لندن وولشستر ( Winchester ) ودرم ( Durham ) ، وكذلك  
 واحد وعشرون مقعداً مخصصة لأقدم الأساقفة . ويتمتع اللوردات الروحيون  
 بعضوية مجلس اللوردات طوال شغلهم وظائفهم الروحية السابقة بحيث تزول  
 العضوية عنهم عند تركهم هذه الوظائف .

ب- لوردات الاستئناف المادى ( Lords of appeal in ordinary )  
 وعددهم تسعة ، وتكون عضويتهم لدى الحياة نظراً لكونهم يشغلون وظائفهم هذه  
 على هذا النحو .

٣- أعضاء بالانتخاب : وهؤلاء هم اللوردات الذين يمثلون اسكتلندا وعددهم  
 ستة عشر . ويقوم بانتخاب هؤلاء جميع لوردات اسكتلندا دون غيرهم ، وترتبط  
 مدة عضوية هؤلاء بمدة نيابة مجلس العموم . وإلى جانب اللوردات الذين  
 يمثلون اسكتلندا ، كان هناك لوردات يمثلون أيرلند إلا أنه بعد انفصال أيرلندا  
 عام ١٩٢٢ انتهى هذا التمثيل في مجلس اللوردات وتبقى من هؤلاء اللوردات  
 ستة فقط بعد أن وصل عددهم إلى ثمانية وعشرين .

ويلاحظ أنه يحق للنساء عضوية مجلس اللوردات وذلك بمقتضى القانون  
 الدستورى الصادر فى ١٢ فبراير عام ١٩٥٨ . ويبلغ عددهن ستة فى الوقت  
 الحاضر .

وإذا كان مجلس اللوردات يتمتع فى أول الأمر بذات الاختصاصات التى  
 يمارسها مجلس العموم بحيث كان يتعين موافقة المجلسين على مشروعات القوانين  
 قبل رفعها إلى الملك لإقرارها ، فإن اختصاصات مجلس اللوردات قد تضاعفت  
 إلى حد كبير .

فلقد قرر قانون البرلمان الصادر عام ١٩١١ عدم اختصاص مجلس اللوردات بنظر مشروعات القوانين المالية Money Bill . وكان صدور هذا القانون على أثر أزمة حادة عارض فيها مجلس اللوردات مشروع الميزانية المقدم من وزارة ه لويد جورج ، لتضمنه إنشاء ضريبة الدخل .

أما بالنسبة لباقي مشروعات القوانين أى مشروعات القوانين التى ليس لها صفة مالية ، فإن اختصاص مجلس اللوردات بالنسبة لها يتمثل فقط فى حق الاعتراض عليها . بأن كان يتوقف إصدار القوانين مدة سنتين ، وبحق لمجلس العموم باتيها استرداد المشروع المعترض عليه كي يرسله الى رئيس الدولة لإصداره . وتقرر حق الاعتراض التوقيفى لمجلس اللوردات سالف الذكر بقانون عام ١٩١١ .

وفى عام ١٩٤٩ صدر قانون دستورى جديد تقرر بمقتضاه تخفيض مدة الاعتراض السابقة من سنتين الى سنة واحدة على الأكثر . وكان صدور قانون عام ١٩٤٩ على أثر معارضة مجلس اللوردات تأميم صناعة الصلب التى أقدمت عليها حكومة حزب العمال فى ذلك الوقت .

ولقد كان مجلس اللوردات حتى عام ١٩٤٨ يتمتع باختصاصات قضائية تتمثل فى إمكانية المطالبة بأن ينظر المجلس النزاع الذى يكون من بين أطرافه أحد اللوردات . وذلك على أساس القاعدة القديمة التى تقرر بأنه لا يصح محاكمة أحد النبلاء إلا أمام أقرانه . على أن حكومة حزب العمال قد قامت بإلغاء هذا الاختصاص ، وكان ذلك بالقانون الصادر عام ١٩٤٨ . ولم يبق من الاختصاص القضائى لمجلس اللوردات الا ما تمارسه الهيئة الاستثنائية العليا التى تتكون من لوردات الاستئناف العادى البالغ عددهم تسعة أعضاء .

وهكذا فقد مجلس اللوردات اختصاصاته التشريعية ، حتى أصبحت الوظيفة التشريعية علالة على مراقبة أعمال الوزارة من اختصاص مجلس العموم وحده . وهو ما يتمشى والديمقراطية السليمة ما دام أن هذا المجلس المنتخب يعتبر أنه الممثل الحقيقي للشعب البريطاني .

### المبحث الثالث

النظام البرلماني ومدى تعلقه في ظل دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية  
إذا كان النظام الدستوري البريطاني قد قام أساساً على العرف ، فإن فرنسا قد عرفت في تاريخها الحديث الذي بدأ بالثورة الفرنسية مجموعة من الدساتير المدونة المختلفة قبل أن تعرفها دولة من الدول .

وتعدّ كان الثورة الفرنسية الفضل في الاطاحة بالنظام الملكي المطلق الذي اتسم بنظام تركيز السلطة والافتئات على حقوق الأفراد وحررياتهم ، وفي إبراز المبادئ الديمقراطية التي كان لها أكبر الأثر في إضاءة طريق الديمقراطية والحرية أمام الدول الأخرى .

وسارت فرنسا منذ الثورة الفرنسية في طريق سياسي طويل تخلله الكثير من النظم الدستورية المتنوعة .

### أولاً

#### وثيقة إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩

عمل رجال الثورة الفرنسية على أثر قيام النظام الجديد الذي أتت به الثورة والذي يختلف في أصوله ومبادئه عما سبقه ، على تسجيل أسس المجتمع الجديد وما « ب أن يسود فيه من مبادئ . في وثيقة حتى يتاح لكل فرد حاكم أو محكوم أن

يُعرف على فلسفة النظام الجديد ومبادئه وما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات حتى تسود الثقة والاستقرار بين الفرد والجماعة .

لذلك حمل رجال الثورة الفرنسية على ضيافة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد إنبهار الملكية المطلقة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان ، تلك الوثيقة التي أقرتها الجمعية الوطنية عام ١٧٨٩ والتي احتوت على طائفتين من الأحكام إحداها خاصة بالحقوق الأساسية للأفراد ، والآخرى تبين المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم السياسي كمبدأ سيادة الأمة ومبدأ فصل السلطات .

على أنه إذا كان قد سبق وثيقة إعلان الحقوق الفرنسية ، إعلانات أخرى صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعلان استقلال الولايات عن إنجلترا مثل الإعلان الصادر عن ولاية فرجينيا في ١٢ يولييه عام ١٧٧٦ بعد إقراره من جمعية هذه الولاية ، فإنه لم يكتب لهذه الاعلانات الذبوع والانتشار كالوثيقة الفرنسية التي تعتبر بحق أشهر إعلانات الحقوق نظراً لتسجيلها مبادئ كانت لها الأثر الأكبر في نشر الحرية والديمقراطية ليس فقط داخل فرنسا بل وخارجها . ولقد بلغ من أهمية هذه الوثيقة أن أعتبرها دستور عام ١٧٩١ مقدمة له ، كما تمسكت بها مقدمة كل من دستور ١٩٤٦ ودستور الجمهورية الخامسة لسنة

١٩٥٨ .

#### القيمة القانونية لإعلان الحقوق :

يثار التساؤل حول القيمة القانونية لإعلان الحقوق الفرنسي وإعلانات الحقوق بوجه عام ، هل لها القوة الإلزامية أم أنها مجردة عن ذلك ؟  
اختلف الفقه الفرنسي في هذا الأمر ، وانقسم في ذلك إلى اتجاهين :

#### ١ - الاتجاه المنكر للقيمة القانونية لإعلانات الحقوق :

أنكر البعض على إعلانات الحقوق كل قيمة قانونية ملزمة . فهي في نظرهم مجرد عرض وإعلان لمبادئ مذهبية فلسفية ، فلا يمكن اعتبارها والحالة هذه بمثابة القواعد القانونية الملزمة كأحكام القانون الوضعي .

وهكذا تنجرّد إعلانات الحقوق - ن نظر هذا الجانب من الفقه - من صفة الإلزام القانوني .

#### ٢ - الاتجاه المقرر للقيمة القانونية للإعلانات الحقوق :

قرر غالبية الفقه الفرنسي لإعلانات الحقوق الحجية القانونية الملزمة ، وأن اختلاف الفقه في مدى الإلزام القانوني الذي تتمتع به مثل هذه الإعلانات .

أ - يرى جانب من الفقه أن قوة إلزام إعلانات الحقوق لا تعادل فقط القواعد الدستورية ، بل أن قوة إلزامها تملو الدستور ذاته .

وعلى ذلك تعتبر إعلانات الحقوق تشريعات لها قوة قانونية عليا . فهي لا تقيّد المشرع المادي فحسب ، ولكنها تقيّد أيضاً المشرع الدستوري . فهي القانون الأساسي الذي يقيّد كل مشرع في الدولة .

ويشمل ذلك - في نظر هذا الجانب من الفقه - أن القانون على درجات ثلاث تملو كل منها الأخرى : إعلانات الحقوق ، القوانين الدستورية ، والقوانين العادية . لذا يلتزم المشرع الدستوري بإعلانات الحقوق كما يلتزم المشرع العادي بالدستور .

على أنه يؤخذ على هذا الرأي أنه ليس هناك ما يملو الدستور : فالدستور هو القانون الأعلى في الدولة . وتبدأ وليبدأ تدرج القوانين فلا يوجد إلا درجتان : القوانين الدستورية والقوانين العادية ، وعلى ذلك فلا يمكن أن تعطى لإعلانات الحقوق صفة القوانين التي تملو الدستور ( Supra - constitutionnelle ) .



· نب — ويرى جانب من الفقه أن لإعلانات الحقوق قسوة قانونية معادلة للدستور . ومن ثم فإن قوتها تملو القوانين المادية وتلزم بالتالى المشرع المادى باتباعها وعدم الخروج عليها .

ولقد استند هذا الجانب من الفقه على ثلاث حجج لتدعيم وجهة نظره .  
**اولها :** حجة تاريخية من مقتضاها أن إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩ كان يعتبر جزءاً لا يمكن فصله عن النظم الدستورية فى نهاية القرن الثامن عشر . وهو ما قرره فعلاً دستور ١٧٩١ الفرنسى .

**ثانيها :** أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على مساواة إعلانات الحقوق بقوة الدساتير ذاتها . ذلك أن القضاء يفرض رقابته على دستورية القوانين من ناحية ضرورة موافقتها ليس فقط لأحكام الدستور بل كذلك لإعلانات الحقوق السائدة هناك .

**وثالثها :** تصور البعض - كالعميد هوريو - أنه لايسود فى الدولة دستور واحد فحسب . بل هناك فى حقيقة الأمر دستوران : دستور الدولة السياسى ، وهو الذى يبين نظام الحكم فى الدولة ، ويحكم بالتالى تنظيم ونشاط السلطات العامة . أما الدستور الآخر فهو الدستور الاجتماعى للدولة الذى يقرر أساس النظام الاجتماعى الذى تعيش فى ظله الجماعة والذى يصور على وجه الخصوص طبيعة العلاقة بين الدولة والأفراد ويبن بذلك ما تهرره اعلانات الحقوق من مبادئ وأحكام .

فلذا اعتبرنا أن الدستور السياسى للدولة عبارة عن وثيقة قانونية لها الصفة الإلزامية العليا ، وجب علينا كذلك أن نعطى هذه الصفة للدستور الاجتماعى ، نظراً لقيمة المتعادلة بين هذين الدستورين .

لذلك أعطى هذا الجانب من الفقه لإعلانات الحقوق قوة إلزامية قانونية مساوية للدستور ذاته ، بحيث تتبادل إعلانات الحقوق مع الدستور في الدرجة والقسوة .

هذا ولقد لاحظ أنصار هذا الرأي أنه يجب ملاحظة حالة ما إذا تضمنت إعلانات الحقوق بعض المبادئ غير المحددة التي يتمتع تطبيقها عمليا ، فإن مثل هذه المبادئ تعتبر توجيهات وإرشادات يتعين على المشرع وعلى السلطة التنفيذية إتباعها .

• ... رأى جانب آخر من الفقه الفرنسي أن إعلانات الحقوق تحتوي على نوعين من الأحكام .

أحكام وضعية : وهي عبارة عن نصوص محددة تنمى بظهورها وجوهرها إلى أحكام القانون الوضعي . فهي نصوص قانونية ملزمة بذاتها ويتم تطبيقها فوراً ، شأنها في ذلك شأن نصوص القانون الوضعي . ومن أمثلة هذه النصوص المادة العاشرة من إعلان الحقوق الفرنسي لسنة ١٧٨٩ التي تعلن حرية الرأي والمقيدة بشرط عدم المساس بالنظام العام .

وكذلك المادة السابعة عشر من هذا الإعلان التي تنص بأن الملكية الفردية حق مصون مقدس ، فإذا ما تطلبت الضرورة العامة الثابتة على نحو قانوني أن تزح ملكية أحد فإن ذلك لا يكون إلا بشرط تعريض عادل يدفع مقدماً .

لوائح توجيهية أو منهجية : وهي عبارة عن أصول عليية فلسفية توضح وتوجه أهداف النظام الواجب سيادته في الدولة ، أي عبارة عن مبادئ توضح معالم وأهداف المجتمع وتوجه متناهي النظام فيه .

لذلك تعتبر القواعد التوجيهية أو المنهجية مبادئ غير محددة النصوص لا تنتمي بذاتها إلى أحكام القانون الوضعي . ومن ثم تتجرد بذاتها من صفة الإلزام الفوري الحال ، ولا يمكن أن تعتبر بالتالي بمثابة قواعد ملزمة يمكن الاحتجاج بها في مواجهة السلطات العامة .

ومن أمثلة القواعد التوجيهية أو المنهجية إعلان حق العمل لكل مواطن والحق في المونة في حالة الشبخوخة والمرضى والعجز عن العمل أو البطالة .

مثل هذه القواعد توضح للشرع مستقبلا معام نشاطه بأن يعمل على احترامها وألا يصدر تشريعا يخالف في أحكامه مبادئ هذه القواعد . وإلا عد مثل هذا التشريع غير دستوري .

من ذلك يبين الفرق بين الأحكام الوضعية والقواعد التوجيهية أو المنهجية في أن الأحكام الأولى تنتمي إلى أحكام القانون الوضعي وتعتبر بالتالي نصوحا قانونية محددة ملزمة بذاتها وقابلة للتطبيق الفوري ولها قوة النصوص الدستورية . أما القواعد الثانية فهي مجرد أصول عليية فلسفية غير ملزمة بذاتها وتنتظر من المشرع تدخله كي يضع مبادئها موضع التطبيق والإلزام فيما يصدره من تشريعات في حالة قيامه بذلك .

## ثانيا

### تطور النظام الدستوري في فرنسا حتى قيام الجمهورية الخامسة

إذا كانت الثورة الفرنسية تعتبر منار الحرية والديمقراطية لفرنسا وحدها بل للعالمية الدول الأخرى ، فإن تطور التاريخ الدستوري الفرنسي منذ الثورة الفرنسية حتى الجمهورية الخامسة الحاضرة لم يتبدد دائما بالديمقراطية الحقيقية إذ تطله فترات سادت فيها الدكتاتورية . حتى تميز التاريخ السياسي الفرنسي بدورات

متغيرة تخطتها أنظمة مختلفة كل الاختلاف : فن نظام جمهورى إلى عودة للنظام الملكى ثم عودة مرة أخرى للنظام الجمهورى ، ومن أنظمة ديمقراطية إلى نظام دكتاتورى ثم عودة إلى النظام الديمقراطي .

ويمكن تقسيم التاريخ السياسى الفرنسى منذ الثورة الفرنسية حتى الجمهورية الخامسة إلى ثلاث دورات : -

- دورة بدأت عام ١٧٨٩ وانتهت عام ١٨١٤ باستوط نابليون . تميزت بالملكية المقيدة والجمهورية الأولى ثم بالدكتاتورية النابليونية .

- ودورة بدأت عام ١٨١٤ بعودة الملكية المقيدة مرة أخرى إلى فرنسا ثم الجمهورية الثانية والدكتاتورية النابليونية الثانية وانتهت عام ١٨٧٠ بقيا . الجمهورية الثالثة .

- وأخيرا دورة جمهورية بدأت عام ١٨٧٠ سادت فيها الجمهورية الثالثة والرابعة حتى نشأت الجمهورية الخامسة .

وإذا كان كل دورة من هذه الدورات لم يسدها الاستقرار والتماثل في النظام السياسى الدستورى ، إذ تخلف كل منها أنظمة مختلفة متغيرة . فإن الدورتين الأولى قد شهدتا ثلاثة تطورات متتابعة متماثلة : الملكية المقيدة فاعلان الجمهورية ثم سيادة الدكتاتورية . أما الدورة الأخيرة فأنها تميزت بالنظام الجمهورى وحده ، وذلك بظهور الجمهورية الثالثة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٤٠ فالجمهورية الرابعة التى ظهرت منذ عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٥٨ .

على أنه إذا كانت الدورة الأخيرة قد تميزت بالنظام الجمهورى دون النظام الملكى ، فلقد ساد في هذا النظام أنظمة دستورية تختلف بعضها عن بعض .

تسجل أن الجمهورية الرابعة التى ظهرت بصور دستور عام ١٩٤٦ - الذى

اعتنق النظام البرلماني كالنظام الدستوري لعام ١٨٧٥ - قد عانت الكثير من عدم الاستقرار الوزاري الذي تمثل في تناوب الكثير من الوزارات غير المستقرة التي لم يعمر البعض منها سوى بضعة أيام فقط.

وكان من أسباب ذلك واقع الحزبية السياسية القائم على تعدد الأحزاب التي لم يظهر فيها حزب يتصف بحزب الأغلبية . بل سري نظام الأقليات الحزبية حيث مثل كل حزب داخل الجمعية الوطنية بأقلية من النواب لا تسمح لأحدها بالانفراد بتأليف الوزارة . الأمر الذي أدى إلى تصارع الأحزاب وإلى ضرورة ائتلاف عدد منها كي يمكن تأليف وزارة تتوافر لها الغالبية البرلمانية . وبعد قيام الوزارة سرعان ما ينشب الخلاف بين الأحزاب المشتركة فيها مما يدعو إلى استقالتها بعد مضي القليل من الوقت .

وكان من أثر ذلك رجحان كفة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية التي انتابها الضعف إلى حد عجزت معه عن الاضطلاع بشئون الحكم .

وإذ ساهم في سوء الأحوال السياسية بعض العوامل الخارجية التي تمثلت في حرب الجزائر ، ظهر اضمحلال الجمهورية الرابعة واضحا وأصبح من الضروري إنقاذ البلاد مما وصلت إليه.

لذلك اتخذت الجمعية الوطنية في ٣ يوليو عام ١٩٥٨ قراراً بدعوة الجنرال « دي جول » لتول رئاسة الحكومة ، ومنحته في ذات اليوم حق وضع الدستور الجديد على أن يعرض على الشعب في استفتاء دستوري .

وإذ وافقت الغالبية الكبرى على الدستور الجديد التي تمثلت في ثمانين بالمائة من أصوات المشاركين في الاستفتاء ، صدر الدستور في ٤ أكتوبر عام ١٩٥٨ وكان أن ظهرت الجمهورية الخامسة إلى الوجود .

ولقد أبقي دستور الجمهورية الخامسة على النظام البرلماني كأصل عام ، إلا أنه قد تميز بتجديدات عديدة في هذا الخصوص قد تبعده عن مدلول النظام البرلماني بمعناه التقليدي .

فلقد عمل دستور ٤ أكتوبر عام ١٩٥٨ على تطوير النظام البرلماني ومبادئه خاصة في ميدان السلطة التنفيذية حيث عمل الدستور على تقوية دور رئيس الدولة في هذا الميدان إلى حد كبير ، وذلك ملائمة لما اتصفت به السلطة التنفيذية من ضعف في ظل النظام الدستوري السابق وما كان لذلك من أسوأ الأثر على الدولة بأسرها .

هذا ولقد تمسكت مقدمة الدستور الجديد باعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ وكذلك بمقدمه دستور عام ١٩٤٦ . إذ قررت هذه المقدمة ، أن الشعب الفرنسي يعلن رسمياً تمسكه بحقوق الإنسان ومبادئ سيادة الأمة التي حددها اعلان عام ١٧٨٩ والتي أكدتها وأكملتها مقدمة دستور ١٩٤٦ .

## الفرع الأول

### السلطة التنفيذية في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية

يقرر النظام البرلماني - كما سبق ورأينا - مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي . أي أن السلطة التنفيذية تتكون من طرفين هما : رئيس الدولة من جهة ، والوزارة من جهة ثانية التي يرأسها رئيس الوزراء وهو غير شخص رئيس الدولة .

وإذا كان رئيس الدولة يعتبر رئيس السلطة التنفيذية ، فإنه مهما تمددت الآراء في دوره فإن السلطة الحقيقية تمارسها الوزارة التي تعتبر المحور الرئيسي في ميدان السلطة التنفيذية . ولذلك يتمتع رئيس الدولة بمبدأ عدم المسؤولية السياسية ، وتحمل الوزارة بالتالي هذه المسؤولية .

ولقد اعتنق دستور عام ١٩٥٨ مبدأ ثنائية الجهار التنفيذي كأصل عام :  
فهناك رئيس الجمهورية من جهة ، والوزارة من جهة أخرى .

على أن التطور الجديد في هذا الخصوص يتمثل في تقوية دور رئيس الجمهورية  
إلى حد أصبح يتمتع فيه بالدور الرئيسى الفعال في ميدان السلطة التنفيذية . وبذلك  
قلب الدستور الجديد ميزان الاختصاص بين طرفي هذه السلطة ، فإذا كان النظام  
البرلماني التقليدي يجعل من الوزارة الطرف الرئيسى ، أصبح رئيس الجمهورية  
في ظل دستور ١٩٥٨ هو ذلك الطرف .

## المطلب الأول

### رئيس الجمهورية

إذا كان دستور ١٩٥٨ قد عمل على تقوية دور رئيس الجمهورية إلى حد كبير ،  
فإن دلائل ذلك تظهر سواء من ناحية اختياره ، أو من ناحية الاختصاصات  
المديدة التي يتمتع بها .

### أولاً - كيفية اختيار رئيس الجمهورية

نصت المادة السادسة من الدستور على أن « ينتخب رئيس الجمهورية لمدة  
سبع سنوات ، ويكون انتخابه بواسطة هيئة ناخبين تتكون من أعضاء البرلمان ،  
ومجالس المقاطعات ، ومجالس أقاليم ما وراء البحار ، والممثلين المنتخبين في  
المجالس البلدية » . على أن طريقة الانتخاب هذه قد عدلت في ٧ نوفمبر عام ١٩٦٢  
بحيث أصبح رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب عن طريق الاقتراع العام  
المباشر ، وذلك مع إبقاء مدة الرئاسة على ما كانت عليه أى سبع سنوات بحيث  
يمكن تجديدّها أكثر من مرة .

ويتعين أن يحصل الرئيس على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت، فإذا لم يتمكن أحد المرشحين لخصب الرئاسة من الحصول على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب مرة ثانية بين المرشحين الإثنين فقط اللذين تمكنوا من نيل العدد الأكبر من الأصوات في الدورة الانتخابية الأولى . وبطبيعة الحال سيتمكن أحدهما في الدورة الثانية من إحراز الأغلبية المطلوبة وهي الأغلبية المطلقة .

ولقد كان السبب في تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية هي هذا النحو العمل على تقوية مركز الرئيس . ذلك أنه يصعب بعد اختياره مباشرة من الأمة أن يقتصر دوره على مجرد دور أدبي كما كان الحال بالنسبة لرؤساء الجمهورية الثالثة والرابعة ما دام أنه يمثل مباشرة إرادة الأمة . لذلك يكون من الطبعي والحالة هذه أن تطو سلطته على سلطة الوزير الأول والوزراء ، وأن يتحرر كذلك من كل تبعية يمكن أن تظهر في مواجهة البرلمان ما دام أن هذا الأخير لا شأن له في أمر توليته ولأنه يستند إلى ذات الأساس الذي يستند إليه البرلمان في تكوينه الأول وهو الشعب .

#### ثانيا - اختصاصات رئيس الجمهورية

تمتع رئيس الجمهورية باختصاصات عديدة قل أن توجد مثلاً في أي نظام برلماني آخر .

فإذا كان رئيس الدولة هو الذي يسهر على احترام الدستور ، وهو الذي يضمن باعتباره حاكماً السير المنتظم للسلطات العامة واستمرار بقاء الدولة . وهو الضامن للاستقلال الوطني وعدم المساس بإقليم الدولة واحترام اتفاقيات بمجموعة الدول الفرنسية والمعاهدات ، فأنه علاوة على ذلك يتمتع باختصاصات يباشرها



في ظل الظروف العادية . واختصاصات أخرى استثنائية يباشرها في ظل الظروف غير العادية علاوة على اختصاصاته الأولى .

١ - اختصاصات رئيس الجمهورية في ظل الظروف العادية :

يباشر رئيس الجمهورية في ظل الظروف العادية الكثير من الاختصاصات في ميدان السلطة التنفيذية وفي ميدان السلطة التشريعية وأخيراً في ميدان السلطة القضائية .

١- اختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة التنفيذية : يمين رئيس الجمهورية الوزير الأول ويعفيه من منصبه بناء على تقديمه استقالة الحكومة . كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح الوزير الأول .

ومعنى ذلك أن رئيس الجمهورية يتفرد باختيار وتعيين الوزير الأول ( أى رئيس الوزراء ) . ثم يقوم هذا الأخير باختيار الوزراء ويطلب من رئيس الجمهورية تعيينهم في مناصبهم الوزارية ويكون الرئيس أمر ذلك .

ويقوم رئيس الجمهورية بإعفاء الوزير الأول من منصبه ويكون ذلك بناء على الاستقالة التي يقدمها هذا الأخير إليه . كما يفرم بإعفاء الوزراء من مناصبهم الوزارية بناء على اقتراح الوزير الأول .

ولقد نص الدستور في المادة التاسعة على أن يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء . ويتضح من ذلك أن رئاسة مجلس الوزراء ليست للوزير الأول أى لرئيس الوزراء بل تكون لرئيس الجمهورية . وبذلك يرأس هذا الأخير الوزير الأول والوزراء ويدير مناقشات مجلس الوزراء ويكون له بالطبع صوت معدود حينما يتخذ المجلس قراراته . ولقد خرج دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية عن النظام البرلماني التقليدي في هذا الخصوص حيث يعطى هذا النظام لرئيس الوزراء

رئاسة مجلس الوزراء كأصل عام . وإذا ما حضر رئيس الدولة أحد اجتماعات مجلس الوزراء بمناسبة أحد الأحداث الهامة فإنه لا يشترك بصوت محدود عند ما يتخذ المجلس قراراته .

أما بالنسبة لتعيين كبار الموظفين ، فإن لرئيس الجمهورية وحده حق تعيين طائفة منهم بقرار يصدر منه . ويتم تعيين طائفة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على موافقة مجلس الوزراء . وهناك طائفة ثالثة تعين بقرار من مجلس الوزراء . ولقد نصت المادة ١٣ من الدستور على أنه يمكن أن يفوض رئيس الجمهورية غيره في ممارسة سلطة التعيين بإسمه وذلك بناء على قانون .

كذلك يقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على الأوامر والمراسيم التي تتم المداولة فيها في مجلس الوزراء ، وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٣ من الدستور .

وطبقا لتقاليد المتبعة في النظام البرلماني . يقوم رئيس الجمهورية بتعيين السفراء والمندوبين فوق العادة لدى الدول الأجنبية ويعتمد السفراء والمندوبين فوق العادة لدى الدول الأجنبية . ويرم رئيس الجمهورية المعاهدات ويصدق عليها ، ويطلع على جميع المفاوضات التي تجري لعقد إتفاق دولي لا يخضع للتصديق . هذا مع ملاحظة أن هناك طائفة من المعاهدات لا يجوز لرئيس الجمهورية التصديق والموافقة عليها إلا بعد إقرار البرلمان لها .

بيد اختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة التشريعية: يتمثل هذا الاختصاص في: حق إصدار القوانين : وذلك بعد إقرارها من البرلمان بحيث يتم هذا الإصدار خلال خمسة عشر يوما التالية لإرسال القانون إلى الحكومة بعد إقراره نهائيا من البرلمان .

**الاعتراض على القوانين :** يجوز لرئيس الجمهورية الاعتراض على القوانين قبل إنقضاء مدة الخمسة عشر يوماً سائلة الذكر . وذلك طبقاً للبادة ١٠ من الدستور التي قررت : « وله قبل نهاية هذه المدة أن يطلب إلى البرلمان مداولة جديدة في القانون أو في بعض مواده . ولا يجوز رفض هذه المداولة الجديدة » .

ويلاحظ هنا للتجديد الذي أتى به الدستور في شأن اعتراض رئيس الدولة على القوانين . إذ يجوز أن يرد الاعتراض على القانون بكامله وهو الاعتراض التقليدي الذي تنقضي به الدساتير عادة . كما يجوز أن يرد على بعض مواد القانون وهو التجديد الذي أتى به الدستور إذ لا تنص الدساتير عادة على ذلك في ميدان الاعتراض . وهذا التجديد هو ما يمكن تسميته بحق الاعتراض الجزئي .

**دعوة وفض انعقاد البرلمان :** يدعو الرئيس البرلمان للاجتماع ويفض انعقاده في دورات غير عادية وفي غير الحالات التي يجتمع فيها بحكم القانون ، ويكون ذلك بمرسوم .

**حل الجمعية الوطنية :** لرئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية . وحسن في ذلك لا يجده أى قيد سوى التناور مع الوزير الأول ومع رئيس مجلس البرلمان ، وعدم إمكان القيام بحل الجمعية الوطنية مرة أخرى خلال السنة التي تلي انتخابها . وضرورة إجراء الانتخابات الجديدة بعد مدة لا تقل عن عشرين يوماً ولا تزيد على أربعين يوماً من تاريخ الحل . وتجتمع الجمعية الوطنية بحكم القانون في يوم الخميس التالي لانتخابها ( المادة ١٢ من الدستور ) .

ولما كانت استشارة الوزير الأول ورئيس مجلس البرلمان عبارة عن استطلاع رأيهم في هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً باتباع ما يثيرون به ، فإن حق الحل يصبح والحالة هذه من الحقوق التي ينفرد بمباشرتها رئيس الجمهورية وحده خاصة وأنه يمارس هذا الحق دون توقيع من رئيس الوزراء إلى جانب توقيعه المنفرد .

حق مخاطبة البرلمان : إلى جانب حق الإصدار والاعتراض والحل ، قرأ الدستور لرئيس الجمهورية حق مخاطبة البرلمان رسائل تتلى عليه ولا تكون خلا لاية مناقشة ، وإذا أراد ذلك في غير أوقات انعقاد البرلمان يجتمع هذا الأخير خصيصاً لهذا الغرض ، وهو ما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور . ويلاحظ أن حق رئيس الجمهورية في مخاطبة البرلمان ليس بالحق الجديد الذي استحدثه دستور ١٩٥٨ ، إذ سبق تقريره النظام الدستوري لسنة ١٨٧٥ و ١٩٤٦ . على أن الجديد هنا أنه بعد أن كان هذا الحق مقيدا في ظل الدستورين السابقين بضرورة التوقيع الوزاري عليه إلى جانب توقيع الرئيس ، أصبح مطلقا في ظل دستور ١٩٥٨ حيث يقوم رئيس الجمهورية بمباشرة وحده وبطلق حريته دون أدنى اشتراك وزاري في هذا الخصوص .

الاستفتاء الشعبي : قرر الدستور الفراءى الحالي حق التجاء رئيس الجمهورية إلى الاستفتاء الشعبي الذي يظفر في صوره الاستفتاء الدستوري ، والاستفتاء التشريعي على مشروعات القوانين .

فبالنسبة للاستفتاء الدستوري تقرر هذا الاستفتاء بالنسبة لتعديل الدستور ، فلقد نصت المادة ٨٩ من الدستور على أن حق اقتراح تعديل الدستور يكتسبون لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير الأول وكذلك لأعضاء البرلمان . وبعد موافقة المجلسين النيابيين على اقتراح التعديل يعرض على الشعب ، ويصبح تعديل الدستور نهائيا إذا أقره الشعب عن طريق الاستفتاء العام .

هذا ويجوز لرئيس الجمهورية أن يستغنى عن الاستفتاء في حالة تعديل الدستور إذا قرر عرض التعديل على البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر ، بحيث يجب أن تتم المرافقة بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء المشتركين في الاقتراع .

أما بالنسبة للاستفتاء التشريعي فإن الدستور قد أجازته في المادة ١١ في حالة مشروعات القوانين التي تتعلق بتنظيم السلطات العامة أو بإقرار اتفاق بين مجموعة الدول الفرنسية أو الخاصة بالإذن بالتصديق على معاهدة يكون من شأنها دون أن تتعارض مع الدستور التأثير على سير المظلمات . ويكون إجراء هذا الاستفتاء من حق رئيس الجمهورية وذلك بناء على اقتراح الحكومة أثناء دورات انعقاد البرلمان أو بناء على اقتراح مشترك من المجلسين النيابيين . وعند ما تتم موافقة الشعب على مشروع القانون على الاستفتاء ، يصدره رئيس الجمهورية في المدة المحددة لإصدار القوانين أي خلال خمسة عشر يوماً التالية على الموافقة الشعبية .

هذا ويلاحظ أن الاستفتاء التشريعي يتصرف فقط على مشروعات القوانين أو الاتفاقيات سائلة الذكر دون غيرها .

كما يتم طرح هذه المشروعات على الشعب وهي في مرحلة مشروع قانون لم يعرض على البرلمان ، فكان موافقة الشعب تفي هنا عن موافقة البرلمان . ويكون رئيس الجمهورية بذلك قد أصدر قانوناً دون عرض أو إقرار من البرلمان .

ولقد لجأ الرئيس الفرنسي « دجول » إلى الاستفتاء الشعبي عدة مرات منذ صدور دستور ١٩٥٨ . كانت الأولى في ٨ يناير عام ١٩٦١ ، والثانية في ٨ أبريل عام ١٩٦٢ ، والثالثة في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦٢ . ولقد كان الاستفتاء الأول خاص باستفتاء الشعب الفرنسي حول مشروع قانون يقضي باستفتاء الجزائريين حول تحديد مصير علاقتهم مع الجمهورية الفرنسية . أما الاستفتاء الثاني الذي أجري في ٨ أبريل عام ١٩٦٢ فكان الهدف منه إقرار اتفاقيات « إيفيان » القاضية باستقلال الجزائر . أما الاستفتاء الثالث الذي تم في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦٢ فقد

كان مناسبة تعديل أحكام الدستور الخاصة بكييفية انتخاب رئيس الجمهورية. وإذا كان الشعب قد وافق على ما عرض عليه في الاستفتاءات الثلاثة ، فإن قد رفض في الاستفتاء الرابع الذي تم في ٢٧ أبريل عام ١٩٦٩ التعديلات الدستورية وبعض مشروعات القوانين الإصلاحية التي عرضت عليه . وكان من أثر عدم موافقة الشعب على الموضوعات محل الاستفتاء أن استقال الرئيس ذيچول من منصب رئاسة الجمهورية لأنه اعتبر رفض الشعب للموضوعات محل الاستفتاء من عدم الثقة في سياسته . ولذا تنحى الرئيس عن منصبه الرئاسي ضارباً بذلك أروع مثل للديمقراطية . وأخيراً هناك استفتاء خامس تم في ٢٣ أبريل عام ١٩٧٢ .

ج - اختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة القضائية : نصت الفقرة الأولى من المادة ٦٤ من الدستور على أن يضمن رئيس الجمهورية استقلال السلطة القضائية .

ولقد نصت المادة ٦٥ على أن يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويكون وزير العدل وكيلاً لهذا المجلس بحكم القانون ويجوز أن يحمل محل رئيس الجمهورية ، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين جميع أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من تسعة أعضاء وذلك بالشروط التي يحددها القانون .

ولرئيس الجمهورية حق العفو وذلك في حالة العفو البسيط أو الخاص وذلك بعد استشارة مجلس القضاء الأعلى دون أن يلزم رئيس الجمهورية برأى هذا المجلس . هذا على خلاف العفو الشامل الذي يتمتع أن يتم بواسطة قانون يقره البرلمان .

كما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلاثة من أعضاء المجلس الدستوري . - وهو ما سيأتي ذكره فيما بعد .

هذا ويلاحظ أنه إذا كان لرئيس الجمهورية الاختصاصات السابقة في ميدان السلطة القضائية ، فإنه لا يحق له مباشرة الوظيفة القضائية التي يترك أمرها للسلطة القضائية وحدها .

٢ - اختصاصات رئيس الجمهورية الاستثنائية في ظل الظروف غير العادية :

أتى دستور الجمهورية الخامسة بمادة أصبحت شهيرة في الفقه الدستوري الفرنسي ألا وهي المادة ١٦ من دستور عام ١٩٥٨ التي قررت اختصاص رئيس الجمهورية في ظل الظروف الاستثنائية غير العادية .

ولقد رأى الفقه أن إختصاصات رئيس الدولة في هذا المجال مطلقة لا حدود لها حتى وصفت بالدكتاتورية . ذلك أن الرئيس يعمل على الساعات العامة في الدولة من تشريعية وتنفيذية ليتخذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية . ولذلك أعلن الفقه أن الأمة تتجسد في شخصه ، فهو وحده الذي يمثلها وإليه وحده ترجع أمورها طوال الفترة الاستثنائية .

وتنص المادة ١٦ من الدستور على أنه : « إذا أصبحت أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن أو سلامة أراضيه أو تنفيذ تعهدهات الدولية مهددة بخاطر جسيم وحال ، ولما هن ذلك إنقطاع سير السلطات المسماة الدستورية المنظم يتخذ رئيس الجمهورية الإجراءات التي تقتضيها هذه الظروف بعد التشاور مع الوزير الأول ورئيس المجلسين النيابيين والمجلس الدستوري بصفة رسمية . ويحيط الأمة علما بذلك برسالة . ويجب أن يكون الفرض من هذه الإجراءات هو . تمكين السلطات العامة الدستورية من القيام بمهمتها في أقرب وقت ممكن . ويستشار المجلس الدستوري

بشأن هذه الإجراءات وينتقد البرلمان بحكم القانون ولا يجوز حل الجمعية الوطنية أثناء ممارسة هذه السلطات الاستثنائية .

#### ١ - شروط مباشرة سلطة رئيس الجمهورية الاستثنائية :

تتضمن الاجراءات الاستثنائية التي تصدر بالتطبيق للبادة ١٦ لشروط بعضها موضوعي وبعضها شكلي .

- **الشروط الموضوعية :** يتعين أن تصبح أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن أو سلامه أراضيه أو تنفيذ تعهداته الدولية مهددة بخطر جسيم وحال . وإذا كانت هذه الحالات تتصف بعدم الوضوح وعدم التحديد على نحو قاطع ، علاوة على سمة نطائها إذ قد يكتفى لظهورها مجرد تهديد بمحصول خطر حتى يوصف بأنه جسيم وحال . فإن الشرط الموضوعي الثاني الذي يتعين تحققه مع الشرط السابق يحدد بعض الشيء من الشرط الأول ، ذلك أنه يتعين أن تؤدي الحالات السابقة الى انقطاع السير المظم للسلطات العامة الدستورية حتى يحق لرئيس الجمهورية أن يصدر الاجراءات الاستثنائية .

- **الشروط الشكلية :** اذا كان لرئيس الجمهورية حق الانفراد باصدار الاجراءات الاستثنائية التي توقع منه وحده ، فإنه يتعين ضرورة استشارة الوزير الأول ورئيسي المجلسين التبايين والمجلس الدستوري قبل اصدارها . على أنه يتعين أن يحيط رئيس الجمهورية الأمة علماً ببداية فترة الإجراءات الاستثنائية وذلك برسالة يوجهها اليها .

على أن الشروط الشكلية لا تعتبر في حقيقة الامر من القيود الحقيقية التي ترد على سلطة رئيس الجمهورية . فإذا كانت المادة ١٦ قد أوجبت ضرورة استشارة الوزير الأول ورئيسي المجلسين التبايين والمجلس الدستوري فإن ذلك لا يخرج عن



كونها مجرد آراء استشارية لا يلتزم الرئيس بها عند مباشرة سلطاته الاستثنائية ولا تحد من هذه السلطات ، وإن كان يقتصر أثرها على مجرد تأخير مباشرة السلطة دون منها . كما وأنه لا يمكن اعتبار الرسالة التي يوجهها الرئيس إلى الأمة من الفئود التي تحد من سلطاته الاستثنائية . فهي مجرد تبليغ يعمل الرئيس بمقتضاه على تقرير اتخاذ سلطاته الاستثنائية أمام الرأي العام . هذا علاوة على أنه لا يتحتم توجيه هذه الرسالة قبل مباشرة فترة الاجراءات الاستثنائية ، إذ قد يجوز اعلان الأمة عند اتخاذ هذه الاجراءات أو حتى بعدها بقليل .

#### ب - نطاق مباشرة الاجراءات الاستثنائية :

نظراً لكون المادة الدستورية قد خولت رئيس الجمهورية حق اتخاذ الاجراءات التي تقتضيها الظروف الاستثنائية فإن نطاقها غير محدود بما يؤدي إلى اطلاق هذا النطاق في جميع المجالات دون تحديد لميدان معين وعدد بالذات لها . حتى أعلن ألفقه أن سلطة رئيس الجمهورية مطلقة دون حدود إذ يحق له وحده القيام بجميع الاعمال الا الانفراد بأمر تعديل الدستور .

وإذا كان لرئيس الجمهورية حق الانفراد بمباشرة الاجراءات الاستثنائية في جميع المجالات ، فإنه يمكن مع ذلك قيام رقابة على هذه الاجراءات .

#### ب - الرقابة على الاجراءات الاستثنائية :

تمثل هذه الرقابة في ثلاثة أوجه مختلفة ، وإن كان الوجه الأخير هو الأكثر فاعلية وجدية .

**ورقابة المجلس الدستوري :** أوجبت المادة الدستورية أن يستشير رئيس الجمهورية هذا المجلس في جميع الاجراءات التي يتخذها الأول استناداً على المادة ١٦ . على أنه لما كان الرجوع للمجلس الدستوري يعني مجرد

الاستفادة ، فإن مثل هذه الرقابة لن يتحقق لها الفاعلية والجدية الحقيقية مادام أن الرئيس الكلمة النهائية علاوة على إمكان عدم الالتزام برأى هذا المجلس .

- **رقابة البرلمان :** وهي تتمثل في ضرورة إنقاد مجلس البرلمان بحكم القانون طوال مباشرة الرئيس سلطاته الاستثنائية بحيث لا يمكن جعل الجمعية الوطنية أثناء هذه الفترة .

ولكن يثار التساؤل هنا عن دور البرلمان إزاء الإجراءات الاستثنائية التي يباشرها رئيس الجمهورية. لا جدال أن رئيس الجمهورية هو الذي يتفرد وحده باتخاذ جميع هذه الاجراءات وفي جميع الميادين التي يراها ضرورية لذلك . هذا علاوة على تقرير مبدأ عدم مسئولية الرئيس السياسية أمام البرلمان وعدم خضوع الاجراءات الاستثنائية لأي إقرار برلماني سواء سابق أو لاحق على اتخاذها .

وإذا كان الأمر كذلك فما جدوى وجود البرلمان طوال مباشرة الرئيس سلطاته الاستثنائية؟ يمكن أن تظهر منه الجدوى في إعلان البرلمان معارضته لأعمال الرئيس الاستثنائية إذا أساء استخدامها حتى يكون الرأي العام على بينة من ذلك. وذهب رأى ال جواز اتهام البرلمان في هذه الحالة لرئيس جنائياً عن جريمة الخيانة العظمى حيث يجرى محاكمة أمام الهيئة القضائية العليا .

والحقيقة أن وجود البرلمان علامة من شأنها تذكير الرئيس دائماً بالالتزام بحدود سلطاته الاستثنائية وعدم تجاوزها . هذا علاوة على أن وجود البرلمان يعمل على تمكينه من مباشرة سلطاته العادية حال انتهاء الفترة الاستثنائية دون أدنى انتظار أو تأخير .

- **الرقابة القضائية على الاجراءات الاستثنائية :** هي أكثر أوجه الرقابة فاعلية في هذا المجال .

هذا ولقد ميز مجلس الدولة الفرنسي بين قرار رئيس الجمهورية باعلان تطبيق المادة ١٦ ، وبين الاجراءات التي يصدرها الرئيس إستنادا إلى المادة السابقة .

فيالنسبة لقرار إعلان تطبيق المادة ١٦ ، اعتبر مجلس الدولة الفرنسي هذا القرار من أعمال السيادة ، ومن ثم فإنه يكون بمنأى عن الرقابة القضائية بحيث لا يختص القضاء الفرنسي بالتمرض له .

أما من ناحية الاجراءات التي يصدرها الرئيس طوال الفترة الاستثنائية إستنادا إلى المادة ١٦ سالفه الذكر، فإنه يتمين أن نميز هنا بين ثلاثة أحوال: فقد يصدر الرئيس وهو في مجال الظروف الاستثنائية إجراءات لها طبيعة دستورية، وقد يصدر إجراءات لها طبيعة تشريعية بمعنى أن تكون لها صفة القانون، وأخيراً قد يصدر إجراءات لها الصفة اللائحية أي لها صفة الادارية .

ومن الطبيعي تطبيقاً للقاعدة العامة — أن الاجراءات الأولى والثانية أي تلك التي تنصف بالطبيعة الدستورية والآخرى التي يكون لها صفة القانون تخرجان أصلاً عن رقابة القضاء . أما بالنسبة للاجراءات ذات الطبيعة اللائحية ، فإنها تخضع للرقابة القضائية ولقضاء الالغاء ما دام أن الرئيس هنا يباشر سلطة لائحية ، ومن ثم تعتبر هذه الاجراءات بمثابة القرارات الادارية .

عدم مسئولية رئيس الجمهورية : إذا كان رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات واسعة سواء في ظل الظروف العادية أو في ظل الظروف الاستثنائية ، فإن الدستور مع ذلك قد قرر عدم مسئوليته السياسية عن جميع هذه الأفعال . فلقد قررت المادة ٦٨ أن « رئيس الجمهورية غير مسئول عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهام وظائفه إلا في حالة الحياة الخطي »، ويكون اتهامه بواسطة المجلسين النايبين

بقرار يصدر عنها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم المجلسين، ويجرى محاكته أمام الهيئة القضائية العليا .

وإذا كان رئيس الجمهورية غير مسئول سياسياً، فإن المسئولية تقع على الوزير الأول وعند الاقتضاء، على الوزراء المختصين .

وبذلك احتفظ الدستور بالقاعدة البرلمانية التقليدية في هذا الخصوص التي تقرر عدم مسئولية رئيس الدولة وتعمل الحكومة وحدها المسئولة السياسية . وذلك على الرغم من الاتجاه الجديد الذي رسمه الدستور في ميدان السلطة التنفيذية حيث قلب ميزان الاختصاص التقليدي بين طرفي هذه السلطة . فإذا كان الميزان التقليدي يجعل من الوزارة الطرف الرئيسى ويمطى لها الكفة الراجحة ومن ثم تسأل عن أعمال السلطة التنفيذية . أعطى دستور ١٩٥٨ هذه الكفة الراجحة لرئيس الدولة ومع ذلك قرر عدم مسئوليته وأوقع هذه المسئولية على الكفة الأخرى ألا وهي الوزارة

## المطلب الثانى

### الوزارة

الوزارة هي الطرف الثانى السلطة التنفيذية في ظل دستور الجمهورية الخامسة ، وإن لم تعتبر المحور الرئيسى نظراً للتجديد الذى أتى به الدستور بالنسبة لنظام البرلمانى التقليدى . فلقد جعل الدستور من رئيس الجمهورية الطرف الرئيسى المتفوق في اختصاصاته على الطرف الثانى الذى يتمثل في الوزارة .

وتتألف الوزارة من الوزير الأول حيث لقب رئيس الوزراء بالاسم الأول . ومن الوزراء ومن نواب الوزراء الذين يطلق عليهم « *Secrétaires d'Etat* »

ولقد عمل دستور الجمهورية الخامسة على مخالفة مبدأ إجازة الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان الذي يقضى به النظام البرلماني التقليدي. وذلك بمقتضى المادة ٢٣ من الدستور التي قررت التعارض بين عضوية الوزارة ومباشرة أية نيابة برلمانية . وعلى ذلك يعتبر عضو البرلمان مستقلاً من نيابته وذلك بمسند إقتضاء شهر واحد من دخوله الوزارة . أما إذا استقالت الوزارة قبل مدة الشهر فإن أعضائها لا يفقدون عضويتهم النيابية .

وهكذا فلا يمكن لأعضاء الوزارة إماكن الجمع بين مناصبهم الوزارية وعضوية البرلمان ، وهو ما يخالف المبادئ البرلمانية ويتمشى مع نزعة النظام الرئاسي الذي يقرره هذا المبدأ .

كما قررت المادة ٢٣ من الدستور علاوة على ذلك عدم إماكن الجمع بين عضوية الوزارة وأى تمثيل مهني على المستوى الوطني أو أية وظيفة عامة أو أى نوع من أنواع النشاط المهني .

وعند تأليف الوزارة تتقدم بكاملها إلى الجمعية الوطنية لنيل ثقة هذه الأخيرة على أساس بيان يشرح فيه الوزير الأول سياسة الحكومة وبرامجها .

وإذا كانت الثقة بالوزارة تتحقق أمام الجمعية الوطنية وليس أمام مجلس الشيوخ ، فإنه يجوز طبقاً للادة ٤٩ من الدستور أن يتقدم الوزير الأول إلى مجلس الشيوخ طالباً الموافقة - لا الثقة - على بيان السياسة العامة للحكومة .

وتظهر الوزارة في شكل متضامن يضم جميع الأعضاء فيها ، ويظهر ذلك في مجلس الوزراء الذي يعتبر هيئة متضامنة كى وحدة متجانسة يقرم بوضع السياسة العامة للحكومة ويمتق الانسجام بين أعمال الوزارات ويضمن بالتالى وحدة العمل الوزاري واتساقه .

على أن رئاسة مجلس الوزراء لا تنحصر للوزير الأول بل لرئيس الجمهورية ، وذلك بمقتضى المادة التاسعة من الدستور التى نصت بأن « يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء » . إلا أنه بصفة استثنائية يجوز أن ينوب الوزير الأول عن رئيس الجمهورية فى رئاسة مجلس الوزراء ، على أن يكون ذلك بمقتضى تفويض صريح من رئيس الجمهورية وبناء على جدول أعمال محدد .

وتتحقق المسؤولية التضامنية للوزارة — من دون رئيس الجمهورية — أمام الجمعية الوطنية وذلك عن السياسة العامة لمجلس الوزراء . علاوة على المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدة التى تتحقق كذلك أمام الجمعية الوطنية .

ويختص الوزير الأول - طبقا للبادة ٢١ من الدستور - بإدارة أعمال الحكومة . وهو مسئول عن الدفاع الوطنى ، ويضمن تنفيذ القوانين . ويمارس سلطة إصدار اللوائح ، ويعين الموظفين فى الوظائف المدنية والعسكرية . مع ملاحظة الأحكام الواردة فى المادة ١٣ من الدستور الخاصة بحق رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء فى هذا الخصوص . ويجوز أن يفوض الوزير الأول الوزراء فى ممارسة بعض سلطاته .

وينوب الوزير الأول عن رئيس الجمهورية فى رئاسة مجالس ولجان الدفاع الوطنى العليا عندما يقتضى الأمر ذلك .

وللوزير الأول حق اقتراح القوانين أمام البرلمان ويكون ذلك فى شكل مشروع قانون يناقشه مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الدولة ، ثم يحال إلى مكتب أحد المجلسين النيابيين . أما بالنسبة لمشروعات القوانين المالية فإنها تحال أولا إلى الجمعية الوطنية .

وبالنسبة لاختصاص الوزراء ، فإن كل وزير يختص بإدارة شئون وزارته وتنفيذ سياسة الحكومة في حدودها .

### المطلب الثالث

مدى اختصاص السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح

إذا كان الأصل أن السلطة التشريعية تعتبر صاحبة الاختصاص الأصيل في التشريع ، فإنه قد أجاز رغم ذلك للسلطة التنفيذية حق التشريع في بعض المسائل بواسطة ما يسمى باللوائح الإدارية .

واللائحة عبارة عن قرار صادر من السلطة الإدارية يؤتىء قاعده عامة مجردة تطبق على عدد غير محدود أو معين من الأفراد .

وطبقا للمعيار الشكلي - هذا المعيار الذي يعتمد بالسلطة مصدرة العمل ، فإذا كان صادراً من البرلمان عد عملاً تشريعياً ، وإذا كان صادراً من إحدى هيئات القضاء عد عملاً قضائياً ، وإذا أصدرته إحدى الهيئات الإدارية كال عملاً إدارياً - تعتبر اللائحة قراراً إدارياً لأنها صادرة من السلطة الإدارية .

وطبقاً للمعيار المادى الذى يعتمد بالموضوع دون الشكل في تكييف الطبيعة القانونية للعمل ، تعدر اللوائح أعمالاً تشريعية لأنها تنشئ قواعد عامة مجردة تطبق على الكافة أو على طائفة منهم دون تحديد أو تعيين لأشخاص معينة بالذات شأنها في ذلك شأن التشريعات المادية .

لذا تعتبر اللوائح أعمالاً ذات طبيعة تشريعية من الناحية المادية الموضوعية ، وتعتبر أعمالاً إدارية من الناحية الشكلية .

(القم الثانى)

ولما كان الأصل أن السلطة التشريعية تعتبر صاحبة الاختصاص الإصيل في التشريع ، فإن تشريعات السلطة التنفيذية تعتبر بمثابة تشريعات فرعية على خلاف التشريعات الأولى التي تعتبر تشريعات عادية .

إذا كانت اللاحقة عبارة عن تشريع فرعي ، فإنه يتحكم عليها اتباع أحكام التشريع المادى الصادر من السلطة التشريعية . ذلك أن المعنى التنفيذي لا يمكن له إلا أن يتبع المعنى التشريعى الإصيل إذا ظهر في ميدان هذا الأخير . فبعضنا تابع لا يمكن أن يخالف المعنى الإصيل في ميده أنه الحقيقى .

ينتج عما سبق بانه أنه يحق للشرع المادى أن يقرر ما يشاء من القواعد القانونية وله في هذا الحرية تامة في جميع المجالات مادام أنه صاحب الاختصاص الإصيل في ميدان الوظيفة التشريعية .

وإذا كنا قد أطلقنا نشاط المشرع المادى في كافة المجالات، فإن دائرة التشريع المادى ونطاقه تعتبر مطلقة غير محددة .

هذا بخلاف اللاحقة حيث يضيق مجال نطاقها في ميدان التشريع وتحدد في دائرة معينة محددة لا يمكن تجاوزها ما دام أن التشريع يخرج كأصل عام عن اختصاص السلطة التنفيذية .

كما وأن هناك مجالاً خاصاً للقانون لا يمكن لنبيه أن يطرقه بمعنى أن هناك مسائل مخصصة يتم تنظيمها بالقانون وحده أى تقوم بها السلطة التشريعية دون بحيث يستحيل على اللاحقة أن تطرق هذا المجال وتنظم هذه المسائل . ويحدد الدستور المجال المخصص للقانون بخصوص دستورية صريحة يقرر فيها المسائل التي



يكون أمر تنظيمها بالقانون . كما يمكن العرف الدستوري أن يبين أمر هذه المسائل .

كذلك يشعين على اللائحة أن تلتزم القانون فهو يملوها من ناحية مبدأ التدرج التشريع . فلا يجوز لللائحة أن تخالف أو تعدل أو تلتف القانون إذا عليها احترامه والعمل في دائرته .

ولقد ساد الوضع السابق بالنسبة للوائح في ظل الأنظمة الدستورية السابقة على دستور الجمهورية الخامسة .

الا أن الوضع قد اختلف تماما في ظل الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ :

فلقد عمل الدستور الحالي لسنة ١٩٥٨ على ادخال أكبر تعديل أساسي أدى إلى قلب العلاقة التقليدية بين القانون واللائحة .

فإذا كانت القاعدة التقليدية السابقة على دستور ١٩٥٨ تقرر الاختصاص المطلق للبرلمان في ميدان الوظيفة التشريعية بحيث يحق له أن يقرر ما يشاء من التشريعات المادية ، وتقرر بالتالي دائرة هيئة محددة السلطة التنفيذية لا يمكن تجاوزها في ميدان التشريع . فإن الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ قد عمل على التجديد في هذا الخصوص على نحو لم يسبق له مثيل في النظام القانوني الفرنسي . ذلك أنه قد عمل على توزيع الوظيفة التشريعية بين البرلمان والسلطة التنفيذية عاكفا في ذلك القاعدة التقليدية السابقة : بأن غدت السلطة التنفيذية صاحبة الولاية العامة في ميدان التشريع وأصبح اختصاص البرلمان في هذا الميدان محدداً على سبيل الحصر .

وهكذا غاى الوضع الدستوري الحالي الأوضاع السابقة بحيث أصبح نطاق

التشريع المادى أى القانون عدداً لا يمكن للبرلمان تجاوزه إذ اقتصر اختصاص البرلمان على التشريع فى المسائل التى حددتها الدستور له أى التى عينها وعددها له دون غير ذلك من الموضوعات . وأصبح نطاق اللائحة فى ميدان التشريع مطلقاً غير محدد إذ يحق للسلطة التنفيذية أن تشرع فى كافة الموضوعات الأخرى غير تلك التى حددتها الدستور للبرلمان .

وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية المشرع المادى ، وغدت السلطة التشريعية المشرع الاستثنائى حتى أعتبر جانب من الفقه أن اللائحة هى الأصل والقانون هو الاستثناء فى ميدان التشريع .

وتطبيقاً لقولنا السابق حددت المادة ٣٤ من الدستور الفرنسي الحال نطاق القانون بأن حددت على سبيل الحصر ما يختص به البرلمان من المسائل فى ميدان التشريع .

وبالنسبة لنطاق اللائحة قررت المادة ٣٧ من الدستور أن باقى المسائل الخارجة عن نطاق القانون تصدر بها لوائح من السلطة التنفيذية . وتسمى هذه بالوائح المستقلة « *Règlements autonomes* » .

هذا ويلاحظ أن هناك بعض اللوائح الأخرى غير اللوائح المستقلة مازالت فى وضعها التقليدى السابق وذلك كاللوائح التنفيذية التى يصدرها الوزير الأول لتنفيذ وتطبيق القوانين وكذلك المجال بالنسبة للوائح التابعة التى يصدرها المدبرون أو المصد :

## الفرع الثاني

### البرلمان في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية

يتكون البرلمان من مجلسين منتخبين هما : الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ. ويتم انتخاب نواب الجمعية الوطنية بطريق الاقتراع العام المباشر. أما انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فيتم عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين .

## أولا

### نطاق القانون في ظل دستور ١٩٥٨

رأينا لإعقاب القاعدة التقليدية في ظل الوضع الجديد بالنسبة لنطاق القانون واللائحة ، إذ اكتسب نطاق القانون وانطلق نطاق اللائحة . حتى أصبح نطاق القانون على سبيل التمييز والحصر بحيث لا يمكن للبرلمان أن يشرع في غير ما حدد له من موضوعات ، وأصبح في الإمكان أن تشرع اللائحة فيما عدا ذلك من الموضوعات بحرية وإطلاق . حتى أنه يصعب في نظري إطلاق عبارة السلطة التشريعية على البرلمان . ما دام أن هذا الأخير لم يعد صاحب الوظيفة التشريعية على نحو أساسي أصيل .

ويتضح النطاق المحدد للقانون من نص المادة ٣٤ من الدستور الفرنسي التي حددت وعيذت على سبيل الحصر ما يختص به البرلمان من التشريع . فلقد قررت هذه المادة أن إقرار القانون يكون للبرلمان ، ويمدد القوانين القواعد التي تتعلق بالمسائل الآتية :

— الحقوق الوطنية والضمانات الأساسية الممنوحة للمواطنين الممارسة

الحريات العامة والواجبات المفروضة على المواطنين في أشخاصهم وفي أموالهم للدفاع الوطني .

بـ الجنسية ، وحالة الأشخاص وأهليتهم ، والنظم المالية للزواج ، والتركات والتبوعات .

جـ تحديد الجرائم والمعقوبات المقررة لها والإجراءات الجنائية والعفو الشامل وإنشاء قواعد جديدة للتقاضى ونظام القضاء .

دـ وعاء الضرائب المختلفة الأنواع ومقدارها وطرق تحصيلها . ونظام إصدار النقد .

هـ نظام الانتخاب للجالس البرلمانية والمجالس المحلية .

وـ إلغاء فئات من المؤسسات العامة .

زـ الضمانات الأساسية لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين .

حـ تأمين المشروعات ، ونقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

المبادئ الأساسية التي تخص :

( أ ) التنظيم العام للدفاع الوطني .

( ب ) إدارة الهيئات المحلية وإختصاصاتها ومواردها .

( ج ) التلميع .

( د ) نظام الملكية والحقوق المدنية والالتزامات المدنية والتجارية .

( هـ ) حق العمل والحق النقابي والضمان الإجتماعي .

وتحدد القوانين المالية موارد وأعباء الدولة بالشروط والحدود التي يبينها قانون أساسي . وتحدد قوانين تخطيطية أهداف النشاط الاقتصادي بينها والاجتماعي للدولة .

كما نصت المادة السابقة على أنه يجوز أن تحدد وتستكمل هذه المادة بقانون أساسي .

وعلاوة على التعداد الذي أورده المادة ٣٤ من الدستور ، نصت بعض مواد أخرى على مسائل يتعين صدورها بقانون : كـ بعض المعاهدات التي لا يجوز التصديق أو الموافقة عليها إلا بموجب قانون ( المادة ٥٢ ) . ومبدأ احترام الحرية الشخصية في مواجهة الاعتقالات التحكيمية بالألا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق القانون ( المادة ٦٦ ) وإنشاء الوحدات الاقليمية الجديدة وكيفية إدارتها بواسطة المجالس المنتخبة ( المادة ٧٢ ) وتعديد وتغيير التنظيم الخاص بأقاليم ما وراء البحار ( المادة ٧٤ ) .

أما غير ذلك من المسائل ، فإن الاختصاص التشريعي يتمدد فيها للسلطة التنفيذية وذلك بواسطة اللوائح المستقلة التي تقوم بإصدارها هذه السلطة الأخيرة وذلك بمقتضى نص المادة ١٧ من الدستور .

تعد المادة ٣٤ : إذا كانت المادة ٣٤ من الدستور قد حددت نطاق القانون يبينها أطلقت المادة ٣٧ من نطاق اللائحة ، فليس هناك من فيصل دقيق يرسم نطاق كل منهما ، مما يؤدي إلى القول بعدم الوضوح الكافي في توزيع الوظيفة التشريعية بين القانون واللائحة حتى أنه يصعب تحديد نطاق أيها على نحو قاطع .

ولقد لاحظت الفقيه Waline ، أنه علاوة على غيوب الصياغة التي شابها المادة :

السابقة حيث أُنشئت عليها عدم الوضوح الكافي لتحديد نطاق القانون ، فإن هذه المادة ورد بها تعبيرى والضمانات الأساسية ، و د المبادئ الأساسية ، فاهو المقصود بذلك ؟ هل هناك ضمانات ومبادئ أساسية وأخرى غير أساسية ؟ لا جدال أنه يمتين التفرقة بين ما هو أساسى وغير أساسى فى هذا الخصوص لتحديد دائرة القانون الذى يقتصر عليه الأمر الأول وحده . ولا يحق ما يؤدى ذلك إلى خلافات لا نهاية لها قد تعمل على تدخل مجلس الدولة من ناحية والمجلس الدستورى من ناحية أخرى ، وقد يزداد الأمر تعقيداً إذا ما اختلف المجلس حول هذا التكييف . حقيقة أن قرارات المجلس الدستورى نهائية وملزمة للسلطات العامة ولجميع السلطات الإدارية والقضائية ، وذلك بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من الدستور ، إلا أن أمر الخلاف قد لا ينتهى إذا ما طعن أمام مجلس الدولة بمناسبة بعض اللوائح الأخرى التى لم تكن مثاراً لتدخل المجلس الدستورى مما سيؤدى إلى تعارب قضائى لا حده .

على أنه ورغم النقد السابق الذى وجه إلى المادة ٢٤ فإن هذه المادة تنص على على مسائل بالغة الأهمية . حتى يمكن القول أن الموضوعات التى ينظمها القانون تكون فى حقيقة الأمر الإطار السياسى والاجتماعى والاقتصادى للدولة الفرنسية .

**كيفية تعديل القوانين الصادرة قبل دستور ١٩٥٨ التى خرجت بمقتضى هذا الدستور عن نطاق القانون ودخلت فى نطاق اللوائح المستقلة :**

لا جدال أن القوانين الصادرة قبل دستور ١٩٥٨ والتي ما زالت لها هذه الصفة بالتطبيق لأحكام المادة ٣٤ لا يمكن تعديلها إلا بقانون . أما تلك القوانين الصادرة قبل الدستور والتي خرجت من نطاق القانون ودخلت بالتطبيق لأحكام الدستور فى نطاق اللوائح المستقلة ، فإنه يجوز تعديلها بمرسوم تصدره السلطة التنفيذية بعد

أخذ رأى مجلس الدولة وذلك بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من الدستور .  
فكان الدستور الجديد قد نزع من هذه القوانين صفتها وأزاعها إلى منزلة المراسيم  
« délégués » ، مما يؤدى إلى إمكان تعديلها بذات الأداة .

## ثانيا

### أنواع القوانين التى يقرها البرلمان

استحدث المشرع الدستورى لسنة ١٩٥٨ تفرقة بين القوانين التى يقرها  
البرلمان . ذلك أنه لم يساوى بين القوانين التى تكون من صنع البرلمان ، بل فرق  
بين ما أسماه « القوانين الأساسية » « Lois organiques » ، وبين القوانين البرلمانية  
العادية « lois parlementaires ordinaires » .

القوانين الأساسية : هى التى يعطيها الدستور هذا الوصف ويسبغ عليها  
هذه الصفة ، أما غير ذلك فهى قوانين برلمانية عادية .

وتخضع القوانين الأساسية لإجراءات خاصة من حيث مناقشتها والتصويت  
عليها داخل البرلمان تختلف فى أوضاعها عن الإجراءات العادية المقررة للقوانين  
الثانية .

وهو ما يتضح من نص المادة ٤٦ من الدستور التى قررت أن القوانين التى  
يعطيها الدستور صفة القوانين الأساسية لا يعرض مشروعات قوانينها أو اقتراحاتها  
للتناقشة والتصويت عليها فى المجلس التيماني الذى قدمت إليه أولا إلا بعد مضي خمسة  
عشر يوما من إيداعها . وفى حالة عدم الإتياف بين المجلسين التيمانيين فإن التصريح  
الحلالي لا يكون إقراره من الجمعية الوطنية فى المداولة الأخيرة إلا بالأغلبية  
المطلقة لجميع أعضائها .

هنا علاوة على وجوب عرض القوانين الأساسية بعد إقرارها من البرلمان وقبل إصدارها من رئيس الدولة على المجلس الدستوري كي يقرّو مطابقتها للدستور. وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٩٦ التي قررت أنه لا يجوز إصدار القوانين الأساسية إلا بعد أن يقرر المجلس الدستوري مطابقتها للدستور. فإذا أعلن هذا المجلس عدم دستورية قانون أسمى استحالة إصدار هذا القانون وينتهي أمرها بما يحيط باستحالة وضعه موضع التنفيذ. ذلك أن قرارات المجلس الدستوري نهائية وملزمة السلطات العامة، الأمر الذي يمنع رئيس الدولة من إصدار مثل هذا القانون. أما بالنسبة للقوانين البرلمانية العادية فإن عرضها على المجلس الدستوري لا يكون إلزاميا كالقوانين الأساسية، بل جوازيا إذ يتحقق إذا ما طلب ذلك من رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أي من المجلسين النيابيين.

#### مدى قوة القوانين الأساسية :

هل القوانين الأساسية كالقوانين البرلمانية العادية من حيث قوتها بحيث تحقّق على قدم المساواة مع هذه الأخيرة ؟ أم أنها تختلف عنها في القوة الإلزامية ؟

الرأى الغالب في الفقه الفرنسي أن القوانين الأساسية قد احتلت درجة تتوسط بين التشريعات الدستورية والقوانين البرلمانية العادية. فأصبح لها قوة قانونية أقل درجة من التشريعات الأولى وأقوى درجة من التشريعات الثانية.

وهكذا أصبحت التشريعات الدستورية تقع على أعلى مدارج السلم التشريعي. ومن بعدها القوانين الأساسية التي أصبحت تأتي في الدرجة الثانية من ناحية القوة التشريعية. وإذا ارتفعت القوانين الأساسية على القوانين البرلمانية العادية، فقدت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثالثة في مدارج السلم التشريعي.



## ثالثا

### طرق ضمان عدم اعتداء القانون على نطاق اللائحة

حرص المشرع الدستوري على إلزام البرلمان عدم مجاوزة حدود اختصاصه المعين له ، وذلك بعدم التشريع في غير النطاق المحدد للقانون ، وبعدم إعتدائه بالتالي على نطاق اللائحة .

ويمكن التوصل إلى ذلك بالطرق التالية :

**الطريق الأول :** هو الذي رسمته المادة ١٤ من الدستور ، ويقضى بأنه إذا ظهر أثناء الاجراءات التشريعية أن اقتراما بقانون يخرج عن نطاق القانون ، فللحكومة أن تدفع بعدم قبوله . وفي حالة الخلاف بين الحكومة ورئيس المجلس النيابي المنظور أمامه هذا الاقتراح ، يحال أمر الخلاف بناء على طلب أى من الطرفين خلال ثمانية أيام إلى المجلس الدستوري كي يفصل فيه .

**الطريق الثاني :** يتمثل في إمكان الطعن في دستورية القوانين التي يقرها البرلمان في غير النطاق المحدد لها أمام المجلس الدستوري . هذا الطعن الذي يتم بعد إقرار القوانين من البرلمان وقبل إصدارها والذي بحق أن يباشره رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أي من المجلسين النيابيين . فإذا أعلن المجلس الدستوري عدم دستورية هذه القوانين بمخالفتها النطاق الذي حددته الدستور لها ، لاستحال إصدارها ووضعها بالتالي موضع التطبيق على اعتبار أن قرارات هذا المجلس ملزمة لجميع السلطات العامة ونهائية بحيث لا يمكن الطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن . وهكذا يكفل طريق الطعن العام في دستورية القوانين الذي يتم أمام المجلس الدستوري قبل إصدار القوانين إلزام البرلمان بالتشريع

في الحدود التي عينها الدستور للقانون دون غيرها ، وإلا ترتب عدم إصدار القانون وعدم تطبيقه بالنال .

**الطريق الثالث .** ويظهر إذا لم يتحقق أى طريق من الطريقين السابقين ، ويمثل هذا الطريق الأخير في إمكان تعديل القوانين التي يكون لها الصفة اللائحية بواسطة مراسيم تصدرها السلطة التنفيذية بشرط أن يقر لها المجلس الدستوري الصفة اللائحية وذلك قبل إجراء هذا التعديل ، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من الدستور .

## رابعاً

### كيفية كفالة عدم اعتداء اللائحة على نطاق القانون

إذا كان المشرع الدستوري قد تكفل بضمان عدم إعتداء القانون على نطاق اللائحة ، فإنه يمكن كذلك كفالة عدم اعتداء اللائحة على نطاق القانون . ويتحقق ذلك بأن يجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن بإلغاء اللائحة أمام مجلس الدولة الفرسي الذي يقضى بذلك إذا ثبت له أنها قد إعتدت على النطاق الذي خصصه الدستور للقانون .

## خامساً

### الانتكاس من وظيفة البرلمان في ميدان اختصاصه للعدد

إلى جانب تعيين وتحديد المجال التشريعي للبرلمان ، عمل الدستور على الحد من اختصاص البرلمان في هذا النطاق المحدد .

١ - القوانين المالية : قررت المادة ٤٤ من الدستور أنه لا تقبل الإقرارات

بقوانين والتعديلات المقدمة من أعضاء البرلمان إذا كانت نتيجة الموافقة عليها  
تخصيصاً في الإيرادات العامة أو زيادة في المصروفات العامة. كما لا يحق للجان المالية  
البرلمانية أن تتدخل في أمر تخصيص الميزانية وتوزيعها على الأبواب المختلفة ،  
ذلك أن هذا الحق يقتصر على الحكومة وحدها .

ولم يكلف الدستور بذلك بل عمل على تقييد البرلمان بمدة زمنية معينة ينحتم  
خلالها التصويت على الميزانية إذا كان البرلمان متقدماً في دورته . فلقد قررت  
الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ أنه إذا لم يتخذ البرلمان قراراً في شأن مشروع الميزانية  
في مدى سبعين يوماً من تاريخ إحالة المشروع على البرلمان يحق للحكومة أن تشر  
هذا المشروع بواسطة أمر « ordonnance » يوضع موضع التنفيذ ، ويهمل  
بالتالي إختصاص البرلمان في هذا الخصوص .

٢ - قوانين الاستفتاء : إذا كان البرلمان يختص بتقرير القوانين الداخلة في نطاق  
المسائل المنيعة له ، فإن لرئيس الجمهورية الحق في استفتاء الشعب على مشروعات  
قوانين تتعلق بتنظيم السلطات العامة أو باقرار إتفاقي بين مجموعة الدول الفرنسية  
أو الخاصة بالإذن بالتصديق على معاهدة يكون من شأنها التأثير على سير المنظمات  
دون أن تمارس مع الدستور وذلك طبقاً لما قرره المادة ١١ منه . ويتم طرح  
هذه المشروعات على الشعب من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الحكومة أثناء  
دورات إنعقاد البرلمان أو بناء على اقتراح مشترك من المجلسين النيابيين ينشر في  
الجريدة الرسمية . وعندما يسفر الاستفتاء عن الموافقة على المشروع يصدره رئيس  
الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً دون حاجة إلى إقرار البرلمان لهذه المشروعات .  
وتكون بذلك أمام قوانين صادرة من رئيس الجمهورية دون إقرار البرلمان لها  
وذلك عند موافقة الشعب عليها .

### ٣ - التفويض في نطاق القانون :

لم يكتب المشرع الدستوري بتحديد نطاق القانون على -نيل الحصر- بل عمل علاوة على ذلك على النص صراحة بإمكان تفويض البرلمان السلطة التنفيذية بالتشريع بدلاً منه في هذا النطاق المحدد وذلك في موضوعات محددة وخلال مدة معينة .

فانقضت المادة ٣٨ على أنه يجوز للحكومة ، لتنفيذ برنامجها ، أن تطلب من البرلمان أن يأخذ للمدة محددة بإصدار بإجراءات أوامر ردعادة على نطاق القانون . وتصدر هذه الأوامر في مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الدولة . وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ، على أنها تصبح لاغية إذا لم يعرض مشروع القانون الخاص باقرارها على البرلمان قبل نهاية المدة المحددة في قانون التفويض . وبعد انتهاء المدة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يجوز تعديل الأوامر التنفيذية إلا بقانون وذلك في المواد التي تدخل في النطاق التشريعي .

**نطاق التفويض :** إذا كان التفويض قد تقرر بعد صدور دستور ١٩٥٨ . نحقق دستوري صريح لا يقبل الشك أو الجدل ، فإن التفويض في ظل الوضع الجديد يشمل في مده عن التفويض الذي ساد في ظل الوضع التقليدي على دستور ١٩٥٨ الذي استند في أساسه على العرف .

في ظل الوضع التقليدي حيث نأذ مبدأ إنطلاق القانون مع تعيين نطاق مخصص له لا يمكن تغييره أن يطره ، كان من المستحيل أن يرد التفويض على الميدان المخصص للقانون . إذ يمين على السلطة التشريعية أن تقوم بنفسها بتنظيم المسائل الواردة في هذا الميدان بقوانين من عندها . ولذلك امتنع التفويض في المجال المخصص لقانون حيث يستحيل ظهور هذه القوانين ، وأمكن التفويض بالتالي في غير هذا المجال على أن يقيد بموضوعات معينة ولمدة محددة .

أما في ظل الوضع الجديد حيث عين نطاق القانون على نحو معين لا يمكن مجاوزته، فلقد قرر المشرع رغم ذلك إمكان التفويض في هذا الطاق المحدد . وهو ما قرنته صراحة المادة ٢٨ بقولها أنه : « يمكن للحكومة لتتبع برنامجها أن تطلب من البرلمان أن يأذن لها لمدة محددة . بإصدار أوامر بإجراءات ترد عادة على نطاق القانون » . وبذلك يتضح أنه حتى مع تحديد نطاق القانون ، أمكن التفويض في هذا النطاق المحدد بحيث تتدخل السلطة التنفيذية فيه على الرغم من حرمان البرلمان من التدخل في غير نطاق القانون المعين . الأمر الذي أدى إلى ناداه البعض بأن التفويض في هذا الوضع الجيد قد يعنى في حقيقة الأمر إمكان تنازل البرلمان عن اختصاصه للسلطة التنفيذية خلال مدة معينة ، مادام أن البرلمان يمكنه تفويض السلطة التنفيذية في تنظيم المسائل التي أوردها المادة ٢٨ وغيرها من المواد التي عينت نطاق القانون وذلك بواسطة الأوامر التفويضية .

على أن الأستاذ Montané de la Roques ، يقر بأنه يبدو أن التفويض إنما يرد على نطاق القوانين البرلمانية المادية دون نطاق القوانين الأساسية Lois organiques .

على أنى أرى أنه يبدو إمكان التفويض في جميع المسائل التي تختص بالقوانين بنوعها . ذلك أن المادة ٢٨ قد أجارت التفويض « لتنفيذ الحكومة برنامجها » وهي عبارة عامة لا تحمل أى معناها أى تحديد أو تعيين للمسائل محل التفويض ، الأمر الذى يؤدي إلى الاتساع المطلق في موضوعات التفويض وبالتالي إلى إمكان التفويض في المسائل التي يختص القانون بتنظيمها وإلى القول في النهاية باختفاء الطاق المخصص لقانون الذى لا يمكن تغييره أن يطرقه .

ولم يكن المشرع الدستوري بإمكان التفويض في مجال القانون ، بل أنه قد منع البرلمان علاوة على ذلك من التشريع في المسائل التي فوض فيها السلطة

التنفيذية طوال مدة التفويض ، بحيث يتمتع على البرلمان حق التشريع في المسائل على التفويض ، وتحريم تعديل الأوامر التفويضية الصادرة في هذا الشأن لنهاية مدة التفويض . وهو ما يتحقق بتطبيق نص المادة (٤٤) من الدستور التي قررت أنه إذا ظهر أثناء الإجراءات التشريعية أن اقتراحاً أو تعديلاً يعارض مع تفويض تشريعي منح بمقتضى المادة ٣٨ فللحكومة أن تدفع بعدم قبوله ، وفي حالة الخلاف بين الحكومة ورئيس المجلس النيابي المختص بفصل المجلس الدستوري في هذا الخلاف بناء على طلب أى من الطرفين وذلك خلال ثمانية أيام .

وإذا ما أصاب نطاق القانون من تقييد وإنتقاص وتفويض علاوة على عدم تعيين حدود هذا النطاق على نحو محدد واضح إزاء اللائحة ، أعلن الفقه أن الوضع الجديد يؤدي إلى « إنبهار القانون » ، مادام أن « سلطة البرلمان التشريعية قد ضيق نطاقها إلى حد كبير » ، وقرر البعض الآخر عن « التقلب » الذي أصاب القانون ، ولم يكف البعض بذلك بل ذهب إلى حد إعلان أن ، المادتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور تكشفان عن تنظيم يشوبه الفوضى دون قيد أو شرط .

## سادساً

### مدلول القانون في ظل دستور ١٩٥٨

قرر جانب من الفقه أن هذا المدلول يجب ألا يستند إلى المعيار الجنوى الذي ساد في ظل الوضع التقليدي ، بل إلى المعيار الموضوعي . وتقبل الفقيه « Waline » ، بتحليل ذلك بقوله أنه لا يمكن تعريف القانون بأنه تلك القاعدة القانونية التي يقرها البرلمان ، ذلك أن « إقرار البرلمان لم يصبح الشرط الأساسي ولا الشرط الكافي لوجود القانون » . وإذا كان يتعين أن يلجأ إلى المعيار الموضوعي ( القسم الثاني )

تصور الميعار المضوى فى أمر ذلك، فإن القانون عبارة عن القاعدة التى تعمل على تنظيم الموضوعات التى حددها الدستور. وبذلك أفصح الفكرة المضوية مكانها لفكرة الموضوعية حتى يمكن القول بأن الفكرة الثانية قد إحتلت الدور الرئيسى وأصبح لفكرة الأولى مجرد دور ثانوى فى هذا المقام ، على إعتبار أنه من الطبيعى وليس كأساس أن تكون تلك القاعدة القانونية من عمل البرلمان .

ولقد خالف هذا الرأى جانب من الفقه مقررأ أن الميعار المضوى مازال هو السائد ، فهو شرط أساسى لتعريف القانون حتى إذا لم يكن كافياً لذلك . وهكذا عرف هذا الجانب من الفقه القانون فى ظل الدستور الجديد بأنه " كل قاعدة يقرها البرلمان وفقاً لشكل التشريعى ترد على المسائل التى عينها الدستور . " .

على أنه مما كان الأمر بالنسبة لتغيير نطاق القانون ومدلوله ، فإنه ما زال يمتأى عن كل رقابة قضائية بعد إصداره تعمل على إلغائه أو المساس به . إذ يخضع القانون فقط قبل إصداره للرقابة على دستوريته التى يمارسها وحده المجلس الدستورى ، بحيث إذا ما تم إصداره ينجو نهائياً سواء من المنارعة على دستوريته أو من إمكان الطعن فيه بالإلغاء أمام أية جهة قضائية .

## الفرع الثالث

### المجلس الدستورى

Conseil Constitutionnel

عمل دستور الجمهورية الخامسة على إنشاء بعض المجالس والهيئات كالمجلس الإقتصادى والإجتماعى والمحكمة القضائية العليا والمجلس الدستورى ، ويمتد المجلس الأخير من أهم المجالس بالنسبة لوضع الدستورى فى البلاد .

(السم الثانى)

### تكوين المجلس الدستوري :

يتكون هذا المجلس من نوعين من الاعضاء :

( ١ ) اعضاء وجوبيون يكتبون المقصود حكما : - وهم جميع رؤساء الجمهورية السابقين ، وتكون عضويتهم مدى الحياة .

ولا جدال أن هؤلاء الاعضاء يكتبون المجلس الدستوري المكانة والمهمة اللازمة له ، علاوة على الاستفادة من خبرتهم السياسية والدستورية

( ب ) اعضاء معينون عليهم تسعة اعضاء : يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلاثة منهم ، ويقوم رئيس الجمعية الوطنية بتعيين ثلاثة ، ويختص رئيس مجلس الشيوخ بتعيين الثلاثة الآخرين . ومدة عضوية هؤلاء الاعضاء تسع سنوات غير قابلة للتجديد .

ويقوم رئيس الجمهورية بإختيار رئيس المجلس الدستوري من بين أعضائه ، ويكون لرأى رئيس المجلس الترجيح عندما تتعادل الآراء في مسألة معينة .

ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الدستوري وتولى الوزارة أو عضوية البرلمان ، وتحدد حالات عدم الجمع الأخرى بقانون أساسى .

ولما كان تكوين المجلس الدستوري يتم على نحو سياسى ، كما وأنه يختص بالنظر في مسائل البعض منها يقسم بطبيعة قضائية كالنظر في دستورية القوانين ، لذلك أطلق عليه البعض « القضاء السياسى » .

### اختصاص المجلس الدستوري :

قرر الدستور الفرنسي اختصاصات عديدة للمجلس الدستوري . فهو الذى يشرف على سلامة إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية بفحص الطعون وإعلان



نتيجة الاقتراح . كما يفصل المجلس الدستوري في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ . كما يشرف على صحة عمليات الاستفتاء التي تجرى وإعلان نتائجها . هذا علاوة على وجوب استشارة رئيس الجمهورية المجلس الدستوري في جميع الإجراءات الاستثنائية التي يتخذها الأول استناداً على المادة ١٦ من الدستور . وإلى جانب هذه الاختصاصات يختص المجلس الدستوري بفحص دستورية القوانين أي التحقق من مطابقة القوانين للدستور وأحكامه .

وتقرر ولاية المجلس الدستوري في هذا الميدان بالنسبة للقوانين التي يقرها البرلمان سواء القوانين البرلمانية العادية أو القوانين الأساسية التي تخضع لإجراءات خاصة من حيث مناقشتها والتصويت عليها داخل البرلمان تختلف في أوضاعها عن الإجراءات المقررة للقوانين البرلمانية العادية .

أما بالنسبة للقوانين التي يقرها الشعب عن طريق الاستفتاء فإنها تفرج عن ولاية المجلس الدستوري .

وهو ما قرره المجلس الدستوري ذاته في قراره الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر عام ١٩٦٢ ، وكذلك نص المادة السابعة عشرة من القانون الخاص بالمجلس الدستوري الصادر في ٧ نوفمبر عام ١٩٥٨ التي قررت اختصاص المجلس بنظر القوانين التي يقرها البرلمان . .

ويفسر الفقه هذا الأمر بأن القوانين على الاستفتاء تعتبر في واقع الأمر « تعبيراً مباشراً عن إرادة الأمة » مما يستلزم النص الصريح لتقرير الرقابة عليها ، وهو ما لم يتحقق نظراً لسكوت الدستور في هذا المجال .

ومعارض المجلس الدستوري ورقابته على القوانين التي يقرها البرلمان سواء البرلمانية العادية أو القوانين الأساسية قبل إصدارها لا بعد الإصدار .

ويلاحظ أنه يتحتم عرض القوانين الأساسية قبل إصدارها على المجلس الدستوري كي يقرر مطابقتها للدستور . أما بالنسبة للقوانين البرلمانية العادية فإن عرضها على المجلس يكون جوازياً بحيث يتحقق بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أى من المجلسين النيابيين .

فإذا قام المجلس الدستوري بنظر دستورية القانون ، فإنه يوقف إصدار هذا القانون . ويقطع عرض القانون على المجلس مدة الإصدار المنصوص عليها في الدستور . ويتعين أن يبدى المجلس رأيه في القانون المعروض عليه في مدى شهر ، والحكومة أن تطلب في حالة الاستحجال قصر هذه المدة على ثمانية أيام .

فإن أعلن المجلس الدستوري عدم دستورية قانون ، استحال إصداره ووضع بالتالي موضع التعليق . ذلك أن قرارات المجلس نهائية وملزمة لجميع السلطات العامة بحيث لا يمكن الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

ولما كانت الرقابة على دستورية القوانين سابقة على الإصدار ، فإن أمرها ينتهى إذا ما تم إصدار القانون بحيث يستحيل تقرير أمر هذه الرقابة بعد الإصدار أمام أية جهة من الجهات . وينجو القانون بذلك من أية منازعة في دستوريته .

## الفرع الرابع

طبيعة نظام الحكم الذى اتى به دستور الجمهورية الخامسة

وأينا أن الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة قد عمل على تشييد نظام سياسي جديد يختلف في بنيانه عن النظام السابق عليه .

فلقد عمل على تطوير النظام البرلماني ومبادئه خاصة في ميدان السلطة التنفيذية التي عمل على تقويتها حتى تفوقت هذه السلطة على رميلتها الأخرى في ميدانها الأصلي ألا وهو الميدان التشريعي .

وتمثل التطور الجديد للنظام البرلماني ، علاوة على تقوية السلطة التنفيذية كأصل عام ، في إختلال نظام ثنائية الجهاز التنفيذي حيث أصبح لرئيس الدولة الدور الرئيسي الفعال بعد أن كانت الوزارة في ظل النظام البرلماني التقليدي السابق تتمتع بهذا الدور . لذلك أعلن جانب من الفقه أن دستور الجمهورية الخامسة قد نزع غموض النظام الرئاسي حتى بات مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي مجرد واجهة شكلية يتنافى في موضوعه مع طبيعة النظام البرلماني .

ولذلك يصعب الرجوع بعد هذا الدستور إلى النظام البرلماني التقليدي الذي ساد فرنسا زمناً طويلاً قبله .

فإختصاصات رئيس الجمهورية في ميدان السلطة التنفيذية تشابه في سعتها الاختصاصات المقررة لرئيس الدولة في ظل النظام الرئاسي .

ونظام الوزارة الذي أتى به دستور الجمهورية الخامسة ما هو إلا واجهة شكلية يتنافى في موضوعها مع ما يقرره النظام البرلماني في هذا الخصوص وتتفق بالتالي مع النظام الرئاسي .

ذلك أن رئيس الدولة في ظل دستور الجمهورية الخامسة يعمل على رسم السياسة العامة ما دام أنه رئيس مجلس الوزراء . وما الوزير الأول والوزراء إلا أداة تنفيذية للسياسة التي قام بوضعها الرئيس . حتى أعلن البعض أن الوزراء في ظل الجمهورية الخامسة ما هم إلا عبارة عن عسكريين لرئيس الجمهورية شأنهم في ذلك شأن الوزراء في النظام الرئاسي .

كما وأن تقرير المسؤولية الوزارية أمام الجمعية الوطنية تعتبر كذلك واجبة شكلية تعنى مجرد الشكل البرلماني على هذا الدستور، إذ ما جدوى تقرير المسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة وهي بريئة من رسم السياسة العامة للحكومة التي استقل بها رئيس الجمهورية غير المسئول .

هذا علاوة على إعتناق الدستور صراحة المظهر الرئاسي القاضى بعدم جواز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان .

وهكذا اتفق هذا الدستور والنظام لرئاسي من الناحية الموضوعية ، واختلف معه فقط من الناحية الشكلية . حتى أنه يكفي مجرد تعديل بعض المواد التي تعنى الواجهة البرلمانية على الدستور كإلغاء منصب الوزير الأول وتولى رئيس الدولة رئاسة الحكومة والدولة معاً ، وهو ما يحدث عملاً من الناحية الواقعية حيث يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء . وكذلك إلغاء المسؤولية الوزارية أمام الجمعية الوطنية وتقريرها أمام الرئيس وحده ، حتى يتحقق النظام الرئاسي شكلاً وموضوعاً .

على أنى أرى أن دستور الجمهورية الخامسة قد احتفظ بالنظام البرلماني مع تطويره لصالح السلطة التنفيذية .

فلقد اعتنق مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي مع تطوير هذا المبدأ لصالح رئيس الدولة الذي خصه باختصاصات جديده في ميدان السلطة التنفيذية . ووب' كان لهذا الدستور المذر في ذلك بعد أن عانت فرنسا من ضعف كبير في السلطة التنفيذية طوال عهد الجمهورية الثالثة والرابعة وما نتج عن ذلك من أضرار لا يمكن إنكارها . مما أملت ضرورة إيجاد سلطة تنفيذية قوية ترمي الاستقرار اللازم للنهوض بمرافق الدولة .

كذلك عمل الدستور تمثيلاً مع النهج البرلماني على تقرير عنصر تعاون السلطات. ولا أدل على ذلك من تقرير حل رئيس السلطة التنفيذية للجمعية الوطنية ، وتقرير المسؤولية الوزارية بنوعها التضامنية والفردية أمام هذه الجمعية .

ولا يمكن الإحتجاج بعدم جدوى هذه المسؤولية أمام المجلس النيابي ، ذلك أن نزع الثقة وإسقاط الجمعية الوطنية للوزارة ينطوي في حقيقة الأمر على معارضة هذه الجمعية لسياسة الرئيس . فهي تدل في الواقع على مسؤولية غير مباشرة لرئيس الدولة غير المسئول .



## الفصل الثاني

### النظام الرئاسى

النظام الرئاسى نظام قرره الدستور الأمريكى الصادر عام ١٧٨٧ . لذلك يمين أن ندرس أولا الاسس العامة لهذا النظام طبقا لما قرره الدستور ، ثم نقتبع ذلك بدراسة الناحية التطبيقية العملية للنظام الرئاسى فى الولايات المتحدة الأمريكية ذلك أن البعض قد ذكر أن هناك تارقا بين النظام الرئاسى الذى أتى به الدستور وبين تطبيقه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

### المبحث الأول

الاسس العامة للنظام الرئاسى طبقا للدستور الأمريكى الصادر عام ١٧٨٧

تعليد : -

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتألف قبل إعلان الإستقلال من ثلاث عشرة مستعمرة خاضعة للتاج البريطانى ، مع تمتع كل منها ببعض مظاهر الحكم الذاتى الذى تمثل فى هيئة منتخبة وحاكم يعاونه مجلس تنفيذى .

وكان من أثر الخلاف الذى نشأ بين انجلترا وهذه المستعمرات . لأسباب اقتصادية تمثلت فى زيادة الضرائب المفروضة على هذه الأخيرة ، أن تطور أمره الى ثورة مسلحة ثم دخول تلك المستعمرات الحرب مع انجلترا .

وفى ٤ يوليو عام ١٧٧٦ اجتمع ممثلو المستعمرات فى مؤتمر أعلن فيه استقلالها عن انجلترا استقلالا تاما مع استقلال كل منها عن الأخرى ، بحيث تمثل الإرتباط فيما بينها فى ضرورة الكفاح ومواصلة الحرب ضد انجلترا .

ثم قام اتحاد تعاھدى عام ١٧٧٧ « Confédération » یرى إلى تنظیم بعض الشؤون المشتركة بين هذه الدول المستقلة بعضها عن بعض تمتلک فی الشؤون الحریية والخارجية وكذلك فی بعض الشؤون المالية بإلشاء وإدارة صندوق مشترك یعمل على إمداد الدول الاعضاء بالأموال اللازمة لها .

وكان یقوم بتنظیم الشؤون المشتركة مجلس أو مؤتمر Congress، یجتمع فی ممثلون عن الدول المستقلة الاعضاء بنسبة إثنين على الأقل وسبعة على الأكثر لكل دولة حسب مساحتها وعدد سكانها بحيث تختص كل دولة مهما كان عددهمندیها بصوت واحد فقط بما یؤدى إلى وجود ثلاثة عشر صوتاً فی هذا المجلس .

وانتهت الحرب بین انجلترا والدول السابقة بعد أن دامت سبع سنين ، واعترف الأول باستقلال هذه الدول عام ١٧٨٢ وتبين لهذه الدول التي ترتبط برباط الاتحاد التعاھدى ضرورة قیام اتحاد بينهما أقوى من ذلك .

لذلك بحث كل دولة بمندیيها لحضور المؤتمر الذي انعقد فی « فيلادلفيا » لبحث حلول وشكل الاتحاد الذي یمكن أن یقوم بينهم .

وانعقد المؤتمر فی مايو عام ١٧٨٧ واشترك فیه الكثير من أصحاب الاتحاد دكجورج واشنطن ، الذي ترأس المؤتمر ، ومادسون ، الذي كان له الفضل الأكبر فی وضع الدستور وغيرهم . وبعد مناقشات طويلة وافق المؤتمر على اتحاد الدول فی شكل دولة متحدة اتحاداً مركزياً « Etat Fédéral » وتمت الموافقة على مشروع دستور الولايات المتحدة الأمريكية فی ١٧ سبتمبر عام ١٧٨٧ .

وبعد موافقة الدول الاعضاء على مشروع الدستور بعد هناك كبير ، أصبح الدستور نافذاً منذ أول يناير عام ١٧٨٩ . وتم انتخاب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لهذا الدستور .



ودستور الولايات المتحدة الصادر عام ١٧٨٩ هو الدستور الحال المعمول به في الوقت الحاضر ، وإن كان قد تعرض لتمديدات عديدة بلغ عددها حتى الآن أربعة وعشرين تعديلا .

ولقد أنشأ الدستور الأمريكي النظام الرأسمالي الذي أراد به تقرير مبدأ فصل السلطات وذلك بتوزيع السلطة على هيئات مختلفة . واعتنق الدستور مبدأ فصل السلطات المطلق الذي يقضي باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة ، الأمر الذي لا يحقق التعاون بين الهيئات المختلفة . ويتحقق الفصل التام للسلطات بوجود سلطة تنفيذية من إختصاص رئيس الجمهورية ، وسلطة تشريعية يباشرها الكونجرس بمجلسيه أي مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وأخيراً وجود سلطة قضائية تمارسها المحاكم القضائية .

وعلى ذلك يكون هناك سلطات ثلاثة تستقل كل سلطة عن الأخرى تمام الاستقلال دون أدنى تعاون .

فالسلطة التشريعية تستقل كل الاستقلال بممارسة الوظيفة التشريعية ، وكذلك الحال بالنسبة السلطة التنفيذية حيث يستقل رئيس الجمهورية بممارسة الوظيفة التنفيذية دون أدنى رابطة تعاون أو علاقة متبادلة تربط بين هاتين السلطتين في مباشرة اختصاصاتهما . وهناك أخيراً السلطة القضائية المستقلة التي تباشر إستقلالاً الوظيفة القضائية .

وإذا كان الدستور الأمريكي قد عمل على تقرير مبدأ الاستقلال المطلق بين السلطات ، فإنه قد عمل على التوازن الكامل بين السلطات الثلاث سابقة الذكر والمساواة بينهم . ولا جدال أن التوازن والمساواة بين السلطات يؤدي إلى عدم

زنجان سلطة على أخرى أو سيطرة إحداها على الباقيين . ذلك أن الدستور الأمريكى قد أراد الاستقلال مع التوازن والمساواة بين السلطات المختلفة .

#### تعريف النظام الرئاسى طبقاً للدستور الأمريكى :

يمكن تعريف النظام الرئاسى من الناحية النظرية لا التطبيقية أى طبقاً لنصوص الدستور الأمريكى بأنه ذلك النظام الذى يعمـل على الاستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن والمساواة بينهم . فهناك سلطة تنفيذية ينتقل رئيس الدولة مباشرة وظيفتها بتوازن مع سلطة تشريعية مستقلة تباشر الوظيفة التشريعية ومع سلطة قضائية مستقلة تباشر الوظيفة القضائية .

#### عناصر النظام الرئاسى :

باستجماع أسس النظام الرئاسى ، نجد أن هذا النظام يدور حول عنصرين هما : عنصر فردية السلطة التنفيذية ، ثم عنصر توازن وإستقلال السلطات العامة .

##### أولاً : - عنصر فردية السلطة التنفيذية :

رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية فى ميدان السلطة التنفيذية . فهو الذى يتولى ممارسة السلطة التنفيذية بصفة فعلية حقيقية ويكون فى هذا الصدد الرئيس الفعل الوحيد لها . ومادام الأمر كذلك فهو رئيس الحكومة فى ذات الوقت مما يستتبع عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانونى المفهوم وإعتبار الوزراء مجرد معاونين له ميدان السلطة التنفيذية .

ومادامنا قد قررنا أن رئيس الدولة فى النظام الرئاسى هو الرئيس الفعلى الحقيقى للسلطة التنفيذية التى يتولى ممارستها بنفسه ، فانه يجب علينا أن نتعامل من مظاهر رئاسته الفعلية للسلطة التنفيذية ، أى مظاهر حصر هذه السلطة فى يده بحيث يتحقق له ممارستها بشكل حقيقى فعلى .

(١) أول هذه المفاهيم : أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في ذات الوقت ، بحيث يجمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة معا .

وعلى ذلك فرئيس الدولة هو رئيس الوزراء مما يستتبع معه عدم وجود مجلس الوزراء بالمعنى القانوني المفهوم ، أى عدم وجود المجلس المتضامن الذى يمين على مصالح الدولة والذي يختص برسم السياسة العامة لها ويكون له إرادة البت والقرار بحيث تتخذ قراراته بأغلبية أعضائه . فإذا ما اجتمع الرئيس بوزرائه . فإن ذلك إما يكون مجرد التشاور والمداولة بحيث يتفرد وحده بالرأى النهائى القاطع فى الموضوعات محل هذه المداولة .

(ب) وثانى مفهوم : هو خضوع الوزراء لسياسة الرئيس إذ يستقل وحده برسم وتقرير السياسة العامة للدولة والحكومة ، بحيث لا يستقل الوزراء بسياسة خاصة مستقلة عن سياسة الرئيس فى هذا الصدد .

وعلى ذلك يعتبر الوزراء فى ظل النظام الرئاسى مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس وله أن يجبرهم على ذلك .

(ج) وثالث مفهوم من مظاهر استقلال رئيس الدولة بالسلطة التنفيذية لإنفاده بتعيين الوزراء وعزلهم .

وكذلك تحقق المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حده أمامه وحده . ذلك أنه يشترط ظهور المسؤولية الجماعية للوزراء لابتغاء نظام مجلس الوزراء فى النظام الرئاسى .

ثانياً - عنصر التوازن والاستقلال المطلق للسلطات العامة : يقوم النظام الرئاسى على مبدأ توازن وإستقلال السلطات كل عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة . فالسلطة التشريعية تستقل مباشرة إختصاصاتها من السلطة .

التنفيذية التي تستقل بدورها في ممارسة اختصاصاتها عن السلطة الأولى ، دون وجود علاقة تعاون أو تبادل بين السلطتين سالفتي الذكر .

( ا ) **مظاهر استقلال السلطة التشريعية :** تستقل السلطة التشريعية وحدها في مباشرة وظيفتها ، تلك الوظيفة التي جعلت كلها من نصيب البرلمان دون أدنى اشتراك من السلطة التنفيذية في هذا الخصوص .

فلا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للإنعقاد . كما لا يجوز لرئيس الدولة فرض إجتماع البرلمان ولا تأجيل أدوار إنعقاده ولا حل هذا البرلمان .

ويستقل البرلمان وحده بمباشرة الوظيفة التشريعية . فلا يجوز للسلطة التنفيذية الاشتراك معه في هذا الخصوص إذ يمتنع عليها حتى اقتراح القوانين . كما لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ، فلا يمكن أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان ، ولا يحق لهم الحضور إلى المجلس بصفتهم الوزارية والاشتراك في المناقشات البرلمانية أو في الإقتراح على القوانين إذ يمتنع عليهم ذلك . وكل ما لهم في هذا الخصوص إذا ما أرادوا الحضور إلى البرلمان أن يشهدوا بلسانهم بصفتهم زائرين شأنهم في ذلك شأن الجمهور تماماً .

( ب ) **مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :** تستقل السلطة التنفيذية في مباشرة وظيفتها عن السلطة التشريعية تمام الاستقلال .

لذلك يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية ويستر على قدم المساواة مع البرلمان دون أن يكون لهذا الأخير أدنى نفوذ عليه . ذلك أن الرئيس يستمد نفوذه وسلطاته من الشعب الذي يقوم بانتخابه لا من البرلمان الذي لا شأن له في أمر تقلده لمنصبه الرئاسي .

وكذلك يظهر استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية : في استقلال رئيس الجمهورية بتعيين وزرائه وعزلهم وتحقيق مسئوليتهم أمامه وحده ، فلا يكون هؤلاء الوزراء علاقة مباشرة مع البرلمان بأن يتمتع عليهم الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان . كما لا يجوز عاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان بتوجيه الأسئلة والاستجوابات إليهم أو بتقرير مسئوليتهم السياسية أمامه حيث تقرر هذه المسئولية أمام رئيس الدولة وحده .

## المبحث الثاني

### النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن دولة متحدة إتحادا مركزيا، ومن ثم فإنه يتعين أن نفرق بين المجال الخارجى والمجال الداخلى لهذه الدولة . فبالنسبة للمجال الخارجى تظهر دولة الولايات المتحدة الأمريكية بشخصية دولية واحدة مقرررة لدولة الاتحاد وحدها حيث تتولى كافة الشؤون الخارجية وتتعرف فيها وحدها .

أما من ناحية المجال الداخلى فهناك الولايات التى يبلغ عددها ( ٥٠ ) ولاية حيث تتمتع كل منها ببعض مظاهر السيادة الداخلية الخاصة بالولاية . وهناك من جهة أخرى دولة الاتحاد التى تمثل جميع الولايات ويكون لها بالتالى سلطاتها الاتحادية من تشريعية وتنفيذية وقضائية التى يقررها وينظمها الدستور الإتحادى الواجب تطبيقه على جميع الولايات بأكملها .

وإذا كان دستور الولايات المتحدة الأمريكية قد أقام النظام الرئاسى ، فإن تطبيق هذا الدستور قد أظهر اخلافا بينا بين النصوص النظرية والواقع العملى

التطبيق حتى أن جانا من الفقه قد عرف النظام الرئاسى من الناحية التطبيقية تعريفا مخالفا عن التعريف النظرى الذى يستدل من واقع نص من الدستور الأمريكى فإذا كانت تعريف النظام الرئاسى طبقا لنص من الدستور هو ذلك النظام الذى يعمل على الاستقلال المطلق بين السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية مع التوازن بينهم . فإن تعريف النظام الرئاسى من الناحية التطبيقية السائدة عملا فى نظر هذا الحائز من الفقه أنه ذلك النظام الذى يتقرر فيه لرئيس الدولة الرجحان وكفة ميزان السلطة بأن يكون للرئيس الرجحان على سلطان البرلمان . حتى أن النظام السياسى الأمريكى من الناحية العملية التطبيقية طبقا لوجه النظر هذه يتأرجح ما بين النظام الرئاسى إذا كانت الكفة راجحة والسيطرة لرئيس الدولة وبين نظام حكومة الجمعية التباينية إذا كانت السيطرة للبرلمان فى ميزان السلطة . وهو ما ظهر إبان حكم الرئيس نيكسون بصدقه قضية ( ووترجيت ) حيث هدد البرلمان الرئيس وأخطره فى نهاية الأمر إلى الاستقالة من منصبه الرئاسى .

## الفرع الاول

### فردية السلطة التنفيذية

رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية . وترجع قوة رئيس الجمهورية إلى طريقة اختياره ثم إلى الاختصاصات العديدة التى يتمتع بها فى مجال السلطة التنفيذية .

### أولا - كيفية اختيار رئيس الجمهورية

يتولى الرئيس منصبه عن طريق انتخاب الشعب له ، فالرئيس يستمد سلطاته

من الشعب لا من البرلمان ، مما يحقق استقلاله وتدعيم قوته إزاء هذا الأخير . ويجعله على قدم المساواة معه مادام أن كليهما يستند إلى ذات المصدر ، ألا وهو الشعب . ويشترط فيمن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة الشروط التالية : ١ — أن يكون أمريكياً بالمولد .

٢ — أن يكون قد أقام في الولايات المتحدة مدة أربع عشرة سنة .

٣ — أن يكون بالغاً من العمر خمساً وثلاثين سنة .

ويمر انتخاب الرئيس بمرحلة مختلفة ، نص الدستور الاتحادى على المرحلة الأخيرة منها وتركزت المرحلة الأولى للأحزاب السياسية تمارسها بما لها من نشاط سياسى منظم .

#### المرحلة الحزبية :

يقوم النظام الحزبى فى الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الثنائية الحزبية حيث يتصارع على الحكم حزبان أساسيان هما الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى . ولا يفرق بين الحزبين إختلاف قاطع فى المبادئ التى يعتنقها أو فى المصالح الاقتصادية التى يمثلها ويمثلان على حاشيتيها الحزبان عائقاً وولاءاً بين جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة فى تولى زمام الحكم .

على أن المقصود بأن هناك حزبين رئيسيين يتنازعان دائماً الأغلبية لا يعنى عدم وجود أحزاب أخرى إذ أن هنالك أحزاباً أخرى غير هذين الحزبين لا تتمتع بنفوذ يذكر كالحزب الشيوعى مثلاً .

ولقد بلغ من أهمية التنظيم الحزبى وسيطرته على عملية الانتخاب أنه يصعب على أى شخص مهما بلغت أهميته ودخلة كفاءته أن يمر إلى مصدر الرئاسة دون أن يكون عضواً منتصباً إلى أحد الحزبين السابقين .

(العم الثاني)

ويقوم كل حزب باختيار مرشحه للرئاسة ومرشحه لنياية الرئاسة .  
وفي سبيل ذلك يجتمع مندوبو كل حزب في مؤتمر عام كي يقوموا باختيار  
مرشح الحزب للرئاسة ونائبه . ولقد تقرر ذلك منذ عام ١٨٣٠ بعد أن كازيقع أمر  
هذا الاختيار على لجنة الحزب وحدها .

وفي هذا المؤتمر العام لمندوبى الحزب يتم تحديد البرنامج الذى سيغرض  
الحزب على أساسه معركة الرئاسة وترشيح مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ونائبه .  
بمعنى أن يرشح الحزب شخصين إثنين فقط أحدهما لرئاسة الجمهورية والآخر  
لمنصب نائب الرئيس .

على أنه قبل ترشيح المؤتمر العام لمندوبى الحزب مرشح الحزب لمنصب الرئاسة ،  
يقوم زعماء هذا الحزب بالتنافس فيما بينهم كي يثبت كل منهم أنه أحق الزعماء  
بترشيح الحزب له .

وفي سبيل ذلك يلجأ هؤلاء الزعماء إلى ترشيح أنفسهم في انتخابات تمهيدية  
أولية تمهري في ولاية أو في ولايات معينة ، يكون الفرض منها إثبات ما يتمتع به  
كل منهم من غالبية على غيره بناء على ما تظهره نتيجة هذه الانتخابات من دليل  
واقعى حى يثبت بمقتضاه أن أحدهم يتمتع بالأغلبية على منافسيه وذلك حتى يظهر  
بترشيح الحزب له .

وعلى أساس نتائج هذه الانتخابات التمهيدية الأولية يمكن اختيار مرشح  
الحزب وإستبعاد المنافسين له ، استناداً على أن هذا المرشح هو صاحب الغالبية  
على من عده ، ومن ثم يكون هو أجدر أفراد الحزب الذى يمكن أن ينافس مرشح  
الحزب الآخر في انتخابات الرئاسة . وهو ما حدث عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٦ بالنسبة  
للانتخابات الأولية التى أجريت بين المتنافسين على منصب الرئاسة بين زعماء



الحزب الجمهوري حيث اخذت بعض الاحماء بعد اعلان نتيجة هذه الانتخابات  
التجريبية .

الرحلة المنصوص عليها في الدستور وتغيرها واقعا : -

تجرى انتخابات الرئاسة كل أربع سنوات وبالتحديد في أول يوم اثنين من  
شهر نوفمبر .

ولقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور الاتحادى على أن  
تقوم كل ولاية باختياره بالكيفية التى يشير بها نظامها التشريعى عدداً من المندوبين  
مما لا مجموعه عدد الشيوخ والنواب الذين يمثلون الولاية فى الكونجرس بشرط  
ألا يكون هؤلاء المندوبون من أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب أو ممن يشغلون  
منصباً يقتضى الثقة أو يدور ربحاً تحت سلطة حكومة الولايات المتحدة ، ويقوم  
المندوبون بانتخاب الرئيس وذلك عن طريق الاقتراع السرى ، وترسل نتيجة  
الانتخاب فى كل ولاية إلى رئيس مجلس الشيوخ ، ويتم فعن جميع القوائم  
بمحضور أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، ثم تجرى عملية فرز الأصوات والتحقق  
من صحتها .

ويظهر بمنصب الرئاسة من ينال أكبر عدد من الأصوات . أما إذا لم ينل أحد  
المرشحين هذه الأغلبية ، ينتار مجلس النواب الرئيس من بين ثلاثة من  
الأشخاص الذين فازوا بأكثر عدد من الأصوات ويكون هذا الاختيار عن طريق  
الاقتراع السرى .

ويلاحظ البعض أنه ولو أن انتخاب رئيس الجمهورية المنصوص عليه فى  
الدستور يتم على درجتين بأن ينتخب ناخبو كل ولاية عدداً من المندوبين الذين  
يقع عليهم وحدهم انتخاب رئيس الجمهورية ، فإن واقع الأمر يجعل من الانتخاب

كما لو كان يتم على درجة واحدة . ذلك أن ناخبى الدرجة الأولى الذين يقومون بانتخاب المندوبين إنما يختارون في واقع الأمر رئيس الجمهورية . وسبب ذلك التنظيم الدقيق للحزبية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري . وهنا ينقسم الشعب التيناسى جميعاً إلى ناخبو الدرجة الأولى إلى قسمين : قسم يحيد مرشح الحزب الأول للرئاسة وقسم يحيد مرشح الحزب الآخر لرئاسة الجمهورية ، الأمر الذى يؤدى إلى انتخاب الشعب المندوبين على أساس لونهم . الحزب الذى على أساس أنهم هم الديمقراطيون أو الجمهوريون . ولا جدال أن هؤلاء المندوبين سيقومون أخيراً بانتخاب مرشح حزبيهم بأن يقوم مندوبو الحزب الديمقراطي بانتخاب مرشح هذا الحزب ويقوم مندوبو الحزب الجمهوري بانتخاب مرشح حزبهم .

لذلك فإن انتخاب رئيس الجمهورية يصبح معلوماً ومعروفاً منذ الانتخاب الأول الذى يقوم فيه ناخبو الدرجة الأولى بانتخاب مندوبيهم . وما انتخاب الدرجة الثانية ، أى انتخاب المندوبين للرئيس إلا عبارة عن انتخاب شكلى معروف أمره ونتيجه سلفاً منذ إنتهاء عملية الانتخاب الأولى ، عا دماً البعض إلى القول بأن انتخاب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية المنصوص عليه في الدستور إنما يتم في الواقع بواسطة الشعب بطريق مباشر .

#### تفسير نظام الانتخاب غير المباشر عن هوجين :

أدت طريقة الانتخاب غير المباشر ساقفة الذكر إلى شذوذ قريب في بعض القضايا الانتخابية : فقد حدثت عملاً أن كان أحد المرشحين يكتسب رئاسة الدولة بأن توافر فيه الشروط المندوبين بينما لم يحصل على أغلبية أصوات ناخبى الدرجة الأولى أى في الولايات التى قاموا بانتخاب المندوبين أو على أصوات الناخبين فى الدرجة الأولى .

تقل في عددها . حصل عليه مرشح آخر لم يكتب له الفوز .

لذلك عدل نظام الانتخاب غير المباشر سالف الذكر ، وأصبح الانتخاب إلى رئيس  
يتم بعد المرحلة الحزبية على النحو التالي :

لكل ولاية أمريكية من الولايات البالغ عددها خمسين ولاية عدد من  
الأصوات الانتخابية يعادل ما لها من مقاعد في مجلس الكونغرس أى في مجلس  
الشيوخ ومجلس النواب . ويقوم ناخبو كل ولاية بالتصويت لأحد المرشحين  
من بين المتقدمين لنصب الرئاسة . والمرشح الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات  
في الولاية يحصل على الأصوات المقررة للولاية بأجمعها . ولما كان مجموع أصوات  
الولايات ٥٣٨ صوتاً ( ٣٥٠ عدد مقاعد مجلس النواب بحيث يختلف عدد مقاعد  
كل ولاية من الأخرى تبعاً لكثافة عدد سكانها ، فتلا تختص ولاية نيويورك بواحد  
وأربعين مقعداً بينما تختص ولايات أخرى بعدد أقل ، ١٠٠٠ عدد مقاعد مجلس  
الشيوخ حيث تختص كل ولاية من الخمسين ولاية التى تتكون منها الولايات  
المتحدة الأمريكية بمقعدين اثنين ، فنض النظر عن أهمية الولاية من ناحية المساحة  
أو عدد السكان ٣٠٠٠ مقاعد مقررة لتكلمبيا ) فإنه يتبين أن يحصل الفائز في  
الانتخابات الرئاسة على الأغلبية المطلقة المقررة لأصوات الولايات بأجمعها . أى على  
أكبر من نصف مجموع هذه الأصوات التى تتمثل في ٢٧٠ صوتاً ، ذلك أن  
نصف مجموع الـ ٥٣٨ هو ٢٦٩ ، فتكون الأغلبية المطلقة ٢٧٠ صوتاً .

عل أنه إذا كانت انتخابات الرئاسة تتم في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ،  
فإن الرئيس الجديد لا يشغل منصبه رسمياً إلا في يوم ٢١ يناير من السنة التالية  
أى بعد ما يقرب من شهرين ونصف شهر من تاريخ انتخابه . وبذلك تفتى مدة  
سلفه في ٢٠ يناير ويقوم هذا السلف طوال المدة سائلة الذكر أى منذ انتخاب

خلقه حتى تاريخ توليه المنصب رسمياً بتصرف الامور الجارية .

#### مدة الرئاسة :

مدة رئاسة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونائبه الذي يتم كذلك انتخابه مع الرئيس أربع سنوات . ولقد حرم التعديل الثاني والعشرون من الدستور الذي تم إقراره عام ١٩٥١ أن ينتخب أى شخص لمنصب الرئاسة أكثر من مرتين إثنين .

وفي حالة وفاة الرئيس أو استقالته أو في حالة ما إذا أصبح عاجزاً عن القيام بمهام وظيفته ، يحل نائب الرئيس محله حتى تنتهى مدة الرئاسة . وإذا كان منصب نائب الرئيس شاغراً هنا بسبب الوفاة أو الاستقالة يتولى رئيس مجلس النواب منصب الرئاسة ، ومن ثم الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ .

وإذا كان منصب الرئيس ونائبه يتم كل منهما عن طريق الانتخابات فإنه قد حدث لأول مرة في التاريخ الأمريكى أن شغل منصب رئاسة الدولة وكذلك منصب نائب الرئيس عن غير طريق الانتخاب . وهو ما حدث عندما اختار الرئيس ليكسون (جيرالد فورد) نائباً له بدلاً من (سفير و اجنيو) الذى استقال عند اتهامه بارتكاب عدة جرائم مالية . وعندما استقال الرئيس ليكسون إثر قضية ووترجيت تولى فورد منصب الرئاسة وكان قد وصل إلى منصب نائب الرئيس عن غير طريق الانتخاب واختار روكفلر كنائب له . ومن ثم يكون الرئيس ونائب الرئيس قد وصلا إلى منصبيهما مما عن غير طريق الانتخاب وكان ذلك لفترة سنتين تقريباً . حتى أجريت الانتخابات الأخيرة في نوفمبر عام ١٩٧٦ لمنصبى الرئاسة ونائب الرئيس .

### ثانيا : معاوضة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية ، فهو الذى يتولى ممارسة السلطة التنفيذية بصفة فعلية حقيقية ويكون في هذا الصدد الرئيس الفعلى لها ،

وما دام الأمر كذلك فهو رئيس الحكومة في ذات الوقت مما يستتبع عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانوني المفهوم وإعتبار الوزراء مجرد معاونين له في ميدان السلطة التنفيذية التى يتولاها أصلا بصفته صاحب السلطة الحقيقية في هذا الميدان .

وما دمنا قد قررنا أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو الرئيس الفعلى الحقيقى للسلطة التنفيذية التى يتولى ممارستها بنفسه ، فإنه يجب علينا أن نساءل عن مظاهر رئاسة السلطة التنفيذية ، وكيف يتسنى له سحر هذه السلطة في يده بحيث يتحقق له ممارستها بشكل حقيقى فعلى ؟

١ - أول هذه المظاهر أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في ذات الوقت ، بحيث يمنع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة معا . مما يستتبع عدم وجود مجلس للوزراء بالمعنى القانونى المفهوم ، أى عدم وجود مجلس متضامن يهيمن على مصالح الدولة ويكون له إرادة جماعية في البت والتقرير بحيث تتخذ قراراته بأغلبية أعضائه . فليس للوزراء أن يجتمعوا ويصدروا أى قرارات مستقلة عن رئيس الجمهورية لإنفراد هذا الأخير بالسلطة الحقيقية الفعلية في هذا الخصوص .

فاذا اجتمع الرئيس بوزرائه فإن ذلك إنما يكون مجرد التشاور والمداولة بحيث ينفرد وحده بالرأى النهائي القاطع في الموضوعات محل هذه المداولة . ولا أدل على القول بأن اجتماعات رئيس الدولة بوزرائه إنما تكون على سبيل التشاور

والمداولة معهم ، لأعلى سنبل إنفاذ قرارات بالأغلبية ، الواقعة التي يذكرها الفقه دائماً عندما جمع الرئيس لتكوين وزراءه السبعة وعرض عليهم إحدى المسائل ، وكان رأى الوزراء جميعاً يخالف رأى الرئيس وحده في هذه المسألة ، وهنا ذكر الرئيس لتكوين عبارته الشهيرة « سبعة أصوات بالرفض ، صوت واحد بالقبول » الأغلبية للرأى الأخير ، أى أن رأى الرئيس يتغلب على آرائهم جميعاً مما يدل على أن اجتماعات الرئيس بالوزراء لا تعبر عن وجود مجلس الوزراء ، فهي مجرد اجتماعات للشورى والمداولة أما سلطة البيت والتقرير النهائي فهي لرئيس الدولة وحده ينفرد بها حتى ولو تعارض رأيه مع آراء جميع وزرائه .

٢ - وثائق مظهر من مظاهر فردية السلطة التنفيذية خضوع الوزراء لسياسة الرئيس .

ف رئيس الدولة يوقع عليه رسم وتقرير السياسة العامة للحكومة . فلا يمثل الوزراء سياسة خاصة مستقلة عن سياسة الرئيس في هذا العدد .

وعلى ذلك يعتبر الوزراء مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس أى عبارة عن سكرتيرين يملكون على تنفيذ إرادته وسياسته وله أن يجرهم على ذلك .

فقد عزل الرئيس جاكسون وزيرين للمالية لعدم قبولهما تنفيذ سياسته المالية . كما عزل الرئيس ولين أحد الوزراء لأنه حاول أثناء مرضه الأول جمع زملائه للاتفاق معهم على خطة عامة للعمل ، فأكد الرئيس ولين يسترد صحته حتى عزله وكتب له « لئى أعزلك لأنك حاولت أن تطبق سياسة غير سياستى وبموجب الدستور فإن سياستى هى التى يجب أن تسود » .

٣ - وثائق مظهر من مظاهر استقلال رئيس الدولة بالسلطة التنفيذية هو إنفرادهم بتعيين الوزراء . حقيقة أن الدستور الاتحادي يحتم ضرورة موافقة

مجلس الصيوخ على تعيين كبار موظفي الدولة الاتحادية بما يستفاد منه ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين الوزراء ، إلا أن المرف قد جرى على أن يترك لرئيس الدولة مطلق الحرية في هذا الاختيار . وساعد على ذلك صياغة صيغ الشيوخ الذي أبي أن يتدخل في هذا الموضوع مما عمل على إطلاق حرية الرئيس في اختيار وزرائه الذين يجب أن يكونوا في غالب الاحوال من رجال حزبه السياسي .

وكما يكون لرئيس الدولة الحق في اختيار وزرائه ، فإن له الحق كذلك في عزلهم بعد أن كان هذا الحق موضع خلاف في الماضي ، وما دام أنه قد تقرر الآن أن عزل الوزراء هو أمر معلق على إرادة الرئيس ، فإن المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حده تقرر أمام الرئيس وحده الذي له أن يحاسب كل منهم عن أعماله ويعزله من منصبه الوزاري إذا ما رأى ذلك .

#### اختصاصات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية :

لما كان الرئيس صاحب الاختصاص الحقيقي في ميدان السلطة التنفيذية ، فإنه يتمتع باختصاصات واسعة في هذا الميدان علاوة على المظاهر السابق بيانها التي تدل على مدى انفراد بالوظيفة التنفيذية .

— فرئيس الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة على اختلاف أوضاعها سواء في وقت السلم أو في زمن الحرب . فهو المسئول عن صناعة الأسلحة الحديثة وعن استعمالها عند الحاجة . وله حق إدخال القوات المسلحة الأمريكية في عمليات حرية حماية المصالح الدولة دون إعلان الحرب الرسمية التي يقتضيه إعلانها الكونغرس . وهو ما حدث في عمليات كوريا الحربية وقت الرئيس ترومان . وكذلك بالنسبة للعمليات الحربية التي سادت في فيتنام على أنه يلاحظ

عدم التناحى عن دور الكونجرس هنا ذلك أن موافقته على اقرار الاعتمادات اللازمة لمثل هذه العمليات الحربية تمثل الموافقة الضمنية للبرلمان على سياسة الرئيس هنا .

— كما يتمتع الرئيس باختصاص كبير في الشؤون الخارجية . فـ رئيس الولايات المتحدة هو الذى يمثل دولته عادة في المؤتمرات الدولية . ولهذا تولى الرئيس ولسن رئاسة الوفد الأمريكى في مؤتمر الصلح في فرساي ، كما عمل الرؤساء روزفلت و ترومان وايزنهاور على الاشتراك في المؤتمرات الدولية باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

والرئيس أن يمتد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشرط موافقة مجلس الشيوخ .

— ويختص رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، بتنفيذ القوانين ، باعتباره الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية .

وله في سبيل تنفيذ القوانين الاتحادية في الولايات استعمال القوة المسلحة ضد الحاجة . وهو ما ظهر إبان عهد الرئيس ايزنهاور والرئيس كندى بمناسبة تنفيذ القوانين التي تكافح التمييز العنصرى في بعض الولايات الجنوبية .

كما يخص الرئيس في سبيل تنفيذ القوانين بإصدار الأوامر التنفيذية « executive orders » والقرارات « proclamations » وهما تشابهان إلى حد كبير مع النظام اللامحى المقرر للسلطة التنفيذية في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني .

— ويعتبر رئيس الولايات المتحدة رئيس السلطة الإدارية ، وله في ذلك



حق تعيين كبار الموظفين وذلك بعد موافقة مجلس الشيوخ ، كتنفيذ المحكمة العليا والسفراء والوزراء المفوضين والقضاة . أما غير هؤلاء فيختص الرئيس بتعيينهم وذلك بناء على تفويض من مجلس الشيوخ .

على أن موافقة مجلس الشيوخ على الاقتراحات التي يقدمها الرئيس بالنسبة لتعيين كبار الموظفين إنما تتم في غالب الأمر بطريقة آلية بحتة ، حتى يمكن القول بأن الرئيس من الناحية الواقعية هو الذي ينفرد بتعيين هؤلاء .

— والرئيس علاوة على ذلك بعض السلطات في ميدان السلطة القضائية كحق العفو وبعض الاختصاصات الأخرى التي يمارسها بالنسبة للأحكام الصادرة من حاكم الولايات .

— كذلك للرئيس بعض الاختصاصات في ميدان السلطة التشريعية وذلك كحق توجيه نظر البرلمان إلى المنايا بالتشريع في موضوع معين ، وكحق الاعتراض على القوانين التي يقرها الكونجرس .

... — وتنقسم اختصاصات الرئيس إبان الظروف الاستثنائية كحالة الحرب أو الأزمات الكبرى ، ففي هذه الأحوال يقوم الكونجرس بإقرار الاختصاصات الاستثنائية للرئيس التي يتمكن بمقتضاها من مواجهة هذه الظروف والأحوال والتي يكون من شأنها فرض الكثير من القيود على حقوق الأفراد وحرياتهم . وبلغ من أمر هذه الاختصاصات أن بعض الرؤساء كالرئيس لنكولن والرئيس ثيودور روزفلت قد أعطوا لأنفسهم الحق في اتخاذ بعض التدابير التي يختص الكونجرس وحده بمباشرتها ، على أن يطلبوا بعد موافقة هذا الأخير عليها .

#### مسئولية رئيس الدولة :

رئيس الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية رغم اختصاصاته الكبيرة غير

مستول سياسياً أمام البرلمان . . . ولكنه منشول جنائياً بموجب محاكمة جنائية (impeachment) عن فمة الحياة والرشوة وغيرهما من الجنائيات والجنح الكبرى ولا جدال أنه من خلال هذه الإجراءات يمكن التوجه إلى المسؤولية السياسية للرئيس .

ويقوم مجلس النواب بإتهام الرئيس . وبدأ ذلك بتقرير تقدمه اللجنة القضائية بقره أعضاء هذه اللجنة إلى المجلس . ويقوم هذا الأخير بتحقيق ذلك بحيث يصح أن يوافق على إتهام الرئيس لأغلبية أعضائه . ويرفع تقرير الإتهام إلى مجلس الشيوخ الذي له حق محاكمة الرئيس ويكون ذلك برعاية رئيس المحكمة العليا . ويشترط أن يوافق على قرار الادانة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس المعانين .

وله أجريت محاكمة الرئيس جونسون عام ١٨٦٨ . إلا أن مجلس الشيوخ قد رفض ادانته . أما الرئيس تيلور فإن مجلس النواب قد رفض اتهامه المقترح من اللجنة القضائية ، وكان ذلك في مرتين الأولى عام ١٨٤٢ والثانية عام ١٨٤٣ .

أما بالنسبة للرئيس نيكسون فكانت الاجراءات الرسمية القانونية استولته الجنائية لم تكن قد بدأت بعد عند ما أقرت قضية وترجييت إلا في قرارها الأولي . الأمر الذي حمله على الاستقالة خشية السير فيها . فذلك أن اللجنة القضائية لم تكن النواصب قد أقرت تهريباً بمسؤوليته عما اضطر الرئيس نيكسون إلى الاستقالة . وكان ذلك في ٨ أغسطس عام ١٩٧٤ .

## الفرع الثاني

### مدى استقلال السلطات العامة

إذا كان النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية يقوم على مبدأ استقلال السلطات العامة عن بعضها فإنه مع ذلك قد عرف الكثير من الاستثناءات التي تخفف من أمر ذلك .

ويظهر الاستقلال بين كل من السلطين التشريعية والتنفيذية عن بعضها فيما يلي :

#### أولاً : - السلطة التشريعية ومظاهرها استقلالها

##### ١ - تكوين السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين يطلق عليهما الكونغرس «Congress» وترجع هذه التسمية إلى الأوامر التي اتفقت في فيلادلفيا عام ١٧٧٦ وأعلن استقلال المستعمرات الثلاث عشرة عن إنجلترا حيث كان يسمى أيضاً بالكونغرس وبعثت هذه التسمية حتى نص عليها الدستور الاتحادي عام ١٧٨٧ بالنسبة للسلطة التشريعية على الرغم من اختلاف اختصاص الكونغرس الأول لسنة ١٧٧٦ عن الكونغرس الحالي كسلطة دستورية تتولى الوظيفة التشريعية .

ويتكون الكونغرس في ظل الدستور من مجلسين هما : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ .

« مجلس النواب » يمثل هذا المجلس الشعب الأمريكي أي أفراد الشعب السليمي القول بأكثره ، بأن يوزع النواب على الولايات على أساس التقسيم العددي لسكانها . فيقوم كل ولاية ألغا من السكان على الأكثر بانتخاب نائب واحد يعبر عن

يكون لكل ولاية نائب على الأقل مما قل عدد سكانها. ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب الحالي ٤٣٥ نائبا موزعين على نحو غير متساو بين الولايات نتيجة اختلاف عدد سكان كل ولاية عن الأخرى. فلقد اختصت ولاية نيويورك بواحد وأربعين مقعداً، واختصت ولاية كاليفورنيا بثمانية وثلاثين مقعداً بينما اختصت خمسة ولايات بمقعد واحد لكل منها، واختصت تسعة ولايات بمقعدين إثنين لكل منها وتُدوم مدة نيابة مجلس النواب سنتين إثنين فقط.

ويشترط في عضو مجلس النواب أن يكون بالغا من العمر خمسة وعشرين عاما، وأن يكون متشعرا بالجنسية الأمريكية منذ سبع سنوات على الأقل، وأن يكون مقبلا في الولاية التي يقرم ترشيح نفسه فيها. أما بالنسبة للشروط الخاصة بالناخبين، فإنها تتبع الشروط المقررة في قوانين انتخاب كل ولاية التي قد تختلف عن بعضها البعض. وإن كان هناك بعض المبادئ العامة التي يتعين على جميع الولايات مراعاتها كعدم التفرقة بين الناخبين بسبب الجنس أو اللون أو حالة ذمهم السابقة.

ب - مجلس الشيوخ: يعتبر أنه المجلس الذي يمثل الولايات الأمريكية إذ تقوم كل ولاية بانتخاب عضوين إثنين عنها ينض النظر عن أهمية الولاية من ناحية المساحة أو عدد السكان.

ولما كان مجلس الشيوخ يتصف دائما بالإنزاع والروية، فإنه قد اشترط في عضو المجلس أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل خلاوة على تمته بالجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات وأن يكون مقبلا في الولاية التي تقوم بانتخابه.

أما الشروط الواجب توافرها في الناخبين ، فقد تركت لقوانين الانتخاب الخاصة بكل ولاية . ولذلك كان شروط ناخبين مجلس النواب هي ذاتها بالنسبة لناخبي مجلس الشيوخ .

وتطول مدة نيابة مجلس الشيوخ عن مدة مجلس النواب ، ذلك أن مدة نيابة المجلس الأول هي ست سنوات بينما تمثل مدة نيابة المجلس الثاني في سنتين فقط . ويتجدد انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم انقطاع هذا المجلس وإستمراره دائماً .

ولقد رجعت كفة مجلس الشيوخ على مجلس النواب بالنسبة لبعض الإختصاصات التي إستقل بمباشرتها دون المجلس الآخر . إذ أعطى للمجلس الأول وحده حق الإشتراك مع رئيس الجمهورية في بعض المسائل وذلك كتميين كبار موظفي الاتحاد حيث يتعين موافقة هذا المجلس على ذلك ، وكضرورة موافقته على المعاهدات الدولية . وذلك علاوة على مباشرة الوظيفة التشريعية التي يشترك مع مجلس النواب في أدائها .

ولقد زاد من تقرب مجلس الشيوخ إلى السلطة التنفيذية أن رئيس هذا المجلس هو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . وإن كان هذا الأخير لا يتمتع بحق التصويت في المجلس إلا في حالة تعادل الأصوات .

## ٢ - مظاهر استقلال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية :

يختص البرلمان بمجلسيه بمباشرة الوظيفة التشريعية ، إذ له وحده حق إقترح القوانين وإقرارها .

وتستقل السلطة التشريعية في مباشرة وظيفتها التشريعية دون إشتراك من السلطة التنفيذية في هذا الخصوص .

فلا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيساً السلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانقضاء  
المادى إذ يجتمع الكونجرس من تلقاء نفسه بالنسبة لدورات انعقاده العادية .  
كما لا يجوز لرئيس الدولة فرض اجتماع البرلمان ولا تأجيل أدوار انعقاده . ولا  
حق حل أى مجلس من مجلسي البرلمان .

ولا يجوز السلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين بتقديم مشروعات قوانين  
أمام البرلمان ، إذ يقتصر هذا الحق على البرلمان وحده .

كما لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان بأن يكون الوزراء  
أعضاء في البرلمان . ولا يحق لهم الحضور إلى الكونجرس بصفتهم الوزارية  
والاشتراك في المناقشات البرلمانية أو في التصويت على القوانين . وكل ما لهم في  
هذا الخصوص إذا ما أرادوا الحضور إلى البرلمان أن يشهدوا جلساته بصفتهم  
زائرين شأنهم في ذلك شأن الجمهور تماماً وأن يجلسوا في المقاعد المخصصة لهذا  
الآخر دون الاشتراك في أعمال البرلمان بأى مظهر من المظاهر .

### ٣ - مظاهر استقلال السلطة التنفيذية

تستقل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتنفصل عنها .

فريس الولايات المتحدة الأمريكية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية وحده  
وتم اختياره من طريق إنتخاب الشعب له .

لذلك يستقل رئيس القوة التنفيذية ويعتبر على قدم المساواة مع  
البرلمان دون أن يكون لهذا الأخير أدنى نفوذ عليه مادام أن الرئيس يستبعد  
نفوذه وبسلطاته من الشعب الذى قام بانتخابه لا من البرلمان الذى لا شأن له في  
هذا الأمر .

وكذلك يظهر إستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية في إستقلال رئيس الجمهورية بتعيين وزرائه وإعزلهم وتحقق مسئوليتهم أمامه وحده . كاتنصم العلاقة بين الوزراء والبرلمان بعدم جواز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ، وعدم إمكان محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان شوجيه الأسئلة والإستجوابات اليهم أو بتقرير مسئوليتهم السياسية إذ تقتضي المسئولية الوزارية لكل وزير على حدة أمام البرلمان وكذلك المسئولية التضامنية أمام البرلمان لعدم وجود مجلس للوزراء علاوة على إنتفاء المسئولية السياسية أصلا أمامه .

#### ثالثا - استثناءات الاستقلال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية :

إذا كان النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية يقوم على إستقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية دون وجود رابطة تعاون بينهما ، فإن هذا الاستقلال قد أدخل عليه بعض الاستثناءات التي يمكن بمقتضاها القول بوجود نوع من التعاون الذي لا يخل مع ذلك بالمبدأ العام .

١ - فإذا كان لا يجوز لرئيس الدولة دعوه البرلمان للإنعقاد العادي إذ يجتمع الكونجرس من تلقاء نفسه بالنسبة لدورات إنعقاده "عادية" ، فإنه يجوز لرئيس الدولة دعوته لإنعقاد غير عادي وذلك في حالة الظروف الاستثنائية التي تستدعي وجود البرلمان .

٢ - وإذا كان البرلمان يستغل وحده بالوظيفة التشريعية بحيث لا يمكن لرئيس الدولة أن يقوم بإقتراح القوانين . فإن لرئيس الجمهورية مع ذلك الحق في توجيه أقطار البرلمان إلى المناقشة بموضوع معين بأن يلفت نظر الكونجرس إلى الموضوعات الهامة التي تستحق التشريع بواسطة رسائل يبعث بها إليه .

- - - إلا أنه يلاحظ أن هذه الرسائل لا تستخدم في صورة مشروع قانون إذ هي

(انضم الثاني) .

مجرد رغبات لا تلزم البرلمان ولا تنفيذ ، فله أن يأخذها بعين الاعتبار وله أن يبرئ منها .

٣ — أما بالنسبة للمساءلة المالية فإن لوزير المالية حق الاتصال بالبرلمان لتقديم التقدير والسياسة المالية . على أن يكون هذا الاتصال بطريق الكتابة بأن يرسل سكرتير المالية تقريراً سنوياً إلى البرلمان عن الحالة المالية ، كما يرسل كتاباً سنوياً يشتمل على المصروفات والإيرادات للسنة المقبلة .

ومع وجود بعض التقابله بين هذا الكتاب السنوي وبين مشروع الموازنة تقدمه الوزارة لبرلمان في ظل الأنظمة البرلمانية في أنهما يشتملان على بيان مصروفات الدولة وإيراداتها عن السنة القادمة التي يجب إقرارها من البرلمان ، فإنها مع ذلك يختلفان بعض الشيء . إذ يحضر الوزير في ظل الأنظمة البرلمانية إلى البرلمان بنفسه للدفاع عن مشروع الميزانية ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيقتصر عمل الوزير على مجرد إرسال كتابه وتقاريره إلى البرلمان ولهذا الأخير بعد ذلك مطلق الحرية في إقرار الميزانية ووضع القانون الخاص بها .

٤ — لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان وهو من أهم الاستثناءات التي ترد على مبدأ استقلال السلطة التشريعية بموجبها .

فقد قرر الدستور لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حق الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان خلال عشرة أيام اللاحقة لصعود القانون . ويرتب هذا الاعتراض إيقاف نفاذ القانون وإرساله ثانية إلى المجلس الذي اقترح مع مفعولاً بملحوظة وإعتراضات الرئيس عليه ، فإذا ما وافق عليه البرلمان مرة ثانية وإقراره بأغلبية الثلثي أعضائه . كل من المجلسين ينفذ القانون في المرة الأولى وأصدر إذا ما تم التوافق هذه الأغلبية البرلمانية الخاصة .



وعلى ذلك يتضح أن إضرار الرئيس على القوانين هو مجرد إضرار توقيفي فقط ، بحيث يستطيع البرلمان أن يعمل على نفاذ القانون المعرض عليه ، إذا وافق عليه مرة ثانية بأغلبية الثلثين .

والسبب في تقرير مثل هذا الحق لرئيس الجمهورية هو ما يتطلبه ضرورة الحياة السياسية هناك ، فالرئيس إنما ينتخب من الشعب من أجل سياسة معينة ، الأمر الذي لا يستطيع معه تحقيق هذه السياسة كاملة إلا إذا أعطى وسيلة من الوسائل تمكنه من التأثير على التشريعات التي تعارض مع سياسته حتى تنسق هذه التشريعات وسياسته .

وعلى ذلك فتح الإضرار التوقيفي إنما هو وسيلة خولها الدستور لرئيس الدولة كي يستطيع بمقتضاها أن يحقق سياسته الخاصة التي قد يشتر تحقيقها في حالة عدم سيطرة القوانين لها .

٥ - يشترك مجلس الشيوخ مع رئيس الولايات المتحدة في بعض اختصاصاته التنفيذية ، فهو يشترك مع الرئيس في تعيين كبار موظفي الاتحاد وذلك باشتراك ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين هذه الطبقة من الموظفين . هذا وإن كان العرف قد استقر على عدم إستعمال مجلس الشيوخ هذه بالنسبة لتعيين الوزراء بحالة منه لرئيس الجمهورية حتى أصبحت هذه الجامعة عرفاً دستوريا ثابتاً يقضي بأنفراد رئيس الدولة بتعيين الوزراء دون تدخل من مجلس الشيوخ في هذا المبدأ .

٦ - يشترك مجلس الشيوخ مع الرئيس في بعض أمور السياسة الخارجية . إذ يشترط ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين السفراء في الخارج وضرورة موافقة مجلس الشيوخ على العلاقات الخارجية التي يفتها الرئيس بأغلبية الثلثين .

لا يستطيع رئيس الدولة إبرام معاهدة مع دولة أجنبية بصفة نهائية إلا بعد  
مخضرة على هذه الموافقة. الأمر الذي يحى لهذا المجلس رقابة فعالة على السياسة  
الخارجية التي يفتجها رئيس الدولة الأمريكى .

هذا علاوة على الجمع بين منسب نائب رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس  
الشيوخ ، إذ يعتبر الأول رئيس هذا المجلس .

ورعما كان السبب فى إعطاء مجلس الشيوخ الاختصاص السابق بيانه إلى جوار  
رئيس الجمهورية ، أن مجلس الشيوخ وهو المجلس الذى يمثل جميع الولايات  
الأمريكية يكون له الحق الطبيعى فى أن يعدل اختصاصه التشريعى إلى كل ما يهم  
الشؤون الهامة الرئيسية لهذه الولايات وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية  
والشؤون الداخلية الكبرى التى يتولاهما كبار الموظفين .

٦ - إذا كانت المشاورة لسياسة رئيس الدولة ونائبه ولوزراء منتفبة  
تماماً باسم الدولة من قبل الجمهور فقد أعطى لمجلس النواب الحق فى اتهام  
مؤلف جنائيا فى حالة ارتكابهم جريمة خيابة أو الرشوة أو غير ذلك من الجنائيات  
أو الخلل الكبرى . ويختص مجلس الشيوخ بمحاكمتهم وذلك بناء على إتهام  
مجلس النواب .

### الواقع العمل والاستقلال المطلق بين السلطات :

أثبت واقع الحياة العملية تميز اعتناق مبدأ الإستقلال المطلق بين السلطات إلى

فلن كان لإيجوز للوزراء حضور جلسات البرلمان بصفتهم الوزراء والإشتراك  
فى المناقشات البرلمانية. الأمر الذى يمل نظرياً عدم اتصال رجال السلطة التنفيذية  
بالسلطة التشريعية. وإبان هذا الاتصال يتحقق عملياً بين طريق الجانب البرلمانية التى

تقوم داخل البرلمان بدراسة مشروعات القوانين التي تعرض على كل من مجلس البرلمان وعلى ذلك تقوم السلطة التنفيذية بالأعمال بهذه اللجان لتقوم هذه الأخيرة بدراسة مشروعات القوانين طبقاً لرغبات هذه السلطة . لذا قيل بأن اللجان البرلمانية حلقة اتصال وتعاون بين البرلمان من ناحية والسلطة التنفيذية من جهة أخرى .

كما يخفف من حدة مبدأ الاستقلال التام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حالة ما إذا كان رئيس الجمهورية أحد زعماء الحزب السياسي الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية في الكونجرس . وهنا يظهر التعاون من الناحية العملية بين السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية ورجال الأغلبية البرلمانية الذين ينتمون إلى ذات حزب رئيس الجمهورية . مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحول مبدأ استقلال السلطات إلى مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

## الفصل الثالث

### نظام حكومة الجمعية النيابية

نقوم أولا بدراسة خصائص هذا النظام ، ثم الناحية التطبيقية له في الاتحاد  
البربري على اعتبار أنه المثل الهام الذي إعتق هذا النظام .

#### المبحث الأول

##### الأسس العامة لنظام حكومة الجمعية النيابية

Le Gouvernement d'assemblée

يقوم نظام حكومة الجمعية النيابية على أساس عدم المساواة والتوازن بين  
الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، إذ تحتل الهيئة الأولى المنتخبة مركز الصدارة  
بالنسبة للهيئة الأخرى بحيث يكون لها الكلمة العليا في شئون السلطة .

##### إخصائص نظام حكومة الجمعية النيابية :

١ ) تسمية الهيئة التنفيذية السلطة التشريعية : الهيئة النيابية هي الهيئة التي تعبر  
عن إرادة الأمة في كافة المجالات ، لذلك يمن لها مباشرة جميع شئون السلطة من  
تشريعية وتنفيذية على السواء .

على أنه لما كان من المتعذر على الهيئة النيابية مباشرة أمور السلطة في جميع  
مجالاتها وأن تبأثر بنفسها بالتأثر الوظيفة التنفيذية ، فإنها تقوم باختيار من  
يمارسها نيابة عنها .

والذلك فنضع الهيئة التنفيذية : الهيئة النيابية : هي مجرد أداة تنفيذية للهيئة

الثانية تنفذ سياستها التي ترسمها لها وتخضع لأوامرها وتوجيهاتها . بل ويجوز  
الهيئة النيابية أن تعدل أو تلغى ما صدره الهيئة التنفيذية من قرارات إذا ما عاقلت  
السياسة التي قامت بوضعها لها .

(ب) لما كانت الهيئة التنفيذية تتبع الهيئة النيابية . فإن الهيئة الأولى لا تملك  
حق حل الهيئة الثانية وذلك على الرغم من تحقق مسئولية الهيئة التنفيذية أمام  
البرلمان الذي يحق له عزلها .

### المبحث الثاني

#### النظام الدستوري للاتحاد السويسري

إذا كانت الدولة السويسرية تعتبر من الدول المتحدة اتحاداً أمين كزايان . فإن  
ذلك يرجع إلى تطورات وأحداث عديدة أدت إلى هذا الشكل في نهاية الألفية .

ويرجع أصل الدولة السويسرية إلى الحلف الذي قام عام ١٢٩١ بين ثلاث  
مقاطعات برفض الدفاع عن نفسها ضد النمسا والإمبراطورية الجرمانية .

وتوسع هذا الحلف بانضمام عديد من المقاطعات إليه ، حتى أصبح يضم ثلاث

عشرة مقاطعة عام ١٥١٣ .

ولقد تركز مظهر الاتحاد في مؤتمر يعقد سنوياً مرة واحدة مثلث فيه  
المقاطعات بمندوبين اثنين من كل مقاطعة يقومون باتخاذ قرارات بإجماع الآراء .

وهكذا يلاحظ ضعف الرابطة بين المقاطعات . وباتت سويسرا على سلم  
الحالة من الإقطاعية والمركزية في كل مقاطعة ومن القوي في علاقات المقاطعات  
فيها بينها حتى أواسط القرن الثامن عشر .

وحند احتلال الجيوش الفرنسية للإقليم السويسري عام ١٧٩٨ في

حكومة والدكتوات. على سويسرا أول دستور عرفته هذه الدولة الأخيرة وهو دستور ١٢ أبريل عام ١٧٩٨ .

ومن أهم خصائص هذا الدستور أنه قد أقام نظام الدولة الموحدة ، وقيام جمهورية موحدة غير قابلة للتجزئة ، وذلك على غرار الجمهورية الفرنسية .

وإذا فشل نظام الدولة الموحدة التي تتألف طبيعة الدولة السويسرية ، قامت الثورة التي تطورت إلى حرب أهلية . وكان من نتيجتها تدخل نابليون الذي أعاد نظام الدولة الاتحادية فقام منه لطبيعة هذه الدولة الاختلاف الذي يسود إقليمها وأفرادها ، وهو ما عمل على تقيده دستور قصر المايلدون ، الذي ظل ساريا حتى سقوط إمبراطورية نابليون عام ١٨١٥ .

ونظراً لعودة نظام الدولة الاتحادية ، زاد عدد المقاطعات بأن بلغ تسع عشرة مقاطعة ثم أرفع هذا العدد إلى اثنين وعشرين مقاطعة وهو العدد الذي بقي إلى وقتنا الحاضر .

على أن الأمر لم يستتب بين المقاطعات المختلفة ، إذ كان النزاع الديني حلاوة على التطورات الاقتصادية والفكرية. الأثر الأكبر في تنازع هذه المقاطعات الذي وصل إلى حد الحرب الأهلية . وعلى أثر إهزام المقاطعات الكاثوليكية ، أعلن دستور جديد صدر عام ١٨٤٨ .

وفي هذا الدستور ساروا حتى صدر دستور عام ١٨٧٤ ، وهو الدستور الذي طبق حتى وقتنا الحاضر والذي عدل مرات متوالية كان آخرها تعديل عام ١٩٦١ .

نظام المستورى للاتحاد السويسرى :

يقوم هذا النظام على أساس نظام حكومة الجمعية التباية نظراً لاحتواء دستور الاتحاد السويسرى على مبادئ ومبادئ من هذا النظام .

ولقد عرفت فرنسا في بعض قرارات تاريخها الدستوري نظام حكومة الجمعية النيابية الذي لم يظهر إلا إبان الأزمات الدستورية وما تقتضيه من تركيز السلطة في يد الهيئة النيابية التي تسيطر على الأداة التنفيذية وتخضعها لسلطانها .

**الهيئات الاتحادية في سويسرا :** نص الدستور على هيئتين أساسيتين هما : الجمعية الاتحادية، *Assemblée Fédérale* والمجلس الاتحادي، *Conseil Fédéral* ، وذلك علاوة على المحكمة الاتحادية .

١ - الجمعية الاتحادية تعتبر الجمعية الاتحادية الساطة العليا في الدولة وتتألف من مجلسين :

**المجلس الوطني :** *Conseil National* ، وهو المجلس الذي يمثل الشعب السويسري على أساس عددي بحيث يمثل كل نائب حوالي (٢٥ ألف) من السكان، ومدة نيابة هذا المجلس أربع سنوات .

**مجلس المقاطعات :** *Conseil des Etats* ، وهو المجلس الذي يقوم بتمثيل المقاطعات بحيث يمثل كل مقاطعة مندوبين اثنين في هذا المجلس ، ويجرى انتخابهم على أساس القوانين الخاصة بكل مقاطعة .

اختصاص الجمعية الاتحادية : عمل النظام الدستوري على المساواة في اختصاص المجلسين أي بين المجلس الوطني ومجلس المقاطعات ، ويختص المجلسان كل على حدة في دور انعقاد قصير كل سنة لمباشرة اختصاصاتها .

على أنه قد يمنح المجلسان ، ما لمباشرة بعض الاختصاصات التي تختص أمر هذا الاجتماع ، ويتمثل ذلك عند انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي ، وانتخاب رئيس (القسم الثاني)

الدولة ، واختيار أعضاء المحكمة الاتحادية ، ورئيس قوات الاتحاد، ثم تحديد  
الحلاف بين السلطات الاتحادية حول اختصاصاتها .

٢ - **المجلس الاتحادى** : يعتبر المجلس الاتحادى السلطة التنفيذية فى الدولة  
الاتحادية السويسرية .

ويتألف هذا المجلس من سبعة أعضاء تقوم الجمعية الاتحادية بانتخابهم لمدة  
أربع سنوات ، وتنتخب الجمعية الاتحادية من بينهم سنوياً رئيساً للمجلس الاتحادى  
يكون له مجرد مركز شرفى على باقى أعضاء المجلس . ويعتبر رئيس المجلس  
الاتحادى رئيساً للدولة لمدة ستة واحدة يجرى بعدها إنتخاب غيره .

وعلى ذلك يقوم البرلمان الاتحادى أى الجمعية الاتحادية بمجلسها ، بانتخاب  
أعضاء السلطة التنفيذية كل أربع سنوات ورئيسها سنوياً . مما يبين منه خضوع  
هذه السلطة للبرلمان ما دام أنه هو الذى يقوم باختيار أعضائها ويوليهم مناصبهم .  
ولا تقتصر مظاهر سيطرة البرلمان على السلطة التنفيذية عند حد إختيار أعضاء  
هذه السلطة الأخيرة ، بل له علوة على ذلك حق توجيه الأوامر والتعليمات اللازمة  
إليها وحق تعديل وإلغاء قراراتها .

كما يلزم المجلس الاتحادى بأن يقدم للبرلمان فى كل دور انعقاد تقريراً عن  
أعماله ، فيناقض البرلمان هذا التقرير ثم يوجه بعد ذلك إلى السلطة التنفيذية التعليمات  
والترجيحات التى يجب عليها إتباعها والسير على منهاجها .

والبرلمان أن يوجه إلى أعضاء المجلس الاتحادى أسئلة واستجوابات ، وله أن  
يلزم المجلس بتعديل سياسته بما يتفق وسياسة البرلمان .

وإذا كان للبرلمان سلطة إختيار أعضاء ورئيس المجلس الاتحادى ومناقشة



وتوجيه أعماله ، فإنه لا يجوز للبرلمان مع ذلك أن يقوم بعزل أعضاء ورئيس المجلس قبل إنتهاء مدتهم المقررة .

ومن الطبيعي ألا يكون للمجلس الاتحادي حق التدخل في سير عمل الجمعية الاتحادية أى البرلمان ، إذ لا يملك حق دعوتها للاجتماع أو فض دورتها أو حلها كما لا يكون للمجلس الحق في الاستقالة أو التهديد بذلك .

#### كيفية سير النظام الدستوري من ناحية الواقع :

إذا كان الدستور الاتحادي يقرر خضوع المجلس الاتحادي البرلمان على اعتبار أن الجمعية الاتحادية تعتبر السلطة العليا في الدولة إلى ما حق اختيار أعضاء المجلس الاتحادي وتوجيه أعماله ورسم سياسته ، فإن الواقع الفعلي يدل على خلاف ذلك من الناحية العملية .

فعلی الرغم مما يقضى به الدستور نظرياً من تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان، فإن الناحية التطبيقية العملية قد أثبتت خلاف ذلك . إذ تتمتع السلطة التنفيذية في الواقع بضغط كبير من الاستقلال تجاه البرلمان .

فالسلطة التنفيذية تتمتع مثلاً بالاستقرار والثبات نظراً لعدم إمكان عزل أعضاء البرلمان لأعضاء مجلس الاتحاد قبل إنتهاء مدتهم القانونية وهي أربع سنوات . ونظراً لما سار عليه البرلمان الاتحادي هناك من تقليد يقضى بتجديد وإعادة انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية دائماً بعد إنتهاء مدتهم التي نص عليها الدستور، ظل البعض مدداً طويلاً في مناصبهم، مما عمل على استقرار السلطة التنفيذية ومبايتها واستمرارها في ممارسة وظيفتها لمدة غير محدودة . كما أثبت الواقع من ناحية أخرى تحرر السلطة التنفيذية واستقلالها عن البرلمان في ممارسة الوظيفة التنفيذية . ذلك أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بشئون الحكم من الناحية الواقعية في

غالبية شهور السنة نظراً لقصر مدة دور انعقاد البرلمان سنوياً . وبذلك يستقل المجلس الاتحادي بالحكم طوال المدة الطويلة الباقية من السنة .

وهكذا يتضح مدى اختلاف الناحية النظرية عن الناحية العملية التطبيقية ، ذلك أن الواقع العملي قد أثبت التباعد بين النظرية وتطبيق نظام حكومة الجمعية النيابية . وإذا تمتع الهيئة التنفيذية بقسط كبير من الاستقلال والثبات أمام الهيئة النيابية ، قبل بأنه يصعب التسليم من الناحية العملية القول بأن النظام الدستوري السويسري يتماشى ومبدأ حكومة الجمعية النيابية على الرغم من اعتناقه هذا المبدأ من الناحية النظرية .

ويفسر ذلك بما يمتاز به الشعب السويسري من تربية سياسية عالية وعقلية محافظة تبرر استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتمتع هذه السلطة الأولى بقسط كبير من الثبات والنفوذ ، بحيث يصعب الدائم من الناحية العملية القول بأن النظام السويسري ، يتمشى ونظام حكومة الجمعية النيابية .

## القسم الثالث

مذهب ماركس ، ونظام الحكم للاتحاد السوفيتي

دكتور عبد الحميد متولي

تقسيم - يشمل هذا القسم فصلين:

الفصل الأول : عن مذهب ماركس

والفصل الثاني : عن نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي

## الفصل الأول مذهب ماركس

### مقدمة

**كلمة عن المذهب :** مذهب ماركس هو ذلك المذهب الذى تقوم على أساس مبادئه ونظرياته أنظمة الحكم فى الإتحاد السوفييتى ودول الديمقراطيات الشعبية، وهى البلاد المعروفة بالبلاد الشيوعية، وكثيرا ما يطلق عليها الدول الاشتراكية، أو دول المعسكر الشرقى، لأنها تشمل - فضلا عن الصين الشعبية - الكثير من دول شرق أوروبا مثل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا .

يلاحظ أن يوغوسلافيا ولو أنها تعد فى عداد البلاد الشيوعية، إلا أنها لا تعتمد من دول المعسكر الشرقى، الذى يتزعمه الإتحاد السوفييتى، وذلك نظراً للخلاف الحاد الذى حدث بين المارشال تيتو (رئيس يوغوسلافيا) عام ١٩٤٦ وبين ستالين الذى كان المسيطر على الإتحاد السوفييتى .

**صعوبة دراسة هذا المذهب :** يجدد بنا أولاً أن توجه الانظار إلى أن دراسة هذا المذهب الذى يجدون له بين هذه السطور الشرح البين الهين الميسور، هى من أدق وأشق ما عرفت من أنواع الدراسات، إذ نجد ببنائه قد قام فى ساحة الكثير من المؤلفات حتى أن بعض كبار علماء الفقه الدستورى الفرنسى يذكر أنه يتدر أن يجد حتى بين الماركسيين أنفسهم من وسعها جميعها علماً وقهماً .

ثم أن هذه المؤلفات قد تحفلها الكثير من المناقذ والثغرات التى ينفذ منها تيار النفس والفموض، ذلك الفموض الذى طبعه بطابعه الفلسفة الألمانية والفكر الألمانى، ويجب ألا يفوتنا أن ماركس ألمانى يهودى الأصل، والمذهب - كما هو معروف - ذر نزعاً إلحادية، ثم أن أمر الاطاعة تنفق - سرّاً وعلانية - من أجل

الدعاية للذهب وللأنظمة الماركسية ( أى الشيوعية ) ، وكذلك من أجل الدعاية ضده وضدها .

ثم أن هنالك المصالح والشهوات والذخائر النفسية والعوامل المتصلة بالبيئة وهى جميعها تلعب - لدى الكثيرين - دوراً كبيراً فى التعصب للذهب أو فى التعصب ضده ، بحيث لا ينفرد الفكر ولا للأدلة العقلية لديهم أثر فى الميل إليه ، أو فى الميل عنه ، فى الاقتناع أو فى الاقتناع بأحدى وجهات النظر ، كما هو الشأن بوجه عام فى الميدان السياسى الذى تزدحم - فيه إلى جانب المبادئ - والمثل العليا - المصالح والأهواء والشهوات . ، إنه إذا كان العقل هو الذى يطلق العلوم ( كما يقول عالم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون ) فإنها العقائد والأهواء والشهوات هى التى تسيطر على حياة الرجال وتسطر تاريخ الأمم . ، فالميدان السياسى - فى هذا المقام - يختلف عن الميدان العلمى .

مذهب ماركس ليس مجرد مذهب اقتصادى . وكذلك بما يحدود توجيه الأناظر إليه أن هذا المذهب ليس - كما يظن البعض - مجرد مذهب إقتصادى ، إنما هو فى الواقع عبارة عن نوع من الفلسفة التى تحمل فى طياتها أربعة مذاهب : مذهب إقتصادى ، وسياسى ، وإجتماعى ، ودينى . والنواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية مجدها فى هذا المذهب بمثابة سلسلة متصلة الحلقات ، إذا جذبت إليك إحداها جذبت إليها ما عداها ، لذلك كان الاقتصاد على دراسة إحدى هذه النواحي قصوراً عن فهم هذا المذهب فهماً سليماً .

خلاصة ما تقدم أنا حين نريد أن نتكلم عن مبادئ نظام الحكم فى الدول الماركسية فإنه لا يجرؤ لنا أن نأخذ بالنهج الذى نأخذ به عادة لدى الكلام عن نظام الحكم فى الدول غير الماركسية ، وهو أن نقتصر على دراسة الناحية السياسية ( أى الدستورية ) أو على المذهب السياسى الذى يقوم نظام الحكم على أساسه ، بل يجب علينا ألا نقتصر على الجانب السياسى لمذهب ماركس ، بل علينا كذلك أن نعرض - إلى حد ما - للجانب الإقتصادى والإجتماعى ، وكذلك للجانب الفاسدى ، وأن نعرض لذلك كله بالقدر الذى يمد ضرورياً لالقاء بعض الأضواء على مبادئ نظام الحكم الماركسى .

- ٤ -

## المبحث الأول النظريات والخصائص العامة لمذهب ماركس

- ١ -

نظرية المادية التاريخية

Matérialisme historique

( أو التفسير المادى : ( أو الاقتصادى ) للتاريخ )

تعريف : الصيغة المادية للمذهب :

يقصد بالمادية : « التهم المادى العالم ، أى فهم الطبيعة كما هى ، دون إضافة غريبة عنها » ، أى استبعاد أى مفهوم ميتافيزيقى ( أى ضيق ) ، بما فى ذلك الاعتقاد بوجود الخالق .

كما تقدم يرى أن « المادية » تنطوى على انكار المعتقدات الدينية ، أى أنها ذات صيغة إلحادية .

ولقد نقل ماركس هذه الصيغة المادية إلى ميدان دراسة التاريخ وإلى ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية .

وبناء على ذلك فإنه ليس الفكر - طبقاً لهذه النظرة أو النظرية المادية - هو الذى يسيطر على حياة الإنسان أو على تطور العالم أو التاريخ ، إنما هى العوامل المادية ( أى الاقتصادية ) - وبوجه خاص وسائل أو علاقات الإنتاج ( القوة ) هى صاحبة هذه السيطرة . « أن للعوامل الاقتصادية - كما يقول انجلز - قوة حاسمة تاريخية ( une - force historique décisive ) » كما أنها مصدر ما بين الطبقات من صراعات ، وتلك العوامل الاقتصادية - كما يقول - « هى أساس تكوين الأحزاب السياسية ومصدر ما يقوم بينها من منازعات ، وبالتالي فإن العامل الاقتصادى يسيطر على التاريخ السياسى » .

وكان كذلك بما ذكره كارل ماركس : « أن علاقات الإنتاج (الثروة) - على حد تعبيره - تتكون البناء الإقتصادي للجتمع الذي هو الأساس الحقيقي والبناء العلوي ( Superstructure ) القانوني والسياسي » .  
وطبقا لهذه النظرية تعد الآراء والنظريات والأنظمة الاجتماعية والسياسية أنها ليست وليدة الفكر ؛ إنما هي - قبل كل شيء - وليدة الحياة المادية ( الإقتصادية ) للجتمع ، بعبارة أخرى أن تلك النظريات والآراء والنظم الاجتماعية والسياسية ما هي إلا بمثابة صدى يردد الأصوات المدوية لتلك الحياة المادية فهذه النظرية تفسر أحداث التاريخ من حروب وغزوات وقيام دول أو أنظمة وسقوطها ، تفسيراً مستنداً إلى العوامل الإقتصادية .

فالمالعة والدولة والقانون والأخلاق والأديان - في فلسفة ماركس - ما هي إلا تعبيرات مختلفة عن شيء واحد ، هو الحياة الإقتصادية وبخاصة نظام الإنتاج .  
نظام الإنتاج - بين مختلف تلك العوامل الإقتصادية ( التي تكيف أنظمتنا وحياتنا الفكرية والمطاطية ) يرى ماركس أن العامل الأهم هو نظام أو وسائل الإنتاج .

أمثلة : ومن الأمثلة التاريخية لذلك التفسير الإقتصادي للتاريخ ما يذكره من أن اكتشاف كولومبوس للقارة الأمريكية إنما مرّ به إلى عوامل إقتصادية إذ كانت الرغبة في الحصول على موارد الشرق هي الباعث الذي حدا به إلى القيام برحلة لاكتشاف طريق أنصر إلى الهند . كما أن غزوات التتر لغرب أوروبا إنما كانت ترجع إلى ما حدث من قحط وبجاعة في بلاد أولئك الغزاة . وقد كانت الحروب الفارسية اليونانية ترجع إلى رغبة الإسكندر الأكبر في تهب الإمبراطورية الفارسية . ونسبت الحروب الصليبية - كما يقول - لأن دولتي جنوا والبندقية كانتا محرضان على حماية تجارتها ضد العرب والأتراك . وكانت الحرب العالمية الأولى نزاعاً بين الدول المزدحمة بالسكان والفقيرة في المواد الأولية (يعني الإمبراطوريتين



الألمانية والنسازية) وبين الدول الفنية بمستعمراتها (كإنجلترا وفرنسا) كما يقول الماركسيون .

**قوانين التطور .** ثم أن تطور تاريخ البشرية - طبقا لهذه النظرية - يخضع لقوانين يمكن اكتشافها (مثل قوانين الجاذبية والضوء المعروفة في علم الطبيعة ، وغيرها، المعروفة في علم الإقتصاد أو علم النبات وعلم طبقات الأرض وغيره) خلاصة ما تقدم - أن ماركس كان يرى أن القوى الاقتصادية هي : أساس تاريخ البشرية .

فلقد كان ماركس ينظر إلى المثلين على مسرح التاريخ - بما فيهم كبارهم - بمثابة دمية (أو العربة puppet) تحركها خيوط أو قوى اقتصادية ليس لهم عليها سلطان .

**الزايما التي تناسب لهذه النظرية :**

يقولون أن نظرية المادية التاريخية قد كشفت عن عيين أساسيين في النظريات السابقة المتعلقة بالتاريخ .

فأولا - كانت تلك النظريات تعنى - في المقام الأول - بالبواض الأيديولوجية (أى الأدبية والفكرية) لنشاط البشر عبر التاريخ دون أن تعنى بالكشف عن أصل نشأة تلك البواض الأيديولوجية وجذور العلاقات الاجتماعية وصلاتها بمدى تطور وسائل الإنتاج .

ثانيا - كانت تلك النظريات السابقة لاتعنى تماما بنشاط الجماهير ، بينما عنيت نظرية المادية التاريخية لأول مرة بدراسة حياة الجماهير الاجتماعية .

**تطبيق المبادئ العامة السابقة على تطور التاريخ .**

طبق ماركس وانجليز تلك المبادئ العامة على التطور التاريخي، وذلك على النحو الآتى :

(١) كانت أولى أدوات الإنتاج التى عرفها الإنسان هى الأدوات الحجرية

والقوس والسهام ، وكان الناس يعيشون حيثئذ (أى فى أقدم العصور ، عصور  
البداية والمهجنة) على قطع الثمار وصيد الحيوان . وكانت المخاطر التى يتعرض  
لها أفراد الجماعة فى الغابات أثناء مجثمهم عن الطعام ، وتلك التى يلاقونها من غزو  
القبائل الأخرى ، وشمورهم بالجوع ازاء الكوارث الطبيعية (كازلازل  
والفيضانات الخ) ، مما أدى بالفرد إلى الاحجام عن ملاقة ذلك كله وحيدا فى  
عزلة عن الجماعة ، الأمر الذى اضطره إلى التعاون مع غيره والعمل بصورة  
مشتركة ، وكان من ذلك أن نشأ نوع من الملكية الشائعة (أى من شيوعة الملكية) .  
فاذا نحن استثنينا حالات قليلة بل ضئيلة لبعض أنواع من الملكية الخاصة أو  
الفردية مثل ملكية بعض أسلحة الدفاع ضد الحيوانات المفترسة ، فإننا نجد أن  
تلك الملكية الفردية لم تكن ثمرة حاجة إليها . فكان أن قام نظام لا استغلال فيه  
ولا طبقات ، وبذلك كانوا فى غير حاجة إلى وجود أداة للقهر والاكراه  
والتنظيم ، أى إلى وجود حكومة ، ذلك لأنه لم تكن هناك - كما يقال - مصالح  
فردية متصارعة .

وقد أدت هذه الظروف القاسية - كما يقولون - إلى اعتقاد الانسان فى وجود  
الأرواح الشريرة التى لا تكف عن الكيد لأفراد الجماعة ، وقد كان هذا الاعتقاد  
يمثل أقدم المعتقدات الدينية للبشرية .

وهكذا نجد فى تفسير نظرية «المادية التاريخية» تلك المرحلة البدائية من  
التاريخ (أو بعبارة أصح وأدق من عصر ما قبل التاريخ<sup>(١)</sup>) أن التفسير ينتقل  
من طريقة وقوى الإنتاج ، إلى علاقات الإنتاج (أى العلاقات بين المنتجين الثروة  
وغير المنتجين لها) ، إلى كافة ما يسميه ماركس «بالبناء العلوى» (الذى يشمل  
الآراء والأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية والمقيدة الدينية ، والحياة  
الفكرية والروحية بوجه عام) . ومثل هذه الخطوات نهدما فى تفسير نظرية  
«المادية التاريخية» ، لتغير تلك المرحلة من المراحل التاريخية .

(١) يطلق «عصر ما قبل التاريخ» على العصر السابق على اختراع الكتابة  
وتدوين الأحداث التاريخية بها . وهو يقدر تقريباً بما قبل عام ٤٢٠٠ ق.م .

(ب) ثم استبدل الآلسان الأدوات المعدنية بالأدوات الحجرية السابقة (أو ببشارة أصح : الأدوات الأولية) ، كما عرف الآلسان تربية الماشية ( أى حياة الرعى ) ثم الزراعة ، فعرف للبرة الأولى تراكم الثروة وزيادة إنتاجه عن حاجياته للبشرة ، فكان من ذلك أن نشأت الملكية الفردية ، إذ بدون فائض ( أى بدون تلك الزيادة فى الإنتاج ) لا يتصور وجود ملكية فردية ( كما يقولون ) . الأمر الذى أدى بدوره إلى التمييز بين أقوىاء كثيرى الثراء وضعفاء قليلى الثراء . فكان من ذلك أن ظهر امكان استرقاق الأولين للآخرين ، وهكذا أدت قوى إنتاج أساسها الزراعة إلى قيام علاقات إجتماعية أساسها الرق .

وبازدياد المنازعات الناشئة عن اتساع التناقض بين المصالح الفردية كانت سلطات رئيس الجماعة تزداد أيضا بالتدريج . وهذا هو الأصل التاريخى للحكومة . ( ج ) ثم مرت قوى الإنتاج بتطور جديد . فانتان معالجة الحديد وتطور الزراعة والصناعة اليدوية كان يؤلف التطور الجديد فى القوى المنتجة ، هذا التطور كان يتطلب من العامل قدراً أكبر من الذوق والابتكار فى الإنتاج واهتماماً أكبر بالعمل ، وهكذا نرى العبد يمنح قسطاً من الحرية فيتحول الرقيق إلى قسن ، ويتحول نظام الرق إلى النظام الانقطاعى .

وقد أصبح السلطان - فى ظل هذا النظام - فى يد الأمير الانقطاعى ( Seigneur ) الذى كان يمارس حكماً فردياً مطلقاً ، ويأخذ فى الإغارة على أراضى غيره من أمراء الانقطاع ، حتى ينتهى الأمر بانشاء نظام ملكى من اجتماع عدة امارات .

ولقد كان ركود الحركة العلمية فى ظل النظام الانقطاعى ، ونفوذ الكنيسة الكاثوليكية ملازمين للنظام الانقطاعى ، ولقد ساعد هذان العاملان ( أى هذا التثخوذ ذلك الركود ) على توطيد دعائم ذلك النظام وخضوع أفراد الشعب له . ( د ) ثم ما لبثت أن دعت حاجة الأسواق المتزايدة إلى أن تحمل المصانع

الضخمة المجهزة بالآلات محل دورشات ، الحرفيين والصناعات اليدوية ، وما لبث هذا التطور أن مهد السبيل لسلسلة من الاختراعات التي نتجت عنها الثورة الصناعية (١) .

وقد أحدثت هذه الثورة الصناعية تطورا هائلا في قوى الإنتاج دعى إلى تغيير العلاقات الإنتاجية السائدة ، ذلك أن الصناعة الآلية تتطلب من العمال أن يكونوا أكثر دراية وذكاء مما كان عليه الاقنان ( Serfs ) ، وأن تكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم الآلة ، وأن يكونوا أحرارا من بعض القيود الاجتماعية . ولم يكن تحرير العمال أمرا مستطاعا ما لم يستطع البورجوازيون ( الرأسماليون ) - باعتبارهم أصحاب النظام والسلطان الجديد - أن يسيطروا أولا على ما كان الكنيسة الكاثوليكية والأشرار الاقطاعيين من سلاطين . ولقد حققت البورجوازية ذلك التحرير فعلا .

لقد تحقق ذلك فكريا بأن نادى مفكرو القرن الثامن عشر بسيادة العقل ، وبالتالي بأن ينبذ أى نظام اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى لا يقره العقل الرشيد ، كما نادى الاقتصاديون ( الرأسماليون ) بحرية الملكية وحرية العمل والتجارة ، وكانت البورجوازية ترى من وراء ذلك إلى تحقيق حريتها فى الحصول على الأيدى العاملة طبقاً لقوانين العرض والطلب وقواعد المنافسة الحرة ، وفى نقل البضائع والمواد الأولية من مكان لآخر مقابل رسوم زهيدة ، كما نادى المفكرون والسياسيون بالحرية والمساواة أمام القانون ( مما ينطوى على هدم

(١) يلاحظ أن الرأسمالية التجارية تطورت فى الغرب إلى رأسمالية صناعية فى القرن الثامن عشر . وكان هذا التطور على أثر ما حدث فى ذلك القرن من « ثورة صناعية » ، أى تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي أدت إلى إحلال الآلات Machines مكان الأدوات التي كانت مستعملة من قبل فى الصناعة ، لاسيما جهاز توليد القوة البخار واستخدامه فى إدارة آلات المصانع .

امتيازات الأشراف وكبار رجال الكنيسة ، تلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها قبل الثورة الفرنسية ، وقد قضت هذه الثورة عليها ) .

( هـ ) ولكن العلاقات الإنتاجية السائدة في النظام الرأسمالي اليوم هي عتبة في طريق تطور القوى المنتجة ، ذلك التطور الذي يتمثل في التحسن الكبير في الآلات وتضخم حجم المشروعات الصناعية والازدياد المستمر في تقسيم العمل ، الأمر الذي يحتم - كما يقولون - تغير هذه العلاقات ، وإقامة نظام جديد مكان النظام الرأسمالي ( السائد اليوم في العالم الغربي ) .

وأن التناقض الأساسي في الرأسمالية والذي من شأنه أن يحتم انهيار هذا النظام الرأسمالي هو - كما يقولون - أنه بينما يتم الإنتاج بجماعية فإننا نجد أن ملكية وسائل الإنتاج لا تزال - كما كانت - ملكية فردية . ويتمثل هذا التناقض في انقسام المجتمع إلى طبقتين : طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال الأجراء ، وأن الأولى - كما يقال - تعيش حالة على الطبقة الثانية .

الملاحظة : أن هذا التناقض الأساسي ، مضافاً إليه تناقضات أخرى مرتبة عليه ، في مقدمتها يذكر تنابع الأزمات الدورية على الاقتصاد الرأسمالي ، أن من شأن ذلك كله - كما يقولون - أن يحتم قيام علاقات إنتاج جديدة على أساس الملكية الاشتراكية ( أو الجماعية ) لوسائل الإنتاج مكان العلاقات الحالية للإنتاج والقائمة على أساس الملكية الفردية ، أي أن تحصل الاشتراكية ( الماركسية ) محل الرأسمالية .

## مبدأ اشتراكية الملكية (أو الملكية الجماعية ، أو الاجتماعية)

تعريف - يقصد بالملكية الاشتراكية (أو ، الجماعية ، أو الاجتماعية كما يطلق عليها أحيانا) ملكية الجماعة Society<sup>(١)</sup> (أى المجتمع أو الشعب) لوسائل إنتاج الثروة (أى الوسائل الفعالة لإنتاج الثروة غير العمل البشرى) وأهم تلك الوسائل فى العصر الحديث فى العالم المتمدين هى المصانع وبوجه عام المنشآت الصناعية والتجارية . ومن تلك الوسائل كذلك المناجم وآبار البترول والأرض والغابات ، ووسائل المواصلات الكبرى (الجوية والبحرية والبرية) والمباني المخصصة للاستغلال (كالمباني) .

مبدأ اشتراكية الملكية جوهر النظام أو المجتمع الاشتراكي الماركسي : إذا كانت المادية الجدلية - ونظرية المادية التاريخية باعتبارها تطبيقاً ومكملة للمادية الجدلية - تعنيان بمثابة الأساس الفلسفي للماركسية فإن مبدأ اشتراكية الملكية يعد جوهر النظام أو المجتمع الماركسي ، أى أنه بمثابة الأساس لبناء النظام أو المجتمع الماركسي لدى تطبيق الماركسية فى الحياة العملية .

فلقد كتب ماركس - فى عام ١٨٧٥ - يعرف المجتمع الاشتراكي (الماركسي) بأنه : مجتمع تعاوني قائم على الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج .

أنواع الملكية الخاصة للتعرف بها : ما تقدم يتبين أن الماركسية لا تلتزم إلا نوعاً واحداً من أنواع الملكية ، الخاصة وهو ملكية وسائل إنتاج الثروة (وذلك

---

(١) من هذه الكلمة الأفرنجية اشتقت كلمة Socialisme التى ترجمت إلى العربية بكلمة « اشتراكية » منذ نصف قرن وقيف ، وكان البعض يفضل كلمة « الجماعية » ففى أقرب إلى الترجمة الحرفية للكلمة الأفرنجية .

على وجه التفصيل الذى سبقت الإشارة إليه ) ، ذلك النوع هو وحده الذى لا تعترف به إذ تهدف إلى تحويله إلى ملكية عامة ( أى إلى ملكية اشتراكية ) .

ومن ذلك يرى أن الماركسية تعترف بالملكية الخاصة للمواد الاستهلاكية ( كالملابس الخاصة بالفرد وأدواته المنزلية والدواجن المنزلية والسلع الخ ) ، والمدخرات أى النقود التى يحصل عليها من عمله ، ولكنه لا يستطيع استثمارها فى شراء أرض أو مصانع أو غيرها مما يعد من وسائل الإنتاج .

ونظرا لأن ما هو متفق - لدى ماركس - فى نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إنما هو ، استغلال الإنسان للإنسان ، لذلك نجد المذهب يعترف بهذه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حينما لا يلجأ مالك هذه الوسائل إلى استخدام عمال مأجورين لديه ( يستغل عملهم كما يرى ماركس ) ، تلك هى حالة الحر فى artisan أى الصانع غير الأجير ، الذى يعمل وينتج لحسابه ويملك وسائل إنتاجه ، وهو إما أنه يعمل وحده ( كصانع للأحذية أو نجار أو حداد ) أو مع زملاء شركاء أو مع أبناءه وزوجته ، وذلك كله مع مراعاة شرط أساسى<sup>٣</sup> هو ألا يكون لديه عمال مأجورون حتى لا يوجد استغلال ، وفى هذه الحالة يندو من المستطاع الاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج البسيطة ( مثل الأدوات التى تستخدم فى صنع الأحذية ، أو فى التجارة ، أو فى الحدادة ، ومثلها مآكينة الخياطة ، واول النسيج الخ ) .

فالاستغلال - فيما يرى ماركس - هو وليد أبوين : الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، واستخدام صاحب العمل لعمال أجراء ، فحيث لا يوجد هذان الأبوان معا ، أو بسيارة أخرى هذان الشرطان مجتمعين فإنه لا يوجد - كما يقال - استغلال ، وبالتالي لا يوجد ما يحول دون الاعتراف فى هذه الحالة بالملكية الخاصة .

### مذهب ماركس يعرضه على أنه مذهب علمي

إن هذا المذهب يعرضه ماركس على اعتباره مذهباً علمياً ، فهو بذلك يختلف عما سبقه من المذاهب الاشتراكية التي كان يصفها ماركس بالمذاهب الخيالية utopique أو المثالية idéaliste ، كذهب أوين Owen ، ومذهب توماس مور Moore ، وهي مذاهب لم تكن ثمرة بحث علمي ( كما كان شأن مذهب ماركس ) ، إنما استوحاها أصحابها من مبادئ الإغاء والإنسانية والعدالة ، أي من مبادئ تهدف إلى العناية بأمر الطبقات الفقيرة جميعاً ، لاطبقة العمال فحسب ( وبخاصة عمال الصناعات ، أي البروليتاريا proletariat ، كما هو - بالعكس - شأن مذهب ماركس ) ، ولكن تلك الاشتراكية لم تكن تهدف ( خلافاً للاشتراكية الماركسية ) إلى تقرير الملكية الاشتراكية ، ( أي اشتراكية ملكية وسائل إنتاج الثروة كالأرض والمصانع الخ ) .

أما مذهب ماركس فهو يوصف بأنه مذهب علمي لأنه - على حد تعبير أنصاره - إنما يكشف الطريق الذي يسير فيه المجتمع بحكم تطوره الطبيعي ، فيما يبين لنا البحث العلمي ، - إن الماركسيين - كما ذكر أحد كبار العلماء البريطانيين پوپر ( Popper ) يصرحون أنهم لم يكونوا رجال أخلاق oorolists ولكنهم رجال علم scientists ، وأنهم لا يمالجون نظريات مجردة تقوم على مجرد التأمل والتفكير النظري المجرد ( Speculation ) فيما يجب أن يكون ، وإنما هم يمالجون البحث في الواقع ، فيما هو كائن وفيما سيكون طبقاً لتنبؤاتهم المستفاد من قوانين التطور الطبيعي للمجتمع .

لما تقدم نجد أنه كثيراً ما يطلق على مذهب ماركس ( أو الاشتراكية الماركسية ) « الاشتراكية العلمية » ، تمييزاً لهذا المذهب عما سبقه أو عاصره من مذاهب اشتراكية أخرى لم تكن ثمرة بحث علمي ، إنما كانت - كما قدمنا - وليدة



مجرد مشاعر إنسانية نبيلة ، ولم يكن طبعها الفكر العلمي بطابعه ، ولا صنع لها ثوبا عليا في مصطنع . ولقد كان انجياز - حسين - يشير إلى مذهب ماركس - يصفه - بالاشتراكية العلمية . :

#### - ٤ -

##### مذهب عمالي

يختلف مذهب ماركس عن المذاهب الاشتراكية الأخرى المعروفة في عصره بأنه عمالي بحت ، أي أن عنايته إنما تنحصر إلى مصلحة العمال ، وهذه الخاصية تطبع هذا المذهب بطابع خاص ، كما أن فيها سر قوته ، وفي ذلك تفسير لما يلاحظ من أننا بينما نحمد جميع المذاهب الاشتراكية الأخرى قد ضعفت بل ذهبت ، فإن هذا المذهب رغم أنه لم يبق اليوم من نظريات وآراء صاحبه إلا النذر اليسير ، دون نقد مر أضعفه إلى حد كبير - فإنه لا يزال مع ذلك باقيا محتفظا بجانب من قوته ومتخذًا له صورة جديدة .

فأصحاب المذاهب الاشتراكية - في النصف الأول من القرن التاسع عشر - كانت تنزع بهم نزعتهم الإنسانية إلى أن ينشأ بجميع الأفراد الفقراء على اختلاف طوائفهم سواء كانوا من العمال أو من غيرهم من الطوائف الفقيرة . بل أننا نجد بعض أصحاب تلك المذاهب الاشتراكية الأخرى ( مثل أودين ، وفورييه ، وسان سيمون ) إنما كان يعتمد على الاختيار وعلى طائفة الحكام للمساعدة في إنشاء ذلك المجتمع الاشتراكي الذي كانوا يأملون فيه ، للتخلص بمستوى طبقة العمال وغيرهم من الطوائف الفقيرة .

ولكن مذهب ماركس ينفذ بقوة فكرة الإنفاق مع طبقة البروجوازية ( أي الرأسمالية ) ، بل وحتى فكرة إجراء حل وسط معها ، وكان ينفذ فكرة ذلك الإنفاق ليس فحسب مع طائفة الرأسماليين بل كذلك مع طائفة المثقفين ( les intellectuels ) .

### نظرية الصراع بين الطبقات Lutte des classes

يختلف كذلك هذا المذهب عن غيره من المذاهب الاشتراكية بهذا شعار الجديد الذي اتخذته الحال وهو « الصراع بين الطبقات » ، وهو شعار كان له أثر لا ينكر فيما أحرز ذلك المذهب من نجاح وانتشار ، لأن أولئك الاتباع الذين لا يفقهون كلمة واحدة من مختلف آراء ماركس ونظرياته يستطيعون ( كما يقول الاقتصاديان الكبيران جيد ، ورست ) أن يفهموا وأن يذكروا دائما ذلك الشعار ، ويعني هنا بأولئك الاتباع أفراد طبقة العمال جميعا تقريبا . وما نجد ملاحظته أن ماركس حين يشير إلى « العمال » ( أو « البروليتاريا » على حد تعبيره المفضل ) فهو إنما يقصد عمال الصناعات .

#### نظرية الصراع بين الطبقات :

لم يكن « الصراع بين الطبقات » لدى ماركس مجرد شعار ، إنما كان كذلك موضوع إحدى النظريات .

إن « البيان الشيوعي » ( الذي كتبه ماركس وزميله انجيلز ونشر عام ١٨٤٨ ) وبعد بمثابة دستور الماركسية ) تجده قد بدأ بهذه العبارة :

« إن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات حتى يومنا هذا لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات » ، وإن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يترتب عليها انقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين إحداهما تستغل الأخرى ، لذلك يوجد بينهما صراع دائم ، ويرى ماركس أن التغييرات التاريخية التي تطرأ على الجماعات الانسانية إنما تحدث نتيجة للصراع الطبقي وبسبب انتصار طبقة إجتاهية على غيرها من الطبقات .

على أن ماركس لم يكن أول من قال بهذه النظرية ، فلقد سبقه إليها اثنان من كبار المؤرخين الفرنسيين في عهد « عودة الملكية » بعد عصر الثورة الفرنسية .

الصفة الاقتصادية للصراع . ان لهذا الصراع - فيما يرى ماركس - صبغة اقتصادية ، لأن إحدى الطبقتين تستغل الأخرى ، ثم أن التقسيم بينهما إنما يقوم على أساس إقتصادي ، والصراع بواعثه إقتصادية . ولقد كان هذا الصراع في الأزمنة القديمة - كما يقول - بين الأحرار والأرقام ، ثم بعد ذلك كان الصراع بين طبقة الأشراف ( الاقطاعيين ) Seigneurs وطبقة المزارعين ( أو كما يسموهم أحيانا : عبيد الأرض ، ) ( الاثنان : جمع قن Serf ) . وفي العصر الحديث نجد الصراع - في العالم الرأسمالي المتمدن - قائما بين طبقة البرجوازية (الرأسماليين) وطبقة البروليتاريا ( عمال الصناعات ) (١) .

الجديد الذي جاء به ماركس : إذا كان ماركس - كما قدمنا - لم يكن أول من قال هذه النظرية فإنتا نجد مع ذلك قد جاء فيها بشيء جديد ، ذلك أنه اعتبر الطبقات ثمرة لعلاقات الإنتاج ( أى العلاقات بين المنتجين للثروة وغيرهم من يستغلونهم ) لا أنها ( أى تلك الطبقات ) تقوم على أساس ترتيبها في ميدان الاستهلاك ( أى الإنفاق ) والثروة ، وكذلك كان مما أنى به ماركس من جديد ما رآه من أن د صراع الطبقات يقود حتما إلى دكتاتورية البروليتاريا .

## - ٦ -

### نظرية الثورة

تتلخص نظرية ماركس بهذا الصدد في أن النظام الرأسمالي - نظرا لما يفتابه من أزمات دورية تتولد من بطونه ذاته - فإنه سوف يهدم نفسه بنفسه ( auto - destruction ) ، على أنه يرى أنه لا يجوز للطبقة العاملة

---

(١) ولقد كان ماركس يرى أن المجتمع البرجوازي (الرأسمالي) هو آخر صورة تأخذها هذه الصراعات ، وأن الصراع سيختفى إلى الأبد بانتقائه ( أى بزواله واستبداله بمجتمع اشتراكي ماركسي )

( البروليتاريا ) الوقوف موقف الانتظار لذلك اليوم غير المعلوم الذى ستلقى فيه الرأسمالية مصرعها المحترم ، فتسقط من شجرة الحياة كثرة أئمت وبلغت حد التمزج . إنما يجب - فيما يرى - ماركس أن تدرك تلك الطبقة العاملة دورها التاريخى ، فتساعد صجلة التاريخ على سرعة الدوران ، وذلك عن طريق استعمال العنف والثورة ، كما أن ماركس يرى أن المداة والنزاع بين الرأسمالية والعمال سيأخذ ضرام حدته فى الازدياد والاشتعال ، وأنه لاسيل للصلح أو الاتفاق فيما بينهما ، فالرأسمالية غير قابلة للإصلاح ، إنما هى قابلة فحسب الهدم .

بعبارة أخرى أن ماركس كان يرى أن من ضرور العبث أن نقف تفسيراً هاماً عن طريق الوسائل الشرعية أو السياسية ( السلبية ) ، كما كان يرى أن الثورة - إذا كانت مجرد « ثورة سياسية » - فى لا يمكن أن تودى إلا إلى مجرد تغيير فى أشخاص رجال الحكم ، أى مجرد إحلال فئة من الحكماء مكان فئة أخرى (١) . أنه فحسب تغيير الأساس - أى تغيير الهيكل الإقتصادى - هو الذى يؤدى ( كما يرى ماركس ) إلى تغيير أساسى حقيقى ، ذلك التغيير الأساسى هو « الثورة الإجتماعية » . ويلاحظ أن ماركس يعنى « بالثورة الإجتماعية » تلك الثورة التى تهدف إلى الانتقال بالرأسمالية إلى ذلك النظام الذى يتم فيه الانتصار للطبقة العاملة ضد طبقة البرجوازية وتسود فيه الاشتراكية الماركسية . ذلك كان كذلك رأى أنجبار .

الوسائل السلمية الشرعية . عل أننا نجد فيما بعد أن كلام ماركس وأنجبار قد أدخل بعض التعديل على ذلك رأى ، إذ رأى كلاهما أن من مستطاع الأمور

---

(١) من الأمور البينة أنه ليس صحيحاً أن الثورة السياسية لا تودى إلا إلى مجرد تغيير فى أشخاص أو فئات رجال الحكم ، فى تودى كذلك إلى تغيير فى شكل الحكومة من حكومة ديمقراطية حرة إلى حكومة دكتاتورية استبدادية مثلاً أو من ملكية إلى جمهورية الخ .

فى بعض الدول أن يحدث فيها الإنتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية الماركسية ، وذلك عن طريق الأساليب أو الوسائل السلبية المشروعة ، وفى مقدمة تلك الدول التى يمكن أن يتم فيها ذلك التحول بالطرق السلبية نذكر إنجلترا وأمريكا .

فاركس كان يرى من قبل - كما قدمنا - إمكان إنبهار النظام الرأسمالى عن طريق هدمه نفسه بنفسه ، كنتيجة لما يتولد من بطونه من أزمات إقتصادية دورية ، ولكن مثل ذلك الإنبهار - كما كان يرى ماركس - أمره سوف يطول ، ولا ينتظر لذلك النظام عن هذا الطريق أن يزول إلا بعد أمد طويل .

أما الطريق السلبى المشروع الآخر الذى يمكن أن يفتى إلى إنبهار النظام الرأسمالى فهو يتحقق بحصول الحزب الماركسى على الأغلبية فى الانتخابات ، مما يهدلها الوصول إلى مقاعد الحكم وإجراء ما تراه من التسيير للنظام الإقتصادى والإجتماعى .

على أن ماركس لم تفته ملاحظة أنه لا يرمى من طبقة البورجوازية أن تخضع لهذه الحركة الانقلابية السلبية دون أن تبدى مقاومة لها .

## - ٧ -

### المذهب الإقتصادى للماركس ( نبذة موجزة )

أن فلسفة ماركس تحمل طبعها - كما قدمنا - أربعة مذاهب . إقتصادى وسياسى وإجتماعى ودينى . ولقد ذكرنا أن المذهب الإقتصادى هو أساس هذه الفلسفة لذلك فقد لزم أن نذكر عنه نبذة موجزة .

يتلخص أهم ما فى هذا المذهب فى توجيه النقد إلى النظام الرأسمالى .

النظام الرأسمالى وتعريفه - يمكن تعريفه بأنه هو ذلك النظام الذى يقوم فيه نظام الإنتاج على رأس المال والآلة machine ( أو الصناعة الآلية أو الميكانيكية ) ، والملكية فيه خاصة ( فردية ) ، والهدف هو تحقيق أقصى ربح

عن طريق البيع ، والإنتاج فيه يعتمد على طبقتين أساسيتين هما الرأسماليون ( أو « البورجوازية » ، كما يطلق ماركس عليها ) وعمال الصناعة ( أو « البروليتاريا » ، كما يطلق ماركس عليهم ) .

هذا هو النظام الذى يهاجمه ماركس. ولقد بدأت مرحلة الرأسمالية منذ القرن السادس عشر، ولكنها أزهت في القرن التاسع عشر وبخاصة في النصف الأول من ذلك القرن التاسع عشر ، فهو قرن ازدهار الرأسمالية ، ( اللهم إلا في الشرق فقد بق متخلفا ) وقد ساعد على ازدهارها إزذاك اقتران فجر الحرية بنظام الصناعة الميكانيكية ( machinisme ) .

ولقد عاش ماركس في فترة ازدهار الرأسمالية ( حيث أنه عاش فيما بين عامى ١٨١٨ ، و ١٨٨٣ ) وقد كان المذهب الفردى ( أو الحر ) هو السائد في ذلك العصر ، وهو المذهب الذى لا يميز للدولة - بأسم الحرية - أن تتدخل لتنظيم العلاقات فيما بين أرباب الأعمال ( أو أصحاب رؤوس الأموال ) من ناحية والعمال من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى إلى استغلال العمال .

تقد النظام الرأسمالى . تلخص أم الانتقادات التى يوجهها ماركس إلى هذا النظام فيما يلى :

١ - أولا - استغلال : يرى ماركس أن هذا النظام يؤدى إلى نشأة طبقتين متعاديتين تضارب مصالحهما وهما طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ( عمال المصانع ) ، ففي هذا النظام - كما يقول - تقوم الطبقة الأولى باستغلال exploitation الطبقة الثانية .

فالعامل ( كما يقول ) لا يحصل على قيمة عمله ، وإنما يحصل فحسب على القوت الضرورى له ، وهذا يؤدى إلى الصراع بين هاتين الطبقتين لأن جزءا مما يستحقه العامل ، وهو الذى يطلق عليه ماركس « فائض القيمة » يستولى عليه صاحب رأس المال ، فاستيلاء اصحاب رؤوس الأموال على « فائض القيمة » يمثل ذلك الاستغلال الذى أشرنا إليه .

**ثانيا - الزمات :** أن النظام الرأسمالى يؤدى إلى حدوث أزمات دورية ، وهذه الأزمات هى نتيجة الافراط فى الإنتاج من ناحية ، وتقصان الاستهلاك من الناحية الأخرى . وتفسيرا لذلك يقولون أن المشاهد فى النظام الرأسمالى أنه يؤدى إلى تركيز Concentration للأعمال أو المشروعات فى أيدى فئة قليلة تأخذ على مدى الأزمان فى القلة والتقصان ، كما يلاحظ فى هذا النظام زوال طبقة صغار أصحاب الصناعات : الحرفيين ( Artisans ) ، بينما يأخذ عدد العمال فى الزيادة وذلك لاختفاء هذه الطبقة تحت تأثير منافسة كبار الرأسماليين ( وتحول هؤلاء الحرفيين إلى عمال مأجورين يعملون لدى الرأسماليين ) مما يؤدى إلى التعميل بالثورة .

فالتركيز والمنافسة سوف يؤديان إلى الافراط فى الإنتاج افراطا لا تقابله زيادة فى الاستهلاك ، وذلك لأن قوة شراء العامل ضعيفة (١) ، وهذا يؤدى إلى أزمات مما ينتهى إلى فناء النظام الرأسمالى ، أى أن النظام الرأسمالى بما يتولد عنه من تلك الأزمات سينتهى به الأمر إلى هدم نفسه بنفسه ، وبذلك يصبح رأس المال ملكا للجموع ، أى تصبح هناك « ملكية اشتراكية » .

**الخلاصة :** أن ذلك الاستغلال وغيره من الملل التى تقدم بيانها والتي هى وليدة النظام الرأسمالى ذاته سوف تؤدى إلى اضطراب الحياة الإقتصادية وبالتالي إلى القضاء على ذلك النظام الرأسمالى .

## - ٨ -

### التدرج ( ولزوجة )

ليس مذهب ماركس مذهبا جامدا ، بل أن من خصائصه المرونة ، والأخذ بسنة التدرج .

(١) وذلك نظرا لانخفاض أجره لأنه - كما قلنا - لا يحصل على ما يستحقه بأكله ، أى على ما يوازي قيمة عمله ، وذلك بخلاف الحال حين كانوا من الحرفيين ( قبل أن يتحولوا إلى عمال مأجورين ) .

فهر ليس - كما يظن البعض - مذهبا جامدا يقدم برتاجيا معيناً محددا لا يتغير وإن تغير الزمان والمكان . تلك كانت النزعة الفكرية التي سادت لدى بعض المعارضين الناقدين لماركس ، كما كانت نزعة بعض أتباعه ومؤيديه من اعتقوا مذهب كما لو كان عقيدة دينية ، فطبعوا المذهب بطابع ديني وطبعت عقليتهم بطابع التمسك الديني ، وصيغوا المذهب بصيغة الجود الذي تصطبغ بلونه المعتقدات الدينية ، في حين أنه مذهب لاديني ، ولكن يبدو أنه نظرا لضعف المعتقدات الدينية لدى نفوس البعض في هذا العصر - كما يقول عالم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون - فقد استبدلوا بها معتقدات سياسية .

والحق أن هذا المذهب من خصائصه المرونة والصيغة العملية والأخذ بسنة التدرج ، فهو يحسب لظروف البيئة ، أي لظروف الزمان والمكان حسابا كبيرا ، فهو لا يرى مثلا الانتقال طرفة من النظام الرأسمالي إلى مرحلة النظام الشيوعي ، بل هو يرى ضروريا أن تسبقها مرحلة فترة إنتقال طويلة ، وهي التي توصف بمرحلة « الاشتراكية » أو « دكتاتورية البروليتاريا » ، ثم أن كل مرحلة من المرحلتين اللتين تمر بهما الدولة في مذهب ماركس (مرحلة الاشتراكية ومرحلة الشيوعية ) ينطوي على درجات ، أي أنها تنهج منهج التدرج .

ولذلك نجد بعض الباحثين يقسمون هاتين المرحلتين إلى أربع مراحل ، لا إلى مرحلتين كما آثرنا هنا ، أتباعا للتقسيم الذي اختاره بعض علماء الاقتصاد (كالاستاذ بودان) . ولقد وصف ماركس وإنجيلز - في « البيان الشيوعي » ( الذي يمد بمثابة دستور للمذهب ) - تلك الإجراءات التي تتخذها الطبقة العاملة ( حين تصل إلى كراسي الحكم ) بأنها إجراءات « تختلف بداهة اختلافا كبيرا باختلاف البلاد » . ولقد كتب إنجيلز ( زميل ماركس في وضع « البيان الشيوعي » ) شارحا آراء ماركس إزاء صغار الملاك الزراعيين ، فقال : « حين نستولي على سلطة



الحكم فأننا لن نفكر في نزع ملكية أراضي صغار الملاك ، إنما سنقتصر مهمتنا في البداية إزاء صغار الملاك على مجرد تحويل الملكية الفردية ( الخاصة ) والإنتاج الفردي إلى ملكية تعاونية وإنتاج تعاوني ، وفلا فأننا نحمد لينين حين استولى على الحكم في الاتحاد السوفيتي ( بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ الشيوعية ) وأخذ في تطبيق مذهب ماركس لم ينزع ملكية صغار الملاك الزراعيين ، بل عمل على توزيع أراضي النبلاء ، وكبار الملاك على الفلاحين .

وفي البيان الشيوعي ، نحمد ماركس وإنجبار بصدد كلامهما عن المرحلة الأولى للثورة العمالية بقولان : « أن البروليتاريا - استنادا إلى سلطانها السياسي - تعمل تدريجيا على اقتزاع رأس المال من البورجوازية حتى تتمكن من وضع جميع وسائل الإنتاج بين أيدي الدولة ، أي بين أيدي البروليتاريا وقد نظمت كطبقة حاكمة » .

## المبحث الثاني

### نظريات الماركسية أو خصائصها

### ( من الناحية الدستورية أو السياسية )

- ١ -

#### نظرية الدولة

إن النظام الشرعى السياسى للدولة - طبقا لمذهب ماركس - يمد بمثابة البناء العلوى ( أو على حد تعبيره المفضل لديه *superstructure* ) الذى أقيم على أساس النظام الاقتصادى ( وبخاصة وسائل الإنتاج ) ، وإن السيادة ( أو السلطان ) إنما تراوفا فى الدولة إحدى الطبقات المحكم والسيطرة على غيرها من الطبقات ، بعبارة أخرى أن الدولة ماهى إلا آلة لسيادة سيطرة طبقة على غيرها من الطبقات .

نتائج هذه النظرية يترتب على هذه النظرية أن جميع الحكومات ( حتى الحكومات الديمقراطية ) تعد - فيما يرى ماركس - عبارة عن دكتاتورية للطبقة الحاكمة على غيرها من الطبقات .

وفى الدول الرأسمالية ( الغربية ) فإن الدولة ماهى إلا أداة البورجوازية للسيطرة على البروليتاريا وإستغلالها (١) .

---

(١) ويجدر بنا هنا أن نذكر كلمة موجزة من كل من الكلمتين اللاتينيتين لدى كارل ماركس وهما كلمة البورجوازية ، وكلمة البروليتاريا .

(أ) - البورجوازية : كثيرا ما يطلق الكتاب الاشتراكيون أو الشيوعيون على الديمقراطية الغربية وصف البورجوازية . ولقد كان ماركس أول من استعمل هذه الكلمة وكان يقصد بها رجال المال والأعمال ( وهم من يطلق عليهم اليوم الرأسماليون ، أو أصحاب رؤوس الأموال ) وهم الفئة المالكة لوسائل إنتاج الثروة فى الدول الصناعية ، وبذلك يرى أن ماركس كان يعرف البورجوازية ترميزا اقتصاديا بحتا ، وكذلك كان شأن لينين فقد كان =

- أما الحرية فهي - فيما يرى ماركس - لم توجد حتى اليوم إلا بالنسبة للأفراد المنتمين إلى الطبقة التي استولت على الحكم والسلطان ، فكل طبقة تستولي على الحكم تجدها تطلق اسم الحرية على صيانة ما لها من امتيازات (٥٠) .

**مراحل انتقال أو تحول الدولة - في مذهب ماركس - من الرأسمالية إلى الشيوعية .**

تمر الدولة - من أجل إتمام ذلك التحول - بمرحلتين :

( أ ) مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، ( ب ) مرحلة الشيوعية والفوضوية .

**المرحلة الأولى : مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ( أو مرحلة الاشتراكية ) .**

لما كان من خصائص مذهب ماركس - كما قدمنا - الأخذ بسنة التدرج ، فإن الانتقال طرفة من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع تسوده الشيوعية الكاملة ، بل لا بد أن يكون ثمة مرحلة انتقال تسودها الاشتراكية .

**خصائص هذه المرحلة .** تتلخص هذه الخصائص فيما يلي :

**المخاصية الأولى : مرحلة انتقال :** هذه المرحلة وتلك الدكتاتورية ليست

غاية في ذاتها إنما هي وسيلة ، هي بمثابة قطرة للرور عليها للانتقال من المجتمع الرأسمالي طبق إلى المجتمع الشيوعي اللا طبق . ذلك الانتقال لا يمكن أن يتم إلا تدريجياً ، لذلك نجد أن هناك درجات في سلم التطور داخل كل مرحلة . وهذه المرحلة ليست مجرد فترة قصيرة عابرة ، إنما هي فترة طويلة الأمد ،

---

**=** يطلق على الرأسماليين وصف البورجوازية ولكن في عصر الثورة الفرنسية وفيها قبله كان تطلق كلمة البورجوازية على الطبقة الوسطى .

( ب ) - أما كلمة البروليتاريا فهي كلمة لاتينية الأصل وتستعمل في مختلف اللغات الأوروبية ، ويقصد بها العامل الفقير الذي ليس له مورد إلا من كسب عمله وهذا هو معناها القوي ( كما ورد في التاموس الفرنسي ) . ولقد كان ماركس يستعملها بمعنى لا يكاد يختلف عن ذلك المعنى القوي ، على أنه يقصد بها عمال الصناعات .

إنها - كما يقولون - « أحد الأدوار أو العصور التاريخية » ، إذ أن الأهداف التي تهدف إليها هذه المرحلة ( والتي سيأتي بيانها ) لا يمكن بلوغها في أمد قصير ، تلك الأهداف يمكن تلخيصها هنا : في إعادة التنظيم الاقتصادي والسياسي للدولة طبقا لما توحى به مبادئه ماركس ، وتدريب البروليتاريا على القيام بمهام الحكم .

**الخاصية الثانية :** الحكم ذو صبغة دكتاتورية تزاولها طبقة البروليتاريا :  
إذا كانت الدولة الرأسمالية ( أو « البورجوازية » على حد تعبيره ) « أداة طغيان » ( instrument d'oppression ) في يد طبقة البورجوازية تستعملها ضد طبقة البروليتاريا ، فإن الدولة - طبقا لمذهب ماركس - تصبح أداة طغيان في يد البروليتاريا ضد البورجوازية ، ولكن بينما كانت الدولة البورجوازية - كما يقول الماركسيون - عبارة عن دكتاتورية الأقلية ضد الأغلبية فإن دولة البروليتاريا هي عبارة عن دكتاتورية الأغلبية ضد الأقلية .

**انعدام القيود :** هذه الدكتاتورية بلغت أقصى درجات الاستبداد وأقصى درجات العنف والبطش . وحسبنا إثباتا لما تقدم أن نشير إلى ما ذكره لينين ( عام ١٩١٩ ) مخاطبا العمال المحرومين : « أن هذه الدكتاتورية ( يقصد دكتاتورية البروليتاريا ) تتطلب إستخدام العنف دون شفقة ... الخ » ، كما نشير إلى ما كتبه لينين في نهاية عام ١٩٢٠ من أن « المفهوم العلمي للدكتاتورية ليس شيئا آخر غير السلطة التي لاتعدها قيود شرعية ولا تعترضها مبادئ » ، والتي تقوم مباشرة على العنف » .

**أهميتها وحكمتها :** حسبنا بياننا لما تسميه الماركسية على ما ولدكتاتورية البروليتاريا ، في ذلك المذهب من الأهمية أن نذكر ما كتبه لينين من « أن الماركسي هو الذي يؤمن ليس فحسب « بالصراع الطبقي » ، بل كذلك بدكتاتورية البروليتاريا » . ولذلك نجد أنه يعتبر أن دكتاتورية البروليتاريا هي عصب الأفكار الماركسية .

أما عن حكمتهما - فترجع إلى ما كان براه ماركس من أنها ( أى دكتاتورية البروليتاريا ) هي مرحلة ضرورية للانتقال إلى الاشتراكية والقضاء على الفروق الطبقة ، ولذلك فإن هذه الدكتاتورية تنتهى بانتهاء مقاومة طبقة البورجوازية القديمة لها .

أما لماذا كانت طبقة البروليتاريا ( أى الطبقة العاملة في الصناعات ) هي التي رأى ماركس أن تسند إليها إدارة شئون الحكم ، في تلك المرحلة بعد نجاح الثورة الشيوعية ، فذلك لأن هذه الطبقة هي التي كانت تعاني من استغلال طبقة البورجوازية ( الرأسمالية ) فهي صاحبة المصلحة في هدم النظام الرأسمالي وإقامة النظام الاشتراكي ( الماركسي ) على أنقاضه ، ولذلك كانت هذه الطبقة هي التي تقوم بالثورة .

ومن ذلك يرى أن ماركس لم يكن يرى أن يشارك الطبقة العاملة في الزراعة ( أى طائفة الفلاحين ) مع طبقة البروليتاريا في القيام بالثورة ثم في القيام بمهام الحكم بعد نجاح الثورة ، لأنه كان يرى كذلك أن طائفة الفلاحين هي بطبيعتها رجعية . على أن لينين كان يرى ( خلافا لما كان براه ماركس ) - نظرا للظروف الخاصة بروسيا في عهده ، حيث كانت بلدا زراعييا - أن يشارك طائفة الفلاحين الفقيرة مع البروليتاريا في الحكم .

مقياس التفرقة بين الديمقراطية والدكتاتورية ، في مذهب ماركس من عجيب وطريف ما يلاحظ في الماركسية تلك التفرقة بين الديمقراطية والدكتاتورية . فبينما نجد - في الأنظمة الغربية أن مقياس التمييز أو التفرقة بين الاثنين إنما يتلخص في أمرين : (١) أن الديمقراطية - كما نفيها عنها تسميتها - هي حكم الشعب نفسه بنفسه ( أو بواسطة مثليه الذين يختارهم ) (٢) . وأن (١) أن الكلمة الافرنجية Démocratie مشتقة من الكلمتين اليونانيتين Demos ومعناها الشعب ، و cratie ومعناها سلطة ، أى سلطة الشعب .

الحريات بها مكفولة ، وذلك كله بخلاف الدكتاتورية ، فانا نجد أن مقياس التفرقة بينهما - في الماركسية - إنما يتركز في مصلحة الشعب ، فالنظام الذي يرعى مصلحة الشعب (أو بمباراة أصح : مصلحة الأغلبية) يوصف بأنه ديمقراطية ، والنظام الذي لا يرعى تلك المصلحة يوصف بأنه دكتاتورية ، ففي الولايات المتحدة نجد أن سياسة الحكومة - كما يقول الماركسيون - إنما تعمل لخدمة مصالح فئة صغيرة من أصحاب المياريات ، لذلك فإن النظام الميمن هناك ليس ديمقراطيا بل دكتاتوريا ، وبتميز أدق هو نظام دكتاتورية الاحتكارات الرأسمالية .

أما بالنسبة لدكتاتورية البروليتاريا فإن الأمر يختلف لأن هذه الدكتاتورية ( كما يقولون ) هي في حقيقتها ديمقراطية ، لأنها تشمل مصالح غالبية الشعب واستنادا إلى هذا الأساس ذاته كان ستالين يميز بين دكتاتورية البروليتاريا ودكتاتورية النازية أو الفاشستية .

#### الخاصية الثالثة : الأهداف

تتلخص أهداف هذه المرحلة - فيما يفسر به لينين آراء ماركس وانجيز - فيما يلي :

العمل على استئصال بقايا النظام البورجوازي ( الرأسمالي ) تدريجيا تمهيدا لإقامة المرحلة العليا للجتمع الشيوعي ( وهي المرحلة الثانية التي تزول فيها الطبقات تماما ) في كافة بلاد العالم ، والقضاء على الحركات المناهضة للثورة البروليتارية ، وذلك بتحطيم مقاومة ملاك الأرض والرأسماليين ، والعمل على إعادة التنظيم السياسي والاقتصادي للدولة طبقا لمبادئ ماركس ، بأن يبدأ بتأميم جميع وسائل الانتاج الرئيسية ، وإقامة هيئات جديدة لتولى شئون الحكم والادارة ، وتدريب البروليتاريا على القيام بمهام الحكم والتمديد لإلغاء الطبقات وأخيرا تسليح الثورة للكفاح ضد العدو الأجنبي ، ومما يجدر ملاحظته أن

البورجوازية تنقل عادة لفترة ما أقوى من البروليتاريا حتى بعد استيلاء هذه الأخيرة على مقاليد الحكم (١).

**الخاصية الرابعة - مرحلة الاشتراكية :** في هذه المرحلة تتحقق اشتراكية الملكية وانهاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الامر الذي يترتب عليه زوال استغلال الإنسان للإنسان (٢) ، ولكن لا يمكن القول بأن المجتمع الشيوعي قد تحقق قيامه كاملا ، وذلك لأن المبدأ الاساسي ( أو المثل الأعلى أو الهدف النهائي ) للشيوعية لم يدرك كله . وبخاصة ذلك المبدأ الاساسي للمساواة الذي يعبر عنه بتلك العبارة الشهيرة : « A chacun - selon ses besoins » ولكل فرد طبقا لحاجته ، ( أى أن يأخذ كل فرد من مواد الاستهلاك كالمأكل والملبس الخ طبقا لحاجته ) . فالفرد في هذه المرحلة إنما يأخذ من الاجر طبقا لمقدرته وكفاءته ( لا طبقا لحاجته ) وبذلك لا يمكن الادعاء بأنه قد تحققت المساواة التامة بين الافراد ، وطالما كانت هناك عدم مساواة ، بين الافراد في بعض النواحي - كما يقولون - فإن وجود الدولة يظل أمرا ضروريا . ويجب ألا يفوتنا أن الشيوعية السكاملة - في مذهب ماركس - إنما تتطلب ( كما سنبين ) زوال الدولة أى قيام « الفوضوية » ، وهى المرحلة التى سيأتى الكلام عنها .

- 
- (١) ويرجع ذلك - فيما يقول لينين - إلى ثلاثة أسباب :  
(أولا ) ارتباط البورجوازية المحلية بالراسمالية الأجنبية واستمداها العون منها ، ( ثانيا ) أن البورجوازية طبعت المجتمع بمبادئها وتقاليدها ، وهذه كلها ليس من يسير الأمور تغييرها في أمد قصير ، ( ثالثا ) أن البورجوازية تمتاز بما كانت قد كسبته من تعليم وثقافة أعوزت طبقة البروليتاريا .
- (٢) لذلك لا يطلق على هذه المرحلة وصف « الشيوعية » Communisme وإنما يطلق عليها وصف « الاشتراكية » Socialisme ( وأحيانا « الجماعية » Collectivisme الاقتصادية

**الخلاصة :-** أن المجتمع في هذه المرحلة لا يزال يحمل بعض بقايا النظام الرأسمالي البورجوازي إذ لا تزال ترى وعدم مساواة فيما يتعلق بمواد الاستهلاك نظراً لاختلاف الأجور تبعاً لاختلاف كفاءة ومؤهلات الأفراد وطالما كانت هنالك عدم مساواة بين الأفراد ، في هذا الصدد فإن وجود الدولة يظل أمراً ضرورياً (١) .

**(ب) - المرحلة الثانية : الشيوعية والقوضوية :**

يمكن تلخيص أهم خصائص هذه المرحلة فيما يلي :

**الخاصية الأولى - تغير نفسية الأفراد وعقليتهم :-** هذه المرحلة - كما يقولون - تقترض سبق حدوث تغير عميق في طبيعة الإنسان : في نفسيته وعقليته ، ذلك التغير كان يجري حدوثه تدريجياً أبان المرحلة الأولى ( مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ) كنتيجة لذلك التغير في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أشرنا إليه ، أي لتغير ظروف البيئة ( الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ) التي يعيش فيها الإنسان . وسوف تتغير طبيعته - كما يقولون - حين يؤول استغلال الإنسان للإنسان ، والغاء ذلك الاستغلال إنعائياً - كما قدمنا ( وكما يقولون ) - إبان دكتاتورية البروليتاريا .

وجدير بنا هنا أن نشير إلى كلمة مأثورة عن أحد أصحاب المذاهب الاشتراكية وهو أوين Owen وهي قوله :

*Changeans le milieu nous changeons L'homme*

أي : إذا نحن غيرنا البيئة فقد غيرنا الإنسان (٢) .

- 
- (١) إذ يجب ألا يفوتنا أن الشيوعية الكاملة - طبقاً للمذهب ماركس - تتطلب زوال الدولة أي قيام النظام الذي يطلق عليه « القوضوية » .
- (٢) يجدر بنا أن ننبه القارئ إلى أن أوين ليس من الاشتراكيين الماركسيين ولقد سبقت الإشارة إليه .



المخاصية التالية - تطبيق مبدأ لكل فرد طبقا لحاجته ، :

يقولون أنه سوف يكون مستطاعا في هذه المرحلة أن يطبق المبدأ الأساسى  
لشيوعية والذي يتلخص في هذه العبارة :

« لكل فرد طبقا لحاجته ، ومن كل فرد طبقا لقدرته » .

A chacun selon ses besoins : de chacun selon sa capacité.

سوف يكون تطبيق هذا المبدأ أمرا مستطاعا لزيادة الانتاج ،

فالانتاج - فيما يرى الماركسيون - سوف يزداد زيادة كبيرة ( أولا ) نظرا  
لتحرير قوى الانتاج من العقبات التى تضمها الرأسمالية في طريق تقدمها ، و( ثانيا )  
نظرا لما أدخل من تغيير عميق على طبيعة الانسان ، فالأفراد في مثل هذا المجتمع  
سيعملون - كما يقال - من تلقاء أنفسهم . وإلى أقصى ما تصل اليه مقدرتهم ،  
وبذلك فلن تكون ثمة حاجة لوضع نظام للانتاج قائم على أساس الاكراه  
والقهر ، وسوف يترتب على وفرة الانتاج أن سيكون من المستطاع توزيع ذلك  
الانتاج - كما يقولون - وفق مبدأ « لكل فرد طبقا لحاجته » ( في حين أن المبدأ  
الذى كان سائدا في مرحلة دكتاتوروية البروليتاريا كان « لكل فرد طبقا لقدرته  
أو لكفاءته » ) .

لما تقدم توصف هذه المرحلة « بالمرحلة العليا » الشيوعية .

المخاصية الثالثة : زوال الدولة ، أو القوضوية :

نظرا لما سبقت الإشارة اليه من حدوث تغيير كبير في طبيعة الأفراد بحيث  
يندو من المستطاع أن يكون الانتاج وافرا وأن يعمل كل فرد طبقا لقدرته وأن  
يوزع الانتاج على كل فرد طبقا لحاجته فلن تكون إذأ - كما يقولون - ثمة حاجة  
لنظام للانتاج قائم على أساس الاكراه والقهر *Contrainte* ، وإن تكون ثمة  
مشاكل متعلقة بتوزيع الانتاج ، وحين يصبح المجتمع غير مقسم إلى طبقات وتم  
المساواة بين الأفراد في مواد الاستهلاك ( كما قدمنا ) ، وحين يجرى تنظيم الانتاج

والتوزيع دون حاجة إلى الالتجاء لوسائل الاكراه والقهر ، حين يحدث ذلك كله فلن تكون ثمة حاجة لوجود الدولة . أى أن الدولة ستزول (١) .

**الفوضوية :** - يتبين مما تقدم أن تطور الشيوعية - في مرحلتها النهائية - إنما يصل بنا إلى « الفوضوية anarchime » أى إلى زوال الدولة زوالاً تاماً وزوال كل وسيلة من وسائل الاكراه والقهر ولكن يجب ألا نفوتنا ملاحظة أن مذهب ماركس يختلف عن المذهب الفوضوى ، في أن ماركس يرى أنه ليس من المستطاع بل ولا من المرغوب فيه أن نعود إلى إلغاء الدولة فوراً ، بل يجب أن نصل إلى ذلك متبعين سنة التدرج لا طريق الطفرة ، فضرورات الاتجاج وعدم المساواة في الأجور تضطرنا - في المرحلة الأولى (مرحلة دكتاتورية البروليتاريا) إلى الاحتفاظ ببعض وسائل القهر ، والدولة هي - قبل كل شيء - أداة القهر *un instrument de contrainte* ، وذلك خلافاً لما عليه الحال في المرحلة الثانية :

ولقد كان يرى ستالين أنه من أجل أن يتحقق ذلك الزوال للدولة فإنه يجب أولاً ألا تقتصر الاشتراكية أو الشيوعية على قطر واحد بل يجب أن تصبح نظاماً دولياً - أى أن تنتشر في كافة الأقطار أو - بالأقل - في أغليتها بحيث يصبح هناك تطويق ، اشتراكي أو شيوعي بدلاً من ذلك ، التطويق ، الرأسمالي الذي كان معروفاً لاسيما في بداية عهد حكم ستالين ، فإذا لم تصبح الشيوعية نظاماً دولياً - كما يقول - فإن سلطان الدولة لا يمكن أن يزول ، بل بالعكس يجب أن يبقى ويقوى ليستطيع حمايتها من عدوان العالم الرأسمالي عليها (٢) .

---

(١) وستزول - على حد تعبير انجياز - حكومة الأشخاص ويحل مكانها مجرد إدارة اقتصادية « للأشياء » .  
(٢) ويضيف ستالين إلى ما تقدم قوله : « ويبدو أمراً مضحكاً أن ننظر من الكتاب الماركسيين القدماء أن يمشوا حلاً موقفاً لمصلحتنا ، لكافة المسائل التي قد تعرض كل دولة من الدول بعد خمسين أو مائة سنة من وجودهم » .

**الخاصية الرابعة - زوال الطبقات :** وهذه الخاصية تسبق بداهة - فيما يصورون - زوال الدولة أو الفوضوية التي أشرنا إليها . ولقد سبق لنا أن ذكرنا أن مرحلة دكتاتورية البروليتاريا إنما تهدف - قبل كل شيء - إلى خلق مثل هذا المجتمع اللا طبق الذي يعد قيامه شرطا أساسيا لزوال الدولة كما أن المساواة بين الأفراد لا يمكن أن تتحقق (طبقا للمذهب ماركس) إلا في مجتمع لا يعرف الطبقات ، وأن المساواة هي التي تكفل الحرية ، أي أن الحرية بدورها لا يمكن أن تتحقق إلا في مجتمع تسوده المساواة .

**خلاصة :** أن كل ما قبل عن هذه المرحلة الثانية هو موضع مر من النقد ، ولكن مكانه سوف يأتي فيما بعد . وحسبنا هنا أن نذكر أنها أقوال طبعها التموض بطابعه ، وصنع لها الخيال من خيوطه ونسجه ثوبا فضفاضا يرافق في مصنعه ، لا تسكاد تهب عليه ريح البحث والدرس حتى تجده قد تمزق ، ونجده تلك الأقوال مجرد كلام منق ملقق .

### مذهب كلي

« النظام الماركسي نظام كلي » un système total . يقصد بذلك أنه يسيطر على كل نواحي نشاط وحياة الفرد في المجتمع ، بحيث لا يوجد شيء يتعلق بالفرد (بحرياته وحقوقه بل حتى بضميره ومعتقداته) يصح أن يعد بعيدا عن متناول سلطان الدولة التي تمثل المجتمع أي أن سلطان الدولة يمتد إلى « كل » جوانب نشاط أو حياة الفرد في المجتمع (١) .

---

(١) ففي المجتمع الماركسي توجد حقائق ذات صيغة رسمية ، لا يحملها سوى الدولة والحزب الشيوعي ، لذلك نجدهم هنالك يقولون تبريرا لخلق حرية الفكر « إننا حينئذ نكون مقتنعين أن الأقوال أو الأمور التي تختلف أو تتعارض فيما بينها ليست عبارة عن آراء ، إنما هي عبارة عن الصواب أو الحقيقة من ناحية ، والخطأ من ناحية أخرى ففي هذه الحالة لا يكون السباح باعتناق ذلك الخطأ أمرا مقبولا » .

وفيما تقدم تفسير ما نراه من أنه يعد خاتما كل خصم لنظام الحكم الماركسي حتى لو كان ذلك الخصم معارضا يساريا ( أى من متطرفي معتق مذهب ماركس ذاته ) كما كان شأن تروتسكي Trotsky وأتباعه ، كما أننا نجد مثل ذلك الخصم ( الذى يعد خاتما ) يعامل معاملة أفسى مما يعامل المجرم العادى ، فالمجرم فى نظرهم إنما هو مذهب انتكح حرمة إحدى القواعد الاجتماعية القانونية ولكنه لا ينكرها ، أما ذلك الخصم ( أو الخائن ) فإنه أشد جرما لأنه ينكر نظام الحكم ذاته ، كما ينكر القيم والمبادئ التى يمثلها ذلك النظام .

وإذا كان لا يوجد شئ يتعلق بالفرد بعيدا عن متناول سلطان الدولة ، فإن ما هو صحيح بالنسبة للفرد هو صحيح من باب أولى بالنسبة للجماعات ، فالعائلة والنقابات والجمعيات الثقافية أو العلمية إنما تعد جميعا بمثابة أحوان ( Collaborateurs ) للدولة والحزب الشيوعى ، ولا يجوز لتلك الجماعات أن تكون شيئا غير ذلك .

وذلك بخلاف الديمقراطية الفرية فى « فردية » ( Individualiste ) ترك الجانب الأكبر من حياة الأفراد دون أن يتدخل سلطان الدولة فيه لتنظيمه ، إنما يترك للأفراد حرية القيام بذلك التنظيم ، بل إن هذه الديمقراطيات لتذهب إلى مدى أبعد من ذلك ، إذ أنها تسمح للأفراد بحرية توجيه النقد إلى الأنظمة الديمقراطية ذاتها وإلى المبادئ الأساسية التى تقوم عليها ، ( ولكن بشرط عدم الإلحاح إلى أساليب العنف أو الأساليب غير المشروعة ) وذلك بخلاف الحال فى الماركسية ( كما سيأتى بيان ذلك بعدد الكلام عن الخاصية التالية : « النقد الذاتى » ) .

### - ٣ -

#### النقد الذاتى

يعد النقد الذاتى - فيما يرى الماركسيون - جوهر الماركسية - وهم يمتنون به : نقد أعمالهم أنفسهم بأنفسهم . وتفسير ذلك يقولون أنه يقصد به : المناقشة

المستنبذة لما يمكن أن يقدم من حلول مختلف ما يعرض من مشاكل ، على ألا تمس المناقشة أو النقد الأحكام الأساسية لمذهب ماركس ، أو النظام الماركسي ، أى أن هذه الأحكام يجب أن تكون بديلة عن متنازل ما للنقد من سهام .

- ٤ -

### جماعية السلطة أو القيادة

تعريف : يطلق على السلطة أو القيادة أنها ذات صيغة جماعية حين تكون بأيدى جماعة ( لا بيد فرد ) ، على ألا يكون بترك الجماعة رئيس ومروسون ، وأن القرارات إنما تصدر من الهيئة ( أى الجماعة ) كلها . وإذا كان للجماعة رئيس فإنه يكون مجرد رئيس شرف ليس له من الأمر أو السلطة شيء . وإنما تقتصر مهمته على مجرد دعوة الهيئة للانعقاد وإنهاء الاجتماع وإدارة الجلسات وامضاء القرار ( الذى تصدره الهيئة ) إلى جانب امضاء السكرتير . ولكن ذلك الرئيس لا يستطيع أن يصدر فى شئون الحكم قراراً موقفاً عليه منه وحده . ذلك هو الشأن فى الجمهورية السويسرية . والمفروض أن هذا هو الشأن كذلك - من الناحية النظرية - فى الاتحاد السوفيتى .

وحين يذكر أن السلطة جماعية فإن المقصود بوجه خاص إنما هى السلطة التنفيذية ، لأن السلطة التشريعية هى عادة ( اللهم إلا فى بعض الدكتاتوريات ) ذات صيغة جماعية لأنها - كما هو معلوم - بيد الهيئة التأسيسية ( المكونة من جماعة مستنخبة ) .

فالسلطة التنفيذية فى هذه الحالة - تتميز بأنه لا يوجد بينها رئيس له وحده سلطة اصدار قرار من القرارات .

نقطة ثلثية : أن مبدأ جماعية السلطة ليس خاصاً بمذهب ماركس ، فقد كان معروفاً قبل أن يعرف ماركس ، وهو لا يزال معروفاً حتى اليوم فى البلاد غير الماركسية ، أى فى الدول الديمقراطية الرأسمالية ، كما هو الشأن فى جمهورية سويسرا .

فلقد عرفت نواة السلطة الجماعية فيما كان يعرف بالسلطة التنفيذية الثنائية ،  
(أو المزدوجة) ، ولا يعرف تطبيقاً لهذا النظام اللهم إلا في عهد الامبراطورية  
الرومانية القديمة ( من عام ٢٩٠ ق.م. إلى ٣٩٥ ميلادية )<sup>(١)</sup> . ففي هذه الحالة تتكون  
السلطة التنفيذية (أو الحكومة) من فردين أى حاكين أو رئيسين ، لكنها  
لا يستطيعان العمل إلا بالاتفاق بينهما ، فليس لأحدهما سلطة اصدار قرارات في  
أى شأن من شئون الحكم دون اشتراك وموافقة الآخر .

على أن لهذا النظام عيباً خطيراً ، هو أنه يؤدي إلى عرقلة أعمال الحكومة في  
حالة الخلاف بين الحاكمين (عضرى السلطة التنفيذية) .

ثم ظهرت بعد ذلك فكرة جماعية السلطة في عصر الثورة الفرنسية ، وقد  
كانت تمثل تلك الفكرة الجمعية التأسيسية (منتخبة من الشعب والمعروفة باسم شير  
Convention) التي كانت تجمع في قبضة يدها - فضلاً عن السلطة التأسيسية ( أى  
سلطة وضع القانون الأساسى للدولة وهو الدستور ) - السلطتين التشريعية  
والتنفيذية ، على أنها كانت تفيظ مهام أعمال السلطة التنفيذية إلى بعض لجان  
تختارها من بين أعضاء تلك الجمعية ، قد كانت كل لجنة تتكون من أعضاء قليلي  
العدد ولمدة قصيرة لا تتجاوز بضعة شهور تقوم الجمعية في نهاية تلك المدة بتجديد  
انتخاب أعضاء اللجنة . ولقد كانت أكثر تلك اللجان شهرة في التاريخ هي اللجنة  
المعروفة باسم « لجنة السلام العام » والتي انتخبها تلك الجمعية عام ١٧٩٣ من بين  
أعضائها ( وكانت اللجنة مكونة من ٩ أعضاء وكان أبرز أعضائها شخصية تاريخية  
وهي شخصية روبسبير Robespierre ) .

وكانت كل لجنة من تلك اللجان ذات سلطة جماعية ، أى ليس بها رئيس تصدر

---

(١) وقد كان يطلق على كل منها - لدى الرومان - « القنصل » ، وكان  
يجرى اختيارهما عن طريق الانتخاب .

القرارات منه وحده ، إنما تصدر من الهيئة كلها أى من اللجنة (١) .

**حكمة جماعية السلطة :** كانت ترجع الحكمة أو الأسباب التى دعت إلى الأخذ بفكرة جماعية ( أو د ثنائية ) السلطة إلى الاعتقاد بأن هذه الفكرة تعد بمثابة ضمانة تكفل عدم الاستبداد بالسلطة . أى أنها تعد ضمانة من ضمانات الحريات ، أى إلى الاعتقاد بأن الاستبداد لا يصدر الا من فرد ، وأن فردية السلطة يؤدى إلى تقويتها ، وذلك بعكس الحال حين يقسم السلطة اثنان أو جماعة ، فكل تقسيم أو توزيع للسلطة هو إضمار لها .

**الناحية العملية :** كل ما تقدم إنما يقال من الناحية النظرية ، ولكننا إذا نظرنا إلى التطبيقات العملية للسلطة الجماعية فإننا نجد فارقا وخلافا كبيرا بين الناحيتين ( الناحية النظرية والناحية العملية ) ، إذ نجد في كثير من الحالات أن تلك السلطة يناهها الكثير من « التشوهات » *deformations* كأن نجد واحداً من أعضاء تلك الهيئة أو الجماعة يبرز - نظراً لقوة شخصيته أو فائق مهارته .

(١) وكانت لجنة السلام العام تتلخص مهمتها في « مراقبة أعمال السلطة التنفيذية واتخاذ جميع الاجراءات المستعجلة للدفاع عن الأمن الخارجى والداخلى فكانت هذه اللجنة تعد - من الناحية النظرية والدستورية - خاضعة خضوعاً تاماً لتلك الجمعية التأسيسية لأنها هى التى تقوم باختيار أعضاء تلك اللجنة (الخمسة) شهرياً من بين أعضائها ( أعضاء الجمعية ) ، كما أن قرارات اللجنة خاضعة لموافقة الجمعية من أجل تنفيذها . ولكن الواقع أن الجمعية كانت تقوم شهرياً بتجديد اختيار أعضاء تلك اللجنة ، كما أنها درجت على الموافقة دائماً على قرارات اللجنة . الواقع أن السلطة الفعلية انتقلت من الجمعية التأسيسية إلى تلك اللجنة ، ثم انتقلت من اللجنة إلى أحد أعضائها (روبسبير) رغم أن سلطة اللجنة - كما ذكرناه - كانت سلطة جماعية ليس لها رئيس وليس بها رؤوسون ، ولكن روبسبير أستطاع رغم ذلك أن يجمع السلطة كلها بين يديه ويسيطر على اللجنة بل وعلى الجمعية التأسيسية ويحاول حكماً دكتاتورياً بل ارهايباً .

ويقوم فعلا بدور الرئيس ، كما أننا لا نجد في أغلب الحالات - في جماعة السلطة - حائلا دون الاستبداد ( من الناحية العملية الواقعية ) ، مما سيزيده فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً ( وذلك بصدد الكلام عن الانتقادات الموجهة إلى مذهب ماركس )

**علو مرتبة التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي (للدولة) على التنظيم السياسي:**  
نجد في الديموقراطيات الغربية ( الرأسمالية ) أن المبادئ الدستورية ( أى المتصلة بنظام الحكم ) - في جوهرها - عبارة عن مبادئ وقواعد سياسية ، أما التنظيم الأساسى الاقتصادى والاجتماعى فإنه يستمد أحكامه وقواعده من أحكام النظام السياسى ، أى أنه يجب أن يراعى في ذلك التنظيم أن يكون متلائماً منسجماً مع أحكام هذا النظام السياسى ، وبذلك نجد أن التنظيم الاقتصادى والاجتماعى إنما يخضع للنظام السياسى الذى يتضمنه الدستور ، وهذا بمكس الحال في مذهب ماركس حيث يعد المذهب الاقتصادى هو جوهر فلسفة ماركس ، وحيث يعتبر أن النظريات والآراء والنظم الاجتماعية والسياسية هى - قبل كل شئ - وليدة الحياة المادية أى الاقتصادية للجموع ( كما قدمنا ) ، وأن النظام الاقتصادى يعد إذاً أنه الأساس الذى يقوم عليه بناء النظام السياسى .

لذلك لم يكن إذاً غريباً أن نجد الدستور السوفييتى يخصص الباب الأول من أبوابه للنظام الاجتماعى - الاقتصادى .



## المبحث الثالث

### الانتقادات والانتهاكات المتبادلة بين الماركسيين والديموقراطيين الغربيين ( وغيرهم )

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين : ( الأول ) نعالج فيه انتقادات الماركسيين للديموقراطية الغربية ، و ( الثاني ) نتكلم فيه عن الانتقادات الموجهة إلى مذهب ماركس من جانب الديموقراطيين الغربيين وغيرهم ( بل ومن جانب بعض الماركسيين أنفسهم ) .

#### المطلب الأول - انتقادات الماركسيين للديموقراطية الغربية

هذه الانتقادات يمكن أن تنحصر أهمها في ثلاثة أمور متصلة ببعضها البعض ، على أننا نستطيع مع ذلك أن نفصل ما بينها لترتيبها على الوجه الآتي .

#### النقد الأول - الديموقراطية الغربية ليست ديموقراطية كاملة

ذلك لأنها - كما يقول الماركسيون - ديموقراطية سياسية فحسب ، ومن أجل أن تكون ديموقراطية كاملة كان يجب أن تكون كذلك ديموقراطية إقتصادية - إجتماعية ، أي أن يكون من خصائصها كذلك أن تكفل للفرد ما يطلق عليه في العصر الحديث « بالحقوق الإجتماعية » ( Droits sociaux ) ويقصد بها تلك الحقوق التي تقرر للفرد لتحريره من الناحية الإقتصادية ، ولذلك يطلق عليها أحيانا « بالحقوق الإجتماعية - الإقتصادية » (١) . على أنه يجب ألا نفوتنا هنا ملاحظة أن الديموقراطية الغربية تتطور في العصر الحديث - وقد تطورت فعلا منذ أوائل هذا القرن - نحو الأخذ بهذه الحقوق الإجتماعية - الإقتصادية ، على أنه لا يزال يؤخذ على تلك الديموقراطيات الغربية أنها حين تنص على تلك الحقوق في دساتيرها فإنها تعد تلك الحقوق بمثابة « برامج » لسياستها ، لا بمثابة « واجبات »

أو التزامات قانونية يسوغ للفرد أن يطالب الدولة قانوناً بأداء تلك الالتزامات بحيث يستطيع الفرد أن يضمن قيام الدولة فعلاً بأداء تلك الخدمات والالتزامات ثم إن هذه الحقوق الإقتصادية - الإجتماعية تتطلب من الدولة أن ترصد لها في ميزانيتها مبالغ طائلة بل هائلة تتجاوز المقدرة المالية للدولة الغربية (١) .

#### النقد الثاني - أن الشعب ليس هو الذى يحكم فى الواقع

فى مجتمع رأسمالى - فيما يرى لينين - لن تكون الديمقراطية إلا أداة لخدمة الطبقة الحاكمة ، أو على حد تعبيره ، ديمقراطية لصالح الأقلية ، أى لطائفة أصحاب الأملاك : الأثرياء ، بعبارة أخرى أن السيطرة على شئون الحكم إنما هى لطيفة الرأسماليين

#### النقد الثالث - الحرية فى الديمقراطية الغربية مسألة صورية ( شكلية )

هذه الظاهرة تعد بمثابة نتيجة طبيعية لما تقدم بيانه ( فى النقدين السابقين ) ، فالحرية هنالك - فيما يقول الماركسيون - ما هى فى الواقع سوى مجرد سراب خداع فى أعين الطبقة العاملة ، فما هى مثلاً قيمة حرية الفرد فى أن يرشح نفسه للانتخابات النيابية إذا لم تكن لديه - كما قدمنا الثروة والتعليم والافراغ ولاغير ذلك من الوسائل التى تمكنه من منافسة المرشحين من أصحاب رؤوس الأموال ومن الوصول الى المقاعد النيابية ، وما قيمة حرية الصحافة مثلاً إذا كانت كبريات الصحف فى أيدي أصحاب رؤوس الأموال ، وتحت سيطرتهم .

---

(١) يجب ألا يفهم بما تقدم أن الفرد يستطيع فعلاً - فى الدول الماركسية - أن يطالب الدولة قانوناً بأداء تلك الالتزامات ، وذلك نظراً لما هو معروف من عدم كفالة حريات الأفراد فى تلك الدول .

## المطلب الثاني

### الانتقادات الموجهة الى مذهب ماركس

تتلخص أم هذه الانتقادات فيما يلي:

اولا - الانتقادات الموجهة الى نظرية « النادية التاريخية » او « التفسير

الاقتصادي للتاريخ » Matérialisme Historique

هذه النظرية تعد من أكثر المواضع ضعفا في مذهب ماركس، إلى حد أننا لنجدما

موضع النقد حتى من جانب بعض أتباعه أنفسهم (مثل برلشنيين Bernstein)،

وحتى أننا وجدنا انجبار زميل ماركس وصديقه حاول أن يصحح هذه النظرية أثناء حياة ماركس وبالاتفاق معه - وتتلخص أم تلك الانتقادات فيما يلي :

١ - تناقض : إن هذه الفكرة تنطوي على تناقض — une contrad

icti interne ، لأنه إذا صح ما يراه ماركس من أن الآراء أو الأفكار

إنما تتولد من العوامل الاقتصادية ، فيما أن هذه العوامل الاقتصادية - كما

يقول - متغيرة غير مستقرة ، فإن نظرية ماركس لا يصح إذا أن تعد معبرة

عن صورة أو مرحلة نهائية، ويجب إذا أن يعاد النظر باستمرار في آراء ماركس

ونظرياته « Le marxisme-droit être perpétuellement repensé »

٢ - إن ماركس قد كسّون مقدما (a priori) رأيه بصدد هذه النظرية ،

ثم أخذ بعد ذلك يلتمس الأسانيد والمبررات لذلك الرأي ، ودليل ذلك أنه حين

نادى بتلك النظرية في « بيان الحزب الشيوعي » الذي نشره بالاشتراك مع

زميله انجبار عام ١٨٤٨ لم يكن قد قام بعد بتلك الدراسات التاريخية (التي نشرها

فيما بعد في كتابه « رأس المال » الذي ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٦٧ ) .

يتبين مما تقدم أن نظريته هذه لم تكن وليدة بحث علمي ، بل كان البحث

العلمي الذي قام به بهذا الصدد بمثابة دفاع أو تبرير لتلك النظرية التي اعتنقها

مقدما ، وليس ذلك بالأسلوب العلمي السليم لتكوين الآراء والنظريات .

إن ماركس لم يحدد تحديدا دقيق الصلة بين الحالة أو الأوضاع الاقتصادية (١) . وبين مختلف النظم القانونية والسياسية والدينية الخ (٢) .

٣ - إن ماركس لم يفسر لنا ما يلاحظ من أن أنظمة مختلفة يمكن أن توجد في بلاد مختلفة رغم أنها تحتاز مرحلة واحدة من مراحل تطورها الاقتصادي وبالعكس ويجدنا مراحل اقتصادية متماثلة في مجتمعات اختلفت فيما بينها اختلافا كبيرا بمباراة أخرى أن التاريخ لا يبين لنا ذلك الترابط أو التلازم الوثيق بين التطور الاقتصادي ( وبخاصة وسائل الإنتاج ) الذي يعده ماركس بمثابة الأساس ، وبين الأفكار والأنظمة الاجتماعية والسياسية والمعتقدات الدينية ( التي يطلق عليها « البنيان العلوي » ) فثلا نجد المسيحية قد عرفت إبان عهود أنظمة اقتصادية مختلفة : عهود الرق والافطاع والرأسمالية . ونجد لكل من إنجلترا وفرنسا مثالا نظاما رأسماليا متماثلا ، ومع ذلك نجد فيهما صورتين مختلفتين من النظام السياسي نظرا « الجذور التاريخية » المختلفة في كل منهما . ولقد كان دعاة الإصلاح الديني ( في أوروبا ) تحركهم عوامل دينية بحتة .

ثم إن هذه النظرية تتعارض مع فكرة حرية الإرادة وتستبعد من نطاقها أمر كل مجهود وتنكر أهمية الدور الذي يقوم به العبادة في تسيير عجلة الأحداث التاريخية .

٤ - بين الظواهر الاقتصادية نجد أن أكثرها أهمية - في نظر ماركس - هي وسائل الإنتاج ، ولكن هذه الوسائل إنما تعتمد على الابتكار أو الاختراع ، أي أن وسائل الإنتاج هي قبل كل شيء ثمرة الفكر .

---

(١) وهي ما يطلق عليها ماركس L'infrastructure أى الأساس .  
(٢) ويعبر عنها ماركس بمباراة Superstructure أى الدور العلوي أو القائم فوق ذلك الأساس .

هـ - **مخالفة** - أنه مما لا يجوز إنكاره أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في التاريخ ، وأن إليها وحدها ترجع أحياناً بعض الأحداث أو الظواهر التاريخية ، على أن إعمال العوامل الأخرى بحيث تقصر هذه الأهمية الخاصة على تلك العوامل الاقتصادية وحدها ، يعد - كما هو بين - ضرباً من ضروب المبالغة . فالواقع أن الشهوات تلعب في حياة الأمم - كما تلعب في حياة الفرد - دوراً هاماً كثيراً ما يكون أكثر أهمية من الدور الذى تلعبه المصالح المادية الاقتصادية . كما أن التاريخ يبين لنا ذلك الدور الكبير الذى لعبته المعتقدات الدينية في حياة الأمم ، حتى أن الحروب الدينية كانت قديماً أكثر الحروب طولاً وأشدّها هولاً . وهل يصح في الأذهان أن يقال أن الشهداء الذين لاقرأ المنيايا أو الأهوال والبلايا في سبيل معتقداتهم الدينية قد احتملوا هذه التضحيات تحت تأثير بواطن مادية اقتصادية !! - وفي ذلك يقول الدكتور جوستاف لوبون : « أنه إذا كان العقل هو الذى يخلق العالم ، فإنها هى العقائد والمواظف والشهوات هى التى تسيطر على حياة الرجال وتسيطر تاريخ الأمم » . ويرى أحد كبار علماء النفس ( أدلر Adler ) أن على رأس تلك الشهوات شهوة حب السيطرة وأنها هى التى تلعب الدور الأول في التاريخ .

ويرى كثير من العلماء والمؤرخين أن **المعتقدات الدينية** هى التى لعبت في الأزمنة القديمة الدور الأكبر في التاريخ ، فكان للمعتقدات الدينية أثر كبير في نشأة الجماعات والدول في الأزمنة القديمة وذلك حتى قبل أن تعرف الأديان السماوية ، أى حين كانت تلك المعتقدات ذات صبغة خرافية . لقد كان الدين - كما يقول المؤرخ الفرنسي الأخصائى في التاريخ القديم فوستيل دى كولايج Fustel de Coulanges - هو العامل الأول في تكوين الجماعات البدائية . وفي اليونان القديمة ( قبل المسيحية ) كان لا يمكن أن تقوم جماعة من الجماعات ( سواء كانت العائلة أو الدولة ) إلا على أساس وحدة العقيدة الدينية ، بحيث إذا خرج

الفرد عن دين العائلة أو الدولة لم يصبح يعد من أفراد العائلة أو من مواطني الدولة ، وإنما يعد أجنبيا عنها .

وفي مصر الفرعونية يقول المؤرخ الشهير هيرودوت أن المصريين القدماء كانوا أكثر الشعوب القديمة تدبنا ، وكان يعد الملك ( الفرعون ) خليفة الإله ( سواء كان رع أو هورس أو آمون أو غيره ) على الأرض ، وأحيانا كان يعد إبنًا للإله بل وإلها ، فكان الفرعون يلقب هورس Horus وهو لقب الإله المعبود في عهد الأسرتين الفرعونيتين الأولى والثانية ، أو يلقب رع وهو لقب الإله المعبود في عهد الأسرة الفرعونية الرابعة الخ .

وكانت فكرة بناء الأهرام ترجع إلى بعض المعتقدات الدينية ، بل أنه لتكاد جميع الآثار التي تركها المصريون الأقدمون تحمل طابعا دينيا .

ولا يزال الدين حتى في العصر الحديث أثر في نشأة الدولة العينية إسرائيل

#### مبالغة ماركس في أعمال لتهمية العوامل السياسية والقوة السلطة .

كان من أثر تلك المبالغة التي أسبغها ماركس على أهمية العوامل الاقتصادية أن وجدناه قد بالغ في إهمال أهمية العوامل السياسية والقوة المسلحة ، تلك العوامل الأخيرة التي يرى أحد كبار رجال العلم أن لها - في أكثر الحالات - أثرا أكبر مما للعوامل الاقتصادية في سير مجرى أحداث التاريخ .

فاركس - حين أهمل أهمية السلطة السياسية قد أهمل في الوقت ذاته سلاحا أو مصدرا هاما من مصادر تقوية نظام إقتصادى ضعيف، كما أهمل الاهتمام بأكثر خطر يهدد الحريات .

أن الفكرة الساذجة والخيالية لماركس - كما يقول العلامة پوپر - عن المجتمع اللاتطبق الذي تفقد فيه سلطة الدولة وظيفتها ، وبذلك تنتهى إلى الزوال ( وذلك في المرحلة الثانية التي سبق الكلام عنها ) ، هذه الفكرة تبين لنا ( كما يقول ذلك

العالم الكبير ) أن ماركس لم يدرك ما يستطيع سلطان الدولة أن يفعله من أجل حماية الحرية والإنسانية .

وينفى ماركس أن مايسمى « الحرية الشكلية » (وهو معنى الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية) وهي تشتمل حق الشعب أن يحكم على تصرفات الحكومة وأن يعزلها - هذه الحرية ( والشكلية، على حد تعبير ماركس ) تعد الوسيلة الوحيدة المعروفة التي تستطيع بواسطتها أن نحمي أنفسنا من سوء استعمال السلطة السياسية .

لقد بالغ الماركسيون في أهمية المال لاقتصاد من مكان وسلطان، وكانت حجبتهم: « أن من يده المال يصبح السلطان في يده ، لأنه يستطيع أن يشتري السلاح ، بل ويستطيع في الوقت ذاته أن يحصل كذلك على المال ، ولكن هذه الحجة - كما يقول پوپر - « تنطوي على الاعتراف بأن من كان يملك السلاح فإنه يستطيع في الوقت ذاته أن يملك المال ، « والتاريخ يبين لنا - كما يقول - حالات كان فيها الحصول على المال وحدث الاستغلال إنما كان مصدره وسناده وعماده هي القوة المسلحة .

فقصر الرومان أوكتافيوس ( أول قيصرية الامبراطورية الرومانية ) - كما يقول الفيلسوف البريطاني الشهير برتراند رسل Russel - ساعده دائئوه من كبار رجال المال على الاستيلاء على مقاليد الحكم لأنهم لم يكن لديهم أمل في الاستيلاء على مبالغ ديونهم إلا إذا نجح في الاستيلاء على الحكم ، ولكنه حين تولى الحكم أصبح من القوة بحيث استطاع أن يقاوم نفوذهم. والملك شارل الخامس ( ملك اسبانيا عام ١٥١٦ ، والذي أصبح أيضا امبراطوراً لألمانيا عام ١٥١٩ ) اقترض من أسرة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال ( أسرة Fuggers ) أموالا مكنته من التربع على مقعد امبراطور ألمانيا ، ولكنه حين بلغ هذا المقعد اضطهدهم ولم يدفع لهم ما اقترضه من مالهم .»

ويبدو لنا أن إنجبار - زميل ماركس وشريكه في زعامة الماركسية - قد بدأ في أواخر حياته يدرك ما في نظريتهما من «المادية التاريخية» من المبالغة فأخذ يتراجع ويرجع عن ذلك الغلو، فالفيلسوف الاشتراكي الفرنسي جاكوبين يقول عن إنجبار: «إنه يحظر علينا ادِّجاع كل شيء إلى الاقتصاد، أو استنتاج كل شيء من الاقتصاد».

سر نزعة المبالغة - يمكننا أن نرجع سر هذه النزعة إلى أحد السيين التاليين أو إليهما معا:

(أ) - أن سلوك ماركس طريق المبالغة (فيما يرى بودان) كان بمثابة رد فعل، réaction ضد أسلوب التفكير أو الكتابة الذي كان سائدا في العصر الذي عاش فيه ماركس.

(ب) - يصبح كذلك - فيما نرى - أن نرجع أصل هذه المبالغة إلى تلك النزعة التي تلاحظ لدى الكثيرين من العلماء والفلاسفة والمفكرين وهي نزعة «التعميم» la généralisation. وهي نزعة من شأنها أن تميل بهم إلى أن يجعلوا من ملاحظة خاصة بحالة معينة مبدأ عاما يطبق ويمر في جميع الحالات.

أن المنهج العلمي إنما يتطلب بناء النظرية على أساس التاريخ وملاحظة الواقع، كما كان شأن مونتسكيو حين أقام نظرية «فصل السلطات، الشبيدة» والتي تلتخص في أنه من أجل كفالة الحريات والحيلولة دون الاستبداد فإنه يجب عدم تركيز السلطات (وبخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية) في قبضة يد واحدة أو هيئة واحدة لأن الجمع بين السلطات وتركيزها يؤدي إلى الاستبداد والحكم المطلق كما أثبتت ذلك أحداث التاريخ وملاحظة ما شهده في الواقع في فرنسا (حيث كانت سلطة الحكم مركزة في يد الملك)، وذلك بخلاف الحال في إنجلترا حيث قضى بها ما بين عامي ١٧٢٩ و ١٧٣١، وحيث وجد الحريات المكفولة، وحين بحث عن



أسباب ذلك كان في مقدمة ما استرعى انتباهه أن وجد السلطات موزعة غير مركزة في قبضة يد أو هيئة واحدة ، بل كانت موزعة بين الملك ، والوزارة ، والبرلمان وكان للسلطة القضائية استقلالها .

أما المنهج الذي اتبعه روسو ( معاصر مونتسكيو ) في بناء نظريته الشهيرة « المقد الإجماعي » ، فقد كان مغايرا لمنهج مونتسكيو ( المنهج العلمي ) ، إنما كان ماثلا لمنهج ماركس في نظريته الخاصة « بالمادية » ، وهو المنهج القائم على مجرد التأمل والتفكير النظري المجرد *la speculation* والافتراض ، فروسو حين قال - في نظرية « المقد الإجماعي » - أن الأفراد في بدء الخليقة كانوا يعيشون في حالة « طبيعية *de nature* » هي - فيما كان يرى - كانت حياة عزلة وانفراد وحيدة تامة ، لم يقل أن ذلك هو ما تبين له من البحث التاريخي ودراسة الواقع التاريخي ، وإنما يجده بدأ نظريته بهذه العبارة : « اننى أقترض *Je suppose* ، فالنظرية - باعترافه ، وكما كان شأن الكثير من النظريات السياسية في عصره وقبل عصره ( كنظرية « الحق الإلهي ، الشهيرة « بالتفويض الإلهي ، التي كان يستند إليها الملوك لتبرير استبدادهم وحكمهم المطلق ) إنما كانت وليدة التأمل والتفكير النظري المجرد والخيال والافتراض ، أو كانت هذه النظريات في جوهرها مجرد حيلة أو وسيلة لتبرير مشروعية نظام من أنظمة الحكم ( كنظرية التفويض الإلهي ) ، أو مجرد سلاح من أسلحة الكفاح ضد نظرية معينة تتخذ عمادا أو سنادا لنظام معين من أنظمة الحكم .

#### التفرد الثالث : ضد نظرية الصراع بين الطبقات ،

تتلخص هذه النظرية - كما قدمنا في أن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات ، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يترتب عليها إنقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين إحداهما تستغل الأخرى وأن التغيرات

التاريخية هي نتيجة الصراع الطبقي ، وأن الصراع في العصر الحديث قائم بين طبقتين : البروليتاريا والبورجوازية .

وفيما يلي أهم ما يوجه إلى هذه النظرية من الانتقادات :-

١ - فكرة « الطبقة » غير واضحة - ما هي « الطبقة » ؟

لم يقدم ماركس تعريفا للطبقات الاجتماعية ، على أنه في نظر الماركسيين يبدو أنه يعرف « الطبقة » تعريفا إقتصاديا (٣٣) فلقد كان لا يرى أمامه سوى طبقتين رئيسيتين (١) طبقة البورجوازية وهي تلك التي تملك وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي ، وهم من يطلق عليهم في العصر الحاضر « رجال الأعمال » hommes d'affaires ( وهم أصحاب الشركات والمصانع وكبار التجار ) ، ( ب ) طبقة البروليتاريا أي طبقة العمال الفقراء الأجراء الذين لا مورد لهم إلا من كسب عملهم ويعني بهم ماركس عمال الصناعة (١) .

لقد كانت هذه السبغة الإقتصادية في تعريف الطبقة وفي التفرقة بين الطبقات صحيحة إلى حد كبير في العصر الذي عاش فيه ماركس وفي البلد الذي اتخذ له نموذجا وجملة موضع دراسته وكتب فيه الشطر الأكبر من آرائه ونظرياته : أعني إنجلترا ، فقد لاحظ ماركس - في فترة إقامته في إنجلترا - اتجاها المجتمع الإنجليزي إلى التركيز في طبقتين رئيسيتين : طبقة أصحاب رؤوس الأموال الأثرياء وطبقة العمال الصناعيين الفقراء حتى أن الوزير الإنجليزي الشهير ديزرائيلي Disraeli كان يرى أن ثمة في إنجلترا « أمتين » غنيتين ، وهو يعنى بذلك هاتين الطبقتين ، وكانت بين هاتين الطبقتين فروق كبيرة جامدة لم يكن معها من اليسر الانتقال من الطبقة الدنيا إلى العليا ، فكافة هذا التفاوت الإقتصادي الكبير في إنجلترا لا ترجع إلا إلى عهد قريب .

---

(١) فلم يكن يشمل اصطلاح « البروليتاريا » عمال المزارع في الريف .

ويجب ألا يفوتنا أخيراً أن نذكر أن أهم ما يميز الطبقات دون غيرها من الهيئات أو الظواهر الاجتماعية ( كالأمم مثلاً ) هو تسلسل المراتب .

#### Hiérarchies de rangs

ولكننا نجد في الوقت الحاضر أن الطبقة ( بل الطبقات ) الوسطى لم تأخذ في الانقراض ثم الاندماج في طبقة البروليتاريا كما كان يظن ماركس ( كما سنبين فيما بعد تفصيلاً ) ، كما نجد أن أثر الملكية أخذ يتلاشى كقياس أو أساس لتحديد المركز الاجتماعي للفرد - اللهم إلا في نطاق حشيش الشأن - وإنما نجد ذلك الأساس مرتبطاً بالهيئة التي يعمل فيها الفرد .

إن مقدار الثروة التي يمتلكها الفرد لا تصلح - كما يقول الأستاذ بودان Boudin مقياساً لتعريف الطبقة، إنها بعض الظواهر الأدبية *aspects moraux* . هي التي تبين أو تحدد الطبقة<sup>(١)</sup> . على أن الحال قد تبدل في السنوات الأخيرة قليلاً . ثم أن الطبقة العاملة ( كما يقول أحد كبار الباحثين من أتباع ماركس وهو برلشتين Bernstein ) ليست في الواقع عبارة عن وحدة متناسقة .

وسوف نبين تفصيلاً فيما بعد أن الناحية الاقتصادية لا تصلح وحدها أن تمد دائماً أساساً للتفرقة بين الطبقات .

ثم أنه غير صحيح أن يقال أن الطبقات كانت معروفة في كل زمان ومكان ، حتى يصح القول بأن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات .

---

(١) ثم إنه إذا صح الادعاء بإمكان اتخاذ الثروة مقياساً لتعريف الطبقة فإنه يجب النظر إلى نوع الاتفاق *la qualité de la dépense* « لا إلى كميته أو مقداره ، - ويقصد بذلك - فيما يبدو لنا - أنه يجب النظر إلى نوع الاتفاق من حيث المسكن والأثاث والخدم وغير ذلك ، وبذلك يعتبر بعض الباحثين الشخصيين من مرتبة واحدة إذا كان مستوى معيشتها متقارباً - راجع مؤلف الدكتور ثابت الفندى ص ١٢ .

فأنجيلو ذاته اعترف - بعد وفاة ماركس - أن الجماعات البدائية لم تكن بها طبقات لأنها كانت جماعات شيوعية . وفي كثير من الشعوب الأفريقية لم تكن هناك امتيازات أو صراع طبقات ، بل لم تكن هناك طبقات ، وكانت كلّة و الطبقة و غير مبرقة .

#### ٢ - أساس تقسيم الطبقات لم يكن دائما اقتصاديا

لم يكن المبدأ الذي يقوم عليه تقسيم المجتمع إلى طبقات هو دائما ذلك الأساس الاقتصادي الذي يمتدّه ماركس . فإذا كان الاقتصاد أحيانا هو أساس ذلك التقسيم كما كان الشأن في القرن التاسع عشر في البلاد الرأسمالية الصناعية (١) ، ( ولا يزال ذلك هو الشأن - إلى حد ما - في عصرنا الحاضر ) ، فأننا نجد أن ذلك الأساس كان أحيانا هو السياسة وقارة الدين وقارة الجيش .

السياسة : ففي الشعوب التي يسيطر عليها النشاط السياسي - كما يحدث عادة في فترات الازمات - نجد أن الطبقة العليا هي لأصحاب النفوذ أو السلطان في شئون الحكم والادارة كما كان الشأن في روما القديمة .

وذلك بسكس ما هو عليه الحال في بلدكسويسرا في العصر الحديث .

الدين - وفي المجتمعات التي يسيطر فيها الطابع الديني على عقليتها وعلى مختلف مظاهر مدنيها نجد أن الاقرباب من الإله ( أو الآلهة ) ومن السكائنات المقدسة هو الذي يضع الفرد في المراتب العليا ، ففي مصر القديمة - التي كانت كما قال

---

(١) وفي بلد كفرنسا كان هناك قبل عصر الثورة الفرنسية طبقات قانونية *Classes juridiques* ، أي أن القانون ذاته هو الذي قرر الطبقات ترتيبا معيناً فقرر نمة « طبقات ممتازة » *classes privilégiées* وهي عبارة عن طبقة الاشراف أو النبلاء *noblesse* ثم رجال الكنيسة *le clergé* وتليهما طبقة البورجوازية التي كان منها مثل الشعب *Tiers Estate* . ولم تكن طبقة الاشراف أكثر فروسة من البورجوازية بل كان العكس هو الصحيح .

هيرودوت أكثر الشعوب القديمة تدنيا - كان يعد القرون لها وكانت الطبقة الثانية للمكينة ، ويمثل الشعب الطبقة الثالثة والأخيرة .  
العصر - وفي بعض الشعوب كانت تقسم الطبقات طبقا لمن معينة ، كما كان شأن الشعوب نصف الحامية ( القبائل النيلية الحامية ) .

الجنس ( Sexe ) . وفي بعض الشعوب كانت الطبقة تتكون من الذكور .  
وكانت الغاية الأساسية هي غاية حرية ، تزويد المجتمع بطبقة من المحاربين .  
الجيش - وفي المجتمعات التي تغلب عليها الحياة العسكرية تسود طبقة من دارسقاطية السيف ، وذلك يحدث عادة إبان الحروب والثورات والانقلابات العسكرية . ذلك كان الشأن مثلا إبان الحروب الصليبية ، كما نجد هذه الطبقة في اسبرطة وفي حكم الماليك في مصر .

٣ - تقسيم المجتمع الى طبقتين تقسيم غير سليم  
ذكرنا أن ماركس يقسم المجتمع إلى طبقتين اثنتين رئيسيتين : البروجوازية والبروليتاريا ، ولقد أوحى إلى ماركس هذا التقسيم ما كان يشهده في إنجلترا في ذلك الحين ، حيث كان يعتقد أن المجتمع في إنجلترا يشبه إلى التركيز في هاتين الطبقتين ، ولم يكن ماركس ينكر أن ثمة طبقة وسطى ( تضم على وجه الخصوص صغار الملاك والحرفيين Artisans وأصحاب المتاجر الصغيرة ) .  
ولكنه كان يعتقد أن هذه الطبقة الوسطى آخذة في الانقراض لأن أفرادها سيتحولون إلى عمال (بروليتاريا) كنتيجة لما ستعانيه هذه الطبقة الوسطى من أزمات ناجمة عن شدة وطأة منافسة كبار الرأسماليين أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى .

حقا لقد اتجه عدد الحرفيين وأصحاب المتاجر الصغيرة - في البلاد الرأسمالية - إلى التناقص كما تنبأ ماركس ، ولكن إذا كان شطر كبير من تلك الطبقة الوسطى القديمة قد اختفى من تلك البلاد فإن ذلك لم يؤد إلى انقراض الطبقة الوسطى ولا

إلى زيادة طبقة البروليتاريا ، إذ ظهرت أعمال ومهن جديدة أدت الى نشأة طبقة وسطى جديدة . فالاحصائيات لاتبين لنا أن عدد أفراد الطبقة العاملة في الصناعات أخذت في الازدياد بالنسبة لغيرها من الطبقات

ومن ناحية أخرى فان التطور قد سار في اتجاه غير الذي تنبأ به ماركس . وكان من مظاهر هذا الاتجاه أن أخذ في الظهور ترتيب جديد للقيام الاجتماعي للأفراد لا يقوم على أساس الملكية ولكنه يتخذ من التعليم ونتائج الجهود الشخصية والصفات الخاصة ذلك الأساس أو المقياس ، وقد صاحب قيام هذه الظاهرة نمو الطبقات المتوسطة الجديدة ( التي سبقت الإشارة إليها ) .

#### ٤ - خطأ فكرة « الصراع »

( أولاً ) غير صحيح ما ذكره ماركس من أن التاريخ يشهدنا دائماً على « صراع » بين الطبقات : بين الطبقة العليا الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج من ناحية ( وهي في العصر الحديث طبقة البورجوازية ) وبين الطبقة السفلى موضع الاستغلال من ناحية أخرى ( وهي في العصر الحديث البروليتاريا ) .

فالتاريخ يبين لنا بالعكس أن الطبقة العاملة منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين - قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية ، وإنما نالتها بموافقة الطبقة العليا الحاكمة ذاتها . فلقد سارت حركة التطور - كما قدمنا - في اتجاه غير الذي تنبأ به ماركس ، إذ اتجهت سياسة الدول الرأسمالية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين هاتين الطبقتين ، فعمدت التشريعات الحديثة من ناحية إلى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، كما وجدناها من الناحية الأخرى تكفل الكثير من ضروب الخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة كما أن الطبقة العاملة لم يأخذت بوساها أو فقرها يزداد حدة أو شدة كما تنبأ ماركس ( فظل النظام الرأسمالي ) بل نجد بالعكس أن مستوى معيشتها قد أخذ في الارتفاع بإطراء ، كما أدى

تحسن فرص التمتع المتاحة لأفراد تلك الطبقة العاملة إلى جعل نظام معيشتهم قريبا من أفراد الطبقة الوسطى ثم أن أفراد تلك الطبقة العاملة لا يكتفون في الوقت الحاضر بمجموعة متجانسة (homogène) تشعر « بوعى طبقى » Conscience de classe كما أنها لا تميل إلى القيام بحركات ثورية ، فليس ثمة موضع من مواضع الشبه بين هذه الطبقة - في كثير من البلاد الرأسمالية الصناعية الحالية - وبين الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) التي يصفها ماركس .

خلاصة ما تقدم أنه نظرا لما حدث من تطور لم يكن يتوقمه ماركس فقد أصبح من الميسور نسوية مايفشأ من نزاع (أو من « صراع » على حد تعبير ماركس) بطريقة سليمة (١) .

(ثانيا) إذا كانت ظاهرة الصراع بين الطبقات أكثر صورة من صور الصراع لغت أنظار ماركس في الفترة التي كان يدون فيها ماركس نظرياته ومؤلفاته (في منتصف القرن التاسع عشر) إلا أنه قد فاته أن التاريخ عرف من قبل ومن بعد صورا أخرى من صور الصراع يفوق بعضها الصورة التي ذكرها من حيث آثارها وتأثيرها في تطور التاريخ . فالتاريخ يبين لنا أولا أن الصراع داخل الطبقات لا يبدو دائما في صورة صراع بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا (أو بين البورجوازية والبروليتاريا) كما رأى ماركس ، ففي بريطانيا نجد الطائفة العالية الماهرة من الطبقة العاملة skilled workmen كثيرا ما تقوم بمقاومة مطالب جمهور صفار العمال ، وكثيرا ما نجد صراعا بين العمال ومعهم أرباب العمل (وهؤلاء الأخيرون من البورجوازية) من ناحية ، وبين المستهلكين الذين يشكون ارتفاع

---

(١) وهذا هو ما حدث بوجه خاص في العصر الحديث في أمريكا حيث قام بعض كبار الرأسماليين مثل Ford بإشراك العمال في نصيب من أرباح مشروعاته . (انظر بودان ص ١٨٥) .

أسعار الحاجيات (التي يصنعها أولئك العمال) من ناحية أخرى .

وأخيرا فهناك أم صورية من صور الصراع وقد فات ماركس ذكرها: وهي صورة الصراع بين مختلف القوميات أو مختلف الأمم . فهنا نجد جميع طبقات الشعب ( في بلد من البلاد ) في صراع ضد جميع طبقات الشعب في بلد آخر كما فات ماركس أن يشير إلى صور أخرى من الصراع داخل الطبقة الرأسمالية ذاتها ، فهناك صراع بين أصحاب المصانع وأصحاب المتاجر ، كما نجد هناك صراعا كان له صدى و دوى قوى في جو التاريخ السياسى وهو الصراع بين رجال الصناعات وأصحاب الأملاك الزراعية ، فهذا الصراع يبدو - في العصر الحديث - في صورة ، تنازعات برلمانية كبيرة بين حزب المحافظين وحزب الأحرار في إنجلترا مثلا ، فيمكن كل منهما يعمل على حزب البرلمان الانجليزى على الموافقة على قوانين ضد مصالح فريق الحزب الآخر ، وذلك لصالح الطبقة العاملة ليكسب تأييد هذه الطبقة (١) . وكان ذلك يحدث بوجه خاص قبل أن يصل حزب العمال البريطانى إلى مقاعد الحكم عام ١٩٢٩ .

كما فات ماركس ملاحظة ذلك الصراع العنيف بين الدول الرأسمالية بسبب المنافسة الخارجية حول المستعمرات ، وما يطلق عليه اليوم : حول مناطق النفوذ . وقد أشار ماركس نفسه إلى صراع شهدته في حياته داخل طبقة الرأسمالية في

---

(١) فنجد مثلا أن رجال الصناعات (الذين يمثلهم حزب الأحرار) قد حملوا البرلمان الانجليزى على الموافقة على قوانين النيت بها الضرائب الجمركية المفروضة على القمح الوارد من الخارج ، وهي قوانين تتعارض مع مصالح أصحاب الأملاك الزراعية (الذين يمثلهم حزب المحافظين) ، كما نجد هذا الحزب الأخير قد عمل على إصدار تشريعات العمل ، وهي تكسب العمال حقوقا تتعارض مع مصالح أصحاب الصناعات ، وفي كلتي الحالتين كانت الطبقة العاملة هي التي تفيد من ذلك الصراع الذي كان يتسبب عن تلك التشريعات .



فرنسا في عهد حكومة لويس فيليب (١٨٣٠ - ١٨٤٨) إذ كان يسيطر على تلك الحكومة أصحاب المصارف ومناجم الفحم والحديد ، بينما كانت البورجوازية الصناعية في المعارضة .

#### النقد الرابع - الوجه ضد نظرية العنف أو الثورة

خلاصة النظرية - مما يتصل أو تنق الاتصال بنظرية ماركس عن الصراع بين الطبقات ، نظريته عن ضرورة استعمال العنف أو الثورة لتحقيق المبادئ والأهداف التي يتطوّل عليها مذهبه .

يرى ماركس أن النظام الرأسمالي - نظرا لما ينتابه من أزمات تتولد من بطونه ذاته فإنه سوف يهدم نفسه بنفسه ( auto-destruction ) ، على أن ماركس يرى أنه لا يجوز أن تنزع الطبقة العاملة بالوقوف موقف الانتظار لذلك اليوم الذي يوافي الرأسمالية فيه القدر المحتوم فتسقط كثرة أئمت وبلغت حد التضج ، إنما يجب - فيما يرى ماركس - أن تدرك تلك الطبقة العاملة ( البروليتاريا ) دورها التاريخي فتساعد عجلة التاريخ على سرعة الدوران ، وذلك عن طريق استعمال العنف والثورة .

وإن الشيوعيين يعلنون بأعلى صوته أن أهدافهم لا يمكن أن يتقدّم لهم أن يدركوها ما لم يقلبوا بعنف النظام الاجتماعي sans le renversement violent القائم ، ذلك هو ما ذكره ماركس في « البيان الشيوعي » (الذي يعد بمثابة دستور للمذهب) - ولقد كتب ماركس بعنف الصراع بين الطبقة العاملة وأصحاب رؤوس الأموال بأنه عبارة عن « حرب أهلية حقيقية » « a veritable civil war » .

إن ماركس إذاً هو من دعاة الثورات والحروب الأهلية ،

ولا يكتفى ماركس باستعمال العنف في هذه المرحلة التمهيدية والهدامة من مذهبه ، بل هو يرى كذلك - كما قدمنا - الاعتماد على العنف في المرحلة البناءة

الإشائية من مذهب أى فى مرحلة البناء للنظام الاشتراكى بعد نجاح الثورة وقيام البروليتاريا بمهمة الحكم وهى المرحلة المعروفة بـ «دكتاتورية البروليتاريا» .  
الانتقادات - هذه النظرية يصح - فيما يبدو - أن تكون موضع ما يلى من النقد .

- أولا - أن حركة التطور بل وتيار الرأى العام ذاته يتطلب أحيانا كل منهما القيام بحركة ثورية للنخلص من نظام فاسد أو من حكم فاسدين ، فالثورة تبررها حالة « ضرورة » أو « إرادة الأمة » أو الائتئان معا ، وفى هذا أو ذاك ما يبرر مشروعية الثورات .

أما فى مذهب ماركس فالثورة تمد « مبدأ » من المبادئ التى يقوم عليها دستور ذلك المذهب ، أى أن الثورة هنا لا تمد مسألة ضرورة أو مسألة إرادة الأمة ، وإنما تمد - كما ذكرنا - مسألة « مبدأ » أو مجرد « مساعدة لبعلة التاريخ على سرعتان الدوران » فى طريق السير نحو اتئام مدين ، وليس فى ذلك ما يصلح أن يكون مبررا لثورات . فالثورة لا يصح أن تكون « مبدأ » من المبادئ التى نعتنقها فى غير مراعاة لتغير الظروف ، إنما هى قبل كل شئ - لأحدى الضرورات ، و « الضرورة » أو « إرادة الأمة » إنما هى وليدة الظروف المتغيرة التى لا يجوز منها تقرير « مبدأ » ثابت مستقر (١) .

- ثانيا - حين تنجح حركة ثورية تقوم عادة بمهام الحكم عقب نجاحها بحكومة مؤقتة لفترة انتقال قصيرة ، وهى التى يطلق عليها « الحكومة الواقعية »

---

(١) وإنما لنجد ماركس يذهب - فى التمسك بهذا المبدأ الثورى - إلى حد يشير فائرة النفس والمقل مما ، فهو ( كما يقول الأستاذ بودان ص ١٧٩ ) لا يجب أن تعتمد الحكومات البرجوازية إلى تحسين حال الطبقة العاملة لأن فى ذلك ما يعنى « جذوة النزعة الثورية ونزعة حب الصراع فى نفوس أولئك العمال ، الأمر الذى =

أو « حكومة الثورة » ، وهى بطبيعتها - كما قدمنا - حكومة ذات نزعة دكتاتورية (١) .

فإذا كان ماركس وأتباعه يقررون أن الحكومة التى تتولى الحكم بعد نجاح الثورة ذات صبغة دكتاتورية ، فذلك - كما ذكر - أمر طبيعى لا يأخذ عليه ولا منفذ للنقد إليه ، ولكن هذه الحكومة التى تقوم بعد الثورة تتجاوز مرحلة (هى التى يطلق عليها « مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ») ولكنها ليست فى الواقع مرحلة مؤقتة ، لفترة انتقال قصيرة كما هو شأن حكومات الثورات ، إنما هى - كما قدمنا - على حد تعبير ستالين : « بمثابة عصر من العصور التاريخية » ، هى - كما يرون - فترة طويلة الأمد ، وهى - كما أرى - فترة تمتد إلى الأبد ! ! أى أنها ليست بمجرد دكتاتورية مؤقتة بل هى فى الواقع دكتاتورية دائمة ، فالمرحلة الثانية (مرحلة الشيوعية الكاملة) التى يقولون أنها تلى تلك المرحلة الأولى (مرحلة دكتاتورية البروليتاريا) هى فى الواقع ، إلى عالم الغيب أو الخيال أقرب منها إلى عالم الحقيقة والواقع ، أى أن تلك المرحلة الأولى : مرحلة الدكتاتورية هى مرحلة أبدية ، ستبقى دائماً ، طالما كان ذلك النظام الماركسى قائماً .

---

== يودى إلى تأخير ساعة قيام الثورة التى يقتبأ بها ماركس ، إذ هو يرى - بالعكس - ضرورة العمل على ازدياد إشغال ضرام ذلك الصراع ، لذلك نجده يسخر من أولئك الإشتراكيين المعتدلين الذين يعملون على تحسين حال العمال بالوسائل السلبية المشروعة ، وهو يصنفهم « بالرجعيين » ، كما نجده يسخر من ذوى النفوس الخيرة والمصلحين ومنشئ الجمعيات الخيرية . »

(١) سبق أن تكلمنا تفصيلاً ( فى مؤلفاتنا فى القانون الدستورى فى موضوع « أساليب نهاية الدساتير » ) عن الأسباب والظروف التى تجعل عادة لهذه الحكومة نزعة دكتاتورية .

٢ - الصراع بين الطبقات - إذا كان قد اعترف بعض الكتاب بأن ما ذكره ماركس من أن « تاريخ الجماعات هو تاريخ الصراع بين الطبقات » ، يعد صحيحا إذا نظرنا للبعض ، إلا أنهم يرون - فيما يبين التاريخ - أنه غير صحيح في العصر الحديث ، ففي كثير من الأقطار التي بلغت فيها الرأسمالية والصناعة شأوا بعيدا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأقطار شمال أوروبا لا نلحظ شيئا من ذلك الصراع الطبقي ولا تجد المذهب الشيوعي هناك سوى العدد القليل بل الضئيل من الاتباع .

كما يبين لنا التاريخ أن الطبقة العاملة - منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية ، أي دون صراع .

٣ - يؤس الطبقة العاملة - كان يرى ماركس أن الطبقة العاملة سوف يأخذ بؤسها في الازدياد حدة أوشدة في ظل النظام الرأسمالي ، وقد أثبت التأريخ أن مستوى معيشتها قد أخذ - بالعكس - في الارتفاع باطراد .

٤ - الطبقة الوسطى واقتراضها - كان يرى ماركس أن الطبقة الوسطى سوف تأخذ في الانقراض ثم الاندماج في طبقة البروليتاريا مما يؤدي إلى زيادة عددها . صحيح أن قسما كبيرا من الطبقة الوسطى ( يشمل طائفة الحرفيين artisans وأصحاب المتاجر الصغيرة ) قد اتجه عدده في البلاد الرأسمالية إلى التقلص كما تنبأ ماركس ، كنتيجة لما عاتته هذه الطائفة من أزمات ناجمة عن شدة وطأة منافسة كبار الرأسماليين ، ولكن ذلك لم يؤد إلى انقراض الطبقة الوسطى ولا إلى زيادة طبقة البروليتاريا كما كان يظن ماركس ، إذ ظهرت أعمال ومهن جديدة أدت إلى نشأة طبقة وسطى جديدة ، كما قدمنا .

٥ - تركيز Concentration المشروعات - يرى ماركس أن المشروعات (وبالتالى الملكية) فى النظام الرأسمالى تأخذ فى التركيز فى أيدي فئة قليلة تأخذ فى القلة والاقصان على مدى الزمان ، ولكن أحداث التاريخ تبين لنا ( فيما يقول الأستاذ بودان ) أن حركة التركيز ( فى الميدان الصناعى والتجارى ) ليست مستمرة فى سيرها بخطى ثابتة غير متغيرة ، إذ نجد أحيانا سرية الخطوات وأحيانا مبعدة أياها طوعا وتبعا لسير الحالة الاقتصادية العامة .

ولقد كان ماركس يعتقد خطأ أن حركة التركيز يمكن أن تستمر فى سيرها إلى غير نهاية تنتهى عندها ، ولكن التركيز ينقلب بعد حدمعين إلى مصدر للخسارة لا للربح ، لذلك نجد الرأسمالى الفطن لا يتجاوز ذلك الحد ؛ ويرجع سبب اخفاق الكثير من المشروعات إلى تجاهل تلك الحقيقة أى الى تجاوز ذلك الحد .

ولقد كان ماركس يعتقد أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية أمران متلازمان ، أى أن تركيز المشروعات يترتب عليه حتما تركيز الملكية فى أيدي عدد قليل من الرأسمالين . ولكن التاريخ أثبت غير ذلك ، فاركس لم يستطيع أن يدرك ما سوف تصيبه الشركات المساهمة من ازدهار وتوفيق . وذلك بعد العصر الذى عاش فيه ، ولقد كان من شأن هذه الشركات أن عملت على تجمعة للملكية على عدد كبير من الأفراد ( أو بعبارة أخرى عدم تركيزها فى أيدي قلة من الأفراد ) ، أى أننا إذا سلطنا جدلا بأن ثمة حركة تركيز مطردة للمشروعات فإن ذلك التركيز لا يترتب عليه حتما تركيز الملكية فى أيدي قلة .

وأخيراً نذكر أن حركة التركيز لا أثر لها فى الميدان الزراعى .

٦ - الاتحاد العالمى للعمال - كان يرى ماركس أن الطبقة العاملة فى مختلف أقطار العالم يجب أن تتحد وأنها سوف تتحد من أجل أن تنجح تلك الثورة العالمية المالية التى كان يتبناها ، كما كان يتمسك بأهدائها .

ولكن التاريخ يبين لنا أن حركة الاتحاد أو الانسجام بين طبقة معينة من

الطبقات في أمة من الأمم وبين الطبقة المائلة لها في الأمم الأخرى ، نقول أن تلك الحركة إنما تبدأ عن طريق الطبقات العليا لا الطبقة السفلى ( الطبقة العاملة ) ، فهذه الطبقة الأخيرة تلتصق بالوطن أكثر مما تلتصق به تلك الطبقات العليا التي يبدو أن لها نزعة دولية أو عالمية Cosmopolite . فثلا كانت طبقة الأشراف ( أو النبلاء ) قبل الثورة الفرنسية طبقة لا وطن لها أي دولية ( في حدود القارة الأوروبية طبعا ) فكانت صلات النسب تتم بين نوبل ونبيلة من دولتين مختلفتين ، كما كنا نجد اختلاطا وامتزاجا بين تلك الطبقة العليا ومثيلاتها في البلدان الأوروبية الأخرى ، بينما لا نكاد نجد بين تلك الطبقة وبين غيرها من الطبقات الأخرى في وطنها الواحد رابطة أو علاقة ما (١) .

والأمر بالعكس إذا نحن مبعنا إلى طوائف الطبقة السفلى : إلى العمال والفلاحين ، فأننا نجد أقل اتصالا من الطبقات العليا بالبلدان الأجنبية . أي أن تلك الطبقة العاملة أبعد استعدادا عن الانسجام والاتحاد مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية من الطبقات العليا .

فالتبقات إنما بدأ انسجامها وتوحيدها مع نظائرها في بلدان أخرى من أعلى لا من أسفل .

---

(١) الطبقات الاجتماعية للدكتور محمد ثابت الفندي ص ٢٠ ، ٢١ حيث يجده يضيف إلى ما تقدم : « إن ما قرب هؤلاء ( أفراد الطبقة العليا ) بعضهم من بعض على اختلاف أوطانهم أنهم كانوا أكثر ثقافة من غيرهم وأن ثقافتهم كانت في مستوى واحد بل اتخذت لغة واحدة هي اللغة الفرنسية ، فكان بذلك بينهم على حد تعبير دور كم تصورات جماعية واحدة ووجدان طبق واحد . وإذا هيئت من طبقة النبالة إلى طبقة أصحاب رؤوس الأموال فأنما يجدها أكثر انسجاما وتوحيدا من هم دونها من الطبقات فأولئك يحرصون على التمازج فيما بينهم وعلى تبادل المنافع مهما فرقت السياسة أو الحرب بين بلادهم . »

ولقد رأينا كيف أن الشعور الوطني (المحلى) تنلب على الوجدان الطبقي

(الدول) لدى الطبقة العاملة التي تدرك بمبادئ ماركس ، فأدى ذلك إلى فشل  
الدولية الأولى ، First International والقضاء عليها عام ١٨٧٦ كما أدى  
إلى القضاء على الدولية الثانية ، على أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤<sup>(١)</sup>.

٧ - الحرية - كان ماركس يعتقد أن النظام الماركسي رغم أنه سيكون  
في المرحلة الأولى (من مراحل تطور الدولة) ذو صبغة دكتاتورية إلا أنه مع  
ذلك سوف يكون أكثر حرية من النظام الرأسمالي . لأنها في (نظام ماركس)  
دكتاتورية سافرة لأغلبية ضد أقلية ، لا دكتاتورية مقننة لأقلية رأسمالية ضد  
أغلبية شعبية كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية ، حيث تبدو الحريات  
في صورة مزيفة أي غير صادقة أو غير حقيقية .

صحيح أن هناك بعضاً من الحريات في كثير من البلاد الغربية الرأسمالية (وعلى  
رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) هي حريات مزيفة كحرية الصحافة وحرية الانتخاب  
حيث تلعب الأحزاب وأصحاب رؤوس الأموال دوراً كبيراً في عملية التزييف  
هذه ، وهذا مما يعترف به بعض من العلماء والباحثين الغربيين أنفسهم (كما  
قدمنا) ، ولكن هذه الحريات لم تكن في الأنظمة الماركسية (وعلى رأسها  
النظام السوفييتي) أقل تزييفاً ، ثم أن الحرية الشخصية غير مكفولة في تلك الأنظمة  
الماركسية ، وذلك مما اعترف به خروشيف بصدده عهد حكم ستالين .

ظاهرة عجيبة - على أن ثمة ظاهرة عجيبة توثق في نفس الباحث بعض الحيرة  
حين يبحث في اجتلاء تفسيرها وتبريرها ، ذلك أننا إذا كنا نقول أن الحرية الشخصية

---

(١) «الدولية الأولى» هي تلك المنظمة أو الهيئة الدولية التي أنشأها ماركس  
عام ١٨٦٣ لنشر مبادئه ولتدعيم الروابط وروح التعاون بين العمال في مختلف  
الدول .

(وهي تتضمن حق الأمن) في الاتحاد السوفيتي غير مكفولة ، لاسيما في عهد ستالين لأنها تحت رحمة هيئة لاسيل للرحمة اليها ، ولا ضمان للطمأنينة لديها ، وهي هيئة البوليس السرى السيامى فكيف نفسر إذا ما ذكره العضو الأمريكى فى المنظمة العالمية للصحة (وهو Frankwood Williams ) من أن الأمراض النفسية (nevrosis) قد نقصت في الاتحاد السوفيتي نقصاً كبيراً ، a tremendous decrease أو أن ذلك يرجع - كما يقول - إلى نقصان حالات «القلق النفسى anxiety pressures» هذه شهادة خطيرة من رجل أخصائى أمريكى يشغل مركزاً له كذلك خطورته . على أنه يمكن الترفيق بين ما رآه وما ذكرناه من عدم كفالة الحرية الشخصية هناك ، إذا ذكرنا أن عدم كفالتها إنما يؤثر في الواقع بوجه خاص على القادة المتنافسين على شئون الحكم ، وعلى أولئك الذين يدعون آراء سياسية لا تتلاءم مع سياسة رجال الحكم ، ومولاء وأولئك هم أقلية ضئيلة بالنسبة لعدد سكان الاتحاد السوفيتي الذين يزيد عددهم عن المائتى مليون من الأنفس ، ثم أن تلك النسبة أو تلك الاحصائية التي أشار اليها العضو الأمريكى لا يمكن أن يكون قد أدخل في حسابها أولئك الذين لغوا حتفهم أو ألقى في السجون أو في المعتقلات بهم لاسيما في عهد ستالين ولا أولئك الذين أعطوا أصواتهم ضد الشيوعية «بأقدامهم» على حد تعبير ليفين ، أى أولئك الذين آثروا الفرار من الاتحاد السوفيتي

**النقد الخامس : اتهام مذهب ماركس بأنه لا يكفل الحرية ، ونقد نظرية الدولة**

وبينا لذلك ندلى بما يلي :

**١- المرحلة الأولى للدولة : دكتاتورية البروليتاريا .** ذكرنا أن المرحلة

الأولى من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس توصف « بدكتاتورية البروليتاريا ، وفي هذا الوصف - الذى يصف به ماركس هذه المرحلة - ما يمكن دليلاً لبيان الصفة غير الحرة لهذه المرحلة .



**دفاع والده عليه .** يدافع ماركس وبعض زعماء الماركسيين عن تلك  
الدكتاتورية بأنها :

( أ ) - دكتاتورية مؤقتة وأن هذه المرحلة الأولى ماهي إلا بمثابة فترة انتقال  
أو قنطرة للبرور عليها إلى المرحلة الثانية ( مرحلة الشيوعية الكاملة ) التي تتحقق  
فيها الحرية بصورة كاملة ، فالحرية كانت تعد - بالنسبة لماركس غاية وهذا .  
( ب ) - وبأنها دكتاتورية أغلبية ( وهي الطبقة العاملة ) عند أقلية ( وهي  
طبقة البورجوازية أو الرأسمالية ) .

( ج ) - لأنه يجب أن نعلم الرأسماليين كما ظلموا من قبل الطبقة العاملة ،  
ويجب أن نقضى على مقاومة أولئك الرأسماليين المستغلين بالقوة كما يقول لينين :  
( د ) - أن بعض الباحثين من كبار رجال الفكر والعلم ( حتى من غير الماركسيين )  
لا ينكرون ما كان عليه ماركس من محبة للحرية ، وأنه كان يهدفها غاية له وهذا  
( كما قدمنا ) .

وأن الباعث الأول الذي حدا به إلى وضع مذهبه كان ما شهدته من الظلم الذي  
أزنته الرأسمالية بالعمال في عصره .

**الرد :**

( أ ) - إذا كان ماركس بعد مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، مرحلة مؤقتة  
للانتقال إلى المرحلة الثانية التي ستتحقق فيها الحرية في صورتها الكاملة ، فانه  
يجب ألا يفترنا أن تلك المرحلة الثانية - كما أشرنا من قبل مجرد إشارة ، وكما  
سنبين من بعد في غير قليل من العبارة - هي مرحلة خيالية ، وهذه المرحلة الأولى  
ذات الطابع الدكتاتوري والاستبدادي هي في الواقع مرحلة أبدية ، وحسبنا  
على ذلك دليلا أن ننظر إلى الإجماع السوفييتي الذي بدأ يأخذ بهذا المذهب في  
أنظمته منذ أواخر عام ١٩١٧ ، ثم نحن لانجد أية دلائل تدلنا أو أية شواهد

نشهدنا حل أن الاتحاد السوفييتي قد خطى أية خطوات ضيقة كانت أم واسعة ،  
بطيئة كانت أم مسرعة - نحو الانتقال إلى تلك المرحلة الثانية الموعودة . وما  
ندري أقرب أم بعيد ما توقعون ؟؟؟

فلقد كان المفهوم أن تلك الدكتاتورية - في روسيا - سوف يقدر عليها أن  
تنتهى حين تنتهى مقاومة البوجوازية القديمة ، ولكن هذه المقاومة - كما يقول  
العلامة پوپر Popper - قد انتهت في روسيا منذ سفين طولان ، ومع ذلك فإنه  
لا يوجد ( كما يقول ) منذ ذلك الحين دليل أو علامة من دلائل علامات زوال  
الدولة أو انحلالها ( the withering away ) .

دفع اعتراضي - ولا عبرة بما قد يتعرض به البعض من أن مرحلة دكتاتورية  
البروليتاريا قد تقرر انتهازا في روسيا ، وكان ذلك بناء على ما أعلن في المؤتمر  
الواحد وعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ( الذي عقد في أوائل عام ١٩٥٩ )  
من التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي يحتل مرحلة البناء الجدى السريع للشيوعية (١)  
ولقد جرى عرض لمرحلة الانتقال إلى الشيوعية عرضا مفصلا لأول مرة في  
البيان الذي صدر عن المؤتمر الثاني والحشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد  
عام ١٩٦١ ( في ٢٨ أكتوبر ) ، وتسمية الدولة الجديدة و دولة كل الشعب ،  
فإنه إذا صح التسليم بأن مقاليد الحكم هناك ليست في أيدي طبقة البروليتاريا ،

---

(١) وكان قد أعلن قبل ذلك في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي  
السوفييتي ( الذي عقد عام ١٩٥٢ ) عن الانتقال إلى الشيوعية ( أى إلى المرحلة  
الثانية والأخيرة من مراحل تطور الدولة في النظرية الماركسية )  
بل لقد بدأ الكلام بصدد الاعلان عن مرحلة الانتقال هذه منذ نهاية عام  
١٩٢٦ . ولكن لما نشبت الحرب العالمية ( عام ١٩٣٩ ) وقفت - كما يقولون -  
مرحلة ذلك التطور نحو مرحلة الشيوعية .

إذ أنها لم تكن يوماً في أيدي تلك الطبقة ، إنما كانت - رغم تسمية تلك المرحلة - بدكتاتورية البروليتاريا - في أيدي قلة من زعماء الحزب الشيوعي ، إلا أنه كان وسيظل دائماً - طالما ظل الحكم الماركسي قائماً - ذا صبغة دكتاتورية وفي أيدي أقلية من زعماء الحزب الشيوعي ( كما قلنا ) .

ومن الطريف أن نخدم يمدون ومرحلة ، بل مبرلة ، الإعلانات ، عن انتهاء مرحلة دكتاتورية البروليتاريا منذ نهاية عام ١٩٣٦ ، أي في عهد حكم ستالين الذي لم يكن حكمه دكتاتورياً فحسب ، بل أنه يوصف بأنه أحد عهود حكم الارهاب .

ملاحظة - إن تلك ، الإعلانات ، لم تكن إلا مجرد إعلانات أي مجرد مظهر ، أما حقيقة الجوهر فردّها إلى مجرد الرغبة في الرد على حملة النقد التي يوجهها المفكرون الثوريون إلى النظام السوفييتي من أنه لا يزال يأخذ « بدكتاتورية البروليتاريا » رغم أن الدولة أعلنت رسمياً القضاء على الطبقات المستغلة ببلادها .

٢ - المرحلة الثانية هي مرحلة خيالية ويحيط بها الغموض . أما هذه المرحلة التي يقول عنها ماركس أن الحرية ستتحقق فيها بصورة كاملة ، نظراً لما ينتظر أن يحدث في هذه المرحلة من وفرة الإنتاج بحيث سيكون من المستطاع أن يوزع الإنتاج على كل فرد ، طبقاً لحاجته ، ( أي كما يحدث بين الأطفال في عائلة على جانب من الثروة ) ، وبذلك لن تكون هناك مشاكل متعلقة بتوزيع الإنتاج لأنه ستتحقق المساواة التامة بين الأفراد فيما يتعلق بمواد الاستهلاك ( وهذا هو المبدأ الأساسي للشيوعية ) ، وسينحصر تنظيم الإنتاج وتوزيعه على الأفراد دون حاجة إلى الالتجاء إلى وسائل الإكراه والقمع ، وسينحصر ذلك كله ، فإن الدولة تنضم وتنتهي ، ( it withers away ) على حد تعبير إنجلز - نقول أن هذه المرحلة هي ضرب من ضروب الخيال .

فإن فكرة زوال الدولة أو اضمحلالها ( كما يقول بحق العلامة بوبر ) هي فكرة خيالية غير واقعية إلى أبعد حد ( highly unrealistic ) .  
فالواقع أن الشروط التي يجب توفرها من أجل أن يتحقق ذلك الانتقال إلى المرحلة الثانية هي - فيما يرى البعض - عديدة وبسيدة ، وفي مقدمتها إنهاء الخلافات الدولية التي تتطلب تخصيص جانب من نشاط الدولة للأغراض العسكرية .

والحق الذي لا خلاف فيه أنه لاسيلا إلى كفاة لإنهاء تلك الخلافات الدولية ، والطمانينة دواما إلى الحيلولة تماما دون نشأة خلافات دولية ؛ وبالتالي دون قيام حروب وبخاصة الحروب المالية إلا في حالة واحدة هي قيام حكومة ودولة فيدرالية عالمية ، وهي حالة لا تزال تبدو اليوم أقرب إلى عالم الخيال والاحلام منها إلى عالم الحقائق .

وما يذكر عن أحد الزعماء السياسيين السوفييت فيشينسكي أنه ذكر نيابة عن ستالين عن فكرة « زوال الدولة (أو اضمحلالها) » : أنها « مسألة نظرية بحتة ، - ولقد كان ستالين يرى أنه من أجل أن يتحقق ذلك الزوال للدولة فإنه يجب أولا ألا تقتصر الاشتراكية (وهو معنى الشيوعية) على قطر واحد ؛ بل يجب أن تصبح نظاما دوليا ، أن تنتشر في كافة الأقطار - أو بالأقل - في غالبيتها بحيث يصبح هنالك « تطويق » اشتراكي أو شيوعي بدلا من ذلك « التطويق الرأسمالي » ( لروسيا ) الذي كان معروفا إلى حد ما في عهد ستالين ، وإذا لم تصبح الشيوعية نظاما دوليا - كما يقول ستالين - فإن سلطان الدولة لا يمكن ولا يصح أن يضمحل أو يزول ، بل بالعكس يجب أن يبقى ويقوى ليستطيع حمايتها من عدوان العالم الرأسمالي . »

غموض : أما القول بأن هذه المرحلة يحيط بها التبعوض فهذا هو ما لا يتكره

كبير زعماء الماركسيين - وهو لينين - حيث نجد يرى أن كلام ماركس عن زوال الدولة (أو انضمامها) - في هذه المرحلة الثانية - يعوزه الوضوح ، وأنه لا يوجد في الواقع في روسيا ما يؤيده .

- الواقع - فيما يرى بعض الباحثين - أن هذه المرحلة لم تزل ما تستحق من البحث والعناية من جانب ماركس ، كما أنه قلما كتب عنها الماركسيون ، فكان من ذلك ما نراه من كثير مواضع الاستفهام لاتجد عليها جواباً : مثلاً هل هذه المرحلة الثانية تعد مرحلة نهائية ؟ بعبارة أخرى هل هي ستضع حداً للتطور ؟ ، وكيف يمكن تصور أن « التطور » (الذي هو جوهر أو سنة كل ما في الوجود) يمكن أن تقف حركته في لحظة معينة ؟ ومن ناحية أخرى يمكن القول بأنه حين تصبح نعيش في مجتمع خال من المشكلات ( والمشكلات هي المحرك *moteur* للتطور الاجتماعي ) فإنا لانتطيع أن ندين ماهى التغيرات أو التطورات التي يمكن أن تحدث ؟ ثم كيف يمكن تصور وجود مجتمع خال من المشكلات ، ثم متى سيبدأ زوال الدولة والانتقال بذلك إلى الفوضوية ؟ الواقع ( كما يقرر الفقيه الفرنسي الكبير فيديل Vedel ) - أنه لا أحداً يعرف متى ولا كيف ستحدث هذه المرحلة النهائية ، ولكنها مع ذلك لا تمد في أعين الماركسيين مسألة خيالية أو خرافية *utopie* !!

(ب) — أما دفاعهم عن هذه الدكتاتورية بأنها دكتاتورية أغلبية ضد أقلية فحسبنا رداً على ذلك أن نذكر — (أولاً) أنه غير صحيح أن التاريخ عرف نوعاً من الدكتاتورية لا يراول إلا ضد أقلية ، فكل دكتاتورية إنما يروض تحت نيرها الشعب بمختلف طبقاته اللهم إلا أقلية ضئيلة من أعوان الحاكم وهيئة المتنفعين من حكمه ، فنير صحيح أن الطبقة العاملة في روسيا تنجو من نير تلك الدكتاتورية التي توصف بأنها « دكتاتورية الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) » - و(ثانياً)

أن الدكتاتورية لا يخفف من وزر صفتها الاستبدادية صدورها من أغلبية أو من جماعة لا من فرد ، فالتاريخ يبين لنا أن أشد أنواع الاستبداد الذي وصل إلى حد ذلك الحكم الذي يوصف بنظام حكم الارهاب ، régime de terreur إنما عرف في تلك المهود التي كانت تأخذ بمبدأ السطة الجماعية ، أي حيث لا تتقرر سلطة من سلطات الحكم لفرد ، وإنما تتقرر لجماعة ( هيئة نيابية تشريعية مثلا ، أو جمعية تأسيسية ، أو مجلس وزراء أو مجلس قيادة ثورة ) لا لفرد . وذلك ماسوف نزيده فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً .

ومن ناحية أخرى فإن القول بأن الحكم في الماركسية - بيد أغلبية ( وهي الطبقة العاملة ) - هو قول يكذبه الواقع والتاريخ ، أي يكذبه واقع البلاد الشيوعية ( التي اختلفت وطبقت هذا المذهب ) وتاريخها ، وعلى رأسها أم البلاد الشيوعية وهي روسيا .

ففي روسيا نجد أن الحكم في الواقع إنما هو بأيدي تلك الطبقة التي يطلق عليها « طبقة البروليتاريا السياسية » ( أي تلك الطائفة التي تسيطر على شئون الحكم والإدارة ) ، ويدع الحزب الشيوعي هو منبث أو مصدر تلك الطبقة العليا التي تشمل كبار رجال الفكر والفن وقادة الجيش ومديرى الإدارات والمشرعات ، ويندر أن يوجد بين هؤلاء من لم يكن في الوقت ذاته عضواً في الحزب الشيوعي وليست تلك الطبقة هي « البروليتاريا » التي يعنىها ماركس .

فالخزب الشيوعي - منبث تلك الطبقة ومنبث اللجنة المركزية - هو الذى يتولى قيادة الدولة ، على حد تعبير ستالين .

ولكن حزبا - كالحزب الشيوعي السوفيتى - يزيد عدد أعضائه عن العشرة ملايين من الأعضاء لا يستطيع بداهة أن يتولى القيادة الفعلية للدولة .

فالواقع أنها هي « اللجنة المركزية للحزب » ( التي تمثل تلك الطبقة العليا : طبقة البروقراطية السياسية ) هي التي تتولى في الواقع القيادة الفعلية . وهذا الحزب لا ينتخب من الطبقة العاملة ( أو البروليتاريا التي يتحدث عنها ماركس ) حتى يصح أو يجوز الادعاء بأنه يمثل تلك الطبقة .

فالواقع أن الانتخابات لميات الحزب المختلفة لا تسير ( كما تقضى النصوص من القاعدة إلى القمة ) ، بل نجد أن القائمين على رأس إدارة الحزب هم الذين يتولون في الواقع مهمة ذلك الاختيار ، وأن من يقع عليهم الاختيار تجري تركيبتهم أمام هيئة الناخبين التي لا يسعها إلا انتخابهم .

وإذا نحن نظرنا إلى نسبة عدد العمال إلى غيرهم من الطوائف في البرلمان السوفييتي فإننا نجد بهمن المهندسين والفنيين عدداً أكبر مما نجد فيه من العمال ومن أعضاء الكولخوز ( المزارع الجماعية التعاونية ) . ثم أن ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العالي (١) .

وإذا نحن سلطنا جدلاً بأن الطبقة العاملة في الصناعة ( أو البروليتاريا ، على حد التعبير الأثير لدى ماركس والماركسيين ) هي التي ستقوى فعلاً مهام الحكم ، فإن مما لا ريب فيه أن ذلك سيكون حتماً أسوأ أنواع الحكم حكماً . وشهد شاهد من أهلهم ، فحسبنا أن تشير إلى ما يذكر عن بابوف Babouf أحد الزعماء الشيوعيين الفرنسيين في بداية عصر الثورة الفرنسية أنه قال - بعد أن شاهد تجارة حكم رجال الثورة - أنه أصبح لا يثق في حكم الفقراء الذين ينتقلون طفرة من مراكزهم الصغيرة ويبتعثهم الفقيرة إلى مراكز الحكم والسلطان .

أن مهام الحكم يجب أن تقاتل بمن امتازوا بالكفاءة والفيرة على الصالح

---

(١) وما ذكره كارينسكي أنه يوجد بين أعضاء البرلمان ٣١٨ عاملاً ؛

٢٢٠ مزارعاً ، ٨٠٩ من المثقفين .

العام ، من تشغلهم مبادئهم ومثلهم العليا أكثر مما يشغلهم الاهتمام بلقمة العيش وبفرائضهم وشهواتهم السفلى ، وبوجه خاص شهوات الغيرة والحسد والحقد ، تلك الشهوات التي تلعب - كما يقول فيلسوف علم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون - دوراً كبيراً في التاريخ ، وبوجه خاص تاريخ الثورات - ولكنها تفتق وراء ستار المبادئ والمذاهب والمثل العليا .

( ج ) - أما ما ذكره لينين في تبرير تلك الدكتاتورية من أن طبقة الرأسمالية قد ظلمت الطبقة العاملة ، لذلك كان حقاً أو عدلاً أن نعلم تلك الطبقة الرأسمالية ، « وأن نقضى على مقاومتها - على حد تعبيره - بالقوة » .

فرداً على ذلك نقول : ( أولاً ) من البين أنه حيث يكون ثمة توقيع الجزاء باستعمال العنف أو القوة ( دون الالتجاء إلى قضاء عادل مستقل ) فإنه لا توجد ثمة عدالة ولا حرية . و ( ثانياً ) أن كلا من إعتبارات العدالة والإنسانية وكفالة الحرية لا تبيح ظلم الظالمين أو الاستبداد بالمستبدين ، إنما تتطلب منا محاسبتهم ومحاكمتهم وتوقيع جزاء عليهم ، ولكن ذلك الجزاء يجب أن يكون عادلاً ، وإلا كنا مثلهم مستبدين وظالمين . فإذا صح ما يقوله أساتذة اللغة العربية من أن « نفي النفي إثبات » ، فإن أية شريعة من الشرائع - سواء كانت أو وضعية - لا تقر بأن « ظلم الظالمين عدالة » أو أن « الاستبداد بالمستبدين حرية » .

( د ) - أما ما ذكر عن محبة ماركس للحرية ، وعن الباحث الذي حدا به إلى وضع مذهبه أنه كان يرجع إلى مشهده في عصره من المظالم التي أنزلتها الطبقة الرأسمالية بالطبقة العاملة ، فتحن إذا سلطنا بذلك كله فليس في هذا التسليم ما يصح اعتباره سبباً كافياً لإخفاء الصبغة الحرة على مذهبه ، أي لاعتباره سبباً نافياً عنه الصبغة الاستبدادية . فلقد كان روسو من قبله يعد أب الديمقراطية والحرية ، فلم تكن تتكرر كذلك محبته للحرية ، ومع ذلك فإن مذهبه الديمقراطي ( الذي لم



يرد فيه ذكر الدكتاتورية في إحدى المراحل كما ذكرها ماركس) كان- فيما يرى بعض كبار علماء الفقه الدستوري القروى - قد انتهى به (أى بروسو) إلى السقوط في هوة مبدأ استبداد الدولة بالسلطة وغضوض الأفراد خضوعاً تاماً لسلطة الدولة المطلقة ، وذلك لأن روسو كان يرى أنه طالما أن الأمة (أو الأغلبية) هي التي تضع القانون : ولقانون - كما هو معلوم - صفة عامة ، وأن الجميع يخضعون للقانون فلا يمكن أن يكون إذاً للقانون نزعة استبدادية ، لأنه من الأمور غير المقبولة أو المحقولة - فيما كان يعتقد خطأً أن الأمة (أو الأغلبية) يمكن أن تستبد ذاتها بذاتها . وقد فاتته أن الأغلبية يصح أن تستبد بالأقلية (أو بالمعارضة كما يطلق عليها في الأنظمة النيابية) وفاته أن هذه الأغلبية يصح أن تخضع أحياناً حتى في البلاد الديمقراطية المتقدمة - إلى زعيم ذى شخصية قوية ، أى إلى فرد يزاول سلطة دكتاتورية .

وكذلك كان شأن ماركس : فقد كان يمتد خطاً أن مرحلة دكتاتورية البروليتاريا لحاصبة مؤقتة وأنها مجرد فترة انتقال أو قنطرة للعبور عليها إلى المرحلة الثانية الأبدية وهي مرحلة الحرية ، وقد فات ماركس - كما بينا وبين التاريخ والواقع - أن المرحلة الأبدية هي المرحلة الأولى أى الدكتاتورية ، وأن مرحلة الحرية هي مرحلة خيالية .

(هـ) - أما عن القول بأن المذهب يأخذ بمبدأ جماعية السلطة الذى ينطوى على وضع حدود وقيود على الاستبداد بالسلطة - فإننا نبدى على هذا القول الملحوظات التالية :

إن فكرة جماعية السلطة (ويقصد بها سلطة الحكم أو السلطة التنفيذية) تقوم - كما قدمنا - على أساس الاعتقاد بأن الاستبداد إنما يصدر من فرد لا من جماعة، وهو اعتقاد يقوم - كما بيننا التاريخ - على غير أساس من الحقيقة والواقع، فالواقع أن

الاستبداد قد يحدث كذلك من جماعة نجد استبدادها أشد بطشاً من إستمبداد الفرد ، كما حدث في عصر الثورة الفرنسية في عهد حكم الجمعية التأسيسية ( التي كان يطلق عليها اسم شهرير هو La Convention ) وعلى يد « لجنة السلام العام » التي أنشأتها تلك الجمعية التأسيسية عام ١٧٩٣ .

ثم أنه رغم أن من خصائص السلطة الجماعية المساواة بين أعضاء هذه الجماعة ( صاحبة السلطة التنفيذية ) بحيث لا يوجد بينهم رئيس ومرؤوسون ، وليس لأحد أعضائها إصدار قرارات في شأن من شئون الحكم إذ أن هذه السلطة إنما تتولاها الهيئة الجماعية التي تصدر القرارات بأغلبية الأصوات ، إلا أننا إذا نظرنا إلى الناحية العملية فإننا كثيراً ما نجد واحداً من أعضاء تلك الهيئة الجماعية يبرز - نظراً لقوة شخصيته أو قوة تأثيره وبلاغته ، أو فائق مهارته ، أو سابق كفاحه وخدماته - ويقوم فملاً بدور الرئيس ، رغم أنه ليس ثمة نص في قانون أو دستور يقرر له تلك الرئاسة . ذلك كان شأن الزعيم الشيوعي الكبير لينين الذي تقلد زمام الحكم في روسيا - بعد نجاح الثورة التي قام بها - في نوفمبر عام ١٩١٧ ، فقلد كانت شئون الحكم من الناحية القانونية والنظرية في أيدي هيئة جماعية ليس بها رئيس ومرؤوسون وهي مجلس الوزراء ( الذي كان يطلق عليه « مجلس قوميسرى الشعب » ) ولكن لينين كان أبرز شخصية في ذلك المجلس وكان هو في الواقع المسيطر على ذلك المجلس وعلى شئون الحكم في البلاد ، أي أنه كان في الواقع يجمع في قبضة يده سلطة دكتاتورية .

وأحياناً نجد تلك الدكتاتورية التي يحرزها ذلك الزعيم الذي يبرز بين أعضاء الهيئة الجماعية ويسيطر عليها وعلى شئون الحكم - تصل بالحكم إلى أقصى وأقصى ضروب الاستبداد مما يوصف « بنظام حكم الارهاب » ( régime de terreur ) كما كان الشأن في عهد ستالين ( الذي خلف لينين بعد وفاته عام ١٩٢٤ ) في روسيا

وكما كان الشأن في عهد حكم روبسبير Robespierre الذي برز في عصر الثورة الفرنسية بين أعضاء « لجنة السلام العام » ( التي أشرنا إليها .

( و ) — أما عما يذكرونه عن حرية النقد والنقد الذاتي ، وعن أن من مبادئ مذهب ماركس الأخذ بهذه الصورة من صور الحرية . الحق — فيما نرى — أن هذه الصورة من الحرية هي حرية صورية ، أي غير حقيقية ، وأن عبارة « حرية النقد والنقد الذاتي » هي من طراز تلك العبارات الفخمة الضخامة كبريات الطبول ، قد تمجد لها في الميدان السياسي مكانا من القبول لدى بعض العقول ولكن ليس لها في ميدان الحقائق العملية أو الواقعية مكان . فإذا نحن رجعنا إلى الواقع ، إلى روسيا ( أم البلاد الشيوعية ) حيث تطبق هذه الصورة المدعاة — أو الملهاة — من صور الحرية فالتأكد أن ذلك النقد والنقد الذاتي — فيما يقول بعض العلماء — محدد في نطاق معين ، فهناك مواضيع لا يجوز له أن يتناولها : ذلك شأن موضوع نطاق الحكم ذاته والسياسة العامة للحكومة ، والزعماء ، فهذه المواضيع جميعا لا يجوز أن يتناولها ذلك النقد . إن النقد — كما يقولون — يجب أن يكون « بناء » . وهم يقصدون بذلك أن يكون مقبولا في أعين الهيئات الحاكمة .

فالنقد والنقد الذاتي نجدهما يتقلصان وتضيق دائرة نطاقهما حتى أنهما يقتصران على مجرد تناول ضعف الائتاج أو البيروقراطية أو الفساد ، مما يشاهد في بعض الإدارات السفلى ( السفرى ) من الجهاز الإدارى .

ونجد المناقشات البرلمانية هناك لها بوجه عام صبغة أكاديمية ( شبه بيزانطية ) ويندر أن تتجاوز حدود المسائل ذات الصبغة الثانوية ، فإتجاهات السياسة العامة للدولة لا نجد لها بتاتا موضع مناقشة .

ومن الأمور المعروفة في عهد حكم ستالين ( الذي سيطر على شئون الحكم في روسيا — بعد لينين — فيما بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٥٣ أى نحو ثلاثين من السنين )

أن من كانت تذهب به الجرأة أو الفظة إلى حد توجيه نقد إلى ستالين أو إلى سياسة الدولة ( التي هي في الواقع سياسته ) فقد كانت تذهب به في الوقت ذاته - أو ببساطة أصح : كانت تنزل به إلى أعماق سيريا ، أو ترتفع به فوق أعواد المشائقي ليلقي حسابه بل عذابه .

— هذه هي حرية النقد والنقد الذاتي التي نقلها عن الماركسية بعض الجهلاء من زعماء بعض الدول الشرقية والغربية ، وهم يجهلون أو يتجاهلون أنه حيث لا تكفل الحرية الشخصية ( التي تشمل حق الأمن وحرمة المسكن ، بحيث لا يقبض على شخص ولا يتهم أحد رجال الأمن عليه مسكنه إلا في الأحوال التي نص عليها القانون ، وتحت رقابة رجال السلطة القضائية ) فنقول أنه حيث لا تكفل تلك الحرية الشخصية فإنه لا يجوز الادعاء بوجود أية حرية أخرى من الحريات ، إن مثل هذا الادعاء شأنه شأن عبار تاربي يطلق في الفضاء ، أو بمثابة عصابة تطرأ بها صفحة الماء ، فلا نجد لها إلا بعض الدوى أو بعض الضوضاء ، ولكنها - من حيث أثرهما - هما واليهما سواء .

**كل سلطة مفسدة :** أن الماركسيين لم يدركوا أن أية سلطة - سواء كانت سياسية أو اقتصادية - تعد خطرا على الحريات . وعلى حد تبير أحد كبار رجال الفكر السياسي من البريطانيين السابقين ( وهو اللورد أكتون Acton ) : « كل سلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » . ولقد فلت الماركسيين إغناض الضمانات العيولة دون إساءة استعمال ، أو استغلال السلطة ، فإذا صح أن البروليتاريا حين تقبوا مقاليد الحكم ستضع حدا لاستغلال واستبداد طبقة الرأسمالية ، فمن الذي سيضع حدا لاستبداد البروليتاريا ؟

**خاتمة — شعار « لا حرية لأعداء الشعب »**

وختاماً فإن من دلائل الصبغة غير الحرة لهذا المذهب أن شعاره يصدد الحرية هو الغافل : « الحرية كل الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب » ، وهو شعار

شهير معروف ، ولكن الكثيرين ممن ينادون به في مصر لا يعرفون أنه شعار  
ماركسى في حين أنهم أنفسهم غير ماركسيين ١١ وفى ذلك دليل من الأدلة على  
الدور الذى يلعبه الجبل بمل السياسة في ميدان السياسة .

والماركسيون يمتنون « بأعداء الشعب » غير الماركسيين من المواطنين ،  
وبذلك فإن هذا الشعار يضى في الواقع : أنه لا حرية لغير الماركسيين ( أى غير  
الشيوعيين ) من المواطنين ، أى أنه لا مساواة بين المواطنين في مزاوله الحرية .

وفى ذلك يقول بحق الفقيه الفرنسى الكبير العميد كويار : « إذا لم تكن  
الحرية في متناول جميع الأفراد فإنه لا يصح الإدعاء بأن ثمة حرية ، وبذلك تبدو  
المساواة كأساس للحرية » .

#### النقد السادس - للوجه ضد المذهب الاقتصادى لماركس

مهميد- تعددت الانتقادات التى توجه من مختلف الباحثين الاقتصاديين إلى هذا  
المذهب حتى أننا وجدنا بعضا من أتباع ماركس ذاته يوجهون العديد من  
الانتقادات لهذا المذهب ويدخلون الكثير من التمديلات عليه أولئك هم الذين  
يؤلفون ما يطلق عليهم: المدرسة الماركسية الحديثة « néo - marxisme » ويعد أكبر  
مثل لها برلشتين Bernstein ، وحتى أننا وجدنا بعض علماء الاقتصاد يتساهلون  
بعد عرض تلك الانتقادات والتمديدات ، أى شيءبقى إذاً من مذهب ماركس  
في المدرسة الماركسية الحديثة ؟ أن معرفة ذلك ليست من يسير الأمور !

#### الانتقادات الموجهة من المدرسة الماركسية الحديثة

تختص أم هذه الانتقادات الموجهة من هذه المدرسة إلى مذهب ماركس  
الاقتصادى فيما يلى :

أولا - الانتقادات الموجهة ضد نظرية تركيز Concentration ورؤوس الأموال:  
يرى ماركس أن المشروعات في النظام الرأسمالى تأخذ في التركيز في أيدي فئة قليلة  
من كبار أصحاب رؤوس الأموال ، وأن من شأن هذا التركيز أن يؤدي إلى

زوال الطبقات الوسطى (المكونة من صغار أصحاب المصانع والمتاجر والحرفيين artisans) أمام ضغط منافسة المشروعات الكبرى لكبار الرأسماليين .

الرد - ويردون على هذا الرأي بأنه إذا كان مما لا يمكن إنكاره أن المشروعات الكبرى (الصناعية والتجارية) آخذة في التركيز ، وفي النمو والازدياد من حيث العدد والقوة على مر الزمان ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى القضاء على المتاجر والصناعات الصغيرة ( كما كان يظن ماركس ) ، فالإحصائيات تبين لنا أنها كذلك آخذة في النمو والازدياد لا في الانقراض . لماذا ؟ ذلك لأن ثمة اختراعات وابتكارات جديدة تظهر دائما إلى عالم الوجود ، ومن شأنها أن تؤدي إلى نشأة متاجر أو صناعات صغيرة جديدة : ذلك كان مثلا شأن ما يلي من المخترعات والابتكارات : التصوير (الفوتوغرافيا) ، الدرجات ، استعمال الكهرباء للأضاءة بالمنازل ، المودة الحديثة في الشفط بالزهور . ثم أن النظام الرأسمالي أدى إلى نشأة طبقة وسطى أخرى جديدة تتكون من الموظفين الذين يعملون في الشركات أو يعملون لها كالمهندسين والمحامين والأطباء .

ثم أن ذلك التركيز لم يظهر بتمامه في ميدان الانتاج الزراعي ، فالإحصائيات تبين لنا أن حركة التطور تتجه ناحية تفتيت الملكية الزراعية أو توزيعها على عدد كبير من الأفراد (لا ناحية تركيزها في أيدي فئة قليلة من الملاك)

ولم يستطع ماركس أن يدرك مأسوف تصفيه الشركات المساهمة من ازدهار وتوفيق ، وذلك بعد العصر الذي عاش فيه ، ولقد كان من شأن هذه الشركات أن عملت على تجمعة الملكية على عدد كبير من الأفراد ، فتركز المشروعات الصناعية (أو غيرها من المشروعات) لا يترتب عليه حتما تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من الرأسماليين ، بعبارة أخرى أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية غير متلازمين .

- ثانياً - الانتقادات للوجهة ضد نظرية العمل « أساس القيمة »  
و « فائض القيمة » .

يرى ماركس أن قيمة الشيء تتحدد بقيمة ما ينفقه عامل متوسط المهارة من جهد أو عمل أو عدد الساعات في إنتاج هذه السلعة .

أن هذه النظرية ( كما يقرر الأستاذان جيدورست ) قد نبذها اليوم أغلبية أتباع ماركس ، بل إن ماركس ذاته قد اضطر أن يعترف ضمناً - وأحياناً صراحة - أن القيمة تتوقف على العرض والطلب .

والحقيقة أن ثمة أشياء ذات قيمة رغم أنه لم ينفق في إنتاجها عمل مثل الينابيع الطبيعية ، كما أن هناك أشياء تزداد قيمتها دون أن يجرى عمل جديد لإحداث هذه الزيادة الجديدة كالصور التي تزداد قيمتها بموت راسمها ، وهناك أشياء احتاجت في صنعها إلى ساعات متساوية من العمل ، ومع ذلك فإن قيمتها - حين تباع - غير متساوية : كمورتين رسمت إحداها بريشة مصور نابي الذكر ، أخرى بريشة مصور نائيه أو عامل الذكر ، فقيمة السلعة لا تتحدد فحسب بما أنفق فيها من عمل ، إنما تتحدد بنفقة إنتاجها عموماً وكذلك بعواملين آخرين هما : المنفعة والتندرة .

ثم أن نظرية العمل أساس القيمة ، تمسك إلى القول بأن أية سلعة تقدر قيمتها طبقاً لعدد ساعات العمل الضرورية لإنتاجها . ولكن الواقع أن من الأمور البينة أنه لا المشتري ولا البائع يستطيع أن يتبين بنظرة سريعة كم كانت عدد الساعات الضرورية التي يتطلبها إنتاج تلك السلعة . ولولمنا جدلاً بأنهما استطاعا إلى ذلك سبيلاً فإن ذلك لا يحدد من الأمر شيئاً ، فمن البين أن المشتري يعمل على الشراء بأقل ثمن يستطيع ، بينما نجد البائع يعمل على عكس ذلك . وإذا نحن افترضنا أن ثمن السلعة كان أكبر من القيمة الحقيقية لها فإن هذا يعني أن تلك

السلعة ستدر ارباحاً طائلة ، الامر الذى من شأنه أن يشجع مصانع كثيرة على إنتاج هذه السلعة ، وسوف تؤدي المنافسة وزيادة العرض إلى تخفيض الثمن . وإذا نحن افترضنا العكس ( أى أن ثمن السلعة كان أقل من قيمتها الحقيقية ) فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة الطلب ، الامر الذى سيؤدى بدوره إلى ارتفاع ثمنها . من ذلك يتبين أن قانون العرض والطلب هو الذى سيؤدى - فى جو من المنافسة الحرة - إلى تحديد ثمن السلعة .

**انهيار نظريه فائض القيمة :** ولقد ترتب على انهيار نظرية العمل أساس القيمة ، انهيار نظرية فائض القيمة ، فالثانية انما قامت على أساس الاولى ، إذ أنه مادام أن العمل ليس هو الذى يخلق حتياً القيمة ، وما دامت القيمة يمكن أن توجد دون عمل ، ومادام أن العرض والطلب ذلك الأثر الهام فى تحديد القيمة ، فإنه لا يوجد إذا ما يدل على أن العمل يخلق حتياً فائض قيمة ، plus - value ، ولا يصح إذاً أن يقال أن ربيع صاحب المال هو ثمرة عمل ( قام به العامل ) لم يدفع عنه أجر ، وأن ثمة إذا استغلالاً من جانب صاحب المال للعمال .

**- ثالثاً - الأزمات الاقتصادية :** يرى ماركس أن الأزمات الاقتصادية التى لا يمكن أن يتجر منها النظام الرأسمالى ( وهى المؤدية إلى خلق أزمة العمال المعطلين والناتجة من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ) ان هذه الأزمات سوف تؤدى الى هدم النظام الرأسمالى ذاته بذاته *auto-destruction* .

ان المدرسة الماركسية الحديثة لا تؤمن كذلك بهذا رأى ، فالأزمات الاقتصادية لا تبدو اليوم مهددة للنظام الرأسمالى إلى الحد الذى قدره ماركس ، فنحن لانرى ذلك الزوال الذى تنبأ به ماركس ، انما كان كل ما شهدناه هو صورة من صور المد والجزر الذى يحدث بصورة دورية ، بحيث يتعدى مستطاعا - إلى حد ما - تحديد وقت حدوث تلك الموجات حين اقبالها وحين ابدارها فى حالى مداها وجورها .



**خاتمة :** أن ماركس لا يمد الأفراد مسئولين عن حركة تيار التطور الاقتصادي ، فاهم في رأيه إلا كبحض الحصص التي يقذف بها أمامه ذلك التيار الذي رسمت مجراه يد الأقدار . ونجد أن ماركس رغم أنه يهاجم النظام الرأسمالي إلا أنه مع ذلك يقدر له ما أداه من خدمات ، ولكنه يعتبر الرأسمالية مرحلة من المراحل الطبيعية للتطور ، وأن دورها قد انتهى ويجب أن يعقبا غيرها . وهنا نجد الأستاذ بودان يتساءل : « لماذا يعطر ماركس إذا الرأسماليين بعبارات الاحتقار إذا كان ما ينسب إليهم من استغلال العمال يمد من الأمور التي قدرتها عليهم الأقدار » ١٤ .

#### النقد السابع - عدم صحة ماركس التنبؤات

نجد - كان ماركس يرى أن أهم خاصية للملم ليست في الامام بأحوال الماضي وإنما في التنبؤ بالمستقبل ، على أن ذلك الاهتمام بالتنبؤ بالمستقبل من جانب ماركس - قد أدى به إلى الانحراف عن طريق الصواب .

كان لماركس كثير من التنبؤات عن سير حركة التطور في التاريخ ، ولقد جاءت أحداث التاريخ مصداقاً لبعضها وهو النادر القليل بل الضئيل ، أما الكثير منها فقد لقي من حكم التاريخ من التكذيب حثداً حثداً بأحد زعماء الاشتراكيين أنفسهم ( وهو الفيلسوف والكاتب الفرنسي الكبير جورج سوريل Sorel ) إلى أن يصف ماركس بأنه كان رجلاً خيالياً .

واليك أهم تلك التنبؤات التي جاء حكم التاريخ مكذباً لها (١) :

(١) أننا لا نكاد نذكر من تنبؤات ماركس التي صدقت سوى اتجاه النظام الرأسمالي إلى الضعف في الدول الرأسمالية ، ومع ذلك فإن ضعفه لا يرجع للأسباب التي ذكرها ماركس ( كما سنبين ) في البحث التالي - على أننا إذا نظرنا إلى تنبؤاته بوزوال الرأسمالية بالصورة التي كانت معروفة في عهده ، بينما كان انصارها يستعدون أنها ستعيش إلى الأبد فإن تنبؤاته تعد صحيحة . ( بوربر ص ١٨١ )

١ - البيئة - كان ماركس يعتقد أن الثورة التي ستتمخض عن نظام اشتراكي ماركسي سوف ينفجر يركانها أولاً في أكثر البلاد الرأسمالية الصناعية تقدماً كالولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا حيث يوجد عدد كبير من العمال الصناعيين البائسين المتذمرين ، وأمثال هؤلاء العمال هم دائماً وقود نيران الحركات الثورية . وفي عام ١٨٧٠ تنبأ ماركس لانجلترا أنها سوف تكون مركز هذه الثورة . وهكذا نجد يد التاريخ قد لعلت وجه هذا التنبؤ لعلمة قوية سيظل صداها يتردد في أذن الزمان مدى أجيال طوال !! فقد ظلت إنجلترا ولا زالت أبعد الدول عن أن تقوم فيها مثل هذه الحركة الثورية الشيوعية ، وتكاد تكون أول بلد قامت فيه هذه الثورة هو آخر بلد أوروبي كان ماركس يفكر في قيامها فيه ، ذلك البلد الذي كانت الصناعة فيه بالغة أقصى مدى من التأخر : نعى روسيا القيصرية ، فهي لم تكن تعد إذاً من البلاد الرأسمالية .

وهكذا أثبتت أحداث التاريخ أن الأنظمة الماركسية إنما تبت وتتم في تربة بيئة مغايرة لتلك التي يظن ماركس أنها تصلح منبتاً لبذور مذهبه .

( ب ) الصراع بين الطبقات - يبين لنا التاريخ أن الطبقة العاملة - منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية ، أي دون صراع . ففي كثير من الأقطار التي بلغت فيها الرأسمالية والصناعة شأواً بعيداً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ودول شمالي أوروبا ( السويد والنرويج والدانمرك وغيرها ) لا نلص شيئا من ذلك الصراع الطبقي ، ولا نجد للذهب الشيوعي هناك سوى العدد القليل بل الضئيل من الاتباع .

ثم أن نقابات العمال قد زادت في هذا القرن قوة وثققت بعض مطالبهم .

(ج) يؤس الطبقة العاملة - كان رأى ماركس أن الطبقة العاملة سوف يأخذ بؤسها في الإزدياد حدة أو شدة في ظل النظام الرأسمالى ، وقد أثبت التاريخ أن مستوى معيشتها قد أخذ - بالعكس - في الارتفاع بإطراد ( كما سبق بيان ذلك )<sup>(١)</sup> .

(د) الطبقة الوسطى والقراصها وزيادة عدد الطبقة العاملة : كان رأى ماركس أن الطبقة الوسطى ( المكونة من الحرفيين وصغار الرأسماليين ) سوف تأخذ في الانقراض تحت وطأة - المنافسة مع كبار الرأسماليين ثم الإندماج في طبقة البروليتاريا مما يؤدى إلى زيادة عددها . صحيح أن قسماً كبيراً من الطبقة الوسطى القديمة ( يشمل طائفة الحرفيين ( artisans ) وأصحاب المتاجر الصغيرة ) قد اتجه عدده في البلاد الرأسمالية إلى النقصان كما تنبأ ماركس ، كنتيجة لما عانته هذه الطائفة من أزمات ناجمة عن شدة وطأة منافسة كبار الرأسمالية ، ولكن ذلك لم يؤد إلى زيادة البروليتاريا كما كان يظن ماركس ، إذ ظهرت أعمال ومهن جديدة أدت إلى نشأة طبقة وسطى جديدة ( كما قدمنا ) .

وكان ماركس يرى أن تطور الصناعة سيؤدى إلى زيادة عدد أفراد الطبقة العاملة بالنسبة إلى غيرها من الطبقات ، بحيث تصبح أغلبية الشعب . ولكن الاحصائيات - كما يقول العلامة بربر - لا تبين لنا صحة ذلك التنبؤ . - ويبدو

---

(١) وحسبنا هنا أن نضيف إلى ما سبق لنا ذكره بهذا الصدد أن مستوى معيشة العمال قد تحسن منذ النصف الثانى للقرن الماضى ، خلافاً لما تنبأ به ماركس والتخمين ، إذ ازدادت نقابات العمال قوة وزادت قدرتها على المطالبة بمزيد من الحقوق ونجحت فعلاً في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية الهامة مثل الاعتراف بحق الاضراب ، وتخفيف الشروط المالية المرتبطة بحق الانتخاب ، ودخول بعض العمال مجلس النواب وازدهار الحركة التعاونية ومساهمتها في تحسين حالة العمال الاقتصادية .

لنا أن ذلك يرجع إلى أن تقدم التكنولوجيا كان من شأنه أن جعل الصناعة الميكانيكية أقل اعتماداً على العمال .

(٥) تركيز Concentration المشروعات - يرى ماركس أن المشروعات (وبالتالي الملكية ورؤوس الأموال) في النظام الرأسمالي تأخذ في التركيز في أيدي فئة قليلة تأخذ في القوة والتفصان على مدى الزمان ، ولكن أحداث التاريخ تبين لنا (فيما يقوله الأستاذ بودان) أن حركة التركيز (في الميدان الصناعي والتجاري) ليست مستمرة في سيرها بخطى ثابتة غير متغيرة ، إذ نجد أنها أحياناً سريعة الخطوات وأحياناً مبطنة أياها ، طوعاً وحباً لسير الحالة الاقتصادية العامة .

ولقد كانت ماركس أن التشريع يمكنه أن يتدخل في هذا الميدان - كما هو شأنه اليوم (فيما يلاحظ العلامة بوبر) - وذلك في صور مختلفة كقرض ضريبة مرتفعة على رؤوس الأموال الكبيرة ، أو كقرض ضرائب التراكات وبذلك استطاع التشريع أن يقاوم بنجاح ذلك الاتجاه إلى تركيز الأموال .

ولقد كان ماركس يعتقد أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية أمران متلازمان أي أن تركيز المشروعات يترتب عليه حتماً تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من الرأسماليين ولكن التاريخ أثبت غير ذلك ، فماركس لم يستطع أن يدرك ما سوف تصيبه الشركات المساهمة من ازدهار وتوفيق ، وذلك بعد العصر الذي عاش فيه (١) .

وأخيراً نذكر أن حركة التركيز لا أثر لها في الميدان الزراعي .

---

(١) ولقد كان من شأن هذه الشركات أن عملت على تجمعة الملكية على عدد كبير من الأفراد (أو بعبارة أخرى عدم تركيزها في أيدي قلة من الأفراد) ، أي أننا إذا سلمنا جدلاً بأن تمة حركة تركيز مطردة للمشروعات فإن ذلك التركيز لا يترتب عليه حتماً تركيز الملكية في أيدي قلة من الأفراد .

(و) الاتحاد العالمي للهوال : كان يرى ماركس إن الطبقة العاملة في مختلف أقطار العالم يجب أن تتحد ، وإلها سوف تتحد من أجل أن تنجح الثورة العالمية العالمية التي كان يتنبأ بها ، كما كان يتمسك بأهدافها.

ولكن التاريخ يبين لنا أن حركة الاتحاد أو الانسجام بين طبقة معينة من الطبقات في أمة من الأمم وبين الطبقة المماثلة لها في الأمم الأخرى ؛ نقول أن تلك الحركة إنما تبدأ عن طريق الطبقات العليا لا الطبقة السفلى ( الطبقة العاملة ) ؛ فهذه الطبقة الأخيرة تلتصق بالوطن أكثر مما تلتصق به الطبقات العليا التي يندر أن لها نزعة دولية أو عالمية Cosmopolite .

فثلا كانت طبقة الأشراف ، أو النبلاء ، قبل الثورة الفرنسية طبقة لا وطن لها أي دولية ( في حدود القارة الأوروبية طبعا ) فكانت صلات النسيب تتم بين نبيل ونبيلة من دولتين مختلفتين ، كما كنا نجد اختلاطا وامتزاجا بين تلك الطبقة العليا ومثيلاتها في البلدان الأوروبية الأخرى ، بينما لا نجد بين تلك الطبقة العليا وبين غيرها من الطبقات لأخرى في وطنها الواحد رابطة أو علاقة ما . والأمم بالعكس إذا نحن هبطنا الى طوائف الطبقة السفلى : إلى العمال والفلاحين (١) .

---

(١) « إن الذي قرَّب هؤلاء ( أفراد الطبقة العليا ) بعضهم من بعض على اختلاف أوطانهم ، أنهم كانوا أكثر ثقافة من غيرهم وأن ثقافتهم كانت في مستوى واحد بل اتخذت لغة واحدة هي اللغة الفرنسية ، فكان بذلك بينهم - على حد تعبير العالم الاجتماعي الشهير دوركيم Durkheim - تصورات جماعية واحدة ووجدان طبقي واحد . والأمم بالعكس إذا نحن هبطنا إلى طوائف الطبقة السفلى : إلى العمال والفلاحين ، فإننا نجد أقل اتصالا من الطبقات العليا بالبلدان الأجنبية ، أي أن تلك الطبقة العاملة أبعد استعدادا عن الانسجام والاتحاد مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية من الطبقات العليا . فالطبقات إنما بدأ انسجامها وتوحيدها مع نظائرها في الدول الأخرى من أعلى لا من أسفل . »

ونجد أن الأحزاب الشيوعية ذاتها في الدول المختلفة لم يتم فيها بينها اتحاد عالمي ثم أن الحركة التي كانت موضع بحث ماركس وملاحظاته إنما كانت الحركة الصناعية ، و « الرأسمالي » الذي يعنيه إنما هو الرأسمالي في ميدان الصناعة ، و « البروليتاريا » التي يعنيها إنما كانت قاصرة على عمال الصناعات . وفاته أنه ليس من الأمور الحتمية أن تجد عمال الزراعة يرتبطون بعمال الصناعات بشعور واحد من التضامن والوعي العليق . و أن تفرق عمال الزراعة في مساحات واسعة من الأرض - كما يقرر ماركس نفسه - من شأنه أن يصدق قوة مقاومتهم ، بينما نجد أن تركيز رأس المال في أيدي قليلة هو أمر من شأنه أن يزيد من قوة مقاومة عمال المدن ( أي عمال الصناعات ) . إن العامل الزراعي يبدو أحياناً معتمداً اعتماداً كبيراً على مالك الأرض ، ولقد نجد المزارعين أميل إلى مساندة البرجوازية عن مساندة عمال الصناعات . وقد أشار ماركس إلى هذه الظاهرة .

ولقد بين لنا التاريخ كيف أن الشعور الوطني ( المحلى ) تغلب على الوجدان الطبقي ( الدولي ) لدى الطبقة العاملة التي تدين بمبادئ ماركس ، فأدى ذلك إلى فشل « الدولية الأولى » ، First International ، وانقضاء عليها عام ١٨٧٦ كما أدى إلى انقضاء على الدولية الثانية ، على أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، إذ وجدنا العمال الماركسيين الألمان يحاربون العمال الماركسيين الفرنسيين <sup>(١)</sup> .

(ز) مغرقة : كان ماركس يعتقد أن النظام الماركسي رغم أنه سيكون في المرحلة الأولى ( من مراحل تطور الدولة ) ذا صبغة دكتاتورية إلا أنه مع ذلك

(١) « الدولية الأولى » هي تلك المنظمة أو الهيئة الدولية التي أنشأها ماركس عام ١٨٦٣ لغرض مبادئه ولتدعيم الروابط وروح التعاون بين العمال في مختلف الدول . وقد فشلت هذه الهيئة في مهمتها نظراً لما نشأ من خلافات حادة بين قادتها ، وكان للعوامل الإقليمية والوطنية المختلفة الأمر الأكبر في عدم الانسجام بين قادتها المنتمين إلى بلاد مختلفة .

سوف يكون أكثر حرية من النظام الرأسمالي ، لأنها ( في نظام ماركس ) دكتاتورية سافرة لأغلبية ضد أقلية ، لا دكتاتورية مقننة لأقلية رأسمالية ضد أغلبية شعبية كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية ، حيث تبدو الحريات في صورة مزيفة أى غير صادقة أو غير حقيقية ( كما يقول ماركس ) .

صحيح ان هناك بعضا من الحريات في كثير من البلاد الغربية الرأسمالية ( وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ) هي حريات مزيفة كحرية الصحافة وحرية الانتخاب حيث تلعب الأحزاب وأصحاب رؤوس الأموال دور أكبر في عملية التزييف هذه ، وهذا مما يترف به بعض من العلماء والباحثين الغربيين أنفسهم ( كما قدمنا ) ، ولكن هذه الحريات لم تكن في الأنظمة الماركسية ( وعلى رأسها النظام السوفيتي ) أقل تزييفاً ، ثم ان الحرية الشخصية غير مكفولة في تلك الأنظمة الماركسية مما سبق لنا بيانه تفصيلا .

## الفرع الرابع

الرايان في كلتي الميزان

ملاحظات عامة

عن الماركسية وتطبيقاتها ، والانتقادات المتبادلة بين أنصارها وخصومها  
مجهيد

من الأقوال المأثورة عن ماركس قوله :

« إن ترك الخطأ دون تنفيذ هو تشجيع على الفساد الفكري .

وإن من يطلع على الانتقادات التي أضرنا إليها وبينناها - ولا أقول التي  
أنشأناها وبينناها - والتي وجهت إلى مذهبه والآراء التي حوّاها ، يتبين أننا قد  
عملنا بنصيحتة ، ولكنها كان ما أدت إليه تلك الانتقادات أن هدمت من الماركسية  
بناهاها ، وهزمت في مجال الجدال أنصارها ، بل وأزالت - بعد الهدم - أنقاضها  
وأثارها . ومع ذلك كله ، ورغم ذلك كله ، رغم أن الماركسية قد هدمت في  
المبادئ العلمية والنظرية ، فإنه لا يستطيع أحد أن يدعي أنها - في واقع الحياة -  
قد اندثرت واهت ، وأن الماركسيين قد انقرضوا وانتهوا ، فالواقع والحقيقة  
هناك غير ذلك ، فالواقع أنها لا تزال - كما أنهم لا يزالون - في كثير من بقاع  
الأرض على جانب من القوة كبير . فلم كان ذلك ؟ وكيف كان ذلك ؟ هذا هو  
ما سوف نزيده فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التهديدية فإنا ننتقل إلى الإدلاء بما بدا لنا  
من ملاحظات أو آراء .

الملاحظة الأولى - شخصية كاول ماركس - يرى بعض رجال الفكر بحق أن  
من يظهر على مسرح التاريخ كأحد المصلحين للجمتمع يفرض على الباحثين الذين  
يبنون دراسة مذهبه ، في أمانة وصدق ، لوجه العلم ولوجه الحق ، أن يبدوا



أولا بدراسة كنه شخصيته : كنه عقليته ونفسيته . « أن صيرورة ماركس - كما يقول أحد المفكرين والباحثين - هي مفتاح مذهبه » .

وقل أن نجد بين مهام البحث العلمى - فيما يبدو لى - مهمة أكثر مشقة من محاولة دراسة كنه شخصية رجل كان لصرير قلبه مثل ذلك الصدى القوى ، بل مثل ذلك "الدوى" الذى تردد فى أجواء التاريخ ، وينسب لمذهبه مثل هذا التغيير الخطير فى مجرى تطور التاريخ مثل ذلك الذى ينسب للمذهب كارل ماركس ، رجل رفعه أنصاره إلى مرتبة الرسل ، واعتبر مذهبهم بمثابة عقيدة جديدة استبدلوا بها المعتقدات الدينية ، ونزل به خصومه إلى مصاف أنصاف الشياطين أو - بالأقل - إلى مرتبة الأشقياء المخرابين الهدامين . لذلك كان مما تقضى به الأمانة العلمية أن أعرض آراء أرنلث وهؤلاء ، لا سيما من كان منهم من العلماء أو الباحثين المنصفين الذين لا ترقى - فيما تدل القرائن والشواهد - إلى ما يبدون من ملاحظات شوائب بعض الأهواء والشبهات ، كما هو الشأن فى الحالات التى يذكر فيها بعضهم لماركس إحدى الحسنات بينما هم من خصوم مذهبه ، أو الحالات التى يذكر فيها بعضهم له إحدى السيئات بينما هم من أتباعه . واليك - فى إيجاز ، وفيما يذكرون - ماله وما عليه .

( ١ ) - « سمعنا » - فى مقدمة ما يذكر من حسناته أنه رجل صاحب مبدأ ، فرغم ما كان يما فيه من فقر قاتل فقد رفض كثيراً ما عرض عليه من التعاون مع الصحف الأوربية الرجعية ، كما أنه رفض ما عرضه عليه بشارك وعرضته الحكومة البروسية وقد كانوا يريدان شراء عبقريته .

ولا ينكر عليه بعض خصوم مذهب أن الباعث الأول الذى حدا به إلى وضع مذهبه - كما حدا بغيره من زعماء الشيوعية (مثل ولهم ، وايتلنج فى ألمانيا ) إنما كان ما شهدوه من الظلم الذى أنزلته إحدى الطبقات ( الرأسمالية ) بالطبقة :

العاملة التي كانت تعمل ١٦ ساعة في اليوم ، وكان منها من يموت جوعاً أو مصاباً  
بداً السل . ولقد كتب ماركس ( في كتابه : د رأس المال ، ) أن هناك من  
الأطفال من لم يكن يتجاوز من عمره السابعة من الستين وعشرة شهور وكان  
يعمل من السادسة صباحاً حتى التاسعة مساءً ( أى ١٥ ساعة في اليوم ) . د إن  
صبغات الاحتجاج الحارة التي أطلقها ماركس - فيما يقول العالم البريطاني بوبر  
Popper - ضد تلك المظالم والجرائم التي كان يدافع عنها رجال الاقتصاد بل  
وحق رجال الكنيسة - من شأنها أن تكفل لماركس إلى الأبد مكاناً بين عمري  
البشرية .

أما من حيث مقامه العلمي فالتناجد أحد كبار أساتذة الاقتصاد الأمريكيين  
( شوميتز ) يذكر عن ماركس أنه في ميدان علم الاقتصاد يعد د عالماً كبيراً ،  
و د ذا اطلاع واسع .

على أن آراء ماركس في الميدان الاقتصادي إنما يقوم بناؤها كلها على أساس  
نظرية القيمة . (١) ، ولقد لقيت هذه النظرية اللاذع من النقد ، بل الهدم على أيدي  
العلماء ( كأرأينا وبيننا ) وقد انتهت سنوات تكوينه ( من الناحية العاطفية  
والفكرية ) قبل رحلته إلى إنجلترا عام ١٨٤٩ .

( ب ) - سيناته - مما يذكره عنه خصوم مذهبه أنه رجل أناني ، وإن هذا  
هو ما وصفه به أبوه ذاته ، ولا يصح أن يمد من أصحاب المبادئ لأنه يقتصر  
الاساءة أو الخيانة لمبادئه ولا يتفرغها إذا وجهت إلى شخصه ، ويذكر عنه أن  
انحياز وصفه بجمود العاطفة ، فحين أنه إنما عاش فترة غير قصيرة من حياته  
كان لا يعتمد فيها مالياً إلا على انحياز ، وأنه يكاد أن يكون ثمة اجماع عام على  
وصفه بتلك الأوصاف المنيئة ، كما يصفونه بأنه كان حقوداً ، وكان طبعياً أن  
يدفعه قهره الشديد رغم شدة ذكائه وواسع علمه إلى الحقد الذي لا يمكن أن ينجو

تفكيره عن تأثيره ، وأنه شرير كثير الشجار ، تسيطر على نفسه روح حب الانتقام إلى حد الجنون . وأنه لا يتأثر بالعاطفة ، وليس لديه أى مثل أعلى أخلاقى أو اجتماعى يدعو الناس إليه ، فهو - فى تكوين آرائه - يعتمد على التاريخ ( والقوانين التى ينتقد أنها تسيطر على تطوره ) لا على المثل العليا .

وفى ما يتعلق بما كان عليه من العلم يقولون عنه أنه لا يصح أن يمد فى عداد علماء الاقتصاد ، فلقد أخذ عن علماء الاقتصاد جميع نظرياته فى حين أنه لم يصف إليها شيئا ، ثم هولىم يقيم بتاتا بأية محاولة جادة ليتحقق - عن طريق التجربة والواقع - صحة القوانين الاقتصادية التى يقررها ، فالاقتصاد السياسى الماركسى - فيما يقولون - تغمره الصبغة الفلسفية ، فلقد كان طيلة حياته الطويلة فى المنفى بعيداً عن الحياة ، لأنه كان غارقاً فى أعماق بحار مؤلفات مكتبة المتحف البريطانى .

ثم أنه تموزه الأمانة العلمية والصدق ، ففي عام ١٨٧٥ كتب يقول : « إن الفهم الذى لقيه كتاب رأس المال بسرعة فى دوائر واسعة من الطبقة العاملة الألمانية هو أفضل جزاء للعمل الذى قُت به » . ومن الأمور المتفق عليها لدى الباحثين أن كتابات ماركس عميرة الفهم يشوبها - فى كثير من المواضع - الكثير من الغموض ( عما سنبين فيما بعد ، بغير القليل من التفصيل ) .

ملاحظة - يبدو لنا - وقد عرضنا آراء هذين الفريقين المتنازعين من أنصار ماركس وخصومه - أنه إذا كان بعض ما صدر عن كل منهما من أقوال ليس يتأى من بعض المبالغة التى هى إحدى سمات الخصومات فى مثل هذا الميدان ، إلا أنه يبدو لنا مع ذلك أن شخصية ماركس تمتد مثالا بيننا لإثبات صحة ذلك القول المأثور عن أحد الفلاسفة الفرنسيين :

• L'âme humaine est faite des Contradictions •

و خلقت النفس البشرية من متناقضات .

**الملحوظة الثانية : نزعة ماركس الى القموض .**

وعندى أن فى مقدمة ما يصح أن تعاب على ماركس ادعاؤه أن الطبقة العاملة كانت سريعة الفهم لكتابه . لا ريب أنها كانت سريعة الاستجابة لتعليقاته ، شديدة التعلق بتوجيهاته ونظرياته ، لا لأنها فهمت كنهها بعد بحث ودراسة لها ، وإنما لأنها عرفت فحسب أن هذا المذهب يعمل على عدم أكبر عدو لها وهى طبقة الرأسمالية التى كانت - فى عصره - تستغلها ، وأنه يهدف إلى إسعاد تلك الطبقة العاملة وإلى رفع أغلال الاستغلال عن أعناقها ، ووضع إدارة المصانع بل ومقاييد الحكم بين أيديها ؛ وإذا كان المثقفون الباحثون يرون أن كتابات ماركس ، غير القليل منها عسير الفهم يشوبه الكثير من القموض ، فكيف يصح فى الأفهام أن تكون كتاباته سهلة الفهم طابعا للوضوح لدى غير المثقفين من غير الباحثين من الطبقة العاملة ؟؟؟ .

ولانجد أحدا من الباحثين - سواء كان من المؤيدين لماركس أو من المعارضين - من ينكر ذلك العيب الذى يشوب كتاباته لا سيما حين يكتب عن نظريات مجردة : ذلك العيب هو القموض .

وفى ذلك يقول أحد كبار المفكرين الفرنسيين : « ان ماركس هو أحد المؤلفين الذين لم تفهم كتاباتهم فهما صحيحا . وذلك لأنه مؤلف عسير الفهم » ثم يقول : « أننا لشهد قدرا هائلا من سوء التفاهم بين ماركس ونقاديه ، بل وبين بعض من أتباعه وبينه .

ولا يفوتنا - فى مقام الحتام أن نلاحظ أن ماركس - كما هو معلوم - ألمانى ، ثم أن الكثير مما كتب على جانب كبير من العمق . والواقع أنه إذا كان من الأمور المعروفة أن الفلسفة الفرنسية - وبوجه عام العقلية الفرنسية - تبنى النماية كلها بوضوح العبارة ، حتى أننا نجد من أمثالهم المثل القائل ( Ce qui n' est pas

( «clair n'est pas français» ) ( أى « أن ماليس واضحاً لايمد من الفرنسية )

فاننا نجد بالعكس أن الفلسفة الألمانية - وبوجه عام العقلية الألمانية - وقد كان  
ماركس ألمانيا كما هو معلوم - إنما تنزع إلى الغموض - ويمد الفرنسيون نزعتهم  
إلى الوضوح من سمات الديمقراطية ، بينما تعد النزعة إلى الغموض من سمات  
الارستقراطية ، إذ أنه لا يرق إلى فهم ذلك الكلام الذى يشوبه الغموض إلا  
أصحاب الثقافة العالية أى «ارستقراطية الفكر» ( l'élite ) .

ويبدو أن كلمتي «عميق» و «واضح» تعдан - لدى الألمان - كلمتين  
متعارضتين .

**الملاحظة الثالثة - نظرية المادة التاريخية (أوالتفسير الاقتصادي للتاريخ) -**  
لعل هذه النظرية كانت أكثر ما أحاطت بها شوائب الغموض من نظرياته .  
« أن كثيراً ما قيل عن نظرية المادة التاريخية - كما يقول العالم البريطانى بوبر  
Popper - بعيد عن الصحة ، فكثيراً ما قيل بأن ماركس لايعترف إلا بالنواحي  
والبواعث المادية للحياة البشرية ، وهذا غير صحيح » ففسير صحيح أنه يميل  
الناحية الأدبية والروحية والدور الذى يلعبه الفكر اعمالا تاما ، والصحيح أنه  
يرى دورهما دوراً ثانوياً ، أما الدور الاساسى فهو للعوامل المادية والاقتصادية ،  
فهو يرى أننا لسنا بمجرد كائنات روحية وأننا لا يمكن أن نحرر أنفسنا تماماً من  
ضرورات وحاجيات معيشتنا المادية ، ثم هو لا ينكر أن الحياة الاجتماعية  
والسياسية والفكرية والروحية رد فعل reaction أو تأخير على الحياة المادية أو  
الاقتصادية التى يعدها ماركس بمثابة « الأساس » لتلك الحياة الاجتماعية والسياسية  
وغيرها .

**تعليق :**

إذا صح ما ذكره العلامة بوبر عن ماركس ، وهو فيما يعتمد صحيح ، فإن

ذلك لا يعنى مع ذلك هذه النظرية من المآخذ أو المنافذ التى تنفذ منها مهام النقد وتتلخص أهم ملاحظتنا بهذا الصدد فيما يلى :

#### مخالفة . واهمال لعوامل أخرى :

إن العلامة برور ذاته لا ينسكرك أن ماركس وأتباعه قد بالغوا - على حد تعبيره - فى تقدير أهمية سلطان الاقتصاد ، بينما نجدهم قد أهملوا الدور الذى تلعبه قوة السلاح ، فالتاريخ يبين لنا - كما يقول - حالات كان فيها الحصول على المال وحديث الاستغلال إنما يستند على القسوة المسلحة ، كما يحدث أحيانا فى بعض الانقلابات أو الحركات الثورية العسكرية ( وذلك فضلا عن الأمثلة التاريخية التى سبقت الإشارة إليها ) .

فصورة تلك المبالغة إنما تتمثل فى أن ماركس يجعل للعوامل الاقتصادية دائما ذلك الدور الاساسى ، وكان الأصح والأدق أن يقول أن لها أحيانا ذلك الدور الاساسى . فهناك عوامل أخرى تلعب ذلك الدور الاساسى أحيانا وقد أهملها ماركس ، منها القوة المسلحة ( وقد أشرفنا عليها ) .

- ومنها للمعتقدات الدينية فقد لعبت دوراً أساسياً فى التاريخ فى الأزمنة القديمة وحتى قبل أن تعرف الديانات السماوية ( وقد سبقت كذلك الإشارة إليها ) .

- وأحيانا تلعب بعض الشهوات مثل الغيرة والحقد وحس السيطرة وشهوة السلطة ( التى تسيطر على الكثيرين فى الميدان السياسى ) ذلك الدور الاساسى فى التاريخ ولقد سبق لنا أن أوضحنا ذلك كله فى غير قليل من التفصيل .

يجدر بنا هنا أن نضيف إلى ما قدمنا بعض عوامل أخرى :

١ - فأحيانا تلعب المصادفات - وإن شئت فقل المقادير - دوراً كبيراً بل حاسماً فى التاريخ . ذلك الدور الذى تميز عنه أحسن تعبير العبسارة الفرنسية الشهيرة الماثورة عن الفيلسوف باسكال Pascal وهى قوله : ولو أن أنف

كليبواترا كان أقصر لتغير وجه التاريخ .

وحسبنا هنا أن نذكر . أننا إذا أردنا مثلاً أن نبحث عن سر قوة سلطة أو نفوذ بابا روما ( رئيس الكنيسة الكاثوليكية ) - خلافاً لبطريك بيزانطة - منذ العصر البسطي ، أو بالعكس عن سر ضعف سلطة ملك إنجلترا - خلافاً لغيره من الملوك - منذ القرن الثامن عشر ، أو سبب ازدياد سلطان ونفوذ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما منذ الحرب العالمية الأولى ، لوجدنا أن ذلك السر لم يكن سراً على المؤرخين الذين يعرفون الدور الكبير الذي لعبته بعض المصادقات في هذا الصدد .

٢ - ومن تلك المصادقات ظهور بعض شخصيات فذة أو عبقرية ( مثل غاندى في الهند ، وسعد زحلول في مصر ، ونابليون وديجول في فرنسا ، ولينين في روسيا ، وهتلر في ألمانيا ) .

ونجد في هذا العصر - كما يذكر أحد الأساتذة الباحثين - « صورة جديدة ماركسية تملأ من شأن الإنسان ودوره في التاريخ على حساب الظروف ، خاصة بمقد أن أصبح جيفارا وماوتسى تونج وهوشي منه وكاسترو نماذج الشباب »

( وهو يعنى الشباب الماركسى ) .

### ٣ - النزعة الى التعميم ( La généralisation )

سبق أن تكلمنا - في إيجاز - عن هذه النزعة أو الظاهرة التي تلاحظ لدى كثير من المفكرين والفلاسفة ، كما يقول العالم الاجتماعى الدكتور جوستاف لوبون ومن شأن هذه الظاهرة - كما يقول - أنها تؤدى بهم إلى الأخطاء ، وذلك لأن من شأنها أن تميل بهم إلى أن يجعلوا من ملحوظة خاصة بحالة معينة ( أو بعصر أو بلد معين ) مبدأ عاماً ( أو قانوناً ) يطبق ويسرى في جميع الحالات ( أو في جميع العصور والأزمنة أو الأمكنة ) .

ولقد كانت نزعة التعميم هي التي جرت ماركس إلى الخطأ ، خطأ المبالغة في دور العوامل الاقتصادية وأثرها في دوران عجلة التاريخ .

**دليل نزعة التعميم لدى ماركس :** « وشهد شاهد من أهلهم ، حسبنا على ما قدمنا دليلاً أن تشير إلى ما شهد به لينين من « أن ماركس استنتج حتمية تطور المجتمع من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي ( ماركسي فيما يقصد ) من أمر واحد فحسب هو التشريع الاقتصادي للمجتمع المعاصر لماركس ، » .

ونضيف إلى ما تقدم ( كدليل على نزعة التعميم لدى ماركس ) ما لاحظناه من أن المبدأ أو القانون الذي استنبطه ماركس عن تطور عصور أو مراحل التاريخ من نظام الرق ثم إلى نظام الاقطاع ثم إلى النظام الرأسمالي ، إنما استنبطه ماركس من دراسته لتاريخ غرب أوروبا فحسب ، وهو لم يستطع - ولا يمكن لأحد أن يستطيع - أن يثبت لنا أن هذه المراحل قد مرت على تطور التاريخ الأمريكي أو غيرها من القارات ( أو لشرق أوروبا ) .

ولقد فات ماركس - كما يقول أحد كبار المؤرخين - « أن أي تقسيم للتاريخ إلى عصور هو تقسيم غير طبيعي » ، لأنه ( كما يقول ) لا يوجد في الواقع بين مختلف العصور انفصال تام حتى يستطاع تحديد بداية ونهاية كل عصر ، بل يوجد فيها بينها تداخل واتصال لا انفصال ، لذلك لم يكن من اليسير أن نحدد تواريخ العصور كما لو كان الأمر متعلقاً بتحديد تاريخ حادث من حوادث التاريخ ( كبداية حرب أو ثورة أو أسرة مالكة أو نهايتها ) .

فشلنا إذا نحن نظرنا إلى نظام الرق نجد أن الرق كانت لا تزال له آثار باقية في عصر النظام الاقطاعي بل وفي عصر النظام الرأسمالي .

ثم أن نظام الرق الذي كان معروفاً في اليونان القديمة كان يختلف اختلافاً كبيراً عن الرق الذي عرف فيما بعد لدى الإسرائيليين ثم في المسيحية ، ثم عن ذلك الذي عرف في الإسلام .



تليبه الى خطا ذائع : ومن الأخطاء الدائمة في هذا المقام ما نجده يتردد على ألسنة بعض من كبار الساسة والكتاب من أن بالعالم العربي في هذا العصر الحاضر «إقطاع» ، بل وأنه كان يوجد بمصر قبل ثورة يوايو «إقطاعيون» . وفي ذلك خطأ بئس ، فالإقطاع هنا يستعمل بمعنى : الملكيات الزراعية الكبيرة ، وهو معنى يختلف اختلافا كبيرا عن المعنى الذى عرف به نظام « الإقطاع » ، في التاريخ ، فعصر نظام الإقطاع عرف في أوروبا الغربية في القرن التاسع والعاشر ثم بلغ دور النضج والقام في القرنين الحادى عشر والثانى عشر ثم بدأ بعد ذلك في الاندثار تدريجيا . وقد وجدنا الصليبيين حين غزوا بلاد الشرق الأدنى في العصور الوسطى حملوا معهم ذلك النظام الإقطاعى الأوروبى الذى لم يعرف أولئك الصليبيون غيره من النظم ، وطبقوه في تلك البلاد الشرقية على غير أساس ( وكان ذلك منذ أواخر القرن الحادى عشر ) .

وكان لهذا النظام الإقطاعى مميزات أو خصائص . لم تعرف في الدول العربية في عصرنا هذا ، ومن أهم تلك المميزات أو الخصائص أن السيد الإقطاعى سلطات الحكم ، فهو في الأصل قائد من قواد الجيش عينه الملك حاكما لإقليم . ولهذا الحاكم الإقطاعى حق فرض الضرائب ، لا لحساب الملك ؛ بل لحسابه الخاص ( وذلك في مقابل دفع إعانة معينة للملك ) كما كان يستطيع أن يقصد حلفاء مع غيره من زملائه السادة الإقطاعيين ، وكذلك كان يحتفظ تحت إمرته في إقطاعيته بالقوة العسكرية التى كان يقودها ، وبذلك لم يكن للملك جيش خاص به ، لذلك كان الملك - في زمن الحرب - يدعو سادة الإقطاع للوفاء بالتزاماتهم بالدفاع عنه . وكانت بيد السيد الإقطاعى seigneur ولاية القضاء فكانت المحاكم تحكم باسم السيد الإقطاعى لا باسم الملك ، كما كان يعمل على سك النقود باسمه ( لا باسم الملك ) . الخلاصة أن السيد الإقطاعى كان الحاكم الفعلى للإقليم ولم تكن للملك سوى مجرد سلطة إسمية .

كما أن القسّ كان مربوطاً إلى الأرض التي يمتلكها السيد الاقطاعي ، فهو لا يملك الحرية في الانتقال عنها ، فكان يشتري ويبيع كجزء من العقار الذي يمتلكه السيد ، ولم يكن له أن يرفض الانتقال إلى تبعية سيد جديد ، ولم يكن للقس أن يتزوج من جهة خارج نطاق الأملاك المملوكة للسيد إلا بإذنه . وذلك عمداً التزامات أخرى.

هذا هو نظام الاقطاع كما عرف في التاريخ ( في المصور الوسطى ) ، وكما هو معروف لدى الغربيين ، فهل يصح الادعاء بأن البلاد العربية عرفت في العصر الحاضر أو قبيل هذا العصر مثل هذا النظام ؟ .

٤ - دور الفكر : كما أننا لا نوافق على أن يكون للفكر ذلك الدور الثانوي ، وأن الدور الأساسي هو دائماً للعوامل المادية والاقتصادية ( لاسيما وسائل وأدوات الإنتاج ) . ولأنهم كيف تسبغ مثل هذه الأهمية على تلك الوسائل أو الأدوات ، ولا تسبغ مثلها على صانعيها أو مخترعيها وهو الإنسان ، وأهم ما في الإنسان وهو العقل أو الفكر .

بعد انتصار الثورة الشيوعية الروسية ( في أكتوبر ١٩١٧ ) كان الموقف في روسيا على جانب كبير من العصر ، وكان مردّد ذلك العصر - كما قال لينين نفسه :  
« لأنه لم تكن هنالك أفكار بناءة » .

• there were no further constructive ideas. •

وحينئذ نجد أن لينين جاء بفكرة إقامة أحدث الصناعات الميكانيكية والكهربائية على أوسع نطاق .

ولقد كانت هذه الفكرة الجديدة التي أصبحت أساس تطور غير الأساس الاقتصادي والمادي لمدس العالم ( كما يقول العلامة پوپر ) ، وكانت القوة المحركة وراء هذا التطور ( كما يقول ) إنما هو الحماس و الفكرة . .

ثم يقول : « أننا نجد في بعض الاحوال أن الأفكار تستطيع أن تقيم ثورة في  
الأوضاع الاقتصادية لبلد من البلاد ، لأن تقوم تلك العوامل الاقتصادية  
بتكييف هذه الأفكار » .

وكا يقول أحد رجال الفكر عن ماركس : « لقد كان رأيه دحض دور  
الفكر ، ولكن دور فكره دحض رأيه » .

ولاريب أنه يعني بذلك أن اعلان ماركس لمذهبه (وهو يمثل فكرا جديدا)  
قد لعب دورا كبيرا في تطور التاريخ ، بحيث يعد ذلك الدور برهانا يدحض  
رأيه في أن للفكر دورا ثانويا .

وكذلك لم يكن دورا ثانويا ذلك الدور الذي لعبته تلك الأفكار التي انطوت  
عليها نظرية النقد الاجتماعي لجان جال روسو ، ذلك والعقد الاجتماعي ، الذي كان  
في عصر الثورة الفرنسية يوصف بأنه « إنجيل الثورة L'évangile de la  
Révolution ، وذلك رغم أن الآراء التي انطوى عليها كتابه لم تكن تستند إلى  
حقائق علمية أو تاريخية ، فلقد بدأ كتابه ( أو نظريته ) بهذه العبارة : « أفتنى  
أفترض Je suppose » .

- وكذلك لا يمكن الأخذ برأى ماركس الذي أبداه عن « أسبقية المادة على  
الفكر ، فهو رأى غير علمي لأنه لا يمكن التحقق من صحته بالتجربة أو  
بالملاحظة .

بعبارة أخرى أنه لم يستطع إثباته عن طريق أساليب المنهج العلمي .

- e - هو الجنس Race

إذا صح - كما يقول الفيلسوف الفرنسي ليم الاجتماع ( الدكتور جوستاف  
لوبيون ) - أن نرجع الأحداث التاريخية إلى عامل واحد من العوامل - كما يفعل  
الماركسيون - كان هذا العامل هو الجنس Race . وحسبنا دليلا على ذلك

ما نلاحظه من أن الموامل الاقتصادية الواحدة تؤثر تأثيرا مختلفا على شعوب  
تقتسب إلى أجناس مختلفة .

**مخاتمه :** أن انجبلز - زميل ماركس وشريكه في زعامة الماركسية - قد بدأ  
في أواخر حياته يدرك ما في نظريتهما عن « المادة التاريخية » من المبالغة فأخذ  
يراجع ويرجع عن ذلك القل ، فالفيلسوف الاشتراكي الفرنسي جمارودي يقول  
عن انجبلز : « أنه يحظر علينا إرجاع كل شيء إلى الاقتصاد ، أو استنتاج كل  
شيء من الاقتصاد . وفلا فائنا نحمد انجبلز - في أواخر سني حياته - كتب  
يقول « أنه لا هو ولا ماركس كان يقصد بأن المنصر الاقتصادي هو المنصر الوحيد  
ذو الأثر في تقرير أو تفسير مجرى التاريخ » ، ثم يقول عن النظريات والأنظمة  
السياسية والنظريات الفلسفية أو القانونية والمعتقدات الدينية ( وغيرها مما يطلق  
عليها « البناء العلوى » ) : « أنها في حالات كثيرة تجمدها ذات الأثر الأهم في  
تقرير صرورة أو شكل تلك الصراعات العلوية » . ان هذا القول يمثل - في  
نظرنا - عدولا عن نظرية المادة التاريخية .

#### **الملاحظة الرابعة - الحتمية التاريخية ، وحتمية الحل الاشتراكي :**

من المبادئ التي نادى بها ماركس مبدأ الحتمية التاريخية ، وحتمية الحل  
الاشتراكي ، ومن عجب أن كثيرين من القائلين بأنهم لا يدينون بالشيوعية  
يرددون وراءه هذا المبدأ أو الشعار ، وهم لا يدرون أنه إنما يقصد بالحل  
الاشتراكي : الاشتراكية الماركسية أي الشيوعية .

قل أي حد هذا حق أو بعيد عن الحق ؟ إن مما يميز « الاشتراكية العلوية »  
( أي الماركسية ) عن غيرها من أنواع الاشتراكية هو ما يقدمه ماركس من  
الأدلة على حتمية قيام تلك الاشتراكية ( الماركسية ) سواء كانت أمرا مرغوبا  
فيه أو مرغوبا عنه من البشرية .

**قوانين التطور :** ويجدر بنا أولاً أن نوجه الأنظار إلى أن فكرة « الحتمية » أو التنبؤ التاريخي ، إنما تقوم على أساس الاعتماد بأن ثمة « قوانين » يسير التطور التاريخي وفقاً لها ، وهو ما يطلق عليه « المذهب التاريخي » .  
• historicism

على أن الأسلوب العلمي - كما يقول العلامة بوبر - لا يقر الأخذ بمبدأ أو فكرة الحتمية ، « فإذا صح أن في مقدورنا التنبؤ بسير تاريخ أحداث المستقبل - كما يقول - فإن ذلك يعني أنه ليس في مقدور العقل ولا إرادة البشر أن تُدخل على خطوات سير الأحداث تبديلاً أو تعديلاً ، وأن كل ما يطلب منا هو أن نعمل على إزالة العوائق التي تعترض طريق سيرها طبقاً لتلك التنبؤات » .  
ويرى بوبر أنه لا يمكن أن يكون للتطور « قانون » ، وإنما هناك « اتجاهات » .

ولقد وجهت يدالتاريخ صفة قوية على وجه تلك « الحتمية » فكذبها أحداهه  
تكدنيا ، وكفى بالتاريخ حسييا ووقيا .

(١) - فلقد كان ماركس يرى حتمية الصراع بين طبقة البورجوازية ( الرأسمالية ) وطبقة البروليتاريا ( الطبقة العاملة ) ولكن التاريخ بين لنا بالمعكس أن الطبقة العاملة - منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون صراع ، وإنما نالتها بموافقة الطبقة العليا الحاكمة ذاتها  
الواقع أن هذا العصر هو عصر الصراع بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين عالميين متعارضين ، عصر الثورات الاشتراكية ( الماركسية وغير الماركسية ) وثورات التحرر الوطني .

(ب) وكان ماركس يرى حتمية انقراض الطبقة الوسلى ( التي تضم بوجه خاص طائفة صغار الملاك والحرفيين Artisans أصحاب الصناعات الصغيرة ، وأصحاب المتاجر الصغيرة ) كنتيجة لما ستعانيه هذه الطبقة من أزمات ناجمة عن

شدة وطأة منافسة كبار الرأسماليين من أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى ، وأن هذه الطبقة الوسطى ستتحول إلى بروتيتاريا ( أى إلى طبقة عاملة ) ولكن هذه الطبقة لم تنقرض كما بين التاريخ وكما هو يتبين ، ( وسوف تعود إلى هذه المسألة بتفصيل أوفى بصدده الكلام عن عدم صحة ثبوتات ماركس ) ( ج ) وكان ماركس يرى حتمية لإزدياد يؤس الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي . ولكن التاريخ بين لنا أن هذه الطبقة لم يأخذ يؤسها في الريادة حدة أو شدة كما كان يرى ماركس ، بل نجد بالعكس أن مستوى معيشتها قد أخذ في الدول الرأسمالية - في الارتقاء بإطراد .

( د ) - وكان غالبية الروس الماركسيين يعتقدون - فيما قبل عام ١٩١٧ ( حيث قامت الثورة الشيوعية ) - بأن فترة من الديمقراطية البورجوازية ، سوف تكون النتيجة المحتمة لسقوط النظام القيصري . ولكن أحداث التاريخ كما هو معلوم - لم تحقق صحة تلك الحتمية .

( هـ ) وكان ماركس يرى حتمية انهيار النظام الرأسمالي كنتيجة لحركة ثورية عمالية لإزدياد يؤس هذه الطبقة ، أو كنتيجة لهدم الرأسمالية نفسها بنفسها على يد ما يتولد من بطونها من أزمات اقتصادية دورية ، ثم قيام النظام الاشتراكي الماركسي على أنقاض النظام الرأسمالي . ولقد سبق لنا الإشارة إلى أن لينين قد ذكر - أن ماركس استنتج حتمية تطور المجتمع من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي ( يقصد : ماركسي أى شيوعي ) من أمر واحد فحسب هو التشريع الاقتصادي للمجتمع المعاصر لماركس

وهو استنتاج خاطيء ( كما سبق أن بينا لأنه مظهر من مظاهر زعة التعميم الخاطئة ) فالتاريخ بين لنا أن ذلك التشريع الاقتصادي في الدول الرأسمالية لم يظل ثابتا جامدا على الحال الذي كان عليه في عصر ماركس ، فبذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذ ذلك التشريع في التغير والتطور إلى حد كبير ،

فعمدت التشريعات إلى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، كما وجدناها من الناحية الأخرى تكفل الكثير من ضروب الخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة .

أما عن انهيار النظام الرأسمالي ففعل هذا كان التنبؤ الوحيد الذي كان ماركس عفاً فيه كما يقول العالم الاقتصادي الأمريكي شوميتز ، وإن هناك كثيرين من المحافظين (الرجعيين) ومن المعارضين للاشتراكية - كما يقول من يتنبأون بذلك ، وليس ضرورياً - على حد تعبيره - أن يكون نباحه اشتراكياً من أجل أن يصل إلى تلك النتيجة ، فإذا كان الطبيب يتنبأ بأن المريض سوف يموت بعد قليل (أو حالاً) فإن ذلك لا يعنى أن وفاته أمنية من أمنياته .

ولكن انهيار الرأسمالية - كما يقول - لن يكون (كما يرى ماركس) راجعاً إلى فشلها أو بسبب الظروف التي ذكرها . فالواقع أن الانجازات التي حققتها الرأسمالية والتي يمكن أن تحققها - كما يرى ذلك العالم الاقتصادي - تجعل احتمال سقوطها تحت أمثال فشلها احتمالاً بعيداً . أن الأسباب التي ذكرها ماركس لإثبات انهيار الرأسمالية - وبخاصة إزدياد بؤس الطبقة العاملة - لم تثبت صحتها ، وحتى إذا سلمنا جدلاً بصحتها - كما يقول شوميتز - فهي لا تؤدي حتماً إلى انهيار الرأسمالية . والواقع أنه إذا قلنا الرأسمالية أن تنهار فإن انهيارها - كما يقول - إنما سيكون سببه نجاحها لا فشلها . إن نجاح النظام الرأسمالي ذاته من شأنه - على حد تعبيره - أن يقوض تدريجياً بانيان الأنظمة الاجتماعية التي تقوم بحماية ذلك النظام ، وليس من الأمور الحتمية أن يعقب انهيار الرأسمالية نظام اشتراكي ماركسي ، فمسألة النظام الجديد الذي يقوم على انقراض الرأسمالية هي مسألة أو مشكلة أخرى ، فقد يعقب انهيارها الفوضى ، أو اشتراكية أخرى غير الماركسية ومع ذلك فإن الرأسمالية الفردية (أو رأسمالية الدولة التي تأخذ بالمبدأ أو المذهب الفردي) التي كان يجاها ماركس - والمعروفة في عصره - والتي كان يتنبأ بانهارها ، قد انهارت فعلاً ، فلا توجد الآن دولة في العالم الغربي المتمدين

لا تتدخل في الميدان الاقتصادي أو في ميدان العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، ولا تقوم بخدمات الطبقة العاملة أخذاً بالمبدأ الفردى ، ومع ذلك فإن تلك الدول - رغم تدخلها ( أى رغم تلك النزعة الاشتراكية ) - لا تزال بعيدة كل البعد عن الاشتراكية الماركسية .

وأنه يبدو - كما يقول شومبيتر - د أن ماركس لم يكن يدرك الإمكانيات الهائلة للنظام الرأسمالى في ميدان الانتاج ، تلك الإمكانيات التى تسمح برفع مستوى معيشة الجماهير إلى حد غير دى حدود ، وذلك دون الإلتجاء إلى نزع ملكية اصحاب الاملاك ، وإلى أى حد يستطيع ذلك النظام العمل لصالح الطبقة العاملة ، ثم يقول : د لقد كان شمولى Schmoller أقرب إلى الصواب حين رأى أن إتجاه التطور إنما يسير ناحية البيروقراطية والتأميم اللذين يسيران بخطوات تدريجية ، أى ناحية اشتراكية الدولة ثم أن ماركس - فيما يبدو لنا - لا يعمل بتاتا حسابا للدور - الكبير أحيانا - الذى تلعبه المصادفات - وإن شئت فقل الأقدار - في تطور التاريخ ( كما قدمنا ) .

خاتمة - على أن ماركس وانجيز قد أدركا - فيما يبدو - ما كان منها من المبالاة أو السطو في الأخذ بفكرة الحتمية ، فراجسا عن بعض ما كان لهم من آراء بهذا الصدد . أن ماركس لم يحاول أن يتحقق من صحة القوانين التى كان يستنبطها ويبنى على أساسها تلك الحتمية . ففانون نظرية القيمة مثلا لم يكن تحريريا . الواقع أن ماركس - باعترافه - د كان لا يريد أن يفهم العالم بل يريد أن يفهمه . ( كما ذكر الفيلسوف الاشتراكي المعروف سارتر ) .

**المعقولة الخامسة - تنبؤات ماركس -** بينا - فيما قدمنا - كيف أن أحداث التاريخ كذبت تنبؤات ماركس جميعاً اللهم إلا ما تنبأ به عن انهيار النظام الرأسمالى ولكن انهياره لن يكون - كما أشرنا - بسبب الظروف والعوامل التى ذكرها ماركس .



ورغم أن فكرة « الحتمية » لم تقرها البحوث العلمية وقد كذبتها الأحداث التاريخية ، وأخذ ماركس والتجيز في التراجع بعض الخطى عن السير في طريقها ، رغم ذلك كله نجد بعض زعماء الشيوعية من بعدهما قد رددوها ، وكان الأجدر بهم أن يردوها .

إذ وجدنا لينين - كما يقول بريجنيف - قد اقتنع بأن انتصار الاشتراكية ( وهو يقصد الشيوعية ) على نطاق العالم أمر محتوم .

ويقول بريجنيف : « مهما اختلفت البلدان التي تشكل عالمنا المعاصر عن بعضها البعض فإن كلا منها سيؤدي بل سيعمل حتما إلى الشيوعية » .

وأنتا لترتاب كل الريبة أن تكون أمثال هذه الأقوال صادرة حقا وصدقا عن إيمان - بما يقولون - ممكن ، بل أننا لنعتقد اعتقاد اليقين أن الأمر لا يخرج عن دائرة الدعاية للذهب لاسيما بين طوائف المترددين أو الاتهازيين .

**اختلاف الرأسمالية عصر ماركس عن الرأسمالية القرن العشرين :**

على أننا إذا نظرنا إلى الرأسمالية بالصورة التي كانت معروفة في عصر ماركس ( أي حوالي منتصف القرن التاسع عشر ) والتي هاجمها لما كان عليه الحال من سوء الحال ، بل أسوأ حال ، لما كانوا يمانونه من أسوأ وأقبح صور الاستغلال ، تلك الرأسمالية التي تنبأ ماركس بانهارها قد انهارت فعلا ، فالرأسمالية المعروفة في هذا القرن العشرين قد أصبحت - بعد صدور التشريعات العمالية ( التي تحمي العمال من الاستغلال ) تختلف اختلافا هائلا عن تلك الرأسمالية التي عرّفها ماركس . ثم أنها لم تعقبها بعد انهارها وزوالها - في الدول الغربية وكثير غيرها من الدول الأفريقية والآسيوية - اشتراكية ماركسية كما تنبأ ماركس . وحتى تلك الاشتراكية الماركسية التي وصفها ورسمها ماركس تختلف اختلافا كبيرا عن تلك الصورة من الاشتراكية التي قررتها الدولتان الماركسيتان الكبيرتان في هذا القرن وهما روسيا والصين ( كما سنبين فيما بعد ) .

**التنبؤ بالاتجاهات ، بشروط معينة . الواقع -** كما يقول أحد كبار علماء الاقتصاد - أن الأمر حين يتعلق بالتنبؤات عن مستقبل نظام من الأنظمة ، فإننا لا نستطيع إلا معرفة الاتجاهات (tendances) العامة للتطور في بلد معين .. وهذه الاتجاهات لا تدلنا إلا على ما سيحدث في ذلك البلد . . لو أن الأمور ظلت سائرة على النحو الذي كانت تسير عليه في الفترة التي كانت موضع دراستنا وملاحظتنا وإذا لم تتدخل عوامل أخرى ، أن التنبؤ عن المستقبل - كما يقول - يدور على غير ذي صفة علمية (extra-scientifique) حين يتجاوز نطاق تحليل الاتجاهات التي هي موضع الملاحظة ، فيجب ألا يفوتنا أن ظهور (أو تدخل) عوامل خارجة عن نطاق ميدان ملاحظتنا يصح أن يحول دون الوصول إلى النتائج المترتبة على تلك الاتجاهات .

فلا يجب الخلط بين « القوانين » و « الاتجاهات » ، فإذا صح التسليم بوجود الاتجاهات فإنه لا يمكن التسليم بوجود « القوانين » التي تسيطر على تطور التاريخ ، فالإتجاهات بقاؤها - كما يقول بوبر - رهن ببقاء بعض الشروط ، بخلاف القوانين فبقاؤها غير مشروط بوجود ظروف معينة ، إذ هي ذات صيغة حتمية .

**الخلاصة أن الاتجاهات لا تصلح أساسا للتنبؤات .**

**خامسا : الحريات بين ماركس وخصومه -** أن الاتهامات التي وجهها ماركس إلى الحريات في الديمقراطيات الغربية بأنها حريات شكلية مزيفة كانت اتهامات تنطوي على جانب كبير من الصحة في العصر الذي عاش فيه ماركس في القرن الماضي ، حين كان المذهب التردى في أوج ازدهاره ( فلم تكن الحكومات تتدخل في الميدان الاقتصادي ولم تكن تعمل على حماية العمال من استغلال أصحاب رؤوس الأموال ، كما لم تكن تعمل على الحيلولة دون سيطرة هؤلاء على الحياة

السياسية وتوجيهها لتحقيق مصالحهم ) . ولكن الأمر تغير في هذا القرن ، فأخذ المذهب القردى في الانحيار وصدرت في الديموقراطيات الغربية تشريعات اجتماعية تليقبات أخرى ثبت عدم صحتها - حسبنا الآن أن نضيف إلى ما سبق لنا ذكره من تنبؤات ثبت عدم صحتها بعض تنبؤات أخرى :

(أ) - كان ماركس يرى أن الأزمة السياسية والاقتصادية التي سادت أوروبا عام ١٨٤٨ سوف تقضى على النظام الرأسمالى فى الدول الأوروبية ، وتحت سيطرة هذا الاعتقاد - أو بعبارة أصح : هذا التنبؤ - كتب ماركس فى أول يناير ١٨٤٩ مقالاً تنبأ فيه بثورة الطبقة العاملة الفرنسية وبحرب عالمية . ولقد انتهى عام ١٨٤٩ ولم يتحقق شيء من تلك التنبؤات ؛ ثم انقضى نصف قرن قبل أن تقوم حرب عالمية ، وقد قامت لأسباب تختلف كل الاختلاف عن السبب الذى شهده ماركس (وهو تلك الأزمة السياسية والاقتصادية الأوروبية لعام ١٨٤٨) .

(ب) - كان ماركس يرى أن البروليتاريا ( أى الطبقة العاملة فى الصناعة ) هى التى ستؤدى الرسالة التى حملها أياها وهى عدم النظام الرأسمالى وبناء الاشتراكية الماركسية ( أى الشيوعية ) .

ولكن التاريخ يبين لنا أن الثورة الماركسية التى قامت ولجحت فى كل من روسيا والصين إنما قامت بها الطائفة المثقفة Les intellectuals أكثر مما قامت بها الطبقة العاملة .

ثم أن الطبقة العاملة التى قامت بالثورة فى الصين إنما كانت من الفلاحين ، لا من البروليتاريا ( عمال الصناعات ) كما كان يتنبأ ماركس .

(ج) - كان ماركس يتنبأ بأن خطوات التطور - فى ظل النظام الاشتراكى ( الماركسى ) تتجه إلى الإضعاف من النفوذ السياسى والاقتصادى للدولة . بينما

أدت في الواقع سياسة التدخل ( من جانب الدولة ) في الميدان الاقتصادي إلى زيادة ذلك النفوذ إلى إضعافه ، لا إلى إضعافه .

#### خاتمة :

**قوة مزيفة :** لقد كان ماركس مولما بالتنبؤات منذ عهد شبابه ، فلقد بدأ هذه التنبؤات - كما قدمنا - منذ عام ١٨٤٨ ( أى حين كان لا يتجاوز الثلاثين من العمر ) أى قبل أن يتم تصويجه العلمى وقبل أن يحيط بأحداث التاريخ العالمى وتطوراتها وفلسفتها علما ، وقبل أن يتحقق من صحة القوانين التى استنبطها والتى يدعى أنها تسيطر على تطور التاريخ ، تلك القوانين التى أقام على أساسها فكرة « الحتمية » وهى من الأفكار الأساسية فى الماركسية ، وبنى عليها تلك السلسلة من التنبؤات الكاذبة ، لذلك كله لم يكن عجباً أن نجد العلامة بوبر - الذى أصف ماركس فى غير قليل من المواضع - يقول عن ماركس : أنه كان « نبياً مزيفاً ،

• A false prophet

#### اللعوطة السادسة - نزع غيروطنية :

ليس هناك من يحاول تبرئة المذهب من نزع غيروطنية ، « فالبيان الشيوعى » الصادر سنة ١٨٤٨ ( والذى يعد بمثابة دستور المذهب ) يحث الطبقة العاملة فى مختلف أقطار العالم أن تتحد لكي تكفل النجاح للثورة العالمية العالمة التى كان يتنبأ بها ماركس - للاطاحة بالنظام الرأسمالى فى بلادها ، فذلك « البيان الشيوعى » قد اختتم بهذا النداء : « أيها العمال من جميع البلدان اتحدوا » . ومن الأمور البديهية أن اتفاق طائفة من الطوائف فى بلد من البلاد مع طائفة أخرى فى بلد أجنبى للاطاحة بنظام من الأنظمة فى وطن البلد الأول يعد عملاً غير وطنى ، بل يعد خيانة وطنية ، فالماركسية تعد لدى الماركسيين فرق الوطنية بل وفوق العقيدة الدينية ، لأنها ذاتها - كما قدمنا - تعد لهم بمثابة عقيدة من المعتقدات ، وهى - كما رأينا - عقيدة لمن لا عقيدة دينية لهم .

وفي كثير من البلاد الغربية الديموقراطية الرأسمالية حيث يسمح بتكوين حزب شيوعي نجد أن الأحزاب الشيوعية فيها كثيرا ماتهم بأنها تتلقى تعليمات من روسيا وأنها تضع المصالح الأجنبية (الروسى) فوق المصالح القومى ، وحسبنا أن تشير إلى خطاب هام ألقاه المستر أتلى رئيس الوزراء وزعيم حزب العمال فى بريطانيا ، وكان ذلك فى إحتفال لحزب العمال (فى بلايموث) فى أول مايو ١٩٤٨ ، وقد قال فى ذلك الخطاب عن الشيوعيين البريطانيين : « إنهم أكثر اهتماما بمصالح روسيا منهم بمصالح إنجلترا » .

وفى مصر . لم تكن الحركة الشيوعية تناسب إسرائيل العداء فى بداية نشأتها عام ١٨٤٨ ، ولقد كان يزعم هذه الحركة إذ ذاك فى مصر يهودى أجنبى ( يسمى كوريل ) .

وصب نكمة ١٩٦٧ العسكرية كتب أحد كبار الصحفيين الماركسيين فى مصر مقالا ذكر فيه أن احتلال اليهود لجزء من الأراضي المصرية لا يعد أمرا كبيدا الأهمية ولا يعد بالنسبة لإسرائيل انتصارا حقيقيا طالما أنها لم تنجح فى الإطاحة بنظام الحكم القائم فى ذلك الحين !! فالذى كان يهم الماركسيين هو نظام الحكم الذى كانوا يعتقدون أنه يقود البلاد نحو الماركسية .

## سر قوة مذهب ماركس

تعهد - أننا لا نعرف مذهباً من المذاهب وجهت إليه من سهام النقد ومن المثالب مثل ماوجه إلى مذهب ماركس وإلى أنظمة الحكم التى تستلهم روح هذا المذهب ، حتى أننا وجدنا غير قليل من وجوه أتباع ماركس يوجهون إلى مذهب غير القليل من أوجه النقد ، وحتى أننا وجدنا أحد كبار أساتذة الاقتصاد (بودان) يقول : « أن مذهب ماركس يكاد - من الناحية النظرية - يعد منبوذاً نبذاً تاماً » . ووجدنا آخرين (وهما الأستاذان جيد وروست) يقرران أن

« المذهب يعانى أزمة » . ولكننا بيننا وجدنا المذاهب الاشتراكية الأخرى التى كانت معاصرة لذلك المذهب أو سابقة عليه ( مثل مذهب أورين وفورييه وسان سيمون وغيرهم ) قد أصبح مكانها اليوم فى متحف من متاحف الآثار للمذاهب الاقتصادية ، فأنتا نجد مع ذلك ورغم ذلك كله أن ذلك المذهب لا يزال ينعم - فيما يرى البعض بقسط وافر من القوة . كما وجدنا بعض الباحثين يقررون أنه يرتفع فى بلاد الديمقراطية الشعبية ( الماركسية ) إلى مرتبة إحدى المعتقدات الدينية ، وإذا كان البعض يرتاب فى أمر قوة هذا المذهب فإنه لا سيلا الريب فى مبلغ ما أحرزته الأنظمة الماركسية من القوة ، وبخاصة نظام الاتحاد السوفيتى ونظام الصين الشعبية اللذان أحرزا أوفر وأوفى قسط من القوة ومن الثبات والاستقرار ، إن فى بناء مذهب ماركس - كما يقول أحد كبار علماء الاقتصاد - أخطاء ولكنها كانت عاجزة عن هدمه ، فما هو سبب ذلك ؟ ما هو سر تلك القوة التى يشيرون لها ، ويشيدون بها ؟ ذلك هو ما سنتولى الآن يسأله .

ونشبدأ ( أولا ) ببيان سر قوة المذهب ثم نبين ( ثانيا ) سر قوة الأنظمة الماركسية وبخاصة نظام الاتحاد السوفيتى . على أننا نجد هنا أولاً أن توجه الانظار إلى أننا نلاحظ هذه الظاهرة بصدد الكثير من المذاهب والنظريات ، فنظريات التفويض الإلهى والعقد الاجتماعى وسيادة الأمة ، ونظرية تفوق الجنس الأرى ( التى كان يناهى بها هتلر فى ألمانيا ) - كلها نظريات لا تقوم على أساس علمى ، وإذا كان أغلبها قد هدم فان هدمها لم يكن بمعمل الأخطاء أو بسبب الأساس غير العلمى .

ورغم ما يرى بين هذين الموضوعين من اتصال لا انفصال إلا أننا رأينا عدم المزج بينهما تسيلا لمهمة الشرح والتبرير .

أولا - سر قوة للمذهب - تعددت الأسباب فى بيان ذلك السر واختلفت

باختلاف الباحثين :

١ - فَنَهِم (مِثْلُ الْأَسْتَاذِ بَارْتُولِي) مَنْ يَرَى أَنَّ مَرْدَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مَذْهَبٌ مُتَعَاوِلٌ يَمِثُّ فِي النَّفُوسِ الْأَمَلُ فِي ارْتِقَابِ مُسْتَقْبَلِ أَحْسَنَ .

٢ - وَمِنْهُمْ (مِثْلُ الدُّكْتُورِ جُوسْتَاڤ لُوبُون) مَنْ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ يَبْدُو فِي صُورَةِ « دِينَ جَسَدِيْدٍ قَرِيبٍ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ فِي أَوَّلِ الْعَهْدِ بِهَا ، وَذَلِكَ فِي عَصْرِ ضَعْفٍ فِيهِ سُلْطَانُ الدِّينِ عَلَى النَّفُوسِ حَتَّى أَنَّ مِنَ الْمَفْكَرِينَ مَنْ يَرَى أَنَّ بَعْضَ الشُّعُوبِ قَدْ بَدَأَتْهُ .

٣ - وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ سِرَّ نَحَاجِ الْمَذْهَبِ وَانْتِشَارُهُ أَنَّهُ يَجْعَلُ الطَّبَقَةَ الْعَامِلَةَ تَحْسَبُ أَنَّ ثَمَّةَ حُرُوكَةٍ كَبِيرَةٍ سَتُعَدِّ وَجْهَ الْعَالَمِ لَا لِوَجْهِ اللَّهِ أَوْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِهِ وَإِنَّمَا مَرْضَاةُ الْمَصَالِحِ وَأَمَالِ الْعَالَمِ ، وَالْعَالَمِ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - وَقُوْدُ هَائِلٍ لَتُغَيِّرَنَّ الْحُرُوكَاتُ الثَّوْرِيَّةُ ، فَالْمَذْهَبُ عَرَبِيَّةٌ عَنْ الشُّعُورِ بِالتَّذَمُّرِ وَبِسُوءِ الْمَعَامَلَةِ الَّتِي كَانَ يَلْقَاهَا النَّحَّاسُ ، لَا سِيَّأَ أَفْرَادَ الطَّبَقَةِ الْعَامِلَةِ .

٤ - وَمِنْهُمْ (مِثْلُ جِيدٍ ، وَرَسْت) مَنْ يَرَى أَنَّ قُوَّةَ الْمَذْهَبِ تَرْجِعُ إِلَى مَا يَشُوبُ أَسْلُوبَ مَارْكَسَ مِنَ الْقَوُوصِ وَإِلَى أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يَذْكُرُ وَقَلِيلًا مَا يَقْرَأُ !! . وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَحَدُ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْاِقْتِصَادِ وَكَانَتْ جَمِيعُ طَبَقَاتِ الشُّعْبِ قَدْ بَدَأَتْ عَقِيدَتَهَا الدِّيفِيَّةُ ، وَوَجَدْنَا مَذْهَبَ مَارْكَسَ يَصُورُ الْأَشْرَاطَ كَأَنَّهَا الْجَنَّةُ عَلَى الْأَرْضِ ، يَنْظُرُ إِلَيْهِ فِي أَعْيُنِ الْجَاهِلِينَ بِثَابِتَةِ شَمَاعٍ جَدِيدٍ مِنَ الضِّيَاءِ يَسْبِغُ عَلَى وَجْهِ الْحَيَاةِ لَوْنًا جَدِيدًا مِنَ الْبَيَاضِ ، وَلَا تَكَادُ نَجِدُ أَحَدًا مِنْ تِلْكَ الْمَلَايِينِ فِي مَقْدُورِهِ أَنْ يَحِيطَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ عَلِيًّا وَقَعْمًا .

وَيَرَى الْبَعْضُ أَنَّ غَمُوضَ الْكَلِمَةِ أَوْ الْأَسْلُوبِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ هَذَا الْمَذْهَبُ فِي الْبِلَادِ الْمُتَخَلِّفَةِ يَدُ مِنْ أَسْبَابِ انْتِشَارِهِ بِهَا ، إِذْ لَجَأَ الْمَارْكَسِيُّونَ إِلَى اسْتِمْعَالِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْعَامَّةِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَلِفَ تَفْسِيرُهَا بِاخْتِلَافِ الظُّرُوفِ وَيُمْكِنُ أَنْ تَتَلَاَمَ مَعَ مَخْتَلَفِ الْغَايَاتِ السِّيَاسِيَّةِ .

ويدور لنا أن اصرارهم على - استعمال اصطلاحات غامضة مثل « البروليتاريا ،  
و « البورجوازية » و « الاشتراكية العلمية » لم يكن عبثا ١١ .  
ونضيف إلى ما تقدم سببا أغفله الباحثون هو هروته للذهب أى عدم جوده  
وأخذه بسنة التدرج واستعداده لتغيير أساليبه بتغيير الزمان والمكان .  
**الرأى الثالث بضعف الذهب** - إنه إذا كانت قوة الأنظمة الماركسية  
( وبخاصة النظام السوفييتى ونظام الصين الشعبية ) من الأمور التى لم تعد موضع  
جدل ، فإن قوة المذهب هى بالعكس من الأمور التى تجددها لدى البعض موضع  
ريبة وشك ، وفى ذلك يقول أحد زعماء الشيوعيين السابقين ، أن الشيوعية آخذة  
فى الإنطفاء كذهب فكرى ، ، وقد سبق أن أشرنا إلى ما يؤيد هذا الرأى من  
آراء بعض أساتذة الاقتصاد فى فرنسا .

- ويدور لى أنه لو لم توجد هنالك بعض من الظروف الملائمة لنجاح الثورة  
البشرية عام ١٩١٧ ولو لم توجد فى ذلك الحين شخصية قوية متميزة كشخصية  
لينين ولولا انتصار لينين فى الحرب الأهلية ( فيما بين عامى ١٩١٨ - ١٩٢١ )  
وهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية ، وغير ذلك من الأسباب التى عملت على  
تطبيق هذا المذهب ( ولو أنه لم يكن تطبيقا صحيحا ) فى روسيا وعلى توطيد النظام  
السوفييتى الجديد ، لولا ذلك لكان هذا المذهب قد اتخذ مكانه إلى جانب  
المذاهب الإشتراكية الأخرى فى متحف آثار المذاهب الاقتصادية ، فالمذهب  
فى الواقع لا يستمد قوته مما ينطوى عليه من نظريات ثبت خطأها جميعا ( اللهم  
إلا ألقاها ) ، إنما يستمد تلك القوة من وجود دولة قوية كبرى تؤيده ، ومن  
وجود أداة قوية للدعاية له ومن أنه يستخدم فى بعض الاقطار المصالح المادية لأحدى  
الطبقات : الطبقة العاملة وبخاصة طائفة عمال الصناعات ، وهى - كما قدمنا -  
طائفة لها أهميتها وخطرها كوقود لنيران الثورات .



ويبدو لي كذلك أن المذهب يستمد قوته من أنه يصلح أن يكون د شعارة ، أو كرمز تلتف حوله ثورة من الثورات أو جماعة من الجماعات ، والجماعات البشرية - كما يقول عالم الاجتماع دوركيم - في حاجة إلى شعار أو رمز يرمز إلى الوحدة التي تجمع بينها أو إلى الأهداف التي تهدف لها ، كما هو شأن العلم لدى الدول المتعدنية وشأن التوتّم في الجماعات البدائية القديمة المعروفة باسم « المشائر التوتمية » .

**خاتمة** - وفي مقام الختام نود أن توجه الأنظار إلى أنه ليس من صواب الرأي - ما رآه بعض الباحثين أو المفكرين - من البحث عن أصل أية ظاهرة ( من الظواهر الاجتماعية أو السياسية ) في سبب أو عامل واحد ، إنما الصواب أن تبحث عن عدة عوامل أو أسباب ، فهذه الأسباب التي ذكرناها وذكروها كان لها جميعها - أو غالبيتها - أثر بلا ريب في قوة ذلك المذهب .

**ثانيا : سر قوة الأنظمة الماركسية وبخاصة نظام الاتحاد السوفيتي**  
يمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي من الأسباب :

- ١ - لأن الشيوعية - كما قدمنا - ( وكما يقول الدكتور جوستاف لوبون ) تعد اليوم لدى البعض من المعتقدات السياسية ذات الصبغة الدينية .
- ٢ - من مصادر قوة هذه الأنظمة ( في الإتحاد السوفيتي ) كذلك ، وجود الكثيرين من الروسين الذين يعارضون النظام القائم ولكنهم يفتقون منه موقفا سلبيا .

**مذهب ماركس وتطبيقه في الاتحاد السوفيتي ؟**

هل طبق هذا المذهب حقا تطبيقاً صحيحاً في الاتحاد السوفيتي ؟

**مقدمة :** من الآراء بل من الأخطاء الدائمة أن نظام الحكم في الإتحاد السوفيتي إنما يستمد قوته - في المقام الأول - من إستناده إلى مذهب ماركس ،

ولذلك نجد الكثيرين حين ينظرون على صحة هذا المذهب وقوته نجدهم يشيرون إلى قوة النظام السوفييتي . وفي ذلك خطأ بين ، ولو أن الكثيرين لم يتبينوه . فالواقع أن ثمة ظروفًا وعوامل عدة هي التي مهدت لقيام نظام ينسب إلى مذهب ماركس في روسيا ، ولم يكن منها ( كما سنبين ) مذهب ماركس ، كما أن ثمة عدة ظروف وعوامل كانت السرف قوة النظام السوفييتي ، ولم يلمب فيها مذهب ماركس في الواقع إلا دواءً ثانوياً .

ولأنه وإن كان هذا المذهب يعد المذهب الرسمي للدولة إلا أنها قد خرجت منه ، بل خرجت عليه - لدى التطبيق العملي - في الواقع ، في عديد من المواضع .

ولقد بلغت هذه المواضع حجماً من حيث العدد . وحداً من حيث البعد وصل بأحد كبار العلماء المنصفين إلى أن يقول : « إننا إذا نظرنا إلى كلمات ماركس فإن من صير الأمور بل عالمها - فيما أعتقد - أن تجعل من الثورة الروسية ( يقصد الثورة الشيوعية ) مثالا لثورة الاجتماعية كما تنبأ بها ماركس ، الواقع أنه لا وجه للشبه بين هذه وتلك » .

ويقول أحد كبار علماء الاقتصاد ( شومبيتر ) : « لقد كان بين المفكرين الحقيقيين لمذهب ماركس وبين التطبيق السوفييتي للمذهب هوة تبلغ من السعة والكبر تلك الهوة التي كانت تفصل بين ديانة المسيحيين الأوائل وبين العقيدة والشعائر التي كان يأخذ بها رجال الكنيسة في القرون الوسطى » .

٣ - « وشهد شاهد من أهلهم » فحسبنا أن نذكر أن الزعيم الماركسي كلوسكي كان يرى خطأ الرأي الذي « ينظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنهما مماثلتان » . وحسبنا كذلك أن نذكر أن لينين اعترف بأن « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي اتبعها لينين عام ١٩٢١ ( والتي سنتكلم عنها فيما بعد ) لم تكن من الاشتراكية .

لذلك لم يكن أمراً صحيحاً أن نجد لينين يصرح - بعد توليه شئون الحكم - بأنه لم يجد في الماركسية ما يساعده على حل المشاكل العملية الاقتصادية (٨٢) . ولا يفوتنا هنا أن نقرر ونكرر بأن مذهب ماركس - في جوهره - هو مذهب اقتصادي .

وأخيراً لا يفوتنا أن نذكر أن ألايدولوجية الماركسية ( وكذلك الأيدولوجية الديموقراطية الرأسمالية ) كانت من قبل ثورة سنة ١٩١٧ الشيوعية في روسيا ، تلعب دوراً ثانوياً .

كما يجب ألا يفوتنا أن لينين فوجئ ، بتولي شئون الحكم بعد نجاح الثورة الشيوعية الروسية .

فإذا نحن أخذنا بين الاعتبار كل هذه الاعتبارات لم يكن إذا من مواضع العجب أن نذكر أن النظام السوفييتي يختلف عن الماركسية في الواقع في كثير من المواضع ، حتى أنهما يكادان يعدان - فيما يرى بعض العلماء وكبار الماركسيين أنفسهم - كأنهما شيئان مختلفان .

ولعل من الطريف في هذا المقام أن نذكر أن ماركس كان يحاهر بضائه لروسيا ويطالب بحزبها .

لنوضح التي اجتمع فيها نظام الحكم في الاتحاد السوفييتي عن مذهب ماركس تتلخص أم تلك المواضع فيما يلي :

( أ ) توزيع أراضي النبلاء وكبار الملاك على الفلاحين . كان ذلك - كما قدمنا - في مقدمة ما قام به لينين من الأعمال منذ تقلد مهام الحكم ، وقد فعل لينين ذلك رغبة منه في استئالة الفلاحين إليه إلى مناصرة حركته الثورية ومبادئه نظام الحكم الجديد في بداية عهده ، فقد كانت روسيا بلاداً زراعية فكان يبلغ عدد فلاحها رقماً هائلاً لذلك كان يعد حينئذ تأييدهم له من النعمات الأساسية لبنيان

نظامه الجديد ، فلم يكن في مقدور لينين في ذلك الحين أن يقرر اشتراكية ملكية الأرض (أي تملك الدولة للأراضي مثلاً باعتبارها إحدى وسائل الإنتاج) بزولا على أحكام مذهب ماركس . ولقد حذت بلاد الديمقراطيات الشعبية حذو لينين ، ولعلمهم أقادوا كذلك من ذلك الدرس الذي تلقوه على أيدي الشيوعيين المنفارين عام ١٩١٩ حينما حاولوا تحويل الأراضي الزراعية إلى مزارع تمتلكها الدولة فكان أن انضم الفلاحون إلى أعدائهم وقضى على الحركة الشيوعية .

(ب) السياسة الاقتصادية الجديدة في عهد لينين - هي تلك السياسة التي اضطر لينين إلى اتباعها (في أبريل ١٩٢١) تحت تأثير الأحوال السيئ والأزمة الاقتصادية الحادة التي ترتبت على الحرب الأهلية التي نشبت في بداية عهده ، وعملوا بتلك السياسة دعا لينين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب أن يستغلوا أموالهم في روسيا لدعم الصناعات الروسية وقد وعدهم لينين ببعض الإميزات لتشجيعهم إلى إجابة دعوته - وقد اعترف لينين بأن هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ، ليست من الاشتراكية.

(ج) الحصول على الدعابة اللاذنية : تشوب مذهب ماركس - كما هو معلوم - برعة الحادية ، وقد نص الدستور السوفيتي على حرية الدعابة اللاذنية، وقد قامت الحكومة السوفيتية فعلاً بتشجيع تلك الدعابة ، ولكنها نظراً لبعض الاعتبارات السياسية (منذ الحرب العالمية الثانية حيث كانت حليفة لبولغرية مسيحية) عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعابة اللاذنية .

(د) الانحراف عن مبدأ جماعية السلطة والقيادة : كان ذلك في عهد ستالين، وكان ذلك الانحراف في مقدمة التهم التي وجهها إليه خروشيف في خطابه الشهير بال مؤتمر العشرين للحزب الشيوعي (في فبراير ١٩٥٦) .

(هـ) الاعتراف عن مبدأ الهياكلتين الدوله : المبدأ هو - كما تقدمنا - من المبادئ الأساسية في مذهب ماركس - وعما يترتب عليه أن تقدم التيار الاشتراكي من شأنه أن يؤدي إلى إضمار سلطان الدولة تمهيداً إلى زوالها (والوصول إلى المرحلة الثانية : مرحلة الشيوعية الكاملة والفوضوية) . واحتراما لهذا المبدأ نجد في جمهورية يوغوسلافيا الشعبية يعرفون للهيئات الشعبية ( أى المجالس أو اللجان المنتخبة من الشعب ) بالسلطة على حساب بيروقراطية الدولة ( أى على حساب الهيئات المكونة من موظفين ، والمعينة من الحكومة المركزية ) فالطريق الذى يجب أن تسلكه الاشتراكية هو الذى يأخذ فيه نطاق دور أفراد الشعب في إدارة شئون أنفسهم بأنفسهم *auto administration* في الإزدياد والإمتداد ، وذلك في كل هيئة من الهيئات وكل مشروع من المشروعات ، ذلك هو ما يتبع في يوغوسلافيا ولكنه لا يقبض في الاتحاد السوفييتي حيث نجد سلطان أداة الحكم فيها في إزدياد لا في طريق الزوال ( كما تتطلبه روح مذهب ماركس ) وذلك مما يؤيد الرأي القائل بأن المرحلة الثانية من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس ( وهي مرحلة الشيوعية الكاملة التي تنتهي بالفوضوية أى بزوال سلطان الدولة ) هي ضرب من ضروب الخيال .

(و) الاعتراف عن مبدأ إلغاء الطبقات : وإن كانت قد تمت في الاتحاد السوفييتي تصفية طبقات النبلاء وملوك الأرض وأصحاب المصانع وأصحاب البنوك إلا أن ذلك لا يبنى أن المجتمع هناك قد أصبح - كما يدعون مجتمعاً لا طبقياً ، أو أنه - بالأقل - قريب منه ، يميل فيه قدر المستطاع على تقريب مدى التفاوت الذى يفصل بين مختلف الطوائف .

فالواقع أنه قد قامت على انقاض الطبقات القديمة طبقة جديدة عليها هي تلك التي يطلق عليها البعض « طبقة البيروقراطية السياسية » ، أي تلك الجماعة

التي تسيطر على شئون الحكم والإدارة في البلاد ، ويمد الحزب الشيوعي منهبت  
أو مصدر تلك الطبقة . . ولقد سجلت تلك الطبقة على كثير من المزايا من  
وراء أو من ثمار ما أحرزته البلاد من تقدم كبير في الميدان الاقتصادي .

ولم يكن مدى التفاوت بين مختلف الطوائف أو مدى الفارق بين دخول  
الأفراد في الاتحاد السوفيتي بأقل منه — كما يظن البعض — عما يشاهد من مثل  
ذلك الفارق أو التفاوت في البلاد الغربية الرأسمالية، بل أن الواقع هو العكس إذا  
نحن أدخلنا في حسابنا مقدار ما يفرض في البلاد الرأسمالية من ضرائب فادحة  
على الدخل الكبيرة في حين لا يفرض مثلبا في الاتحاد السوفيتي .

— ولا يفوتنا أخيراً أن نذكر أن الفرصة متاحة — في الإتحاد السوفيتي  
لأبناء الطبقة الديساليينهنوا بأنفسهم وبرقوا السلم الاجتماعي للوصول إلى  
الطبقة العليا .

**الأسباب التي أدت إلى ابتعاد نظام الحكم عن المذهب في بعض المواضع وبعض  
القطرات :**

كان ماركس يرى أن مذهبه لا يمكن الأخذ به إلا في بلد تقدمت الصناعة  
فيه . ولكن روسيا كانت بلداً متأخرة في الصناعة إلى حد كبير ، فلم تكن  
روسيا من البلاد التي يحول بخاطر ماركس إمكان تطبيق مذهبه فيها وكان  
في ذلك موضع من أهم المواضع التي يختلف فيها لينين مع ماركس ، وقد أثبتت  
أحداث التاريخ عدم صحة الرأي الذي ارتآه ماركس ، وكان إذاً طليعاً أن يعدل  
ذلك المذهب حين يراد تطبيقه في مثل ذلك البلد ، لاسيما أن لينين ذاته الذي كان  
أول من قام بتطبيق مبادئ هذا المذهب في روسيا لم يكن يحول بتاتا بخاطره  
ذلك الخطر حتى قبيل ثورته بشهور قليلة ، أي أنه لم يكن يفكر بتاتا أنه هو  
الذي سيقوم بمهمة ذلك التطبيق .

ولقد كانت ظروف تاريخية هي التي مهدت للزعم لينين سبيل تقلد زمام

الحكم في روسيا السوفيتية ، ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض تلك الظروف ،  
وحسبنا منا أن نضيف إلى ماتقدم : أن الثورة في روسيا السوفيتية كانت في ذلك  
الحين - حين قام بها لينين - ضرورة من الضرورات ، وكانت ترجع ضرورتها :  
( أولاً ) إلى أنها كانت السبيل الوحيد لإنهاء الحرب التي كانت أغلبية الشعب  
تنوق إلى إنهاؤها مع ألمانيا ، في حين أن الحكومة القائمة إذ ذاك كانت تريد الاستمرار  
فيها ، كما كانت ترجع ضرورتها ( ثانياً ) إلى أن البلاد الروسية كانت بحاجة ماسة  
إلى التصنيع حتى تستطيع أن تدير في ركب الدول المتقدمة المتقدمة ، وكان  
رأس المال المحلي ( الروسى ) والطبقة والأحزاب التي تمثل الشعب من العنف إلى  
حد كانت معه عاجزة عن حل تلك المشكلة العاجلة مشكلة التصنيع ، فلم يكن ثمة  
بد من الثورة ولم يكن ثمة سوى هيئة واحدة تستطيع أن تقوم بها : هي ذلك  
الحزب الثورى المنظم تنظيماً قوياً الذى يزعمه لينين وكان يدين بمبادئ ماركس ،  
ويمثل الطبقة العاملة في الامبراطورية الروسية ، على أن عما تجدر ملاحظته - كما  
يقول شوميتز - إن الأهداف التي أعلن عنها الروس الماركسيون مدى سنوات  
عدة منذ البيان الذى أذاعوه عام ١٨٩٨ كانت تشمل أولاً إقامة جمهورية برلمانية  
بوجودية ، على أن تبنيها - في مرحلة تاريخية قالية - إقامة مجتمع اشتراكي .  
نريد أن ننتهى من ذلك إلى القول بأن نجاح ثورة ماركسية أو قيام نظام حكم  
ماركسي في روسيا لم يكن مرده إلى أن الشعب الروسى كان يدين بمبادئ  
ماركس . كل ذلك جعل من الطبيعي حين يدخل المذهب تلك البلاد أن يدخل  
عليه - كما قدمنا - غير قليل من التمديل والتبديل .

ثم إن المذهب ليس - كما بينا - مذهباً جامداً يقدم برنامجاً معيناً محدداً لا يتغير  
وإن تغير الزمان والمكان ، إنما هو مذهب من خصائصه المرونة والصنعة العملية  
والأخذ بحسنة التدرج في تطبيق مبادئه ، ذلك فضلاً عن أن لينين ذاته لم يكن

من الأشخاص الجامدين المتعصبين في اعتناق مذهب من المذاهب dogmatique إنما كان رجلاً عبقرياً ، يمتاز بروح عملية . ( وشأنه في ذلك كان شأن ستالين ، وعكس ما كان عليه شأن تروتسكي ) .

لذلك عرف لينين كيف يصنع لذلك المذهب من التفسير . ويدخل عليه من التعديل ما يتلائم مع ظروف البيئة التي عاش فيها .

فقد تأثر لينين بتجارب الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ كما تأثر بظروف وآثار الحرب الأهلية بينه وبين جيش الروس الملكيين وخصومه من المنشفيك : الأمر الذي أدى به إلى أن يتفكر — بعد أن تقدم الكثير من الخطوات — في طريق سياسته الاشتراكية .

وأخيراً لا يفوتنا أن نذكر أنه كان لاذعات والشهوات الشخصية لبعض الزعماء أثر فيما قد يرى أحياناً من انحراف عن بعض مبادئ ذلك المذهب ، ذلك كان شأن ستالين حين استأثر وحده بالزعامة والسلطان فانحرف بذلك عن مبدأ جماعية السلطة ، وجماعية القيادة والزعامة .

٣ - سر قوة نظام الاتحاد السوفييتي . يمكننا أن نلخصها فيما يلي من الأسباب :

- ( أ ) لأن الشيوعية - كما قدمنا - ( وكما يقول الدكتور جروستاف لوبون ) تعد اليوم لدى البعض من المعتقادات السياسية ذات الصبغة الدينية .
- ( ب ) جمود الكثيرين من الروسين الذين يعارضون النظام القائم ( لاسيما في عهد ستالين ) ولكنهم يقفون منه موقفاً سلبياً ، وهو موقف تفسره كثرة ما جرى من حركات التطهير وأساليب الإرهاب ( لاسيما في عهد حكم ستالين ) رغم أنها تعد أكبر عيوب تلك الأنظمة .
- ( ج ) استمد النظام السوفييتي قوة من كفاحه ضد هتلر وانتصاره عليه ، ولو



أن القوة قد استمدتها الشعب الروسى فى الواقع من شعوره القومى الوطنى أكثر مما استمدتها من شعور الحرص على نظام الحكم السوفيتى .

(د) وكذلك وجد نظام الحكم السوفيتى سناداً قوياً فى سياسة « العزلة » (أو كما كان يطلق عليها عادة سياسة « الستار الحديدى ») التى اتبعتها روسيا لاسيما فى عهد ستالين ، فقد ساعدت هذه العزلة على إخفاء الكثير من الأعمال الاستبدادية الإرهابية والكثير من المساوىء عن عيون الشعوب الأخرى خارج الاتحاد السوفيتى : الأمر الذى ساعد أداة الدعاية السوفيتية على أن تكون لها كذلك تأثير كبير على أفراد الشعوب الأجنبية .

(هـ) إن هذا النظام قضى على أزمة العمال والموظفين الماعطين ، وبعد ذلك فى مقدمة مفاخر ومصادر قوة نظام الحكم السوفيتى .

(و) يقولون أن الروس لم يعرفوا الديمقراطية والحرية من قبل ولذلك نجدهم قد أنسوا إلى النظام السوفيتى ولم يشوروا عليه رغم صبرته الاستبدادية تعليق - هذه الوقائع حجة على جانب كبير من الضعف . فالتاريخ يذكر العبد الأرقاء ثورات تحريرية رغم أنهم لم يعرفوا الحرية من قبل ، فالأفراد أو الشعوب تستطيع أن تنفر بطبيعتها من العبودية أو من الطغيان دون أن يكون قد سبق لها معرفة أو مزاولة الاستقلال أو الحكم الذاتى أو الحرية والديموقراطية .

(ز) ونضيف إلى ما تقدم ماقطعه الاتحاد السوفيتى (وكذلك الصين الشعبية) من أنشواط بعيدة فى سبيل التقدم فى مختلف النواحي : العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية وسياسة التصنيع ، لاسيما إذا قورنت حالة كل من هذين البلدين ، بما كانت عليه من قبل ( أى قبل الثورة الشيوعية ) من فساد وضعف بالغ فى مختلف تلك النواحي . ذلك هو مايعترف به المنصفون من الساسة والعلماء الغربيين أنفسهم ، - بعبارة أخرى : إن قسوة النظام الحالى إنما ترجع قبل

كل شيء إلى أنه جاء بعد نظام قيصرى بلغ أدنى درجات الضعف وأقصى درجات الفساد .

- وجدير بنا هنا ألا ننقل الدور الذى قام به زعماء ممتازون مثل لينين فى الاتحاد السوفيتى ، وماوتسى تونج وشون لاي فى الصين الشعبية ، وما كان لهم من فضل فى تدعيم نظام الحكم الجديد فى بلادهم وفى إحراز ما أشرنا إليه من تقدم .

وأخيراً يبدو لى أنه يصح أخيراً أن يضاف إلى جانب تلك الأسباب التى عملت على تدعيم الأنظمة الماركسية فى بلادها أخطاء ساسة الدولة الثورية ( وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تنتم بطابع فساد أداة الحكم بها ) إزاه دول الكتلة الشرقية .

تلك الأخطاء تعد - فى نظر بعض كبار المؤرخين الغربيين - فى مقدمة العوامل التى عملت على إبعاد جمهورية الصين الشعبية عن الكتلة الثورية والإبقاء بها إلى جانب روسيا السوفيتية .

٩ - خاتمة . روسيا والاستعمار . وأخيراً نضيف إلى ما تقدم تلك الفكرة التى استقرت فى أذهان الكثيرين فى الدول الشرقية والغربية ، حتى عهد قريب ، من أن روسيا منذ عهد لينين تمادى سياسة الاستعمار الذى كانت يراوله الغرب الرأسمالى وكانت تلك الدول تعاني الكثير من مظالمه ومساوئه واستغلاله . ولقد ساعدت تلك الفكرة النفوذ الروسى على الانتشار - لا سيما بين طوائف المثقفين فى تلك الدول .

ولقد تبين فى السنوات الأخيرة بجملاء حتى لآعين البلهاء خطأ تلك الفكرة التى كانت - قد سادت فأفادت النفوذ الروسى حيناً من الدهر .

فسياسة معاداة الاستعمار من جانب الروس لم تكن مسألة « مبدأ » ، وإنما

كانت - على حد التعبير السياسي - مسألة دناكتيك، لإضفاف نفوذ الغرب الرأسمالي في تلك المستعمرات ليحل النفوذ الروسي مكانه .

فإذا نحن نظرنا إلى المسألة من حيث المبدأ فإنه يتبين لنا أن السياسة السوفيتية إنما كانت تهدف إلى السيطرة العالمية . وهذا هو ما ورد على لسان لينين حين قال : « أن هذا النضال سينتهي بانتصار **الجمهورية السوفيتية العالمية** » .

**ماركس والاستعمار** - ولقد فات الكثيرين أن ماركس والتجيز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، بل إن ماركس قد أيد الاستعمار البريطاني في الهند ( في عهده ) وأشاد بانتشار الصناعة الانجليزية في الهند ، ولقد كان يرى أن من شأن ذلك الاستعمار أن يبرز الجلود الذي كان جائها على الهند فتسرع في اللحاق بركب الحضارة الحديثة ، وتضع بالتالي لسنه تطورها .

- ولقد كان لينين يرى أن تمد الدول الماركسية يد العون الإقتصادي والنفى السياسي إلى الشعوب المتخلفة المستعمرة لمساعدتها على التحرر وتحقيق ثورتها الديمقراطية باعتبارها **خطوة أولى صوب الاشتراكية** ، ( الماركسية ) .

وهنا نترامى لنا مرة أخرى في مرآة التاريخ صورة جديدة من صور فشل تفهؤات ماركس . فلقد أثبتت أحداث التاريخ - كما شهدت بذلك إحدى لجان هيئة الأمم المتحدة في بعض تقاريرها عن أحوال المستعمرات التي كانت تروّج تحت نير الاستعمار الغربي في أفريقيا وآسيا أن الدول الأوربية لم تكن تتحمل بالعباية بالنهوض بالمستعمرات ومساعدتها على اللحاق بركب الحضارة كما كان يظن ماركس . والواقع أن كل ما كان يمتنى تلك الدول من أمر مستعمراتها هو استغلال ثرواتها ، وأن تتخذ منها أسواقاً لمصنوعاتها ، وأن تحصل منها على يدعاملة رخيصة ،

## الفصل الثاني

### النظام السياسي للاتحاد السوفيتي

- **ميجيد** - تقدم القول بأن النظام السوفيتي يقوم على أساس مذهب كارل ماركس ويستلهم روحه ؛ ولقد بينا - فيما تقدم - الخصائص الدستورية لهذا المذهب ، لذلك فإنه يبدو كافيا أن نبين إلى أي حد أخذ نظام الحكم السوفيتي بمبادئ هذا المذهب (١).

ويبين هذا النظام دستور سنة ١٩٣٦ (الذي يطلق عليه دستور ستالين) وإن كانت قد أدخلت عليه فيما بعد بعض تعديلات ، على أننا نجد بنا - قبل أن نعرض لبيان أهم أحكام ذلك الدستور - أن نذكر نبذة تاريخية موجزة عن حالة روسيا وأهم الأحداث الدستورية والسياسية التي مرت بها قبل وضع ذلك الدستور .

#### مقدمة - نبذة تاريخية موجزة عن أهم الأحداث والتطورات

التي مرت بروسيا قبل الدستور الحالي لعام ١٩٣٦

سنقسم هذه النبذة التاريخية إلى أربعة أقسام أو مراحل :

- (١) حالة روسيا قبل الحركة الثورية لعام ١٩١٧ ، (٢) الحركة الثورية لعام ١٩١٧ (٣) عهد حكم لينين (٤) عهد حكم ستالين حتى صدور دستور ١٩٣٦
- (١) حالة روسيا قبل الحركة الثورية لعام ١٩١٧ - كان تاريخ روسيا من الناحية العسكرية - على حد تعبير ستالين - سلسلة متصلة الحلقات من الهزائم ، وقد كان أكثر هذه الهزائم إضرارا بروسيا هزيمتها أمام عدوان التتر وخضوعها لحكمهم نحو قرنين ونصف ( فيما بين عامي ١٢٤٠ - ١٤٨٠ ) الأمر الذي أدى

---

(١) ليكن مفهوما أن عبارة " النظام السياسي " و " نظام الحكم " هما عبارتان مترادفتان .

إلى جعل روسيا موضع عزلة عن أوروبا بحيث لم يصل إليها شعاع من نور عصر النهضة بأوروبا ، على أن روسيا أخذت بعد ذلك تسير بيمض خطى النهوض في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أيدي القيصر بطرس الأكبر والقيصر اسكندر الثاني على أننا نجد رغم ذلك في أواخر القرن التاسع عشر أن حال العمال كانت في أسوأ حال . فقد كانوا يشكون من آلة الآجور وعددا من ساعات العمل يبلغ حد الإرهاق ( من ١٢ - ١٥ ساعة يوميا ) ولم تكن هنالك تشريعات لحماية العمال ، ومن ذلك عمدوا إلى سلاح الاضرابات ولجأوا إلى تأليف النقابات ، كما بدأت مبادئ ماركس نجد لها سيلا إلى عقولهم وسلطانا على قلوبهم ، لاسيما مبدأ الصراع بين الطبقات ، وفكرة الثورة ، القضاء على النظام الرأسمالي (١) الوليد .

لذلك فكر القيصر ( نقولا الثاني ) في ترضية العناصر الناضبة الثائرة فعمل على دعوة برلمان منتخب من الشعب ( يطلق عليه هنالك « الدوما » Duma ) عام ١٩٠٥ ولكن ذلك البرلمان لم يحقق شيئا عما عقد عليه من آمال فظل الشعب على ما كان عليه من الكراهية للقيصر وحكومته ، وظل القيصر - كما هو - رجلا يشوب عييته النخور وذكاه الضعف ، أكثر من يدقيره في شئون الحكم راهب أفق شير هوراسبوتين Rasputine .

#### الحركة الثورية لعام ١٩١٧

في ١٥ مارس عام ١٩١٧ ( أى إبان الحرب العالمية الأولى ) أرغم القيصر على النزول عن العرش على أثر حركة ثورية قام بها الشعب بقيادة السوفييت ، وشارك الشعب بعض رجال الجيش ، بل أن الحرس القيصرى ذاته أطن عضائه وقد كانت ترجع هذه الثورة إلى أسباب عدة أهمها سوء المركز العسكرى وما حاق بالجيش الروسية من هزائم وخسائر فادحة على يد الجيش الألماني ، كما كانت ترجع هذه الثورة إلى سوء الحالة الاقتصادية وإلى ما كان يتم به رجال الحكومة

من اختلاس أموال الدولة ، وإلى ما كان يحيط القيصرية من الشكوك بأنها كانت تتصل بالألمان وتعاونهم سرا ، وكان هذا المسلك من جانبها بإعجاب من الراهب الأناث راسبوتين ،

**الحكومة المؤقتة** - كان القيصر قبيل تنازله عن العرش قد أصدر قرارا بفض دورة انعقاد البرلمان «الدوما» - ولكن البرلمان لم يحترم إرادة القيصر فلم ينفذ قراره بل ظل يعقد جلساته . وفي ١٤ مارس قرر هذا البرلمان إقامة حكومة مؤقتة .

وقد اتجهت سياسة هذه الحكومة المؤقتة إلى الإستمرار في الحرب بعد سقوط القيصر ، ولكن الشعب ( وبخاصة مجالس السوفييت ) لم تكن تميل إلى هذه الحكومة ولا إلى الإستمرار في الحرب .

**مؤتمر السوفييت (١) في پيتروغراد** - عقد في مارس ثم في يوليو ١٩١٧ پيتروغراد مؤتمر ضم مندوبين يمثلون سوفييتات الإمبراطورية الروسية ، وقد قرر هذا المؤتمر تأليف لجنة تنفيذية ( تختار بين أعضائه ) كهيئة دائمة ، وهكذا ظهرت في الميدان السياسي هيئة شعبية كبيرة الإنتشار استطاعت القبض

---

(١) **عزى كلمة سوفييت** : تعنى كلمة سوفييت Soviet في اللغة الروسية « المجلس » وقد كانت كلمة « سوفييت » تطلق في روسيا في بداية الأمر على المجلس الذي يضم مندوبين يمثلون العمال في المراكز الصناعية وقد كان أول مجلس عرف بهذا الاسم (سوفييت) في روسيا هو ذلك المجلس الذي اجتمع بعد اضطراب عمال المطابع في صيف ١٩٠٥ ، وكان يضم مندوبين عن جميع عمال المطابع في روسيا وكان يطلق عليه « سوفييت مندوبى عمال المطابع » - وقد انتشرت بعد ذلك سوفييتات مندوبى العمال في جميع المراكز الصناعية تقريباً .

على زمام الحكم في البلاد ، إذ يجب ألا يغيب عنا أن السوفييات ( أى تلك المجالس ) - كما قدمنا - كان لها دور كبير في الثورة التي أرغمت القصر على التنازل عن الحكم .

**ظهور لينين والبشكين (١) وحركته الثورية** - في هذه الفترة نجد أن لينين الذى كان بالمتنق وكان رئيساً للحزب البلشفي bolchevik قد عاد إلى روسيا في ١٦ أبريل ١٩١٧ ، وقد استطاع لينين وحزبه السيطرة على مؤتمر السوفييت ( الذى سبق الإشارة إليه ) كما استطاع تدريجياً أن يستحوذ على المراكز الرئيسية في تلك اللجنة التنفيذية لذلك المؤتمر ، فقد كان لذلك الحزب برنامج يستهوى الشعب وبخاصة طبقة العمال إذ كان يتضمن : توفير الغذاء للجميع وإبرام صلح عاجل مع ألمانيا ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، وإقامة دكتاتورية عمالية . وساعد على تقوية هذا الحزب ونشر نفوذه أن المركز الحربى سار من يده إلى أسوأ فتعاقبت انتصارات الألمان وسقطت في أيديهم إحدى

---

(١) مغزى كلمة بلشفي : هذه الكلمة مشتقة من الكلمة الروسية bolche ومعناها الأغلبية ، وقد أطلقت على الحزب الذى يتزعمه لينين والحزب البلشفي ، أى صاحب الأغلبية ، وقد أطلقت هذه التسمية على الفريق الذى تزعمه لينين من بين أعضاء حزب العمال الإشتراكي ، وبما أن ذلك نقول أن هذا الحزب عقد عام ١٩٠٣ مؤتمره الثانى فى بروكسل ثم فى لندن ، وقد حدث أن تبين خلال مآداه فيه من مناقشات نوعان مختلفتان : فكان هناك فريق على رأسه لينين يرى استخدام العنف لتحقيق أهداف الحزب ، أما الفريق الآخر فقد كان يرى بالعكس الأخذ بالوسائل السياسية السلمية واتباع سنة التدرج لتحقيق الدولة الإشتراكية . وقد كان لينين وجماعته هم أصحاب الأغلبية فى ذلك الخلاف ، لذلك أطلق عليهم البلشفيك ، أما معارضوهم فقد أطلق عليهم والمنشفيك أى أصحاب الأقلية .

المدن الروسية الهامة هي «رينا» في سبتمبر . لذلك نجد لينين يقوم - تلبية لرغبة جماهير الشعب الراضية في السلام ووضع حد للحرب - يقوم وبمعاونته Trotsky تروتسكي بتنظيم حركة ثورية في أكتوبر ( من ذلك العام ) أدت الى عزل تلك الحكومة المؤقتة - وقد اجتمع عقب ذلك مؤتمر السوفييت وقرر أن السلطة العليا في الدولة هي لمجلس اختار هذا المؤتمر أعضائه وأطلق عليه « كوميسري الشعب » وقد كان أبرز شخصيات هذا المجلس شخصية لينين وتروتسكي ، وكان لينين هو صاحب النفوذ والسلطان الأكبر في ذلك المجلس .

#### عهد حكم لينين :

تقلد لينين زمام الحكم في روسيا في نوفمبر عام ١٩١٧ ، على أنه يجب ألا يفوتنا - كما قلنا - أن شئون الحكم كانت من الناحية القانونية في أيدي « مجلس كوميسري الشعب » ، أي في يد هيئة جماعية ولكن لينين كان أبرز شخصية في ذلك المجلس وكان هو في الواقع المسيطر على ذلك المجلس وعلى شئون الحكم في البلاد كما كان يعاونه الزعيم تروتسكي . ولم تكد تنقضي فترة ثلاثة شهور على تقلد لينين ( وتروتسكي ) زمام الحكم حتى وجدناه قد عمل على إخراج روسيا من الحرب وعلى سحق طبقة النبلاء والطبقة الوسطى .

وبين فترة حكم لينين صدور دستور يوليو ١٩١٨ ، وقد خيل إلى لينين في ذلك الحين أنه قد نجح في إقامة صرح الاشتراكية بالبلاد حين انتهى من تأمين الصناعة والبنوك والقضاء على انطاقيات النبلاء وكبار الملاك وفرض نظام العمل العام الاجباري ، واحتكار العملة الحبوب وبعض المحاصيل الأخرى ، وأخضع توزيع كافة السلع لنظام البطاقات ، ولكن لينين قضى بمد صدور ذلك الدستور واتباع هذه السياسة الاشتراكية نحو أعوام ثلاثة قاضى خلالها مرارة التدخل الأجنبي المسلح ، والحرب الأهلية ضد جيش الروس الملكيين وقتن كان يشير بها



المنشفيك ( حرب الأقلية المعارض ) (١) . في خلال عام ١٩٢١ حين انتهت تلك الحرب الأهلية بانتصار لينين تكشف له حال البلاد عن أزمة اقتصادية حادة وإخيار النظام الصناعي في البلاد ، ونشأة طبقة من الفلاحين الأثرياء والكولاك ، الذين يرجع تراؤم إلى توزيع إقطاعات النبلاء وكبار الملاك عليهم .

عدول لينين عن سياسته الاشتراكية - تلك الأحوال السيئة اضطرت لينين إلى العدول من تلك السياسة الاشتراكية ، وإلى أن يبدأ ما يطلق عليه عهد « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي بمقتضاها أباح لينين حرية التجارة ودعا ( في أبريل عام ١٩٢١ ) أصحاب رؤوس الأموال الأجانب أن يستغلوا أموالهم في روسيا لدعم الصناعات الروسية ، ووعدهم لينين ببعض الامتيازات لتشجيعهم إلى إجابة دعوته ، فمقد إتفاقية تجارية مع إنجلترا عام ١٩٢١ وأخرى مع ألمانيا عام ١٩٢٢ ، وبمذ سياسة زميله تروتسكي التي كانت تهدف إلى القيام بدعاية ثورية شيوعية في الإقطار الأجنبية ، فكان برنامج لينين يتلخص في العمل على تثبيت أركان النظام الاشتراكي في روسيا أولا مستنداً في ذلك على معاونة أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ، ثم بعد أن ينتهي من توطيد أركان هذا النظام في روسيا يعمل على نشر مبادئه في الإقطار الأجنبية .

---

(١) لاقى لينين في بداية عهد حكمه شرا ، بل شرارة تحولت إلى سعي لحرب أهلية كانت دول الحلفاء ( إنجلترا وفرنسا وأمريكا ) تذكى لهيبها لأنها كانت تريد أن تبقى روسيا في حربها ضد ألمانيا ، وفي بداية هذه الحرب الأهلية اضطرت حكومة روسيا البلشفية ( حكومة لينين ) إلى الوقوف موقف الدفاع فقد كانت هدفا للهجوم من كل ناحية ، ولقد كان من أثر دخول الجيوش الأجنبية الأراضي الروسية أن زادت حساسة الأمالين للدفاع عن النظام الروسي الثوري ، الأمر الذي ساعد لينين على كسب معركة هذه الحرب الأهلية .

دستور يناير ١٩٢٤ - وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ وافق مؤتمر السوفييت في روسيا على أول مشروع للدستور فيدرالي وهو مشروع الدستور الذي أدخلت عليه بعض تعديلات ثم أعلن في ٣١ يناير ١٩٢٤ دستوراً فيدرالياً للاتحاد السوفييتي .

وقد كان أصحاب هذا الدستور يبيدين عن الادعاء بأنه ذو صبغة ديمقراطية كاملة ، فقد كان مثلاً للتأخين في المدن نواب أكثر لسياسياً كان للتأخين في الريف ، ويبدو أن مرد ذلك كان راجعاً إلى أن طائفة العمال في المدن كانت هي التي تمد عماد النظام الاشتراكي الجديد ، وكانت هي الفئة التي اعتمد عليها لينين في حركته الثورية التي قام بها ١٩١٧ .

طائفة - كان لينين ( كما يقول الأستاذ فيشر أستاذ التاريخ بجامعة أكسفورد ووزير معارف بريطانيا سابقاً ) رجلاً مغامراً جريئاً حاد الذكاء قوى المروعة وكان يؤمن إيماناً عميقاً بأن الأقدار اختارته لكي يترجم ثورة روسية ناجحة تنتهي بتصفية طبقة البورجوازية وإقامة حكومة دكتاتورية عمالية ، وكان أكثر إنتاجاً حتى من القيصر بطرس الأكبر ... كما كان يحكه نزحاً بعبداً عن شوائب الرشوة والفساد فقد خصص لينين ووزراؤه لأنفسهم مرتبات صغيرة ، وأخذوا أنفسهم بالزهد الشديد الذي دهوا غيرهم للاقتداء فيه بهم .

عهد حكم ستالين <sup>(١)</sup> (حتى سقوط دستور ١٩٣٦ )

ارتفع نجم ستالين في أواخر عهد لينين إذ عين عام ١٩٢٢ سكرتيراً للحزب

---

(١) ولد ستالين عام ١٨٧٩ وكان ابناً لإسكافي من أهالي ولاية جورجيا ، وقد تخرج من صفوف الجمعيات الثورية ، وكان في عهد شبابه أحد أفراد العصابات التي تسطو على القطار ( من كتاب د تاريخ أوروبا في العصر الحديث . المرجع السابق ص ٦٣١ ) .

الشيوعي ( وهذا هو الاسم الجديد الذي أصبح يسمى به البلاشفة التقدماء أى جماعة أنصار لينين ) .

لدى وفاة لينين ( فى يناير ١٩٢٤ ) شهدنا نزاعا حول مسألة من يخلفه ، فرأينا تروتسكى رغم زمالته القديمة للزعيم لينين ورغم شعبيته وسابق خدماته للثورة قد استبعد تدريجيا وأصبحت مقاليد السلطة الحقيقية فى يد ستالين الذى لم يكن - كما قدمنا - سوى سكرتيرا للحزب الشيوعى ، ويدون لنا أنه كان فى مقدمة العوامل التى أدت إلى رجحان كفة ستالين على كفة تروتسكى فى ميزان الحكم والسلطان ، أن ستالين كان من أنصار سياسة لينين التى تقدم ذكرها والتى كانت تنادى بنظرية دعم الاشتراكية فى روسيا أولا ، تلك النظرية التى عقد لها لواء النصر ضد سياسة أو نظرية تروتسكى التى كانت تنادى أولا بالثورة الدائمة العالمية .

وقد استطاع ستالين عقب وفاة لينين أن يؤلف بالاشتراك مع اثنين من الزعماء حكومة مطلقة السلطان عرفت بالحكومة الثلاثية ، ولكن ستالين عرف فيما بعد ( عام ١٩٢٦ ) أن يتخلص من هذين الزعيمين الشريكين فى الحكم كما يتخلص من كثيرين غيرهما من القادة والزعماء وذلك باعدامهم بعد محاكمات كان أغلبها محاكمات صورية تتم بصورة تعسفية .

مشروع دستور سنة ١٩٢٦ - قرر المؤتمر السوفيتى العام الذى عقد فى أوائل عام ١٩٢٥ تعديل بعض احكام الدستور ( دستور ١٩٢٤ ) لتعديل يهدف إلى جعل النظام الانتخابى أكثر ديمقراطية بحيث يافى ما كان قائما من تقرير امتياز لناخبي المدن على ناخبي الريف ، أى أنه أريد بالتعديلات الجديدة الأخذ بمبدأ المساواة التامة بين الناخبين ، كما أنه أريد جعل الانتخابات من درجة واحدة ( أى انتخابا مباشرا ) بعد أن كان انتخابا غير مباشر ، كما أريد جعل الانتخاب

مربيا بعد أن كان عليا ، كما يهدف التعديل كذلك إلى جعل الاسس الاقتصادية والاجتماعية للمستور أكثر إتجاها نحو الاشتراكية وذلك بتعزيز المائكية الاشتراكية : الأمر الذى أدى إلى القضاء على طائفة « الكولاك » (١) .

#### الفرع الأول - الحزب الشيوعى السوفييتى

مقدمة - حين نطلق كلمة « الحزب » فى الاتحاد السوفييتى فإنه يقصد بهاء الحزب الشيوعى السوفييتى ، وذلك لأنه لا حزب هناك سواه . ذلك الحزب يمثل على حد تمييز أحد الاساتذة الفرنسيين - « القلب بالنسبة لميكىل نظام الحكم هناك ، فهو فى الواقع الاساس الحقيقى للسلطة فى الاتحاد السوفييتى ، وهو الممثل للذهب (مذهب كارل ماركس) ، أو بعبارة أخرى «الأيديولوجية الماركسية اللينينية» ، وعلى ضوء هذا المذهب يعمل الحزب على تنظيم المجتمع السوفييتى . فهو الذى يحدد الاهداف لاداة الحكم ، ثم هو الذى يقوم بعد ذلك بمراقبة كيفية مزاولة هذه الاداة لسلطتها . وحسبنا أن نذكر أن أم القرارات الحكومية تصدر عن طريق اللجنة المركزية للحزب ومجلس الوزراء مجتمعين .

لذلك كله رأينا أنه قد أصبح من الأوفق بل ومن الطيبى - حين نريد دراسة النظام السياسى السوفييتى- أن نبدأ بدراسة الحزب ونشاطه ، وإن كان فى ذلك خروج على التقاليد التى جرى عليها رجال الفقه الدستورى (سواء كان ذلك فى مصر أو فى فرنسا) .

نبذة تاريخية عن الحزب - ترجع أصل نشأة هذا الحزب فى روسيا إلى عام ١٨٩٨ إذ أنشئ الحزب الاشتراكى الديمقراطى (أو كما يطلق عليه أحيانا «حزب

---

(١) أى الفلاحين الذين أثروا فى عهد لينين من جراء توزيع انقطاعات التبلات وكبار الملاك عليهم .

العمال الإشتراكي الديمقراطي ) ، وقد كان يدين - كما قدمنا - بمبادئ كارل ماركس ، كما كان لينين في مقدمة زعمائه ، وفي عام ١٩١٨ استبدلت تلك التسمية بتسميته بالحزب « الشيوعي » وكان ذلك بناء على قرار من مؤتمر الحزب .

ولقد كان هذا الحزب في مقدمة الأحزاب التي قامت بثورة أكتوبر ١٩١٧ (وكان يطلق عليه إذ ذاك « الحزب الديمقراطي الإشتراكي البلشفي ») ، ولقد كان في مقدمة المسائل التي كانت موضع البحث في ذلك الحين مسألة البحث فيما إذا كانت دكتاتورية البروليتاريا ، تناول بواسطة حزب واحد هو ذلك الحزب أم تناول بواسطة الأحزاب الثورية المؤتلفة ؟ ولقد كان مما رآه زعماء ذلك الحزب البلشفي ( وعلى رأسهم لينين وتروتسكي ) أن تكون السيطرة لحزبهم وحده . وفي عام ١٩٢١ تمسكوا من التنازع من الأحزاب الثورية الأخرى المنافسة ، الأمر الذي مهد الطريق لحزبهم أن يفرض سيطرته في الدولة إذ وجدنا ستالين يصرح ( في المؤتمر الرابع عشر للحزب ) عام ١٩٢٥ : « أن الحزب ليس الدولة ، وأنه هو القوة التي تتولى اقيادة في الدولة » ووجدنا القرارات الهامة المتعلقة بالشئون السياسية والإقتصادية إنما تتخذ بواسطة اللجنة المركزية للحزب وبمجلس الوزراء مجتمعين .

**الضرورة إلى قيام الحزب** - لقد كان لينين يرى أن الحركة الشيوعية بحاجة إلى حزب جديد ، حزب يختلف عن الأحزاب الإشتراكية المعروفة داخل البرلمانات ، حزب ثوري يقود البروليتاريا من أجل السكفاح لتولّي زمام الحكم ، فقد كان لينين يرى أنه بدون مثل هذا الحزب لم تكن ثمة جدوى من التفكير في الإطاحة بالنظام الرأسمالي الاستعماري وإقامة دكتاتورية البروليتاريا .

وقد كان لينين يرى أن الطبقة العاملة إذا تركت وشأنها فلن يفكر أفرادها في شيء آخر عدا المشاكل الاقتصادية اليومية لذلك وجب أن يكون الحزب بمثابة الطليعة، أو القائد للطبقة العاملة (Vanguard of the Proletariat)، وهذه عليها أن تقود غيرها من الطبقات في قيامها بثورتها .

فالحزب لا يجوز له أن يكون دذيلة للطبقة العاملة ، وإنما يجب أن يكون - كما قدمنا - قائداً - مصالها الحقيقية خيراً من فهمها هي إياها ، أن الحزب يجب أن يكون بمثابة « عصابة من الثوريين المحترفين » = a band of professional revolutionaires تخضع لنظام صارم ، ويجب أن يكون النوع مقام فوق السكّتم .

#### الحزب والدستور السوفييتي

يشير الدستور السوفييتي في بعض نصوصه إلى الحزب الشيوعي، وتعد هذه الإشارة ظاهرة من الظواهر العجيبة في العالم الدستوري ، وذلك إذا عرفنا ما جرت عليه سنة الدساتير في مختلف الدول ، إذ نجدتها تتجاهل الأحزاب فلا تشير إليها في نصوص دساتيرها ، وذلك رغم الدور الكبير الذي تلعبه تلك الأحزاب في حياتها الدستورية والسياسية .

النصوص الدستورية - أما عن تلك النصوص التي تشير بها الدستور السوفييتي إلى الحزب الشيوعي ، والتي تبين منها أن الدستور يأخذ بنظام الحزب الواحد ، فإننا نجد أنها لا تتجاوز مادتين ( المادة ١٢٦ ، ١٤١ ) فتجد الدستور يسجل ذلك المركز الممتاز الذي أحرزه الحزب إذ ينص ( بالمادة ١٢٦ ) على أن أعضاء « م طليعة الطبقة العاملة » l'avant - garde des travailleurs في كفاها من أجل توطيد دعائم النظام الاشتراكي ، كما أنهم نواة لهيئة القيادة noyau dirigeant بطيخ منظمات الطبقة العاملة سواء كانت إجتاعية أو حكومية .

وكذلك نجد الدستور يشير في إحدى مواده (المادة ١٤١) إلى ذلك الحزب  
إذ يذكره في مقدمة الهيئات التي تملك حق الترشيح للانتخابات النيابية ( إذ أن  
المواطن هناك لا يملك حق ترشيح نفسه بنفسه ) .  
والواقع أن الحزب هو صاحب السيطرة والكلمة العليا فيما يتعلق بالترشيحات  
في مختلف الدوائر الانتخابية ، وهو المسئول عن حسن إختيار أعضاء الهيئات  
النيابية .

**الهيئات المركزية للحزب - هذه الهيئات الآن هيئتان :**

**الأولى : مؤتمر الحزب -** السلطة من الناحية الرسمية أو القانونية داخل الحزب  
إنما هي للمؤتمر ، وهو يتكون من مندوبين عن الهيئات السفلى للحزب ، ويجب  
لإجتماعه مرة واحدة على الأقل كل عام ، ولكننا نجد بعد عام ١٩٢٥ أن  
إجتماعات المؤتمر كانت تحدث في فترات أطول . وفي الفترات التي لا يكون  
فيها المؤتمر منعقداً تقوم اللجنة المركزية بتوجيه شئون الحزب ، فما هي  
هذه اللجنة ؟

**الثانية - اللجنة المركزية للحزب -** يجرى إختيار هذه اللجنة بواسطة مؤتمر  
الحزب ، ومهمة هذه اللجنة - كما قدمنا - أن تقوم بتوجيه شئون الحزب في فترات  
ما بين أدوار انعقاد المؤتمر .

**البادئ التي يقوم عليها الحزب** تتلخص في مبدئين (الأول) مبدأ يتعلق  
بتكوين الحزب ، وهو المركزية الديمقراطية ، والمبدأ (الثاني) هو الديمقراطية  
الداخلية في الحزب .

**المبدأ الأول :** المركزية الديمقراطية وهي تشمل ما يلي :

(١) إختيار جميع هيئات الحزب المختلفة من القاعدة إلى القمة ، أي بشكل

هرمي .

(ب) اللجنة التي تتولى الادارة في كل هيئة يجب أن تقدم حسابا عن أعمالها في أوقات دورية إلى تلك الهيئة .

(ج) نظام صارم داخل الحزب بحيث يجب أن تخضع الاقلية للأغلبية .

(د) قرارات الهيئات العليا للحزب واجبة الطاعة والاحترام من الهيئات السفلى .

ويلاحظ أن الصيغة الديمقراطية للحزب تقبين من الفقرتين (أ) ، (ب) ، أما المركزية فتقبن من الفقرتين (ج) ، (د) .

بين النصوص والحياة العملية - ما تقدم يباين من مظاهر تلك « المركزية الديمقراطية » هو ماورد في بعض النصوص اللامعة التنظيمية للحزب . على أننا إذا نظرنا إلى الواقع فأننا نجد - فيما يتعلق بالانتخابات لهيئات الحزب المختلفة - أنها لا تفسر ( كما تقضى النصوص ) من القاعدة إلى القمة ، بل نجد أن القائمين بإدارة الحزب هم الذين يشولون في الواقع مهمة ذلك الاختيار ، وأن من يقع عليهم الاختيار تجري تركيبتهم أمام هيئة الناخبين التي لا يسعها إلا انتخابهم .

أما فيما يتعلق بالتقارير التي يجب على لجان الإدارة تقديمها حسابا عن أعمالها ( كما ورد في الفقرة ب ) ، فالواقع أن هذه التقارير - وهي إنما تبين مدى نشاط قادة الحزب وأعمالهم - لا تلقى نقدا أو استنكارا . وما تقدم يقين أن العنصرين اللذين يبينان الصيغة الديمقراطية لا أثر لهما في الواقع .

**البدا الثاني :** « الديمقراطية الداخلية » في الحزب - « هذه الديمقراطية الداخلية » في الحزب يعبر عنها : بالمنافسة الحرة والمجادة للمشاكل السياسية داخل المنظمات المختلفة للحزب ، وهذه المنافسة الحرة تشمل بداهة حق النقد ، وكذلك ما يطلق عليه : النقد - الذاتي ( أي نقد الهيئة نفسها بنفسها ) .



**شروط مزاوله تلك الديموقراطية الداخلية -** على أنه يجب من أجل مزاوله تلك الديموقراطية (أو تلك المناقشة الحرة) مراعاة بعض شروط معينة :

(أولاً) - يجب ألا تنتهى هذه المناقشة إلى محاولة تكون جماعات أو تكتلات (factions) داخل الحزب ، من شأنها أن تعمل على ضم عرى وحدته ، فوجود هذه الجماعات أو التكتلات - فيما يقول لينين - أمر غير متلائم مع ما يجب أن يكون عليه الحزب من نظام صارم iron discipline ومن قياس قيادة موحدة (١) .

(ثانياً) - فضلاً عما تقدم فالمناقشات المتعلقة بالمسائل التي تعرض أمام الهيئة العليا لإدارة الحزب يجب - من أجل إجرائها - أن تتوفر بعض شروط أهمها :

١ - أن تطالب عدة هيئات من المنظمات المختلفة للحزب بإجراء هذه المناقشات .

٢ - ألا تكون هناك أغلبية من أعضاء اللجنة المركزية للحزب قد اعتنقت رأياً معيناً يصدد موضوع المناقشة (٢) .

(ثالثاً) بعد أن يقفل باب المناقشة وبعد أن يكون النقطة جرى مجراه وبعد أن يصدر القرار من الحزب فانه يجب - كما يقول ستالين - أن يكون ثمة وحدة في الإرادة ووحدة في العمل بين جميع أعضاء الحزب (أى احترام تام لقرارات)

(١) وكذلك نجد من المبادئ التي يستنقها قادة النظام السوفييتي (وعلى رأسهم لينين وستالين) أن الحزب يقوى بتطهيره من العناصر التي يصفونها « بالعناصر الانتهازية ، opportunists » راجع كتابنا « الأنظمة السياسية » ، ص ٥٥٠ ، ٥٥١ .

« والسلطة السوفييتية » ، ص ١٢ ، ١٣ .

(٢) وذلك ما لم تقرر اللجنة المركزية للحزب ضرورة عرض سياستها للنقاش العامة داخل هيئات الحزب - راجع « السلطة السوفييتية » ، ص ١٣ .

وإلا فلن يكون نعمة في الحزب نظام ، ولا بين أعضائه وحسنة وانسجام .  
(رابعا) - أن النقد - الذاتي محدد في نطاق معين ، فهناك مواضيع لا يجوز له أن يتناولها ؛ من ذلك شأن موضوع نطاق الحكم ذاته ، والسياسة العامة للحكومة ، والزعماء ، فهذه المواضيع جميعا لا يجوز أن يتناولها ذلك النقد . إن النقد - كما يقولون - يجب أن يكون « بناء » ، وهم يقصدون بذلك أن يكون مقبولا في أعين الهيئات الحاكمة (١) .

**النتيجة الواقعية أو العملية :** إن ما تقدم من الشروط والمبادئ كان مما قرره الزعماء السوفييت أو مما نصت عليه اللائحة الداخلية للحزب .  
على أننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية السياسية فابنا نجد تغييراً ملحوظاً في مجرى الأمور إذ نلاحظ ما يلي :

(أولاً) - أن تلك المناقشات تنقلص وتضيق دائره نطاقها حتى نجددها تهبط إلى مجرد اقتراحات يتقدم بها الأعضاء ويكون الهدف منها مجرد السمو لمعمل تطبيق الإجراء أو مشروع القرار ، وأكثر فعالية ، ( أى أكثر تحقيقاً للنتيجة المقصودة منه ) .

(ثانياً) وكذلك نجد النقد ، والنقد - الذاتي - يتقلصان وتضيق دائرة نطاقهما حتى أنهما يقتصران على مجرد تناول ضعف الإنتاج أو البيروقراطية أو الفساد ، مما يشاهد في بعض الإدارات السفلى ( العزرى ) من الجهاز الإدارى ، أو في ميدان الزراعة أو الصناعة الخ .

(١) إن النقد ، والنقد - الذاتي - هما بمثابة « صمام الأمن » الذى يؤدى إلى التخفيف من أثر الضغط المعروف في الاتحاد السوفييتى ، وذلك بتوجيه القوى المتنامية والطاقات المدمرة ، نحو أهداف ذات أهمية ثانوية . راجع « السلطة السوفيتية » ص ١٣ ، ١٤ :

مهمة الحزب ومركزه في الدولة : سبق لنا أن أشرنا في إيجاز وفي موضعين مختلفين إلى بعض من تلك المهمة وذلك المركز . والآن نبين ذلك كله بصورة أكثر تفصيلا وتفسيرا ، وذلك على الوجه الآتي :

(١) - أن الحزب هو «هيئة كفاح» organisme de combat أعضاءها شيوعيون تربطهم فكرة واحدة أى مذهب واحد ( هو مذهب ماركس - لينين ) وعلى حد تعبير لينين : الحزب هو عبارة عن « عصابة من الثوريين المحترفين » .  
(٢) - الحزب هو الممثل للمذهب ، وعلى ضوء هذا المذهب يعمل الحزب على تنظيم المجتمع السوفيتي .

(٣) - الحزب هو الذى يتولى « قيادة الدولة » - على حد تعبير ستالين ولقد أقر الدستور ( لسنة ١٩٣٦ ) هذا المركز الحزب حين قرر بأنه « طليعة الطبقة العاملة » وأنه مركز هيئة القيادة لجميع منظمات الطبقة العاملة سواء كانت إجتماعية أو حكومية .

وتبدو مظاهر مهمة القيادة هذه فيما يلى :

(١) أن القرارات الهامة المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية إنما تتخذ بواسطة اللجنة المركزية الحزب ومجلس الوزراء مجتمعين .

(ب) أن الحزب يقوم باختيار خير الأفراد لأهم مناصب الدولة .

(ج) يقوم الحزب بمراقبة سير أعمال المصالح الحكومية .

(د) يقدم الحزب لهذه المصالح التوجيهات العامة التى تساعد تلك المصالح على رسم مناهج لاعمالها .

وبما تجدد ملاحظته أننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية فإننا نجد أنه رغم أن المذهب الرسمى الحزب - كما قرره لينين وستالين ( وكما أشار إليه الدستور ) -

يجعل من مهمة الحزب القيادة والتوجيه لا الإدارة الفعلية ، ( أى القيام فعلاً بأعمال المصالح الحكومية ) إلا أن الواقع هو أننا نجد رجال الحزب يندخلون في شئون تلك المصالح الحكومية ( بل ويقومون بالأعمال الروتينية العادية ) .

( ٤ ) - الحزب هو الذى يكفل الوحدة بين مجموع أجزاء الإدارة الحكومية السوفيتية ، كما يقرر الفقهاء السوفيت - وتبدو مظاهر ذلك فيما يلى :

( أ ) يعمل الحزب على أن يرشح للانتخاب ( أو بعبارة أصح وأصرح : على أن ينتخب ) بعضوية مختلف المجالس ( السوفيت ) أكثر أعضاء الحزب الشيوعى نشاطاً وإخلاصاً .

( ب ) يعمل الحزب على مراقبة نشاط هذه المجالس ( بمختلف درجاتها ) وذلك عن طريق « لجنة المراقبة » ( وهى إحدى لجان الحزب ) ، وكذلك عن طريق لجان الحزب الفرعية ( المحلية ) والهيئات المحلية للكمسول Komsomol .

( ج ) يقوم الحزب - على مختلف المستويات - بتحضير المشروعات وبإقامة مشروعات البرامج أو الخطط الاقتصادية ، ومشروعات التريية السياسية وتنفيذ الجماهير .

### الفرع الثانى - السلطة التشريعية

أعلى هيئة فى الدولة - كما ينص الدستور السوفيتى ( بالمادة ٢٠ ) - هى « السوفيت الأعلى » وهى عبارة عن البرلمان للدولة السوفيتية .

#### ( ١ ) كيفية تشكيل السوفيت الأعلى

تمهيد - ذكرنا أن مذهب ماركس يلبذ مبدأ ازدواج مجلسى البرلمان اللهم إلا فى الدول الفيدرالية حيث يجب أن يتكون البرلمان من مجلسين أحدهما يمثل المواطنين أو الشعب فى مجموعه على أساس عدد السكان ( أى نائب عن كل

عدد معين من السكان ) ، والمجلس الثانى مهمته تمثيل الدويلات ( أى الولايات أو الدول الأعضاء ) على قدم المساواة ، أى فى غير مراعاة لعدد سكان كل دويلة .  
وبما أن الدولة السوفيتية هى دولة فيدرالية فقد أصبح طبيعياً إذا أن يتكون برلمانها من مجلسين .

**الاول - سوفيت الاتحاد -** هذا المجلس يقابل مجلس النواب فى الدول الأخرى ، ومهمته أن يمثل المواطنين فى جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى ، على أن يمثل النائب ٢٠٠ ألف من السكان .

**الثانى - سوفيت القوميات -** هذا المجلس يقابل مجلس الشيوخ فى الدول الأخرى ، وهو يمثل الدويلات ولكنه لا يمثلها على قدم المساواة كما هو الشأن فى الدول الفيدرالية الأخرى ، وهذه الظاهرة - تعد - إحدى الظواهر الغريبة الفريدة التى نلاحظها بصدد النظام السياسى للاتحاد السوفيتى .

المساواة بين المجلسين - وضع الدستور هذين المجلسين على قدم المساواة فدة كل منهما واحدة ( ٤ سنوات ) ، كما أنها ينتخبان فى وقت واحد ولا يمكن لمجلس رئاسة الدولة ، *presidium* أن يقرر حل أحد المجلسين إلا إذا حل الآخر فى الوقت ذاته ، وإختصاصاتها واحدة ، هل أننا إذا نظرنا إلى الناحية العملية فأننا نجد أن مجلس الاتحاد أقوى سلطاناً من مجلس القوميات إذ أنه لم يحدث أن عاقت هذا المجلس الأخير رأياً للمجلس الأول (١) .

(ب) اختصاصات السوفيت الاعلى - ذكرنا أن هذين المجلسين اختصاصات

---

(١) كما أن لكل من المجلسين حق توجيه أسئلة واستجابات للوزراء ، فالوزراء مسئولون أمام البرلمان الذى له حق تعيين الوزارة وعزلها - كما أن البرلمان يعين المدعى العام ، ويختار أعضاء المحكمة العليا الخ .

متأثلة ، وهي تتخلص فيما يلي : حق اقتراح القوانين ، ويصبح القانون نافذاً إذا وافق عليه كل من هذين المجلسين ، وتنشر القوانين عقب موافقتها عليها بلمات الجمهوريات الفيدرالية ( الستة عشرة ) .

ولها حق تشكيل لجان ، تحقيق ومراقبة ، في أية مسألة من المسائل ، كما أن لها ( مجتمعين هيئة مؤتمر في جلسة مشتركة ) حق تعيين مجلس قومييسيرى الشعب للاتحاد السوفيتي وعزله . ويلاحظ أن اصطلاح « قومييسيرى الشعب » قد استبدل باصطلاح « مجلس الوزراء » ( عام ١٩٤٦ ) ( ١ ) .

**بين النصوص والواقع -** البرلمان هناك كما يرى إختصاصات واسعة ولكن هذا يشاهد من ناحية النصوص أى من الناحية النظرية فحسب ولكننا إذا رجعنا الى الناحية العملية ( أى الواقعية ) فلنا نجد أن دوره كان - في عهد ستالين - متواضعا الى أبعد حد فلم يكن يدعى للاعتماد إلا مرة واحدة كل عام لفترة قصيرة لا تكاد تتجاوز الأسبوع ١١ فكان هذا البرلمان بمثابة مكتب تسجيل للقرارات التى يتخذها الحزب وسلطات الحكم الأخرى .

على أننا نجد منذ عام ١٩٥٥ ( أى بعد وفاة ستالين بعامين ) أن المجلس قد ازدادت - الى حد ما - قيمته وأهميته ( ٢ ) .

- 
- ( ١ ) ملحوظة هامة - يوجد بين أعضاء البرلمان ٣١٨ عاملا ، ٢٢٠ مزارعا ، ٨٠٩ من طائفة المثقفين كما أن به ٣٤٨ من النساء ( راجع كارينسكى ص ٣٠ ) .
- ( ٢ ) على أن المناقشات البرلمانية لها هناك بوجه عام صبغة أكاديمية ، ويندر أن تتجاوز حدود المسائل ذات الصيغة المحلية ، أما المسائل ذات الصيغة العامة فهى لاتدرس دراسة جدية ، فالتجامعات السياسية العامة للدولة لاتنجد ما يتأتا من موضوع مناقشة . راجع في ذلك « السلطة السوفيتية » ص ٧٠ ، ٧١ .

(ج) نظام الانتخاب - شروط الناخبين والانتخاب - حق الانتخاب مقرر هناك لجميع المواطنين الذين يبلغون من العمر ١٨ عاما سواء كانوا من الذكور أو الإناث ، أى أن النظام الانتخابي هو نظام الاقتراع العام . ولرجال الجيش هذا الحق ، والانتخاب مباشر وسري ، ولكل ناخب صوت واحد ، ويشترط في الناخب ألا يقل عن ٢٣ سنة .

عملية الترشيح للانتخاب والمشاركة الانتخابية - تلك العملية وهذه الحركة لها في الدولة السوفيتية صورة أخرى غير تلك التي نشهدها في الديمقراطيات الغربية .

الترشيح - الفرد هناك لا يستطيع أن يتقدم بترشيح نفسه بنفسه في الانتخابات التباينة ، إنما يجب أولا أن تقوم بترشيحه إحدى الهيئات الاجتماعية أو إحدى جمعيات الطلبة العامة ، ( أى إحدى هيئات أو لجان الحزب الشيوعي أو إحدى النقابات أو الجمعيات التعاونية أو منظمات الشباب أو الجمعيات الثقافية )<sup>(١)</sup> .

المشاركة الانتخابية - الواقع أنه لا يوجد في روسيا السوفيتية مثل الذي يشاهد في الديمقراطيات الغربية من الممارك الانتخابية فهناك لا يوجد كفاح بين الأحزاب السياسية إذ لا يعترف إلا بحزب واحد هو الحزب الشيوعي . وأعضاء الحزب الشيوعي وغيرهم من المواطنين الآخرين ( أى الذين لا ينتمون

---

(١) وقد جرت العادة على ألا يرشح في دائرة إنتخابية سوى مرشح واحد ، ويقرر الكتاب السوفيتي الامتناع عن تقديم عدة مرشحين في الدائرة الانتخابية الواحدة بأن تعدد المرشحين أمر من شأنه أن يخلق جماعات متباينة المصالح والأهواء .

ولقد كان يطلق على الدائرة الانتخابية التي كان يرشح ستالين فيها للانتخاب في موسكو د دائرة ستالين الانتخابية ، ١١ . (راجع السلطة السوفيتية ، ص ٧٦) .

للحزب ( يتعاونون جميعاً معاً تعاوناً وثيقاً ويقدمون معاً مرشحيهم في مختلف الدوائر الانتخابية .

والمعارضون لا يستطيعون - فيما هو مشاهد هناك فعلاً - أن يعملوا سوى أحد أمرين : إما أن يمتنعوا عن الحضور في الانتخابات أو أن يحضروا ويضموا البطاقة الانتخابية الخاصة بكل منهم في صندوق الانتخابات يعضاء .

على أنه لما كان الحزب الشيوعي هناك هو المستول في الواقع عن حسن اختيار أعضاء الهيئات النيابية ، لذلك فهو يحرص على اختيار خير العناصر ، لذلك كانت تلك الهيئات النيابية فيما يقرر الباحثون المحايدون تضم الكثيرين من أصحاب الكفايات .

وما تجدر ملاحظته أنه وإن كان غالبية النواب أعضاء في الحزب الشيوعي إلا أنه توجد بينهم أقلية من اللاحزبيين ( sans partis ) (١) .

#### (د) الاستفتاء الشعبي والوكالة الإلزامية

يأخذ الدستور السوفيتي - في نطاق كبير بنظام الاستفتاء الشعبي ، كما يأخذ بنظام الوكالة الإلزامية - فلجلس رئاسة السوفييت أن يقوم باستفتاء الشعب في أي أمر يراه من الأمور ، أو إذا طلب ذلك إحدى الجمهوريات القيدالية ، كما يأخذ الدستور بصورة أخرى من صور الديمقراطية شبه المباشرة هي الصورة المروفة بحق الناخبين في عزل النائب ( والمروفة في بعض دويلات جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية باسم Recall ) . كما يأخذ الدستور بنظام الوكالة

---

(١) راجع السلطة السوفيتية ، ص ٦٨ حيث يضيف إلى ما تقدم أن البرلمان قليلاً من الممال ومن أعضاء الكونجرس ( المزارع الجماعية التعاونية ) ولكن هناك عدداً أكبر من المهندسين ومن الفنانين ، ثم أن ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العالي ، .



الإلزامية . إذ يحتم على النائب أن يقدم تقريراً لناخبيه عن عمله وعمل الهيئة التي هو عضو فيها ، ولغولاء الناخبين - كما قدمنا - الحق في إقالته .

### الفرع الثالث - السلطة التنفيذية

يشمل السلطة التنفيذية في الاتحاد السوفييتي هيئة جماعية هي « مجلس الرئاسة السوفييت » يمارونه مجلس وزراء .

#### مجلس الرئاسة للسوفييت Presidium

لا نجد لهذه الهيئة شبيهاً في الدول الغربية البرلمانية ، إذا نحن نظرنا إليها من حيث كيفية تشكيلها ومن حيث اختصاصاتها ، على أنه يمكن القول بأن هذه الهيئة تقوم بجملة رئيس الدولة في الدول الأخرى .

(١) عملية تشكيلها - تتكون هذه الهيئة عن طريق الانتخاب بواسطة مجلسي البرلمان (السوفييت الأعلى) مجتمعين معاً ، وهي تتكون من ٢٠ شخصاً منهم الرئيس ، ١٦ نائب (أو وكيل) الرئيس .

الرئيس - هذا الرئيس ينتخبه البرلمان (السوفييت الأعلى) . ويمتد البعض خطأ أن رئيس هذه الهيئة يعد بمثابة رئيس لدولة الاتحاد السوفييتي . والصحيح - كما قرر ستالين في إحدى خطبه - أن مركز الرئيس إنما يشغله الهيئة الجماعية كلها وهي « مجلس الرئاسة » ، presidium ، ويتلاءم ذلك مع روح النظام السوفييتي ومبادئ ماركس ولينين ، إذ هي تستند إلى مبدأ السلطة والقيادة (أو الزعامة) الجماعية وتستنكر قيادة أو زعامة أو رئاسة الفرد<sup>(٢)</sup> ، فليس هذه الهيئة شأنه

---

(١) وقد كان في مقدمة التهم التي وجهها خروشچيف إلى ستالين تلك التهمة التي تنحصر في أن ستالين قد تنكب بمبادئ القيادة الجماعية للحزب أي أنه حول الزعامة الجماعية إلى زعامة فردية ، الأمر الذي أدى به إلى الاستبداد والعنصرية .

بهذا الصدد شأن رئيس الدولة السويسرية ( إذ أن السلطة التنفيذية في سويسرا هي كذلك هيئة جماعية ) (١) . ولكن الواقع أنه رئيس ذلك المجلس هو الذي يقوم في الاتحاد السوفيتي - في غالبية الأحوال - بمزاولة اختصاصات رئيس الدولة ( أي اختصاصات هذا المجلس ) .

(ب) اختصاصات هيئة الرئاسة : لهذه الهيئة فيما ترى أنواع ثلاثة من الاختصاصات : تنفيذية وتشريعية وقضائية ، فلا فصل هناك بين السلطات :

(أولاً) - اختصاصات عائدة لإختصاصات رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الغربية : مثل حق منح الأوسمة وألقاب الشرف ، وحق العفو غير الشامل وتمييز قادة الجيش والممثلين السياسيين وإعلان الأحكام العرفية ، وحل مجلسي البرلمان وإجراء الانتخابات ( على أنه لا يجوز الحل إلا في حالة واحدة وهي حالة حدوث خلاف بين مجلسي البرلمان ) ، وحق عرض موضوع على الاستفتاء الشعبي .

(ثانياً) - ثم أن مجلس الرئاسة يعتبر هيئة مفوضة تفويضاً دائماً من البرلمان ( وهي منتخبة بواسطته بسن أعضاءه ) ، وبهذه الصفة فهي تزاوّل بعضاً من اختصاصات البرلمان في فترة غيابه ، على أن عليها أن تقدم له حساباً عن أعمالها لدى انعقاده .

(ثالثاً) - اختصاصات تناط عادة في الدول الأخرى بهيئات قضائية : مثل حق

---

(١) فالاختصاصات التي قررها الدستور السوفيتي للسلطة التنفيذية إنما قررها لتلك الهيئة . مجلس الرئاسة ، لا لرئيسها ( كما تفعل عادة دساتير الديمقراطيات الغربية ) .

تفسير القوانين ، وحق رقابة مشروعية القرارات الصادرة من الجهات الادارية .  
— وهذا المجلس مسئول عن أعماله أمام البرلمان .

#### مجلس الوزراء .

مهندس : تغيير التسمية ومغزاها — هذه التسمية « مجلس الوزراء » هي تسمية جديدة وضعت عام ١٩٤٦ بدلا من التسمية « مجلس قوميسرى الشعب » ( أى مجلس مندوبى الشعب ) التى كنا نجدها فى دستور سنة ١٩٣٦ ( وهو الدستور الحالى ) ، كما استبدل فى ذلك الحين ( أى عام ١٩٤٦ ) لقب « قوميسر » بلقب وزير وهو لقب يستعمل فى البلاد الغربية الرأسمالية ، كما كان يستعمل كذلك فى روسيا القيصرية ، كما أن هذا التغيير ( أى هذا الاستبدال لقب « قوميسر » قد صحبه وسبقه تغيير لكثير من الألقاب والاصطلاحات ( المستعملة فى التشريع والادارة والجيش ) واستبدالها بما كان مستعملا فى عهد النظام القيصرى .

( أ ) كيفية تشكيل مجلس الوزراء : يعين مجلس الوزراء بواسطة مجلس البرلمان بتمتين مما ، على أنه فى الفترة التى لا يكون السوفيت الأعلى ( البرلمان ) متنفذاً فيها فإنه يقدو لهيئة الرئاسة العليا الحق فى هذه الحالة فى تعيين وعزل الوزراء ( بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ) وتشرط موافقة السوفيت الأعلى لى انعقاده .

( ب ) اختصاصات مجلس الوزراء : نص الدستور « سوفيتى على عهد » اختصاصات لهذا المجلس لا تكاد تختلف بوجه عام عن تلك الاختصاصات التنفيذية والإدارية التى تنفرر لهذا المجلس فى الديمقراطيات الغربية ذات النظام المجلسى ثم إن هذا المجلس مسئول عن أعماله — كما قدمنا — أمام البرلمان .

#### الفرع الرابع — النظام الاجتماعى الاقتصادى

مهندس : الباب الأول من أبواب الدستور السوفيتى خاص بالنظام الاجتماعى .

الاقتصادى ، ولقد كان هذا أمرا طبيعيا لأن هذا المبتور إنما يستوحى مذهب كارل ماركس : وهذا المذهب - كما قدمنا - يرى صاحبه أن النظام الاقتصادى هو الأساس الذى يقوم عليه بناء النظام السياسى ، بمباراة أخرى أن ذلك النظام السياسى إنما يتبع فى تطوره تطور النظام الاقتصادى ( وبخاصة نظام أو وسائل الإنتاج ) .

هذا النظام الاجتماعى - الاقتصادى بمحسنة قوامه يتكون - طبقا للدستور السوفيتى - من خمسة عناصر :

(١) إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، (٢) الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج ، (٣) الإبقاء على الملكية الخاصة فى نطاق ضيق (٤) مشروع الدولة للإقتصاد القومى ، (٥) فرض العمل كواجب .

والآن ننتقل إلى شرح كل من هذه العناصر الخمسة ، وذلك دون التعرض لتفاصيلها ، إذ هى تفترض سبق دراسة التشريع الاقتصادى للاتحاد السوفيتى ، وهو أمر يخرج بنا عن نطاق دراستنا هنا .

**الفاء للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج :** ( ١ ) يجدر بنا هنا أن بين أولا تفصيلا ماذا يقصد بوسائل الإنتاج ؟ يقصد بها العوامل الفعالة لإنتاج الثروة غير العمل البشرى - وهى تشمل وسائل إنتاج طبيعية مثل الأرض والمناجم والغابات ومساقط المياه ( الشلالات ) ، ووسائل إنتاج أنشأها الإنسان كالمكينات والمبانى ويلحق بها وسائل النقل الكبرى البرية والمائية والجوية كالسكك الحديدية الخ .

(ب) أن هدم النظام الرأسمالى هو - كما قدمنا - فى مقدمة أهداف مذهب كارل ماركس ، وهذا الهدم يتطلب إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (١) .

---

(١) يجدر بنا هنا لخصر إلى أن ذلك الإلغاء لم يتم لدى نجاح الثورة الروسية =

(ج) على أنه نظراً لأن ماهو منتقد - لدى ماركس وأتباعه - في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إنما هو استغلال الانسان للانسان ، لذلك لم يكن صحيحاً أن نرى الدستور السوفييتى ( كما سنبين فيما بعد تفصيلاً ) يصرح بهذه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حيناً لا يلجأ مالك هذه الوسائل إلى استخدام عمال مأجورين لديه ( يستغل عملهم كما يقول ماركس ) (١) .

**الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج : إن وسائل الإنتاج - في الاتحاد السوفييتى - سواء كانت طبيعية (كالأرض والمناجم الخ) أو كانت من صنع الانسان ( كالمكينات ، المصانع ، المعامل الخ ) هي ملك للدولة ، أى الشعب جميعاً (٢) .**

---

== في أكتوبر سنة ١٩١٧ برعاية لينين ، إذ أنه وإن كان قد عهد في بداية عهد توليه زمام السلطة إلى القضاء على أقطاعات النلاء وكبار الملاك إلا أننا نجد أنه قد قام بتوزيعها على الملاحين رغبة منه في استمالتهم إليه ولم يمكن بوجه عام القضاء على النظام الرأسمالى قضاء تاماً وإقامة النظام الاشتراكى بصورة كاملة اللهم إلا في عهد ستالين قبل وضع الدستور السوفييتى ( لعام ١٩٣٦ ) ، أى بعد الثورة الروسية بنحو ١٨ عاماً .

(١) تلك مثلاً حالة الحرفى ، أى الصانع غير الأجير (artisan) أى الذى يعمل ويبتاع لحسابه ويملك وسائل إنتاجه ، وهو إما أنه يعمل وحده ( كصانع للأحذية مثلاً ) أو مع زملاء شركاء معه أو مع أبنائه وزوجته أو غيرهم من أفراد عائلته ، وذلك كله مع مراعاة شرط أساسى هو ألا يكون لديه عمال مأجورون يعملون ، فحيث لا يوجد استخدام لعمال مأجورين فإنه لا يوجد استغلال ، وفي هذه الحالة يتدور من المستطاع الاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (مثل ماكينة الخياطة ، نول القسيب ، الأدوات التى تستخدم في صنع الأحذية الخ )

(٢) على أنهم يعيشون هناك - فيما يتعلق بالزراعة - بين الأرض التى تستغلها ==

**الابقاء على الملكية الخاصة في نطاق ضيق :** إن الملكية الخاصة لازالت قائمة - في بعض صورها - في الاتحاد السوفيتي ، فالاشتراكية لا تفترض إلغاء الملكية الخاصة في جميع صورها ، إنما الذي تستهدفه هو إلغاء واستقلال الانسان للانسان ، ذلك الاستقلال الذي هو - فيما يرى الماركسيون - وليد أبوين : الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، واستخدام صاحب العمل لعمله لأجراء ، فحيث لا يوجد - هذان الأبوان معاً أو بمباراة أخرى هذان الشرطان مجتمعين ، فإنه لا يوجد كما يقال - استقلال ، وبالتالي لا يوجد ما يحول دون الاعتراف إذا في هذه الحالة بالملكية الخاصة ، هنالك إذا حالات يترف فيها بهذه الملكية الخاصة . وقد نص الدستور السوفيتي على هذه الحالات ، أو بمباراة أخرى على بعض صور الملكية الخاصة .

**صور الملكية الخاصة المعترف بها في الدستور السوفيتي :** نص الدستور ( بالمواد ٧ ، ٩ ، ١٠ ) على هذه الصور ونحن نلخصها فيما يلي .

(١) الصانع غير الأجير ( الحرفي ) كصانع الأحذية مثلاً حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وكذلك لثمرات عمله بشرط ألا يستخدم لديه عمالاً أجراً ، وكذلك المزارع مثل هذا الحق ( مع مراعاة هذا الشرط ) فله ملكية المواشي والطيور والأدوات الزراعية البسيطة ومنتجات حقله ومزول للسكن والأدوات

**= الدولة ( أي بواسطة موظفيها ) ويطلق عليها Sovkhoz « سوفخوز » ، وبين ما يطلق عليها « الكولخوز » Kolkhoz وهي التي تستغلها جماعات نظمت في صورة جمعيات تعاونية ، والأغلبية العظمى من أراضي الدولة هي من النوع الثاني أي « كوخوز » ، أو المزارع المشتركة التعاونية .** راجع كتابنا الانظمة السياسية ص ٤٩١ - ٤٩٤ .

المؤجلة ، مع ملاحظة أن الذي يمتلكه هو بناء السكن فحسب أما الأرض التي يقيم عليها المنزل أو تلك التي يزرعها فهو لا يمكن أن يمتلكها ، لأن الأرض في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي هي - كما قدنا - ملك الدولة ، وليس للمواطنين إلا مجرد حق الانتفاع ، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج في الاتحاد السوفيتي تشمل قدرأ لا يكاد يذكر إذا قورن بما تمتلكه الدولة .

(ب) كل مواطن له حق الملكية الشخصية على الثمرات والمدخرات التي يحصل عليها من عمله .

وعما هو يدهي أن الاموال المدخرة لا يمكن أن يشتري بها شيء من وسائل الإنتاج الجماعية ( كالمصانع مثلا ) إذ أنها ليست مما يمكن شراؤه ، فالأطئون هناك لا يستطيعون أن ينفقوا مدخراتهم إلا في شراء السلع الاستلاكية فحسب أو أن يودعوها في بنوك التوفير أو أن يستثمروها في قروض الدولة .

(ج) الملكية الخاصة للموارد الاستلاكية ( كالتقود والسلع والادوات المنزلية والملابس الخ ) يكتفلها الدستور دون قيد أو شرط .

ولا يفترقا في مقام الختام أن نذكر أن حق الإرث معترف به بصدد مختلف صور تلك الملكية الخاصة .

#### مشروع الدولة للاقتصاد القومي ( او مشروعات السنوات الخمس )

تهديد - ان الحياة الاقتصادية - في الاتحاد السوفيتي - تقوم الدولة بتوجيهها بل وإدارتها ، وهي تعد لذلك برنامجا يتضمن الأعمال التي يزمع القيام بها والوسائل ( المادية أو البشرية ) التي يمكن استخدامها ، وتنظيم التوزيع الخ (١) . مشروع السنوات الخمس - ذلك المشروع ( أو بعبارة أصح انشروعات )

---

(١) فترام النظام السوفيتي ودعامته هو قيام الدولة بمهمة والتوجيه الاقتصادي . أو بعبارة أصح على حد تعبير الاقتصاديين : الإخذ بسياسة الاقتصاد المدارة " l'économie dirigée "

هو مظهر تلك السياسة الاقتصادية ، التي تقوم بإعدادها وزارة التوجيه القومي .  
وتتلخص أهداف ذلك المشروع ( طبقا لما قرره الحزب الشيوعي السوفيتي  
في أحد مؤتمراته ) في « تحويل الإتحاد السوفيتي إلى دولة صناعية وتنحصر  
تماما من العناصر الرأسمالية ، فتصنع البلاد هو في الواقع الحدف الأساسي  
لتلك السياسة الاقتصادية - مما يذكر عن لينين قوله ( في أحد مؤتمرات الحزب  
الشيوعي ) « لن تقوم الاشتراكية قائمة بدون الصناعة » .

**واجب العمل :** ينص الدستور على أن العمل في الاتحاد السوفيتي واجب  
وتشريف لكل مواطن قادر عليه ، وذلك ما يفرض به مبدأ « من لا يعمل  
لا يأكل » . وفي الاتحاد السوفيتي يطبق مبدأ الاشتراكية « من كل بقدر  
كفايته » ، ولكن بقدر عمله ، ولا يفوتنا هنا أن نكرر أن هذا المبدأ  
الاشتراكي هو الذي يطبق في المرحلة الأولى « مرحلة دكتاتورية البروليتاريا » ،  
بخلاف ما عليه الحال في المرحلة الثانية ( من مراحل تطور الدولة في مذهب  
كارل ماركس ) فإن التوزيع أو الأجر إنما يكون « لكل بقدر حاجته » .

#### الفرع الخامس - الحقوق والواجبات

يجدر بنا أن نقسم الكلام هنا إلى مطلبين :

**المطلب الأول :** الحريات أو الحقوق الأساسية .

**المطلب الثاني :** الواجبات الأساسية للمواطن :

#### المطلب الأول : الحريات أو الحقوق الأساسية للمواطن

يتضمن الدستور السوفيتي بياناً عن هذه الحريات يشابه - شكلا - البيان الذي  
تضمنته وثائق إعلان حقوق الإنسان ، في الدول الغربية - وهي تنحصر في :  
حق العمل - إذا عرفنا أن الثورة الروسية البلشفية كانت الطبقة العاملة  
مهادما ( وإن لم تكن المعاد الوحيد ) ، وأن من خصائص مذهب كارل ماركس



مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ( أى دكتاتورية الطبقة العاملة ) لم يكن إذاً عجباً أن نجد الباب العاشر الخاص بتلك الحقوق أو الحريات في الدستور السوفييتي يفتح بالنص ( بالمادة ١١٨ ) على حق العمل .

وسائل كفالة هذا الحق - نص الدستور على ما يتبع من وسائل لكفالة هذا الحق ، وهي تلخص في التنظيم الاشتراكي للحياة الاقتصادية والقضاء على أسباب الأزمات الاقتصادية وعلى التمثل بين المال (١) .

ملحقات حق العمل - ويلحق بهذا الحق « حق العامل » ( بل حق المواطنين جميعاً ) في الراحة ، وحقه في الإعانة ( أو التأمين ) في حالة المعجز عن العمل أو حالة المرض أو الشيخوخة .

حق التعليم - ينص الدستور على أن دلوطن الاتحاد السوفييتي حق التعليم . وسائل كفالة هذا الحق - كما ينص على أنه يكفل هذا الحق « تميم التعليم الابتدائي الإلزامي ، والدراسة المجانية بما في ذلك التعليم العالي » .

نجد أنه قد تقرر عام ١٩٤٠ ألا يكون التعليم العالي ( أو الجامعي ) مجانياً اللهم إلا للجددين ذوي الاستعداد لهذا النوع من التعليم ، وهم أولئك الذين ينضمون في امتحانات القبول بكلية الجامعات وهم يلقون منحاً هــ / من عدد طلبة الجامعات ، أما الباقيون فقد فرضت عليهم المصروفات الجامعية .

حرية المعتقدات الدينية - ينص الدستور على أن للوطنين حرية المعتقد الدينية وأنه يحظرنا تلك الحرية يفصل الدين عن الدولة وعن المدرستـه . كما نص الدستور على حرية الصحافة الأدبية ، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى النزعة الإلحادية التي تشوب طبقة كارل ماركس . دعنا نذكره أن الحكومة السوفيتية تبنت قبل

(١) ويقرر الكتاب السوفييت أن تطبيق النظام الاشتراكي كفيل بحماية الطبقة العاملة من التمثل ، وذلك من خلال طه العمل في طه الحكمة التي يرى في :

الحرب العالمية الأخيرة أن العناية اللائقية لم تتجس في القضاء على الدعوة الدينية ، فأوقفت حركة لإطلاق الكنائس ونجد تلك الحكومة لإبان الحرب العالمية الأخيرة قد عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعوة اللائقية . ويدون موقف رجال الحكم من الدين ورجاله ثم تبدل هذا الموقف ، كان مرده إلى مسلك رجال الدين من ناحية وإلى بعض الإعتبارات السياسية من ناحية أخرى .

**حرية الرأي وما يتبعها من حرية النشر والصحافة** - نص الدستور على هذه الحرية ، وقد أطلق على حرية الرأي « حرية الكلام » ، وما يكفر حرية الصحافة وضع كل ما يلزم لإصدارها ( س و ي ومطابع وأبلية الخ ) تحت تصرف الجماعات ، وفي ذلك يماخر الكتاب السوفيت بأن دستورهم يفضل في هذه الناحية دساتير الديمقراطيات الغربية حيث يمنح لـ « مواطن بحرية » إصدار الصحف . حين أن الأغلبية الساحقة من الآراء وتلك الديمقراطيات لا يمنحهم شيئاً من ذلك الاثراف لهم هذا الحق ما داموا - سواء كانوا أفراداً أو جماعات - لا يحدون شيئاً إلى امتلاك وسائل إصدارها ، فالصحافة في تلك الديمقراطيات الغربية إنما يمتلك كبرياتها كبار الرأسماليين .

وما تجدر ملاحظته أن حق امتلاك الصحف في الاتحاد السوفيتي لم يتقرر للأفراد ، وإنما للجماعات .

**هيوه تلك الحرية** - يشترط الدستور السوفيتي أن تراول تلك الحرية ( حرية الرأي وحرية الصحافة الخ ) ، وفقاً لمصالح الطبقة العاملة وتوطيدا لدعائم النظام السوفيتي ، وترى أن هذه قيود غير بينة الحدود ، والواقع أن حرية الرأي والصحافة هناك مقيدة بمعدة بسلطان غير عدد يزاوله الحزب الشيوعي من ناحية والبوليس السري من ناحية أخرى .

فتبين أن حرية الرأي نجد أنه لا يجوز لأحد أن يرجع بقداً إلى مذهبه .

ماركس ولا إلى نظام الحكم، وإلا عد غاشقاً، لأنه مجرماً عادياً فحسب؛  
 حرية الالتحاق بالجمعيات - ينص الدستور (بالمادة ١٢٦) على أن  
 «للمواطني الاتحاد السوفيتي حق الالتحاق بالمنظمات الاجتماعية: النقابات،  
 الجمعيات التعاونية... الخ». ثم ينص (بالفقرة الثانية لهذه المادة) على أنه «ينضم  
 المواطنون الأكثر نشاطاً ووعياً سياسياً من صفوف الطبقة العاملة إلى الحزب  
 الشيوعي (البلشفي) للاتحاد السوفيتي... الخ».

يقتن من هذا النص أن الحق المعترف به للمواطنين ليس حق «تكوين»  
 الجمعيات (كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية) إنما هو حق «الالتحاق»  
 بالجمعيات سواء كانت ذات صبغة نقابية أو تعاونية أو سياسية. الخ، إذاً أن  
 حق «تكوين» الجمعيات هو فيها يبدو لنا - إنما تتولاه الهيئات الحكومية.  
 قيود هذا الحق - وقد نص الدستور على أن هذا الحق يزاول «طبقاً  
 لمصالح الطبقة العاملة وتنمية روح التنظيم والنشاط السياسي للجماعات الشعبية»  
 وهذه قيود غير بيئة حدودها وعباراتها لم يكن دقيقاً تعبيرها، وهذا العواز  
 من الصياغة يطبع بطابعه الكثير من لصوص ذلك الدستور.

الحرية الشخصية - يحدد بنا أولاً أن تشير إلى أن هذه الحرية الشخصية  
 la liberté individuelle كثيراً ما يطلق عليها الحرية الجماعية،  
 la liberté Physique وهي تشمل أشياء ثلاثة: حرية الغدو والرواح، وحق  
 الأمن، وحرمة المسكن.

الدستور السوفيتي والحرية الشخصية: نص الدستور السوفيتي على كفاية  
 كل من حق الأمن، وحرمة المسكن؛ للمواطنين السوفيتي ولكنه لم يشر بتاتا  
 إلى حرية الغدو والرواح (أن حرية التنقل أو الحركة كما يسميها البعض).  
 الواقع أننا إذا عرفنا تلك الصيغة الدكتاتورية لنظام الحكم، لم تكن لدينا

فقط من الإلزام بأمر ذلك السلطان المائل الذي أودع بين أيدي إدارة البوليس  
السرى السياسى وبمعاينة به من نشاط زرع بفور الفزع فى قشور الشعب  
(لأصحاء) (المعبد سائلين) وعرفنا عدم ثورهم بجان استقلال القضاء ، إذا عرفنا  
ذلك كله لم نفهم كيف يمكن الإذعان بأن تلك الحرية الدستورية داخل الحدود  
الروسية ، ويؤخذ أن خارج حدود الصوص الدستورية ١٩٢٩ .

لما تقدم نجد الكثيرين من الباحثين المتحدين يعدون نشاط ذلك البوليس  
السرى السياسى أكبر من سائر النظام السوفيتى فالسوفيت لا يدنون  
بمبدأ احترام التشريعية ، وطالما نادى الفقهاء السوفيت بأن المطابقة مع  
أهداف الثورة ، لا يصح أن تعد المقياس الوحيد لشرعية أعمال الحكومة -  
على أننا نجد فى السنرات الأخيرة (منذ عام ١٩٥٧) تطوراً واتجاهاً نحو احتواء  
مبدأ التشريعية .

**المساواة :** يأخذ الدستور السوفيتى مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز  
بسبب الأصل أو القومية Nationalité أو اللغة أو الجنس Sexe . ونحن نقرر  
مبدأ المساواة هذا فى دساتير الديمقراطيات الغربية (أو غيرها من دساتير البلاد  
الشرقية التى توضع على مثال تلك الدساتير الغربية) نجدهم يعدون مثل هذا النص  
أمراً طبيعياً ومبدأ مقرر منذ عهد الثورة الفرنسية . ولكننا نجد الكتاب  
السوفيتيين حين يذكرون هذا المبدأ فى دستورهم يشيرون إليه ويشيدون به  
كموضع من مواضع الفخار لدستورهم ولثورتهم .

**خاصة :** وجود الاختلاف بين النظامين السوفيتى والغربى

نجد بصدد هذه الحريات الحقوق الأساسية للمواطنين بعض فوارق هامة  
بين النظامين النظامين يتلخص أهمها فيما يلى :

١ - أن الملكية الخاصة تعد صورة استثنائية من صور الملكية في النظام السوفييتي بخلاف الحال في الديمقراطيات الغربية .

٢ - حريات أو حقوق المواطنين تعد - طبقا لنص الدستور السوفييتي - بمثابة « سلطات » تخول للمواطنين « مطالب » الدولة ( Pouvoirs d'exiger ) بأداء بعض خدمات إيجابية . مثلا نجد الدستور إذ ينص على حرية الصحافة نجده في الوقت ذاته ينص على أن الدولة عليها أن تضع تحت تصرف الطبقة العاملة ومنظمتها مطابع وكبات من الورق .

و مثلا نجد أن النص على الالتحاق بالثقات والجمعيات يكفله أن الدولة تتيح لكافة العمال والموظفين تقريرا أن يكسبوا الثقات ، كما أن كافة المزارعين تقريرا أعضاء في الكولخوز ( المزارع المشتركة التعاونية ) وذلك كله بخلاف الحال في الديمقراطيات الغربية حيث تنص الدساتير على هذه الحقوق والحريات ، ولكن دون أن يتاح لأغلبية المواطنين مزاولتها عملا .

٣ - ولكننا نجد من الناحية الأخرى أن هذه الحقوق والحريات في النظام السوفييتي - ذات اتجاه واحد - أي أنه لا يمكن مزاولتها إلا له الح نظام الحكم القائم ، فالأفراد لا يمكنهم مزاوله تلك الحقوق والحريات إلا بصفتهم أعضاء لتلك الثقات أو الجمعيات ، وفي الحدود التي ترسمها الدولة ( أو بعبارة أصح : الحزب الشيوعي ) بمعنى أن هذه الحقوق والحريات لا تمنح لمن يعارضون أسس نظام الدولة .

٤ - الحرية الشخصية مكفولة للأفراد في الديمقراطيات الغربية بخلاف في الحال النظام السوفييتي .

#### الطلب الثاني - الواجبات الإسلامية للمواطنين

أولا - واجب احترام الدستور والقوانين - للمرة الأولى - فيها أعظم - تاريخي

دستوراً ينص على ضرورة احترام وتنفيذ أحكامه أو أحكام القوانين ؛ كأنما كانت ما تنطوي عليه الدساتير والقوانين من أحكام قد وضعت لا لتكون موضع التنفيذ والاحترام ، وإنما لتطوى داخل أحد الكهوف ، أو لتوضع فوق أحد الرفوف ١٤ . - طبعاً أن ينص أحد الدساتير على بيان جزاء Sanction معين إذا عُد الحكم إلى مخالفة أحكامه ، وعلى بيان السلطة المختصة بتوقيع هذا الجزاء ، كما أنه طبيعي أن ينص قانون من القوانين على بيان مثل ذلك الجزاء ( سواء كان الجزاء جنائياً أو مدنياً الخ ) في حالة مخالفته ( أى لمخالفة القانون ) من جانب الحكماء أو المحكومين . أما مثل هذا النص الذي جاء به الدستور فهو لا يمكن أن يوصف إلا أنه ضرب من ضروب العبث ، ذلك فضلاً عن أنهم هناك لا يديثون في الواقع باحترام مبدأ « المشروعية » كما قدمنا ؛ وكما هو الشأن عادة في الأنظمة الدكتاتورية .

**ثانياً - احترام قواعد الحياة الاشتراكية . -** هذا ما نصت عليه المادة ١٣٠ من الميثاق ( بالفقرة الأخيرة ) .

إن هذا النص هو كذلك ضرب من ضروب العبث ، بل هو أشد من نص الفقرة السابقة حيثاً ولغزاً ١١ ؛ فلقد سبق أن بين الدستور « قواعد الحياة الاشتراكية » فالتص السابق على وجوب « احترام الدستور » ينطوي لذاً على « احترام قواعد الحياة الاشتراكية » .

ولقد كان الأوفق أن يستبدل هذا النص بالنص على ضرورة إصدار قانون ينطوي على بيان الجزاء المترتب على مخالفة أو عدم احترام « قواعد الحياة الاشتراكية » .

**ثالثاً - القيام بأداء الخدمة العسكرية ( مادة ١٣٢ - ١٣٣ ) .**

# الفهرس

## القسم الأول

### الباب الأول

- ٩ **مادة** : طبيعة قواعد القانون الدستوري
- الفصل الثاني** : مركز القانون الدستوري من التقسيم
- ١٠ **الرئيسي** للقانون
- الفصل الثالث** : علاقة القانون الدستوري بفروع
- ١٣ **القانون العام** الداخلي
- ١٤ **القانون الدستوري والقانون الإداري**
- الفصل الرابع** : تعريف القانون الدستوري
- ١٦ **الاعتبارات التي تؤثر في تعريف القانون الدستوري**
- ٢١ **التعريف الذي تفضله للقانون الدستوري**

### الباب الثاني

#### مصادر القانون الدستوري

- ٢٤ **مقدمة**
- ٢٦ **الفصل الأول** : القضاء
- ٢٨ **الفصل الثاني** : العرف
- ٢٩ **العرف كصدر رسمي في فقه القانون الخاص**
- ٣١ **العرف كصدر رسمي في فقه القانون الدستوري**

صفحة

- ٣١ تعريف المراد وشروطه في الفقه الدستوري  
٢١ إختلاف الفقهاء حول الشروط الواجب توافرها  
٣٦ أمم العرف المفسر والمكمل والمعدل للدستور  
٣٩ التبريف الذي يفضله العرف الدستوري

### الفصل الثالث : التشريع

- ٢٩ تعريف التشريع  
٤١ تدرج التشريع ونتائجه  
٤٢ رقابة دستورية القوانين  
٤٤ لمبحث الأول : الرقابة السياسية للدستورية القوانين  
٤٤ الرقابة السياسية في فرنسا  
٤٨ الرقابة السياسية في الدول الأخرى  
٤٩ تقدير الرقابة السياسية للدستورية القوانين  
٥٠ المبحث الثاني : الرقابة القضائية للدستورية القوانين  
٥٠ أولا : رقابة الامتناع  
رقابة الامتناع في الولايات المتحدة  
٥١ الأمريكية  
العوامل التي أدت إلى نشأة رقابة  
٥١ الدستورية  
٥٣ الأساليب القضائية في رقابة الدستورية  
تقرير رقابة الدستورية في الولايات  
٥٧ المتعلقة الأمريكية



مقدمة

- ٥١ رقابة لامتناه في الدول الأخرى  
٦٢ ثانيا : رقابة الإلغاء  
٦٤ رقابة الإلغاء السابقة  
٦٥ رقابة الإلغاء اللاحقة  
٦٧ دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٥٩  
٦٩ تقدير الرقابة القضائية لستورية القوانين

### الباب الثالث

#### الدساتير

- ٧٣ تعريف الدستور وعلاقة بالقانون الدستوري  
٧٤ الفصل الأول : أنواع الدساتير  
أولا : من حيث المصدر  
٧٤ الدساتير المدونة وغير المدونة  
ثانيا : من حيث كيفية التعديل  
٧٥ الدساتير المرنة والجامدة  
٧٧ أنواع الدساتير الجامدة  
أولا : الدساتير التي تحظر التعديل  
٧٨ ثانيا : الدساتير التي تسمح بالتعديل بشروط خاصة  
٨٢ تقدير هذا التقسيم

صفحة	
	الفصل الثاني : نشأة الدساتير ونهايتها
٨٤	أولا : نشأة الدساتير
٨٩	الأسلوب العادي
٩٠	الأسلوب الثوري
	الباب الرابع
	الدولة
٩٣	تعريف الدولة
٩٥	الفصل الأول : أركان الدولة
٩٥	أولا : الشعب
	ثانيا : نهاية الدساتير
٩٥	ثانيا : الأقليم
٩٧	ثالثا : الحكومة أو السلطة السياسية
٩٧	الدولة والأمة
٩٨	الدولة والسيادة
١٠٠	الدولة ومشروعية سلطانها
١٠٠	المذاهب التيقراطية
١٠٢	المذاهب الديمقراطية
١٠٢	الفصل الثاني . أنواع الدول
١٠٢	الدول البسيطة ( الموحدة )
١٠٣	الدول المركبة

صفحة

١٠٣

أولاً : الاتحاد الشخصي

١٠٤

ثانياً : الاتحاد الحقيقي أو التمل

١٠٥

ثالثاً : الاتحاد التام أو الاستقلال

١٠٦

رابعاً : الاتحاد المركزي

١٠٧

مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد

١٠٨

مظاهر الاستقلال في الولايات

مظاهر الاشتراك في سلطات الحكم

١٠٨

بين دولة الاتحاد والولايات

---

## القسم الثاني

صفحة

٣	الباب الأول : الحكومة وأنواعها المختلفة
٤	الفصل الأول : أنواع الحكومات
٤	المبحث الأول : الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية
١٢	المبحث الثاني : الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية
١٥	المبحث الثالث : الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة
١٦	المبحث الرابع : الحكومة الفردية وحكومة الأقلية وحكومة الشعب
٢٨	الفصل الثاني : الحكومة الديمقراطية
٣٣	المبحث الأول : الديمقراطية والسيادة في الدولة
٣٣	الفرع الأول : نظرية سيادة الأمة
٤٢	الفرع الثاني : نظرية سيادة الشعب
٤٩	المبحث الثاني : خصائص الديمقراطية الغربية
٤٩	الفرع الأول : الديمقراطية الغربية مذهب سياسي فردى غير مادي
٥٠	الفرع الثاني : الديمقراطية الغربية وحقوق الأفراد وحررياتهم
٦١	المبحث الثالث : وسيلة اسناد السلطة في الديمقراطية الغربية
٦٢	الفرع الأول : نظام الانتخاب
٦٤	المطلب الأول : شروط التمتع بحق الانتخاب
٦٨	المطلب الثاني : أساليب الانتخاب

٨٤	المطلب الثالث : كيفية تحديد نقيجة الانتخاب
٨٩	المطلب الرابع : مدى حرية الناخب في مباشرة الانتخاب
٩٠	الفرع الثاني : نظام الهيئات النيابية
٩١	المطلب الأول : نظام المجلس النيابي الفردي
٩٢	المطلب الثاني : نظام المجسمين
١٠٧	المبحث الرابع : صور الديمقراطية الغربية
١٠٧	الفرع الأول : الديمقراطية المباشرة
١١١	الفرع الثاني : الديمقراطية شبه المباشرة
١١٦	الفرع الثالث : الديمقراطية النيابية
١١٦	المطلب الأول : أركان النظام النيابي
١٢٦	المطلب الثاني : مدى العلاقة القانونية بين النائب والناخب
١٢٣	المطلب الثالث : مدى موازنة النظام النيابي للبدا الديمقراطية
١٤١	الباب الثاني : الصور الرئيسية للأنظمة السياسية الغربية
١٤٦	الفصل الأول : النظام البرلماني
١٤٦	المبحث الأول : الإعراس العامة للنظام البرلماني
١٥٦	المبحث الثاني : النظام البرلماني التقليدي في إنجلترا
١٥٧	الفرع الأول : المميزات الرئيسية للنظام الدستوري في إنجلترا
١٥٧	المطلب الأول : دستور غير مدون
١٦١	المطلب الثاني : ملكية تملك ولا يصح

١٦٦	المطلب الثالث : الحرية الثانية
١٦٨	الفرع الثاني : السلطات العامة في إنجلترا
١٦٨	المطلب الأول : الوزارة والحكومة
١٧٥	المطلب الثاني : البرلمان
	المبحث الثالث : النظام البرلماني ومدى تحققه في ظل دستور
١٨٤	الجمهورية الخامسة الفرنسية
	الفرع الأول : السلطة التنفيذية في دستور الجمهورية
١٩٢	الخامسة الفرنسية
١٩٣	المطلب الأول : رئيس الجمهورية
٢٠٦	المطلب الثاني : الوزارة
	المطلب الثالث : مدى اختصاص السلطة التنفيذية في إصدار
٢٠٩	الوائح
	الفرع الثاني : البرلمان في دستور الجمهورية الخامسة
٢١٣	الفرنسية
٢٢٥	الفرع الثالث : المجلس الدستوري
	الفرع الرابع : تنظيم الحكم الذي أتى به دستور
٢٢٨	الجمهورية الخامسة
٢٣٣	الفصل الثاني : النظام الرأسي
	المبحث الأول : الأسس العامة للنظام الرأسي طبقاً للدستور
٢٣٣	الأمريكي

صفحة

٢٣٩ المبحث الثانى : النظام الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية

٢٤٠ الفرع الأول : فردية السلطة التنفيذية

٢٥٢ الفرع الثانى : مدى إستقلال السلطات العامة

٢٦٢ الفصل الثالث : نظام حكومة الجمعية النيابية

٢٦٢ المبحث الأول : الإرسين العامة لنظام حكومة الجمعية النيابية

٢٦٢ المبحث الثانى : النظام الدستورى للإتحاد السوفىرى

# القسم الثالث

## الفصل الأول

- ٣ مذهب ماركس
- ٥ البحث الأول : النظريات والمفاهيم العامة لمذهب ماركس
- ٢٤ البحث الثاني : نظريات الماركسية أو خصائصها ( من الناحية الدستورية أو السياسية )
- ٢٩ البحث الثالث : الانتقادات والانتقادات المتبادلة بين الماركسين والديمقراطيين الغربيين ( وغيرهم )

## الفصل الثاني

- ١٢٢ النظام السياسي للاتحاد السوفيتي
- ١٢٢ مقدمة : نبذة تاريخية موجزة عن أهم الأحداث والتطورات التي مرت بروسيا قبل الدستور الحالي لعام ١٩٣٦
- ١٣٠ النوع الأول : الحزب الشيوعي السوفيتي
- ١٣٨ الفرع الثاني : السلطة التشريعية - السوفيت الأعلى
- ١٤٣ الفرع الثالث : السلطة التنفيذية - مجلس الرئاسة السوفيت ومجلس الوزراء
- ١٤٥ الفرع الرابع : النظام الاجتماعي والاقتصادي
- ١٥٠ الفرع الخامس : الحريات أو الحقوق الأساسية للمواطنين ، وواجباتهم الأساسية





طبعة الشامية



